استشراف

ISTISHRAF

للدراسات المستقبلية

2016

ISTISHRAF

للدراسات المستقبلية

2016

ISSN 2413-4449 | ISBN 978-614-445-059-8

ISTISHRAF 2016

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية
Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through

شارع رقم 826 – منطقة 66 – الدفنة - ص. ب. 10277 – الدوحة، قطر.

Street No. 826, Zone 66 Doha, PO Box 10277, Doha, Qatar

Fax: +974 44831651 **:فاكس** | **Phone:** +974 44199777 **:هاتف**

جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي 174 – مار مارون ص. ب.: 11-49965 – رياض الصلح – بيروت 2180 1107 لبنان

Building 174, Mar Maroun Street, Saifi District, Boulevard General Fouad Chehab Beirut, Lebanon

Phone: 09611991837/8/9 **:هاتف**

Or, by Email **أو على البريد الإلكتروني**

istishraf@dohainstitute.org

Contents | المحتويات

Translations 253

Book Reviews 293

ترجمات

مراجعات

تقديم

يندرج إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات للكتاب السنوي الأول من **استشراف** للدراسات المستقبلية في إطار منظومة الدوريات المتخصّصة المحكّمة التي يصدرها، وهي مجلة **تبيّن** للدراسات الفكرية والثقافية، ومجلة **عُمران** للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومجلة **سياسات عربية**، ومجلة **أسطور** للدراسات التاريخية. ويعمل المركز على إطلاق دوريتين محكّمتين أخريين هما **دراسات معجمية** و**تنمية**.

وقد برزت الحاجة الملحّة إلى إصدار **استشراف** ككتابٍ عربي للدراسات المستقبلية والاستشرافية إثر تراجع الزخم البحثي الاستشرافي العربي، الذي كان قد اندفع خلال العقود الأربعة الأخيرة وأثمر عدة مشاريع استشرافية على مستوى المشاريع البحثية الجماعية؛ فكان من أبرزها مشروع **استشراف مستقبل الوطن العربي**، ومشروع **مصر 2020**، ومشروع **سورية 2025**، وآخرها رؤية **قطر الوطنية 2030**، إلى جانب محاولات محدودة أخرى لم يُقيّض لها الاستمرار.

وقد تميّزت هذه المشاريع بقيامها على عملٍ جماعي بحثي صبور، في التمرّس المنهجي بالمقاربات العابرة للاختصاصات، والتي يعتبر حقل الدراسات الاستشرافية من أبرزها، بما يشتمله ذلك على "معرفة الذات" والتعرّف على "إمكانياتها" و"خياراتها"، وما الذي ترغب فيه بترابط مع ما تمتلكه من قدرات وموارد مختلفة. فليس الاستشراف تخصّصًا محدّدًا، وإنّما هو حقل معرفي وعملي متعدّد الروافد وعابرٌ للاختصاصات، وهو ممارسةٌ بحثية ومهنية متعدّدة الأبعاد والأوجه.

وقد ركّزت هذه المشاريع على بناء السيناريوهات؛ غير أنّ السيناريوهات هي إحدى التقانات البحثية المستقبلية وليس التقانة الوحيدة، وإن كانت جذابة بحثيًا، وتقبل بطبيعتها عبور الاختصاصات. ولهذا سيحرص هذا الكتاب السنوي على الاهتمام بهذه المنهجيات والمقاربات والمفاهيم والتقانات بغية التمكن المنهجي منها، لاستئناف الجهد الذي راكمه البحث المستقبلي العربي، مستفيدًا من تطوّر علوم المستقبل على المستوى العلمي العالمي، كما سيفرد اهتمامًا لنقد المشاريع الاستشرافية المنجزة وتقييمها، ولا سيما في المجال العربي، وسيوفّر مساحةً نقاشية نقدية حوارية وتفاعلية معمّقة بشأن ذلك.

والدراسات المستقبلية، في أحد أبرز محدّداتها، معرفةٌ علمية منظمة للذات؛ إذ تنطوي - كما في المشاريع البحثية السابقة - على دراسة الواقع الراهن، وبناء المشاهد الاحتمالية الاستكشافية والمعيارية البديلة، وتحدّي الفاعلين المختلفين المؤثّرين فيه حسب كلّ مشهد، وإثارة إشكاليات العلاقة بين التحليلات الاستشرافية ومسائل التخطيط على المستويين المتوسط والطويل المدى، وبناء السياسات والإستراتيجيات. ولم تكن إثارة هذه الإشكاليات الأخيرة "ترفًا" بحثيًا، بل استجابةً لمشكلة تحكّم مفاهيم التخطيط المعيارية

الإنجازية لدى مهندسي التخطيط التنموي العرب، وضمور رؤية المستقبل في صوره الاحتمالية المتعددة، وتحديد الخيارات التنموية وأولوياتها في إطارها. وفي إطار التطورات النوعية التي شهدتها الدراسات الاستشرافية، فإنّ هناك اتجاهًا قويًّا كبيرًا وفعّالًا للربط بين التخطيط والاستشراف في ضوء منهجية الاستشراف الإستراتيجي التي يمكن تطبيقها على المستويات كافّة، الصغرى والكبرى منها.

والمستقبل مستقبلات، أو لِنَقُل مستقبلاتٌ عديدةٌ "ممكنة"؛ ولذلك فإنّ استشراف المستقبل هو بالأساس استكشافٌ لماهية هذه المستقبلات الممكنة، قبل تحديد ماهية المستقبل المرغوب فيه والممكن تحقيقه. والاستشراف ثورةٌ حقيقية للفكر، تفيد أنّ الإنسان يعتزم أن يكون فاعلًا في التاريخ، لا مجرّد تابعٍ أو رعيّة؛ إنه يعني الدفع بقدرة الإنسان على تحويل مجرى الأحداث، قبل فوات الأوان، والتحكّم في مسار مستقبله من خلال صناعته وفق إرادته الواعية الحرّة ورؤيته المبصرة، وذلك عبر مقاربات كمّية وكيفية على حدٍّ سواء، تروم تحويل الظواهر إلى مؤشّراتٍ قابلة للقياس، أو تضع سيناريوهات متعدّدة وفق آمادٍ زمنية قاصية أو دانية، أو تبني فهمًا أفضل لمقوّمات المستقبل الموجّهة للفعل الحاضر.

ويحاول هذا الكتاب السنوي استئناف هذا الزخم على المستوى البحثي، وإعادة طرح قضاياه وأسئلته من جديد لتكريس مدرك المستقبل في جهاز مفاهيم الباحثين والمخططين والإستراتيجيين ومنتجي الرؤى والأفكار، وتكوين نخبة علمية فاعلة في المجال البحثي الاستشرافي. ويتكامل هذا الكتاب مع انتهاج العديد من الأقسام العلمية في الجامعات العربية اليوم إدماج اختصاص الدراسات المستقبلية في مساقاتها.

ويأتي هذا المشروع الاستشرافي في سياقاتٍ عالمية سريعة التغيّر وشديدة التعقيد، وسياقاتٍ ذاتية موسومة بتعقّد علاقة الإنسان العربي بالحاضر الطارئ وبالماضي التليد في آنٍ معًا. وإن كان استشراف المستقبل قد أضحى ضرورةً ملحّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى، فإنّ الانغلاق في ذهنية الماضي أو الانكفاء على الحاضر ما فتئا يدرآن تبيئة سؤال المستقبل في الوعي المجتمعي العربي، ومن ثمّ بلورة جهدٍ معرفي وعملي يُساهم في تمثّل ديناميات التطور التاريخي، ويُرخّص بالفعل في الحاضر وبالتقدّم والتنمية. ومن ثمّ، يأتي إصدار الكتاب السنوي للدراسات المستقبلية **استشراف**، بُغية المساهمة في سدّ هذه الفجوة المعرفية الأكيدة، وتلبية حاجات الباحثين والكتّاب المهتمّين بهذا الحقل المعرفي والعملي، وإنشاء بوتقةٍ تصهر الجهد العربي وترسّخه في إطارٍ علمي متّسق، بما يفيد الباحثين المختصّين، وواضعي السياسات العامة، وصنّاع القرار، والمساهمين في تشكيل الرأي العام. وفي هذا الصّدد، يضمّ كتاب **استشراف** بين دفّتيه مساهمات علمية نوعية مهمّة، تركّز بدرجةٍ أساسية على العديد من الجوانب المنهجية والإبستيمولوجية للاستشراف، رائمًا أن يكون دفعةً استئنافية نوعية للتراكم العلمي العربي المُرتجى في هذا المجال.

يأتي الكتاب السنوي للدراسات المستقبلية **استشراف** ليفتح إذًا المجال أمام جميع الباحثين والمهتمين العرب بالدراسات المستقبلية، ساعيًا إلى توجيه الجهد العلمي العربي في هذا الحقل المعرفي والعملي والمساهمة في تبلوره وتراكمه وتكامله؛ فليس المستقبل مكانًا نذهب إليه، بل ما نصنعه نحن باستمرار.

هيئة التحرير

دراسات
Research Papers

هوغ دو جوفنيل* | Hugues de Jouvenel**

الاستشراف والسياسة

Foresight and Politics

ملخص: ما فائدة المقاربات الاستشرافية وفاعليتها؟ إنه السؤال المركزي الذي يطرحه هذا المقال نسبةً إلى السياسة وصنع القرار، موضّحًا أنه من الصعب الإجابة عنه ما دام أنّ الرابط معقّد بين التفكير، واتخاذ القرار، والفعل. وفي الآن ذاته، يجلّي هذا المقال بعض أهمّ وظائف الاستشراف: شَوْقُ الفاعلين إلى التحلّي بُبعد النظر والقدرة على مساءلة "الأفكار المُسبقة"، ومن ثمّ مساءلة أنماط النظر والاستدلال التي غالبًا ما تُلجم الفعل. كما يؤكّد على وظيفةٍ أخرى للاستشراف، وهي "تطوير الاستباق"، والذي من دونه سيكون القادة محصورين في زاوية تدبير حالات الطوارئ، وإعطاء معنى واتساقٍ على المديين المتوسط والطويل للإجراءات التي يجري اتخاذها على المدى القصير. ومن ثمّ، تجري بلورة منظورٍ للاستشراف باعتباره فلسفة، وباعتباره منطقةً ينبغي استكشافها بقدر ما ينبغي بناؤها.

كلمات مفتاحية: الاستشراف، الاستباق، صنع القرار

Abstract: When it comes to politics and decision-making, what is the point of the foresight approach, and how useful is it? The question is a difficult one to answer, because of the complex linkage between thought, decision-making, and action. Equally, the question reveals the key functions of foresight: the desire of actors to have the ability to interrogate preconceived ideas, and from there to interrogate the patterns of investigation and reasoning that for the most part restrain action. Additionally, the paper examines the function of foresight in developing the capacity for anticipation. Indeed, without anticipation, leadership is forced to simply manage what comes. Foresight, the paper suggests, gives meaning and coherence to the medium and long-term measures that need to be taken in the short-tem. Hence, foresight can be described as a philosophy and a logic to be discovered as much as constructed.

Keywords: Foresight, Anticipation, Decision-Making

* رئيس جمعية (Futuribles International)، ورئيس تحرير مجلة (*Futuribles*)، ومستشار دولي في الاستشراف والإستراتيجية، فرنسا.

** President of "Futuribles International", Editor of the journal "*Futuribles*" and International Consultant, France.

لمحة تاريخية موجزة عن الاستشراف المعاصر

عبر كلّ العصور، شعر الإنسان بالقلق إزاء المستقبل وسعى لمعرفة ماذا يخبّئ له. وقد ولّد هذا القلق منذ الأزل ممارساتٍ عدّة تُحيل - كي لا نذكر سوى أشهرها - على مشاورة العرّافة والمنجّمين الذين كان يُفترض أنهم قادرون على تأويل العلامات الاستباقية (الطوالع) على أحداثٍ سعيدة إلى حدٍّ ما، أو قادرون حتّى على التخمين عبر وسائل شتّى لما سيكون مصيرهم؛ وهو المصير الذي كان يُفترض، في الميثولوجيا الإغريقية، أنه مقرّرٌ من لدُن سلطةٍ أعلى من الآلهة. فيما فضّل آخرون إسقاط ثمار أحلامهم وكوابيسهم على المستقبل (ضروب اليوتوبيا والديستوبيا[1])، في محاولةٍ لتخيّل ما يمكن أن يكون عليه المستقبل باستخدام علمهم وخيالهم (من قبيل ليوناردو دافنشي). وهكذا برهن بعضهم أحيانًا على بصيرةٍ مدهشة، مثل جول فيرن، الذي كان المُبادر في فرنسا لرواية الخيال العلمي، وألبير روبيدا الذي تصوّر قبل مئة سنة سلفًا أنه سيمكننا قريبًا أن نتواصل عن بُعدٍ بفضل "جهاز الصورة والصوت عن بُعد"[2] (الذي يشبه الإنترنت اليوم).

بيد أنّ الاستشراف في العصور الحديثة، وعلى الرغم من أنه يقوم أيضًا على تحديد الوقائع الحمّالة للمستقبل وتحليلها، فإنه يستند إلى فلسفةٍ مختلفةٍ ومستوحاة إلى حدٍّ كبير من عصر التنوير، وإلى الاعتقاد الرّاسخ بأنّ المستقبل ليس محدّدًا سلفًا، وأنه لا يزال إلى حدٍّ كبير ينتظر ابتكاره وبناءه، وأنه إذًا مجالٌ للحرية، والقدرة، والإرادة، وسأعود إلى هذه النقاط لاحقًا. أمّا قبل ذلك، فربّما سيكون ذا جدوى شرح متى وكيف ولماذا انبثق هذا التصوّر الجديد للمستقبل بوصفه منطقةً ينبغي استكشافها، ولكن أيضًا بوصفه منطقةً ينبغي بناؤها.

فقد تطوّر التفكير بشأن المستقبل في البداية في الولايات المتحدة، في البدء بدافعٍ من الرئيس فرانكلين روزفلت مع إنشاء "اللجنة الرئاسية للأبحاث بشأن الاتجاهات الاجتماعية" (1933)، ثمّ في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإيعازٍ من وزارة الدفاع الأميركية عن طريق إحدى المؤسّسات؛ وهي مؤسّسة راند التي أنشئت في عام 1948 للعمل على قضايا الدفاع. وكانت حينها اهتمامات متعهّدي هذا التفكير بالأساس ذات طابع جيوستراتيجي، كما أنها كانت تولي اهتمامًا خاصًا لاستخدامات التكنولوجيات الجديدة، وخاصّةً القنبلة الذرية، في الصراعات الدولية. وضمن مؤسّسة راند، أدّى فريقٌ مؤلّف من

1 تشير "اليوتوبيا" (Utopie) إلى كلّ تصوّرٍ للمجتمع المثالي أو الواقع المثالي الخالي من العيوب، والبالغ حدّ الكمال؛ إذ يعيش أفراده في سعادةٍ وتناغمٍ ووئام. وعلى عكسها تمامًا، تشير "الديستوبيا" (Dystopie) إلى المجتمع المتخيّل الفاسد أو المخيف أو غير المرغوب فيه بأيّ طريقة؛ إذ يجري تصوّر سيادة الحكومات والأيديولوجيات الشمولية أو الكوارث البيئية أو غيرها من الخصائص المرتبطة بانحطاطٍ كارثيٍ في المجتمع.

2 "جهاز الصورة والصوت عن بُعد" (Téléphonoscope) هو ابتداعٌ أدبي لألبير روبيدا، وصفه في روايته **القرن العشرين: الحياة الكهربائية** التي نُشرت في عام 1890؛ وقد تصوّره على شكل شاشةٍ مسطّحة معلّقة على جدار، تبثّ أحدث الأخبار في أيّ ساعةٍ من الليل أو النهار، والمسرحيات، والدروس، والمؤتمرات عن بعد.

هيرمان كان (مؤلّف العمل البديع **عن الحرب النووية-الحرارية**[3]، وتيودور غوردون وأولاف هيلمر، دورًا رائدًا، لا سيّما في تطوير المناهج الاستشرافية "المهيكلة وفق القواعد الشكلية والاستنباطية" (طريقة دلفي، طريقة السيناريوهات... إلخ)، والتي جرى نقلها، بداهةً عقب ذلك، إلى المجال المدني وخضعت لتحسيناتٍ متتالية.

وقد انبثق في هذه الفترة أيضًا أول الاهتمامات بتأمين موارد الكوكب الأرضي، والتي ستُتوّج بخلق مؤسّسة "موارد للمستقبل" (Resources for the Future) في أعقاب تقرير بالي[4]، ثمّ بغزو الفضاء في أعقاب إطلاق أول قمرٍ صناعي سوفياتي "سبوتنيك الأول". وفي الآن ذاته، ودائمًا مُقادًا بتقدّم العلوم والتقنيات، ومُحفّزًا بالتقرير الشهير لفانيفار بوش[5]، اجتمع الكونغرس الأميركي وتمّ إنشاء "لجنة عام 2000"، ضمن إطار "أكاديمية الآداب والعلوم"، والتي جمع دانيال بيل أعمالها "نحو عام 2000" في عددٍ خاصّ من مجلة **ديدالوس** (*Dædalus*) (صيف 1967). وفي الوقت نفسه، رأت النور "جمعية المستقبل العالمية" (1966) (World Future Society)، والتي سرعان ما جمعت عددًا كبيرًا من الشخصيات المهتمّة بشأن المستقبل، وهي جدّ متباينةٍ في ما بينها.

وفي فرنسا، انبثق الاستشراف منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، بدافعٍ من غاستون بيرجي الذي وضّح المصطلح في مقال "العلوم الإنسانية والتوقّع"[6] بتأكيده أنه، حتى ذلك الحين، "[كانت] الإجراءات المتّخذة (تعتمد) على القياس أو تقوم على أساس الاستنباط". إلّا أنّ هذه الطرائق كانت جزءًا من موقفٍ متطلّعٍ إلى الوراء لم يكن يمكن تبريره سوى خلال فترةٍ من الاستمرارية والاستقرار. وقد أكّد أنه، في المقابل، وعلى اعتبار أننا ندخل فترةً من التغيّرات والتصدّعات، فينبغي علينا "إنشاء أبحاثٍ استشرافية (Prospectives)... إلى جنب التخصّصات المتطلّعة إلى الوراء (Rétrospectives)". أمّا المحرّض الآخر على هذا الجهد الفكري فهو بلا منازعٍ برتران دو جوفنيل، والذي صاغ مفهوم "فوتوريبل" (Futuribles) (لفظٌ مستحدث مركّب من "مستقبلات" Futurs و"ممكنة" Possibles)، وهو أيضًا مؤلّف كتابٍ تأسيسي بعنوان **فنّ الافتراض**[7]، والذي إن كان لا يستخدم مصطلح "الاستشراف"، فهو يمثّل مرافعةً مهمةً من أجل التفكير على المدى الطويل في الآن نفسه الذي يناضل فيه كي لا يبقى هذا التفكير الاستشرافي حكرًا على الدولة. وكان كلٌّ من بيرجي ودو جوفنيل تحرّكهما انشغالاتٌ ذات طبيعةٍ إنسانية ومجتمعية.

---

3 Herman Kahn, *On Thermonuclear War* (Princeton: Princeton University Press, 1960).

4 President's Materials Policy Commission (The Paley Commission), *Resources for Freedom* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1952), 5 volumes.

5 Vannevar Bush, *Science: The Endless Frontier* (Report to the President on a Program for Postwar Scientific Research) (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1945).

6 Gaston Berger, "Sciences humaines et prévision", *Revue des Deux Mondes*, no. 3 (1er février 1957), pp. 417 - 426.

7 Bertrand de Jouvenel, *L'Art de la conjecture*, coll. "Futuribles" (Paris: Éditions SEDEIS, [1964] 1972).

وسرعان ما سينثران بذورهما التي ستزهر في فرنسا، بدافعٍ من "مجموعة الدراسات الاستشرافية" التي تضمّ نحو ثلاثين عضوًا (مثقّفون، ومدرّسون، وأرباب صناعات، وموظّفون كبار) من جهة؛ ومن "اللجنة الدولية للمستقبلات الممكنة" (كما سيأتي لاحقًا) من جهةٍ أخرى، وهي المؤلّفة نفسها منذ البداية من مثقّفين من نحو عشرين دولة مختلفة (من بينهم دانيال بيل، وحسن أوزبيكان، وسابورو أوكيتا).

وقد كان من بين هؤلاء الروّاد بيير ماسي، خصوصًا عندما أصبح مفوّضًا للتخطيط في عام 1959، وبيير بيغانيول، الذي كان حينئذٍ مسؤولًا عن المندوبية العامة للبحوث العلمية والتقنية، وهي وكالةٌ سوف تتحوّل لاحقًا إلى وزارة البحث العلمي. وفي هذه الفترة، وكامتدادٍ لجهد إعادة الإعمار الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، أدت الدولة دورًا فعّالًا جدًّا في فرنسا، وتطوّر فيها بقوّةٍ التفكير طويل الأمد. وهكذا، وبناءً على طلبٍ من رئيس الوزراء، تمّ - تحت رعاية مفوضية التخطيط - إنشاء "مجموعة التفكير لعام 1985"، والتي طُلب منها "الدراسة، من منظور الوقائع الحمّالة للمستقبل، لما من شأن معرفته أن يكون مفيدًا... من أجل تنوير التوجّهات العامّة للخطّة الخامسة"[8]. وعقب ذلك بقليل، وهذه المرة في إطار مندوبية التهيئة الترابية والعمل الجهوي (DATAR) التي كانت ملحقةً أيضًا برئيس الوزراء، جرى أيضًا إطلاق دراسةٍ طموحة جدًّا بشأن "فرنسا في أفق عام 2000".

وأخيرًا، سيكون من الخطأ بلا ريبٍ إغفال العمل الذي أدّته أيضًا في تلك الفترة إداراتٌ مثل "مديرية التوقّع" في وزارة المالية، وفريق الاستشراف المنصّب تحت إدارة سيرج أنطوان بوزارة البيئة، وقسم الدراسات والاستشراف والإحصاء بوزارة الثقافة. وسنكون أيضًا مخطئين إن تجاهلنا العمل الجدير بالاهتمام الذي قاده العديد من المجموعات أو اللّجان مثل "لجنة حسابات الأمة"، والتي كانت تعمل سلفًا على حدود المحاسبة الوطنية، أو "لجنة حسابات التراث الطبيعي". فهذه اللّجان، حتّى إن لم تكن دائمًا تنتسب عمليًا وبشكلٍ صريح إلى الاستشراف، فأقلّ ما يمكن أن يقال إنها قامت بالفعل بتمهيد الطريق أمام العديد من الأسئلة والتي تَبَيّن، أمام اختبار الزمن، أنها حاسمة.

وهذه الظاهرة ليست خاصّةً بفرنسا؛ فقد تطوّرت أيضًا في أوروبا بدافعٍ من شخصيات مثل أوسيب فليشتايم، وروبرت يونك، ويوهان غالتونغ الذي أنشأ بُعيّد ذلك حركة "البَشَرية 2000" (Mankind 2000) التي ستكون لاحقًا وراء إنشاء "الفدرالية العالمية للدراسات المستقبلية" (World Futures Studies Federation) بباريس في عام 1972، بالتعاون مع "الجمعية المستقبلية الدولية فوتوريبل" (Futuribles International). وقد جرت سريعًا إقامة الرابط بين ضفتي المحيط الأطلسي منذ ستينيات القرن العشرين، وانتشرت الحركة تحت تأثير أولاف بالمه الذي كان حينئذٍ رئيس الوزراء في السويد والذي أنشأ "الأمانة السويدية للدراسات المستقبلية"، وكذلك تأثير رادوفان ريشتا بتشيكوسلوفاكيا،

---

8 Collectif, *Réflexions pour 1985* (Paris: La Documentation française, 1964).

وسابورو أوكيتا وهيتيكوشي كاتو باليابان، وإليونورا ماسيني وأوريليو بيتسي بإيطاليا، ومهدي المنجرة وفيليب دو سيينس داخل منظومة الأمم المتحدة.

وانتشرت الحركة حتى تمخّضت في سبعينيات القرن الماضي عن إنشاء العديد من الهيئات (نادي روما، "الفدرالية العالمية للدراسات المستقبلية"، نادي داكار وغيرهما)، وتنظيم مؤتمراتٍ دولية تجمع بين المثقّفين وصنّاع السياسات، ليس من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فحسب، وإنما أيضًا من دول عربية (لا سيّما في مصر مع إسماعيل صبري عبد الله، المسؤول عن برنامج يسمّى "المستقبلات العربية البديلة"، وفي المغرب مع مهدي المنجرة)، ومن أفريقيا جنوب الصحراء (مع الرئيس سنغور في السنغال، ونادي داكار الذي أُنشئ في كوت ديفوار ، ثمّ تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية)، بالإضافة إلى أميركا اللاتينية (لا سيّما مع مؤسّسة باريلوتشي) وآسيا. ونُذكّر أنه انبثق خلال هذه الفترة عددٌ من النقاشات المهمّة المتعلّقة بالتوعية ببرور إشكالاتٍ عالمية، لا سيّما الرهانات البيئية (فأوّل مؤتمرٍ عالمي بشأن البيئة عُقد في ستوكهولم في عام 1972)، وحدود النمو التي ستكون موضوع التقرير الأول لنادي روما، ونماذج التنمية وغيرها، والتي ستتمخّض عن العديد من الدراسات الاستشرافية مثل برنامج "المستقبلات المترابطة" (Interfuturs)[9]، الذي أُطلق بمبادرةٍ من اليابان تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأعتقد أنه يمكنني أن أجزم أنّ "اللجنة الدولية فوتوريبل" التي تمّ إنشاؤها في عام 1960 برئاسة برتران دو جوفنيل، والتي كانت تضمّ نحو عشرين من المثقّفين من مختلف البلدان والتخصّصات، قد أدّت دورًا رائدًا في هذه التطوّرات، وفي الآن نفسه تميّزت بإيلائها اهتمامًا خاصًّا لمستقبل المؤسّسات السياسية وأخذ المدى الطويل في الاعتبار في تحديد السياسات العامة. وقد أوضح برتران دو جوفنيل جيدًا الأسباب التي جعلته يعتبر أنه من المفيد خلق مثل هذه الهيئة المستقلة، بتأكيده على نحوٍ عامٍّ أنه إذا كان من الطبيعي والمفيد أن تتزوّد مراكز القرار العام بخلايا للاستشراف، فلأنها تستطيع أن تدّعي أنها تمتلك احتكار هذا الجهد الفكري بشأن المستقبل يشكّل خطرًا على الديمقراطية، لأنّ صنّاع القرار سيجدون أنفسهم حينئذٍ في وضعية ملائمة لتبرير قراراتهم زاعمين أنها تعتمد على خبرةٍ ليس من شأن أيّ أحدٍ آخر أن يعلم بها. بالإضافة إلى أنّ هذه "التوقّعات" التي تُستخدم لتحديد السياسات العامة، ينبغي أن تكون، كما يؤكّد ذلك أيضًا برتران دو جوفنيل، عموميةً وأنه يمكن مناقشتها بشكلٍ جماعي.

وعبر بقاء برتران دو جوفنيل وفيًّا لهذا الانشغال، تمّ عقب ذلك، في عام 1967، إنشاء "الجمعية المستقبلية الدولية فوتوريبل" (Futuribles International)، والتي ترأّسها تباعًا بيير ماسي، ثمّ بيير بيغانيول، وفيليب دو سيينس، ومهدي المنجرة، وجاك لوسورن، قبل أن أُصبح رئيسًا لها في عام 2013،

9 OECD Interfutures, *Facing the Future* (Paris: OECD, 1979).

بعد أن تولّيت إدارتها العامة لمدّة أربعين عامًا، مع الحرص الدائم على جعلها أحد "المراكز البحثيّة للفكر والرّأي والخبرة" (Think Tank) الدولية الأساسية، وجعلها مستقلّة ورائمة نشر مفاهيم الاستباق ومناهجه (ما يسمّى الاستشراف "الاستكشافي")، وتعزيزها لمصلحة القرار والفعل (ما كان يسمّى الاستشراف "المعياري" الذي أضحى يسمّى الاستشراف الإستراتيجي).

ولن أستفيض هنا بشأن أنشطة "الجمعية المستقبلية الدولية فوتوريبل"، والتي تعيد التأكيد في خطّتها الإستراتيجية الجديدة 2015 - 2020 على هدفها المتمثّل في نشر المدى الطويل وتعزيزه في صوغ السياسات العامة وفي إستراتيجية الشركات. كما تهدف إلى أن تكون مركزًا للدراسات الذي يقوم بوظيفة اليقظة الاستشرافية بشأن الاتجاهات القوية والناشئة التي يمكن استجلاؤها في العالم المعاصر، والتي من المرجّح أن يكون لها تأثيرٌ كبير في التطوّرات على المديَيْن المتوسّط والطويل؛ وذلك لاستكشاف ما يمكن أن يطرأ (المستقبلات الممكنة)، والرهانات الكبرى المتّصلة بها، والسياسات والإستراتيجيات التي يمكن أن يعتمدها مختلف الفاعلين بالنظر إلى تصوّراتهم الخاصّة لما هو مرغوبٌ فيه. وعلى اعتبار أن لا أحد من شأنه أن يمتلك الحقيقة بشأن المستقبل، فإنّ "الجمعية المستقبلية الدولية فوتوريبل" تهدف أيضًا إلى أن تكون موضعًا للتبادل والتشاور بشأن ما يمكن أن يحدث، وبشأن ما يمكن لمختلف الفاعلين القيام به.

الاستشراف بوصفه فلسفة

يبرز في أصل الاستشراف في البداية اقتناع يُلخّصه جيدًا الفيلسوف موريس بلونديل عندما يقول إنّه "لا يجري توقّع المستقبل، بل يجري الاستعداد له"؛ أي أنه يُبنى، لا سيّما من خلال القرارات والأفعال البشرية. ويروق لي أن ألخّص هذه الفلسفة بالتأكيد أنّ المستقبل هو مجال الحرية، والقدرة والإرادة؛ ومن ثمّ، سأحاول شرح ذلك هنا.

الاستشراف كما نمارسه هو – من وجهة نظري - ثمرةٌ لثورةٍ حقيقية للفكر، ما دام أنّ فلسفةً يعتزم الإنسان فيها أن يكون فاعلًا أو حتّى سيّدًا قد حلّت محلّ الفلسفات القديمة التي تقوم أساسًا على فكرة وجود نظامٍ ذاتي التنظيم (أو ينظّمه الله)، والتي كانت تُستدام وفق منطقٍ خاصٍّ بها (راجع موضوع "الطبيعة الجيدة")، والتي لم يكن الإنسان فيها سوى رعيّة.

وفي هذا الصّدد، يمكن عقد صلةٍ بعملية الانتقال على المدى الطويل جدًّا؛ من القِيَم التي يُقال عنها إنها تقليدية ويقوم مبدأ شرعيتها على أساس التسامي، إلى قِيَمٍ يُقال عنها إنها فردانية، على اعتبار أنّ مبدأ شرعيتها يكمن في الفرد. وقد حملت فلسفة التنوير والنظام الفلسفي الكانطي هذه الفردانية في القرن

الثامن عشر . وقد تم تتويجها الكبير في عام 1789 مع "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" (في أعقاب إعلان الاستقلال الأميركي في عام 1776).

ودعونا لا يختلط الأمر علينا بشأن مفهوم الفردانية التي غالبًا ما يؤدّي تعدّد معانيها إلى سوء الفهم. فمفهوم الفردانية لا علاقة له هنا بمصطلح الأنانية. والانتقال الذي أحيل عليه هو ذاك الذي تمّ تحليله منذ أمدٍ بعيد على يد إميل دوركهايم، وماكس فيبر، ونوربير إلياس، وكثير غيرهم، والذي يُحيل إلى فئات الشرعية التي تقوم عليها قِيَمنا. ويكتب إتيان شفايسغوث في هذا الصّدد: "إنّ شرعية القِيَم التقليدية تقوم على نظامٍ للأشياء يجري اعتباره أسمى من الضمائر الفردية، وينبغي على الأفراد احترامه من دون أن يكون باستطاعتهم وضعه موضع سؤال، سواءٌ تعلّق الأمر بنظامٍ طبيعي، أو فوق-طبيعي، أو اجتماعي، أو أخلاقي، أو غير ذلك. وباعتبارها متجذّرةً في التقليد، فإنّ هذه القِيَم تدعو غالبًا إلى خضوع الفرد لجماعة انتمائه وللسّلطات القائمة. وتقرّر [هذه القِيَم التقليدية] للأفراد الأدوار الاجتماعية ومعايير السلوك التي ليس من شأنها أن توضع موضع سؤال... ويتمثّل مبدأ الفردانية على العكس من ذلك في إخضاع نظام الأشياء للرغبات أو الاحتياجات، أو العقل أو إرادة أفراد البشر. فلا يجري القبول بالقِيَم بوصفها معطياتٍ غير ملموسة، ولكن يتمّ تقديرها بحسب مستوى ملاءمتها لما يجري اعتباره جيدًا بالنسبة إلى الأفراد. فليس قانون الإله، أو الطبيعة، أو المدينة، أو التقليد شرعيًّا بحدّ ذاته. [بل] إنه بالفرد وبالفرد لا غير حيث يكمن مبدأ ما هو جيّد"[10].

ولا أقصد بالفرد في هذا الزمان والمكان، بالنسبة إليّ باستبعاد الآخرين؛ بل أحيل على الفرد باعتباره منتميًا إلى الجماعة الأهلية البشرية، والقادر علاوةً على ذلك على التخلّي عن جزءٍ من مصالحه الشخصية والفورية لمصلحة أهداف مشتركة، وأصولٍ يجري اعتبارها ناجعة (مختلفة إذًا عن مجموع المصالح الفردية)، بما في ذلك على المدى الطويل، مثل "التنمية المستدامة" على سبيل المثال، التي تحترم النظام الإيكولوجي والآخرين، وتحترم معاصرينا والأجيال القادمة.

بالتأكيد هناك كثير ممّا يمكن قوله في هذا السجّل، ولا سيّما التساؤل بشأن الطابع الكوني إلى حدٍّ ما لهذه الفلسفة، والطريقة التي يمكن وفقها أن تكون أو لا تكون متوافقةً مع معتقداتٍ أخرى تمنح مكانةً أكثر أهميةً للقضاء والقَدَر. ويمكن للمرء أن يسهب طويلًا بشأن مسألة الحتمية والحرية، من دون شكٍّ للوصول إلى استنتاجٍ مفاده أننا لسنا مُخيّرين تمامًا ولا مُصيّرين تمامًا. بيد أنه من الواضح أنّ الإيمان الذي كان يُولى في ما مضى لذاتية-تنظيم الأنظمة، وإذعان الأفراد لقَدَرٍ مكتوبٍ تمامًا، قد أفسح تدريجيًّا المجال

10 Etienne Schweisguth, "La montée des valeurs individualistes", *Futuribles*, Numéro Spécial sur "L'évolution des valeurs", no. 200 (juillet-août 1995), pp. 131-160; On the same topic, Cf. Louis D. Dumont, *Homo hierarchicus* (Paris: Gallimard, 1996); and *Essais sur l'individualisme* (Paris: Le Seuil, 1991).

لتبجيل الإنسان الحرّ والمسؤول. وهو حرٌّ أكثر ومسؤول أكثر بقدر تزايد قدرته بشكلٍ مطرد - لا سيما من خلال تقدّم العلوم والتكنولوجيا - نحو الأفضل، وأيضًا نحو الأسوأ.

والحقيقة أنّ الاستشراف يقوم على ثلاث ملاحظاتٍ تبدو لي أساسيةً لشرح الفلسفة المضمّنة - على الأقل - لهذه المقاربة: المستقبل هو مجال الحرية، والقدرة، والإرادة. إنه **منطقةٌ ينبغي استكشافها**، ومن ثمّ تبرز فائدة اليقظة والاستباق، وفائدة ما يسمّى الاستشراف الاستكشافي على وجه الخصوص، وهو في الآن ذاته **منطقةٌ ينبغي بناؤها**، ومن ثمّ تبرز فائدة الاستشراف الذي يسمّى أحيانًا معياريًا، والذي لم يعد يُحيل على استقصاء المستقبلات الممكنة، وإنّما على استقصاء المستقبلات المرغوب فيها، والسياسات والإستراتيجيات التي تحقّقها.

الاستشراف بوصفه منطقةً ينبغي استكشافها

هناك، في اعتقادنا، فرقٌ جوهري بين الماضي والمستقبل. فالماضي هو مجال الحقائق المُنجزة التي يمكن معرفتها من حيث المبدأ، حتى لو كان هناك جدلٌ لاذع بين المؤرّخين المكلّفين بعرضها في بعض الأحيان. أما المستقبل فليس حقيقةً بعد؛ إذ إنه ليس محدّدًا سلفًا، ومن ثمّ، لا يمكن معرفته، في جوهره، مسبقًا. ومهما كانت المناهج المستخدمة، الحالية والمستقبلية، فلا يمكن لأحدٍ أبدًا أن يتنبأ به بيقين. لا يتعلّق الأمر إذًا هنا بالتنبؤ، أو بالنبوءة أو حتّى بالتوقّع، ولكن في أحسن الأحوال بمحاولةٍ لاستكشاف المستقبلات الممكنة في خدمة القرار؛ قرار الأفراد والمجموعات الاجتماعية، وأيضًا قرار ممثّليهم الذين يعملون قدر المستطاع ليس لحماية مصالح معيّنة فحسب، ولكن أيضًا، إن لم يكن في المقام الأول، من أجل تعزيز الرّفاهية الجماعية (تجنّب قدوم مستقبلاتٍ مضرّة، وتعزيز المستقبلات المرغوب فيها).

ومن أجل أن يكون للفاعلين مثل هذه القدرات، فينبغي أن يعكفوا على إثبات قدراتهم على اليقظة والاستباق، وأن يسعوا جاهدين إلى استكشاف ما يمكن أن يحدث، وما هي "المستقبلات الممكنة" في آفاق زمنية مختلفة. وهذه الوظيفة، والتي نوصّفها على وجه التحديد بـ "الاستشراف الاستكشافي"، تقتضي قبل كلّ شيءٍ أن نتعلّم التمييز بشكلٍ يومي بين الظواهر ذات الطبيعة الظرفية الخالصة وبين الظواهر التي نعتبرها، بوصفها الاتجاهات الحقيقية، القوية أو الناشئة إلى حدٍّ ما، ومن ثمّ الجذور أو البذور للمستقبلات الممكنة.

فلا ينبغي بالفعل أن ننسى أنّ الحاضر ما هو سوى لحظةٍ خاطفة بين الماضي والمستقبل، وأنّ هذا الأخير لا ينبثق من العَدَم. وإحدى المهمّات الأساسية، والمُسبقة لأيّ ممارسةٍ للاستشراف، هي إذًا محاولة تمثّلنا للوضع الحالي من خلال ديناميكيته الزمنية الطويلة ومجموع أبعاده. ويمثّل التزوّد بمثل هذا التصوّر

عن الوضع الحالي بحدّ ذاته تحدّيًا، وذلك لسببين على الأقل: السّبب الأول هو نزوع كلّ واحد، لا سيّما وفقًا لتخصّصه، إلى المبالغة في تقييم بعض العوامل (مثل التقدّم التكنولوجي) على حساب عوامل أخرى قد يكون إدراكها أكثر صعوبة (مثل التحكّم الاجتماعي في التكنولوجيات). أما السّبب الثاني، فيرجع إلى أنّ كلّ واحدٍ منّا، وفقًا لثقافته وحساسيته وأيديولوجيته، يميل إلى فكّ شفرة الظواهر نفسها وتفسيرها بشكلٍ مختلف.

و"المراصد" التي تّم إنشاؤها في العديد من المجالات غير كافية، في هذا الصّدد، لأنها في أغلب الحالات وفي أفضلها، تعمل كما لو كانت آلات تسجيل النقد: فهي تجمع البيانات عن الماضي، وربما على مدى عدّة سنوات. ولكن هذا لا يعني أنّ المؤشّرات سديدة وأنّ البيانات موثوق بها؛ وخصوصًا وقبل كلّ شيء، أنّ هذا لا يفيدنا بشيءٍ بشأن عن التطوّرات المستقبلية، ومن باب أولى لا يفيدنا بشأن عوامل الانقطاعات والتصدّعات. وبالإضافة إلى ذلك، تقتصر هذه المراصد في أغلب الأوقات على تجميع البيانات بشأن الظواهر القابلة للقياس في ضوء الإحصاءات الكلاسيكية. ولذلك غالبًا ما تتجاهل الأخذ في الاعتبار ما نعدّه في بعض الأحيان "المتغيّرات الرخوة"؛ أي تلك المتغيّرات المتعلّقة بالقِيَم، والمعتقدات، والسلوكيات، والتي غالبًا ما تؤدّي، على الرغم من ذلك، دورًا أكبر بكثيرٍ ممّا تعتقده "المقاربات التكميمية". ومن مزايا الاستشرافيين أنهم يتمسّكون بأخذ هذه الظواهر الاجتماعية في الاعتبار، وهي التي غالبًا ما يجري إهمالها.

وخلافًا لهذه المراصد التي تجمع البيانات بشأن الماضي، تذهب "اليقظة الاستشرافية" إلى أبعد من ذلك؛ فهي تروم بالفعل، على غرار برج المراقبة بالسفينة، تنبيه القبطان إلى التطوّرات التي تتبيّن علاماتها الاستباقية. وانطلاقًا من بذور المستقبل هذه، يمكننا في أعقاب ذلك محاولة استكشاف تشجّر المستقبلات الممكنة، وذلك بعدم اكتفائنا باستنباط الاتجاهات الملحوظة بالأمس، وإنّما أيضًا بسعينا الحثيث إلى الأخذ في الاعتبار عوامل الانقطاعات والتصدّعات التي من شأنها أن تطرأ في آفاق زمنية مختلفة، وذلك تحت تأثير العديد من العوامل والفاعلين الذين تختلف قِيَمهم وتصوّراتهم لما هو مرغوبٌ فيه، والذين لم يكن أبدًا من الممكن التنبّؤ بسلوكهم تمامًا.

الاستشراف بوصفه منطقةً ينبغي بناؤها

ما الجدوى إذًا من هذه الوظيفة لليقظة واستكشاف "المستقبلات الممكنة" (Futur-ibles)؟ بالتأكيد إنها ليست "القول مُسبقًا" (Pré-dire) بما سيحدث، ولكن تنبيه الفاعلين بشأن التطوّرات المحتملة، قبل فوات الأوان، وعندما يكون لا يزال لديهم بعض القدرة على تحويل مجرى الأحداث. وإن تعذّر ذلك، فمن أجل التحضير بنجاحٍ لمواجهة التحديات التي نكون قد استبقنا، قدر الإمكان، ظهورها.

ولم يعد يقودنا هذا، إذًا، إلى المستقبل بوصفه منطقةً ينبغي استكشافها، وإلى اليقظة والاستشراف الاستكشافي، وإنّما إلى **المستقبل بوصفه منطقةً ينبغي بناؤها**، أي كمجالٍ للقدرة. وهي قدرةٌ مرادفة للفرص - على الرغم من أنّ جميع الفاعلين يخضعون أيضًا لتحديات - بما فيها تلك المتعلّقة بتعدّد الفاعلين، والأهداف المتقاربة أو المتباعدة التي يرومونها، والبيئات التي يعملون فيها، والوسائل الخاصة التي يتمتّعون بها. بيد أنها قدرةٌ أكبر بكثيرٍ من تلك التي غالبًا ما نتصوّرها، ولكن مع ذلك شريطة أن يُبرهن أصحابها على بصيرةٍ وأن يكونوا تحرّكهم إرادةٌ حقيقية.

إنّ تحديد الفاعلين، وقدراتهم، الخاصة، والقِيَم التي هم مفعمون بها، والتصوّرات التي يشكّلونها لا سيّما بشأن المستقبلات التي يعتبرونها غير مقبولةٍ أو غير مرغوبٍ فيها، هي جزءٌ لا يتجزأ من مقاربة الاستشراف، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار ضروب تضارب المصالح التي يمكن أن تطرأ والتحالفات التي يمكن أن تنشأ. وهنا يكمن أيضًا فرقٌ جوهري مع التوقّع وأساليبه، والتي تفترض بشكلٍ عام أن يعمل الفاعلون بشكلٍ عقلاني ومتكرّر. وهنا مرّةً أخرى، تعد مساعدة العلوم الاجتماعية ضروريّة للغاية، سواءٌ كان ذلك من أجل دمج الاختلافات الثقافية في أفكارنا، على سبيل المثال، أو للتأثير على مرّ الزمان لدور المرأة في المجتمع، أو لأثر تجدّد الأجيال.

وهنا أيضًا تتدخل التصوّرات المختلفة لهؤلاء أو أولئك لما هو مرغوبٌ فيه، ومن ثمّ للمشاريع التي يمكنهم القيام بها. وفي هذا الصّدد، من المهمّ التوقّف للحظة عند مفهوم "المشروع" (projet) هذا - الذي يأتي من الأصل اللاتيني (pro-jeter)، ويعني "الرمي إلى الأمام" - في زمنٍ قادم، لصورةٍ لمستقبل مرغوب فيه، ويستعير في جوهره من سجّل القِيَم، إن لم نقل من جزءٍ من حلم، حتى ولو كان بعضه، ممّا يُعتبر غير قابلٍ للتحقيق، يتعلّق بالأحرى باليوتوبيا، بينما يشكّل البعض الآخر قوّةً ناقلة حقيقية للفعل الإنساني، ويؤدّي، أو على الأقلّ ينبغي أن يؤدّي، دور الخيط الرابط لقرارات البشر والفئات الاجتماعية وأفعالهم، ويضمن لها إلى حدٍّ ما المعنى والاتّساق.

ودعونا نتّفق جيدًا بشأن مفهوم المشروع هذا الذي لا يمكنه، عندما يتعلّق الأمر بالشؤون العامة، أن يكون بأيّ حالٍ من الأحوال مجموع كلّ المصالح الفردية كما تعبّر عن نفسها في كلّ لحظة، وإنما التصميم الجماعي الذي يُعتزم متابعته، والذي ينبغي على السلطات العامة بشكلٍ طبيعي أن تكون ضامنةً له. ويعدّ دور المواطنين وممثّليهم المنتخبين، ما-وراء المناورات الحزبية فحسب، أساسيًّا في السهر على ضمان ألاّ تحيد السلطة التنفيذية بشكلٍ مفرط عن المشروع الذي من أجله جرى تنصيبها، على اعتبار أنّ هذه الوظيفة تبلغ ما هو أبعد من مجرّد الرقابة الإدارية. وليست أيضًا أهون الوظائف بالنسبة إلى المنظمات المستقلّة ممارسة دور السلطة-المضادّة، والنقد، والاقتراح النابع من المواطنين الذين لا يعتزمون البتّة التنازل عن كلّ سلطاتهم لمصلحة هيئاتٍ حكومية وبين-حكومية دولية لا تميل في الغالب إلى الانشغال بالمستقبل على المدى الطويل.

ومن المهمّ أن نذكّر أنّ أحد الأسباب التي من أجلها جرى إنشاء "الفدرالية العالمية للدراسات المستقبلية" كان تعزيز التبادلات بين الشرق والغرب، في الفترة التي لم تكن فيها الكتلة السوفياتية ما وراء السّتار الحديدي - الداحضة لفكرة تعدّد المستقبلات الممكنة - تسمح قطّ بممارسة الاستشراف كما كنّا نفهمه في الغرب. وفي سياق الأفكار نفسها، أدّت العديد من المنظّمات غير الحكومية (لا سيّما "نادي روما") دورًا رائدًا في تحقيق الوعي بأنّنا لا نشكّل سوى "أرضٍ واحدة"، وأنّ الاستغلال المُفرط للموارد المحدودة للأرض، والذي يجري بالمناسبة على يد أقليةٍ من سكان العالم، هو غير مُستدام، وأنّ انبعاث التلوّث والأذيّات، بما في ذلك الغازات الدفيئة، يُهددّ التوازن الهش للمحيط الحيوي على نحوٍ خطير. ومن المهمّ أيضًا أن نلاحظ أنّ الأرض ليس من شأنها أن تكون رهينةً بين أيدي البلدان المتقدّمة، وهي التي كانت لفترةٍ طويلة جدًّا الوحيدة المستغلة للموارد الطبيعية المحدودة لمصلحتها، والوحيدة المنتجة بكمّياتٍ متزايدة للتلوّث والأذيّات التي تهدّد النظام البيئي بعد حين. ويعد صعود ما يسمّى بالبلدان النّاشئة بشرى سارّة بطبيعة الحال. فهو سيقود بالضرورة إلى إعادة توزيع الأوراق على الصعيد الدولي، مثلما رأينا ذلك نسبيًا خلال المؤتمر العالمي القادم بشأن المناخ (COP 21) الذي عُقد في نهاية عام 2015 في باريس.

ومن الواضح في هذه المجالات أنه وفقًا لمستوى التنمية الخاصّ بكلٍّ من الأطراف، تتباين وجهات نظر الصينيين والأميركيين والأوروبيين والأفارقة. ومن الواضح أيضًا في هذا الصّدد – على الرّغم من "تسطيح العالم"[11] – أنه وفقًا لثقافاتهم، وقِيَمهم، ومعتقداتهم المختلفة، والتي هي جميعها جديرةٌ للغاية بالاحترام، تتعارض رؤى مختلفة للمستقبل. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في ما يتعلّق بالتقدّم العلمي والتقني، لا سيّما عندما يمسّ الكائن الحيّ (ونقصد تطوير الكائنات الحية المعدّلة وراثيًا، والهندسة الوراثية والتطبيقات المجنونة التي يحلم بها بعض السّحرة المتمهّنين). ويعدّ إيجاد التوازن الصحيح بين الاحترام المتبادل الضروري للحوار بين الحضارات من جهة، وتعزيز القِيَم العالمية من جهةٍ أخرى (والتي هي ضرورية في رأيي عندما يتعلّق الأمر بالتلاعبات الجينية) جزءًا من العمل الذي ينبغي على الاستشرافيين القيام به.

ويقع على عاتق معاصرينا، اقتداءً بنموذج روّاد الاستشراف، عدم الاستسلام وعدم الوقوع في أيٍّ من ضروب الجبرية، ولكن مع إعادة النظر في طرائق سلوكهم وفعلهم بوصفهم صنّاعًا حقيقيين للعالم الجديد الذي يظلّ ينتظر تصميمه وبناءه[12]. وهذه المقاربة المزدوجة التي تروم محاولة استكشاف ما هي المستقبلات الممكنة من جهةٍ، وتحديد ما هو المستقبل المرغوب فيه والممكن تحقيقه من جهةٍ أخرى، متأصّلةٌ في الاستشراف كما نحاول ممارسته.

---

11 Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005).

12 Eleonora Masini, "A Vision of Futures Studies", *Futures*, Special Issue "Future of Futures Studies", Ed. Slaughter Richard, vol. 34, no. 134 (April-May 2002).

ولتعذّر التيقّظ والاستباق الذي يسمح لنا باكتساب الوعي بالتطوّرات الممكنة والرهانات المرتبطة بها عندما تكون لا تزال لدينا القدرة على تغيير مجرى الأمور، فإنّ الخطر كبيرٌ في أن نقضي وقتنا حصرًا في تدبير حالات الطوارئ؛ إذ إنّ قدرتنا حينئذٍ تكون قد تبدّدت تقريبًا كلّيًا، واستولت علينا الظروف بالكامل نوعًا ما. وبعبارةٍ أخرى، تتوقّف حريتنا في الفعل إلى حدٍّ كبير على قدرتنا على استباق الأمور. بيد أنّ هذه القدرة لا تكفي؛ فلكي نزعم أننا قادرون على بناء المستقبل، فإنه من الضروري أن نكون قادرين على التقدير بشكلٍ صحيح لهوامش المناورة لدينا، وأن نبني تصوّرًا لمستقبلٍ مرغوب فيه وممكن تحقيقه، وأخيرًا أن نكون قادرين على أن نضع الطرق والوسائل اللّازمة لتحقيقه موضع التنفيذ.

وثمّة عارضَان متكرّرَان في هذا الصّدد: الأول، الاكتفاء باستكشاف الممكنات، ممّا لا يُلزم بشيءٍ وينتهي إلى تقريرٍ جميل يعرض السيناريوهات بشأن تشجّر الممكنات. والثّاني، عارض المستبصر الذي يأخذ أحلامه باعتبارها حقائق، أو الذي يحمل مشروعًا ولكنه غير قادرٍ على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيقه، وغير قادرٍ، على الخصوص، على تمكين مختلف الفاعلين من تملّك المشروع، ومن ثمّ حشد طاقاتهم حول رؤيةٍ مشتركة على نحوٍ كاف. ولا يسع المرء أن ينكر وجود أشخاصٍ ذوي بصيرة وأنّ جزءًا من الخيال يدخل في تحديد مشاريعنا. ولكننا لم نر أبدًا جنرالًا يكسب حربًا ضدّ جنوده أنفسهم، وفي الغالب يقود استبداد بعض القادة الذين يزعمون أنهم مستنيرون إلى الكارثة أكثر ممّا يقود إلى بناء السلام ورفاهية الأهالي الذين تعدّ مواردهم البشرية ضرورية أكثر للتنمية من الموارد الطبيعية أو تلك الموارد التي يجري استقاؤها من تقدّم العلوم والتكنولوجيا.

وقد كان غوته على حقٍّ في أن يقول: "أُحبّ ذاك الذي يحلم بالمستحيل". وأرى أنّ رؤساء الدول ورجال الأعمال أنفسهم كانت تحرّكهم رؤية، كما كان عليه الحال بلا ريبٍ بالنسبة إلى نيلسون مانديلا أو ستيف جوبز أو من على شاكلتهم. ولكن للأسف كان هذا الحال أيضًا بالنسبة إلى عددٍ من الحكّام المستبدين مثل موسوليني وهتلر. وأعتقد، على غرار ألكسي دو توكفيل، أنّ "السلطة المركزية، مهما تصوّرنا أنها مستنيرةٌ إلى حدٍّ ما، وأنها واسعة المعرفة إلى حدٍّ ما، فهي لا يمكنها أن تحيط وحدها بكلّ تفاصيل حياة شعبٍ كبير. وأنّ القوّة الجماعية للمواطنين ستكون دائمًا أكثر قدرةً على توليد الرّفاهية الاجتماعية من سلطة حكومة"[13].

ويُذهلني عددٌ من الناس، بمن فيهم المسؤولون المُنتخَبون، والذين هم على اقتناعٍ راسخٍ بأنهم لا يمتلكون أيّة سلطة، أو على العكس، أولئك الذين يتخيّلون أنفسهم أصحاب السلطة المطلقة، وأولئك الذين يبحرون من دون وجهة، دون أن يمتلكوا مشاريع حقيقية على المديين المتوسط والطويل، أو هم حاملون لمشاريع من الواضح عدم إمكانية تحقّقها، وأخيرًا أولئك الذين يعتقدون أنه يكفي أن يجري

13 Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique* (Paris: Gallimard, 1968).

إقرار شيءٍ ما لكي يتحقّق، لأنهم غير واعين بما فيه الكفاية بأنّ الانتقال إلى الفعل يتطلّب عددًا من الوسائل، بما فيها التعبئة البشرية. وهذا هو السبب الذي من المهمّ أن يترابط الفاعلون من أجله في ما بينهم في بناء المشروع على جميع المستويات، على اعتبار أنّ كلّ واحدٍ منهم يمتلك بعض المعارف، لأنّ تآزرهم ضروريٌّ لإنجازه.

وقد أُتيحت لي الفرصة لمراقبة عددٍ كبير من الأوضاع: منتخبون لديهم الشعور بعدم امتلاك ما يكفي من السلطة للفعل، وآخرون تحملهم رؤيةٌ ضبابية إلى درجة أنها تمنع من أن تجد لها وسيلةً لتتجسّد، أو أولئك الذين لا يشاركهم الفاعلون المعنيون الرؤية مطلقًا ويجدون أنفسهم غير قادرين على تحقيقها، وهناك الذين يظلّون عند المستوى الاستكشافي، لأنه في نهاية المطاف وسيلةٌ جيدة للقيام ببعض الحركة على المستوى المحلي... إلخ. وينبغي علينا أن نعترف بأنّ الربط المفصلي بين ما هو استكشافي وما هو إستراتيجي مهمٌّ جدًا ويصعب وضعه موضع التنفيذ، لأنّ المنطقة التي ينبغي استكشافها ليست هي نفسها التي يملك الفاعلون فيها القدرة على الفعل. وإذا كان ضروريًا بالنسبة إلى صنّاع القرار استكشاف ما يمكن أن يحدث في منظّمتهم، وفي بيئتهم الخارجية أيضًا، فهم ليسوا أسيادًا على هذه الأخيرة. بيد أنهم يمتلكون في المقابل سلطةً حقيقية، ومن ثمّ مسؤولية خاصّة جدًا في إدارة منظّمتهم ومنطقتهم الخاصّة. وهذا ما تُبرهن عليه الإنجازات المتباينة جدًا للبلدان كما الأقاليم والشركات، والتي تأتي مختلفة جدًا إزاء البيئة الخارجية نفسها، وأحيانًا داخل القطاع نفسه. إنّ هذه الممارسة للسلطة – إن كان لا يزال يلزمنا التأكيد على ذلك – تقتضي أنهم كانوا قادرين على توحيد كلّ القوى الحيّة لمنطقتهم أو منظّمتهم حول المشروع نفسه. من وجهة النظر هذه، من اللّافت أن نلاحظ كيف تطوّرت الممارسات في ما يخصّ الاستشراف على مرّ الزمن.

تطوّر الممارسات

أصبحت الممارسات الكبرى للاستشراف اليوم - مثل التي تمت قبل 40 عامًا في فرنسا لا سيّما على يد مندوبية التهيئة الترابية والعمل الجهوي أو مفوّضية التخطيط – أكثر ندرة. وعلى المستوى الدولي، تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد أعمال مطلقًا من حجم تلك الأعمال التي أُنجزت تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إطار برنامج "المستقبلات المترابطة". وبالتأكيد، لا تزال هذه الأعمال موجودةً بشأن موضوعاتٍ محدّدة مثل التغيّر المناخي، ولكن لا يليها بالضرورة تأثير ملموس، نظرًا لاختلاف وجهات النظر بين الفاعلين، الذين هم منطقيًا الأطراف الفاعلة في المفاوضات الدولية، والتي نعلم ضعف نجاعتها. وحتى في داخل الاتحاد الأوروبي، والذي يدّعي بكلّ سرور القيام بمثل هذه الممارسات، فمن الواضح أنّ جودة الأعمال تظلّ موضع تحفّظٍ وأنّ تأثيرها هزيلٌ جدًا في السياسات بلا شكٍّ. ويمكننا

بالتأكيد أن نأسف لذلك، ولكن يجب أن نتساءل بشأن أسباب ذلك، وبشأن الدروس التي ينبغي أن نستقيها من ذلك.

ما فائدة هذه المقاربات الاستشرافية وفاعليتها؟ إنه سؤالٌ يُطرح بتكرارٍ من طرف القادة، ومن الصعب الإجابة عنه ما دام أنّ الرابط معقّدٌ بين التفكير، واتخاذ القرار، والفعل. بيد أنّ إحدى وظائف الاستشراف واضحة: إنها سَوْقُ الفاعلين إلى "النظر إلى أبعد ممّا هو تحت القدمين"، وربّما إلى المساءلة من جديدٍ لما يسميه ميشيل غوديه، عن حقٍّ، "الأفكار المُسبقة"، ومن ثمّ مساءلة أنماط النظر والاستدلال التي غالبًا ما تُلجم الفعل. هناك وظيفةٌ أخرى للاستشراف، وهي ليست أقلّ الوظائف، وهي تطوير الاستباق الذي من دونه سيكون القادة محصورين في زاوية تدبير حالات الطوارئ، وإعطاء معنى واتساقٍ على المديين المتوسط والطويل للإجراءات التي يتم اتخاذها على المدى القصير. والحال هذه، تعد هذه الوظيفةُ ضروريةً بقدر حاجة النساء والرجال داخل المنظّمات إلى فهم فائدة انخراطهم فيها وإدراك غائياتها.

References

المراجع

- Berger, Gaston. "Sciences humaines et prévision", *Revue des Deux Mondes*, no. 3 (1er février 1957), pp. 417 - 426.
- Bush, Vannevar. *Science: The Endless Frontier* (Report to the President on a Program for Postwar Scientific Research), Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1945.
- Collectif. *Réflexions pour 1985*, Paris: La Documentation française, 1964.
- Dumont, Louis D. *Homo hierarchicus*, Paris: Gallimard, 1996.
- __________. *Essais sur l'individualisme*, Paris: Le Seuil, 1991.
- Friedman, Thomas L. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-first Century*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.
- Jouvenel, Bertrand de. *L'Art de la conjecture*, coll. "Futuribles", Paris: Éditions SEDEIS, [1964] 1972.
- Kahn, Herman. *On Thermonuclear War*, Princeton: Princeton University Press, 1960.
- Masini, Eleonora. "A Vision of Futures Studies", *Futures*, Special Issue "Future of Futures Studies", Ed. Slaughter Richard, vol. 34, no. 134, (April-May 2002).
- OECD Interfutures. *Facing the Future*, Paris: OECD, 1979.
- President's Materials Policy Commission (The Paley Commission), *Resources for Freedom*, Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1952, 5 volumes.
- Schweisguth, Etienne. "La montée des valeurs individualistes", *Futuribles*, Numéro Spécial sur "L'évolution des valeurs", no. 200, (juillet-août 1995), pp. 31 - 160.
- Tocqueville, Alexis de. *De la démocratie en Amérique*, Paris: Gallimard, 1968.

وليد عبد الحي* | Walid Abdel Hay**

تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية

The Complementarity of Quantitative and Qualitative Methods in Future Studies

ملخص: إذا كان المنهج الكمّي يفترض القدرة على تحويل الظواهر إلى مؤشّراتٍ قابلة للقياس أو تطويعها لتكون كذلك، وإذا كانت المناهج الكيفية تقوم على أساس الفهم البنائي للظاهرة انطلاقًا من أنّ الواقع مبنيٌّ اجتماعيًا، فإنّ الجمع بينهما في الدراسات المستقبلية هو محور هذه الورقة. وتفترض الدراسة إدراك البعدين الإبستمولوجي والمنهجي لكلٍّ من التقنيات الكمية والكيفية، وهي أبعاد بشأنها قدرٌ من التباين بين مدارس الدراسات المستقبلية، ساعيةً بذلك لبحث طرق الجمع بين المنهجين أملًا في رصد احتمالات تطّور الظاهرة وبناء سيناريوهاتها بصورة أكثر دقّة. كما تتناول الورقة العلاقة بين هدف الدراسة والتقنية الأنسب لتحقيق الهدف، وتحدّد عددًا من الشروط والمحاذير لضمان توظيف هذه التقنيات الكمية والكيفية لإنجاز بحثٍ مستقبلي دقيق.

كلمات مفتاحية: الدراسات المستقبلية، المناهج الكمية، المناهج الكيفية

Abstract: Quantitative approaches presume the ability to transform or adapt phenomena into measurable indicators, while qualitative methods are based on the understanding that reality is a social construct. The field of Future Studies (or "Futurology") combines these two. This combination and its deployment forms the core of this paper, which examines the epistemological and methodological dimensions of quantitative and qualitative methods, particularly in light of the diversity of approaches to these methods across the various schools of thought within Futurology. In doing so, the paper seeks to explore the ways in which the synergies between the two main approaches of Futurology can be enhanced. It also explores how the specific subject of study in Futurology impacts the choice of methodology. It identifies a number of conditions and caveats that, if observed, will ensure the use of these quantitative and qualitative techniques in a manner that will produce accurate forecasts.

Keywords: Future Studies, Quantitative Methods, Qualitative Methods

* أستاذ في كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

** Professor at the Faculty of Arts, Department of Political Science, Yarmouk University, Jordan.

"ما نراقبه ليس الطبيعة نفسها، بل الطبيعة وقد انكشفت لطريقة تساؤلاتنا".

فيرنير هيزنبرغ[1]

مقدمة

في كتابه حول الطاوية والفيزياء، يقول فريتجوف كابرا: "إنّ نظريّتي الكمّ والنسبية في فيزياء القرن العشرين، تدفعاننا لرؤيةٍ قريبة جدًا من رؤية البوذية والهندوسية أو الطاوية للعالم، ويزداد التشابه بين الجانبين كلّما ذهبنا نحو وصف العالم ما دون الميكروسكوبي (...). إنّ التماثل بين الفيزياء الحديثة والصوفية الشرقية كبيرٌ للغاية، ويصل أحيانًا حدّ صعوبة الفصل فيما إذا كان من صنع الفيزياء أو من صنع الصوفيين الشرقيين"[2].

تفرض الفقرة السابقة سؤالًا محدّدًا: كيف يتوصّل الإنسان غير المزوّد إلّا بحدسه قبل 2500 سنة إلى المبادئ ذاتها التي تتوصّل إليها الفيزياء المعاصرة وقد تسلّحت بكلّ تكنولوجيا العصر؟ وهل يحسن توظيف ذلك في استشرافنا المستقبل؟ تلك هي إشكاليتنا.

وهنا، لا بدّ من التوقّف عند مسألتين طرحهما كابرا في الفصل الثاني من دراسته في الإشارة إلى أنّنا لا بدّ أن نتّفق أوّلًا حول طبيعة المعرفة التي نناقشها، واللغة التي عبّرت عنها هذه المعرفة؛ فهناك الوعي العقلي، وهناك الوعي الحدسي. وتنبع الأولى من علاقتنا بالأشياء، ومن خلال تمييزها وتقسيمها وتصنيفها ومقارنتها وقياسها، فكلّ الأشياء أعدادٌ كما اعتقد فيثاغوروس. وحتى نقوم بذلك فإنّنا نختار من كلّ هذا الجهد ما يبدو لنا الأهم، ومن هنا يبدأ قصور هذا النمط من المعرفة النسبية. أمّا المعرفة المطلقة، فهي تعبيرٌ عن حالة وعي غير عادية تؤسّسها الخبرة الحياتية وتظهر على شكل "تأمّل" أو "حدس"، وأداتها أو تقنيتها هي الاستبصار (Clairvoyance) أو الاستبطان (Introspection)؛ والواقع في هذه المعرفة المطلقة متداخلٌ ومتشابك وغير متمايز في جوهره. وعند نقل هذا الحدس إلى عالم اللغة فإنّنا نتخلّى عن الكثير، لأنّ الأمر يصبح كمن يعتقد أنّ الخريطة والأرض هما الشيء نفسه. إنّ المعرفة المطلقة تنبت من رؤيةٍ ميتافيزيقية تفوق الواقع وتصبح تجربةً غير حسّية له، وتصبح تنويرًا تجريبيًا.

ذلك يعني أنّ وراء تباين تقنيات المعرفة إرثًا فلسفيًا عميقًا، ومن غير المجدي غضّ الطرف عن بعضها، لأنّ في ذلك استهانة بإرثها الفلسفي، وهو ما يشكّل بداية الخطأ المعرفي الذي تعمل الدراسات المستقبلية على تجنّب أوزاره.

---

1 Werner Heisenberg, *Physics and Philosophy: The Revolution in Modern Science* (London: Penguin Books, 1958), p. 58; Quoted in Fritjof Capra, *The Tao of Physics: An Exploration of the Parallels Between Modern Physics and Eastern Mysticism* (Berkeley: Shambhala, 1975), p. 140.

2 Capra, pp. 18 - 19.

أوّلًا. بين الكمّي والكيفي

هل المناهج الكمية والكيفية تختلف عن بعضها من ناحية تقنية فحسب، أم أنّ الأمر يُخفي في ثناياه تباينًا في الفلسفة التي تقف وراء كلٍّ منهما؟ لعلّ هذا التباين بين المنهجين غير منبتّ الصلة عن الجدل الفلسفي بين المنظور المثالي والمنظور الوضعي الذي احتدم مع أواخر القرن التاسع عشر، وهو يستوجب منّا التمييز بين مستوياتٍ ثلاثة تتباين من خلالها هذه التقنيات ومناهجها:

- المستوى الأنطولوجي: بناء فرضيات حول الواقع.
- المستوى الإبستمولوجي: معرفة الواقع.
- المستوى المنهجي: تحديد الأدوات الخاصّة لمعرفة ذلك الواقع[3].

ويفترض المنهج الكمي بتقنياته المتعدّدة القدرة على تحويل الظاهرة إلى عددٍ من المؤشّرات القابلة للقياس، أو العمل على تطويع المؤشّرات الكيفية إلى مؤشّراتٍ قابلة للقياس الكمّي (مثل تحليل المضمون، وتحويل النصّ إلى عدٍّ للكلمات أو قياسٍ للمساحة أو الزمن الذي يستغرقه نصٌّ ما... إلخ). وفي المستوى الأنطولوجي للمنهج الكمي، يتمّ تناول الظواهر على أساس فرضية مؤدّاها أنّ هناك حقيقةً واحدة (استنادًا لما أرساه المنظور الوضعي)، وأنّ الظاهرة لها وجودها المستقلّ عن نمط الإدراك الإنساني لها. أمّا إبستمولوجيًّا، فإنّ كلًّا من الباحث والظاهرة كيانان مستقلان عن بعضهما، وهو ما يُيسّر بحث الظاهرة دون تأثيرٍ منها في الباحث أو تأثيرٍ من الباحث فيها، ما يجعل القياس للمتغيرات المكوّنة للظاهرة وتحديد التأثير المتبادل بين هذه المتغيّرات يتمّ في إطارٍ من عدم التدخّل القِيَمي (Value-free framework).

أمّا أدوات التحليل الكمّي على المستوى المنهجي، فهي المقيّدة بمعادلاتٍ ونماذج رياضية أو طرق قياس وتحليل محدّدة (كالإحصاء وبناء النماذج الرياضية، مثلًا، والتي تظهر في الدراسات المستقبلية في عددٍ من التقنيات التي سنأتي عليها لاحقًا).

ويمكن عدّ "نظرية تشيزيفسكي" الخاصة بالتنبّؤ طبقًا للنظام الشمسي من بين الدراسات التي تعتمد قياسًا كمّيًا صرفًا في الدراسات المستقبلية، وتربط بين السلوك الإنساني والنظام الشمسي. وتقوم هذه النظرية، والتي هي تطويرٌ لأطروحة الدكتوراه التي تقدّم بها تشيزيفيسكي[4]، على أساس الربط بين الأحداث الإنسانية الكبرى في التاريخ ونشاط النظام الشمسي، وهو استمرارٌ لفكرة الدورة في التاريخ

3 Egon G. Guba (Ed.), *The Paradigm Dialog* (Newbury Park, CA: Sage, 1990), pp. 17 - 30.

4 Boris N. Kuzyk & Yuri V. Yakovets, *Civilizations: Theory, History, Dialogue, and the Future* (Moscow: Institute for Economic Strategies, 2006), Chapter 17, pp. 214 - 245.

(التي طرحها بأشكال مختلفة كلٌّ من ابن خلدون، وتوينبي، وكوندراتييف... إلخ). تقوم نظرية النظام الشمسي، والتي أطلق عليها "كليوميتريك"[5]، على أساس:

- أخذ فترةٍ زمنية مدّتها 2500 سنة.
- تقسيم الفترة إلى قرون (25 قرنًا).
- تقسيم القرن إلى دورات، مدّة كلٍّ منها 11 سنة (أي أنّ القرن الواحد فيه 9 دورات).
- تقسيم كلّ دورةٍ إلى أربع مراحل على أساس النشاط الشمسي على النحو التالي:
  - ثلاث سنوات يكون النشاط الشمسي فيها متدنّيًا، وتقع فيه 5 في المئة من الأحداث الإنسانية الكبرى (الثورات الكبرى، وظهور دينٍ معيّن... إلخ).
  - سنتان يبدأ فيهما النشاط في التزايد التدريجي، وتقع فيهما 20 في المئة من الأحداث الكبرى.
  - ثلاث سنوات يصل فيها النشاط الشمسي ذروته، وتقع فيها 60 في المئة من الأحداث الكبرى.
  - ثلاث سنوات يبدأ فيها الهبوط، وتقع فيها 15 في المئة من الأحداث.

وهكذا يكون مجموع السنوات 11 سنة، ومجموع الأحداث 100 في المئة، ومجموع المراحل أربع مراحل.

وعند تطبيق ذلك بأثرٍ رجعي، تبيّن أنّ الأحداث الكبرى في القرن الماضي (1900-2000) تطابق توزيع أحداثها الكبرى (مثل الكساد الكبير، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية... إلخ) مع التقسيم الذي حدّده تشيزيفسكي. وعند مراقبة النشاط الشمسي (الانفجارات، وانطلاق الغازات منها) طبقًا لمستويات النشاط الأربعة (انفجارات ضعيفة، وانفجارات قوية، وانفجارات قوية جدًّا، ثم تراجعٌ في حدّة الانفجارات)، تبيّن أنّ مدّة كلّ واحد من هذه المستويات هي 3 و2 و3 و3 على التوالي، ليكون المجموع 11 سنة.

ولو عدنا بالترتيب وبالتتابع نحو الماضي (2500 سنة التي غطّتها الدراسة)، يمكننا تحديد كلّ مرحلةٍ من المراحل الأربع، ثم نأخذ الأحداث التاريخية في كلّ فترةٍ ونرى هل حدثت في فترة النشاط الضعيف أو القوي أو القويّ جدًّا... إلخ، ونحسب نسبة ما جرى في كلّ مرحلةٍ من المراحل الأربع. فإذا كنّا مثلًا في مرحلة ضعف النشاط، فهذا يعني أنّ عدد الأحداث الكبرى سيكون قليلًا بنسبة 5 في المئة مثلا. وإذا كنّا في مرحلة النشاط القوي جدًّا (في بدايتها)، يمكننا توقّع أنّ أحداثًا كبرى وعديدة ستحدث خلال السنوات الثلاث المقبلة إذا كنّا في بداية المرحلة... وهكذا دواليك.

أمّا المناهج الكيفية، فتقوم على الفهم البنائي (Constructivism) للظاهرة؛ أي كيفية تفسير الباحث الظاهرة أو تأويلها (Interpretivism)، والذي يأخذ مسارًا محدّدا. وعليه، فإنّ هذه المناهج تقوم على المستوى الأنطولوجي على افتراض مستوياتٍ متعدّدة للواقع تتحدّد طبقًا لإدراك الباحث ذلك الواقع، وهو ما عبّر عنه البنائيون بالقول إنّ الواقع مبنيٌّ اجتماعيًا (Socially constructed)، ولذلك هو في حالة تغيّرٍ دائم.

5 "كليوميتريك" (Cliometric)، وتعني ملهمة التاريخ طبقًا للأسطورة الدينية الإغريقية.

أمّا إبستمولوجيًّا، فإنّ هذه المناهج لا ترى انفصالاً بين الباحث والظاهرة، فكلٌّ منهما يترك آثاره في الآخر، ولا تنفصل نتائج البحث عن خلاصة ذلك التأثير المتبادل بين الباحث وظاهرته. وأمّا على المستوى المنهجي، فعند تحديد أدوات البحث فإنّ المناهج الكيفية تكون معنيّةً بالمعنى، ولذا فهي توظّف ما يساعدها على ذلك من أدوات، وحتى عند أخذ عيّنةٍ من الظاهرة في المناهج الكيفية، فإنّ الأمر لا يعدو إلّا توظيفًا لتوليد الأسئلة لا للاستناد لأجوبة العيّنة. وسنتناول لاحقًا نماذج من تقنيات هذه المناهج في الدراسات المستقبلية[6].

وعلى الرغم من التشابه في بعض مفردات المنهجين (الكمّي، والكيفي)، فإنّ مضمون كلّ مفهومٍ أم مفردة لا يتطابق مع نظيره في المنهج الثاني بالضرورة؛ فعندما نقول المصداقية (Validity) في البحث، فإنّها تعني لدى المنهج الكمّي التطابق بين ما خلص له البحث والظاهرة في الواقع، بينما تعني لدى المنهج الكيفي تطابق الواقع مع "ما يعتقده" الباحث.

ويرى بعض الباحثين أنّ المناهج الكمية هي مناهج استنتاجية (Deductive)، وتبدأ استنادًا لفرضية يضعها الباحث قبل الشروع في دراسته، بينما المناهج الكيفية هي بطبيعتها استقرائية (Inductive)، لا تفترض وجود فرضية مسبقة. كما أنّ التوجّه بين الباحثين يتنامى نحو ما يسمى "التثليث" أو محصلة التناظر (Triangulation) في المناهج الكيفية[7]، أي توسيع دائرة مصادر البيانات التي يتمّ جمعها ونوعيتها، لتأكيد صحة الانتقال من الخاص إلى العام في تفسير الظاهرة موضوع البحث أو تأويلها. وينبّه نورمان دينزن إلى خمسة أنماط من "التثليث":

+ تثليث المعلومات والبيانات: وتعني تعدّد مصادر المعلومات والبيانات والمقابلة بينها.
+ تثليث الباحثين: أخذ النتائج من باحثين مختلفين لتوسيع دائرة الرؤية.
+ تثليث النظريات: استخدام أكثر من نظرية لتفسير الظاهرة الواحدة.
+ تثليث التقنيات: تطبيق التقنيات الكمية والكيفية على الظاهرة نفسها، ثم مقارنة النتائج في الحالتين لتحديد مدى التقارب أو التباعد بينهما، وكلّما كانت النتائج أكثر اتّساقًا كانت مصداقية البحث أعلى.
+ تثليث البيئة: ويعني محاولة دراسة الظاهرة نفسها في مواضع متباينة لرصد مدى التغيّر الذي يصيب الظاهرة بتغيّر بيئتها[8].

ويميّز دينزين بين "التثليث ضمن التقنية الواحدة" (Within-method) من خلال استخدام التقنية بأكثر من طريقة، مثل دراسة تحليل المضمون الهيكلي مرّةً ودراسة النصّ نفسه بتحليل المضمون المادي

6 Joanna E. M. Sale, Lynne H. Lohfeld & Kevin Brazil, "Revisiting the Quantitative-Qualitative Debate: Implications for Mixed-Methods Research", *Quality & Quantity*, vol. 36, no. 1 (2002), pp. 43 - 53.

7 Kristen Chorba, "A Review of Qualitative Research: Studying How Things Work", *The Qualitative Report*, vol. 16, no. 4 (July 2011), pp. 1136 - 1140.

8 Norman K. Denzin, *Sociological Methods: A Sourcebook* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2006).

لمعرفة مدى اتّساق النتائج، و"التثليث بين التقنيات" (Between-methods) حيث يتمّ استخدام أكثر من تقنية لمعرفة درجة اتساق النتائج، وهو ما يجري في الجمع بين التقنيات الكمية والتقنيات الكيفية.

وفي المناهج الكيفية تُقاس مصداقية الدراسة ببعدين هما: الصحّة (Trueness)، أي أنّ نتائج البحث تعكس الواقع بدقّة، واليقينية (Certainty)، أي أنّ النتائج مدعمة بالأدلة.

وتشير الدراسات المستقبلية إلى قدرٍ ليس كبيرًا من عدم التوافق على تقييم كلٍّ من التقنيات الكمية والتقنيات الكيفية؛ فقد كشفت دراسةٌ متخصّصة نتائج التقييم الذي قامت به عيّنة كافية من باحثي الدراسات المستقبلية لتقنيات الدراسات المستقبلية (33 تقنية)، واستند الباحثون في هذه الدراسة إلى عددٍ من المعايير للتقييم، كما يلي:

- تقييم كيفية عرض المتغيّر سرديًا أو رقميًا (تُعطى علامة 1 للسردي التام، وعلامة 10 للرقمي التام).
- عدد الخبراء الذين يجب توافرهم لتطبيق تقنية معيّنة (الأقلّ يُعطى 1، والأعلى يُعطى 10).
- مجالات استخدام التقنية (10-1).
- المدخلات التي تحتاج إليها التقنية (10-1).
- العمليات (رياضية، فلسفية... إلخ) (10-1).
- المخرجات (الوضوح، الجدوى... إلخ) (10-1)[9].

وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية التي لا تدلّ على فارقٍ ذي دلالة بين النمطين من التقنيات:

الجدول 1: تقييم الخبراء التقنيات الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية

التصنيف	الأدنى	الأعلى	المتوسط
تقنيات كيفية	18.1	32.7	26.7
تقنيات كمية	18	34.4	25.8

ثانيًا. خلفيات التكامل المنهجي ومقوّماته

فكرة "الكمّ" و"الكيف" واستخدامهما في فهم الظواهر أعقد كثيرًا من أن يُؤصّل لهما تاريخيًا. فإذا رُبطَ البُعدان بموضوع التغيّر الذي يمثّل وحدة التحليل المركزية في الدراسات المستقبلية، ازداد الأمر تعقيدًا.

9 Maria Giaoutzi & Bartolomeo Sapio (Ed.), *Recent Development in Foresight Methodologies* (New York: Springers, 2013), pp. 41 - 46.

ويبدو أنّ رؤية نيوتن للكون "كآلة الساعة" وتأكيد آينشتاين في بداياته أنّ "الله لا يلعب النرد"، كرّسا فكرة الانتظام في حركية الظواهر، وهو ما يعني أنّ فهم قوانين الانتظام القائمة حاليًا يمهّد الدرب أمامنا لفهم إلى أين نحن ذاهبون، أي أنّ فهم الحاضر يكفي لرسم صورة المستقبل، وما علينا سوى تطوير تقنيات فهمنا للحاضر ليصبح المستقبل طوع إدراكنا.

لكن هايزنبرغ أفسد على العلم تفاؤله بطرح مبدأ اللّايقين (Uncertainty) في 1927، عندما قال "إنّ عدم استطاعتنا معرفة المستقبل لا ينبع من عدم معرفتنا بالحاضر، وإنّما بسبب عدم استطاعتنا معرفة الحاضر". كما ساعد تطوّر فكرة قياس المتغيّرات، والاعتقاد بالقدرة على تحويل كلّ متغيّر إلى "كمّ"، على المساهمة في دعم فكرة المنهج الكمّي الذي يمكن أن يبني نماذج رياضية للظواهر المختلفة طالما أنّ قِيَم المتغيرات وقيَم تغيّراتها قابلة للقياس (الطول، والعرض، والارتفاع، والزمن، والقوة، والسرعة، والتسارع، والمعدل، والمتوسط، والانحدار... إلخ).

ومع أنّ المنهج الكمّي عانى نظرية هايزنبرغ، إلا أنّ الأمر أخذ منحى معيّنًا، وهو طالما أنّ المنهج الكمّي يمكّننا من إدراك قدرٍ كبير من الظواهر، فلا ضير والحالة هذه من التشبّث به في هذا النطاق بداية، والعمل على تطويره أكثر، واستمرار الاتكاء على المناهج الكيفية في الظواهر الأخرى وتطويرها أيضًا.

وقد تكون التنبؤات الجوية مثالًا نموذجيًا للتداخل بين المؤشّرات الطبيعية التي "يمكن" الرّهان على "نمذجتها" مثل الحرارة والضغط وسرعة الرياح... إلخ، والمؤشّرات الاقتصادية مثل كميات استهلاك الطاقة في الدول الصناعية ومستويات التطوّر التكنولوجي ومعدّلات النمو والنمو الصناعي... إلخ، والمؤشّرات الاجتماعية مثل نزعة الاستهلاك ومنظومات القيم (موقف الدين من التعامل مع الطبيعة... إلخ). وفي المثال السابق نجد تباينًا من ناحيتين:

- تباين في القدرة على التكمية وخضوع المؤشّر للقياس.
- تباين في انضباط الخطوات المنهجية في بناء التنبّؤ لحركية المؤشرات المختلفة[10].

وتتولّد عمّا سبق مشكلتان تعززان شكًّا بنيويًا في التنبّؤ، وهما:

- مشكلة اختيار المتغيّرات ذات الصّلة بالظاهرة.
- مشكلة تحديد التأثير المتبادل بين المتغيّرات.

لكن طغيان التكنولوجيا رجّح الكفّة لفائدة البُعد الكمّي الرياضي، لا سيما مع تسارع إيقاع التغيّر الذي تفرزه التكنولوجيا في مجال النمو الصناعي، وتغيير البنية التحتية للمجتمع، وتغيير أدوات الصراع

10 Marjolein B. A. Van Asselt & Jan Rotmans, "Uncertainty in Integrated Assessment Modelling: From Positivism to Pluralism", *Climatic Change*, vol. 54, no. 1-2 (2002), pp. 75 - 105.

العسكري، وهو ما عزّز التغيّر في حجم المدن ونشوء الأقاليم الصناعية. وهي كلّها ظواهر يجري التعبير عنها وقياسها على أساسٍ كمّي.

كما أنّ التكنولوجيا كرّست فكرة البحث عن حلولٍ مستقبلية من خلال التكنولوجيا ذاتها. وهو ما دفع نحو قدرٍ من "النمذجة الكمية" للواقع القائم من ناحية وإسقاطاته المستقبلية، بخاصّةٍ أنّ تطوّر الدراسات المستقبلية حدث في رحم المؤسّسات العسكرية ثم الاقتصادية، وكلاهما أسير منظورٍ كمّي.

كما أنّ التباين بين الدول والأقاليم وتوافر مجال الاطّلاع على أوضاع الآخرين دفعا للمقارنة بين الدول والأقاليم بل داخل الدول ذاتها، لا سيّما مع تطور علم الإحصاء. وهو ما أتاح أنماط قياس كمي، ودفع لتطوير أدوات القياس وكيفية توظيفها في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها. فتكرّست بذلك مرّةً أخرى المناهج الكمية من خلال المقارنة بالقياس.

ومثّلت ردّة الفعل على "أتمتة المجتمعات" – لا سيّما من المجال الفلسفي – محاولةً للتخلّص من "قسوة" التحليل الكمي نحو أنسنة المنظور التحليلي، وهو ما ساهم في تطور تقنيات الحدس والمناهج الكيفية في الدراسات المستقبلية. لكن هذا المنهج "الكيفي" لم يعد للمنظور التقليدي في رسم ملامح المستقبل على غرار اليوتوبيات المختلفة (من جمهورية أفلاطون والمدينة الفاضلة إلى كتابات هربرت سبنسر وتوماس مور وماركس وتوماسو كانبنيلا ومدينة الشمس... إلخ).

ويبدو أنّ نقطة التلاقي بين المنظور الفلسفي التأمّلي الحدسي بظلاله السيكولوجية والاجتماعية والمنهج الكمي بصرامته وتسلسله المنطقي، كانت في الفلسفة البراغماتية الأميركية. وهو ما يفسر نشوء الدراسات المستقبلية المعاصرة وتطورها في الولايات المتحدة؛ فالفلسفة البراغماتية تحاكم الظواهر والتقنيات على أساس أنّ مقياس صحة النظرية هو "مقدار النفع المترتّب عليها" وليس أيّ معيارٍ آخر. وهو ما منح فضاءً جديدًا للتحلّل من المنظور الأُحادي لتحليل الظواهر على قاعدة "إمّا... وإمّا...". فانطلق قطار التكامل المنهجي من هذه النقطة؛ إذ تغذّت البراغماتية من بيئةٍ تقنية متنامية في المجتمع الأميركي، ومن نزوع لتجسيد "حلم" أميركي تبنّاه المستوطنون القادمون من مجتمعات أورثتهم نكهة "يوتوبية".

كما أنّ الآثار السلبية للتطور التكنولوجي (التلوث، والمخاطر النووية، والجرائم الإلكترونية... إلخ) دفعت مرّةً أخرى لمحاولة "أنسنة" العلم من خلال منظور معنوي تُمهّد له الفلسفة المعاصرة وتُعزّزه، مدعومةً بحركاتٍ اجتماعية تناهض تلك المخاطر، وبدراساتٍ تركت مسحة تشاؤم عميقة في الأوساط الأكاديمية وصناع القرار على حدٍّ سواء. وهو ما يمكن عدّ تقرير نادي روما 1972 (حدود النموّ) مثالًا صارخًا عليه.

جرى كلّ ذلك في دورق عولمةٍ متنامية، مزجت الثقافات النظرية والتطبيقية، ومزجت القديم والجديد، واللّغات والقيم، وخلخلت بُنى ومصالح وكيانات، فكان لا بدّ من التعبير عن ذلك كلّه بمناهج "كلّانية"، فتلاقحت المناهج الكمية بالكيفية في أغلب المنظومات المعرفية ومنها الدراسات المستقبلية، وأخذت كلّ الدراسات المستقبلية فيما بعد تسير على هذا النهج الذي ترسّخ تمامًا.

كما دفع التحوّل من التنافس بالأدوات الخشنة في ظلّ الحرب الباردة إلى تنامي الاعتناء بتوظيف القوة الناعمة والذكية (بتعبيرات جوزيف ناي) لتطوير البُعد القِيَمي في إدارة التنافس، وهو ما عزّز نزعة "الأنسنة" التي تحتاج إلى منظورٍ فلسفي "كيفي" أكثر من حاجتها إلى منظورٍ تقني كمّي.

ومكّن تزايد نزعة "عدم اليقين" حتى من خلال النماذج الكمية من توسيع الباب الموارب لولوج المنظور الكيفي، وهو ما أدّى إلى تزاوج التنبؤ التكنولوجي مع التقييم التكنولوجي (Technology Assessment and Technology Forecast) في مناهج الدراسات المستقبلية، وهو ما تجسّد في منهجية "تحليل التكنولوجيا ذات التوجّه المستقبلي" (Future-oriented technology analysis)[11].

واستنادًا لما ورد أعلاه، تنامت نزعة التكامل بين المناهج، وبخاصّةٍ توظيف تقنيات كلٍّ منهما لدى الآخر، وهو الأمر الذي عزّزته عوامل عدّة انعكست في الدراسات المستقبلية (وهو ما سنتناوله لاحقًا):

+ أنّ الهدف لكلٍّ من المنهجين هو ذاته، وهو فهم الظواهر والواقع المحيط بنا والعمل على تطويع هذا الواقع لما فيه خير الإنسان.
+ أنّ العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرةً معينة ولكنّها استخدمت منهجًا مختلفًا وصلت إلى النتائج ذاتها في الكثير من الأحيان.
+ أنّ توظيف كلٍّ من المنهجين لفهم جوانب مختلفة من الظاهرة (طبقًا لقوة كلّ تقنية مع ما يلائمها من جوانب الظاهرة) يساعد في إحكام النتائج ودقتها.
+ كثيرًا ما ساهمت تقنية معيّنة في منهجٍ معيّن في تدعيم تقنيةٍ أخرى من منهجٍ مختلف[12].

ثالثًا. الجانب المنهجي والدراسة المستقبلية

كلّ المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية هي إمّا لفهم ما كان، أو ما هو كائن، لكن الدراسات المستقبلية معنيةٌ بما سيكون. وهو أمرٌ يجعلها بحكم منطق الأشياء تستخدم مناهج "جديدة" بحكم الوظيفة الجديدة للبحث؛ ووصف "مناهج" هنا يُخرج من دائرة النظر في المستقبل كلّ ما له علاقة بالكهانة والتنجيم... إلخ.

---

11 Cristiano Cagnin, Michael Keenan, Ron Johnston, Fabiana Scapolo & Rémi Barré (Eds.), *Future-Oriented Technology Analysis: Strategic Intelligence for an Innovative Economy* (Berlin, Heidelberg: Springer, 2008).

12 Kenneth R. Howe, "Getting over the quantitative-qualitative debate", *American Journal of Education*, vol. 100, no. 2 (1992), pp. 236 - 257.

فمن أين ينطلق البحث المستقبلي؟ إنّه من فهم ما كان، وما هو كائن، ليكون البحث المستقبلي ثمرة البذرة التي في الأرض (ما كان)، والشجرة القائمة أمامنا امتدادًا للبذرة (ما هو كائن)؛ ومن هنا تتزاوج المناهج بين ما كان وما هو كائن وما سيكون.

يحدّد رولف كرايبيش وآخرون الخطوات الإجرائية التي توكل للدراسات المستقبلية كما يلي:

- "منهج التحليل الإمبريقي الاستكشافي" (Explorative empirical-analytical approach): وهو الذي يقوم على توظيف المعلومات المتراكمة، والوقائع الجديدة، والبيانات والاتجاهات، ثمّ نمذجة التطوّرات الممكنة والمحتملة (Possible and probable) طبقًا لفرضياتٍ محدّدة بصورة دقيقة، وتحليلها استنادًا إلى قواعد منهجية محدّدة أيضًا. ومثل هذه الدراسات قد تكون كمية أو كيفية على حدٍّ سواء.
- "المنهج الاستشرافي المعياري" (Normative-prospective): ويستند إلى نوعٍ من "التخيّل والتصوّر الإبداعي"، ولا يتمّ التخيّل من الفراغ بل تعمل فيه الخبرة الحياتية والتجارب الكامنة في المنظومة المعرفية للباحث. وقد يساهم "الحدس" في الوصول إلى النتائج دون أن يكون هناك مقدّمات منطقية، ويتمّ بناء صورة المستقبل المفضّل أو المرغوب فيه من خلال ذلك كلّه.
- منهج التواصل الإسقاطي (Communicative-projective approach) أو ما أسماه كريبيش بمقترب التخطيط (Planning approach): أي نقل الخبرات والمعارف من مستواها النظري إلى مستوى تطبيقي ارتباطًا مع الأهداف والإستراتيجيات بهدف دعم عمليات صنع القرار المستقبلي. ويصبح هدف الباحث هنا هو بناء صورة المستقبل التي تتحقّق من خلالها الصورة المرغوب فيها.
- المنهج الإبداعي التشاركي (Participative-creative approach): ويعني إشراك باحثين من ميادين اجتماعية مختلفة بهدف تعزيز المعرفة المستقبلية، وهو ما يساعد أيضًا على انضباط البحث العلمي المستقبلي نتيجة الإلمام بالجوانب المختلفة للظاهرة[13].

ويشير الاتجاه السّائد في الدراسات المستقبلية إلى أنّ المزج بين هذه المناهج هو السّائد.

---

13 Rolf Kreibich, Britta Oertel & Michaela Wolk, "Futures Studies and Future-oriented Technology: Analysis: Principles, Methodology and Research Questions", Paper for the *1st Berlin Symposium on Internet and Society* (October 25-27, 2011), p. 17.

رابعًا. تقنيات الدراسات المستقبلية

يحدّد تيودور غوردون وجيروم غلين تقنيات الدراسات المستقبلية في 24 تقنية[14]. وقد سعى الباحثان من خلال بحثٍ استطلاعي لتحديد السمة العامة للبحوث في مجال الدراسات المستقبلية – معيارية أو استكشافية – من ناحية، وتحديد السمة العامة لكلّ تقنيةٍ إذا ما كانت ذات طبيعة كمية أو كيفية، وهو ما أنتج الجدول (2)[15].

يمكن ملاحظة النتائج التالية من المقارنة الواردة في الجدول (2):

- عدد التقنيات ذات السمة الكمّية هو 9.
- عدد التقنيات ذات السمة الكيفية هو 18 (أي ضعف الكمية).
- عدد التقنيات الثنائية السمات (أي أنّها تعدّ كميةً وكيفية) هو 3.
- بناءً على ذلك، يكون عدد التقنيات الكمية الخالصة هو 6، وعدد التقنيات الكيفية الخالصة هو 15 والمشتركة 3.
- عند تصنيف هذه التقنيات طبقًا لتوظيفها المنهجي في الدراسات المستقبلية، يتبيّن أنّ 12 منها تساهم في بناء الدراسات المستقبلية "المعيارية"، بينما يساهم في الدراسات المستقبلية "الاستكشافية" 21، أما التقنيات التي تُستخدم في كلا البعدين (المعياري، والاستكشافي)، فهي 10 تقنيات.

خامسًا. تكامل التقنيات الكمية والكيفية ومحاذيره في الدراسات المستقبلية

من نافلة القول تأكيد تعقيد الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية، وصعوبة إدراك تقلّبات هذه الظواهر التي تتّسم بقدرٍ كبير من المراوغة للعقل البشري من ناحية ثانية. كما أنّ "المنهج التجزيئي" (Reductionism) الذي يسعى لفهم هذه الظواهر استنادًا إلى بعض المتغيّرات أو حتى إحداها، يشكّل فيما يبدو منهجًا قاصرا لتناول الظواهر المعقّدة وفهم تطوّرها المستقبلي، وهو ما عزّز الانحياز إلى "المنهج الكلّاني" (Holism) القائم على أساس أنّ الظاهرة ليست المجموع الرياضي لمكوّناتها

---

14 Theodore J. Gordon & Jerome C. Glenn, "Integration, Comparisons and Frontier of Future Research Methods", Paper to EU-US Seminar: *New Technology Foresight, Forecasting & Assessment Methods*, Seville (May 13-14, 2004).

15 يمكن العودة إلى تعريف طرق استخدام هذه التقنيات وتحديدها مفصّلة في بحثين سابقين للباحث، هما: وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)؛ وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (مراكش: عيون، 1992).

الجدول 2: تصنيف تقنيات الدراسات المستقبلية طبقا للسمة العامة لاستخدامها المنهجي

الرقم	التقنية	كمية	كيفية	معيارية	استكشافية
1	Agent Modelling نمذجة الأداة		X		X
2	Bibliometrics القياس البيليوغرافي	X			X
3	Causal Layered Analysis تحليل التدرّج السببي		X		X
4	Cross-Impact Analysis تحليل التأثير المتبادل	X			X
5	Decision Modelling نمذجة القرار	X			X
6	Delphi Techniques تقنيات دلفي		X	X	X
7	Econometrics and Statistical Modelling النمذجة الإحصائية والاقتصاد القياسي	X			X
8	Environmental Scanning المسح البيئي		X		X
9	Field Anomaly Relaxation عزل المؤشّرات غير المتّسقة		X		X
10	Futures Wheel دولاب المستقبل		X	X	X
11	Genius Forecasting, Vision, and Intuition التنبّؤ الذكي، الرؤية، الحدس		X	X	X
12	Interactive Scenarios تفاعل السيناريوهات/ المشاهد		X	X	X
13	Multiple Perspective المنظور المتعدّد		X	X	X
14	Participatory Methods طرائق المشاركة		X	X	
15	Relevance Trees and Morphological Analysis شجرة العلائق والتحليل المورفولوجي		X	X	
16	Road Mapping رسم الطريق		X	X	X
17	Scenarios السيناريوهات/ المشاهد	X	X	X	X
18	Simulation-Gaming المحاكاة - المباراة		X		X
19	State of the Future Index حالة مؤشّر المستقبل	X	X	X	X
20	Structural Analysis التحليل البنيوي	X	X		X
21	Systems Modelling نمذجة النظم	X			X
22	Technological Sequence Analysis تحليل التسلسل التقني		X	X	
23	Text Mining تنقيب النصوص		X	X	X
24	Trend Impact Analysis تحليل تأثير الاتجاه	X			X
	المجموع	9	18	12	21

بل هي أكثر من ذلك (ومثالها الماء المكوّن من هيدروجين وأوكسجين، ولكن في الماء مواصفات ليست في أيٍ من مكوناته). وذلك يعني أنّ المزج بين التقنيات الكمية والكيفية لفهم آلية تحوّل الظواهر لرصد مسارها المستقبلي، أمرٌ مبرّر من الناحية العلمية.

لكن هذا المزج أو التكامل لا يجوز له أن يوقعنا في وهم الكمال، ولا بدّ من التنبّه لمراوغة الظاهرة، والتي تبدو في الملامح التالية حتى عند استخدام التقنيات الكمية أو الكيفية:

- التمييز بين الدقّة (Precision) والإحكام (Accuracy): فاتّباع الخطوات المنهجية الصارمة عند استخدام تقنيةٍ معيّنة لا يستلزم بالضرورة الوصول إلى نتائج دقيقة، كما أنّ بعض الثغرات في تقنيةٍ معيّنة لا يعني أنّها لا توصل بالضرورة إلى نتائج صحيحة.
- الاستقراء (Extrapolation): إنّ افتراض أنّ مسار تغيرات الظاهرة التي جرت في الماضي ستعرف ثباتًا في إيقاع حركتها المستقبلية واتجاهه، سيُنتج إسقاطًا (Projection) غير دقيق، لأنّه يفترض ثبات متغيّرات الظاهرة وهو أمرٌ لا يمكن الاطمئنان له.
- عوامل التغير المفاجئة، وهو ما تطلق عليه الدراسات المستقبلية المتغيّر "قليل الاحتمال كبير التأثير" (Low Probability-High Impact)، مثل الاكتشافات العلمية أو الكوارث الطبيعية أو اغتيال حاكمٍ معيّن... إلخ.
- تشترط الدراسة المستقبلية المتابعة، بمعنى ضرورة أن يكون المشروع البحثي مفتوحًا، وأن يتمّ إدخال المتغيرات الجديدة في بنية النموذج التحليلي وتعديل النتائج المتوقعة بما يتوافق مع ما يطرأ من تغيّرات.
- لا يجوز في الدراسة المستقبلية استبعاد أيٍّ من المؤشّرات الخاصة بالظاهرة موضوع البحث دون دراسة، فهناك علاقات وتداعيات لا يمكن إدراكها للوهلة الأولى، بل تبدو غير منطقية في بداياتها، ولكنّها تظهر بقيمةٍ أكبر في مراحل لاحقة (مثل العلاقة بين ظاهرة المدّ والجزر وجاذبية القمر). وهو أمرٌ يدرك الباحثون في الظواهر الاجتماعية ترابطه، ويكفي أن نشير إلى مثالٍ توضيحي: فلو طرحنا مثلًا العلاقة بين دخل ميكانيكي السيارات وزيادة "التعليم عن بُعد"، لا يبدو للوهلة الأولى وجود أيّ علاقة، ولكن التعليم عن بُعد يعني توقّف آلاف الحافلات والسيارات التي تنقل الطلاب والمدرسين وموظفي المعاهد والمدارس والجامعات إلى مقارّ عملهم، لأنّ التعليم سيتمّ في البيوت من خلال شبكة الإنترنت، وهذا سيقلّل من حوادث السير ومن نسبة الخلل في السيارات (نتيجة نقص الاستخدام)، وهو ما يقلّل من عمل الميكانيكي؛ ويمكن تطبيق الشيء نفسه على العلاقة مع التلوث أو مع الأخلاق والنظم التربوية... إلخ.
- إنّ التنبّؤ يؤثّر في ذاته سلبيًا أو إيجابيًا (Self-fulfilling or defeating)؛ فلو أنّ خبيرًا مرموقًا في الاقتصاد توقّع أنّ مدينةً معيّنة ستكون خلال العشر سنوات المقبلة مركزًا مهمًا للاستثمارات الكبرى، فإنّ ذلك سيدفع المستثمرين للتسابق نحو هذه المدينة، وهو ما يؤهّلها لتحقيق

الجدول 3: تصنيف تقنيات الدراسات المستقبلية وتوظيفها(*)

الرقم	التقنية	تصنيف التقنية	التقنيات التي توظفها	جوانب التوظيف
1	المسح البيئي	كيفية	دلفي، المسح النصي، المشاركة، تنقيب النصوص	تساعد على تحديد الاتجاهات
2	مصفوفة التأثير المتبادل	كمية	بناء السيناريو	تحديد المؤشرات الأكثر تأثيرًا والأكثر تأثرًا في بناء السيناريو
3	تنقيب النص	كيفي	تحليل التدرج السببي	تصنيف الخطاب الخاص بالظاهرة طبقًا لا يكشفه تنقيب النص وتحليل المضمون
4	السيناريو	كمي-كيفي	التدرج السببي، المحاكاة والمباراة، ورسم الطريق	اختبار الفرضيات في السيناريو من خلال التقنيات المشار لها
5	تحليل تأثير الاتجاه	كمي	دلفي	لتحديد احتمالات تحقق السيناريو الممكن
6	مصفوفة التأثير	كمي	نمذجة النظم	تحليل تأثير الوقائع الخارجية
7	السيناريو	كمي-كيفي	السلاسل الزمنية	تحديد وضع المؤشرات بكيفية تساعد على صوغ السيناريو
8	حالة مؤشر المستقبل	كمي-كيفي	دلفي وتحليل تأثير الاتجاه	لتحديد التغيرات وأوزانها، وقياس تذبذبها خلال فترة زمنية معينة

الجدول 4: خطوات الدراسة المستقبلية والتقنية المستخدمة(**)

الرقم	هدف التحليل	التقنية الأنسب
1	تجميع الآراء السديدة	دلفي، دولاب المستقبل
2	القياس الكمي، وبخاصّة تنبؤات السلاسل الزمنية	القياس الاقتصادي، تحليل تأثير الاتجاه، الانحدار، التحليل البنيوي
3	إدراك الترابط بين الاتجاه والأحداث والسلوك	ديناميات النظام، نمذجة العامل، تحليل تأثير الاتجاه، تحليل التأثير المتبادل، أشجار القرار، دولاب المستقبل، نمذجة المحاكاة، المنظور المتعدّد، تحليل التدرج السببي، عزل المؤشرات غير المتسقة
4	تحديد المسار في ظل عدم اليقين	تحليل القرار، رسم الطريق، تحليل التسلسل التقني
5	عرض مستقبل بديل معقول	السيناريو، دولاب المستقبل، المباراة والمحاكاة، نمذجة الأداة
6	فهم أسباب التغير الإيجابي مستقبلا	حالة مؤشّر المستقبل
7	تتبّع التغيّرات والفرضيات	المسح البيئي، تنقيب النص
8	تحديد مدى استقرار النظام	كلّ التقنيات غير الخطية

* Gordon & Glenn, p. 108.

** Ibid., p. 112.

نبوءته. بل إنّ نموذج نادي روما الذي أشرنا له سابقًا قام بدور في السعي لإفشال ما تنبأ به من خلال القلق الذي أحدثه[16].

وعند الانتقال لتحديد شروط التكاثف بين المناهج الكمية والكيفية، لا بدّ من التنبه إلى أنّ الدراسات المستقبلية توظّف التقنيات بصورةٍ متساندة، كما يوضّح الجدول (3)، أمّا الربط بين هدف الدراسة وتحديد التقنية الأنسب، فإنّ أغلب الدراسات المستقبلية تميل إلى الرّبط بين الأهداف والتقنيات كما يوضحه الجدول (4).

سادسًا. بناء النموذج في الدراسة المستقبلية: بين الكمّي والكيفي

تُميّز الدراسة المستقبلية في تناول الظاهرة بين بنية الظاهرة من ناحية، وحركيّتها من ناحيةٍ ثانية على النحو التالي:

- **بنية الظاهرة:** تُقسّم الدراسة المستقبلية الظاهرة إلى أربعة مستوياتٍ متداخلة ومترابطة، وكلٌّ منها يحدّد بقدرٍ ما المستويات الأخرى:
  - الحدث (Event): وهي الوقائع منفردة أيًّا كانت طبيعتها، سياسيةً أو اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية أو غير ذلك، وتشكّل الواقعة أو الحدث اللّبنة التي تبنى منها الظاهرة في مستوياتها الأخرى.
  - الاتجاه الفرعي (Sub-trend): تكرار حدثٍ أو واقعة ما، وفيها خروجٌ عن السّياق العام لحركة الظاهرة (تزايد الميل للحدّ من النسل بين الأزواج الجدد في المجتمع العربي)؛ فالنمط السائد في المجتمعات الزراعية هو عدم الميل للحدّ من زيادة النسل؛ فإذا برزت ظاهرة الميل نحو الحدّ من النسل في مجتمعٍ زراعيٍ قَبَلي معيّن نكون أمام اتجاهٍ فرعي.
  - الاتجاه (Trend): وهو مجموع الاتجاهات الفرعية في قطاعٍ ما من قطاعات الظاهرة، ولكنّها مترابطةٌ في موضوعها. فلو وجدنا "مثلًا" الاتجاهات الفرعية التالية: (أ) تنامي إطلاق أسماء ذات إيحاءٍ ديني على المواليد الجدد في المجتمع العربي (هذا اتجاهٌ فرعي)؛ (ب) تنامي نسب إيداع الأموال في البنوك الإسلامية في المجتمع العربي (اتجاهٌ فرعي آخر)؛ (ج) تنامي المساحة المخصصة للمقالات الدينية في الصحف العربية (اتجاهٌ فرعي ثالث)... إلخ؛ فإنّ مجموع هذه الاتجاهات الفرعية يشكّل اتجاهًا.

---

16 Gordon & Glenn, pp. 107 - 108.

- الاتجاه الأعظم (Mega-trend) وهو مجموع الاتجاهات التي تأخذ مسارًا يدفع نحو تحوّلٍ أو تكريس لوضعٍ ما بعد أن كان قابلًا للتغيّر. فلو أخذنا "الربيع العربي" على سبيل المثال، ودرسنا عوامل التفجّر الداخلية والخارجية خلال الفترة 2010 - 2000، فسنجد أنّ كلّ الأحداث (Events) والاتجاهات الفرعية، والاتجاهات، والاتجاه الأعظم، تتكاتف نحو الاضطراب السياسي والاجتماعي.

- **حركية الظاهرة:** ويتمّ رصد حركة الظاهرة من خلال بُعدين هما:

- رصد "التغيّر": وقد يأخذ التغير أشكالًا عدّة:

- التغيّر الكمّي: مثل الزيادة (أو النقص) في عدد السكان، وارتفاع (أو انخفاض) معدل النمو الاقتصادي، وزيادة (أو انخفاض) نسبة الإنفاق الدفاعي، وارتفاع (أو انخفاض معدل عدالة توزيع الدخل،... إلخ). وهنا من الضروري استخدام أدوات القياس الكمي وأشكاله:

- القياس الاسمي (Nominal): منفصلٌ ولا يتضمّن علاقاتٍ تراتبية.

- القياس التراتبي (Ordinal): أكبر من، أقل من.

- القياس الزمني (Interval): التباين من فترةٍ إلى أخرى.

- القياس النسبي (Ratio): العمليات الرياضية كافّة.

وتحتاج نماذج النظم النظرية إلى القياس النسبي، بينما تعدّ التقييمات الإحصائية ممكنةً لكلّ المقاييس الأخرى.

- التغيّر الكيفي: تغيّر الروح المعنوية للمجتمع، وتزايد التضامن الاجتماعي، وارتفاع مستوى الحرية، وتطوّر اللّغة والأدب والفنّ (أو عكس ذلك كلّه).

- التغيّر المستمر: مثل عدد سكان الدولة، وزيادة المعارف العلمية، واستمرار التطور التكنولوجي... إلخ.

- التغيّر غير المستمر: أي الذي يحدث ثم يتوقّف لفتراتٍ طويلة ليعود ثانية، مثل الحروب أو الثورات أو الكوارث الطبيعية... إلخ.

- التغيّر المدرك: أي الذي يمكن تلمّسه بالحواس أو العقل، مثل التغيرات البيئية، أو الاضطراب الاجتماعي... إلخ.

- التغير غير المدرك: وهو الذي يفعل فعله في بنية الظاهرة لكنّنا لا ندرك ذلك؛ فقد تنبّهت المجتمعات لظاهرة التلوّث بعد أن فعلت فعلتها، وتنبّهنا لتغيّر المناخ بعد أن أصبح ذلك مدركًا، أي أنّنا ندرك التغيّر بعد أن يصبح ظاهرةً وليس من البداية؛ وهنا تبرز الإشكاليات المنهجية في التعامل معه ومعالجته (كالسرطان مثلًا في مراحله المتأخّرة).

- البُعد الثاني وهو إيقاع التغيّر، فقد يكون التغيّر بطيئًا، أو سريعًا، أو متسارعًا. وقد يثير وصف التغيّر بأنّه أحد المستويات الثلاثة المشار لها، جدلًا كبيرًا في أدبيات الدراسات المستقبلية؛ فعلى سبيل المثال، ما هو المعيار الذي يجب توظيفه للحكم على ظاهرةٍ ما بأنّ التغيّر فيها بطيءٌ

أو سريع أو متسارع؟ وتمثّل ظاهرة التسارع البُعد الأكثر تعقيدًا، لأنّها تحوّل القدرة على وضع مقياسٍ ثابت للتغيّر. فمثلًا، تدلّنا دراسة بول راسكين ومجموعته أنّه بتقسيم المراحل الانتقالية للتاريخ إلى أربع حقب (المرحلة الحجرية، والحضارة المبكّرة، والعصر الحديث، والمرحلة الكوكبية)، يتبيّن أنّ الفترة الفاصلة بين حقبةٍ وأخرى تتناقص بصورةٍ لوغاريتمية. فالمرحلة الأولى استغرقت مئة ألف سنة، والثانية 10 آلاف سنة، والثالثة ألف سنة، والرابعة يبدو (طبقًا للعامل العشري) أنّها ستستغرق 100 سنة[17]. وهو ما يعزّز مشكلة التغيّر المتسارع، والذي يتطلّب تكيّفًا موازيًا من الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية معه.

سابعًا. المتغيّرات والمعلومات في الدراسة المستقبلية

تبدأ الدراسة المستقبلية في المناهج الكمية بتحديد المتغيرات بغضّ النظر عن التقنية الكمية المستخدمة (Variable-oriented)؛ وهو ما يعني أنّ المتغيّرات تأتي من خارج التقنية، سواء أكانت هذه التقنية الأكثر تعقيدًا (النماذج الديناميكية المعقّدة) أو الأكثر يسرًا (تحديد معامل الارتباط مثلًا).

وللمتغير الكمّي بُعدان؛ فهو يوظّف من لدُن الباحث من خلال عملية القياس له التي تساعد على تحديد ملامحه الذاتية وعلى إمكانية مقارنته بغيره من ناحية، ولكنّه من ناحيةٍ ثانية يقاس بمعزلٍ عن البيئة أو السياق ليأخذ معنى مجرّدًا؛ غير أنّ استخدام المتغيّرات الكمية في عمليات المقارنة بين النظم المعقدة يصبح ممكنًا، وهو مطلبٌ أساسي لمناهج الدراسات الاستكشافية الإمبريقية التي أشرنا لها.

أمّا المعالجة الإحصائية للمتغيرات الكمية في النماذج الدينامية، سواءٌ من أجل الاستنباط (Extrapolation) أو لتحديد علاقة التأثير المتبادل بين المتغيّرات، فإنّه يتمّ التغاضي عن الحالات التي لا تتكشف فيها علاقة بين المتغيّرات في بعض الأحيان. لكن مراقبة النظام أو الظاهرة عبر فترةٍ زمنية قد تكشف لنا عن علاقة بين متغيراتٍ بدت للوهلة الأولى أن لا علاقة بينها، وهو ما يتّضح مثلًا في استخدام دولاب المستقبل (Futures wheel). وسنوضّح ما سبق بالمثال التالي:

> لو أردنا أن ندرس تداعيات اتّساع قاعدة "التعليم عن بُعد" (وهي تتّسع فعلًا الآن في العديد من الدول)، فإنّنا نبدأ (دون الإغراق في التفاصيل) بتحديد متغيّرات العملية التعليمية (طلّاب، ومدرّسون، وكتب، ومناهج، ومبانٍ، ونظم إدارية، وموازنات... إلخ)، ونبدأ بقياس تأثير التعليم عن بعد في كلّ بعد منها. فمثلًا، هل هناك علاقةٌ بين التعليم عن بُعد والبيئة الطبيعية؟ أو شركات التأمين، أو دخل ورش تصليح السيارات... إلخ؟

17 Paul Raskin, Tariq Banuri, Gilberto Gallopin, Pablo Gutman, Al Hammond, Robert Kates & Rob Swart, *Great Transition: The Promise and Lure of the Times Ahead*, A Report of the Global Scenario Group (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002), p. 5.

فالتعليم عن بُعد يؤدّي على سبيل المثال إلى توقّف آلاف الحافلات والسيارات الخاصّة عن التوجّه في الصباح إلى المدارس، وهو ما يؤثّر في نسبة التلوّث تأثيرًا إيجابيًا (ويمكن قياسه)، وهذا قد يؤدّي إلى انخفاض نسبة أمراض الرئة، أو زيادة عمر المباني؛ ومن الممكن أن تقلّ بنسبةٍ مهمة حوادث السير، وهذا سيؤدّي إلى فوائد بالنسبة إلى شركات التأمين... إلخ.

وهكذا يتّضح أنّ "الدولاب" يتتبّع التداعيات (ويكشف عن نتائج لا ترد للذهن للوهلة الأولى، من مثل العلاقة بين التعليم عن بُعد ومعدّل دخل ميكانيكي السيارات مثلًا، كما أشرنا سابقًا)، ويمكنه قياسها وتحديد الفترات الزمنية لإنجاز مستوى معيّن. غير أنّ غياب القياس الكمّي يجعل إنجاز مثل ذلك أمرًا متعذّرا، ويزداد ظهور النتائج والروابط بين المتغيّرات المكوّنة للظاهرة وبيئة الظاهرة مع متابعتها زمنيًا (والذي تظهره سلسلة الدواليب).

أمّا البيانات والتقنيات الكيفية في الدراسات المستقبلية، فتختلف تمامًا عمّا سبق، وهو ما جعل بعض الباحثين يرى أنّ البيانات في الدراسات الكيفية أكثر ثراء، إلى حدٍّ يمكن معه عدّ "كلّ معلومةٍ ليست متغيّرا" هي معلومةٌ كيفية (ومثال ذلك النصوص، والصور، والأفلام... إلخ)، والتي لا يمكن نزعها من بيئتها، لأنّ لها مدلولها من خلال سياقها والبنية التي تمنحها المعنى. وتتمثّل تقنيات المعالجة للبيانات الكيفية في تقنيات دلفي والمقابلات والملاحظة، والتي تؤسّس لـ "المنهج التواصلي التشاركي" (Communicative-participative approach) الذي أشرنا له سابقًا.

أمّا تحليل البيانات فيأخذ "طابعًا تفسيريا تأويليا" (Hermeneutics)، ويتمّ ذلك بتحديد المعاني الدقيقة للمفاهيم (ومقارنتها في نصوص عدّة أو سياقات متعدّدة) لبناء نظرية استنادًا لذلك. وتعطى "الحالة الواحدة" أهميّةً خاصّة في الدراسات الكيفية، بل كثيرًا ما تمّ إيلاء العناية للحالات الخارجة عن السّياق خلافًا لما عليه الحال في المناهج الكمية.

ثامنًا. خطوات التكامل بين الكمّي والكيفي في الدراسات المستقبلية

كثيرًا ما قيل إنّ طبيعة الهدف تحدّد التقنية المستخدمة في الدراسة، ومن ثمّ إتاحة المجال أو تعذّره للدمج بين التقنيات الكمية والكيفية. ولكن النتائج أيضًا قد تُعْوِزُنا لتفسيرها أن نستخدم تقنياتٍ كمية أو كيفية. وعند الشروع في تحليل المسار المستقبلي لظاهرةٍ معينة، فنحن نضع مجموعةً من التساؤلات التي تفسح المجال لكلٍّ من القياس (كمّي) والتأويل (كيفي)، مثل:

- ما هي العناصر المترابطة بصورة مباشرة والعناصر غير المترابطة؟

+ ما هي اتجاهات التأثير بين العناصر (-أ- يؤثّر في -ب- أو العكس، -ب- يؤثّر في -ج-... إلخ)؟

+ هل التأثير لعنصرٍ ما (-أ- مثلًا) في غيره يتزايد أم يتناقص؟

+ هل التأثير يغيّر من طبيعة العنصر المتأثّر أم من سرعة تأثّره؟... إلخ[18].

ويلاحظ أنّ في البندين (ت، ث)، يمكن وصف العنصرين (أ، ب) من خلال القياس التراتبي (أقوى، أضعف... إلخ)، كما يمكن من البند (ث) تحديد نتائج مستقبلية من خلال الربط بين التغيّر في التأثير أو الطبيعة من ناحية، والزمن من ناحيةٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، تعني "خريطة الطريق التكنولوجي" (Technology Roadmapping)[19] دراسة العلاقة بين السوق والمنتج والتكنولوجيا عبر الزمن. وهنا تصبح فكرة التكامل المنهجي أكثر جدوى من البحث في التطوّر التكنولوجي بغضّ النظر عن أيّ عوامل سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو غيرها.

ونتيجةً لهذا الدمج بين التقنيات الكمية والكيفية، أصابت مناهج التحليل تحوّلات عدّة في قواعدها الرئيسة، وهي القواعد التي لخّصها كابرا في خاتمة دراسته التي أشرنا لها في عددٍ من التحوّلات في القواعد المنهجية:

+ العلاقة بين الجزء والكلّ: كان الاعتقاد السائد أنّ فهم النظم المعقّدة لا يمكن أن يتمّ في فهم ديناميكية الكلّ إلّا من خلال فهم خصائص الجزء، فما دمت تعرف خصائص الأجزاء وآلية عملها فبإمكانك أن تستخلص ديناميكية الكلّ، وعند تجزئة المادة بصورة متوالية نصل في نهاية المطاف إلى لبنات البناء الأساسية وهي العناصر والجواهر والجسيمات. ومن هذه اللّبنات وقواعد تفاعلها، نصل إلى فهم ديناميكية الكلّ. والتطور المنهجي الجديد هو بقلب المسار، أي أن نبدأ فهم ديناميكية الكلّ، ومن ثمّ أصبح التفاعل وشبكة العلاقات بين الأجزاء هي نقطة الانطلاق لفهم الظاهرة، لأنّ خصائص الأجزاء ليست منفصلةً عن "النسيج" الذي يضمّها.

+ مهّدت النقطة السابقة للانتقال الثاني من البحث على أساس البنية إلى البحث على أساس العملية؛ فالبنية ليست إلا تجلّيًا لعملية. وقد كشفت الفيزياء الحديثة أنّ الجسيمات ما دون الذرة ليست شيئًا ماديا، بل هي طاقة والتي هي تعبير عن عملية أو نشاط.

+ نهاية فكرة الموضوعية وانفصال الباحث عن ظاهرته.

+ مفهوم الوحدة الأساسية أو المتغيّر الرئيس ليس منفصلًا عن المتغيرات الأخرى، لأنّ خصائص المتغيّر الرئيس ما كان لها أن تكون بمعزلٍ عن المتغيرات الأخرى، وهو ما يعني أنّ إعادة النظر في دلالات المتغيّر الرئيس ضرورية.

---

18 Giaoutzi & Sapio, pp. 53 - 67.

19 Toni Ahlqvist, Asta Back, Sirkka Heinonen & Minna Halonen, "Road-mapping the Societal Transformation Potential of Social Media", *Foresight*, vol. 12, no. 5 (2010), pp. 3 - 26.

+ الانتقال من "الحقيقة" العلمية التي سادت المنهج الوضعي إلى المعرفة التقريبية؛ فإذا كان التطابق بين وصف الظواهر والظواهر الموصوفة أمرًا غير ممكن بحكم قصور اللغة والمفاهيم، فإنّ ذلك يعني أنّ ما نحصل عليه هو "معرفة تقريبية"[20].

الخلاصة

يكشف تطوّر تقنيات البحث أنّ الانفصال بين المناهج الكمية والكيفية وتقنيات كلٍّ منها لم يعد مقبولًا من ناحيتين:

+ الفصل في دراسة الظواهر المعقّدة والكبرى بين هذه التقنيات.
+ الاعتقاد بجدوى تقنيات أكثر من تقنياتٍ أخرى.

ولمّا كان التغيّر وتسارعه في أغلب الأنساق، كما يتكشّف من "المنحنى السوقي" (Logistic curve)، أصبح سمةً مركزية في التطور الإنساني، فإنّ الفعل الاستباقي لكبح آثار هذا التغيّر أو استغلاله هو الدافع الرئيس للدراسات المستقبلية.

ولمّا كانت الدراسات المستقبلية في حاجةٍ إلى تقنياتٍ لبناء نماذجها الخاصّة، فإنّها اكتشفت أنّ المناهج الكيفية والمناهج الكمية متعاضدة في فهم الظاهرة موضوع البحث، على أنّ هذا الفهم لا يعني المعرفة المطلقة بل "الاقتراب من المعرفة"، ولعلّ ذلك نتيجة لتلاقح التطوّر التكنولوجي والثقة الزائدة في العقل الإنساني، والذي عبّر عن نفسه بمناهج وتقنيات كمّية، مع حدس وتأمّل لأبعاد إنسانية تُعبّر عن ذاتها بمناهج وتقنيات كيفية؛ ولعلّ الدمج بين الجانبين هو التطوّر الأكبر في مسيرة "الوعي"، والذي عبّر عنه بريجوجين بقوله: "إنّ دخول الآلة في الإنسان، ودخول الإنسان في الآلة هما أهمّ تطورات عصرنا الحالي". ولن نفهم التطور المستقبلي دون وعي هذه الحقيقة "التقريبية".

20 Capra, pp. 286 - 293.

References المراجع

المراجع العربية

- عبد الحي، وليد. الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مراكش: عيون، 1992.
- ________. مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

المراجع الأجنبية

- Ahlqvist, Toni; Asta Back; Sirkka Heinonen & Minna Halonen, "Road-mapping the Societal Transformation Potential of Social Media", *Foresight*, vol. 12, no. 5, (2010).
- Cagnin, Cristiano; Michael Keenan; Ron Johnston; Fabiana Scapolo & Rémi Barré (Eds.). *Future-Oriented Technology Analysis: Strategic Intelligence for an Innovative Economy*, Berlin, Heidelberg: Springer, 2008.
- Capra, Fritjof. *The Tao of Physics: An Exploration of the Parallels Between Modern Physics and Eastern Mysticism*, Berkeley: Shambhala, 1975.
- Chorba, Kristen. "A Review of Qualitative Research: Studying How Things Work", *The Qualitative Report*, vol. 16, no. 4, (July 2011).
- Denzin, Norman K. *Sociological Methods: A Sourcebook*, New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2006.
- Giaoutzi, Maria & Bartolomeo Sapio (Ed.). *Recent Development in Foresight Methodologies*, New York: Springers, 2013.
- Gordon, Theodore J. & Jerome C. Glenn. "Integration, Comparisons and Frontier of Future Research Methods", Paper to EU-US Seminar: *New Technology Foresight, Forecasting & Assessment Methods*, Seville, (May 13-14, 2004).
- Guba, Egon G. (Ed.). *The Paradigm Dialog*, Newbury Park, CA: Sage, 1990.
- Howe, Kenneth R. "Getting over the quantitative-qualitative debate", *American Journal of Education*, vol. 100, no. 2, (1992).
- Kreibich, Rolf. Britta Oertel & Michaela Wolk. "Futures Studies and Future-oriented Technology: Analysis Principles, Methodology and Research Questions", Paper for the *1st Berlin Symposium on Internet and Society*, (October 25-27, 2011).

- Kuzyk, Boris N. & Yuri V. Yakovets. *Civilizations: Theory, History, Dialogue, and the Future*, Moscow: Institute for Economic Strategies, 2006.
- Marjolein, B. A. Van Asselt & Jan Rotmans, "Uncertainty in Integrated Assessment Modelling: From Positivism to Pluralism", *Climatic Change*, vol. 54, no. 1-2 (2002).
- Raskin, Paul; Tariq Banuri; Gilberto Gallopin; Pablo Gutman; Al Hammond; Robert Kates & Rob Swart. *Great Transition: The Promise and Lure of the Times Ahead*, A Report of the Global Scenario Group, Boston: Stockholm Environment Institute, 2002.
- Van Asselt, Marjolein B. A. & Jan Rotmans. "Uncertainty in Integrated Assessment Modelling: From Positivism to Pluralism", *Climatic Change*, vol. 54, no. 1-2 (2002).

قاسم حجاج* | Kacem Hadjadj**

أهمية "صناعة" المؤشّرات في الاستشراف الإستراتيجي

مدخل معرفي منهجي

The Importance of "Creating" Indicators in Strategic Foresight:

Methodological-Cognitive Introduction

ملخص: أضحى تعقّب التوجّهات المستقبلية الكبرى والصغرى للتغيرات الظرفية والهيكلية في مختلف الأنساق البشرية يستند اليوم إلى مجموعةٍ من المسلّمات المنطقية والتجارب المتراكمة والمعطيات الميدانية والدراسات الموثّقة والقوانين العلمية والأدوات المنهجية والمراصد الإحصائية وورشات الاستشراف الإستراتيجي؛ ومنها استناده إلى "مؤشّرات قياس التغيرات" التي يعتمدها الباحثون المستشرفون والمؤسّسات المتخصّصة في عمليات الاستشراف، والتي تغطّي قطاعاتٍ ومجالاتٍ حياتية عديدة ومتنوعة. وعلى الرغم من الجدل الأكاديمي والعملي بشأن جدواها وملاءمتها النسبية في تعقّب مستقبلات مختلف الظواهر المستشرفة، بخاصّة أنّها لا تخلو من التحيّزات المعرفية والأيديولوجية والثقافية والمصالحية، تمثّل تلك المؤشّرات أهميةً قصوى متنامية في تمكين ورشات الاستشراف الإستراتيجي ورسم سيناريوهات مستقبلية للكيانات المستشرفة. ومن ثمّ، تحاول هذه الورقة الإلمام بإشكالية "صناعة" المؤشّرات، وأهدافها، وكيف تتمّ صناعتها واعتمادها ضمن ورشات الاستشراف الإستراتيجي.

كلمات مفتاحية: الاستشراف الإستراتيجي، المؤشّرات، ورشات الاستشراف الإستراتيجي

Abstract: Tracking major and minor future trends in structural change within various human systems depends on diverse factors: from a set of *a priori* logical assumptions to accumulated experience, facts on the ground, reliable studies, scientific laws, methodological tools, statistical observatories, and workshops on strategic foresight. Such tracking also depends on the "indicators to measure change" adopted by futurologists and institutions devoted to foresight; these indicators are hugely diverse, and can be linked to myriad factors. Despite the academic and practical debate over the relative utility and suitability of these indicators to track the futures of a forecasted subject-particularly since they are not free of cognitive, ideological, cultural, and interest-based bias-indicators nevertheless have supreme importance in strategic foresight workshops, and allow researchers to draw up future scenarios. Given the above, this paper attempts to understand the problematic of "indicator creation", its goals, and investigates how to both create and rely on indicators in order to carry out reliable strategic foresight workshops.

Keywords: Strategic Foresight, Indicators, Strategic Foresight Workshops

* أستاذ باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

** Research Professor in Political Science and International Relations, Kasdi Merbah University Ouargla, Algeria.

مقدمة

بداية، ينبغي التنويه بأنّ (علم) "الاستشراف الإستراتيجي"، حقلٌ علمي في طور التوسّع عالميًا وعربيًا على المستوى الأكاديمي والعملي؛ وهو معرفةٌ وممارسة بحثية وتسييرية متعدّدة وعابرة للاختصاصات والجنسيات والثقافات. كما أنّ استشراف المستقبل والتخطيط العملي لحركية الحياة الاجتماعية بأبعادها كافة أضحى ميزة المجتمعات المتحضرة المعاصرة.

ولنتجاوز الاستطراد المطلوب معرفيًا في معالجة موضوع إشكالية أحقية إضفاء اسم "العلم" على هذا المجال العلمي الجديد نسبيًا، نُرجّح مرحليًا وضع كلمة "علم" بين معقوفتين كلّما تحدّثنا عن هذا المجال التخصصي الذي يجمع بين العلمية والتقنية والمهارة الفنية والخيال والحدس والتخمين؛ ما يفتح المجال لتعلّمه وتعليمه والإفادة من تطبيقاته، إلى ألوان متداخلة من المعارف والأنشطة الاتصالية والإحصائية والأدوات التكنولوجية التي تدعو ممارسيه إلى الاستنجاد بطيفٍ متنوع من المعارف والأدبيات التي تتراوح بين المعارف الأدبية المعيارية والمعارف الرياضية الدقيقة. لذلك اقترحنا تسميته باسم "(علم) دراسة المستقبل" أو "(علم) الاستشراف الإستراتيجي" أو "الاستشراف الإستراتيجي" من دون ذكر كلمة "علم"، في انتظار الحسم في عملية تبلور الأبعاد الفلسفية والمعرفية والمنهجية لهذا الحقل العلمي التخصصي الصاعد في المجتمعات العلمية عبر العالم المعاصر.

وسنكتفي في هذه المقدمة بأن نؤكّد أنّ ديناميكية "(علم) الاستشراف الإستراتيجي" هي محصّلة الدمج العلمي والعملي بين ديناميكية "الاستشراف العلمي" أو "الدراسات المستقبلية" من جهة، وديناميكية "التخطيط الإستراتيجي" من جهةٍ أخرى. فإذا كانت الأولى تهتمّ أساسًا بالاتجاهات والمؤشّرات الكبرى والكلية والثقيلة، فإنّ الديناميكية الثانية، إضافةً إلى اهتمامها بمحصّلة نتائج التفاعلات والتغيرات المدروسة بواسطة تقنيات الاستشراف ومنهجياته في الديناميكية الأولى، تهتمّ أساسًا بالمؤشّرات والتغيرات الصغرى والدقيقة والتفصيلية لحركية النظم والظواهر والمناطق والدول والفئات والجماعات؛ مع اشتراط عدم إغفال أصحاب الديناميكية الثانية للتغيرات والاتجاهات والمؤشّرات الكبرى التي هي مساهمة "ورشات الاستشراف".

ويستند هذا التمييز الوظيفي والمعرفي والمنهجي بين "الاستشراف" و"التخطيط الإستراتيجي" إلى تفكيك مفهوم "المستقبل" بوصفه سيرورةً أو سيرورات زمنية احتمالية للتغيّر المتعدّد الأبعاد أمام كلّ فاعلٍ اجتماعي، إلى مستقبلاتٍ تتأرجح في قوة احتمالية تحقّقها أو عدم تحقّقها بحسب توافر مجموعةٍ من الشروط الموضوعية والملابسات الذاتية. فالمستقبل ثمرةٌ لما ندركه وما نفعله، وهو أيضًا ثمرةٌ لما لا ندركه وما لا نفعله.

ولذلك نجد عالم مستقبليات التربية والتعليم الكندي نورمان هونشي يقترح طريقةً لتصنيف الزمن المستقبلي (أو الأزمنة المستقبلية = المستقبلات)، وفقًا لأربعة أصناف[1]:

- المستقبل الممكن (Avenir possible)؛
- المستقبل المعقول/ المنطقي/ الحتمي التحقّق (Avenir plausible)؛
- المستقبل المحتمل (Avenir probable)؛
- المستقبل المرغوب فيه (Avenir préférable)، أو المستقبل المعياري أو المفضّل من طرف القيادة أو الإدارة العليا لأيّ منظمةٍ أو شركة أو دولة أو أيّ كيانٍ مجتمعي.

ومن ثمّ، نؤكّد على الرغم من إمكان تكامل العمليتين التفكيريتين في المستقبل للتحكّم في سيروراته الممكنة والمحتملة والمرغوب فيها، أنّ هناك فروقًا بين "الدراسات المستقبلية" و"التخطيط الإستراتيجي"؛ فبينما ينصبّ عمل "ورشات الاستشراف المستقبلي" لمختلف الظواهر والكيانات والأنساق على بلورة المستقبلات الثلاثة الأولى وصوغها، فإنّ عمل "ورشات التخطيط الإستراتيجي" للدول والمؤسسات والشركات والمنظمات ينصبّ على "المستقبل المرغوب فيه أو المعياري أو المفضّل"، بأدواتها المنهجية المخصوصة. كما أنّ "الدراسات المستقبلية" تنطلق من مسلّمة أنّ المستقبل مستقبلاتٌ، ومنه عدم القبول بالانحياز أيديولوجيًا ومصالحيًا لأيّ مستقبلٍ مرغوب فيه من أيّ جهة تريد رسم صورة لمستقبل إقليم أو دولة أو منظمة أو شركة. ومن ثمّ، "دراسة المستقبل" دراسةٌ مفتوحة على جميع الاحتمالات والسيناريوهات. بينما يدخل فنّ "التخطيط الإستراتيجي" ضمن أهمّ وظائف التنمية والقيادة الإدارية لأيّ هيئة ومهامها؛ إذ يقوم فريق التخطيط برسم خطة إستراتيجية عامة وخطة تنفيذية جزئية لـ "المستقبل المرغوب فيه"، دون إغفال بناء خطط احتياطية بديلة للمستقبل المحتمل والطارئ، ولا يتمّ ذلك في الحالة المثلى إلا بالبداية في أيّ جهدٍ تخطيطي بجهدٍ استشرافي، حتى تكتمل عملية التحكّم في إدارة فعالة للأزمنة المستقبلية كلّها؛ ومنه الحاجة إلى تكامل المسارين أو الديناميكيتين.

بينما يمكننا التمييز اصطلاحيًا بين ثلاثية "الاستشراف" و"الاستشراف الإستراتيجي" و"الإستراتيجية"، على النحو التالي: يجيب الأوّل (أو يُجاب من خلاله) عن سؤال "ما الذي يمكن أو يحتمل أن يحدث؟"؛ ويجيب الثاني (أو يُجاب من خلاله) عن سؤال "ما الذي يمكننا عمله؟"؛ أمّا الثالث فيجيب (أو يُجاب من خلاله) عن سؤال "ما الذي ينبغي لنا عمله؟ كيف؟ وبأيّ وسائل للإنجاز والمتابعة والتقييم؟".

ونخلص في بيان هذه المسألة الجدلية معرفيًا إلى أن نؤكّد أنّ "الدراسات المستقبلية" و"التخطيط الإستراتيجي" ديناميكيتان مختلفتان نسبيًا، إلا أنّهما متكاملتان ضمن عمليات السعي للتحكّم الإدراكي العلمي والعملي في ديناميكيات المستقبل (استشرافًا وتخطيطًا). ولذلك نبّهنا إلى تفضيلنا تسمية هذا

---

1 Association médicale canadienne, *Coup d'œil sur l'avenir de la santé, des soins de santé et de la médecine*, Série de documents de discussion de l'AMC sur les soins de santé 1 (Ottawa : Association médicale canadienne, 2001), p. 4.

التخصص العلمي بـ "دراسات" أو "علم" الاستشراف الإستراتيجي (استشراف + تخطيط إستراتيجي). ومنه وجب تأكيد وجود فروق معرفية وتقنية منهجية بين "دراسات استشراف المستقبل" و"أنشطة التخطيط الإستراتيجي"؛ إذ تتميز الأولى بالحيادية وعدم التحيز الفكري والمصالحي المسبق تجاه المستقبل المراد استشرافه، بينما تنحو أنشطة التخطيط الإستراتيجي إلى التحيز فكريًا ومصالحيًا مع صورة معيّنة مرغوب فيها للمستقبل المنشود التخطيط لبلوغه. كما يحسن من الزاوية الموضوعية بأنشطة التخطيط الإستراتيجي كافة أن تستند ابتداءً إلى دراسة استشرافية للظاهرة أو الكيان المراد التخطيط له تنميةً أو تطويرًا، ثم بعد ذلك تحرّر الخطة الإستراتيجية.

وفي ظلّ ديناميكية عولمة الأنشطة الإنسانية اليوم وتزايد الإفادة من فرص مجتمع واقتصاد المعرفة والمعلومات، ما تفتأ تقاليد الاستشراف والتخطيط الإستراتيجي تتطوّر؛ إذ أضحى تعقّب التوجهات المستقبلية الكبرى والصغرى للتغيرات الظرفية والهيكلية في مختلف الأنساق البشرية يستند - في ما يستند - إلى مجموعةٍ من المسلّمات المنطقية والتجارب المتراكمة والمعطيات الميدانية والدراسات الموثقة والقوانين العلمية والأدوات المنهجية والمراصد الإحصائية وورشات الاستشراف الإستراتيجي؛ ومنها استناده إلى "مؤشّرات قياس التغيرات" التي يعتمدها الباحثون المستشرفون والمؤسّسات المتخصّصة في عمليات الاستشراف الإستراتيجي، والتي تغطّي قطاعات ومجالات حياتية متنوعة وكثيرة، كمؤشّرات قياس الجودة والتميز والإبداع والملاءمة والمتابعة والتقييم في المؤسسات الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية، ومؤشّرات قياس العولمة والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والشفافية والحوكمة وسيرورات الدمقرطة والتنمية الاقتصادية وقوة الدول والتطور والإبداع العلمي والتكنولوجي والفجوة الرقمية والترابط "الإنترنتي" والتغيرات المناخية والبيئية والسلام الدولي، وغيرها من المؤشّرات المعتمدة لدى المراكز البحثية وهيئات التخطيط الإستراتيجي الخاصة بالشركات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والوطنية والهيئات الحكومية الوطنية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت رويدًا رويدا تظهر المؤشّرات الأولى لقياس سيرورات النمو والتنمية للدول والمناطق والشركات والمنظمات. ولكن عملية "صناعة" المؤشّرات نشطت أكثر خلال العقود الثلاثة الأخيرة عبر المجتمعات العلمية والهيئات البحثية الخاصة والعمومية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية. وهي "صناعة" ما تفتأ تساعد الباحثين على تذليل عقبات الإحاطة بظواهر التسارع والتركيب والتشابك والتنوع، المميزة للظواهر المحلية والوطنية والدولية المعولمة المعاصرة. وتمثّل تلك المؤشّرات أهمية قصوى متنامية - على الرغم من الجدل الأكاديمي والعملي حول جدواها وملاءمتها في تعقّب مستقبلات مختلف الظواهر الموجودة في مختلف الأنساق والسياقات، بخاصّة وأنّها لا تخلو من التحيزات المعرفية والأيديولوجية والثقافية والمصالحية - في تمكين ورشات الاستشراف الإستراتيجي المختلفة من رسم سيناريوهات مستقبلية للكيانات المستشرفة؛ لا سيّما مع تأكّد ميزتها العلمية والعملية في إضفاء المزيد من الدقة والموضوعية والشمول على مخرجات تلك الورشات.

ومن ثمّ، ستحاول هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي "صناعة" المؤشّرات؟ وما أهدافها؟ وكيف يتمّ صناعتها واعتمادها ضمن ورشات الاستشراف الإستراتيجي أداة لقياس مستقبلات التغيرات في الظواهر والكيانات الإنسانية؟

أولًا. "صناعة" المؤشّرات: التعريف والتصنيف والأصول المعرفية والتأريخ

تعريف "صناعة" المؤشّرات

"المؤشّر" (Indicator) بمعناه اللغوي هو الذي يحدّد الجاني، أو المسؤول عن خطأ ما؛ ويعني في اللغة الدارجة المُخبِر أو المُنبِّه. أمّا معناه الاصطلاحي العام فيفيد قياسًا إحصائيًا لتعقّب حالةٍ ما. بينما عرّفته ماري سوزان ديشان اصطلاحيًا بأنّه "عنصرٌ أو توليفة من العناصر من المعلومات المرتبطة بسياقٍ معيّن، والمتميّزة بنوعٍ من الأهمية بالنسبة إلى انشغال معيّن يُراد قياسه، ممثّلًا في أهداف يُراد بلوغها أو انشغالات تسييرية يُراد تبنّيها"[2]، أو هو تقييمٌ لوضعيةٍ حاضرة يُراد التخطيط لتطويرها وتحسينها مستقبلا، ومحصّلة لعملية جمع معطيات بشأن وضعيةٍ معيّنة (بصوغ إحصائي)، أو بشأن تمظهرٍ لظاهرة ما (بصوغ كيفي).

وبدورنا نُعرّف "المؤشّر" على أنّه "معطى إحصائي أو كيفي أو متغيّر متعدد المجالات الوجودية والحياتية، يسمح بالمتابعة المنهجية للتطورات والتغيرات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعقولة والمرغوب فيها التي تطرأ على ظواهر أو نظم أو مؤسسات أو وضعيات معيّنة، وذلك على المستوى الكمي والنوعي، وعلى المدى القصير والبعيد"[3]. ويمكن أن يكون المعطى أو المتغيّر كميًا أو نوعيًا؛ فالكمي يمكن أن يكون رقمًا إحصائيًا صحيحًا كعدد السكان في بلدٍ معيّن في سنة أو سنوات معينة، أو نسبٍ مئوية، كنسبة نموّ الذكور في عدد السكان في بلد ما في فترة ما، أو قيمةٍ مالية كقيمة الصادرات والواردات بين دولتين أو

---

2 Marie-Susan Deschênes, "Indicateurs Stratégiques pour Une Gestion Axée sur Les résultats", Cours en Gestion, *Ecole Nationale d'administration Publique*, Université du Québec, at: http://goo.gl/sKqXiX

3 يجدر التنويه بضرورة عدم الخلط بين الإحصائيات والمتغيّرات والمؤشّرات، وإن حصل الترادف في المعنى في سياق ما ضمن هذه المقالة. يقول الدكتور محمد عدنان وديع: "لكي يسمّى متغيّرٌ اقتصادي أو اجتماعي "مؤشّر تنمية"، عليه أن يمثّل بعض العوامل التي تمثّل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يكون قياسًا مباشرا [إحصائيا] وكاملا لعاملٍ مخصوص من عوامل التنمية [مؤشّر متوسط الدخل الفردي مقاسًا بالقوة الشرائية للدولار الأميركي، أو مؤشّر قياس مستوى الصحة العامة عبر الدليل الإحصائي السنوي للوفيات مثلا]، وبذلك يكون المؤشّر هدفًا أو عنصرا لعملية التنمية"، انظر: محمد عدنان وديع، "قياس التنمية ومؤشّراتها"، جسر التنمية (مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، المجلد 1، العدد 2 (2002).

أكثر[4]؛ أمّا النوعي فيمكن أن يتمثّل في طبيعة الجنس الغالب في متغيّر السكان: إناث أو ذكور؛ أو في قيم مطلقة: مهمّ، معتدل، مهمل، بالنسبة إلى متغيّر النزاعات الحدودية مثلًا، أو قيم نسبية مقارنة: متزايدة، متراجعة، مستقرة بالنسبة إلى متغيّر التخصيص العاملي من نسبة رأس المال البشري في ما يتعلق بالإدارة أو قيمة معنوية ودينية ورمزية وقانونية وعرفية كمدى التزام القانون واحترام الأعراف ونبذ العنصرية، وقد يؤشر إلى متغيّر نوعي بواسطة مؤشّرات كمية، إذ يمكن مثلًا التأشير على نسبة المخصّصات العاملية المتعلقة برأس المال البشري في الإدارة بنسبة التأطير[5]. وهناك فئةٌ من المتغيّرات النوعية يمكن التعامل معها كمتغيّرات كمية؛ مثلًا يمكن التعبير عن نسبة استيعاب محتويات عملية تدريب أو دورة تكوينية للموظفين عبر "عدد" (متغيّر كمّي = نسبة مئوية)؛ أو من خلال "تطور" (عالٍ، متوسط، ضعيف/ زيادة، انخفاض... إلخ)؛ أو من خلال "ملاحظة تقييمية" (كافٍ، غير كاف... إلخ)[6].

ما يهمّ بالنسبة إلى أيّ مؤشّر هو تحديد معناه، أي تعريفه تعريفًا إجرائيًا أو إحصائيًا أو وصفيًا دقيقًا، أو كلّ ذلك في آنٍ معا. وما يهمّ في المؤشّر ليكون مقبولًا ومستخدما من أكبر عددٍ من الفاعلين هو الموضوعية والعقلانية والملموسية والمقروئية والحيادية، أي عدم التحيّز والبعد عن الذاتية... إلخ. ومن ثمّ، يمكن من خلال هذه التدقيقات للمتغيّرات الكمية والنوعية، فتح نقاشات وعمليات عصف ذهني مثمرة، متعددة الاختصاصات وعابرة للاختصاصات، يخرج من خلالها فريق الاستشراف بقوائم اتفاقية عملية بالمتغيّرات أو المؤشّرات المفتاحية المرجعية التي تتمتع لدى مستخدميها بصفتين مميزتين هما الاتفاق والإرادة، ومنه يتيسّر استخدامها لمراقبة مسارات التطوّر المستقبلي لظاهرةٍ أو كيان ما وتقييمها.

وهنا تُطرح مسألة كيفية أو منهجية تحديد المتغيّرات المفتاحية التي هي المؤشّرات المركزية الملائمة لدراسة استشرافية لظاهرة أو نظام أو حالة ما وللإجابة عن هذا السؤال، نذكر ما يلي من الطرق المنهجية لتحديد المتغيّرات المفتاحية أو المؤشّرات المركزية لنظامٍ أو ظاهرة ما[7]:

- مراجعة النظريات والأطروحات العلمية المتداولة في كلّ تخصّصٍ علمي. ومعلومٌ أنّ التراكم البحثي في كلّ تخصّصٍ علمي قد توصّل إلى الاتفاق الصريح أو الضمني على اعتماد المرجعية العلمية لمجموعة قوانين علمية "عالمية"، محرّرةً في شكل مجموعة متغيّرات مفتاحية تفسر العلاقة المنطقية أو التلازمية أو الطردية أو السببية أو التطورية أو التقهقرية بين متغيّر وآخر، كجزم علماء العلاقات الدولية بالعلاقة التلازمية بين متغيّر ارتفاع الدخل القومي لبلدٍ ما، ومتغيّر زيادة التسلح؛ والعلاقة الطردية بين زيادة نسب المشاركة السياسية (إيجابية، وسلبية) وارتفاع

4 Lotfi Bouzaïane & Rim Mouelhi, "Initiation aux concepts de base de la prospective", *Ressources en ligne de l'Université Virtuelle de Tunis* (2008), at: http://goo.gl/KFWZjD

5 Ibid.

6 Ibid.

7 Ibid.

مستوى التعليم. وفي حالة التضارب في تقدير الباحثين في تخصّصٍ ما بين متغيّرين أو أكثر، يمكن أن يعمد فريق الاستشراف الإستراتيجي لعملية التحكيم والانتقاء المبرّر بحسب ما يلائم غاية الاستشراف الإستراتيجي أو أهدافه أو مخرجاته العملية أو دراسته.

- القيام باستشارة عبر استبيانٍ أو نقاش مع الخبراء الميدانيين المرتبطين بميدانٍ أو قطاع ما؛
- القيام بمراجعة ومحاكاة ذكية لقوائم المتغيّرات أو المؤشّرات المعتمدة في دراسات استرجاعية للتاريخ أو استشرافية أو تخطيطية مشابهة، سابقة لزمن دراستنا الاستشرافية أو لزمن ورشاتنا للاستشراف الإستراتيجي؛
- إبداع متغيّرات مركزية أو مؤشّرات مفتاحية جديدة من خلال اعتمادٍ فردي أو جماعي لمجموعة من المعالم والمحددات المتعلقة بمراقبة تطور نظام أو قطاع أو إقليم أو جماعة ما وإدارته؛ بحيث يمكن مثلًا أن يتمّ التركيز على مؤشّرات القيادة أو البنية أو العرض والطلب أو القطاع أو المجال أو الأعراف والقوانين المعتمدة لدى كيانٍ ما، سواءٌ لقياس تغيرات داخل بيئة الكيان أو خارجه... إلخ.

وهنا نؤكّد أهمية تصدّي مراكز البحث والمخابر العلمية الجامعية الخاصة والعامة والباحثين العصاميين فرادى، والفاعلين الممارسين في جميع قطاعات الحياة، لعملية إنتاج مجموعة من الدراسات الميدانية بشأن ظواهر معيّنة يمكن أن تتّخذ مرجعًا في صنع أصناف عدة من المؤشّرات.

أصناف المؤشّرات

نعدّد في ما يلي بحسب معايير تصنيفية ارتأيناها، سبعة أصناف من المؤشّرات:

مؤشّراتٌ ظرفية خفيفة قصيرة المدى

هي مؤشّراتٌ تسمح بقياس تطور ظاهرة ما على المدى القصير، غالبًا ما تكون فترةً لا تزيد عن سنة؛ مثل مؤشّرات قياس تطور الظواهر الاقتصادية - الاجتماعية، كمؤشّر نمو الإنتاج الصناعي شهريا، ومؤشّر قياس نمو "الناتج الداخلي الخام" من حيث الحجم، كلّ ثلاثي من السنة، ومؤشّر قياس نمو أسعار الاستهلاك للعائلات، أي مؤشّر قياس القدرة الشرائية، ومؤشّر قياس نمو الأسعار عند الإنتاج، ومؤشّر قياس نمو التشغيل والبطالة، ومؤشّر قياس اتجاهات الرأي العام بشأن قضية معينة... إلخ. وهي مؤشّرات تراكمية تساعد فرق التخطيط الإستراتيجي وهيئاته في عملية تحوير الخطط الإستراتيجية القائمة أصلا وتدقيقها أو تمكّن الهيئات الخاصة والعامة من تعقّب مختلف التطورات والتغيرات ورصدها، عبر إتاحة معطيات إحصائية يومية، أسبوعية، شهرية، ثلاثية أو سنوية.

مؤشّراتٌ اتجاهية ثقيلة طويلة المدى

ويمكن وصفها أيضًا بأنّها مؤشّراتٌ مفتاحية أو مركزية. وهي مؤشّراتٌ إستراتيجية من حيث طول المدة التي تغطيها، وشمولية القطاعات التي تتعلق بها، وعمق التأثير الذي تتركه في بقية المتغيّرات والبنيات والفاعلين... إلخ. ومن ثمّ، يمكن أن تكون مؤشّرات وطنية أو إقليمية أو دولية كلية أو قطاعية، كمؤشّرات قياس التغيرات المختلفة على المدى المتوسط والطويل، أي من سنتين فما فوق، بحسب الظواهر المستشرفة والمخطط لها. وتكمن أهمية المؤشّرات الطويلة المدى في منح الجهة المستشرفة قدرةً ووثوقية أكبر في عملية الإسقاط والاستباق والاستشراف الإستراتيجي، بشرط مراعاة القوانين العلمية المتعلقة بمجال الظاهرة المستشرفة ونوعها ومراعاة السياقات الاجتماعية والسياسية والجيوستراتيجية والجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية التي تتطوّر فيها.

مؤشّراتٌ محلية مناطقية

تتمثّل المؤشّرات المحلية المناطقية في الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المحلية العمومية والخاصة والتي تتعقب تطور ظواهر مختلفة وترصدها في إقليم بلدية أو ولاية/ محافظة أو جهة أو منطقة من مناطق الدولة الوطنية. وغالبًا ما تستند الهيئات العمومية الوطنية إلى نظام إحصائي ومحاسبي تقييسي وطني مرجعي نمطي، يستند بدوره إلى نمط عالمي معولم؛ كما تتخذ المؤشّراتُ الوطنية مرجعًا في قياس مؤشّرات جهود التنمية المختلفة. وتجدر الإشارة أنّه نادرًا ما نجد في البلدان النامية – على خلاف البلاد المتقدمة علميًا وتنمويًا وسياسيًا – فاعلين خواص يسهمون في صناعة مؤشّرات وإنتاج قواعد بيانات مستقلة يمكن من خلالها مقارنة البيانات الحكومية وتدقيقها عند الحاجة.

مؤشّراتٌ فئوية وقطاعية جزئية

تتمثّل في الإحصاءات الصادرة عن الهيئات المحلية العمومية والخاصة والتي تتعقب تطور ظواهر مختلفة وترصده، متعلقة بفئةٍ اجتماعية أو قطاع اجتماعي معين. ويُعتمد في بناء تلك المؤشّرات إلى الجداول الإحصائية للجماعات المحلية والهيئات القطاعية المختلفة. فمثلًا، تشمل المؤشّرات الاقتصادية أرقامًا عن الناتج الداخلي الخام، وحجم الصادرات والواردات وقيمتهما، وأسعار الأسهم، وغير ذلك. أمّا المؤشّرات الاجتماعية فتشمل وتيرة نمو نسب الجريمة وأنواعها، وحالات الطلاق، وعدد الخريجين في الثانويات والجامعات... إلخ.

المؤشّرات التمهيدية والمؤشّرات التالية[8]

وهي تغيّراتٌ سابقة أو تمهيدية أو قبْلية، تتعلّق ببعض الأحداث أو الظروف المشابهة السابقة أو الموازية، لحدوث حادثٍ أو ظاهرة محلّ فعل القياس الاستشرافي. فمثلًا، تسبق مؤشّر زيادة الأنشطة

8 راجع: إدوارد كورنيش، **الاستشراف، مناهج استكشاف المستقبل**، حسن الشريف (مترجم) (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 354؛ وانظر ملحق "مسرد المصطلحات"، ص 347 - 361.

الاقتصادية عادةً مؤشّرات ارتفاعات في أسعار الأسهم؛ ومنه، فإنّ ارتفاع سعر الأسهم هو مؤشّر متقدم أو تمهيدي لحدوث مؤشّر زيادة الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية. كما أنّ هناك مؤشّرات تالية أو متأخّرة أو بعدية للمؤشّر المعني بالدراسة والقياس – والذي يسمى مؤشّرا وسيطًا – مثل زيادة فرص العمل نتيجة متأخّرة تؤكّد الاتجاه الثقيل لعملية النهوض الاقتصادي.

إذًا، يمكن أن يتضمّن كلّ متغيّر - مؤشّر مفتاحي مجموعة مؤشّرات فرعية جزئية تمهيدية أو تالية أو وسيطة، كمية أو نوعية، أو هما معًا، تتفاعل لتشكّل في المحصّلة، المؤشّر الكلّي المركزي أو المفتاحي؛ والذي يمثّل في تراكمه عبر زمن معين في الماضي والمستقبل اتجاهًا ثقيلا يحتمل أن يؤثّر بنسبة مقدرة في التغير الكلّي في النسق أو النظام أو الكيان المستشرف؛ كأن يتضمّن مؤشّر النمو الديمغرافي مثلًا مؤشّراتٍ فرعية تحصي عدد السكان الإجمالي في بلدٍ ما في سنة ما أو في فترة محددة، وعدد الذكور والإناث والأطفال والشبان وكبار السن والفئة النشيطة من السكان ونسبة الوفيات والمواليد والهجرة... وغيرها.

مؤشّرات بسيطة (نسبيًا)

قبل أن تزدهر "صناعة" المؤشّرات في المجتمعات المعاصرة خلال العقود الأربعة الأخيرة، تداولت الأدبيات العلمية والإدارية التنموية مجموعةً من المؤشّرات البسيطة نسبيًا مثل "مؤشّر التنمية الاقتصادية" المتمثل في مقياس "الناتج الداخلي الخام". وقد وُصفت بخاصية البساطة النسبية وعدم التركيب الشديد مقارنةً بالمؤشّرات المعاصرة؛ إذ لم يتضمن مقياس الناتج الداخلي الخام سوى معادلة بسيطة نسبيا، تتمثّل في حساب مجاميع القيم المضافة الواردة ضمن جداول المحاسبة الوطنية الفصلية والسنوية للقطاعات الاقتصادية لأيّ دولةٍ وطنية للتعرّف على مدى نمو الحركية التنموية الاقتصادية أو ركودها في فترةٍ زمنية معينة؛ والذي هو حساب مجموع القيم المضافة المنتجة من قبل الوطنيين والمقيمين الأجانب، لكلّ فروع النشاط الاقتصادي في البلاد، من دون حساب تلك التي يسهم بها الفاعلون الاقتصاديون الوطنيون خارج البلاد. ويعدّ هذا المؤشّر لقياس التنمية الاقتصادية الوطنية من أوائل المؤشّرات المعتمدة دوليًا للتعرف على تغيرات الدخل الوطني وبالقيام بعملية قسمته على متغيّر عدد السكان في بلد ما نحصل على متوسط الدخل للفرد.

وبعد خمسة عقود من ظهور مؤشّر الناتج الداخلي الخام – أي بين أواسط السبعينيات وأوائل التسعينيات الأخيرة – تأكّد تدريجيًا وبصورة حاسمة لدى الخبراء الدوليين أنّ مؤشّر الناتج الداخلي الخام غير كافٍ لقياس مزدوج لمستوى نمو الرفاهية الاقتصادية ونوعيته لمجتمع دولةٍ ما، إذ أنّه مؤشّر كمّي/ اسمي بالأساس. فقياس مستوى الرفاهية المادية (المالية/ الدخلية = الدخل النقدي)، لا يكفي لمعرفته القياس النقدي والعددي للمتوسط العام للدخل الفردي، وإنّما ينبغي إدخال عنصر توزيع الدخل الوطني الحقيقي/ الفعلي؛ ومنه تمّ مع الزمن ابتكار مؤشّرات إضافية لمعرفة مدى حقيقة التوزيع للدخل أو للثروة الوطنية أي عنصر مدى عدالة (بل إنصافية) التوزيع، ما زاد من تركيبية مؤشّر قياس التنمية

الاقتصادية - الاجتماعية لمجتمع بلدٍ ما؛ إذ أبدع الاقتصاديان محبوب الحق وأمارتيا سين "مؤشّر التنمية البشرية"[9]، وأبدع خبراء مملكة بوتان مؤشّر "السعادة الوطنية الخام"[10].

ومن ثمّ، وجب التذكير بأنّ مؤشّر الناتج الداخلي الخام الذي مثّلنا به عن المؤشّرات البسيطة نسبيًا، هو أداة أو معيار قياسٍ معروف دوليًا لظاهرة أو متغيّر النمو الاقتصادي الوطني والدولي، ولكنّه لا يمثّل الأساس ولا الكلمة الفصل في موضوع التنمية المثلى البديلة؛ إذ يمكن أن يرتفع الناتج الداخلي الخام، لكن مع تدمير البيئة، وإفناء الموارد الطبيعية النادرة، مع زيادة المديونية الخارجية وزيادة سباق التسلح على حساب أساسيات الفقراء وطنيًا ودوليًا. ومنه، سُمّي هذا النوع من النمو بالنمو غير المستدام أو "النمو التفقيري" بتعبير الاقتصادي الهندي جاديش باغواتي؛ ومن هنا قولنا بالبساطة النسبية لمؤشّر الناتج الداخلي الخام لقياس الرفاهية والازدهار الاقتصادي لمجتمع بلدٍ ما، ذلك أنّ ظاهرة التنمية إنسانية وتقنية مركّبة من عناصر كمية ونوعية، كما أنّ مفهوم التقدم والسعادة ليس بالضرورة ذا أبعاد مادية أو مالية محضة. وهنا أيضًا لا حاجة إلى تأكيد الطبيعة الوجودية المفارقية للمادة واللامادة من منظور فيزياء الكوانتوم... إلخ.

مؤشّرات مركّبة

بالنظر إلى الطابع المركّب للظواهر والأنساق الإنسانية والطبيعية، وبالنظر إلى تعدّد الفاعلين المنخرطين في عملية المعيرة والتقييس والتأشير على المستوى الوطني والإقليمي والدولي خلال العقدين الأخيرين، فقد تزايد بناء المؤشّرات من أكثر من هيئة خاصة وعامة وطنية، إقليمية ودولية؛ وأصبحت هذه "الصناعة" تنحو في اتجاه بناء مؤشّرات جديدة تتميز بالتركيب أو التلخيص لعدة مؤشّرات مركّبة. فمثلًا، لنأخذ آخر مؤشّر عالمي جديد ظهر ضمن قائمة مفتوحة من المؤشّرات، وهو "مؤشّر العبودية العالمي" لسنة 2013[11]، إذ نجد أنّه مؤشّر مركّب من أربعة أبعاد أو متغيّرات - مؤشّرات أساسية هي سياسة العبودية، وحقوق الإنسان، والتنمية، واستمرارية الدولة، وحقوق المرأة والتمييز، والتي تحمل مؤشّرات جزئية عن مخاطر العبودية، مكوّنةً من 33 مؤشّرًا أو متغيّرًا كمّيًا جزئيًا، لاستكشاف مدى تباين مخاطر

9 تمّ إحداث "مؤشّر التنمية البشرية" (HDI) عام 1989 لقياس الرفاه الاجتماعي النسبي دوليًا على يد الاقتصادي الهندي أمارتيا سين، بمعيّة صديقه الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق؛ وجرى استخدام المؤشّر بالفعل منذ سنة 1990 في التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب المؤشّرات الأخرى السابقة كمؤشّر التنمية الاقتصادية المعروف بمؤشّر الناتج الإجمالي بالنسبة إلى الفرد سنويًا.

10 في سنة 1972، قام ملك مملكة بوتان جيم سينغي فونكشوك، في إطار سعيه لاعتماد إستراتيجية للنمو تطور التعليم والصحة ونوعية الحياة في الأرياف كما في المدن، مع الاحتفاظ بالقيم الروحية البوذية، بإطلاق فكرة بناء مؤشر "السعادة الوطنية الخام" (HNI)، وقدّمه لمواطنيه وللعالم بوصفه مؤشّرًا بديلا لمؤشّر الناتج الداخلي الخام، يُمكّن من قياس مستوى رفاهية أمّةٍ ما. راجع في ذلك: قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة، دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة لـ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـ "عولمة بديلة"** (غرداية: دار نزهة الألباب، 2013) ج2، ص 93 - 94.

11 Walk Free Foundation, *The Global Slavery Index 2013*, at: http://goo.gl/MljxhT

الاستعباد من بلدٍ إلى آخر. فقد قام خبراء الهيئة الصانعة لـ "مؤشّر العبودية العالمي" بوضع تعريفات ومعدلات تقديراتهم للممارسات الاستعبادية المعاصرة ضمن 12 متغيّرا - مؤشّرًا دوليًا أو عالميًا كبيرًا، صادرًا عن هيئات حكومية دولية وغير حكومية خاصة دولية، فضلًا عن بناء كلّ مؤشّر أصلي من عددٍ من المؤشّرات الفرعية الوسيطة. ومن ثمّ، فإنّ القيمة التقديرية لكلّ مؤشّر تتحدّد بمتوسط المؤشّرات المساعدة أو المركّبة المدمجة في مؤشّرٍ مركّب كلّي واحد.

ومنه تكتسب تلك المؤشّرات سمات مفارقية؛ فمن جهة، تمنح المؤشّرات المركّبة نتائج إحصائية مقارنة أكثر دقّة ومصداقية؛ ومن جهةٍ أخرى تُصعّب طبيعتها المركّبة على الباحثين الناقدين مهمة الحكم على كفاءة عملية القياس لظاهرةٍ ما تتوسّل بمؤشّراتٍ مركّبة عدة، وتتضمن قيمًا وتعريفات مصطلحية محلّ جدلٍ علمي وعملي مؤكّد.

مؤشّرات ورشات الاستشراف ومؤشّرات ورشات التخطيط الإستراتيجي

بداية، لا بدّ من أن نحدّد أصناف المؤشّرات من حيث الاستخدامين التاليين: استخدام في ورشات الاستشراف واستخدام في ورشات التخطيط الإستراتيجي. فالاستخدام الأول للمؤشّرات يقتضي من الجهة المستشرفة التركيز على المؤشّرات الاتجاهية الكبرى الكلية وتأثيراتها الممكنة والمحتملة والمنطقية في التغيرات القطاعية الفرعية، بغرض النظر في مدى تأثيرها وتشكيلها للاتجاهات العظمى؛ طبعًا من دون إغفال التأثير المحتمل جدا للمفاجآت الكبرى والقطائع الهيكلية التي اعتدنا على حدوثها في عالمنا الراهن، المعولم والمركّب، والمميز بعلاقاتٍ وتفاعلات اعتماد متبادل – بل ارتهان متبادل – وظيفي غير مسبوقة تاريخيًا، كرصد تأثيرات انهيار الاتحاد السوفياتي، وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وكارثة فوكوشيما النووية عام 2011، والأزمات الاقتصادية في النظم المركزية للرأسمالية العالمية كأزمة 1929 وكأزمة العولمة الرأسمالية النيوليبرالية (أزمة انهيار أسهم الرهون العقارية في أميركا وأوروبا) سنة 2008، والممتدّة إلى اليوم.

تؤدّي إذًا "المفاجآت والتغيّرات الكبرى" (Mega-Trends) إلى تغييرٍ كلي لمسار الظاهرة المستشرفة، وعرقلة تطورها لفترة غير محدودةٍ وفي نطاقات مكانية غير محدّدة، أو تغيير ملامح أساسية في قيم النظام أو الظاهرة المستشرفة وبنيته. ومنه أهمية العناية في الدراسة الاستشرافية بهذا النمط من التغيرات - المؤشّرات الكبرى لا بنمط التغيرات - المؤشّرات الصغرى، الأقلّ تأثيرًا في بنية النظام أو الظاهرة المستشرفة، والتي تسمى بـ "الأحداث" (Events) اليومية والأسبوعية القصيرة المدى، كمثل الأحداث المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع الجديدة وظهور فئات اجتماعية هامشية، والتي قد تتداعى أو لا تتداعى عبر الزمان والمكان؛ فإن توقفت اندثرت، وإن استمرت شكّلت اتجاهًا ثقيلا في الزمان والمكان؛ وربما كانت أحداثًا كثيفة في زمنٍ قصير قياسي ولكنّها تشكّل بداية نقطة تحوّل حرجة أو قطيعة

كبرى، كالحروب والثورات والانتفاضات والانهيارات المالية ورحيل بعض الزعامات السياسية والدينية الكاريزماتية بخاصة في الدول النامية... إلخ.

ونؤكّد هنا أهمية عدم إغفال الأثر التراكمي للتغيرات - المؤشّرات والأحداث الصغرى في بنية النظام والظاهرة المدروسة، تماشيًا مع ما يسمّى بـ "أثر فراشة لورونز"[12] الذي هو "التغيّر المهمل، غير المدرك"، والذي يحدث تغيرات كبرى كارثية في النظم القائمة أو ما يسميه المستقبلي آلفين توفلر بـ "التغيّر قليل الاحتمال، عظيم التأثير" (Low Probability-High Impact)، والذي يمثّل حدوثه نقطة تحوّلٍ مفاجئة فارقة وكبيرة في مسار ظاهرةٍ ما. وهذه التغيرات غير المتوقعة بات الشعور باحتمالات حدوثها متكرّرًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة، تحت تأثير تزايد الوعي والإعلام اللحظي والمعرفة وتزايد التطبيع مع ظواهر التركيب والتعقيد والدينامية والتشبيك والتسارع التي يشهدها النظام الإنساني الكوكبي ذو السبعة ملايير نسمة ويزيد، والمفتوح على الفضاء الخارجي بقطاعاته كافة الداخلة في علاقات اعتماد متبادل وظيفي متنامٍ، وبفاعليه المتكاثرين محليًا ووطنيًا وإقليميًا ودوليًا، في ظلّ التشكّل المطرد حاليًا للحالة الحضارية الكوكبية. وهو ما يسمى في التاريخ العام للبشرية وتاريخ المجتمعات بـ "التحولات الكبرى" التي تحدث تحت تأثير تغيرات كبرى في مختلف الأنساق الفرعية، كالتغير في الأنماط التكنولوجية والطاقوية والثقافية والاقتصادية والجيوسياسية والجيوستراتيجية والاجتماعية والحضارية المهيمنة. علمًا أنّ فكرة القطيعة الكلية بين النمط المهيمن والنمط الزائل ليست محلّ تأكيد واقعي.

أمّا الاستخدام الثاني للمؤشّرات فهو ذلك الذي يُتداول بين المتخصّصين القائمين على ورشات التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية والكيانات الدولية المختلفة الحكومية وغير الحكومية. ففي ورشات التخطيط الإستراتيجي يتحتّم على فريق المخططين تحديد مؤشّرات كمية أو كيفية نمطية أو صوغها، يقيس بها القادة والمدراء والمسيّرون مدى تجسيد الأهداف الإستراتيجية الكبرى، والتي بها يتعرّفون إلى مدى جودة تجسيد تلك الأهداف الإستراتيجية الكبرى، المرتضاة معالم للتطور التنافسي المستقبلي لمؤسّستهم أو منظمتهم أو دولتهم. إنّ مثل هذه المؤشّرات هو الوسيلة التي بها تُصاغ وتُقاس وتُقيّم بصورة ملموسة الأهداف العملية أو التنفيذية أو التكتيكية أو

---

12 مفاد "أثر الفراشة" (Butterfly effect) الذي تحدّث عنه عالم الأرصاد الجوية الأميركي إدوارد لورونز خلال الخمسينيات الأخيرة، أنه حتى وإن كانت لدينا نماذج دقيقة وصحيحة عن الغلاف الجوي وتفاعلاته مع المحيط، مع وجود كومبيوترات قوية جدا ودقيقة، إلا أنّ أيّ توقّع للزمن على المدى الطويل يبوء بالفشل فيصبح توقعًا انطباعيًا. لذلك استخدم لورونز مفهوم "أثر الفراشة"، أي أثر الاحتكاك بين أجنحتها، مثالًا لإحدى الحركات البسيطة جدا في أواسط آسيا، التي يمكن أن تؤدّي إلى حدوث إعصار في تكساس، أي أنّه تغيّرٌ مجهري شبه مهملٍ وغير مدرك تمامًا، يمكن أن يُحدث تغيّرًا في الزمن الكلي ويحدث الانهيار في النظام الكلي؛ وهذا يعني وجود احتمال تغير نظام كلّي بفعل وجوده في حالة تغيّر سريع وكبير بسبب تغيّر بسيط ومهمل وغير مدرك من الإنسان في أحد نظمه الفرعية. مثلًا: تغيّرٌ طفيف في سرعة الرياح، في الضغط الجوي، في الحرارة، قد يؤدي إلى حدوث تغيّرات كبيرة في المناخ الكوكبي. والمرحلة التي يمر بها العالم باتت تتميّز بشيءٍ واحد ووحيد، هو أنّه لا شيء أضحى مؤكّدًا وثابتًا، أي "اليقين بأنّه لا يقين". ومن هنا فإنّ ظاهرة التسارع هذه تدعو إلى التجديد السريع جدا للأهداف والهياكل والسياسات والنظم والمواقف والأفكار والقيم لتحقيق التوازن والتكيف الإيجابي مع التغيرات المركبة والمتسارعة. راجع في ذلك مثلًا: قاسم حجاج، **مزاب، رؤية مستقبلية، مع مدخل إلى قضايا المستقبليات** (غرداية: مطبعة العالمية، 2006)؛ وانظر بخاصّة الفصل الأول: "الدراسات المستقبلية: الأهمية والماهية"، ص 35 - 136.

التفصيلية، المتعلقة بالمشاريع المبرمجة والمخطط لها. ولذلك يؤكّد خبراء فنّ التخطيط أنّ على واضعي تلك الأهداف أن يحرصوا على أن تتسم مؤشّرات جودة الأداء بالخصائص التالية: التحديد (تحديد أهداف المشاريع)، والتركيز والوضوح والواقعية والمنطقية (أي تلافي العشوائية والغموض والمثالية المفرطة والخرافية)، والقابلية للقياس، وذلك لتمكين المخططين والمنفذين للخطة وجهات المحاسبة من متابعةٍ وتقييم ومراقبة دقيقة ومستقلة ومساءلة موضوعية أثناء التنفيذ وبعده.

ولذلك نجد أنّ المؤشّرات المتعلقة بعملية التخطيط الإستراتيجي للمشاريع متنوعة، مثل مؤشّر المعطيات الذي تُقاس به كمية الموارد المحوّلة إلى أنشطة ومنتجات وخدمات محدّدة؛ ومؤشّر النتيجة الذي يقيس الحصائل والنتائج المرغوب فيها والمتوقعة؛ ومؤشّر الأثر أو النتيجة الذي يتعلّق بقياس مدى تحقّق الهدف والغاية القصوى، ويحدد أيضًا الآثار الجانبية أو الثانوية وغير المتوقعة وغير المرغوب فيها؛ ومؤشّر جودة الأداء، وهو يركّز على المقارنة بين الهدف المحدد المرغوب فيه والنتيجة المحصلة والزمن الأقصى لإنهاء النشاط أو المهمة أو العملية (قياس الكفاءة والفعالية)؛ مؤشّر البنية، وهو مستقر، يسمح بقياس وضعية نهائية؛ ومؤشّر السيرورة، وهو ديناميكي، ذو طبيعة نوعية؛ ومؤشّر مباشر، وهو إشارةٌ إلى خصوصية أو إلى منطقة محصورة ما؛ ومؤشّر غير مباشر، وهو بمنزلة "جوكر" لجميع المؤشّرات يمكن تعيينه ووصفه مباشرة.

عمومًا، تُمكّن المؤشّرات من إدراكٍ ملموس لحقيقة واقعية مركبة. فمن خلال القيام بتجميع فسيفساء من المعطيات المتباينة والمتعدّدة الأبعاد، تبنى المؤشّرات التي تساهم في تكميم المعلومات. لذلك تعدّ مرجعًا أساسيًا لمختلف الفاعلين، كالجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية المحلية والوطنية والقارية والدولية، بوصفها منطلقًا للقيام بدراسات استشرافية تتوسل الأدوات العقلانية الموضوعية في النظر والتقييم والتحليل والتحقيق العلمي الميداني، لفهم سيرورات وصيرورات لظواهر المختلفة، وتعقّبها. وفي كلّ الأحوال، يستحسن ألّا يزيد عدد تلك المؤشّرات الاتفاقية عن 30 مؤشّرًا، يمكن التعامل معها و"التلاعب بها" ودراسة نتائج تفاعلاتها الكمية والنوعية ومحصلاتها، وفقًا لقوانين العلوم المختلفة المتعلقة بها، أثناء عملية تحرير سيناريوهات التطورات الممكنة والمحتملة للمتغيّرات المتنوعة، المتعلقة مثلًا بمتغيّرات التنمية والبيئة في نظام إقليمي معيّن، أو متغيّرات الاقتصاد والسياسة في حركية نظامٍ سياسي معيّن، أو متغيّرات البيئة الداخلية والخارجية لدولةٍ ما[13].

استجابةً إذًا للحاجة العلمية والعملية من وراء إبداع المؤشّرات وصناعتها، وتكيّفًا مع عملية الانخراط المتدرج والتدافعي لجلّ الفاعلين المعاصرين في سيرورة المنافسة الرأسمالية المتنامية المتعولمة، عادةً ما تضع لنفسها نظامًا خاصا للمؤشّرات، الهيئات الحكومية الوطنية والهيئات المنظماتية الحكومية الدولية كالأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة، وكذلك منظمات حكومية كمنظمة التعاون والتنمية

13 Bouzaïane & Mouelhi.

الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي؛ وهيئات فوق حكومية مرموقة كهيئة أورستات (Eurostat) التابعة للاتحاد الأوروبي، ومنظمات غير حكومية عالمية الصيت كمنظمة الشفافية الدولية، وصحفيون بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، وبيت الحرية (Freedom House)، والسلام الأخضر (Green Peace)، وغيرها؛ وذلك بهدف متابعة نسب التطور والتقهقر وتقييمها في مجال تخصصها وبحسب ما يتاح من معطيات إحصائية؛ ثمّ تقوم بنشر تصنيفها للدول المعنيّة بسلّم التنقيط في المؤشّر.

الأصول المعرفية لبناء المؤشّرات

ابتداءً، يُفترض أن تتّصف المؤشّرات من حيث محتواها المعرفي بخاصية التسامي والعالمية والحيادية والموضوعية والدقة. كما يُفترض أن تتّصف من حيث استخداماتها العملياتية التنموية بخاصية الفعالية والرشادة، بما يؤدي إلى تحقيق غايةٍ مثلى هي العدالة في إنصاف جميع الفاعلين المعنيين بميادين المنافسة الإنسانية بين الأفراد والجماعات والشركات والدول والمجموعات الثقافية - الحضارية الكبرى. إذًا، هي صناعةٌ بشرية بامتياز، ولأغراض بشرية بالأساس.

وبما أنّ عملية "صناعة المؤشّرات" تنمو حاليًا في سياقات دولية معولمة تتميّز بسباقات محمومة على الريادة والهيمنة والاستغلال والاعتماد المتبادل التراتبي، على الرغم من تنامي الوعي بالمخاطر الكوكبية المحدقة بالمصير والجوار الإنساني الكوكبي المشترك على أكثر من مستوى وقطاع، فإنّه لا يمكن لأيّ باحثٍ علمي استشرافي ادّعاء عدم وجود قدر من التحيز المعرفي والثقافي والحضاري أو إنكاره أو تجاهل وجود عددٍ من الرهانات والأهداف المصالحية المصاحبة لسيرورات "صناعة" المؤشّرات.

فالمؤشّرات صناعةٌ لعقول بشرية ونتاجٌ لمفاوضات وتحكيمات عسيرة للتوصل إلى اتفاقيات ومواثيق دولية بين فاعلين خواص وعموميين، لها مرجعياتها المعيارية القيمية ومنهجياتها وتقنياتها النسبية في فعاليتها في تعقّب الواقع الإنساني الزئبقي المتحرك دائمًا. وهي عملٌ تنكبّ عليه فرقٌ ومخابر ومراكز ومنظمات بحثية خاصة وعمومية وطنية حكومية وغير حكومية وبين حكومية وفوق حكومية (الاتحاد الأوروبي) وأممية (الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة)، تنتدب خبراء تموّل أعمالهم في رصد الظواهر المستهدفة بالقياس؛ ولا يمكن هنا تجاهل تبعيتها لجهاتٍ سياسية مموّلة ذات دوافع وأهداف تختلف في تقيّدها بقيم العدالة والإنصاف والحرية والمساواة في الكرامة الإنسانية والعالمية... إلخ. وتستند المؤشّرات المنتجة والمتداولة من بين ما تستند إليه إلى أسس فلسفة التقدّم والتنمية والحكم والسعادة والإنسان والعالم والكون.

وبما أنّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، فإنّ تعريف أيّ مؤشّرٍ يخضع للقدر المتاح لدى الجهة المعرّفة من المعرفة الإحصائية والالتزام الأخلاقي والحرية الأكاديمية والتقاليد البحثية الوطنية، ولذلك تضع الهيئات المصدّرة للمؤشّرات الدولية والوطنية الخاصة والعامة تعريفات لمؤشّراتها، بالاستناد إلى المسلّمات والمعايير والقيم القانونية والحقوقية والاجتماعية والدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية

والتكنولوجية المتفاوض حولها، دون إغفال تحفظاتها السياسية والأمنية السيادية والثقافية - الحضارية عليها. ومنه، لا تخلو التعريفات المتداولة في المؤشّرات من تحيزات لغوية أو ثقافية أو حقوقية، صريحة أو ضمنية، مدركة أو غير مدركة، تسهم في إحداث جدل فكري وعلمي حول عالمية المؤشّرات وقابليتها للقياس عالميًا.

ما يهمّنا في هذا السياق هو أنّ عملية صوغ المؤشّرات الوطنية والدولية تبدأ وفقًا لرؤية عقلانية معيّنة للوجود والحياة والكون والإنسان، قد تستند إلى الرؤية العقلانية الدينية أو اللادينية أو إلى مزيجٍ من الديني واللاديني أي الروحي والمادي، والإلهي والبشري، المحلي والعولمي، الخصوصي والعالمي. وتنتهي عند تحديد ما هو أفضل أخلاقيًا، وعقلانيًا، وجماليًا، وما هو إيجابي وغير إيجابي وما هو مثالي وما هو واقعي وما هو الأكمل والأحسن والأسعد والأجود والأصلح والأدوم للبشرية. ومنه ينطلق صناع المؤشّرات من افتراضٍ أولي عن وجود حالة مثلى للسلوك العقلاني البشري، والنموذج الحضاري الأمثل، مع تفاوتهم في أخذهم بافتراض وجود اختلاف في الظروف الاجتماعية - السياسية، في ظلّ انقسام البشرية على أساس الدول - الأمم، ومنه اختلافهم البيّن حول مدى الشفافية والمساواة والعدالة والإنصاف والدمقرطة والعقلانية المتوافرة في الإجراءات التداولية بين الدول - الأمم، وبين مواطني العالم على اختلافهم طبقيًا وإثنيًا وسياسيًا. ومنه، حالة الجدل بشأن العمق والشمولية في إجراءات بلورة متقاسمة ديمقراطية للقيم والمعايير المشتركة العالمية، المتعددة الأعراق (كوسموبوليتانية). ومن تلك الافتراضات الأولوية، افتراضات إيمانويل كانط بشأن قوانين إرساء "السلام العالمي الدائم"، وافتراض جون رولز الليبرالية السياسية بشأن "الخيرات الأولية"، أو مسلّمات "إنسان قانون حالة الطبيعة" بالمعنى الهوبزي واللوكي، أو افتراضات مسلّمة "الإنسان - الخليفة" بالمعنى الإسلامي، أو مسلّمة "الإنسان النوعي" (L'homme générique)، وافتراضات "الحريات السلبية" و"الحريات الإيجابية" بالمعنى الماركسي، وأخيرًا، افتراض أمارتيا سين بشأن "القدرات"؛ وهي افتراضاتٌ ومسلّمات تتفاوت في تمثّل القيم الأخلاقية المثالية والواقعية والاجتماعية والنفعية في النظر إلى الجوهر المحدّد والمحرك للطبيعة والسلوك البشريين[14].

فعلى سبيل المثال، تستند مؤشّرات قياس مدى التزام حقوق الإنسان والتقدم والتحديث الاقتصادي الاجتماعي إلى خلفيات فلسفية (دينية ولادينية) مختلفة. ومنه، يصبح الاتفاق ضمن فرق الاستشراف الإستراتيجي بشأن استخدام مؤشّرات معينة مسألة تحكيمية أو تقديرية نسبية. وهنا نؤكّد أنّ الطريق لا يزال طويلًا وصعبا، نحو بلورة دلالةٍ عالمية موحدة متقاسمة أو عقلانية عالمية عابرة للعقلانيات المتجادلة، ما يُعرّض شرعية صناعة المؤشّرات للمساءلة الديمقراطية وللاختبار العلمي والعملي المستمر، من لدُن المقرّرين في جميع القطاعات التنموية والعلميين المتخصصين والمواطنين العالميين الذين بات عددٌ مهمّ منهم يتساءل اليوم عن مدى شرعية الطرق الإجرائية التي أفضت إلى صنع مؤشّرات وطنية ودولية وديمقراطيتها، في ظلّ ديناميكية تدويل

14 Cathérine Audard, "Normes internationales de justice et globalisation de l'éthique", *Veritas*, vol. 50, no. 1 (2005), pp. 23 - 39.

وعولمة، تتنافس ضمنها الأجندات الإمبريالية لعدة قوى، فضلًا عن صراع المركزيات والشموليات والحداثات والأصوليات القومية والعرقية والثقافية، وتضارب النظريات والاقترابات، بخاصة في حقول العلوم الاجتماعية.

تأريخ موجز عن "صناعة" المؤشّرات

تعدّ المحاولات الأولى لصوغ معايير ومؤشّرات للحكم على الأقومية والأعدلية والأخلاقية والعقلانية في السلوك والحياة والعمران والتحضر البشري، قديمةً قدم الإنسان على الأرض. فقد تميّزت الحضارات أو الأديان الكبرى أو الإمبراطوريات أو الدول والأمم العظمى قديمًا وحديثا باتجاهٍ لفرض معايير ومقاييس وقيم وموازين وقوانين تُعبّر عن رؤية المبادرين والممسكين والمبشرين بها ومصالحهم، مستلحقة بواسطتها باقي البشرية غير المنتمية إليها، مضفيةً عليها صفة "العالمية" (Universality).

فقد أطلق المؤرّخ البريطاني الموسوعي أرنولد توينبي على الإمبراطوريات وحضاراتها العالمية اسم "الدول العالمية"، وبيّن أنّ عالميتها ليست متأتّيةً من اتساعها الجغرافي فحسب، ولكن من تأثيرها السيكولوجي في نفوس الناس خارج نطاقات تمدّدها، بحيث تفرض قانونها وسلامها الاجتماعي الواسع. وهو سلامٌ تستفيد منه أكثر، وفقًا لتوينبي، "البروليتاريا" و"أتباع الأديان العليا" و"الدخلاء" الوافدون من وراء حدود "الدولة العالمية"[15]. وهي "عالمية" متأتّيةٌ من قابلية تلك "الدول العالمية" للانتشار عالميًا عبر استخدام المواصلات، والحاميات العسكرية، واللغات، والقوانين، والتقاويم والموازين، والمقاييس، والنقود، والإدارات، وحقوق المواطنة. كما يرى توينبي أنّ بناة "الدول العالمية" وأتباعها عادةً ما يصابون بـ "سراب الخلود" أو بـ"وهم البقاء" أو "المركزية" أو "وهم التفوق والعظمة والفرادة الاستثنائية في التاريخ البشري"؛ كما تستفيد "الأديان العليا أو العالمية"، من ذلك التوسّع والانتشار لـ "سلام الدول العالمية"[16]؛ وبذلك تصبح هي المقياس وغيرها هو موضوع القياس، هي المركز والآخرون هم الأطراف؛ وعلى أساس ذلك المقياس تُصنع تصنيفات الأمم في التقدّم والتأخّر، والتحضّر والتوحّش؛ ويتمثّل مصدر عالمية "الدول العالمية" أو "الحضارات" في قدرتها على التواصل وفرض النظام والتجانس العالمي؛ علمًا بأنّ العالمية هي القانون المشترك لجميع البشرية؛ كما أنّ لا عالمية بلا خصوصية، ولا عولمة بلا محلية، ولا توجد وسيلةٌ لإرساء إقناعي أو هيمني قسري لتلك السياسة العالمية، أفضل من صناعة المؤشّرات المرجعية.

وفي العصر الكوكبي الراهن الذي انطلق منذ نهاية الحربين "العالميتين"، انتعشت "صناعة المعايير والقوانين والمؤشّرات" الوطنية والعالمية. ومن ثمّ، فإنّ أقدم المؤشّرات العالمية المعاصرة لقياس أحد أهمّ مظاهر التقدم المسجّل في الحياة البشرية هو "مؤشّر التنمية الاقتصادية"، المتمثّل في مؤشّر الناتج الداخلي الخام. ومنذئذ، توالت عملية صوغ مؤشّرات أخرى وتداولها تباعًا. وبالنظر لتعدد الهيئات المصدرة لتلك المؤشّرات، فقد

15 أرنولد توينبي، **مختصر دراسة للتاريخ**، فؤاد محمّد شبل (مترجم) (القاهرة: الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية، 1960).

16 المرجع نفسه؛ وللمزيد بشأن العالمية انظر: قاسم حجاج، **العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية** (غرداية: جمعية التراث، 2004).

شهدنا تعددًا في المؤشّر الواحد الصادر عن أكثر من هيئةٍ واحدة، ما يعزّز إمكانية المقارنة ويسمح بتدقيق مدى الملاءمة والفعالية المتأتية من استخدام هذا المؤشّر أو ذاك، في عملية القياس والتقييم والمتابعة والاستشراف الإستراتيجي؛ ويظهر التعدّد في صناعة مؤشّرات التنمية في بناء مؤشّرات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المتوازنة والتنمية المنصفة والتنمية الخضراء. والظاهرة نفسها تشهدها مؤشّرات الحكم الراشد والدمقرطة وحقوق الإنسان والحرية والسلام... إلخ.

ثانيًا. الوظائف المختلفة لصناعة المؤشّرات في الاستشراف الإستراتيجي

إنّ للمؤشّرات عمومًا وظائف عدة، وتزداد مصداقيتها وجدواها العلمية والعملية، بخاصّة عندما تصدر عن هيئات علمية مستقلة نسبيًا عن تأثيرات نفوذ الجهات المالية الخاصة والعامة الحكومية المشغولة غالبًا بالأبعاد القصيرة الأجل الربحية أو الانتخابية، وإملاءاتها واشتراطاتها. وتتمثّل الجدوى العلمية والعملية لـ "صناعة المؤشّرات" في مسألتين أساسيتين من وجهة نظرنا، وهما:

- تمكين المقرّرين والعلميين في ورشات الاستشراف الإستراتيجي من القيام بتشريحٍ موضوعي لماضي قطاع أو نظام أو كيان ما، وحاضره؛ ومن ثمّ، تمكينهم من تعقّب جوانب القوة والضعف في البيئتين الداخلية والخارجية لأيّ نظامٍ أو قطاع أو كيان مستشرف، وحصرها ومسحها؛ ومنه، تحديد الرهانات والتحديات الحاضرة والمستقبلية، بوصفه خطوة أولى للتصدّي للمشكلات المسجّلة في الأداء، بعد إتمام ورشات الاستشراف، فالتخطيط الإستراتيجي.
- تمكين القائمين على ورشات الاستشراف الإستراتيجي من تعقّب المتغيّرات المفتاحية أو المؤشّرات المركزية التي يُبنى على أساسها الجهد الاستشرافي وتحديدها، وفقًا لعدة تقنيات ومنهجيات متعاضدة، متساندة ومتكاملة، كالسيناريو ودلفي والإسقاط والمحاكاة... إلخ[17]؛ وهي التي لا يمكن الإفادة منها استشرافيًا إلا باستخدام تقنيات وسيطة تجمع بين الكمية والكيفية، مثل مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix, CIM)، أو تقنية التحليل النسقي الهيكلي (سميك SMIC / ميكماك MICMAC)[18]، ودولاب المستقبلات، وغيرها على سبيل المثال لا الحصر.

---

17 يعرض أكثر من مصدرٍ ومرجع باللغات المختلفة لمناهج الدراسات المستقبلية وتقنياتها؛ وباللغة العربية انظر: وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

18 تقنية التحليل النسقي الهيكلي (سميك SMIC، ميكماك MICMAC) معروفةٌ في المصادر الفرنسية لتقنيات الاستشراف، وتجمع بين التحليل المصفوفي لإستراتيجيات الفاعلين (تعاونا/ تنافسا/ تصارعا)، والمتغيّرات البيئتين الداخلية والخارجية لأيّ نسق. وتقوم ابتداءً على تعدادٍ وتحديد فتحليل لطبيعة التفاعلات ومساراتها بين المتغيّرات/ المؤشّرات المفتاحية الداخلية والخارجية المتفاعلة ضمن النسق المستشرف.

وبشكلٍ عام، تقوم المؤشّرات البسيطة والمؤشّرات المركّبة بوظائف الإعلام والتعليم والتنبيه والقيادة والحثّ على العمل، أي تقوم بمهمة التحفيز والتعبئة للتغيير الاجتماعي - السياسي والثقافي؛ وتقوم بوظيفة دعم ورشات الاستشراف الإستراتيجي المختلفة. وهذا بيانٌ لفحوى أهمّ تلك الوظائف:

الوظيفة الإعلامية للمؤشّرات[19]

تقوم المؤشّرات ابتداءً بإعلام المسؤولين والمواطنين ومختلف الفاعلين الاجتماعيين بظواهر ووضعيات معيشة، ولكنّها تؤدي دورًا معززًا للديمقراطية، إذ تعدّ وسيلة إعلام وتوعية للمواطنين، ووسيلة بناء لاتجاهات الرأي العام. وهنا ينبغي القول إنّ هذا الطلب على المعلومة عبر التعرّف إلى اتجاهات منظومة المؤشّرات يترافق – بصورة مفارقة – مع تسجيل نوعٍ من التحفظ والتشكيك القادح في موضوعية المؤشّرات؛ ما يدعو إلى بذل المزيد من الصرامة المنهجية المزدوجة سواء في بنائها أو استخدامها.

الوظيفة التعبوية والإنذارية للمؤشّرات[20]

يعدّ أيُّ نظام للمؤشّرات وسيلة للتعبئة والتنبيه والإنذار المبكر وتحقيق الأمن الجماعي لجميع الفاعلين، لرصد المخاطر والانحرافات ولمواجهة التهديدات والمشكلات الهيكلية أو الظرفية الكائنة والمحتملة. ومن ثمّ، من المفترض أن تدفع المؤشّرات جميع المسؤولين المعنيّين والعلميين والمواطنين إلى تعميق ملاحظاتهم ومعايناتهم المستمرة والدقيقة للواقع محلّ السياسة والإدارة، والإجابة الملائمة عن الأسئلة الملحّة التي تطرحها عليهم. ولا يتسنى لهم القيام بذلك إلا بتعميم إقامة آلية للقياس والرصد المستمر، أي إقامة "مراصد" لتعقّبٍ مستمر ومتخصّص لسائر الحركيات المجتمعية التي باتت متشابكة ومتسارعة ومعولمة في تغيراتها عمومًا.

الوظيفة التسييرية والإدارية والقيادية للمؤشّرات[21]

إنّ ضرورة تحقيق ميزة النوعية في بناء نظام المؤشّرات ينبغي ألّا تسقط في نسيان أنّ أحد أهمّ أهدافها هو تحقيق فعالية عملية من استعمالها. فأيّ مجتمعٍ ديمقراطي معاصر يتطلّب توفّره على وظيفتي النقد والتقييم، وهما وظيفتان لا يمكن أن تؤديهما بكفاءةٍ عالية إلا من خلال التوسل ببطارية من المؤشّرات ذات الصدقية. ومن ثمّ، إسهامها في تحريك النقاش العام وتعبئته، بشأن النتائج المحقّقة على مستوى التنمية والاستقرار والسلام والكرامة الإنسانية والأمن العام والاستدامة البيئية. وإضافةً إلى ذلك، تمكّن نظم المؤشّرات من تحقيق وظيفة التسيير والإدارة والقيادة على جميع المستويات المؤسسية الخاصة والعامة، مع تضمين الجميع – نخبًا ومواطنين – ضمن حوكمةٍ متنامية للأنساق المختلفة؛ بمعنى آخر، إنّ للمؤشّرات وظيفةً عملية تغييرية لسلوك الفاعلين (الشركات، والمنظمات، والنقابات، والأحزاب، والجمعيات، والدول... إلخ).

19 Renaud François, *L'indice Passy-Dunant, Un indice pour la paix (2014)*, at: http://goo.gl/fW3sUs

20 Ibid.

21 Ibid.

الوظيفة التعليمية - التربوية للمؤشّرات

ومن وظائف نظم المؤشّرات دعم العملية التعليمية التربوية والبحثية الجامعية بخاصة وتعميقها. فقد باتت المعرفة العلمية تصدر من (وتدخل ضمن) أطرٍ جماعية مؤسّسية بامتياز؛ وهي تتيح للطلبة والأساتذة -الباحثين الجامعيين وصناع الرأي، عصارةً علمية إحصائية موثّقة مهيكلة منهجيًا. كما تصدر دوريًا أو سنويًا لتثري الأنشطة الجامعية والبحثية بتراكمٍ معرفي، متعدّد اللغات والثقافات والآفاق الجغرافية والتخصصات والاقترابات والرؤى، ما يخرج العملية التعليمية والبحثية من الجزرية القطرية والثقافية والقومية والدينية، إلى آفاق العالمية، وتنمية الوعي بالهموم والاهتمامات الإنسانية، ورفع سقف النظرات والمواقف المتسامية فوق العصبيات الضيقة، بالانفتاح على التعدّد والتنوّع المُثري للخصوصيات الثقافية والتخصّصات العلمية الوطنية.

الوظيفة الاستشرافية - التخطيطية للمؤشّرات

تُمكّن المؤشّرات من تحليلٍ وتقييم أقرب إلى الموضوعية للوضعيات الماضية والحاضرة لظاهرةٍ أو كيان ما؛ كما تمكّن بالتباع من رسم ملامح مسارات حركة الحاضر في الزمن المستقبلي، فتدخل بوصفها مادة مساعدة على معرفة طبيعة التوجهات المستقبلية وفي سيرورة بناء السيناريوهات المختلفة. ومن ثمّ، يمكن لأيّ عملية استشراف إستراتيجي أن تتوسّل بمؤشّرات مبدعة ذاتيًا أو الاستعانة بمؤشّرات من صنع هيئات خاصة أو عامة، وطنية أو دولية. إذًا تدخل في الوظيفة العلمية لصناعة المؤشّرات وظيفة التنبؤ أو الاستشراف والاستقراء، والتي لا شكّ في أنّها تُغني ورشات الاستشراف الإستراتيجي بكمٍّ ونوعيةٍ استثنائيَين من المعطيات والتحاليل العلمية.

ثالثًا. شروط صنع المؤشّرات وكيفياتها واستخدامها في عملية الاستشراف الإستراتيجي

شروط صناعة المؤشّرات لعملية الاستشراف الإستراتيجي

تخضع صناعة المؤشّرات لجملة شروط، أهمّها:

- مدى فعالية نظام الإحصاء واتساع نطاقه وتغطيته جلّ القطاعات والفئات الاجتماعية والمناطق والمدن والأرياف والظواهر المراد استشرافها؛
- صرامة التعريفات المقدّمة لكلّ ظاهرةٍ محلّ قياس وإجرائيتها؛ إذ يختلف الإحصائيون والباحثون العلميون ومختلف الفاعلين المنتجين ومستخدمي المؤشّرات، في تعريف مصطلحاتها وتحديد

متغيّراتها الجزئية؛ وذلك على الرغم من الاتجاه المتنامي نحو توحيدٍ وتنميط لمدلول وتعريف جملةٍ من المصطلحات الإحصائية المتداولة بكثرة على المستويين الوطني والدولي، بين خبراء المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية؛

- خضوع عملية صناعة المؤشّرات لجملة من الدوافع والمتطلبات العلمية والعملية البراغماتية، ما يجعلها محلّ اجتهاد متعدّد الاختصاصات والوطنيات والقطاعات؛ فضلًا عن أنّها لا تعدم وجود مجموعة من المعوقات الموضوعية التي تقلّل من تمتّعها التام بميزات الشمول والصدق والواقعية والعالمية.
- الانتصار لرؤيةٍ محدّدة للوجود والإنسان والكون والحياة والعالم، تبلورت في أذهان صانعي المؤشّرات، من خلال مجموعة من المبادئ المعيارية الأخلاقية والمصالح المادية والمعنوية المستهدفة والتي يرغبون في رؤية مسيرة نظام أو قطاع أو دولة أو قارة ما أو العالم بأسره تتّجه (أو يُتّجه) نحوه؛
- الاستناد إلى المصادر الأولية ممثّلةً في القيام مباشرة بالدراسات العلمية الاستقصائية والاستقرائية (العيّنات التمثيلية العشوائية والاستبيانات) على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي؛ وإلى المصادر الثانوية ممثّلةً في الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتقارير الإحصائية الصادرة عن الهيئات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وتقارير الخبراء وعمل الأكاديميين محليًا، وتقارير وسائل الإعلام والصحافة وتحقيقاتها، والتي تتفاوت في مدى الدقة والصلاحية للتعميم والشمول والانتشار والموضوعية والكفاءة والمنفعة والمقارنة والشفافية وسلامة المعلومة المنشورة، في عملية المسح والجرد للمعطيات الميدانية، والتي غالبًا ما تتلاعب بها فئاتٌ ذات مصلحة أو أجندة خاصة، في التضخيم أو التهوين بالنسبة إلى ملاحظات وشواهد ميدانية في الحي والمؤسسة الاقتصادية والمدرسة والسجن والإدارة والحزب والدولة والمنظمة... إلخ. ومن ثمّ، ضرورة الاحتراز من جملة مشكلات تعتري إعداد التقارير الرسمية أو الخاصة عامة، فضلًا عن النقص في محتوياتها وعدم انتظام في إصدارها؛ ولذلك فقد لا تعدو أن تكون بعض تلك المؤشّرات تقديرات وتخمينات تقترب أو تبتعد عن الحقيقة الواقعة ميدانيًا؛
- مدى تدريب الموظفين على تقديم بحوث وتقارير إحصائية موثّقةً موثوقةً دقيقة، حتى لا يكونوا ببساطة متطوعين من ذوي النوايا الحسنة فقط. كما ينبغي التغلّب على مشكلات الترجمة من اللغة الأصلية إلى لغة صانعي المؤشّر؛ فضلًا عن الاتفاق على معيار أو معايير محدّدة في تعريف الظاهرة محلّ بناء المؤشّر.

كيفيات صناعة المؤشّرات لعملية الاستشراف الإستراتيجي

تلتزم صناعة المؤشّرات جملة من الأنشطة العلمية الإحصائية والكيفية، تتدرّج على عدّة مراحل[22]:

+ التعرّف الأوّلي إلى مجال الدراسة وأهميته إن كان اقتصاديا، عسكريا، أمنيا، اجتماعيا أو متعدّد الأبعاد والقطاعات والتخصصات؛
+ تحديد الهدف من بناء مؤشّرات الدراسة؛
+ تعريف بعض الوقائع والظواهر والمتغيّرات والأنماط القاعدية المتعلقة بعملية بناء المؤشّرات؛
+ القيام بتطوير مقاربة منهجية حدسية للمشكلة، وصوغ مجموعة فروض للعمل؛ بحيث نقدّم تفسيرات منطقية لمجموع الظواهر المتفاعلة في البيئتين الداخلية والخارجية ضمن رؤية نسقية؛
+ القيام بمجموعة من التجارب الإحصائية؛
+ تجميع المعطيات بشأن القطاع أو الظاهرة أو الكيان أو النسق المدروس؛
+ التحقّق من مدى صحة المعطيات المتاحة وصدقيتها؛
+ التحليل الأوّلي للمعطيات الإحصائية؛
+ فتح نقاشات متعارضة بين المشاركين في ورشات الاستشراف لوضع جداول للعلاقات بين الظواهر محلّ الدراسة؛
+ تجميع الوحدات أو المحاور الإحصائية المعتبرة في مجموعة أبعاد (ن)؛
+ تجميع المتغيّرات الإحصائية وتفسيرها في مجموعة أبعاد (ن)؛
+ اختيار المتغيّرات - المؤشّرات الجزئية الأكثر تمثيلًا؛
+ تجميع مجموعة من المتغيّرات - المؤشّرات المختلفة التي بها تقاس الظاهرة محلّ الدراسة وبناؤها؛
+ التحليل الإحصائي النهائي وبناء نماذج أمبيريقية؛
+ التحقّق النهائي من مدى التناسق بين الوصف النظري للظواهر ذات العلاقة السببية والوصف الحقيقي لها.

وبالنظر إلى الطابع المركّب للظواهر عمومًا، والظواهر الإنسانية - الاجتماعية خصوصًا، توجد إجمالًا عدة معايير لاختيار المؤشّرات المتعلقة بالدراسة الإحصائية لتَطور قطاع أو ظاهرة ما؛ إذ يمكن استخدام مختلف المؤشّرات الإحصائية لتقدير تطوّر كيانٍ ما ونموّه ومتابعته وتقييمه واستشرافه (دولة، منظمة، شركة، منطقة، جماعة... إلخ)؛ كما أنّ كلّ مؤشّرٍ جزئي يقدّم معلومة جزئية بشأن مستوى تنمية الكيان

22 Zdzislaw Hellwig, "Méthode de sélection d'un ensemble "Compact" de Variables", in: Unesco, *Les indicateurs sociaux, problèmes de définition et de sélection* (Paris: Unesco, 1975), p. 14.

المدروس وتقدّمه. ومن ثمّ، ينبغي اختيار مجموعة من المؤشّرات المركّبة وصوغها، للحصول على فكرة أو صورة كلية بشأن مستوى تطوّر كيانٍ ما ونموّه.

ونقدّم هنا باختصار - على سبيل التمثيل لا الحصر- طريقة حساب المؤشّرات الجزئية؛ مثلًا، بالنسبة إلى المؤشّرات الجزئية المستخدمة في قياس المؤشّر الكلّي/ المركّب "مؤشّر التنمية البشرية"؛ إذ اعتمد الخبراء عدة مؤشّرات أو متغيّرات جزئية، نتعرّف من خلالها إلى طريقة تعريف مؤشّر "العمر المتوقع عند الولادة"، أو "الأمل في الحياة" وحسابه.

+ تعريف المؤشّر الجزئي "الأمل في الحياة": هو عدد السنوات المتوقّع أن يعيشها الإنسان بفرض ثبات نمط الوفيات السائد عند وقت الولادة. أمّا طريقة حساب متغيّر أو مؤشّر الأمل في الحياة، فتجري كالتالي: يُحسب كوسيطٍ حسابي مرجّح لأعمار مجموعة افتراضية من المواليد (لتكن 1000 مولود)، بعد تعريضهم لمعدلات الوفيات في الفئات العمرية المختلفة:

$$\text{مؤشّر نسبة الأمل في الحياة} = \frac{\text{مجموع عدد السنوات التي يعيشها أفراد المجموعة الافتراضية من المواليد}}{\text{العدد الكلّي للأفراد في المجموعة الافتراضية نفسها من المواليد}}$$

وهكذا دواليك مع منهجية حساب بقية المتغيّرات - المؤشّرات الجزئية. وللمزيد من التفصيل، يمكن الاطلاع ضمن تقارير المؤشّرات ذات السمعة الدولية ومواقعها، وبخاصّة على الدليل الخاص بكلٍ منها، لمعرفة كيفية حساب الخبراء القائمين على صناعتها للمؤشّرات الجزئية المتضمنة في المؤشّر الكلّي/ المركّب؛ ومن ثمّ، نقيم مدى ملاءمتها - فرديًا أو عبر المزاوجة بين أكثر من مؤشّرٍ أو مع دراسة حالة - للاستخدام في دراستنا الاستشرافية لمستقبل واحدة أو أكثر من دولة أو فئة أو هيئة أو ظاهرة. كما يمكن لفريق الاستشراف من خبرائه تصميم دليل حسابي لكلّ متغيّر - مؤشّر مبدع، على المنوال المبيّن أسفله. ويستحسن أن يجمع الباحث أو الفريق المستشرف بين أكثر من مؤشّر مركب لتقليل نسبة الأخطاء أو النقائص المتعلقة بالعيّنات الخاصة بكلّ مؤشّرٍ جزئي. علمًا أنّ موضوع القصور والنقائص التي يمكن تسجيلها على الأبعاد المفاهيمية والتقنية والإحصائية والمنهجية في صناعة المؤشّرات كثيرة، لا يسعنا هنا المجال للاستفاضة فيها.

كيفيات استخدام المؤشّرات في ورشات الاستشراف الإستراتيجي

أشرنا أعلاه إلى أنّه على المشاركين في أشغال ورشات الاستشراف الإستراتيجي أن يركّزوا ابتداءً على وضع نموذجٍ إرشادي خاص بهم لإدارة فعالة لعملية الاستشراف. ومن أهم الورشات التمهيدية لذلك، ورشة طرحٍ الأسئلة المفتاحية والإشكالية بشأن الموضوع أو الظاهرة أو الكيان محلّ الجهد الاستشرافي، أسئلة تمهّد للولوج بعد ذلك إلى ورشة تحديد المتغيّرات أو المؤشّرات المتحكمة في سيرورة ظاهرة أو كيان ما؛

ثم ورشة تحديد الأبعاد الهيكلية وورشة تحديد فتحليل إستراتيجيات لعبة الفاعلين بوصفها شرطًا أساسيا آخر للتعرّف على المستقبلات المحتملة والممكنة والمنطقية لظاهرةٍ أو كيان ما، أو غيرها من الخطوات المتكاملة لورشات الاستشراف.

ولا يتيسّر كلّ ذلك إلّا باستخدام مجموعة من التقنيات والأنشطة الذهنية الجماعية، فضلًا عن برامج إحصائية، يمكن تحميلها عبر شبكة الإنترنت؛ مع عدم الاستغناء مطلقًا عن الدراسات والتقارير العلمية المختلفة المراكمة عن المجال أو الظاهرة أو الدولة المستشرفة، وفضلًا عن التنبيه إلى أهمية الاسترشاد بالقوانين العلمية المتداولة لدى الاختصاصيين في مختلف المعارف المستخدمة أثناء تعقّب مسارات المستقبل ورسم اتجاهاته، مع استحسان توجيه استمارة أسئلة (استبيان) – عبر الإنترنت أو مباشرة – إلى الخبراء المعنيين لسبر آرائهم مباشرةً بشأن توقّعاتهم بوصفهم متخصصين أو ممارسين معنيين للتعرّف على اتجاهاتهم الاستشرافية، في ما يتعلّق بمستقبلات ظاهرةٍ أو كيان ما.

فمن أجل بناء مصفوفة التأثير المتبادل على برنامج "إيكسال" (Excel) لرصد نتائج التفاعلات المتبادلة للمتغيّرات أو المؤشّرات المفتاحية، يُوجّه المشاركون في ورشات الاستشراف الإستراتيجي إلى ضرورة الاسترشاد بالمؤشّرات العالمية، وبالأوزان النسبية لكلّ متغيّر. وبعد عملية عصفٍ ذهني تخلص إلى تحكيم بين المشاركين، تُعتمد من خلاله مجموعةٌ من المتغيّرات أو المؤشّرات ذات الأهمية التقديرية النسبية – وليكن عددها 40 إلى 80 متغيّرا – وذلك باتباع الخطوات التالية[23]: نضع المتغيّرات في المصفوفة متقابلة (في المحور العمودي والأفقي)؛ ثم نقوم بقياس تقديري لقيمة تأثيرها وتأثّرها ببعضها في الزمن المستشرف بناءً على وتيرتها التغيرية الحالية أو المرغوب فيها، مع تقديم مبرّراتٍ عقلانية موضوعية كافية لمدى تأثّرها ببعضها البعض باستخدام "مقياس ليكرت" (Likert) الذي ينصح بقياس قوة التأثير على خمسة مستويات: قوي جدا/ قوي/ متوسط القوة/ ضعيف/ ضعيف جدا؛ ثم نعطي كلّ مستوى قيمة عددية؛ ومن ثمّ، نحسب التأثير على النحو التالي:

+ حالة علاقة التأثير القوي جدا (- أو + 5): فإذا كان التأثير قويًا جدا ولكنّه سلبي نعطيه قيمة (-5)، وإذا كان التأثير قويًا جدًا لكنّه إيجابي نعطيه قيمة (+5)؛
+ حالة علاقة التأثير القوي (- أو + 4): فإذا كان التأثير قويًا ولكنّه سلبي نعطيه قيمة (-4)، وإذا كان التأثير قويًا لكنّه إيجابي نعطيه قيمة(+4)؛
+ حالة علاقة التأثير المتوسط القوة (- أو + 3): فإذا كان التأثير متوسطًا ولكنّه سلبي نعطيه قيمة (-3)، وإذا كان التأثير متوسطا لكنّه إيجابي نعطيه قيمة (+3)؛

23 عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية، ص 56 - 66.

+ حالة علاقة التأثير الضعيف (- أو + 2): فإذا كان التأثير ضعيفًا ولكنّه سلبي نعطيه قيمة (-2)، وإذا كان التأثير ضعيفًا لكنّه إيجابي نعطيه قيمة (+2)؛
+ حالة علاقة التأثير الضعيف جدًا (- أو + 1): فإذا كان التأثير ضعيفًا جدا ولكنّه سلبي نعطيه قيمة (-1)، وإذا كان التأثير ضعيفًا جدًا لكنّه إيجابي نعطيه قيمة (+1).

وبذلك نكتشف طبيعة المتغيّرات أو المؤشّرات (المركزية، والثانوية)، وأيّها أكثر تأثيرًا (سلبيًا، أو إيجابيًا) في التطور المستقبلي لنسق أو ظاهرة ما في أفقٍ زمني معين مسبقًا؛ فنستخرج منها المتغيّرات المركزية (الإيجابية والسلبية/ الأكثر تأثيرًا وتأثّرا)، والمتغيّرات الثانوية (الإيجابية والسلبية/ الأقلّ تأثيرًا وتأثّرا)؛ ومنه نصل إلى حساب محصّلة تأثير كلٍّ منها في الآخر، وحساب محصّلة تأثّر كلٍّ منها بالآخر (تأثيرًا وتأثّرا/ سلبيًا وإيجابيًا) على المستوى العمودي والأفقي. وهذه طريقة حساب محصّلة معدل تأثير التغيرات السنوية:

معدّل تأثير التغيرات السنوية المتعلقة بالمتغيّرات المركزية	=	(مجموع قيم التغيّر الإيجابي في المتغيّرات الأكثر تأثيرًا - مجموع القيم السلبية للمتغيرات نفسها) - (مجموع القيم الإيجابية للمتغيّرات الأكثر تأثرًا - مجموع القيم السلبية للمتغيّرات نفسها)

وبناءً عليه نستنتج أو نستشرف إذا ما كانت الوضعية الراهنة في المتغيّرات المركزية ترجّح لمصلحة التغير الإيجابي أو السلبي، وبأيّ نسبة؛ وبناءً عليه أيضًا نستنتج أو نتوقّع، ولكن عبر تقنية السيناريو، الوضعية المستقبلية التي تؤول إليها أوضاع نسقٍ أو ظاهرة ما عام 2030. مثلًا، هل ستكون أفضل من الحاضر؟ أم ستكون أسوأ قليلا أو كثيرا؟ وبأيّ نسبةٍ مئوية؟ وذلك بحسب افتراضنا ثبات الظروف الراهنة طول تلك المدة (السيناريو الاتجاهي)؛ أو افتراض احتمال تغيّرها بحسب إيقاع التغيرات: سريعة أو بطيئة/ مركزية أو طرفية/ طردية أو عكسية/ خطية أو لا خطية/ سلبية أو إيجابية (السيناريو المحتمل الانقلابي المتفائل/ المحتمل الانقلابي المتشائم)؛ بينما تبقى علمية صوغ السيناريو الإصلاحي أو المعياري أو المرغوب فيه، متوقفةً على تعقّب افتراضٍ منحاز إلى مستقبل مرغوب فيه؛ ومن ثَم، يجري البحث عن الإمكانات التي يتيحها المستقبل لزيادة فرص تحقيق ذلك السيناريو المرغوب فيه. وتتحقق هذه الخطوة ضمن أشغال ورشة صوغ السيناريوهات المستقبلية لنسقٍ أو ظاهرة ما في أفق 2030. وبناءً على السيناريو المرغوب فيه، يمكن البداية في تنظيم ورشات التخطيط الإستراتيجي، وتحديد الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية؛ ومن جديد تبرز الحاجة في مراحل معيّنة لهذه الورشات إلى صناعة المؤشّرات التي من خلالها نقوم بالتشريح للوضع القائم حاضرا، فضلًا عن القيام بوضع مؤشّرات المتابعة للإنجاز والتقييم للخطة الإستراتيجية.

ولكن قبل الانتقال إلى مرحلة صوغ السيناريوهات المستقبلية، لا بدّ من إنجاز خطوة إضافية إلى الأمام من خلال التعرّف بدقّةٍ أكبر إلى النتائج أو التداعيات المختلفة للعلاقات الأكثر تأثيراً وتأثّرًا بين المتغيّرات المركزية ذاتها، بتعقّب أكبر قدرٍ من التداعيات أو الآثار أو النتائج المتكاثرة المباشرة وغير المباشرة غير المتوقعة، في مسار التغير المستقبلي لمتغيّر مركزي ما، ولا يليق بتدليل هذه الخطوة أو المهمة الإضافية إلى استخدام "تقنية "دولاب المستقبلات" (Futures Wheel)[24]. ومن دون أن نسترسل أكثر في سرد الخطوات العملية للاستخدام التعاضدي لتقنيات الاستشراف، فدونها ضرورة العودة إلى المراجع العملية لمناهج الدراسات المستقبلية المعتمدة للتدريب على تقنياتها.

ونعود أخيراً لنؤكّد أهمية استكشاف المتغيّرات أو المؤشّرات المفتاحية في الدراسات الاستشرافية أو "صناعتها"، من خلال توظيف مخرجات مؤشّرات صادرة عن هيئات حكومية دولية أو غير حكومية دولية، أو التصدّي مباشرةً لعملية إبداع مؤشّرات جديدة بحسب الحاجة، أو صوغ توليفة من المؤشّرات المركّبة واعتماد أوزان معيّنة. فبالنظر إلى تعدّد المؤشّرات المتعلقة بالمجال الواحد، يصبح من الأهمية للباحثين الاستشرافيين المزاوجة بين عدة مؤشّرات مرجعية في الدراسة الاستشرافية لظاهرةٍ أو نظام أو قطاع أو دولة أو منطقة ما، واستخراج متوسط حسابي يعتمده الباحث أو الفريق المستشرف لحساب التغيرات المراد استشرافها.

خلاصة عامة

ممّا سبق، نتصور أنّنا قد أتينا على جوانبَ أساسية من إشكالية هذه الورقة التي ركّزت على بيان ماهية "صناعة" المؤشّرات وأهميتها عامة، وفي مجال الاستشراف الإستراتيجي بخاصة. وقد تدرّجنا في ذلك من التعريف بالمؤشّر وبيان أصناف المؤشّرات والخلفيات المعرفية التي تتأسس عليها "صناعة" المؤشّرات، مع شيءٍ من تأريخ لمسيرة هذه "الصناعة" الحديثة نسبيًا، والتي لا يزيد عمرها عن النصف قرن من الزمن، والتي أضحت رائجةً في عصرنا الذي ينشد صناعة "عقل عالمي" متقاسم في مسلّماته ومبادئه وآلياته وغاياته.

وبالنظر إلى الوظائف العديدة للمؤشّرات المختلفة، فقد أضحى جلّ الفاعلين يتسابقون في استخدامها ويتنافسون على إبداعها، عساهم يتمكّنون من تشريح أوضاع الحاضر واستشراف المستقبلات الممكنة والمحتملة والمرغوب فيها، ويذلّلون بواسطتها ظواهر التركيب والتعقيد والتشابك والتسارع؛ ويلاحقون بصرامتها الإحصائية والعقلانية طوفان التغيرات المتشابكة المتسارعة المتفاعلة فيما بينها في الزمن العالمي الحقيقي.

---

24 المرجع نفسه، ص 53 - 56، ص 63.

ومن ثمّ، إنّ على الباحثين الاستشرافيين والمخطّطين ضمن ورشات الاستشراف الإستراتيجي أن يتمرّسوا على خطوات "صناعة" المؤشّرات، وأن يجتهدوا جماعيًا في مضمار إبداع مؤشّرات تمكّنهم من الإمساك بتنوعات الوقائع العالمية والعربية، وإن تعولمت المؤشّرات واتجهت نحو التنميط والتوحيد شبه القسري للمعايير والمقاييس؛ وأن يتدرّبوا على استخدامها ضمن أنشطة الاستشراف لجميع الظواهر والنظم والدول والشركات والجماعات، لما تضفيه عليها من دقّةٍ وعمق وشمول وموضوعية وعالمية.

وأخيرًا، لا نزعم مطلقًا أنّنا قد أحطنا بحيثيات هذه "الصناعة" نظرًا لما يتطلّبه ذلك من دقّةٍ وتوسّع؛ غايتنا أنّنا طرحنا بين يدي الباحثين مدخلًا معرفيا منهجيا، نرجو أن تتلوه أعمال أخرى في بيانٍ أعمق وأدقّ لحيثيات تقنية وإحصائية تتعلّق باستخدام المؤشّرات في مجالات الاستشراف الإستراتيجي.

References المراجع

المراجع العربية

- توينبي، أرنولد. **مختصر دراسة للتاريخ**، فؤاد محمّد شبل (مترجم)، القاهرة: الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية، 1960.
- حجاج، قاسم. محاضرات **"العلاقات الاقتصادية الدولية المعولمة"**، مطبوعة جامعية محكّمة بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة (2002).
- ________. **العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، غرداية: جمعية التراث، 2004.
- ________. **فجر العولمة الجديدة، دراسة لعيّنة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة لـ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـ "عولمة بديلة"**، ج2، غرداية: دار نزهة الألباب، 2013.
- ________. **مزاب، رؤية مستقبلية، مع مدخل إلى قضايا المستقبليات**، غرداية: مطبعة العالمية، 2006.
- عبد الحي، وليد. **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسّسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- ________. **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
- كورنيش، إدوارد. **الاستشراف، مناهج استكشاف المستقبل**، حسن الشريف (مترجم)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
- وديع، محمد عدنان. "قياس التنمية ومؤشّراتها"، **جسر التنمية** (مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، المجلد 1، العدد 2 (2002).

المراجع الأجنبية

- Association médicale canadienne. *Coup d'œil sur l'avenir de la santé, des soins de santé et de la médecine*, Série de documents de discussion de l'AMC sur les soins de santé 1, Ottawa : Association médicale canadienne, 2001.
- Audard, Cathérine. "Normes internationales de justice et globalisation de l'éthique", *Veritas*, vol. 50, no. 1 (2005).
- Bouzaïane, Lotfi. & Mouelhi, Rim. "Initiation aux concepts de base de la prospective", Ressources en ligne de l'Université Virtuelle de Tunis, (2008), at: http://goo.gl/KFWZjD

- Deschênes, Marie-Susan. "Indicateurs Stratégiques pour Une Gestion Axée sur Les résultats", Cours en Gestion, *Ecole Nationale d'administration Publique*, Université du Québec, at: http://goo.gl/sKqXiX
- François, Renaud. *L'Indice Passy-Dunant, Un indice pour la paix* (*2014*), at: http://goo.gl/fW3sUs
- Unesco, *Les Indicateurs Sociaux, Problèmes de Définition et de Sélection*, Paris: Unesco, 1975.
- Walk Free Foundation, *The Global Slavery Index 2013*, at: http://goo.gl/MljxhT

ناصر الطويل* | Nasir al-Tawil**

تأثير الأبعاد المنهجية للدراسات المستقبلية العربية في الحصيلة العلمية والمجتمعية

Arab Futures Studies: The Effect of Methodologies on Scientific and Societal Results

ملخص: تتناول هذه الورقة أهمّ الدراسات المستقبلية العربية، وتقوم بتحليل أبعادها النظرية والمنهجية والتنظيمية، متوقّفةً عند المخرجات والحصيلة النهائية لكلّ منها، سواء في ما يتعلّق بالتوعية بأهمية استشراف المستقبل وتوجيه الجهد العلمي نحوه، أو بالقدرة على اشتقاق بدائل مستقبلية قريبة من الواقع، أو القيام بدورٍ ملموس في ترشيد التطورات المجتمعية وتبصير النُخب السياسية وصنّاع القرار. كما تتناول الورقة، درسًا وتحليلًا، العوامل التي تقف خلف الحصيلة الكلّية المتواضعة لتلك الدراسات في البُعدين العلمي والمجتمعي، وبخاصة في ما يتّصل بإخفاق معظمها في اشتقاق سيناريوهات قريبة من الواقع، لتنتهي إلى أنّ ذلك يعود بدرجة رئيسة إلى انطلاق الدراسات المستقبلية العربية والتزامها مسلّمات الاتجاه المادي الوضعي، وهو ما أحدث تداعياتٍ سلبيةً في عمليات التحليل، ومجالات التركيز والاهتمام، ومن ثمّ في اشتقاق البدائل، وفي مُجمل العائد المتحصّل منها.

كلمات مفتاحية: الدراسات المستقبلية، المناهج، العالم العربي

Abstract: The author addresses the theoretical, methodological, and organizational dimensions of the most significant futurology studies carried out in the Arab World, examining the results and final conclusions of these. Special attention is given to the ability of these efforts to raise awareness of the importance of forecasting; the scientific attempt to recognize the importance of forecasting; the ability to derive realistic alternative futures and whether these were able to play a tangible role in guiding societal development and informing political decision-makers. Data on future studies in the Arab World is also analyzed in order to understand the reasons behind the broadly limited success of studies produced in the region, both in terms of scientific and societal factors, particularly since most of the studies under consideration failed to formulate scenarios approximating reality. The paper concludes that to a large degree this failure is due to the fact that Arab future studies, were founded on materialist and positivist assumptions. It suggests that this approach has had negative implications for analysis, and in the choice of areas of focus and interest, as well as in terms of deriving alternatives.

Keywords: Futures Studies, Methodologies, Arab World

* أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، اليمن.

** Professor of Political Science at the Faculty of Business and Economics, University of Sanaa, Yemen.

مقدمة

لا يوجد رصيدٌ كبير من الدراسات المستقبلية العربية، بل إنها تظلّ محدودةً، وكثيرًا ما يجرى إنتاجها في فتراتٍ متقطّعة. وقد ظهرت البدايات الأولى منها في سبعينيات القرن العشرين، في شكل دراسات ذات طبيعة إستراتيجية تركّز في تطوير العمل العربي المشترك، وجرى إعداد معظمها تحت رعاية المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية. ومنذ أوائل الثمانينيات، جرى تنفيذ عدد من تلك الدراسات، بعضها من خلال خبرات فردية، وبعضها الآخر من خلال فريقٍ واسع من الباحثين تحت إشراف مؤسساتٍ أهلية أو حكومية.

وعلى الرغم من محدودية الدراسات المستقبلية العربية وافتقارها إلى التراكم، فقد أنتجت جملةً من المخرجات العلمية والمجتمعية والثقافية. ثمّ على الرغم من أنّ تلك المخرجات هي نتاج عددٍ واسع من العوامل والمتغيرات، فإنّ الأبعاد المعرفية والمنهجية تُعَدُّ ضمن العوامل الأكثر تأثيرا فيها، وهو ما يستدعي قراءة تأثير تلك الأبعاد، وتداعياتها على المخرجات النهائية والكلّية للدراسات المستقبلية العربية، وهذا الأمر هو الذي تحاول هذه الدراسة أن تتصدّى له بالنظر والتحليل.

لهذا سيجري في البداية عرض الدراسات المستقبلية العربية، وتحليل السّياق العامّ الذي وُلدت فيه، والغايات والأهداف التي سعت لتحقيقها، والخطوات الإجرائية التي اتُّبعت أثناء تنفيذها، والأبعاد التنظيمية والمؤسسية لإدارة فرق البحث الخاص بها. وستكون الخطوة التالية عرضًا لمخرجات تلك الدراسات وتوصيفها، سواء من جهة قدرتها على الاستشراف وتوقّع التطوّرات المستقبلية للظواهر والقضايا التي تناولتها، أو من جهة توعيتها بأهمية استشراف المستقبل والاستعداد له، أو من جهة مساهمتها في ترشيد التحولات المجتمعية. أمّا الخطوة الثالثة، فستكون تحديدًا وتحليلًا لتأثير الأبعاد والفجوات المعرفية والمنهجية في المخرجات النهائية والكلّية للدراسات المستقبلية العربية، وبخاصة قدرتها على بلورة خيارات مستقبلية قريبة من الواقع.

أوّلًا. عرض أهمّ الدراسات المستقبلية العربية

شهدت المرحلة السابقة تنفيذ عددٍ من الدراسات العربية الموجهة نحو المستقبل، بعضها جرى تنفيذه بجهد فردي، وبعضها الآخر جرى بجهد جماعي، ومنها ما اعتمد على الخبرة والحدس، ومنها ما التزم المناهج الكمّية، وبعضها راعى جوانب الشمول والعمق والتزام الجوانب المنهجية والإجرائية المتّبعة في مثل هذه الدراسات، وبعضها الآخر لم يراعِ ذلك.

لقد ألّف حامد ربيع، في هذا الشأن، كتابًا "رائدًا"[1]، وصدرت دراسة "الوطن العربي سنة 2000"[2]، وجرى نشر أبحاث ندوة "العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة"[3] التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون الأميركية، في نيسان/ أبريل 1985، وفي منتصف الثمانينيات، صدرت دراسة "المستقبلات العربية البديلة"[4]، وتلاها كتاب **مستقبل الأمة العربية**[5]. وفي بداية عقد الثمانينيات، كتب المهدي المنجرة دراسةً موجزةً هي "المغرب العربي الكبير عام 2000"[6]، وجرى تنفيذ المشروع الاستشرافي "مصر 2020"، ونفّذ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة دراسةً متعلّقةً بمستقبل القرية المصرية[7]، وجرى تنفيذ دراسة "رؤية الأردن 2020"[8]. وفي منتصف عام 2005، جرى الانتهاء من تنفيذ مشروع "رؤية استشرافية لمسارات التنمية: سوريا 2025"[9]. وتُعدّ دراسة **الرؤية المستقبلية لمصر 2030**[10]، آخر الدراسات المستقبلية العربية تنفيذًا.

وتتفاوت هذه الدراسات على نحوٍ كبير. فبعضها من لدُن أفراد، وبعضها الآخر جرى إعداده من لدُن فريق بحثٍ جماعي، وهو ما يجعل تناولها بالدراسة والتحليل أمرًا صعبًا. فلكلٍّ منها طريقةٌ وأسلوبُ تناولٍ مختلفان. ولهذا سيجري عرضها في مجموعتين، تشمل الأولى منها عيّنةً منتقاةً من الدراسات المستقبلية التي أعدّها أفراد، اعتمادًا على خبرتهم وحدسهم العلمي. أمّا المجموعة الثانية، فهي تتضمن الدراسات المستقبلية التي قام بتنفيذها فريق بحثٍ جماعي، مع الإشارة إلى أنّ تركيزنا في التحليل سينصبّ على نحوٍ رئيس على الدراسات التي تتضمنها المجموعة الثانية.

---

1 حامد ربيع، **نحو ثورة القرن الواحد والعشرين: الإسلام والقوى الدولية** (القاهرة: دار الموقف العربي، 1981).

2 إبراهيم سعد الدين وآخرون، "الوطن العربي سنة 2000"، **المستقبل العربي**، العدد 19 (أيلول/ سبتمبر 1980).

3 هشام شرابي (محرّر)، **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ مركز الدراسات العربية المعاصرة جامعة جورجتاون، 1986).

4 Ismail Sabri Abdalla *et al.*, *Arab Alternative Futures: Final Draft Report* (New York: UNU and Third World Forum, 1986).

5 خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

6 **المستقبل العربي**، العدد 53 (تموز/ يوليو 1983).

7 عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، **مستقبل القرية المصرية: الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية**، ج 1 (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994).

8 "بدء حلقة حوارية لرؤساء لجان مشروع سيناريوهات الأردن 2020"، **الغد الأردني** (15/ 6 / 2014)، في:
http://goo.gl/alSp5N

9 آصف دياب ومروان الزبيبي (محرّران)، **التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سوريا 2025** (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007).

10 محمد إبراهيم منصور (محرّر)، **الرؤية المستقبلية لمصر 2030: دراسة استشرافية** (القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، 2011).

الدراسات المستقبلية التي جرت بجهد فرديّ

تندرج الكثير من الدراسات العربية التي تتّجه نحو المستقبل، والتي قام بها أفراد، في إطار الدراسات التي يغلب عليها الجانب الانطباعي أو الاهتمام ببناء رؤيةٍ مستقبلية معيّنة. والقليل منها هو الذي استهدف استشراف المستقبل، انطلاقًا من تحليل الواقع للوصول إلى بناء مسارات وبدائل محتملة ومتوقّعة، ومنها دراستان اتّسمتا بالقدرة الفائقة على التوقّع.

تمثّلت أولى الدراستين بدراسة حامد ربيع التي سعت لاستشراف مستقبل الإسلام بين القوى الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، انطلاقًا من تساؤل رئيس، هو: هل يستطيع الإسلام أن يرتفع إلى مصافّ القوى الدولية؟ وهل تستطيع القوة الإسلامية بما تمثّله من خصائص وما تعانيه من نقائص أن تصير إحدى مصادر القوة التي تتحكّم في صنع القرار السياسي الدولي في العالم المعاصر؟

وفي عُقب تحليل ربيع للوضع الدولي الراهن لكلّ من النظام الدولي والقوة الإسلامية، انتهى إلى أنّ الرُّبع الأخير من القرن العشرين يمثّل أرضًا خصبةً لجعل الإطار الحضاري الإسلامي قوّةً قادرةً على أن تتحكّم في التوازن الدولي، وأنّ الإسلام هو الطرف المُعدّ للتصدّي لظاهرة الاستعمار الجديد، غير أنّ هذا الدور مرتبطٌ بعددٍ من المتطلّبات، هي: إعادة البناء الأيديولوجي، والفصل بين الإسلام بوصفه ظاهرةً قوميةً والإسلام بوصفه دعوةً عالميةً، وتخطّي عدم التجانس الداخلي، وفرض تنظيم إقليمي.

اتّسم التحليل الذي قدّمه ربيع بالقدرة على توقّع بعض الحوادث، ومن ذلك توقّعه قيام ثورات في الدول العربية. فقد قال إنّ "ثورة الخميني ليست إلا البداية في حركات الرفض الإسلامية (...) والثورات القادمة (...) والقلاقل قائمة على قدمٍ وساق ليس في مصر، بل وفي السعودية". ويقول بوضوحٍ شديد كأنه يشير إلى ثورات الربيع العربي وما بُنيَ عليه من أخلاقيات: "إنّ موجات العنف ليست وحدها هي المعبّرة عن حقيقة ثورة الرفض، هناك فكرٌ خلّاق يتفاعل، وهناك إراداتٌ قوية تتماسك، وعلى كلّ محلّلٍ أن يعترف بأنّ حركة التغيير تمتدّ إلى جميع أجزاء العالم الإسلامي، بما في ذلك أجزاء الجمهورية الروسية"[11]. وبالفعل فقد تحقّق توقّع ربيع، واستحال عنوان كتابه **ثورة القرن الواحد والعشرين**، من خلال ثورات الربيع العربي، واقعًا في العقد الأول من هذا القرن.

وتتمثّل الدراسة الثانية بدراسة لمايكل هدسون عن "الدولة والمجتمع والشرعية"[12]، وقد انتهت إلى اقتراح ثلاثة سيناريوهات مختلفة للعقد المقبل (التسعينيات)، هي: "الوضع الراهن" (الاستمرار)، و"حقبة الاضطراب"، و"حقبة الشرعية". وكلّ سيناريو من هذه السيناريوهات يقوم على تقديمٍ مخالف لعوامل داخلية وخارجية، غير أنها تدور حول مفهوم الشرعية. ويهمّنا استعراض الفرضيات

---

11 ربيع، ص 44.

12 مايكل هدسون، "الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات"، في: شرابي.

التي يقوم عليها سيناريو الاضطراب، لأنّ ما جرى في المنطقة العربية منذ أوائل عام 2011 قريبٌ ممّا تضمنه هذا السيناريو.

يرتكز سيناريو "حقبة الاضطراب" على إخفاق الدولة في كسْب الشرعية في نظر المجتمع؛ إذ إنّ نموّ الدولة نفسُها في بُعدها البيروقراطي يكون مسؤولًا عن تنامي النفور منها. فالبيروقراطية "المتبرجزة" تولّد الإحباط، والعجز عن بلوغ الغاية يولّد الاستياء، والقهر الشامل يولّد الخراب، والسياسة العقيمة تُفاقم القلق وتُضرّ بالمصالح وتولّد الاحتجاج، والعناصر المسيّسة في المجتمع التي يستمر استبعادها من السُلطة تتحدّى حقّ النظام في أن يحكم، إضافةً إلى أنّ المدى الذي تُعدّ فيه الأنظمة الحاكمة "عميلةً" لقوى خارجية تمارس سياسات "إمبرياليةً جديدةً" سوف يضعف شرعيتها. وهكذا، فإنّ الدولة الشمولية الطاغية والبدائية تُحدث نهوضًا للمعارضة، غير أنّ المعارضة لا تكون عامّةً أو متماسكةً بما فيه الكفاية للوصول إلى عقد اجتماعي جديد، أو خلق أوضاع جديدة.

وفي هذا السيناريو بإمكاننا أن نتصور أنماطًا متنوّعةً تراوح بين الحكومة شبة الشمولية والفوضى. ففي الدول الأصغر والأكثر تقليديةً، قد تسود "ملكية الاستخبارات"؛ إذ يتزايد اعتماد العائلات الحاكمة على خدمات الأمن لضمان الاستقرار. أمّا بشأن الدول الكبرى، فقد نكون أمام أحد ثلاثة نماذج، هي نموذج: البيروقراطية السلطوية التي تولّد نوعًا من المؤيّدين من أصحاب المصالح الذين يتنازعون مع من يرغب في الاستيلاء على السُلطة، ونموذج السلطوية - الشعبية، بوجود حاكمٍ يسعى لخلق شرعية جماهيرية من خلال أيديولوجية تعبئة يغلب عليها طابع الإسلام السياسي أو العروبة، ونموذج سمّاه هنتنغتون "الحرس الإمبراطوري"؛ أي الحكم الذي تتوالى عليه زمرة عسكرية يستولي كلّ منها على السُلطة بقوّة السلاح. فمن الممكن أن يعيد الحرس الإمبراطوري نفسه في دولةٍ مثل سورية، إنْ تمّ قلب النظام السلطوي - البيروقراطي، وحينئذٍ تقتتل الطوائف من داخل السُلطة وخارجها، وقد تكون المنطقة أو بعض دولها أمام "الخيار اللبناني أو الفوضى الشاملة".

ومن الطبيعي أنه يصعب التنبّؤ، بأيّ درجة من درجات الثقة، بما يمكن أن يحدث تحديدًا للأقطار العربية المختلفة في التسعينيات في إطار سيناريو "حقبة الاضطراب"، غير أنه لا يندر أن تشيع بين المراقبين الأنواع التالية من التكهنات: تفتّت السعودية إلى مكوناتها الجغرافية التاريخية، وبروز "قوس الأزمات الشيعي" الذي يضمّ إيران، والعراق، وشرق العربية السعودية، وشمال سورية ولبنان، وكذلك إقامة جمهورية إسلامية في مصر، وانقسام السودان إلى دولتين منفصلتين، وتقطيع أوصال ليبيا، وإنشاء دولة فلسطينية في الأردن، وانهيار الأنظمة التقليدية في المغرب وتونس... إلخ.

الدراسات المستقبلية التي جرت بجهد جماعيّ

لتحديد الدراسات التي تندرج في هذا الإطار، وتتوافر فيها كلّ المعايير المتعارف عليها في الدراسات المستقبلية أو جلّها، سوف نعرض مُجمل الدراسات التي تنتمي إلى هذه المجموعة، وفقًا للمعايير التالية:

- تنفيذ الدراسة من خلال فريق بحث جماعي يشمل عددًا كبيرًا من الباحثين.
- اتسام الدراسة بالشمول وعدم اقتصارها في التعامل مع موضوعها على بُعدٍ واحد، حتى في حال استهدافها استشراف مستقبل قضية واحدة أو قطاع بعينه.
- عدم اقتصار الدراسة على الجوانب الفنية والتكنولوجية، واشتمالها على الأبعاد السياسية والاجتماعية.

وقد تمّ الانتهاء إلى سبع دراسات تُمثّل الدراسات المستقبلية العربية التي تستوفي المعايير السابقة، وهي في جميع الأحوال تمثّل أغلب الدراسات الاستشرافية العربية التي جرى تنفيذها في الفترة السابقة، وتُعدّ عينةً ممثّلة لها؛ وهذه الدراسات هي:

- "استشراف النتائج السكانية والتنموية لإستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى سنة 2000" (EDCAS 2000)[13]: جرى تنفيذها خلال الفترة 1979 - 1982، من خلال جهاز تنظيم الأسرة والسكان في مصر.
- "المستقبلات العربية البديلة": قام بتنفيذها منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، بدعمٍ من جامعة الأمم المتحدة، خلال الفترة 1980 - 1985.
- "مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات": نفّذها مركز دراسات الوحدة العربية خلال الفترة 1982 - 1989.
- "مصر 2020": جرى تنفيذها برعاية منتدى العالم الثالث.
- "مستقبل القرية المصرية": نفّذها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، خلال الفترة 1984 - 1993.
- "رؤية استشرافية لمسارات التنمية في سوريا 2025": جرى تنفيذها خلال الفترة 1998 - 2005.
- "مصر 2030": نفّذها مركز الدراسات المستقبلية التابع لمجلس الوزراء المصري في الفترة 2005 - 2011.

ويتضمن الجدول التالي، بيانات عامّة متعلّقة بتلك الدراسات:

---

13 سنعتمد مختصرًا لهذه الدراسة، هو "إيدكاس".

الجدول 1: خصائص الدراسات المستقبلية العربية المعنيّة بالدراسة

سماتها / الدراسة	قطاعية/ كلّية	عربية/ قُطرية	استكشافية/ استهدافية	الجهة المنفّذة	جهات التمويل
المستقبلات العربية البديلة	كلّية	الدول العربية	استكشافية	✧منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)	✧جامعة الأمم المتحدة
مستقبل الأمة العربية	كلّية	الدول العربية	استكشافية	✧مركز دراسات الوحدة العربية	✧الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ✧صندوق النقد العربي ✧منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ✧الصندوق العراقي للتنمية الخارجية
إيدكاس 2000	قطاعية	مصر	استكشافية	✧جهاز تنظيم الأسرة والسكان	✧صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
مصر 2020	كلّية	مصر	استكشافية	✧منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)	✧البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ✧الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ✧الأمير طلال بن عبد العزيز ✧دعم رمزي من الحكومة المصرية
مستقبل القرية المصرية	قضية محدّدة	مصر	استكشافية	✧المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	✧الحكومة المصرية
سوريا 2025	كلّية	سوريا	استكشافية	✧هيئة تخطيط الدولة	✧البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
مصر 2030	كلّية	مصر	استهدافية	✧مركز الدراسات المستقبلية	✧الحكومة المصرية

انطلاقًا من هذا الجدول، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- من جهة الشمولية: تشتمل هذه الدراسات على خمس دراساتٍ ذات طبيعة شاملة وكلّية؛ بمعنى أنها تدرس مآلات التحول في ظاهرةٍ ما، سواء تمثّلت هذه الظاهرة بدولة معيّنة (مصر 2020، وسورية 2025، ومصر 2030)، أو بمجتمع إقليمي (المستقبلات العربية البديلة، ومستقبل الوطن العربي). في حين نجد دراسةً واحدةً تنتمي إلى ما يُعرف بالدراسات القطاعية، وهي التي تركّز في قطاعٍ بعينه (إيدكاس 2000). أمّا الدراسة الخامسة، فهي تنتمي إلى الدراسات المستقبلية التي تتناول قضيةً محدّدةً (مستقبل القرية المصرية).
- من جهة النطاق الجغرافي: نجد أنّ هذه الدراسات تتّسم بغلبة الطابع المصري، فمن إجمالي الدراسات السبع السابقة، تختص أربعٌ منها باستشراف الأوضاع في مصر، في حين تغطّي الدراستان الأخريان مجموع الدول العربية، ومن ناحية أخرى نجد دراسةً واحدةً تستشرف آفاق التنمية في سورية[14].
- من جهة التمويل: يغلب عليها سمة التمويل من المنظمات الإقليمية والدولية. فقد تولّت ثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة تمويل دراسات ثلاثٍ من هذه الدراسات تمويلًا كليًا؛ إذ تكفّلت جامعة الأمم المتحدة بتمويل مشروع "المستقبلات العربية البديلة"، وموّل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية دراسة "إيدكاس"، وموّل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دراسة "سوريا 2025". وشارك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تمويل دراسة "مصر 2020". وشاركت منظماتٌ إقليمية عربية في تمويل عدد من تلك الدراسات. فقد ساهمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في تمويل دراسة "مستقبل الوطن العربي"، وشارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل كلّ من مشروعَيْ "مستقبل الوطن العربي"، و"مصر 2020". واقتصر الدعم الرسمي على تمويل دراستين فحسب، هما "مستقبل القرية المصرية"، ومشروع "مصر 2030". واقتصرت مساهمة الرأسمال العربي على مشاركة الأمير طلال بن عبد العزيز في تمويل مشروع "مصر 2020". ويُلاحظ غياب مشاركة رجال الأعمال، والشركات، والبنوك الوطنية، في تمويل الدراسات المستقبلية العربية، وخصوصًا في مصر التي جرى فيها تنفيذ جلّ تلك الدراسات. ويُلاحظ أيضًا ارتفاع مستوى مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في عملية التمويل.
- الجهات التنفيذية: انقسمت هذه الجهات إلى مؤسساتٍ أهلية، وأخرى حكومية. فقد جرى تنفيذ ثلاث دراسات (وهي الدراسات الكبيرة والشاملة) بمبادرةٍ من مؤسسات أهلية. وجاء تنفيذ دراستي "المستقبلات العربية البديلة"، و"مصر 2020"، بمبادرةٍ من منتدى العالم الثالث (مكتب

---

14 لم يتمكّن الباحث من الحصول على التقرير الرئيسي لدراسة "سوريا 2025". لهذا لن يتمّ إدراج هذه الدراسة في عملية التحليل، مع وجود قناعةٍ بأنها لا تختلف كثيرًا في منطلقاتها النظرية والمنهجية، ومسارها، ومخرجاتها عن بقية الدراسات المتعلّقة بموضع البحث.

الشرق الأوسط بالقاهرة) مكتب الشرق الأوسط، وهو يضمّ عددًا من الخبراء والأكاديميين العرب المهتمين بهذه الدراسات. في حين تولّى مركز دراسات الوحدة العربية تنفيذ مشروع "مستقبل الوطن العربي". أمّا الدراسات الثلاث الأخيرة، فقد تولّت تنفيذها مؤسساتٌ تابعة للحكومة المصرية، منها مؤسسة غير بحثية، هي جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ومؤسستان ذواتَا طبيعةٍ بحثية، هما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز الدراسات المستقبلية. وهذا المركز هو المركز الوحيد المتخصّص بهذا النوع من الدراسات في الوطن العربي.

ثانيًا. الأبعاد النظرية والمنهجية والتنظيمية في الدراسات المستقبلية العربية

تقتضي الطبيعة الكلّية والبينية للدراسات المستقبلية جهدًا كبيرًا لبناء إطار نظري وتنظيمي ومنهجي وإجرائي للقيام بها؛ إذ يتطلّب الأمر بناء تصوّرٍ أوّلي لطبيعة الدراسة وأهدافها، والمجالات والأبعاد التي تتناولها، وتشكيل فريق عمل متنوع الخبرات والتخصصات، يضمّ مستشارين، وباحثين، وباحثين مساعدين وفنّيين، إضافةً إلى بناء إطارٍ إجرائي لتحديد مراحل التنفيذ وخطواته، وتعيين المناهج والأدوات والنماذج التي سيجري توظيفها والاستعانة بها وبناؤها؛ لجمع البيانات ومعالجتها، وبناء شبكة للتفاعل بين الأنساق والقطاعات في المراحل المختلفة للدراسة، وبخاصّة عند بناء السيناريوهات.

وتضطلع الجوانب النظرية والمنهجية والتنظيمية بدور حاسم في نجاح الدراسات المستقبلية أو إخفاقها. لهذا سنستعرض خبرة الدراسات المستقبلية العربية في التعامل مع تلك الجوانب، وتأثير هذه الجوانب في مسار تلك الدراسات ونتائجها.

الدواعي والغايات

يتطلّب تنفيذ الدراسات المستقبلية جهدًا بشريًا وإمكاناتٍ ماديةً وماليةً كبيرةً ليس من اليسير توافرها بسهولة، بخاصّة في الدول التي تمتلك موارد محدودةً، كما هي الحال في أغلب الدول العربية. وفي ظلّ وضع على هذا النحو، وجب على تلك الدراسات أن تتصدّى للمواضيع ذات الأولوية المجتمعية، وألّا تضيع الجهد والموارد في قضايا ثانوية أو قليلة الأهمية، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة المسوغات التي جرى في ضوئها اختيار المواضيع الرئيسة للدراسات المستقبلية العربية، وطبيعة الأهداف والغايات التي سعت لتحقيقها.

هدفَ مشروع "إيدكاس 2000" إلى تزويد المخطّطين وصانعي السياسات بأداة تحليلية تساعدهم على إجراء تقييمات شاملة للمضامين الاقتصادية والديموغرافية للإستراتيجيات البديلة للتنمية التي يُنظر في

تطبيقها في مصر حتى نهاية القرن العشرين[15]. وقد وُلدت فكرة مشروع "المستقبلات العربية البديلة" أثناء جهد بحثيّ سابق جرى في إطار المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وكانت تستهدف وضع تصوّرٍ لمستقبل العرب عام 2000. وجاء هذا المشروع كردّة فعل على طبيعة الصور التي تضمّنتها النماذج العالمية بشأن الوطن العربي، والتي كانت تُشتّت الدول العربية في التقسيمات المختلفة لدول العالم، وقد اقتصرت في أغلب نظرتها إلى الوطن العربي على أنّه أحد أهمّ مصادر النفط في العالم، إضافةً إلى أشكال القصور الكبيرة التي اعترت الجهد العربي السابق لهذه الدراسة في استشراف مستقبل الوطن العربي، بخاصّة في ظلّ توافر القدرات العربية الفكرية والمادية[16].

ولم تختلف المسوّغات التي اعتمدت عليها دراسة مستقبل الأمة العربية كثيرًا عمّا اعتمدت عليه دراسة المستقبلات العربية البديلة، مع تأكيد أنها "جاءت استجابةً لنداء الكثيرين من مثقفي الوطن العربي، وبعض مؤسساته، ضرورة إجراء دراسة شاملة حول مستقبل الوطن العربي، تقدّم بدائل لمسيرته بشكل يُعينه على مجابهة ما يقابله من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية"[17].

وانطلقت دراسة "مستقبل مصر 2020" من أنّ أيّ دولةٍ نامية، خصوصًا إنْ كانت ذات وزنٍ كما هي حال مصر، أحوج ما تكون إلى استشراف المستقبل وهي بصدد اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار إستراتيجية التنمية وسياساتها. وقد جرى تأكيد أمرٍ مفاده أنه ليس من أهداف هذه الدراسة رسم مستقبلٍ في حدّ ذاته، ولا وضع إستراتيجية أو خطة بعينها للمجتمع المصري، بل إنّها تهدف إلى تقديم قاعدة معرفية تساعد الناس ومتخذي القرارات على اختيار المستقبل الأفضل لمصر؛ وذلك في ضوء موازنتهم بين المنافع والتكاليف للصور المستقبلية المتعدّدة التي يمكن أن تكون عليها مصر خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين[18].

وهدف مشروع "مستقبل القرية المصرية" إلى "الاستشراف العلمي لآفاق مستقبل القرية المصرية في أُفق زمنٍ محدّد (عشر سنوات)، من خلال محاولة رصد التغيير الشامل وآفاقه، وما يمكن أن تثيره هذه الآفاق من تفكير في المسارات المحتملة والممكنة للنمو الاجتماعي والاقتصادي"[19].

وانطلق مشروع "مصر 2030" من حاجة مصر إلى بناء رؤية مستقبلية، تستوعب "التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المتدافعة بمعدلاتٍ سريعة، وما تحمله من فرصٍ وتحديات، في صدارتها تفاقم مشكلات

---

15 إبراهيم العيسوي، "مشروع إيدكاس"، في: نفين مسعد (محرّر)، **ندوة الدراسات المستقبلية العربية نحو استراتيجية مشتركة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998)، ص 243.

16 إبراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي: جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

17 حسيب، ص 17.

18 إبراهيم العيسوي، **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2000)، ص 34.

19 محمود عودة، "تقرير أولي حول التطورات المنهجية لمشروع بحث "مستقبل القرية المصرية" 1984-1994"، في: محمود عودة، وإلهام عفيفي، **القرية المصرية الواقع والمستقبل** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1996)، ص 3.

الفقر والبطالة والأمية، وتسارع التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والعالم. كما أنّ القيام بهذه الدراسة يأتي سيرًا في الطريق التي سارت عليها عدد من الدول في صَوْغ رؤيتها لمستقبل شعوبها، وهو ما يتطلّب بناء رؤية لمصر حدّدها هذا المشروع في "أن تكون مصر بحلول عام 2030، دولةً متقدمة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفاعلةً إقليميًّا ودوليًّا"[20].

الإطار النظري والرؤية

تستند الدراسات المستقبلية، مثل غيرها من الدراسات العلمية، إلى مسلّماتٍ وفرضيات معلنة، أو غير معلنة، تتّصل بطبيعة الوجود والرؤية تجاه الإنسان والكون والحياة. ومن خلال القراءة الفاحصة للدراسات المستقبلية العربية، نجد أنها استبطنت أُسس الاتجاه الوضعي ومسلّماته، وهو الاتجاه الذي يقوم على المادية والتجريب، والميل إلى "التكميم"، والإعلاء من شأن المناهج والأساليب الكمية، والنظر في الآن نفسه إلى القضايا والمناهج الكيفية على أنها أقلّ أهميةً وأقلّ علميةً.

وقد مثّلت تلك الأسس منطلقًا لتلك الدراسات وموجهًا لها، عند اختيار المناهج والأدوات، وعند تحديد القضايا البحثية الأكثر جدارةً بالدراسة، وعند اشتقاق السيناريوهات والخيارات المستقبلية وبنائها، وهو ما جعلها واحدةً من العوامل الحاكمة لمسار تلك الدراسات وحصيلتها على النحو الذي سنشير إليه لاحقًا.

وكثيرًا ما تنشأ عن تلك الأسس والافتراضات رؤيةٌ تُحرّك الدراسات المستقبلية، وتصوّرٌ يضبط مسارها، ويحدد قضاياها وأبعادها الرئيسة، وكيفية اشتقاق بدائلها المستقبلية. وعندما تنطلق الدراسة من تصوّرٍ واضح، فإنّ ذلك يساعد على السلاسة في تنفيذها، ويحدث العكس إن كان ذلك التصور يعاني اضطرابًا وعدم وضوح. ففي هذه الحال، يؤدّي ذلك في كثير من الأحيان إلى إرباك مسار الدراسات المستقبلية، ومضاعفة متطلبات إنجازها، على النحو الذي حدث بالنسبة إلى مشروعَيْ "مستقبل الوطن العربي" و"مستقبل القرية المصرية".

عانت دراسة "مستقبل الأمة العربية" في مراحلها الأولى اختناقات كادت تجهضها، بسبب عدم الاستقرار على تصوّرٍ معيّن لطبيعتها ومهمّاتها، وتسبب ذلك بتأخير المدة المحدّدة لتنفيذها (من بداية عام 1981 حتى أواخر عام 1988). فقد أدرج مركز دراسات الوحدة العربية موضوع القيام بدراسة شاملة بشأن مستقبل الوطن العربي في برنامجه خلال الفترة 1980 - 1981، وكلّف أحد المتخصّصين العرب (نادر فرجاني) بإعداد ورقة عمل متعلّقة بمقترح أوّلي للدراسة، ودعا إلى لجنة استشارية بشأن الموضوع نفسه. واختار المركز فريقًا من الباحثين لإعداد مقترح تفصيليّ للدراسة، جرى عرضه على اللجنة

20 منصور.

الاستشارية للمشروع والجهات المانحة، وتعاقد مع فريق مركزي ليتولّى مسؤولية الإشراف على الدراسة، وباشر الفريق عمله في 15 تموز/ يوليو 1983، على أن ينتهي من تنفيذ الدراسة في أواخر عام 1985.

وبعد عقد عددٍ من الندوات المصغرة مع مفكرين وممارسين عرب لبحث المخطط المُعدّ للدراسة، تمكّن الفريق المركزي من وضع "وثيقة الإطار العامّ للمشروع". غير أنّ صعوبات ومشاكل تتعلّق بغياب التصور الواضح لطبيعة المشروع حالت دون استمرار فريق العمل الأول على الصيغة المؤسسية التي كانت قائمةً في تنفيذ المشروع. وبعد محاولةٍ قام بها نادر فرجاني لتشكيل فريق لتنفيذ المشروع تحت إشرافه المباشر، وبعد فترة قصيرة من العمل، تعذّرت مواصلة المشروع. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1985، قرّر مركز دراسات الوحدة العربية استكمال تنفيذ المشروع تحت إشرافه المباشر على أساس التصوّر والوثيقة اللذين أعدّهما الفريق المركزي الأول، مع الاستعانة بصيغةٍ مؤسسية مختلفة.

أمّا مشروع "مستقبل القرية المصرية" فقد بدأ العمل فيه منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1984. ونتيجةً للاختلالات الجوهرية في الجوانب النظرية والمنهجية، تعرّض لاختناقاتٍ متكرّرة أبقته يراوح مكانه، مشلولًا بتصحيح الأسس النظرية والمنهجية المنحازة وغير الملائمة التي بُنيَ عليها منذ البداية. واستغرق منه ذلك وقتًا طويلًا استمر حتى أواخر عام 1993. ويمكن القول إنّ هذا المشروع مرّ، من الناحية المعرفية والمنهجية، بثلاث محطات. فقد نتجت من المحطة الأولى خطّةٌ عُرفت بالخطة الأولى، وتضمنت أهدافه وتوجهاته النظرية والمنهجية العامّة. غير أنّ هذه التوجهات اتسمت بالغموض والإغراق في التأمّل النظري والبعد عن "الإجرائية"[21]؛ لأنها بُنيت على أُسسٍ أيديولوجية خالصة. وقد استغرقت المناقشات بشأن إعادة النظر في الجوانب النظرية والمنهجية والإجرائية للدراسة وتطويرها عامين كاملين، ونتجت من ذلك خطّة ثانية.

وعلى الرغم من التغيرات الواسعة والجذرية التي تضمنتها الخطة الثانية، سواء كان ذلك من حيث المنهج أو أدوات البحث أو خطة العمل، فإنّ التصور الإجرائي الذي تضمنته بقيَ غامضًا وانتقائيًا إلى حدّ كبير. كما أنه تضمّن عددًا كبيرًا من الأدوات البحثية التي سيجري استخدامها لجمع المعلومات الميدانية، والتي تعاني التكرار والتداخل والتطويل، وهو ما استلزم جهدًا إضافيًا لتطوير التصورات المنهجية والأدوات الإمبريقية، على نحوٍ يؤدّي إلى تجاوز ما تعانيه الخطة الثانية من أوجه القصور والتعقيدات.

وتمثّلت مهمّات المحطة الثالثة في إنجاز مراجعة شاملة لأدوات العمل الميداني التي تضمنتها الخطة الثانية، واستهدفت على نحوٍ خاص تجاوز التحيّز الفكري الواضح الذي بُنيَ عليه المشروع منذ البداية وما اتسم به من نبرةٍ أيديولوجية عالية، ومراجعة بعض المقولات الموجهة إلى البحث؛ من بينها مقولة أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي والتنمية البديلة، إضافةً إلى مقولة الطبقة والصراع الطبقي، وإعادة

21 عودة، ص 3 - 34.

بناء أدوات البحث الميداني[22]. وفي ظلّ هذا الوضع، كان من الطبيعي أن يواجه المشروع كلّ تلك الصعوبات المنهجية والعملية، وأن يظلّ مكانه نحو عشر سنوات، وأن يستنزف كثيرًا من الطاقات والجهد والوقت والموارد؛ من أجل معالجة تلك المنطلقات النظرية الخاطئة.

الجوانب التنظيمية والإجرائية

تحظى الإجراءات التنظيمية والمؤسسية بأهميةٍ بالغة من جهة تأثيرها في مسار تنفيذ الدراسات المستقبلية. فالنجاح في تلك الدراسات، أو الإخفاق فيها، يعتمد على حُسن اختيار فريق البحث العلمي المكلّف بإجراء الدراسة وإدارته. وبفحص خبرة الدراسات المستقبلية العربية في هذا الجانب، سنتبيّن الدور الكبير الذي ساهم فيه البعد التنظيمي في تيسير تنفيذ تلك الدراسات أو تعويقه. فبالنسبة إلى مشروع "إيدكاس"، تولّى إبراهيم العيسوي مسؤولية الباحث الرئيس للمشروع، وتعاون معه 14 باحثًا في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والنمذجة. وبالنسبة إلى مشروع "المستقبلات العربية البديلة"، قام منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، بدور وحدة التنسيق، وجرى تشكيل هيكلٍ إداري مبسّط لإدارته، وتولّى كلّ من المنسّق العامّ (إسماعيل صبري عبد الله) والمنسّق المشارك (إبراهيم سعد الدين) مسؤولية تنفيذ المشروع بحسب القواعد المعمول بها في جامعة الأمم المتحدة. كما جرى تشكيل لجنة توجيهية تضمّ سبع شخصيات، تحمّلت مسؤولية الإشراف على المشروع في إطاره الشامل، وأدّت مهمّة طرح الأفكار بالنسبة إلى كلّ مجالٍ من مجالات الدراسة[23].

لقد توافر للفريق القائم على هذه الدراسة التجانس والوحدة، وهو ما ساعده على تجاوز عددٍ من الصعوبات أثناء مسيرة الدراسة، إلّا أنه عانى نقطة ضعف جوهرية تمثّلت بانتماء أعضاءه إلى مدرسة فكرية واحدة، هي مدرسة اليسار؛ فحرمه ذلك من ميزة التنوّع والثراء، ودفعه إلى تغليب القناعات الفكرية والأيديولوجية عند اختيار المنطلقات النظرية والأُطر المنهجية والقضايا البحثية الخاصة بتلك الدراسات. وقد أشرنا إلى الإطار التنظيمي الذي تولّى الإشراف على مشروع "مستقبل الوطن العربي"، وإلى أنّ غياب الرؤية أدّى إلى إحداث تغييرٍ متتابع في الفريق المشرف على المشروع، وإلى أنّ مركز دراسات الوحدة العربية تولّى الإشراف على تنفيذ المشروع بنفسه.

وانطلقت المبادرة إلى دراسة "مصر 2020" من منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، وبدأ العمل فيه من خلال صَوْغ وثيقة للمشروع قامت بها لجنة ثلاثية، كانت تعرض ما تتوصل إليه من أفكار ومقترحات وتناقشها على نحوٍ تتابعيّ، في إطار لجنة سداسية. وقد تولّى إبراهيم العيسوي

---

22 المرجع نفسه، ص 11 - 34.

23 نفين مسعد، "تقرير تجميعي عن نشاطات مشروع المستقبلات العربية البديلة"، في: مسعد، **ندوة الدراسات المستقبلية**، ص 229.

مهمّة الباحث الرئيس في المشروع، في حين تشكّلت هيئات الإشراف والبحث من الفريق المركزي، واللجنة التوجيهية، وهيئة كبار الاستشاريين العلميين للمشروع[24].

أمّا مشروع "مستقبل القرية المصرية"، فلم تقتصر الإشكالات التي واجهته على الإطارين النظري والمنهجي، بل امتدت إلى البناء التنظيمي أيضًا. وقد تشكّل البناء المؤسسي للمشروع من مستويين: تمثّل الأول بالفريق المركزي وهيئة الإشراف، وتمثّل الثاني بعددٍ من الباحثين العاملين في بعض الوحدات البحثية التي يتكوّن منها الهيكل التنظيمي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وقد تعرّضت هيئة الإشراف لسلسةٍ من التغييرات المتتالية، وشهد الفريق المركزي سلسلةً متواصلةً من التغييرات، بخروج أشخاص وقدوم آخرين. ومرّت مشاركة الوحدات البحثية التابعة للمركز في المشروع بمرحلتين جرت في أولاهما مساهمة كلّ وحدةٍ من خلال القضية الفرعية التي تدخل في اختصاصها البحثي. ونظرًا إلى انغماس هذه الوحدات في موضوعاتها الجزئية، فقد شدّت البحث إلى موضوعات هذه الوحدات، وهو ما أثّر في الرؤية الكلّية للمشروع، وفي حيوية العلاقات بين مستوياته البحثية؛ فضاعت بعض الموضوعات والأبعاد النظرية والمنهجية الحيوية للدراسات الاستشرافية.

وبعد أن أعاد المركز النظر في التنظيم العلمي والإداري لوحداته وأقسامه، انحسر تأثير الشكل التنظيمي السابق، وظهرت أمام فريق البحث ضرورة إعادة النظر في مستوياته، فاستُبعدت مستويات منه وقضايا فرعية، وأضيفت أخرى[25]. وبرز تحدٍّ آخر يتّصل بالجوانب المالية. فعلى خلاف المشاريع المستقبلية الأخرى التي تتّسم بتوافر موارد ماليّة من الجهات المموّلة أو المشرفة، ووضع لائحة مالية يجرى الصرف من خلالها، جرى تمويل هذا المشروع عبر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو مركز حكومي يعمل وفق نُظمٍ محدّدة ومحدودة لصرف المكافأة البحثية، فأدّى ذلك إلى إحجام عددٍ من الباحثين المشهود لهم بالكفاءة عن مواصلة العمل في المشروع، بسبب ضغوط الأوضاع المعيشية[26].

المناهج والأساليب والأدوات

اختارت كلّ دراسةٍ من مناهج البحث ما يلائم طبيعتها، ويحقّق أهدافها، ويتّفق مع قناعات القائمين عليها. فقد استبعد القائمون على مشروع "المستقبلات العربية البديلة" منذ البداية الاعتماد على البحوث والنماذج الكميّة، وأوضحوا أنّ ذلك يعود إلى طبيعة الموارد المالية المتاحة للمشروع، وإلى عدد البيانات المتوافرة بشأن الإطار العربي، وإمكان الاعتماد عليها. وبدلًا من ذلك، اتجه المشروع لاستخدام "المنهج

24 العيسوي، الدراسات المستقبلية، ص 27، 30.

25 المرجع نفسه، ص 215.

26 عبد المعطي وآخرون، ص 275.

الاستشرافي" الذي يقوم على المعالجات الكيفية والحدسية، وخصوصًا أنّ القائمين عليه انتقوا قضايا بعينها، رأوا أنها تُمثّل محدّدات للتوجه المستقبلي للمنطقة العربية.

واتجه مشروع "استشراف مستقبل الوطن العربي" إلى استبعاد المناهج المألوفة (مثل "الإسقاط" و"التنبؤ")، بسبب تركيزها في المتغيرات وأدوات التحليل الإحصائي والقياسي؛ وذلك لأنّ دراسات المستقبل تهتمّ باكتشاف ما ليس بطبيعته امتدادًا رقميًا بسيطًا لنسق الماضي. وانتهى فريق العمل إلى اعتماد منهج "التحليل المستقبلي"، وهو منهجٌ مركّب سمّوه "الاستشراف"[27].

ويقوم هذا المنهج على فكرة اللجوء إلى التنبؤات المشروطة أو "المشاهد المستقبلية" (السيناريوهات) التي تفترض التحولات الأكثر توقّعًا تارةً، والمأمولة تارةً أخرى. وفي كلّ هذه المشاهد يجرى فتح الستار عن فترةٍ زمنية قصيرة من عمر المجتمع (القُطري، أو الإقليمي، أو العربي)، بطريقة تشريحية لكلّ جزئياته في دراسة شاملة. فالمجتمع الذي يجرى توصيفه في هذا السياق إمّا حاليّ، وإمّا مأمولٌ.

أمّا هدف الخطوة التالية، فهو التعبير عن النسق الشامل (النموذج) الحاليّ، أو البديل، في صورة أنساق فرعية (نماذج) اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويشمل النسق الشامل في هذا السياق "تكمية" كلّ ما يمكن من الظواهر الحاليّة والمستقبلات والتفاعلات بين الأنساق الفرعية، واستكمال تغطية ما لم يمكن تكميته من ظواهر، من خلال التفاعل بين النسق الكمّي وحصيلة الدراسات والخبرات والحدس المنضبط القائم على الخبرة.

وتتمثّل الخطوة الثالثة بتشغيل هذا النسق للوصول إلى التداعيات المستقبلية لكلّ مشهد[28]. وهذا يعني أنّ هذا المنهج لا يمكن أن يعتمد على أساليب النماذج القياسية، بل يتطلب أساليب المحاكاة الأكثر تحرّرًا والأوسع نطاقًا من الأساليب القياسية، والأكثر مقدرةً على ربط الأنساق الفرعية، سواء عند اللحظة الأولى من المشهد في السيناريو أو في حالة متابعة تطور كلّ نسقٍ أو مشهد مستقل. وبما أنّ المشروع يقوم على بناء النماذج التي ترصد التفاعلات القائمة، والمتوقّعة بين المتغيرات، والوحدات، والأطر المختلفة، فقد جرى بناء نماذج منطقية لكلّ دولة، وإقليم، على أنّ هذه النماذج لم تكن كلّها كميةً. وقد سارت مراحل العمل في بناء النموذج وتشغيله، كما يلي[29]:

- محاولة بناء نسق شامل (نموذج) من عدّة نميذجيات تعاملت مع الظواهر غير الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، إضافةً إلى الظواهر الاقتصادية.

---

27 حسيب، ص 19.

28 المرجع نفسه، ص 22 - 23.

29 المرجع نفسه، ص 92 - 93.

+ التفاعل ما بين نسق النمذجيات من ناحية، والخبرة المتراكمة بالمحاور المختلفة من ناحية أخرى، وفي هذا السياق كان الحدس المنضبط (لدى ما أمكن تجميعه من خبراء في ضوء إمكانات المشروع) يؤدّي دورًا أساسيًا.

وعبر المراحل المختلفة لتقدم العمل في نشاط بناء نسق النميذجيات، كانت تجري لقاءات متنوعةً مع عدد من خبراء بناء النماذج، وكان الهدف من ذلك محاولة تعرّف ما يمكن توظيفه من أساليب كمّية تلائم الأوضاع وقاعدة المعلومات العربية، وتتّفق في الوقت نفسه مع الهدف المتمثّل بمحاولة استشراف مشاهد متباينة تمامًا للمستقبل العربي.

وبخصوص مشروع "إيدكاس 2000"، جرى التخطيط لبناء نموذج محاكاة كلّي يجمع ما بين متغيرات اقتصادية ومتغيرات ديموغرافية، ويسمح بأكبر قدرٍ من التفاعل في ما بينها، مع الحرص على ألّا يقتصر المشروع على الجانب المنهجي الكمّي، وأن يكون إلى جواره مكوّنٌ تحليلي وكيفي، بناءً على دراساتٍ بعضها له بعدٌ تاريخي وآخر له بعد جزئي وقطاعي"[30]. ورُوعيَ في تصميم منهجية المشروع أن تتضمن[31]:

+ مكوّنًا كميًا في نموذج المحاكاة المشار إليه آنفًا.
+ مكوّنات كمّيةً وكيفيةً يجرى التوصل إليها من خلال دراسة القضايا والقطاعات. ويُقصد بالمكوّنات الكمية تقديرات لقيم بعض معلومات النموذج أو بعض متغيراته التي يمكن إدماجها في النموذج. أمّا التقديرات الكيفية، فيقصد بها الأحكام القيمية المتعلقة بجودة بعض نتائج النموذج، أو ردّات الفعل التي يمكن توقّعها لمحتوى البديل أو لبعض نتائجه، من جهة الأطراف المحلية أو الخارجية التي يمكن توظيفها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التحديد النهائي لتفاصيل البدائل ونتائجها.

وقد اختلف المسار الفعلي للمشروع عمّا هو مُخطّط له. فالنموذج الذي تمّ إعداده لم يستعمل بسبب عدم استعداد جهة التمويل لتمديد فترة الدراسة. وبناءً على ذلك، جرت بلورة الصورة المستقبلية التي نشرت في المشروع على نحوٍ يمكن تسميته "حدسيًا" أو "تأمليًا" أو "تحليليًا" من خلال ما يعرف بـ"حاسة الأنساق" أكثر من الركون إلى آلية رسمية أو نظامية للأنساق[32].

أمّا مشروع "مصر 2020"، فقد اعتمد على "منهجية السيناريو" أساسًا لصَوْغ الرؤى المستقبلية والمزاوجة بين مناهج وأساليب كيفيّة وكمّية، من خلال بناء نماذج لمحاكاة الواقع. ويُعدّ بناء هذه النماذج ضروريًا بسبب قصور النظريات عن الإحاطة بتعقيدات الواقع وما يحفل به من تنوع ودينامية. ثمّ إنّ السعي

30 العيسوي، "مشروع إيدكاس"، ص 56.

31 المرجع نفسه، ص 245.

32 المرجع نفسه، ص 60.

لمحاكاة الواقع باستعمال النماذج وبرمجيات الكمبيوتر لا يساعد في رسم صورة أكثر دقّة لسلوك الفواعل والمتغيرات المختلفة فحسب، بل إنه قد يكون مصدرًا مهمًّا لتطوير التنظير بشأن سلوك الظواهر المدروسة. كما جرى التركيز في ضرورة الممازجة والمزاوجة بين الأساليب الكمّية والكيفيّة وهي الطريقة التي يُطلق عليها "الطريقة التفاعلية".

واعتمد مشروع "القرية المصرية" على نمطين من التحليلات: أوّلهما التحليل البنائي الموسّع على المستوى البنائي الكلّي الذي يعتمد على التحليلات التاريخية، واستقراء البيانات الإحصائية، والدراسات والبحوث السابقة المتعلقة ببنية القرية المصرية كلّها، وعلاقتها ببنية المجتمع المصري، ومستوياتها وعلاقاتها، وثانيهما تحليلٌ ملموس عيانيّ مصغّر لحالاتٍ بعينها أو مجموعة ظواهر أو ظاهرة بعينها، على مستوى عددٍ معروف من القرى، والتعامل مع الواقع الحاضر بالاعتماد على ما سمّوه تحليلًا موسّعًا، وهو يشمل أربعة مكوّنات:

- الصيغ الإجرائية للمقولات والجدليات النظرية، سواء في ما يتّصل بفهم الحالة الراهنة للقرية؛ كأسلوب الإنتاج، والبنية الطبقية، والسُلطة، والأجهزة البيروقراطية، والفائض الاجتماعي، والحاجات الأساسية، والإبداع الجماعي، أو بجدليات حركة القرية؛ كالقرية، والمدينة، والدولة، والبعد العربي... إلخ.
- مصادر جمع المعلومات التي تمثّلت في بعض الدراسات الإحصائية والتاريخية من جهة، ودراسة التاريخ الشفاهي لقرى البحث من جهة أخرى.
- أدوات دراسة حالة المؤسسات الإنتاجية والخدمية في قرى البحث، وهي تشمل عددًا كبيراً من الاستمارات والأدلة.
- أدوات جمع بيانات الأسرة الريفية كوحدة اجتماعية (استمارة الأسرة المعيشية "الدار"، واستمارة ربّ الأسرة، وصحيفة "استمارة" الزوجة، وأدوات جمع بيانات عن الشباب في الأسرة).

ويتّسم هذا الكمّ الكبير من الأدوات بما ينطوي عليه من أسئلةٍ مطلوب الإجابة عنها، وبيانات مطلوب استيفاؤها، بالتكرار والإطالة، والاصطناع في جانب منه، وهو ما يجعل كثيراً من تلك الأدوات غير قابل للتطبيق إطلاقًا، أو على أقلّ تقديرٍ يمكن أن يثير صعوبات تكاد تكون معوّقةً للعمل العلمي والتحليلي في ما بعد[33].

33 عودة، ص 18 - 19.

القضايا ومجالات التركيز

ركّزت الدراسات المستقبلية العربية ضمن كلّ موضوعٍ من موضوعاتها في أبعاد ومجالات محدّدة. فقد حاول مشروع "المستقبلات العربية البديلة" تحديد الاتجاهات الأساسية التي تحكم مسار التنمية العربية في الحاضر لدراسة سلوكها المحتمل في المستقبل، آخذًا في الحسبان التغيرات التي تطرأ على النظام العالمي. وقد كان من المقرّر أن يغطّيَ المشروع اثنتي عشرة قضيةً بحثيةً، هي: العلاقة بين البنى الاجتماعية والسياسية والتنمية، وعملية صنع القرار، والديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وآليات التبعية، والوطن العربي والنظام العالمي المتغير، والآثار غير المدروسة للثروة النفطية، والموارد البشرية، وموارد التكنولوجيا واستخدامها، والفنون والآداب، والإطار المؤسسي للتكامل العربي، والتوحيد العربي وقضايا الأقليات[34]. غير أنّ المشروع لم يتمكن من تغطية مجالي الموارد البشرية وموارد العلم والتكنولوجيا واستخداماتهما؛ بسبب تعذّر الحصول على الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث اللازمة[35].

وعلى خلاف ذلك، فإنّ مشروع "إيدكاس 2000"، على الرغم من أنّ نقطة انطلاقه كانت العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، وسّع دائرة البحث توسيعًا كبيرًا ليشمل – إلى جانب القضايا الاقتصادية والديمغرافية – عددًا من القضايا؛ كالتعليم، والتطور التكنولوجي، وتطور النظام الاجتماعي، والقيم الاجتماعية، وعلاقات مصر الإقليمية والدولية[36]، وهو أمرٌ يُحسب لهذا المشروع.

واتجه مشروع "استشراف مستقبل الوطن العربي" إلى تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور مترابطة، هي:

- العرب والعالم، وهو يتناول الواقع والمستقبل للنظامين الإقليمي والدولي اللذين يعيش الوطن العربي في إطارهما ويتحرك ويتفاعل معهما، ويؤثّر فيهما ويتأثر بهما سلبيًّا أو إيجابيًّا.
- التنمية العربية، وهو يتناول واقع القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي ومستقبلها، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطوّر هذا النمو في العقود الثلاثة التالية.
- المجتمع والدولة، وهو يتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة الدولة القطرية العربية ونموّها من ناحية أخرى.

---

34 سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ص 183 - 185.

35 مسعد، "تقرير تجميعي..."، ص 230.

36 العيسوي، "مشروع إيدكاس"، ص 244.

+ النموذج النسقي العامّ لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والإقليمية والدولية[37].

وتبدأ دراسة المستقبلات المصرية البديلة في مشروع "مصر 2020" بقراءةٍ، أو بإعادة قراءة، للتطورات في مختلف المجالات في مصر، عبر ربع قرن مضى؛ قصد تعرّف الاتجاهات العامّة السائدة، والاتجاهات العامّة الجديدة والمضادة أيضًا، ويلي ذلك استطلاع للتطورات المرتقبة على مدى العقدين الأول والثاني في إطار عددٍ من السيناريوهات البديلة. وقد غطّى هذا المشروع اثني عشر مجالًا من المجالات البحثيّة، هي: البيئة والسكان، والغذاء والزراعة، والتصنيع والمصنوعات، والإسكان والمستوطنات البشرية، والنقل والاتصال، والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، والقطاع المالي، والمعاملات الخارجية، والحكم وإدارة شؤون المجتمع والدولة، والثقافة والإعلام، والمجتمع، والتكامل الإقليمي والأوضاع العالمية[38].

وتدور الدراسات اللازمة لإعداد رؤية لـ "مصر 2030" على المحاور التالية[39]:

+ السكان والعمران: وهو يشمل استخدامات الأراضي، والتوزيع المكاني للسكان، والإسكان، والمرافق، والخدمات المعيشية، واجتماع السكان، والعاصمة.
+ التوظيف والاقتصاد: وهو يشمل قوّة العمل، والأنشطة الاقتصادية، والتوزيع الجغرافي، وتنمية الموارد وتوظيفها، والتفاعل مع الأرض والموارد.
+ الإنسان والبيئة: وهو يشمل القيم الاجتماعية، والثقافة البيئية، والانهيار والهدْر، وأوضاع البيئة، وجودة الحياة، والتفاعلات التبادلية، وصيانة الموارد الطبيعية النادرة وترشيد استخدامها.
+ البشر والحياة (التنمية البشرية وجودة الحياة): وهو يشمل التعليم، والصحة، والثقافة، والقيم، والمطالب والحقوق الأساسية، والضمان الاجتماعي.
+ المواطن والدولة: وهو يشمل حقوق المواطنة، والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح السياسي، والمشاركة والحوكمة، والحريات، والحقوق والواجبات، والعقد الاجتماعي الجديد.
+ مصر والعرب: وهو يشمل المجال الحيوي (مصر العربية، والتعاون والوحدة، والقضايا القومية، ومصر القائدة، وتبادل المنافع، والتكامل والاندماج القوميين... إلخ).
+ مصر والعالم: وهو يشمل المجال الدولي والمحاور الأساسية (الآسيوي والأفريقي والإسلامي)، والمحاور العالمية (المحور الأميركي، والمحور الأوروبي، ومحور الشرق: الصين وروسيا، والقضايا والمشكلات المحورية في الإقليم، والتفاعل في الإقليم مع العالم، ومصر والأمم المتحدة... إلخ).

37 عليّ الدين هلال وآخرون، العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 10.

38 العيسوي، الدراسات المستقبلية، ص 40.

39 منصور.

وتركّزت مجالات الاهتمام في مشروع "مستقبل القرية المصرية" في: البيئة، والسكان، والاقتصاد، والطبقات، والأسرة، والثقافة، والإعلام، والسياسية، والتعليم، والقانون، والوعي. وقد جرى تجميعها في مستويات ثلاثة[40]، هي: الموارد البشرية والمادية، والطبقات بأبعادها وعلاقاتها، والوعي بمفهومه الشامل.

ثالثًا. المخرجات والحصيلة

حقّقت الدراسات المستقبلية العربية نجاحًا نسبيًّا في ما يتعلّق بدورها في التوعية بأهمية استشراف المستقبل، وتوجيه الجهد العلميّ نحوه، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد تمكّن "مشروع المستقبلات العربية البديلة" من تحقيق بعض أهدافه في "بناء شبكة اتصالات"، وفي "إجراء الحوارات بين النُخب العلمية والخبراء والمهتمين بشأن الخيارات المستقبلية للمنطقة العربية. وتمكّن من إصدار ملفّ المستقبلات العربية البديلة أداةً للحوار والتواصل، كما تمكّن من إصدار 18 عددًا بشأن القضايا الرئيسة المتعلقة بالمشروع، ونجح في إشراك عشر مؤسساتٍ أكاديمية وبحثية عربية في أنشطة البحث والدراسة، وأكثر من 200 باحثٍ عربي عملوا باحثين، أو مراجعين، أو مشاركين في الندوات وحلقات البحث[41].

وحقّق مشروع "مستقبل الوطن العربي" نجاحًا ملحوظًا في مدّ جسور التواصل مع عددٍ كبير من أفراد النُخبة العلمية والسياسية العربية، معتمدًا على الصّلات القائمة بينهم وبين مركز دراسات الوحدة العربية. وحرص الفريق المركزي المشرف على الدراسة على التفاعل والحوار مع عددٍ كبير من القيادات الفكرية والسياسية العربية في المراحل المختلفة من تنفيذ المشروع، ابتداءً من مشاركة نحو 50 باحثًا ومثقفًا عربيًّا في المراحل الأولى للاتفاق على المنهجية ووثيقة الإطار العامّ للمشروع، ومشاركة 35 قيادةً فكريةً عربيةً في استبيانٍ وزّعه الفريق بشأن مستقبل الوطن العربي في ضوء مشاهد المستقبل المختلفة، إلى حوارٍ ولقاءات مع 16 مفكّرًا وسياسيًّا عربيًّا للحصول على مدخلات عامّة للمشروع، إضافةً إلى كلّ المشتركين في المحاور المختلفة للدراسة[42].

ونجح المشروع أيضًا في نشر الدراسات الخلفية الخاصة بمحاوره، ومضمون الندوات التي عقدت للهدف نفسه، من خلال عدّة كتب ومجلة **المستقبل العربي**، وقد أوجد هذا الأمر قدرًا من التفاعل بين المشروع وقطاع من النُخب السياسية والعلمية العربية. فقد أصدر المركز كتابًا خاصًّا بكلّ محورٍ من المحاور الثلاثة

40 عبد المعطي وآخرون، ص 262.

41 مسعد، "تقرير تجميعي..."، ص227 - 242.

42 حسيب، **مستقبل الأمة العربية**، ص 25 - 27.

الرئيسة، وبعض الدراسات الخلفية في إطار كلّ محور[43]. ولذلك يمكن القول إنّ هذا المشروع قد حقّق مستوًى من التواصل والتفاعل مع الجمهور العربي أكبر كثيرًا ممّا حقّقه أيّ مشروعٍ مستقبلي آخر.

وتمخّض عن مشروع "مصر 2020" عددٌ من الدراسات المتعلّقة بالأُسس النظرية والمنهجية للدراسات المستقبلية، وعددٌ آخر من الدراسات الخلفية، بلغ عددها ما يزيد على 60 دراسةً. كما أنّ عدد المشتغلين بدراسات المشروع وأنشطته بلغ نحو 300 باحثٍ ومساعد باحث من أجيالٍ وتخصّصات مختلفة، منهم نحو 280 يعملون في عدّة فرق بحثية. وأمّا سائر المشتغلين، فهم في الإدارة العلمية للمشروع والفريق المركزي ووحدة الحساب العلمي والنمذجة. كما شارك في اللقاءات العلمية للمشروع (ندوات وورش عملٍ) نحو 320 من الباحثين والمفكرين والممارسين والإعلاميين[44]، وهو ما أحدث قدرًا من التفاعل بشأن القضايا التي تهمّ مصر في المستقبل على المستويين العلمي والإعلامي.

وكانت أهمّ مخرجات "مشروع إيدكاس" صدور 17 ورقةً بحثيةً وتقرير ختامي. وقد تناولت هذه الأوراق – بحسب مجال كلّ ورقة منها – التطورات الماضية، والاتجاهات العامّة البارزة، ورسم صورة مستقبلية للتطورات المحتملة في إطار كلّ بديل من البدائل التنموية التي تمّ اشتقاقها.

ولم يكن لمشروع "مستقبل القرية المصرية" مخرجات ذات شأن؛ إذ بقيَ مُعطّلًا بسبب الإطار النظري الذي بُنيَ عليه وما ترتب عليه من إجراءاتٍ منهجية وعملية، وظلّ يعاني التغيير المستمر في المكوّن التنظيمي الذي تولّى مهمّة الإشراف عليه. وقد صدر عنه كتاب بعنوان **مستقبل القرية المصرية**، تضمّن التوجهات النظرية والمنهجية للدراسة، وتعريفًا بطبيعة الدراسات المستقبلية، وكتابٌ ثانٍ تناول في معظمه الأدوات البحثية التي سيجري من خلالها جمع البيانات اللازمة للدراسة. وعلى الرغم من أنّ المشروع يقوم على البحث من خلال فريق جماعي، فإنّ ما تضّمنه الكتابان بمنزلة دراساتٍ فردية انطباعية، فكأنها لم تخضع للنقاش الجماعي.

وعلى خلاف النجاح النسبي في نشر الثقافة المتصلة بالمستقبل، وضرورة الاهتمام به، فإنّ حصيلة الدراسات المستقبلية الكلّية كانت متواضعةً، وبخاصّة ما يتعلّق بالقدرة على اشتقاق بدائل مستقبلية قريبة من الواقع، أو القيام بدورٍ ملموس في تنوير النُخب السياسية وصنّاع القرار، وترشيد التطورات المجتمعية؛ إذ انتهى مشروع "المستقبلات العربية البديلة" إلى تحديد ثلاثة بدائل مستقبلية. فالبديل الأول هو البديل المرجعي (الامتداد الخطّي للاتجاهات القائمة)، والبديل الثاني هو "البديل المرفوض"

---

43 هلال وآخرون. وانظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)؛ عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)؛ عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)؛ أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)؛ ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

44 العيسوي، **الدراسات المستقبلية**، ص 47.

(مستند إلى رؤًى راديكالية إسلامية أو تقدّمية قومية). أمّا البديل الثالث: فهو بديل ذو مضمونٍ اشتراكي، وهو "بديل التنمية الوطنية المستقلة".

ومن الواضح أنّ القناعات الفكرية كانت حاضرةً بقوة في اشتقاق تلك البدائل وبنائها، فقد وضعت المنطقة العربية أمام خيارين: إمّا استمرار الأوضاع القائمة، وإمّا البديل الاشتراكي. ووصفت البديل الثاني بأنه "بديل مرفوض"، وجعلت البديل الثالث مفضّلًا ومرغوبًا فيه، على الرغم من أنّه بديل غير موضوعي وبعيد من الواقع. فالاتجاهات الرئيسة التي كانت سائدةً في المنطقة العربية في ذلك الوقت، لم تكن تشير إلى أنّ البديل الاشتراكي هو البديل الممكن، فضلًا عن أن يكون البديل المفضّل.

وعلى المنوال نفسه، لم يحالف النجاح مشروع "مستقبل الوطن العربي" في ما يتعلّق باشتقاق البدائل المستقبلية؛ فقد بلور ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسة محتملة للمستقبل العربي، هي:

- استمرار واقع التجزئة ومنطقها، وهو امتدادٌ للأوضاع القائمة من دون تغييرٍ كيفي يُذكر.
- احتمال التعاون الإقليمي أو التنسيق العامّ، من خلال تكتّلاتٍ إقليمية جغرافية أو تعاون وتنسيق عربي عامّ في قطاعٍ حيويّ أو أكثر.
- احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات إقليمية أو بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فدرالية)[45].

إنّ هذه السيناريوهات، كما هو واضحٌ، "بديهية"، وليس فيها أيّ جهدٍ إبداعي، وحتى المواطن العربي البسيط يستطيع أن يتوصل إلى أنه ليس أمام الوطن العربي غير الخيارات الثلاثة: التجزئة، أو التعاون، أو الوحدة. كما أنّ القول إنّ هدف الدراسة هو تحديد تكلفة كلّ بديل وعائده لا يحتاج كذلك إلى كلّ هذا الجهد. فالمواطن العربي يدرك أيضًا أنّ التكلفة في خيار التجزئة ستكون أكبر كثيرًا من التكلفة في خيار التعاون، وأنّ العائد سيكون إيجابيًّا على الشعوب والدول العربية في خيار الوحدة، وليس في غيره من الخيارات. وفي الحقيقة، من المؤسف أن ينتهيَ الحال بدراسة توافرت لها معظم مقوّمات النجاح إلى بناء تلك السيناريوهات. وفي تقديرنا، يرجع هذا الإخفاق إلى أمرين، هما:

- التحول الذي طرأ على الرؤية الحاكمة للدراسة؛ إذ كان يقوم التصوّر الأولي لها على دراسة القوى الحاملة للتغيير وبناء البدائل المحتملة أمام المنطقة العربية في ضوء نجاح تلك القوى أو إخفاقها، وهو ما كان سيوجد للدراسة قدرًا كبيرًا من الثراء والإبداع. وعلى الأرجح ثمّة صعوبات اعترضت فريق العمل، واضطرته إلى تجاوز ذلك التصوّر، وهو ما أدّى إلى تغيير العوامل والمحدّدات التي يجرى في ضوئها اشتقاق البدائل المستقبلية، وربّما أصابها ذلك في مقتل.

---

45 هلال وآخرون، ص 10 - 11.

+ القناعات الفكرية للجهة المنفّذة للدراسة والفريق المشرف عليها؛ إذ يبدو أنّ إخلاص مركز دراسات الوحدة العربية لقضية الوحدة العربية دفع بالدراسة إلى السير في هذا الاتجاه، كنوع من الجهد التبشيري الذي يحاول أن يُقنع النُّظم والشعوب العربية باعتماد فكرة الوحدة العربية، والاقتناع بالعوائد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تحقيقها.

وقد اشتقّ مشروع "إيدكاس" ثلاثة بدائل مستقبلية، هي:

+ بديل التنمية الانفتاحية غير المقيّدة (أو الانفتاح الطليق)، ويُفترض في هذا البديل استمرار الاتجاهات العامّة السائدة في الفترة الأساسية التي تعبّر عمّا سُمّيَ "نظام رأسمالية الدولة التابعة".
+ بديل التنمية الانفتاحية المرشدة (أو الانفتاح المرشد)، وهو ينطوي على منهج إصلاحي يجرى من خلاله إقامة نوعٍ من رأسمالية الدولة القائدة، وهو قريبٌ من النظام الاقتصادي - الاجتماعي الذي شهدته مصر في النصف الأول من الستينيات.
+ بديل التنمية القومية المستقلة، ويفترض في هذا البديل الإقلاع عن الاتجاهات العامّة السائدة في الفترة الأساسية، وإقامة نظام جديد ذي توجّه اشتراكي، قوامه الاعتماد على النفس قُطريًّا وجماعيًّا، والسعي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان في إطارٍ من الاستقلال الاقتصادي والعدل الاجتماعي[46].

كما اعتمدت دراسة "مستقبل القرية المصرية" ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، هي: سيناريو الاستمرارية، وهو سيناريو اتجاهي، وسيناريو البديل الإصلاحي، وسيناريو التنمية البديلة أو الحلّ الاشتراكي، وهو سيناريو استهدافيّ معياريّ.

وكان الاستثناء من ذلك مشروع "مصر 2020"، وهو المشروع الذي تمكّن من اشتقاق سيناريوهات قريبة من الواقع، بفضل التطوّر الذي جرى إدخاله على التصور الأوّلي للدراسة. فقد اتجه المشروع إلى اشتقاق سيناريوهات تقليدية[47]، قبل العدول عن تلك السيناريوهات في مرحلةٍ لاحقة، وإلى اعتماد أساسٍ جديد لاشتقاقها، وهو يتمثّل بالتغيير الذي يمكن أن يحدث في النُخب السياسية والاجتماعية التي تحكم مصر في المستقبل؛ ما مكّن من التمييز بين خمسة سيناريوهات تعبِّر عن خيارات مطروحة في الساحة المصرية، هي: السيناريو المرجعي، وسيناريو الدولة الإسلامية، وسيناريو الرأسمالية الجديدة، وسيناريو الاشتراكية الجديدة، وسيناريو التآزر الشعبي.

وقد منحت هذه الطريقة في اشتقاق السيناريوهات الدراسة نقطة قوّة وأبعدتها عن الرتابة والعمومية، وأضفَت عليها قدرًا من الواقعية، أكّدته التطورات التي جرت في مصر بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير 2011؛

---

46 "مشروع استشراف النتائج السكانية والتنموية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى سنة 2000"، في مسعد، ص 243، 251.

47 عند صوغ وثيقة المشروع، جرى تحديد أربعة سيناريوهات، هي: السيناريو المرجعي، والسيناريو الشعبي، والسيناريو الوسيط، والسيناريو الابتكاري.

إذ حدث تغيّرٌ في القوى السياسية الممسكة بالحكم، من خلال الوصول "الجزئي" و"الموقّت" للإسلاميين إلى السُلطة، وهو ما دفع المهتمين والمتابعين للتطورات الحاصلة في مصر إلى العودة إلى هذه الدراسة، وقراءة ما تضمنه سيناريو "الدولة الإسلامية"، بغضّ النظر عن مدى دقة المعلومات الواردة فيه وحياديتها.

نتيجةً لكلّ ذلك، لم يكن للدراسات المستقبلية العربية والنُخب السياسية دورٌ كبير في ترشيد المجتمع وتنويره تجاه الخيارات المستقبلية، ولم يلمس المجتمع العربي فوائد مباشرةً لتلك الدراسات، أو يشعر بأنّ لها مساهمةً ملحوظةً في استشراف القضايا التي تهمّه. صحيحٌ أنّ للحصيلة الكلّية المتواضعة لتلك الدراسات في البُعدين العلمي والمجتمعي عوامل كثيرةً، منها ما له علاقة بطبيعة الدراسات المستقبلية نفسها وما تفتقد إليه من أرضيةٍ صلبة في الجوانب النظرية والمنهجية، ومنها ما يعود إلى أنّ تلك الدراسات تمثّل بدايات أوليةً، وظلّت تفتقد إلى "التراكم والاستمرار، ومن ثمّ بدت وكأنها جزرٌ منعزلة ليس لها جسورٌ تربطها"[48]، علاوةً على أنها تفتقر إلى مقوّمات مادية وبحثية ومعلوماتية كافية، إضافةً إلى أنّها تعمل في بيئةٍ غير مواتية ومشبعة بالكثير من عوائق البحث العلمي الحرّ.

وصحيح أيضًا أنّ العائد العلمي والمجتمعي لم يكن كبيرًا حتى في إطار القضايا التي تصدّت لها تلك الدراسات. فبالإمكان التساؤل عن طبيعة الدور الإرشادي الذي قامت به دراستَا "المستقبلات العربية البديلة" و"مستقبل الوطن العربي"، وليس ذلك بشأن التحديات والمخاطر المستقبلية التي تواجهها الأمة العربية، بل بشأن طريقة إدارة العلاقات العربية - العربية التي هي موضع اهتمامهما ومجال تركيزهما. ويُمكن أن نتساءل أيضًا: هل أنّ ما قامت به دراسة "مستقبل القرية المصرية" يندرج في إطار التنوير والإرشاد للنهوض بواقع القرية المصرية؟ أم هل أنّ مسارها ومضمونها انطوى على كثير من التشويش والتضليل بسبب المنطلقات النظرية والمعرفية الخاطئة وما ترتّب عليها من انحرافٍ في التناول والتحليل والمعالجة؟

رابعًا. عوامل إخفاق جلّ الدراسات المستقبلية العربية في اشتقاق سيناريوهات قريبة من الواقع

يرتبط إخفاق الدراسات الاستشرافية العربية في اشتقاق الخيارات والبدائل المستقبلية بعامل جوهري هو- في نظرنا - طبيعة الأسس المعرفية التي استندت إليها وانطلقت منها[49]. وهي الأسس التي تمثّل

48 محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيًا"، المستقبل العربي، العدد 416 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 44.

49 للاستزادة، انظر: ناصر محمد علي الطويل، الدراسات المستقبلية في المدرسة العربية للعلوم السياسية: دراسة في المنهجية والقضايا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أسيوط، مصر (2013).

مسلّمات الاتجاه المادي الوضعي. فقد امتدّ أثر هذا العامل وتأثيره إلى الأبعاد المنهجية، وعملية التحليل، ومجالات التركيز والاهتمام، وبطبيعة الحال إلى اشتقاق البدائل، وحتى إلى العائد المحصّل منها.

وفي شيءٍ من التفصيل، بإمكاننا أن نشير إلى أبرز الاختلالات المعرفية والمنهجية التي جعلت قدرة الدراسات المستقبلية العربية على الاستشراف محدودةً وأضعفت حصيلتها الكلّية؛ إذ يتمثّل أهمها في العوامل التالية:

الإسراف في الاعتماد على المناهج والأساليب الكمّية وبناء عملية التحليل والاستشراف عليها

لقد بلورت كلّ دراسةٍ من الدراسات المستقبلية العربية منهجيةً خاصةً بها سمّتها اسمًا معيّنًا، مثل "الاستشراف"، و"تحليل النظم"، و"منهجية السيناريو"، و"التحليل الكلّي". غير أنّ هذه الدراسات تشترك كلّها في الاعتماد على الأساليب الاستقرائية، والارتكاز على بناء "النماذج الكمّية" في أجهزة الحاسوب، من خلال تحديد المتغيرات والأبعاد المختلفة للقضايا التي تدرسها، والعمل على تكميتها، وبناء شبكة تفاعلات في ما بينها.

لا شكّ في أنّ الانهماك في بناء تلك النماذج وتطبيقها في الحاسبات الإلكترونية أبعد الدراسات المستقبلية عن الواقع وعزلها عنه، وأضعف قدرتها على التوقّع، وجعل عائدها العلمي محدودًا. فنتائج النماذج الكمّية والأساليب القياسية في التحليل والاستشراف كانت محدودةً جدًّا، بل يمكن القول إنّ دورها كان سلبيًّا وإنّه كان، في بعض الأحيان، تضليليًّا. وليس هذا حكمًا خاصًّا بنا، بل إنّ ذلك هو ما توصّل إليه علي نصّار، أحد المشاركين الرئيسين في الدراسات المستقبلية العربية، والمسؤول عن وحدة البرمجة في مشروعَيْ "مستقبل الوطن العربي" و"مصر 2020". ففي تقييمه لدراسة "مستقبل الوطن العربي"، ذكر أنها "لم تتمكّن من التنبّؤ بغزو العراق للكويت، أو بالتطوّرات في دول شرق أوروبا، والاتحاد السوفياتي، وأنّ تنبّؤها قد كان عكسيًّا في هذه النقطة، على الرغم من أنّ المعطيات كانت متاحةً.

أرجع نصّار ذلك، إلى حدّ ما، إلى زيادة الاهتمام بالتحليل الكمّي على حساب التحليل الكيفي"[50]. فالانشغال ببناء "النماذج" و"النميذجات" و"شبكة التفاعلات"، و"أساليب المحاكاة"، والانغماس في عملية التكميم، كان أبعد وأعجز ما يكون عن التعامل مع الظواهر البحثية في المنطقة العربية. واستنادًا إلى خبرته، طالب "بضرورة تعزيز الاهتمام بالكيف [المناهج الكيفية] وبالمنطق الكيفي للأمور"، وعلّل ذلك بالقول "إنه بعد عشر سنوات من الانتهاء من مشروع "مستقبل الوطن العربي (...) تبيّن أنّ ما اعتبرناه نموذجًا منطقيًّا أو نسقًا منطقيًّا لربط المتغيرات ببعضها، كان في الواقع يفتقر إلى الكثير من المنطق"،

50 علي نصار، "مشروع مستقبل الأمة العربية"، في: مسعد، **ندوة الدراسات المستقبلية العربية**، ص 55.

وينتهي إلى القول "ربما لو كنّا قد عُنينا أكثر بالكيف لكانت النتائج قد اختلفت"، ويطالب بـ "ضرورة الاهتمام بمنطق الحياة، وبمنطق كلّ قوّة من القوى الاجتماعية والسياسية المؤثّرة"[51].

علاوةً على ذلك، تحوّلت عملية التكميم و"شبكة التفاعلات" و"بناء النماذج" وتشغيلها، وتعديلها مرّاتٍ ومراتٍ، إلى أن تكون هدفًا في حدّ ذاتها، واستحالت مستنقعًا يلتهم الجهد والطاقات والموارد من دون أن يكون من ورائها طائلٌ أو عائد ذو جدوى، وهو ما أرهق فِرق البحث واستنزف طاقاتها. وفي بعض الحالات ربما لا تَفِي المدة المحدّدة للدراسة أو الموارد المالية المخصّصة لها باستكمال بناء النسق أو النموذج الكمّي وتطبيقه، على غرار ما حدث في مشروع "إيدكاس 2000"، وهو ما ينسف كلّ جهد بُذل طوال فترة الدراسة، ويحرم فريق العمل من الاستفادة منه، بغضّ النظر عن جدواه.

التركيز في الأبعاد المادية وإغفال ما سواها

اتجهت المنطلقات النظرية الوضعية بالدراسات المستقبلية العربية - على النحو الذي رأينا في عرضنا للقضايا ومجالات الاهتمام - نحو التركيز في القطاعات والأبعاد المادية، وإغفال العوامل والمتغيرات غير المادية وتجاهلها. وهذا يعني أنه قد جرى، منذ البداية، استبعاد الكثير من العوامل والمتغيرات الجوهرية والحاكمة لمسار تلك الظواهر ومستقبلها، وإخراجها تمامًا من دائرة البحث والتحليل، وهو ما أوقع تلك الدراسات في خطأ منهجي كبير، وجعل قدرتها على التحليل والتنبؤ محدودةً، وأضعف قيمتها العلمية وحصيلتها المجتمعية.

إنّ ما يحرّك الحوادث في المنطقة العربية لا يتمثّل بالأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية فحسب، فالدين، والمذهب، والطائفة، والولاءات القبلية والجهوية واللغوية، من أهم العوامل في هذه المنطقة أيضًا. ومثل هذه العوامل لم تحُز اعتراف الدراسات المستقبلية العربية، ولم تقع ضمن اهتمامها؛ إذ جرى تجاهلها وإخراجها مبكّرًا من عمليات التوصيف والتفسير والاستشراف. وهذا الوضع يتعارض مع طبيعة الظواهر والمتغيرات السياسية والاجتماعية في هذه المنطقة، وهي تتّسم بالتعقيد والتركيب، والثقل الكبير الذي تحظى به الأبعاد الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التأثير.

معلومٌ أنّ مثل هذه الأوضاع والظواهر لا يُجدي معها استخدام الأساليب الكمّية والنماذج القياسية؛ إذ يصعب تحويلها إلى مؤشرات رقمية، أو بيانات إحصائية، وربما يستحيل ذلك. وربما كان الأمر الذي يلائمها هو استخدام الفهم والخبرة والدراية والإلمام بمنطقها ومسارها، وهو ما كان سيساعد على فهم القوى والعوامل المحركة للتغيير وتحديدها من جهة، والعوامل التي تحول دون ذلك من جهة أخرى، ومن ثمّ يمكّن من الاستشراف الدقيق للمستقبل.

51 المرجع نفسه.

الانحراف في التحليل

نتيجةً لما تقدّم ذكره، حصل انحراف في عملية الوصف والتشخيص. فقد قدّمت الدراسات المستقبلية العربية وصفًا مبتورًا ومجتزأً لمسار التطورات التاريخية ومراحلها، والواقع القائم في القضايا البحثية التي تناولتها؛ ذلك أنّ التوصيف اقتصر على تتبّع دور المتغيرات المادية، وفي المقابل جرى تهميش توصيف سائر المتغيرات أو التغاضي عنها، وهي في أغلبها متغيّراتٌ ذات شأنٍ كبير في التأثير في حاضر الظواهر المدروسة ومستقبلها، بل إنها ذات شأن من جهة التحكّم فيها أيضًا. فالعقيدة والدين والتاريخ والثقافة والقيم والأخلاق لم تأخذ حقّها ومكانتها في توصيف الواقع. ولئن جرى التطرّق الجزئي إلى بعضها، فإنّ ذلك لم يكن من منظور وزنها في الواقع، وتأثيرها فيه، بل من منظور الفلسفة الوضعية التي لا تعترف بتلك المتغيّرات، ولا تملك القدرة على قراءتها وبيان أثرها وتأثيرها في حاضر تلك الظواهر ومستقبلها.

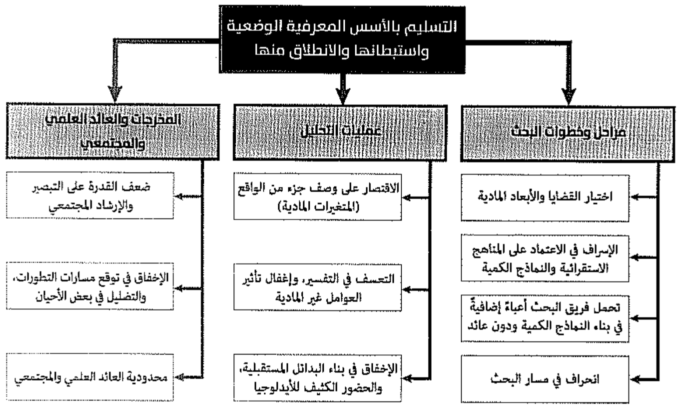
لقد طال الانحراف مرحلة التفسير أيضًا؛ إذ أُقحمت القناعات الفكرية للقائمين على تلك الدراسات في تفسير التطور التاريخي للقضايا التي جرت دراستها، والمنعطفات الرئيسة في مسيرتها، وفي الربط بين الواقع القائم والتطورات التاريخية والواقع في حدّ ذاته والبدائل المستقبلية التي جرى اشتقاقها، وتقديمها بوصفها خيارات متوقّعةً للتطورات المستقبلية.

ولم يكن الانحراف في بناء البدائل المستقبلية لمسار التطورات في تلك الظواهر استثناءً، بل نتيجةً طبيعةً لما سبقه من مراحل. فقد اشتقّت معظم تلك الدراسات بدائل وخيارات مستقبليةً لا تتّسق البتّة مع المسار التاريخي وحقائق الواقع واتجاهاته الرئيسة (السائدة والبارزة والمعوّقة). وساهم الحضور الكثيف والمكشوف للأيديولوجيا في تجذير ذلك الانحراف وتعميقه؛ إذ فَرضت الأفكار اليسارية ظلالها على معظم الدراسات المستقبلية العربية، لهذا انتظمت بدائلها المستقبلية (قلّ عدد تلك البدائل أو كثُر) في الخيار الاشتراكي. أمّا بعض الدراسات الأخرى، فقد عدّت هذا الخيار هو الخيار المفضّل أو المرغوب فيه.

وهكذا، قدّمت الدراسات المستقبلية العربية نتائج شديدة التواضع، في ما يتعلّق بقدرتها على الاستشراف ورسم الاتجاهات العامّة التي يمكن أن تسير إليها تطورات الأوضاع. وقد رأينا أنّ مشروع "مستقبل الوطن العربي"، وهو مشروعٌ توافرت له كثير من الإمكانات والمقدرات المادية والبشرية والبحثية، لم يتمكّن من أن يقترب من الاتجاهات العامّة لتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، بل إنّه - على العكس من ذلك - ساهم في التشويش من خلال تقديمه توقّعاتٍ تخالف ما كان يتوافر لديه من مؤشّرات.

وفي المقابل، تمكّنت دراساتٌ مستقبلية قام بها أفراد، واعتمدت على الخبرة والحدس والمناهج الكيفية، من رسم بدائل محتملة قريبة من مسار التطورات التي حدثت في المنطقة العربية. ويوضّح الرسم البياني التالي تأثير الأسس المعرفية والمنهجية في مسار الدراسات المستقبلية العربية وقدرتها على الاستشراف.

الرسم البياني 1: تأثير الأسس الوضعية في القدرة الاستشرافية للدراسات المستقبلية العربية



خاتمة

بناءً على التحليل السابق، نرى أنّ الإخفاق الذي نال الدراسات المستقبلية العربية الجماعية يعود - في جزء كبير منه إلى التزامها المسلّمات المعرفية والفلسفية والمنهجية للاتجاه الوضعي المادي. ومن ثمّ، فإنّ الخطوة الأولى لترشيد الدراسات المستقبلية العربية هي إعادة النظر في الأسس المعرفية والفلسفية لمنهجية البحث المستخدمة فيها، من خلال تجاوز مقولات الاتجاه الوضعي المادي، والانفتاح على الاتجاهات المعرفية التي لديها القدرة على التعامل مع الأبعاد الدينية والثقافية والقيمية للظواهر السياسية في المنطقة، والكفّ عن النظر إلى المناهج الكيفية على أنها أقلّ كفاءةً وأقلّ علميةً، وتكثيف حضورها في هذا النوع من الدراسات، مع توظيفٍ للمناهج الكمّية في الأبعاد والمتغيرات التي يمكن تكميمها والتعبير عنها إحصائيًا. فهذا هو الوضع الذي نرى أنه سيجعل هذه الدراسات أكثر أهليةً لاستشراف مستقبل الظواهر السياسية والمجتمعية في المنطقة العربية.

المراجع References

المراجع العربية

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- حتي، ناصيف يوسف. **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- حرب، أسامة الغزالي. **مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- حسيب، خير الدين وآخرون. **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1988.
- دياب، آصف ومروان الزبيبي (محرّران). **التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع سوريا 2025**، دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2007.
- ربيع، حامد. **نحو ثورة القرن الواحد والعشرين: الإسلام والقوى الدولية**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1981.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون. "الوطن العربي سنة 2000"، **المستقبل العربي**، العدد 19 (أيلول/ سبتمبر 1980).
- ـــــــــــ. **صور المستقبل العربي**: جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- سعيد، عبد المنعم. **العرب ومستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- ـــــــــــ. **العرب ومستقبل النظام العالمي. العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- شرابي، هشام (محرّر)، **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ مركز الدراسات العربية المعاصرة جامعة جورجتاون، 1986.
- الطويل، محمد علي ناصر، **الدراسات المستقبلية في المدرسة العربية للعلوم السياسية: دراسة في المنهجية والقضايا**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أسيوط، مصر، 2013.
- عبد المعطي، عبد الباسط وآخرون. **مستقبل القرية المصرية: الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية**، ج 1، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994.

- عودة، محمود وإلهام عفيفي. **القرية المصرية الواقع والمستقبل**، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1996.
- العيسوي، إبراهيم. **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020**، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2000.
- مسعد، نفين (محرّر). **ندوة الدراسات المستقبلية العربية نحو استراتيجية مشتركة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
- المنجرة، المهدي. "المغرب العربي الكبير عام 2000"، **المستقبل العربي**، العدد 53 (تموز/ يوليو 1983).
- منصور، محمد إبراهيم. "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيًا"، **المستقبل العربي**، العدد 416 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013).
- ـــــــــــــ. (محرّر)، **الرؤية المستقبلية لمصر 2030: دراسة استشرافية**، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، 2011.
- هلال، عليّ الدين وآخرون. **العرب والعالم**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

المراجع الأجنبية

- Abdalla, Ismail Sabri *et al.*, *Arab Alternative Futures: Final Draft Report*, New York: UNU and Third World Forum, 1986.

محمد خميس* | Mohamed Khamis**

الخيارات المعرفية والمنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية

Constructing Scenarios: Cognitive and Methodological Options among Foresight Schools

ملخص: ظهرت تقنية بناء السيناريوهات في عُقب الحرب العالمية الثانية، بوصفها مقاربةً منهجيةً للتخطيط الإستراتيجي العسكري لا تُضاهى، ثمّ تطوّرت لتصبح مقاربةً منهجيةً أساسيةً في استشراف المستقبل منذ خمسينيات القرن العشرين وستينياته؛ إذ شهدت حينئذٍ تشعبًا نظريًا وإبستمولوجيًا كبيرًا. وتُعنى هذه الورقة بدراسة الخيارات المعرفية والمنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية المختلفة، محاولةً الغوص في آليات بناء السيناريوهات في الاستشراف الحديث، ساعيةً لتسليط الضوء على الفوارق المنهجية الجوهرية في الأسس والأساليب التي تُمارس بها تقنية السيناريوهات، بخاصّة بين المقاربتين الحدسية/ الكيفية، والاحتمالية/ الكمّية. كما تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة بعض المحاولات العربية في الاستشراف وبناء السيناريوهات، واختبار قدرة هذه المحاولات على التأسيس لمدرسة استشرافية عربية رائدة.

كلمات مفتاحية: المدارس الاستشرافية، السيناريوهات، المناهج

Abstract: The technique of drafting futures scenarios spread rapidly in the wake of the Second World War, and became an unrivalled methodological approach for military strategic planning. In the 1950s and 1960s, it developed as a basic method used in forecasting, amid a proliferation of theoretical and epistemological development. This paper examines the intellectual and methodological approaches that emerged across various schools of futurology in an attempt to understand the underlying mechanisms of constructing scenarios in modern future studies. Likewise, it aims to illuminate the fundamental methodological differences in the foundations and methods used in scenario techniques, particularly those which differ across the intuitive/qualitative and probabilistic/quantitative approaches. Finally, the paper examines some Arab attempts at foresight and scenario construction, and tests the ability of these attempts to found pioneering Arab schools of foresight.

Keywords: Foresight Schools, Scenarios , Methodologies

* أستاذ في الدراسات المستقبلية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

** Professor of Future Studies, Department of Political Science, Kasdi Merbah University Ouargla, Algeria.

مقدمة

تُعدّ آلية بناء السيناريوهات براداعًا معرفيًا غير تقليدي في دراسة ظاهرة التركيب، والتعقّد، والارتياب الشديد الذي تتميز به الظواهر المعاصرة، وقد شهدت هذه المنهجية تطورًا كبيرًا في الأوساط الأكاديمية والإستراتيجية، وعرفت تشعبًا في جهازها المفاهيمي والتقني منذ ظهورها أوّل مرة بعد الحرب العالمية الثانية.

ويرجع استخدام مصطلح "السيناريو" إلى بدايات الاهتمام بالمستقبل في التفكير الإنساني؛ إذ جرى توظيفه بوصفه منهجًا لمحاولة اكتشاف مستقبل المجتمع ومؤسساته في سياقاتٍ متعدّدة. ولئن جرى عدّ السيناريوهات مرادفاتٍ لمفهوم اليوتوبيا في كتابات الفلاسفة والمفكرين، ابتداءً من أفلاطون وكتابه **الجمهورية**، وكتابات توماس مور وجورج أورويل[1]، فإنّ استخدامها بوصفها آليةً منهجية للتخطيط الإستراتيجي في أدبيات الدراسات العسكرية الكلاسيكية، قد بدأ من خلال نماذج المحاكاة لـ "لُعب" الحرب. ولكن على الرغم من تاريخ استخدام هذا المنهج في الدراسات العسكرية، فإنّه لم يظهر في الكتابات المعاصرة إلا في القرن التاسع عشر، وكان ذلك مع كتابات المفكّرين العسكريّين البروسيّين كلاوزفيتس ومولتكه اللذين وضعَا المفاهيم الأساسية للتخطيط الإستراتيجي[2].

ولم يظهر استخدام السيناريوهات بوصفها آليةً منهجيةً لاستشراف المستقبل إلّا بعد الحرب العالمية الثانية، في الستينيات من القرن العشرين، مع بحوث ودراسات لمعهد راند؛ إذ جرى اقتباس هذا المصطلح من مجال السينما الأميركية ومن هوليود، وذلك من أجل التمييز بين هذا المفهوم الحديث ومفهوم "التنبؤ الكلاسيكي" (Classical forecasting)[3]. وجرى استخدام مفهوم السيناريو في البداية للدلالة على استشراف المستقبل في المدى البعيد، كما جرى توظيف هذه المقاربة في فترة ما بعد الحرب الباردة في مجال الدراسات العسكرية، وخصوصًا في شعبة سلاح الجو في وزارة الدفاع الأميركية، ثمّ اتّسع استخدام تعبير "السيناريو" لتناول العديد من القضايا والمشكلات في مجالات الدراسات الإستراتيجية، وبخاصّة كلّ ما يتعلق بتطور استخدام السلاح النووي في فترة الحرب الباردة. وقد زاد المأزق النظري للتنبؤ الكلاسيكي هذا التعبير انتشارًا، إضافةً إلى إخفاق أسلوب التخطيط الإستراتيجي في فهم العديد من القضايا وتفسيرها.

أمّا الأوروبيون، فقد حاولوا دراسة الأُسس الاجتماعية والسياسية للمستقبل دراسةً علميةً نسقيةً، من خلال استخدام تقنية السيناريوهات في دراسات السياسة العامّة والتخطيط. وفي وقتٍ كان فيه هيرمان كاهن

1 Ron Bradfield *et al.*, "The Origins and Evolution of Scenario Techniques in long Range Business Planning", *Futures*, vol. 37, no. 8 (2005), pp. 795 - 812.

2 Ibid.

3 Gill Ringland, *Scenario Planning: Managing for the Future* (West Sussex: John Wiley & Sons, 1998), p. 12.

في الولايات المتحدة الأميركية يطوّر تقنية السيناريوهات في مجال الدراسات العسكرية والإستراتيجية. في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، كان المفكّر والفيلسوف الفرنسي غاستون بيرجي، وهو الذي أسّس مركزًا للدراسات الاستشرافية، يحاول تطوير مقاربة السيناريوهات البعيدة المدى في التخطيط. وقد أصبح هذا الأمر يسمّى في ما بعد "التفكير الاستشرافي" (Prospective Thinking) أو "الاستشراف" (La prospective)، وقد شكّل حينئذٍ ثورةً معرفيةً في مقابل الآليات المنهجية للتنبّؤ الكلاسيكي[4].

وعقب هذه المساهمة المهمّة التي قدّمها غاستون بيرجي، جاء كلّ من بيير ماسي وبرتران دو جوفينيل ليواصلا العمل في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته؛ إذ استخدم ماسي السيناريوهات، وقد كان مديرًا للتخطيط القومي الاقتصادي الفرنسي لتطوير الخطة الرباعية القومية خلال الفترة 1962 - 1965. أمّا دو جوفينيل الذي أسّس، عام 1967، "الجمعية الدولية للمستقبلات" (Association internationale Futuribles)، فقد قام بنقد الدور الذي يضطلع به السياسيون في تحديد مستقبل الأمم بوصفهم نخبةً صغيرةً ومسيطرةً. وللحدّ من ذلك، دعا دو جوفينيل المستشرفين إلى أن يضطلعوا بدور أساسي في عملية صنع القرار، وتفكيك المقاربة المثالية والمعيارية للمستقبل، وإلقاء الضوء على الصور الإيجابية للمستقبل أيضًا (اليوتوبيا العلمية)، ثمّ العمل على كيفية إسقاط هذه السيناريوهات الإيجابية في تطوير حياة الأفراد والمجتمعات.

ويقوم بناء السيناريوهات في الاستشراف الحديث على إطارٍ معرفي خاص، يتعلّق على نحوٍ أساسي بطبيعة البحث المستقبلي من جهة التعقّد والاحتمالية والشمولية. ويرى جيمس أوغيلفي، وهو أحد الباحثين الروّاد في الدراسات المستقبلية وصاحب كتاب **صنع مستقبلات أفضل** أنّ "منهجية بناء السيناريوهات في الدراسات المستقبلية شكّلت تحوّلًا باراداجميًّا في العلوم الاجتماعية بوجه عامّ، وذلك من خلال التحوّل من مفهوم الموضوعية إلى مفهوم السرد"[5]؛ لأنّ الدراسات المستقبلية لم تسعَ إلى بناء شرعيتها المعرفية من خلال البناء المنهجي الصارم والمتماسك فحسب، بل على العكس من ذلك، فقد يوصف البحث في الدراسات المستقبلية بقلّة صرامته المنهجية، ولكنه يفتح المجال واسعًا أمام الخيال والابتكار والإبداع، وخصوصًا أنّ هذا التيار بدأ ينتشر كـ "موجةٍ" جديدة في العلوم الاجتماعية، مثل الأنثربولوجيا، وعلم النفس، والنقد الأدبي، جرى التعبير عنها مع مفكّرين من أمثال غيرتز، وفوكو، ونيتشه، وبول ريكور، وغيرهم.

وسوف نسعى في هذه الدراسة للغوص في البنية المعرفية لمنهجية السيناريوهات في المدارس الغربية المختلفة، وإلقاء الضوء على الفوارق الجوهرية في الأسس المنهجية وأساليب ممارسة بناء السيناريوهات. وفضلًا عن ذلك، تسعى الدراسة لتسليط الضوء على بعض المحاولات العربية في الاستشراف، واختبار قدرة هذه المحاولات على تأسيس مدرسة استشراف عربية رائدة، وذلك من خلال قراءة نقدية لبعض المساهمات العربية في هذا المجال. من أجل ذلك، تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة التالية:

---

4 Bradfield *et al.*, pp. 795 - 812.

5 James J. Oglivy, *Creating Better Futures: Scenario as a Tool for Better Tomorrow* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 117.

ما الذي يميز عملية بناء سيناريوهات الدراسات المستقبلية في مختلف المدارس الاستشرافية الغربية؟ وما هي أهمّ نقاط الاختلاف والالتقاء بين هذه المدارس؟ وأين تتموقع المساهمات العربية في الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات ضمن الخريطة العالمية لهذا الاشتغال المعرفي؟

أوّلًا. بناء السيناريوهات عند المستشرفين وفي المدارس الاستشرافية الغربية المختلفة

بناء السيناريوهات عند ميشيل غودي وفابريس روبيلا

تُعدّ منهجية السيناريو أداةً علميةً مركزيةً عند مدرسة الاستشراف الفرنسية، وهو ما أكّده كلّ من فابريس روبيلا وميشيل غودي، من خلال الموقف الذي يتّخذه الاستشراف من ظاهرة المستقبل بوجه عامّ، إذ يشترط تجنب بعض المواقف السلبية تجاه المستقبل من قبيل: "الموقف اللامبالي" (Passive). أو "الموقف الانفعالي" (Reactive)، أو "الموقف الاستباقي" (Preactive)، وتُفضّل الرؤية الاستشرافية الموقف الفعّال تجاه المستقبل وهو ما يعبّر عنه ميشيل غودي بمفهوم الفعّالية (Pro-activity)، وهو يمثّل ربط التوقّع والفعل عبر "الملاءمة" (Appropriation)، من خلال سيناريوهات تتميز بالتماسك، والرجاحة، والشفافية.

ويعتقد كلّ من ميشيل غودي وفابريس روبيلا أنّ بناء السيناريوهات يحتاج إلى أدواتٍ منهجية تتميز بالبساطة والعقلانية في الوقت نفسه، وهو ما يسمح ببلوغ مستويات الخيال، وتحقيق التماسك والملاءمة. ولذلك فقد طوّرا مجموعةً من التقنيات تُعرف بـ "أساليب حلّ المشكلات" (Problem-solving Methods)، وهي مصنّفةٌ بحسب الخطوات التالية[6]:

- طرح الأسئلة الصحيحة، وتحديد المتغيّرات المفتاحية؛ وذلك من خلال تقنية التحليل البنيوي (Structural Analysis)، أو من خلال مصفوفة ميكماك (MicMac) التي تُعَدّ أسلوبًا لإبراز المتغيّرات الأساسية والمؤثّرة التي يعتمد عليها نظام الظاهرة المدروسة. ويقوم التحليل البنيوي المستند إلى هذه المصفوفة على ثلاث مراحل أساسية، هي: مرحلة تحديد المتغيّرات، ومرحلة وصف طبيعة العلاقات بين المتغيّرات، ومرحلة تحديد المتغيّرات المفتاحية. وفي الجدول (1) توضيح لمصفوفة التحليل الهيكلي.
- تحليل الاتجاهات والفاعلين، من خلال مصفوفة ماكتور (Mactor) التي تعدُّ أسلوبًا لتحديد إستراتيجيات الفاعلين وأهدافهم، وأنماط التحالف والتنافر اللذين قد ينشآ بينهم، وموازين القوى بين اللاعبين، وهي تشتمل على سبعة مراحل أساسية، هي: وضع لائحة لإستراتيجيات

6 Ibid.

الفاعلين (عددهم بين 10 و20 فاعلًا)، ثمّ تحديد الرهانات والأهداف الإستراتيجية للفاعلين في المرحلة الثانية. أمّا في المرحلة الثالثة، فيتمّ وضع مصفوفة (فاعلين/ أهداف). وفي هذه المرحلة يتّضح التوافق والتنافر؛ أي موقع كلّ فاعلٍ في مواجهة الهدف، فنضع علامة (+1) للدلالة على موافقة الفاعل على الهدف، وعلامة (-1) للدلالة على عدم موافقته على الهدف، وعلامة (0) للدلالة على حياده تجاه الهدف، ثمّ نضع تراتبية الأهداف بالنسبة إلى كلّ فاعل. وبعد ذلك، يتمّ تقييم موازين القوى، ثمّ إدماج هذه الموازين في تحليل التوافق والتنافر بين الفاعلين، وأخيرًا، يتمّ صَوْغ التوصيات الإستراتيجية والأسئلة المفتاحية للمستقبل.

الجدول 1: مثال لمصفوفة التحليل الهيكلي

	المتغيّر 1	المتغيّر 2	المتغيّر 3	المتغيّر 4
المتغيّر 1		1	1	1
المتغيّر 2	1		1	
المتغيّر 3	1			1
المتغيّر 4			1	

- تقليص الارتياب واللّايقين، واختيار السيناريوهات الأكثر رجاحةً؛ وذلك من خلال "التحليل المورفولوجي" (Morphological Analysis)، أو "طريقة دلفي" (Delphi Method)، أو تقنية "مصفوفة التأثير المتبادل" (Cross-impact Matrix).
- تحديد الخيارات الإستراتيجية وتقييمها؛ وذلك من خلال استخدام تقنية "مولتيبول" (Multipol).
- وقد جرى تطوير تقنية السيناريوهات في المدرسة الفرنسية، استنادًا إلى جهد ميشيل غودي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ومن خلال العمل في قسم الدراسات المستقبلية مع المؤسسة الاستشارية ميترا (Metra)، ثمّ من خلال العمل في المعهد الوطني للحرف والفنون الفرنسي، أو العمل مع وزارة الدفاع الفرنسية؛ إذ يرى ميشيل غودي أنّ "السيناريو هو وصفٌ لحالة مستقبلية، أو لمسار حوادث مستقبلية، من خلال التحرّك من وضعية أولية (سواء كانت في الماضي أو الحاضر) إلى وضعية مستقبلية"[7]. ويمكن أن تُصنّف السيناريوهات إلى نموذجين أساسيّين، هما:

7 Michel Godet & Fabrice Roubelat, "Creating the Future: The Use and Misuse of Scenarios", *Long Range Planning*, vol. 29, no. 2 (1996), pp. 164 - 171.

+ "السيناريوهات الاستكشافية" (Exploratory Scenarios)، وهي السيناريوهات التي تبدأ من نقطة في الماضي أو في الحاضر، أو هي أحد الاتجاهات التي بدأت في الماضي أو الحاضر، ومن ثمّ يجري قياس مدى رجحان هذه الاتجاهات في المستقبل.
+ "السيناريوهات الاستباقية أو المعيارية" (Anticipatory or Normative Scenarios)، وهي السيناريوهات التي اعتمدت على مقارباتٍ مختلفة ومتعدّدة للمستقبل، وهي في أغلب الأحيان تعبّر عن رغبات معيّنة، أو عن الخوف من سيناريوهاتٍ معيّنة.

بيد أنه بحسب غودي وروبيلا، يعتمد هذان النموذجان من السيناريوهات اعتمادًا مفرطًا على "اتباع حركة الاتجاهات" (Trend-driven)؛ أي مدى رجحان حدوث التغيّرات في المستقبل أو عدم حدوثها، ويقوم هذا النوع من السيناريوهات بانتقاء بعض الافتراضات في حين يتجاهل أخرى[8].

يمكن القول إنّه لا توجد مقاربة تقنية واحدة لبناء السيناريوهات، بل نماذج متعدّدة لبنائها. وتُميز الدراسات المستقبلية بوجه عامّ بين ثلاثة تصوّراتٍ توضع ضمنها السيناريوهات، هي: "السيناريوهات المحتملة" (Possible Scenarios)، و"السيناريوهات القابلة للتحقيق" (Realizable Scenarios)، و"السيناريوهات المرغوبة" (Desirable Scenarios)، وهي السيناريوهات التي يمكن وضعها ضمن مجموعة السيناريوهات المحتملة، على أنّها ليست بالضرورة قابلةً للتحقّق. وبالنظر إلى طبيعة السيناريوهات ومدى احتماليتها، يمكن للمستشرف أن يُميز السيناريوهات "المرجعية"، و"السيناريوهات المرتكزة على الجنوح والاتجاه" (Trend-based Scenarios)، و"السيناريوهات الكاشفة"، و"السيناريوهات المعيارية".

بناء السيناريوهات بحسب معهد كوبنهاجن للدراسات المستقبلية

امتدّ جهد تطوير السيناريوهات في الدانمرك إلى عام 1970، بعد أن أسّس وزير المالية الدانمركية السابق ثوريل كريستنسين مع مجموعة من الشركات معهدًا للدراسات المستقبلية لا يهدف إلى الربح (معهد كوبنهاجن للدراسات المستقبلية). وكان عام 1984 هو العام الذي بدأ فيه التخطيط بالسيناريوهات بعد مساهمة شركة "ثري إم دانمرك" (3M Danemark)[9] الأميركية. وإضافةً إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى أنّ معهد كوبنهاجن للدراسات المستقبلية قد استفاد كثيرًا من المساهمة النظرية للمستشرف الأميركي بوكمينستر فولر، من خلال نموذج "اللعبة العالمية" الذي يقوم على محورية الرؤية "الكلّانية" والشمولية للظواهر: شمولية الكوكب، وشمولية التاريخ، وشمولية الإنسانية، سواء بالنسبة إلى الذين يعيشون في الحاضر أو الأجيال المستقبلية[10]. ويتمحور هذا النموذج حول مجموعة من الخصائص، هي:

---

8 Ibid.

9 George Konstantinou Lekeas, "Scenario Planning Formulation, Implantation and Effects: A Review of Best Theory and Practice", Master Dissertation, University of Warwick, Coventry – United Kingdom (1999), p. 72.

10 Medrad Gabel, "Buckminster Fuller and the Game of the World", in Buckminster Fuller (Ed.), *An Anthology for the New Millennium* (New York: St. Martin's Press, 1999).

+ الشمول: وهو يعني الانطلاق من النسق الكلّي، ثمّ إلقاء الضوء بعد ذلك على الأنساق الفرعية والمشكلات والحالات الخاصّة.
+ التوقّع والاستباقية: أي البحث عن اكتشاف التهديدات الثاوية في المستقبل قبل حدوثها وتجنّب حدوث الكارثة والمفاجئة.
+ رسم الإستراتيجية: وهو يعني محاولة تغيير النسق الكلّي جذريًّا من أجل حلّ المشكلات الصغيرة الموجودة داخل النسق[11].

ومن خلال توظيف نموذج اللعبة العالمية لبوكمينستر فولر، حاول معهد كوبنهاجن للدراسات المستقبلية استخدام منهجية الورش الجماعية في تطوير السيناريوهات، وذلك ضمن "لعبة المستقبل" (The future game)؛ إذ يجرى في المرحلة الأولى توجيه أسئلة إلى لمشاركين متعلّقة بالمستقبل، ثمّ مقارنة أجوبتهم مع الاتجاهات الراهنة للمجتمع وتطوّر الأعمال فيه من جهة، والتفكير في الاتجاهات الجديدة التي سوف تظهر في المستقبل من جهة أخرى. وفي المرحلة الثانية تجري مناقشة علنية بشأن أكثر المستقبلات رجحانًا في نظر المشاركين في "لعبة المستقبل"[12]. وفي المرحلة الأخيرة، يسعى كلّ مشاركٍ في تطوير السيناريو لاختيار مستقبلةٍ[13] تتلاءم مع الشركة التي تُرسم لها السيناريوهات. وقد جرت الاستعانة في ما بعد بالتطوّر في برامج الإعلام الآلي المتخصّصة بالإحصائيات لتحليل الاتجاهات، وهو ما ساهم في تطوير هذا الأسلوب[14].

بناء السيناريوهات بحسب نموذج "نادي روما"

تنتمي منهجية بناء السيناريوهات عند نادي روما إلى أساليب النمذجة والمحاكاة، والاشتغال بمستوى سيناريوهات المدى البعيد (Long-term scenarios)، مثلما فعل باري هيوز في نموذج المستقبلات الدولية. فقد بنى سيناريوهات يصل مداها الزمني إلى مئة عام. وبالطريقة نفسها اشتغل نموذج نادي روما بصوغ لسيناريوهات تفوق في مداها الثلاثين عامًا. واشتهر نادي روما باستخدامه لنموذج "حدود النمو" عام 1972 الذي ينطلق من فرضيةٍ أساسية مفادها انعدام حدوث أي تغيّرٍ رئيس في العلاقات المادية والاقتصادية التي تحكم النظام العالمي[15]؛ إذ يشير هذا النموذج إلى أنّ الاتجاهات الراهنة

11 Ibid.

12 Lekeas, p. 72.

13 "المستقبلة" هي تعبيرٌ مرادف للمفهوم الذي ابتكره الفيلسوف الفرنسي برتران دو جوفينيل، من خلال دمجه لكلمتي "مستقبل" (Future) و"احتمال" (Possible)؛ أي "المستقبل المحتمل" (Futurible). وقد انتشر استخدام هذا المفهوم للدلالة على أيّ احتمالٍ مستقبلي لحدثٍ ما.

14 Ibid.

15 سهيل عناية الله، "استشراف مستقبل الأمة: مراجعة لنماذج المحاكاة ومداخل دراسة المستقبلات البديلة"، **إسلامية المعرفة**، العدد 17 (1999)، ص 43 - 88.

للانفجار السكاني، وإنتاج الغذاء، ونضوب الموارد، سوف تؤدّي إلى تداعي معدلات النمو، وسوف تصل إلى نهايتها في أفق المئة سنة المقبلة؛ لأنّ السكان والغذاء والمخرجات الصناعية ستعرف نموًّا على نحوٍ مضاعف، إلى أن تضغط على قاعدة الموارد بطريقة كابحة لسرعة النمو وتدفعها نحو الإبطاء التدريجي.

ولم يتوقّف نادي روما عند استخدام نموذج حدود النمو عام 1972، بل حاول أن يطوّر النموذج نفسه في تحليل التفاعلات الدولية. وظهر ذلك من خلال التقرير الذي أصدره في أيلول/ سبتمبر 1973 بعنوان "نموذج إقليمي وتكيفي للنسق العالمي"، واقترح فيه تسمية هذا النموذج بـ"إستراتيجية من أجل مشاريع للبقاء". وكان هذا النموذج يهدف إلى استخدام السيناريوهات من أجل التنمية المستقبلية للنسق الدولي الذي يتكوّن – بحسب خبراء نادي روما – من رؤًى وثقافات تحمل المخاوف والآمال من مناطق مختلفة من العالم[16].

ويقوم نموذج نادي روما على تقسيم النسق الدولي إلى 10 مناطق؛ وذلك بناءً على نمط التفاعلات الإقليمية والدولية لمجموع الفواعل الدولية ونمط التنمية الإقليمية والعالمية. أمّا المناطق العشر في هذا النموذج، فهي: أميركا الشمالية، وأوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية، واليابان، وسائر العالم المتقدم، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وسائر القارة الأفريقية، وجنوب شرق آسيا، والصين[17]. وقد حاول نادي روما من خلال هذا النموذج تفكيك التعقيد والتركيب الذي يشوب المتغيّرات المتفاعلة على مستوى النسق الدولي، من خلال تنظيم المتغيّرات باعتماد البنية الهرمية التي تمثّل مستوى تطوّر النسق الدولي ضمن أيّ معطى سياقي، وكانت المستويات على النحو الآتي[18]:

الجيوفيزيقي، الإيكولوجي، التكنولوجي، الاقتصادي، المؤسسي، السوسيوسياسي، القيمي - الثقافي، الإنساني، البيولوجي.

ويمكّن هذا التنظيم النسقي للمتغيّرات من تحليل كمٍّ كبير من المعلومات عبر منهجية علمية دقيقة، ويعتمد نموذج نادي روما في تحليل النسق الدولي على مرحلتين، هما:

- المرحلة السببية: وهي تشمل مجمل العمليات الدينامية التي تلي الأنماط التاريخية للنمو.
- مرحلة البحث عن الهدف: وهي تشمل التحولات والتغيرات القصدية ضمن الشروط الجديدة. وفضلًا عن ذلك، تشتمل مرحلة البحث عن الهدف على مستويين، هما: مستوى صناعة القرار أو مستوى الأفعال، ومستوى القِيَم.

16 Mihaljo Mesarovic & Eduard Pestel, "Regionalized and adaptive model of the global world system, Report to the Club of Rome" (September 17, 1973), pp. 1 - 8.

17 Ibid.

18 Ibid.

ويفترض نموذج حدود النمو لنادي روما أنّ مستقبل البشرية لن يكون جيدًا إن استمرت الاتجاهات الراهنة للتطوّر الصناعي، والانفجار السكاني، والتلوث البيئي على ما هي عليه (عند صدور تقرير "حدود النمو" عام 1972)، وأنّ الوضع لن يتحسن إلّا في حال الحدّ من هذه الاتجاهات.

بناء السيناريوهات ضمن "منهجية التخطيط المستقبلي"

تعتمد منهجية "التخطيط المستقبلي" (The Future Mapping) على افتراضين أساسين، هما:

- المستقبل ليس حتميًا، وهو يعتمد على سلوك أطراف متعدّدة.
- محاولة أيّ مؤسسة تحقيق موقع تنافسي متقدّم أمرٌ يتطلّب حدوث تغيّرات بنيوية[19].

وتستخدم منهجية التخطيط المستقبلي مفهومين مركزيين في بناء السيناريوهات، هما: "الحالات النهائية" (End stats)، و"الحوادث" (Events). ويُقصد بمفهوم الحالة النهائية الصورة النهائية المستقبلية لقطاعٍ معين، وتُكتب الصّور النهائية في منهجية التخطيط المستقبلي في شكل مجموعاتٍ من أربع إلى خمس، وهي تشمل جميع الأفكار المختلفة المتعلقة بالتطور المستقبلي للمنظمات أو الشركات في مدى زمني يراوح بين ثلاث وخمس سنواتٍ انطلاقًا من الحاضر[20]. أمّا مفهوم الحوادث، فيُعبّر عن الاتجاهات الأساسية التي تتعلّق بظهورها على نحوٍ خاص؛ إذ يجرى البحث ضمن هذا المفهوم عن الإجابة عن مدى قدرة حدثٍ ما على الظهور في المستقبل أو العكس. وإضافةً إلى ذلك، ثمّة خاصيةٌ أخرى تتعلّق بالحوادث، وهي ضرورة ارتباطها بالأفراد ذوي العلاقة بالقطاع أو الصناعة. ثمّ تكتب الحوادث في شكل مجموعة تتكون من 150 إلى 200 حدث تقريبًا، وتوضع الحوادث قاعدة لقراءة السلوك المستقبلي. وتقوم منهجية التخطيط المستقبلي على الربط بين مختلف القضايا التي تتعلّق بمجالاتٍ متعدّدة تخصّ النسق أو المنظمة في أقسامها أو وظائفها؛ مثل قسم البحث والتطوير[21].

بناء السيناريوهات عند بيتر شوارتز

يُعدّ بيتر شوارتز أحد أهمّ الباحثين وأكثرهم تأثيرًا في حقل الدراسات المستقبلية، وهو رئيس الشبكة العالمية للأعمال، وعضوٌ في أحد مراكز التفكير الأميركية، ويرجع إليه الفضل في تعرّف العديد من الباحثين مفهومَ السيناريو[22].

---

19 Lekeas, pp. 75 - 76.

20 Ibid.

21 Ibid.

22 Peter Schwartz, *The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World* (New York: Currency Doubleday, 1991).

وتركّز مقاربة بيتر شوارتز في النظر والبحث عن القضايا الجوهرية التي تظهر باستمرار في التاريخ الإنساني، والبحث عن الارتباطات المحتملة بين هذه القضايا والفواعل الرئيسة، أو "القوى الدافعة" (Driving Forces)؛ إذ يرى شوارتز أنّ "أفضل السيناريوهات هي التي تستطيع تحليل الديناميات داخل كلّ ظاهرة أو مشكلة وتمسُّ لبّ القضايا بفعالية"[23]. فإنْ تعلّق الأمر بندرة الموارد مثلًا، فثمّة دائمًا سيناريو واحد هو "سيناريو رابح - خاسر" (Winners-Losers Scenario)، وخصوصًا أنّ أغلب الفاعلين لا يبدون رغبةً في التشارك في استغلال الموارد النادرة. وفضلًا عن ذلك، يحاول شوارتز إلقاء الضوء على السيناريوهات التي تميّز البيئات الشديدة التنافسية، أو التي تُسمّى سيناريوهات "العلاقات ذات الحصيلة الصفرية" (Zero-sum Games).

تبدأ مقاربة السيناريو عند شوارتز من خلال التركيز في القضايا والمآزق التي تستعصي على الحل؛ إذ يصفها بالمشكلات التي يتطلب اتخاذ القرار فيها منْعك من النوم ليلًا، وذلك من خلال طرح السؤال التالي: ما هي القوى الدافعة والمحرّكة التي يمكن أن تُحدث التغيير على المستوى العالمي؟ ومن خلال تعريف هذه القوى الدافعة وتحديدها، يحاول الباحث إيجاد العلاقة بينها وبين متغيّرين أساسيين، هما: متغيّر الأهمية، ومتغيّر "اللّايقين والارتياب" (Uncertainty)، ومن خلالهما تُبنى السيناريوهات.

وفي المرحلة التالية، يقوم الباحث بالربط بين هذه السيناريوهات والفواعل المفتاحية، بيد أنّه يفرّق بين الفواعل الجزئية الداخلية (Micro Level)، والفواعل الكلّية والكبرى (Macro Level) ذات التأثير العالمي، وبخاصّة الفواعل المتعلقة بالجنوحات الثقيلة؛ كالتغيّرات الكبرى في الديموغرافيا، والتكنولوجيا، والبيئة، والاقتصاد. ومن ثمّ يجرى تحديد الأساليب التي تتّخذ بها القرارات ضمن كلّ سيناريو (باستخدام أسلوب "سووت" SWOT للتخطيط الإستراتيجي). وأخيرًا، يضع الباحث السُّبل التي يجرى من خلالها إدراك الإشارات المنبِئة بالمستقبل ورصدها، وإيجاد العلاقة بينها وبين السيناريوهات التي جرى صوغها. ويمكن تلخيص مراحل بناء السيناريوهات عند شوارتز في ثماني مراحل، هي:

- تحديد القضايا الجوهرية والأساسية.
- تحديد التأثيرات المحلية الكبرى.
- تحديد التأثيرات العالمية الكبرى.
- تصنيف المؤثرات التي جرى تحديدها.
- اختيار الأُسس التي بُنيّت عليها السيناريوهات.

23 Quoted in: Kees Van der Heijden, "Weaving Plots for Alternative Futures: an Eight Steps guide to Build Scenarios", *The Antidote Issue*, vol. 22 (1999), pp. 11 - 13.

+ إضافة التفاصيل الضرورية للسيناريوهات.
+ تقييم النتائج المتوصّل إليها.
+ رصد الإشارات المنبئة بالمستقبل[24].

وفي الحصيلة، تتّسم السيناريوهات الجيّدة، بالنسبة إلى شوارتز، بالعقلانية والمفاجئة، وبخاصّة عندما تقوّض الصور النمطية، وعندما يأخذ بها صنّاع القرار في مجال التنفيذ.

بناء السيناريوهات عند بول شومايكر

وضع بول شومايكر مجموعةً من الخطوات لبناء السيناريوهات، هي:

+ تعريف القضايا الأساسية والجوهرية التي تحتاج إلى إدراكٍ دقيق ومعمّق، وخصوصًا في ما يتعلّق بالمدى الزمني والمجال ومتغيّرات اتخاذ القرار، مع قراءة جيّدة للماضي لتحديد مستويات اللايقين.
+ تعريف الفاعلين والرهانات الأساسية (Stakeholders/Actors)، وبخاصّة الذين لديهم مصالح متعلّقة بالقضايا الأساسية، من المتأثرين أو الذين يؤثّرون في سير هذه القضايا.
+ وضع قائمة لأهمّ الاتجاهات والجنوحات الراهنة (Current Trends) التي يمكن أن تؤثّر في متغيّرات المصالح المختلفة، وتعريف كلّ اتجاهٍ وشرح الأنماط التي يظهر به تأثيرها، ثمّ وضع رسم بياني أو تخطيطي يُظهر العلاقات السببية والتحالفات الموجودة.
+ تعريف اللّايقينيات المفتاحية (Key Uncertainties) التي قد يكون لها تأثير كبير في متغيّرات المصلحة، مع شرح نوع التأثير الذي قد يترتّب على هذه الحوادث المتوقّعة.
+ محاولة بناء سيناريوهين من خلال وضع المخرجات الإيجابية للّايقينيات الأساسية في سيناريو واحد، ووضع المخرجات السلبية في سيناريو آخر، ثمّ إضافة "الاتجاهات والعوامل ذات التأثير الكبير" (Predetermined Elements) إلى هذين السيناريوهين.
+ تقييم التماسك الداخلي للسيناريوهات ودرجة المعقولية فيها. فهذه المرحلة تجيب عن السؤال: كيف يمكن للسيناريوهات أن تكون متماسكةً داخليًا، آخذةً في الحسبان بمفاهيم الاتجاهات والمخرجات المترابطة؟
+ إلغاء العلاقات (الاحتمالات) المنعدمة الصدقية والمستحيلة، ومحاولة ابتكار سيناريوهات جديدة، مع تأكيد مفاده أنّ السيناريوهات المبتكرة تغطّي على نحوٍ كامل طيف اللّايقينيات الموجودة.

24 Ibid.

- تقييم السيناريوهات بطريقة تسمح للفاعلين وصنّاع القرار بأن يندمجوا فيها ويتفاعلوا معها، ويعملوا من خلالها على نحوٍ يلائم توجهاتهم، وتدعيم هذه السيناريوهات بالبحث الإضافي ضمن ما يسميه شومايكر "سيناريوهات القراءة" (Learning Scenarios).
- بعد تكملة البحث الإضافي، يعاد اختبار الانسجام والتماسك الداخلي لسيناريوهات القراءة، والنظر في إمكان تحويل بعض التفاعلات من خلال نموذج كمّي (يمكن استخدام نموذج مونتي كارلو للمحاكاة).
- يعاد تقييم مجموعات اللايقينيات والمتغيّرات المستقلة، أو ما يسمّيه شومايكر "المتغيّرات المستهدفة" (Target Variables)، ثمّ مراجعة الخطوات؛ بدايةً من الخطوة الأولى إلى الخطوة التاسعة، للوصول إلى سيناريوهات السلوك والفعل التي توجه صنع القرار، من أجل تطوير آلية صنع القرار في ظلّ متغيّرات اللّايقين[25].

أهمّ أوجه الاتفاق والاختلاف لدى المستشرفين الغربيين في بناء السيناريوهات

إنّ السيناريوهات مبنيةٌ على التعدّد، واختلاف زوايا النظر. فكلّ سيناريو يروي لنا قصّةً مختلفة تمامًا عن السيناريوهات الأخرى، وكلّ قصّةٍ لها نمطها وبنيتها، ونموذجها الخاص بها. لكنّ السيناريوهات لا تختلف في خصائص أخرى مثل العقلانية والموثوقية.

وإنّ الهدف من السيناريوهات ليس سرد الحوادث المستقبلية فحسب، بل إنّ دورها يرتكز كذلك على تسليط الضوء على القوى التي تدفع بالمستقبل نحو اتجاهات مختلفة؛ إذ تقوم السيناريوهات بإبراز مدى تأثير هذه القوى في المستقبل، ولذلك يصبح من المهمّ في بناء السيناريوهات التنبّه للتفريق بين مستويات الوقائع التي تؤثّث السيناريو ابتداءً من "الحدث" (Event)، فـ"الاتجاه الفرعي" (Sub-trend)، فـ"الاتجاه" (Trend)، ثمّ "الاتجاه الأعظم" (Mega-trend) الذي يُصطلح عليه في بعض الدراسات المستقبلية بالجنوح الثقيل.

وعلى الرغم من الاختلافات الطفيفة الموجودة بين المقاربات المختلفة لبناء السيناريوهات عند المستشرفين، فإنّ ما يمكن استخلاصه هو اتفاق أغلبهم في العديد من الخطوات؛ وهو ما حاول تأكيده بيتر

25 Paul Shoemaker, "When and How to Use Scenarios Planning: a Heuristic Approach with Illustration", *Journal of Forecasting*, vol. 10, no. 6 (1991), pp. 549 - 564.

بيشوب وباحثون آخرون في دراسة بعنوان "الحالة الراهنة لبناء السيناريوهات: قراءة في التقنيات"[26]، إذ استطاعوا حصر مراحل بناء السيناريوهات في مجموعة من الخطوات الأساسية، هي:

- تعريف المجال: هذه الخطوة هي الخطوة الأساسية التي يجرى فيها تعريف مجال العمل أو المشروع، ويسمّيها شومايكر مرحلة "عرّف المجال"، وتسمّيها مجموعة شل وغاوسماير خطوة "التحضير" (Preparation)؛ إذ يجرى وضع المفاهيم وتعريف الخصائص الأساسية لمشروع بناء السيناريو، مثل تحديد المدى الزمني، ومجال التحليل، والفريق المشارك في إنجازه[27].
- التحليل المفهومي: تتّفق كلّ من مقاربة مجموعة شل، والشبكة العالمية للأعمال، وكذلك بول شومايكر في إدراج مرحلة أساسية في بناء السيناريوهات تُعرف بـ "التمهيد" (Pioneering)، أو مرحلة تعريف الرهانات الأساسية والفاعلين، بوصفها مرحلةً أساسيةً بعد تعريف المجال. بيد أنّ مرحلة التحليل المفهومي والإدراكي تهدف على نحوٍ أساسي إلى تقديم القراءة النظرية للمشاركين في مشروع السيناريو، ومحاولة تعريف النماذج الفكرية السائدة لدى صنّاع القرار، ثمّ السعي لتفكيكها، استنادًا إلى طرح الأفكار الجديدة، ومواجهة الأفكار والافتراضات المسبقة، من خلال التفكير الإبداعي الذي يساهم في تنمية المقاربة الكلّانية، في سبيل فهمٍ أفضل للمستقبل[28].
- الاتجاهات وتحليل اللّايقين: إنّ أغلب المقاربات التي تتناول بناء السيناريوهات تعتمد على نحوٍ أساسي على تحليل الاتجاهات وعوامل اللّايقين. ونجد أحيانًا بعض المستشرفين يقومون بالفصل بينهما – كما يفعل شومايكر – من خلال البدء بمرحلة تعريف الاتجاهات الأساسية، ثمّ تعريف اللّايقينيات المفتاحية، أو دمجهما معًا - كما يفعل ذلك فان دير هايدن من خلال ما يسمّيه "مرحلة تحليل المعلومات" التي يجري فيها تحليل القوى الدافعة ذات التأثير الكبير في الظاهرة المدروسة، ثمّ ربط هذه القوى بعوامل ودرجات اللايقين والارتياب[29].
- بناء السيناريوهات: هذه المرحلة بالنسبة إلى أغلب المستشرفين، ومن بينهم هايدن، هي المرحلة الأساسية والمحورية. وهي ترتكز على المراحل السابقة، من خلال الانطلاق من تحديد اللايقينيات المفتاحية وتحويلها إلى سيناريوهاتٍ تقوم على مستقبلات متعدّدة. ثمّ يجري وضع هذه السيناريوهات الأولية لتعرّف القوى الفاعلة؛ من أجل إعطاء سمة التماسك والتناسق

26 Peter Bishop, Andy Hines & Terry Collins, "The Current State of Scenario Planning: An Overview of Techniques", *Foresight*, vol. 9, no. 1 (2007), pp. 5 - 25.

27 Ibid.

28 Shoemaker, pp. 549 - 564.

29 Bishop *et al.*, pp. 5 - 25.

الداخلي للسيناريوهات، ثمّ توضع السيناريوهات في إطار قصصٍ معقولة قابلة للتصديق، ومتّسمة بالقدرة على الربط بين الحاضر والمستقبل. وتقود هذه المرحلة إلى تأسيس مرحلة بناء الإستراتيجية.

- تعريف الإستراتيجية: يسمّي بيتر شوارتز هذه المرحلة "مرحلة التضمينات"، ويسمّيها هايدن "مرحلة تخطيط الخيار". ويجرى اختيار القرارات أو الخيارات الإستراتيجية من خلال السيناريوهات المتعدّدة التي جرى إعدادها. وتسمح هذه المرحلة لصنّاع القرار بالاتصاف بمرونة ضرورية في اتخاذ القرارات، وقبول فكرة وجود بدائل إستراتيجية متعدّدة ومختلفة، وذلك تبعًا للأشكال التي يمكن للمستقبل أن يظهر بها.
- مرحلة الرصد والمراقبة[30]: لا نجد كثيرًا من المستشرفين يتحدّثون عن هذه الخطوة، ماعدا الشبكة العالمية للأعمال وكذلك مجموعة شل. ويجرى التركيز في هذه المرحلة على الدلائل والإشارات المنبئة بالمستقبل، وهي بحسب بيتر شوارتز مرحلة "اختيار المعالم البارزة" (Selection of Leading Signposts)، وتسمّيها مجموعة شل مرحلة الاستطلاع. وفي هذه المرحلة، يجرى تعريف المؤشرات المنبئة بالمستقبل ومحاولة رصدها، بخاصّة في حال وجود حاجة تقتضي القيام بتغييرات في الإستراتيجية؛ ولذلك يرى كلّ من شومايكر وهايدن ضرورة الاستمرار على رصد البيئة وإعادة بناء السيناريوهات، في ظلّ التغيّر السريع وانعدام الاستقرار في متغيّرات البيئة.

يمكن القول إنّ أغلب مقاربات بناء السيناريوهات تتّفق في أغلب هذه المراحل على وجود اختلافات بسيطةٍ بينها. وإضافةً إلى ذلك، تساهم كلّ هذه المقاربات في الإجابة عن مطلبين أساسين في بناء الإستراتيجية، هما تمكين صنّاع القرار من التخطيط من خلال تعدّدية الخيارات، وطرح عديد الرؤى والأفكار من أجل تحدّي الرؤى الراسخة والتقليدية[31]. وقد سعت المقاربات المختلفة التي عنيت ببناء السيناريوهات لتطوير نماذجها الخاصّة، قبل البدء في الصّوْغ النهائي لسرديات أيّ سيناريو يرسمه المستشرف.

بنية الإطار المعرفي للسيناريوهات في المدارس الاستشرافية الغربية

المقاربة الحدسية

تقوم المقاربة الحدسية (Intuitive Approach) على المعرفة الكيفية والرؤى، وهي تعتمد على الإبداع والخيال؛ كاستخدام الفن القصصي في بناء السيناريوهات. وترجع هذه المقاربة إلى أعمال كلّ من هيرمان

30 Ibid.

31 Torsten Wulf, Philip Meißner & Stephan Stubner, "A Scenario-based Approach to Strategic Planning. Integrating Planning Process Perspective of Strategy", HHL Working paper, Germany Leipzig Graduate School of Management, no. 98 (July 2010), pp. 12 - 14.

كاهن وأنتوني فاينر في ستينيات القرن العشرين، ثمّ تطوّرت على نحوٍ أكبر مع البحوث الاستشرافية الرائدة لكلّ من فان دير هايدن وبيتر شوارتز في بداية السبعينيات من القرن العشرين. يُضاف إلى ذلك أنّ شركة رويال دوتش شل التي استخدمت منهجية السيناريوهات وطوّرتها، اعتمدت على نحوٍ أساسي على المقاربة الحدسية[32].

وتتميز المقاربة الحدسية بأنّها الأكثر شيوعًا والأقل صرامةً من نظيرتها الاحتمالية، مع اتصافها بالتنوع والتعدّد. إضافةً إلى ذلك، كانت عملية بناء السيناريوهات عند العديد من المستشرفين والممارسين الأوائل كيفيةً حتى بالنسبة إلى بعض الشركات والمؤسسات - كما فعلت شركة شل النفطية[33] - ولكن النقطة الأساسية التي تميز المقاربة الحدسية من المقاربة الاحتمالية هي اعتمادها على عددٍ محدود من المتغيّرات، وبخاصّة في مرحلة التحليل المعمّق؛ إذ يجرى تأويلها وصوغها ضمن محاور تُبنى على أساسها السرديات التي تُعبّر عن بنية السيناريوهات عندما يجرى تشكيلها[34].

المقاربة الاحتمالية/ الكمّية

تشتمل المقاربة الاحتمالية الكمّية (Probabilistic/ Quantitative Approach) على مجموعة من التقنيات المتعدّدة التي تختلف في ما بينها في درجات استخدام برامج الإعلام الآلي. وتُعدّ تقنيتا تحليل أثر الاتجاه ومصفوفة التأثير المتبادل من أقدم التقنيات في المقاربات الاحتمالية، وفي ما يلي بيان لذلك:

✧ تحليل أثر الاتجاه (Trend Impact Analysis)

تطوّرت هذه التقنية في الدراسات المستقبلية في سبعينيات القرن العشرين مع "مجموعة المستقبلات" في الولايات المتحدة، وتطوّر هذا النموذج التحليلي خارج المفاهيم التقليدية التي عُرفت بها مناهج التنبؤ التي تقوم على معرفة المستقبل من خلال المعطيات التاريخية، والتي لا تعترف بوجود حوادث غير متوقّعة في المستقبل[35].

وجاءت هذه التقنية من أجل الإجابة عن النقد الذي وجّه إلى المقاربات التقليدية المعتمدة على نحوٍ مبالغ فيه على إسقاط المعطيات التاريخية على الحوادث المستقبلية، مثل تقنيات السلاسل الزمنية. ولذلك تسمح تقنية تحليل الأثر بتعديل مسألة إسقاط الاتجاهات التاريخية على الحوادث المستقبلية[36]،

---

32 Bradfield *et al.*

33 تُسمّى المقاربة الحدسية أيضًا "مقاربة شركة شل"؛ لأنها اشتهرت كثيرًا من خلال رويال دوتش شل.

34 Mikko Laurema, "Scenario Development: The Case of the Russo-Baltic Food Retail Market", Published Master Dissertation, Helsinki University of Technology, Espoo - Finland (2007), p. 17.

35 Bradfield *et al.*, "The Origins ...".

36 Theodore Gordon, "Trend Impact Analysis", Futures Research Methodology (1994), at: http://goo.gl/bKgqPy

ثمّ القيام بتحليل آثار الاتجاهات والتطورات من خلال الخبراء، وتكميم هذه التطوّرات والاتجاهات. ومن ثمّة، يمكن القول إنّ مفهوم تحليل أثر الاتجاه يختلف عن التنبؤ البسيط بأربع خطوات، هي:

- جمع المعلومات السابقة (التاريخية).
- استخدام منحنى لتطوّر الحوادث في الماضي، ومتابعة مساراتها في المستقبل، مع استبعاد عنصر المفاجئة.
- وضع قائمة للحوادث غير المتوقّعة التي بإمكانها إحداث انحراف في الاتجاهات المستقبلية.
- قيام الخبراء بتحديد احتمالية ظهور حوادث غير متوقّعة ومدى إمكان تأثير هذه الحوادث في المسار المستقبلي[37].

✧تقنية مصفوفة التأثير المتبادل (Cross-impact Analysis)

جرى تطوير مصفوفة التأثير المتبادل في مؤسسة راند الأميركية عام 1966 على يد كلّ من أولاف هيلمر وثيودور غوردون. وتحاول هذه التقنية تقييم التحوّلات والتغيّرات في احتمالية ظهور حوادث تتسبب بانحرافات عن التوقّعات الساذجة للمعطيات التاريخية[38]. ويمكن عدُّ تقنية هذه المصفوفة مكمّلةً لتقنية تحليل أثر الاتجاه، من خلال إدراج التفاعلات بين المتغيّرات في التحليل، وطرْح السؤال التالي: إن حدث "أ"، فما هو أثر ذلك في "ب"؟

أمّا بالنسبة إلى عدد الحوادث التي يجب اختيارها للدراسة، فهذا أمرٌ يعود إلى رأي الخبراء أو إلى أدبيات المجال البحثي؛ إذ تعتمد مرحلة اختيار الحوادث على الدقّة، وذلك على نحوٍ يلائم التفاعلات بين الحوادث التي يعبر عنها بـ "n^2-n" (حيث تمثّل n عدد الأحداث). وتتضاعف الأسس مع إضافة كلّ حدث. ولكلّ الحوادث احتمالات ابتدائية، وهي تقاس بمعيار التفاعلات في ما بينها من أجل الخروج بالاحتمالات النهائية. ومن خلال هذه العملية يمكننا بناء سيناريوهات مختلفة. ولكنّ المشكلة الأساسية في هذه التقنية متمثّلة بافتراض مفاده أنّ الاحتمالات المعدلة (بعد التفاعلات) تبدو أكثر ملاءمةً، على الرغم من بقاء أُسس المعلومات الأولية نفسها[39] (يمكن الإشارة إلى تقنية التحليل المورفولوجي التي تقوم باختزال السيناريوهات غير الملائمة ولا تُبقي إلّا السيناريوهات ذات الدلالة).

إنّ مصفوفة التأثير المتبادل، على عكس تقنيات المقاربة الحدسية، تعطي أهميةً كبيرة للتفاعل والتركيب والتعقيد، ولا تكتفي بالاحتمالات المستقبلية التي يقدّمها الخبراء. ولذلك يمكن القول إنّ المقاربات الاحتمالية تعُدّ آليات تقنيةً تستطيع تقديم العديد من المستقبلات؛ ذلك أنها استطاعت

---

37 Bradfield *et al.*, "The Origins..".

38 Ibid.

39 Laurema, p. 17.

تجاوز المنهجية البسيطة للتنبؤ التقليدي الذي يقدّم مسارًا واحدًا، أو مستقبلةً واحدةً بالاعتماد على المعطيات التاريخية فحسب.

تبدو تقنية مصفوفة التأثير المتبادل، بوصفها براداتمًا كمّيًّا في بناء السيناريوهات، مهمّةً جدًّا، وهي تُضفي على مجال الدراسات الاستشرافية بُعدًا علميًا دقيقًا. بيد أنّها لا تخلُو من أوجه ضعفٍ تبرز، أساسًا، في غموض الأساليب التي يجرى عبْرها تحديد المتغيّرات، أو الأساليب التي من خلالها تُعطى قِيَمٌ كمّية لبعض المتغيّرات الكيفية، إضافةً إلى حصر ديناميات التفاعل بين المتغيّرات في نمطين محدودين أحدهما إيجابيّ والآخر سلبيّ (كما فعل وليد عبد الحي في دراسة مستقبلات إيران عام 2020). ولذلك يرى بعضهم أنّ كلًّا من تقنيتَيْ تحليل الأثر أو مصفوفة التأثير المتبادل قد يفتقر إلى الدقّة بسبب التبسيط المبالغ فيه القائم على تنميط المتغيّرات.

يمكن القول إنّ المقاربة الاحتمالية الكمّية قد تطوّرت على نحوٍ أكبر في ما بعد، مع مساهمات مدرسة الاستشراف الفرنسية، ابتداءً مع غاستون بيرجي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وصولًا إلى ميشيل غودي الذي طوّر مجموعة من برامج الإعلام الآلي مثل ميكماك للتحليل الهيكلي، أو ماكتور لتحليل إستراتيجيات الفاعلين، أو مورفول للتحليل المورفولوجي معتمدًا على نحوٍ أساسي على مصفوفة التأثير المتبادل.

أمّا الاختلافات الأساسية بين المقاربتين، فتتمثّل بطبيعة الانتقاد الذي يوجَّه إلى المقاربة الاحتمالية؛ إذ إنّ المدخلات فيها تكون أقلّ موثوقيةً من المخرجات، وذلك بسبب التأويل والقراءة الذاتيين اللذين يضفيهما الخبراء على توصيف المتغيّرات، وبخاصّة عند تجاهلهم عنصرَ التفاعل بين المتغيّرات. وفي المقابل، فإنّ أغلب روّاد المقاربة الاحتمالية (من قبيل ميشيل غودي وفابريس روبيلا) يعتقدون أنّ المقاربات الحدسية الكيفية يعوزها كثير من الدّقة والموضوعية، وكثيرًا ما يجري تشبيهها بالإبداع الفني أو الأدبي الذي لا يتناسب وفقًا لميشيل غودي وفابريس روبيلا مع الصرامة والدّقة اللتين تحتاج إليهما عملية صناعة القرار وبناء الإستراتيجية[40]. وقد حاول فان نوتن وباحثون آخرون، من خلال المقارنة التي وضعوها بين المقاربة الكمّية والكيفية في بناء السيناريوهات، على نحو ما يتّضح ذلك من خلال الجدول (2).

بغضّ النظر عن أوجه الضعف والخلل الموجودة في كلتا المقاربتين، فإنّ كثيرًا من المستشرفين يرون أنه من الممكن إدماج إحدى المقاربتين في الأخرى أثناء بناء السيناريوهات، على النحو الذي يطوّر كلًّا من عمليتي تقييم البدائل الإستراتيجية وطرحها ونوع الفرضيات، من خلال الاستفادة من التحليل الكيفي الحدسي، أو الكمّي الاحتمالي. ويُعدّ ذلك أمرًا ممكنًا، فقد نجحت مدرسة الاستشراف الفرنسية (La prospective)

40 Godet & Roubelat.

الجدول 2: مقارنة بين المقاربة الكمّية والكيفية استنادً إلى تحليل فان نوتن وباحثين آخرين(*)

	المقاربة الكمّية	المقاربة الكيفية
المضمون	عندما تكون المعرفة الكمّية: مطلوبةً وموجودةً و/ أو عندما يكون التكميم ممكنًا	عندما تكون المعرفية الكيفية: مطلوبةً أو أنّ المعرفة الكمّية غير موجودة أو أنّ المعرفة الكمّية غير ممكنة
بُؤرة التركيز	مثل: الديموغرافيا، والنمو الاقتصادي	مثل: المؤسسات، والثقافة، والسياسة
التأثير في درجة التجريد	يميل إلى التجريد على نحوٍ أكبر	يميل إلى درجة أقلّ في التجريد
أفضل تقنية وأكثرها ملاءمةً لبناء السيناريوهات	أساليب النمذجة	السرد والأساليب الأدبية
طريقة اختيار المتغيّرات المفتاحية	تعريف ثابت وضيّق لعددٍ محدّد من المتغيّرات	استشعارٌ وملاحظةٌ عميقة لكلّ التفاصيل والإشارات، وعدم اعتماد صرامة كبيرة في أسلوب اختيار المتغيّرات المفتاحية
كرونولوجيا المدى الاستشرافي	من المدى القصير إلى المتوسط	من المدى المتوسط إلى البعيد

(*) Source: Hannah Kosow & Robert Gassner, *Methods of Future Studies and Scenario Analysis* (Bonn: German Development Institute, 2008), p. 34.

في الدمج بين المقاربتين، من خلال العودة إلى مساهمات معهد راند الذي كان له دورٌ كبير في تطوير مناهج حدسية ومناهج احتمالية كمّية، مثل "نظرية اللعب" (Game Theory)، أو "التقنيات التشاركية" (Participatory Methods)، أو حتى مساهمات ثيودور غوردون وأولاف هيلمر اللذين كان لهما الفضل في ابتكار تقنيتيْ مصفوفة التأثير المتبادل ودلفي في معهد راند، قبل أن يؤسسا معًا معهد المستقبل.

يمكن القول إنّ مصفوفة التأثير المتبادل تشترك مع تقنية التحليل الهيكلي ميكماك في المنطلقات المنهجية والنظرية نفسها، ولذلك تبدو الحاجة ملحّةً إلى الملاءمة بين المناهج والتقنيات المختلفة؛ لأنّ ذلك سوف يساهم في تفكيك التعقيد والتركيب الذي تتميز به ظاهرة المستقبل.

ثانيًا. المحاولات العربية في الاستشراف وبناء السيناريوهات

لم تخلُ الأوساط العلمية العربية من بعض المحاولات الأولية لبناء السيناريوهات، متأثرةً بالثورة في الدراسات المستقبلية التي انطلقت في الستينيات والسبعينيات في أوروبا والولايات المتحدة، وذلك على الرغم من الإشكاليات المعرفية والنظرية التي ارتبطت بتأصيل الخطاب الاستشرافي في الفكر العربي المعاصر وتبيئته. فقد تميزت أغلب هذه المحاولات الأولية بسيطرة التوجه السياسي على بعضها، في حين تميّز بعضها الآخر بالقطاعية والجزئية في رسم البدائل المستقبلية، إضافةً إلى ضعف القاموس العربي الاستشرافي بوجه عامّ، وهو ما يؤدّي إلى فقْر في التجربة العربية في مجال البحث المستقبلي.

وقد انقسم الجهد الاستشرافي العربي في بناء السيناريوهات منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين حتى الوقت الحاليّ إلى نوعين من البحوث، هما: مجموعة المشاريع البحثية لرسم بدائل مستقبلية للمنطقة العربية، ومجموعة المشاريع البحثية لتأصيل مفاهيم البحث النظري المستقبلي ومناهجه في بناء السيناريوهات، مع التنويه بوجود تداخلٍ بين هاتين المجموعتين. فقد حاولت مجموعة المشاريع البحثية المتعلّقة بوضع بدائل مستقبلية للوطن العربي تبيئة بعض المفاهيم المستقبلية، وتقريب بعض المناهج التي تستخدم في مجال الاستشراف، من أجل الضرورة المنهجية والنظرية لبناء مستقبلاتٍ للوطن العربي. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ المجموعة الثانية من البحوث التي تبحث في تطوير الأُطر النظرية والمنهجية للمستقبليات لم تشهد التراكم نفسه الذي شهدته مجموعة البحوث الاستشرافية ذات المحتوى التطبيقي، سواء كان ذلك من الناحية الكمّية أو النوعية.

وينتمي كلّ من مشروع "المستقبلات العربية البديلة"، وهو أحد مشاريع الأمم المتحدة الذي أشرف على تنفيذه إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم سعد الدين في منتدى العالم الثالث، ومشروع "استشراف مستقبل الأمة العربية" الذي أشرف على تنفيذه مركز دراسات الوحدة العربية، إلى مجموعة المشاريع البحثية لرسم بدائل مستقبلية للوطن العربي. في حين ينتمي إلى المجموعة الثانية من البحوث الجهد النظريّ والتطبيقيّ الذي قدّمه وليد عبد الحي، أو محاولات قيس الهمامي ومحمد سليم قلالة في ترجمة مساهمات المدرسة الفرنسية في الاستشراف الإستراتيجي، وبخاصّة كراسات ليبسور التي يصدرها مخبر البحث في الاستشراف والإستراتيجية والتنظيم، والتي كان لها دورٌ أساسي في إثراء الجهاز المفاهيمي العربي بقاموس الاستشراف الحديث، ومحاولة غرس الخطاب الاستشرافي في الفكر العربي، من خلال جهد الترجمة، وذلك مع الإقرار أنّ هذا الجهد، على الرغم من أهميته، لم يَرقِ بعد إلى خلق اتجاهٍ بحثي عربي كبير. وسوف نحاول في المبحث الآتي تعرّف الجهد المعرفي العربي في الاستشراف وبناء السيناريوهات.

المجموعة الأولى من الجهد الاستشرافي العربي في بناء السيناريوهات

مشروع "المستقبلات العربية البديلة"

لقد بدأ تنفيذ مشروع "المستقبلات العربية البديلة" عام 1981، منطلقًا من فرضية تعدّدية المستقبلات. وسعى المشروع للتركيز في الميادين والمجالات ذات الأهمية القصوى والتأثير العميق في مستقبل الوطن

العربي. واختارت مجموعة البحث في مشروع المستقبلات العربية البديلة عدم الاكتفاء بأساليب بناء النماذج الكمّية في تخطيط سيناريوهات المنطقة العربية، ولجأت، في المقابل، إلى اعتماد ثلاث مجموعات من المفاهيم، هي القضايا، والبنى، والعمليات[41].

وأفرز مشروع البحث من خلال هذه المجموعات المفهومية الثلاث اثني عشر مجالًا بحثيًا، هي: العلاقة بين الاجتماعية - السياسية والتنمية، وعملية صنع القرار، والديمقراطية والاتصال الجماهيري والمشاركة الشعبية، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (حركات الصحوة الإسلامية، والحركة التقدمية العربية)، وآليات التبعية، والوطن العربي والنظام العالمي المتغيّر، والآثار غير المدروسة للثروة النفطية، والموارد البشرية، وموارد العلم والتكنولوجيا واستخداماتها، والفنون والآداب بوصفها عناصر وحدة وتنوّع في الوطن العربي، والإطار المؤسسي للتكامل العربي، والتوحيد العربي وقضايا الأقليات[42].

ولقد نجحت وحدة البحث في مشروع المستقبلات العربية البديلة في تغطية جميع المجالات، ماعدا مجال الموارد البشرية واستخدامات العلم والتكنولوجيا؛ وذلك بسبب نقص الموارد المالية. وكان الهدف من وراء تقسيم مجالات البحث على هذا النحو التفصيلي هو التمكّن من تحديد المتغيّرات والقوى القائدة الأساسية في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للأمة العربية.

وحاول التقرير النهائي لمشروع "المستقبلات العربية البديلة" إيجاد الروابط بين كلّ المناطق والمجالات البحثية التي جرت دراستها؛ أي بين القضايا، والبنى، والعمليات التي لها تأثير عميق في مستقبلات الوطن العربي. وقد توصلت المجموعة البحثية إلى رصد أهمّ الاتجاهات الثقيلة التي سوف تحكُم مستقبل الوطن العربي وتشكّله، وكانت كما يلي:

- الاتجاه الملموس لعملية التراجع عن مشروع التوحيد القومي إلى مزيد من التفكُّك والتقوقع القُطري.
- الاتجاه المتزايد نحو تدويل الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية، وإدماجها في إطار الشبكات الدولية لتدفقات التجارة والمال والتكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، وهو أمرٌ ارتبط بفقدان متزايد للهوية الحضارية في كلّ مجالات الفكر والثقافة والتكنولوجيا والعمارة وأنماط الاستهلاك.
- جلبت التكنولوجيا المستوردة من الخارج معها أنماطًا فكريةً وأيديولوجيةً واستهلاكيةً وتوزيعيةً جديدةً، عمّقت الازدواجية الفكرية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي.
- الاتجاه المتزايد نحو الاعتداء على البيئة وتخريبها.
- تزايد تأثيرات قانون النمو غير المتكافئ في ما بين الدول العربية.

41 محمود عبد الفضيل، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، عالم الفكر، المجلد 18، العدد 4 (1988)، ص 1005 - 1026.

42 المرجع نفسه.

+ أصبحت توجهات النمو والتراكم غير محكومة بمنطلقاتٍ داخلية، بل بعوامل خارجية.
+ حدثت تغيراتٍ طبقية في أغلب المجتمعات العربية، ونشأت بورجوازية صغيرة في الأرياف والمدن.
وتوصّل مشروع "المستقبلات العربية البديلة" في تقريره النهائي إلى صَوْغ سيناريوهين:

+ السيناريو الاتجاهي (التشاؤمي): هو نمطٌ من السيناريوهات يركّز في صورة المستقبل المتوقّع من خلال استمرار الأوضاع القائمة؛ ذلك أنها تسير في الاتجاه نفسه. ويشير هذا السيناريو إلى قتامة المستقبل العربي من خلال تزايد الصراعات الطائفية والعشائرية، ويصحب ذلك تراجعٌ في مشاريع النهضة والإصلاح.

+ السيناريو البديل (التفاؤلي): هو السيناريو الذي يشير إلى وجود تفاعلٍ إيجابي بين الديناميات والقوى العربية في إطار تصوّر تطوّرٍ حضاري شامل يؤدّي إلى نجاح التجربة العربية.

مشروع "استشراف مستقبل الأمة العربية"

تولّى تنفيذ هذا المشروع مركز دراسات الوحدة العربية عام 1983، واستمر إلى عام 1987، ووضع سيناريوهات الأمة العربية عام 2015. وقد حاول المشروع انتهاج منهجية متعدّدة المقاربات من أجل سدّ أيّ ثغرات بحثية، ورسم صورة شبه متكاملة عن مستقبلات الأمة العربية خلال 20 أو 25 سنةً مقبلةً، تشتمل على جميع التحوّلات والتغيّرات وحتى التعقيدات والمسارات المحتملة للوطن العربي. وانطلق المشروع من افتراضٍ أساسي هو استشراف المستقبل، وليس التنبّؤ به. ومن أجل تحديد أفضل لطبيعة العلاقات والتشابكات، جرى تصميم المشروع من خلال التفاعلات بين المجالات التالية: الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي والأيديولوجي، والداخل والخارج (ولا سيما في مجال التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية)، والحاضر والمستقبل (إرث الحاضر ورهن المستقبل).

وتضمّن البحث الاستشرافي ثلاثة محاور أساسية سُمّيت "المحاور المضمونية"، وهي: العرب والعالم، والمجتمع والدولة، والتنمية العربية. وتنضوي إلى هذه المحاور مجموعة من الدراسات الأساسية، إضافةً إلى عدد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أهمّ المتغيّرات الأساسية التي تتحكم في حاضر الظواهر المتعلقة بالمنطقة العربية ومستقبلها، وتحديد تأثير كلّ مجالٍ من هذه المجالات في الصور والمشاهد المستقبلية[43]. واختار القائمون على المشروع ثلاثة مشاهد مستقبلية[44] متمثّلةً بالمشهد الاتجاهي، والمشهد الإصلاحي، والمشهد التحوّلي، كما هو موضّح في الجدول (3).

---

43 المرجع نفسه.

44 استخدم مشروع استشراف مستقبل الأمّة العربية مفهوم "المشاهد المستقبلية"، بدلًا من مفهوم "السيناريوهات" الذي عرف رواجًا كبيرًا في الدراسات المستقبلية خصوصًا في السبعينيات من القرن العشرين، بعد أن استخدمه هيرمان كاهن أوّل مرّة في منتصف الستينيات من القرن العشرين.

الجدول 3: المشاهد المستقبلية في مشروع "استشراف مستقبل الأمة العربية 2015"(*)

المشهد المستقبلي الاتجاهي	المشهد المستقبلي الإصلاحي	المشهد المستقبلي التحوّلي
هو سيناريو يفترض استمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت بعد حرب أكتوبر 1973، واستمرار منطق التبعية والتجزئة، ويفترض أن يزداد الوضع سوءًا وتدهورًا.	هو سيناريو إصلاحي تقويمي للوضع من خلال افتراض وجود تكامل وتعاون عربي في قطاعات متعددة، إضافةً إلى نشوء بعض التجمعات والتكتلات الإقليمية العربية، مع حدوث تقاربٍ أيديولوجي وسياسي بين الدول العربية المتجاورة، من دون حدوث تغيّرات جذرية في أنظمة الحكم في الدول العربية.	هو سيناريو ثوري وراديكالي يفترض قيام دولة الوحدة العربية ببدائلها الاجتماعية والسياسية المختلفة.

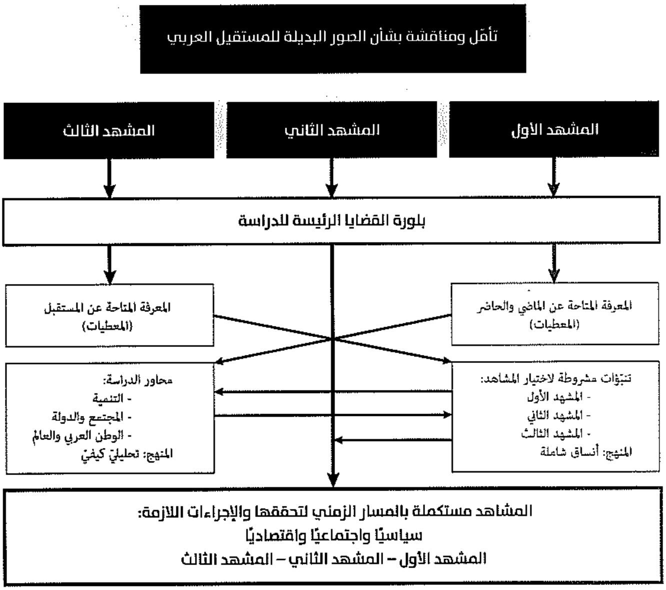
(*) المصدر: خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 38.

وقدّم الباحثون في التقرير النهائي لمشروع استشراف الأمة العربية توضيحًا للأُسس المنهجية لبناء المشاهد المستقبلية (السيناريوهات) الثلاثة؛ إذ جرى الاعتماد على النمذجة وبناء النماذج التي تسمح بالصَوْغ الكمّي والكيفي لمجمل التفاعلات التي تحدث بين المتغيّرات المتحكّمة في المشاهد المستقبلية للأمة العربية والمؤثّرة فيها (مشهد التفتت والتجزئة، ومشهد التنسيق والتعاون، ومشهد الوحدة العربية)؛ وذلك على غرار ما هو مُبيّن في الرسم البياني (1).

قامت المجموعة البحثية لمشروع "استشراف مستقبل الأمة العربية" بالربط بين المحاور المضمونية، من خلال نموذج "النسق العربي"، وهو النموذج الذي يضمن مستوًى مقبولًا من المعقولية والاتساق داخل السيناريوهات (المشاهد المستقبلية). وفضلًا عن ذلك، جرى ابتكار أنساق فرعية أو نميذجات؛ من قبيل نُمَيْذج الموارد الطبيعية، ونميذج المورد البشري، ونميذج المتغيّرات الاقتصادية الكلّية، ونميذج الظواهر غير الاقتصادية (الظواهر الاجتماعية والسياسية)[45].

45 المرجع نفسه، ص 44.

الرسم البياني 1: خطوات بناء السيناريوهات في مشروع مستقبل "استشراف الأمة العربية"(*)



(*) المصدر: المرجع نفسه، ص 43 (بتصرّف).

وعبّر "النسق العربي" في مشروع "استشراف مستقبل الأمة العربية" عن أنموذجٍ إقليمي دينامي شامل، يقوم على أساس إيجاد الروابط بين الأنساق الفرعية أو النميذجات، على نحوٍ يحقّق نسقًا من التفاعل بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك المتغيّرات القطاعية أو الإجمالية؛ إذ يجرى الوصول إلى صورة متكاملة من خلال عمليات التصحيح الذاتي المتتابع التي يضطلع فيها عنصرَا الخبرة والحدس المنضبطان بدور محدّد ومهمّ[46].

وقد ساهم هذا النموذج المبتكر في التعامل مع الكمّ الكبير من القضايا والمتغيّرات التي تشكّل النسق الدولي، سواء المتعلقة منها بشساعة الإقليم الجغرافي العربي، أو بطول المدى الزمني الذي يتجاوز 25 سنةً لأفق السيناريوهات. وتوصل فريق البحث إلى أنّ أساليب المحاكاة الأكثر تحرّرًا من الأساليب

46 المرجع نفسه.

القياسية (الكمّية) والأكثر قدرةً على ربط الأنساق الفرعية هي أفضل أساليب الاستشراف المستقبلي (بناء السيناريوهات).

وكشفت "الجداول الاستشرافية" للسيناريو، أو المشهد الأول، تفاقم مشكلتَي المديونية والبطالة، وهو ما يؤزّم الوضع الاقتصادي في دول عربية عديدة، بخاصّة في ظلّ استمرار منطق التفتّت والتجزئة. كما كشفت التفاعلات على مستوى المحاور الأخرى مأزق "الدولة القُطرية" في جميع الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن كلّ من المشهدين (الأول والثاني).

وهكذا، قدّم كلّ من مشروعَيْ بناء السيناريوهات في العالم العربي، سواء "المستقبلات البديلة للوطن العربي" أو "استشراف مستقبل الأمة العربية"، إشارةً مهمّةً إلى وجود وعيٍ على مستوى "الإنتليجينسيا" في الوطن العربي بأهمية بناء السيناريوهات، والتفكير الاستشرافي في تخطيط المستقبلات العربية.

وعلى الرغم من ذلك، شابت المحاولات العربية بعض نقاط الضعف والخلل المنهجي في بناء هذه السيناريوهات. فبالنظر إلى مشروع "مستقبلات عربية بديلة"، أقرّت المجموعة البحثية بعجزها عن تغطية مجال الموارد البشرية، واستخدامات العلم والتكنولوجيا؛ وذلك بسبب نقص الموارد المالية. وهذا يؤدّي إلى التأثير في قيمة السيناريو، في ظلّ تجاهل المتغيّر العلمي والتكنولوجي الذي تعدُّه أغلب الدراسات الاستشرافية القوة الأساسية التي سوف تؤثّر في مستقبل البشرية تأثيرًا غير مسبوق.

وفضلًا عن ذلك، سقط مشروع "المستقبلات العربية البديلة" في خللٍ منهجي آخر متمثّل باعتماده على سيناريوين فقط؛ هما السيناريو الاتجاهي (التشاؤمي)، والسيناريو البديل (التفاؤلي). وقد أثبتت أغلب الدراسات المستقبلية أنّ بناء السيناريوهات قائم على افتراض تعدّدها. ولذلك نجد أنّ الدراسات الحديثة في السيناريوهات لا تضع أقلّ من أربعة سيناريوهات.

أمّا "استشراف مستقبل الأمة العربية" الذي أطلقه مركز الوحدة العربية، فقد تميز بقدرته على استخدام آليات النمذجة والمحاكاة في بناء السيناريوهات، وهو ما ساهم في تمكين الباحثين في المشروع من إدراك الطبيعة المركّبة والمتشابكة للمتغيّرات المختلفة؛ إذ جرى وضعها في إطارٍ عامّ هو "النسق العربي"، ومكوّنات أو أنساق فرعية هي "النميذجات" التي تتفاعل في ما بينها على نحوٍ نَسقي دينامي، من خلال عمليات التصحيح الذاتي المستمر. وقد خلص المشروع إلى رسم ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد اتّصفت بالجمود ولم تعبّر عن حيوية السيناريوهات ومرونتها في الأدبيات المعاصرة للدراسات المستقبلية والاستشرافية.

وعلى الرغم من أوجه القصور التي شابت كلّا المشروعين، سواء من الناحية المنهجية، أو من ناحية ضعف قاعدة البيانات التي تسمح بتطوير سيناريوهات جيّدة ومتماسكة والتخطيط لها، تظلّ هاتان المحاولتان من أبرز المحاولات الجادّة في مجال ممارسة التفكير الاستشرافي بالنسبة إلى العالم العربي.

المجموعة الثانية من الجهد الاستشرافي العربي في بناء السيناريوهات

تمثّلت المجموعة الثانية من بحوث السيناريوهات في العالم العربي بالجهد المنهجي والنظري من أجل تبيئة مناهج الاستشراف وبناء السيناريوهات في الأوساط الأكاديمية والمؤسسية العربية. وقاد هذه الجهد مجموعة من الباحثين في صدارتهم المهدي المنجرة ووليد عبد الخي، ومحمد سليم قلالة، وقيس الهمامي. فقد كان لعبد الحي الفضل في نشر مجموعة من الدراسات المستقبلية التي تسعى إلى تعريف الأوساط العلمية العربية بمناهج بناء السيناريوهات. وفي هذا السياق نذكر كتابًا له يُعنى بالدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية[47]، وآخر بمناهج الدراسات المستقبلية[48].

وكان لعبد الحي أيضًا دورٌ أساسيّ في استخدام تقنية مصفوفة التأثير المتبادل في بناء السيناريوهات. ويمكن الجزم أنه كان من الأوائل في العالم العربي في هذا المجال من خلال كتابه المتعلّق بمستقبلات الصين[49]، فضلًا عن كتابه الذي يُعنى بمستقبل مكانة إيران الإقليمية[50]. وقد تمكّن عبد الحي في هذه الدراسة من خلال استخدامه لمصفوفة التأثير المتبادل من رصد 40 متغيّرًا في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بما في ذلك المتغيّرات التي لها علاقة بالبيئة المحاذية أو الإقليمية أو الدولية لإيران. وتوصلت دراسته إلى نتيجةٍ مفادها أنّ دالّة النموذج هي "الاستقرار السياسي لتحقيق مكانة الدولة الإقليمية المركز"؛ بمعنى أنّ قياس التأثير المتبادل يجرى على أساس التفاعل بين متغيّرين في زاوية الاستقرار السياسي، من خلال المدلولات التي نصّت عليها مؤشّرات مقياس كوفمان للاستقرار السياسي. وجاءت حصيلة مصفوفة التأثير المتبادل للمتغيّرات الأكثر تأثيرًا في كلّ المتغيّرات، والمتغيّرات الأكثر تأثّرًا في كلّ المتغيّرات، كما يتضح من الجدول (4)[51].

وبحسب عبد الحي، تكون حصيلة مصفوفة التأثير المتبادل بين المتغيّرات للسيناريو الممكن هي (148-) من مجموع التأثيرات الكلّية، وهو ما يساوي نحو 12.45 في المئة. وهذا يعني أنّ معدلات التغيّر سوف تبقى على حالها، وأنّ الواقع الإيراني سيتراجع بنسبة 12.45 في المئة عن الوضع القائم الآن في هذا البلد بالنسبة إلى المتغيّرات السلبية، في حينٍ أنّ المتغيّرات الإيجابية سوف تتحرّك إلى الأمام بنسبة 12.45 في المئة تقريبًا، مع الإشارة إلى أنّ التغيرّات السلبية تفوق في مجموعها الكلّي المتغيّرات الإيجابية[52]. ومن خلال المثال الذي قدّمه عبد الحي في دراسته لمستقبلات إيران 2020، تبرز الأهمية

47 وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (مراكش: عيون، 1992).

48 وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

49 وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000).

50 وليد عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010).

51 المرجع نفسه، ص 471.

52 المرجع نفسه، ص 472.

الجدول 4: نتائج مصفوفة التأثير المتبادل في دراسة وليد عبد الحي "إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020"(*)

الرقم	المتغيّرات الأكثر تأثيرًا	درجة تأثيرها	الرقم	المتغيّرات الأكثر تأثرًا	درجه تأثيرها
1	التعليم	83+	1	الرضا عن السياسة الداخلية	-
2	معدل الدخل الفردي	69+	2	الأقليات	28-
3	الحرية الاقتصادية	60-	3	الفساد	28-
4	الحرية السياسية	58-	4	الرأي العامّ الدولي	26-
5	الفساد	52-	5	الإدمان	23-
6	الزيادة السكانية	49-	6	التعليم	19+
7	التسييس المذهبي	49-	7	أحزاب المعارضة	18-
8	النمو الاقتصادي	48+	8	البيئة الدولية	18-
9	البطالة	43-	9	المشاركة السياسية	17+
10	البيئة الدولية	42-	10	التسييس المذهبي	16-
11	الاستثمارات الخارجية	41-	11	البيئة المحاذية	15-
12	النفط	41+	12	-	-

(*) المرجع نفسه، ص 469.

المنهجية والنظرية التي تمنحها تقنية مصفوفة التأثير المتبادل في مستوياتٍ تحليلية متعدّدة يمكن أن نلخّصها في النقاط التالية:

- من الممكن دراسة عدد كبير من المتغيّرات، فقد درس عبد الحي نحو 40 متغيّرًا.
- أخذ مسألة التفاعل بين المتغيّرات في الحسبان، وتصنيفها إلى تفاعلات سلبية وأخرى إيجابية، أو تصنيفها إلى نمطٍ مؤثّر وآخر متأثّر، وهو ما يساهم في تحديد المتغيّرات الأكثر تأثيرًا والمتغيّرات الأقلّ تأثيرًا.

+ استطاع عبد الحي تجاوز مشكلة إعطاء القيم والأوزان للمتغيّرات المختلفة من خلال لجوئه إلى اعتماد المعايير والمقاييس التي تعتمدها بعض المؤسسات الدولية؛ مثل مقاييس التنمية البشرية للأمم المتحدة، أو مقاييس كوفمان للاستقرار السياسي، أو مقاييس الحريات لمؤسسة فريدوم هاوس.

أمّا بالنسبة إلى محمد سليم قلالة وأيضًا قيس الهمامي، فإنهما مساهمان بارزان في تعريب مناهج الاستشراف الفرنسي إلى اللغة العربية، من خلال الانطلاق من افتراضٍ مفاده أنّ كتابات ميشيل غودي تعُدّ رائدةً في هذا المجال. وتوصّل الباحثان إلى اقتناع مُجمله تعميم التفكير الاستشرافي في العالم العربي، وقد توّجا ذلك من خلال ترجمة كتاب الاستشراف الإستراتيجي إلى المؤسسات والأقاليم[53]. يضاف إلى ذلك أنّ قلالة قام بتأسيس مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف عام 2005، هادفًا من ورائه إلى تعميم الأبحاث التي تستخدم تقنيات الدراسات المستقبلية وتقنيات الاستشراف، والمساهمة في تعريب المناهج والتقنيات الاستشرافية وتطوير قدرات التفكير في مجالي استباق الفعل واستحداثه بوصف ذلك جوهر الاستشراف، وعاملًا مُمكّنًا للباحثين من التحكّم في المناهج والتقنيات القادرة على صَوْغ الرؤى المستقبلية في العالم العربي الذي يعاني - بحسب قلالة - خللًا إستراتيجيًا في المستوى الاستشرافي[54].

خلاصة

نستخلص من تحليل بنية الإطار المعرفي للسيناريوهات أنها تنقسم إلى مقاربتين أساسيتين هما المقاربة الحدسية والمقاربة الاحتمالية/ الكمّية. ولا تزال عملية بناء السيناريوهات، عند العديد من المستشرفين والممارسين أساسًا، عمليةً كيفية (حدسية)، وذلك حتى بالنسبة إلى الشركات والمؤسّسات، - كما فعلت مثلًا شركة شل النفطية - ولكن النقطة الأساسية التي تميّز المقاربة الحدسية من المقاربة الاحتمالية هي اعتمادها على عددٍ محدود من المتغيّرات وخاصّة في مرحلة التحليل المعمّق؛ إذ يتمّ تأويلها وصوغها في شكل محاور تبنى على أساسها السرديات (Narratives) التي تعبّر عن بنية السيناريوهات عندما يتمّ تشكيلها. أمّا المقاربة الاحتمالية/ الكمّية، فتتميّز بأنّها تشتمل على مجموعةٍ من التقنيات المتعدّدة التي تختلف في ما بينها في درجات استخدام برامج الإعلام الآلي. وتجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف عدد المتغيّرات في كلتا المقاربتين لا يُعدّ معيارًا للمفاضلة بينهما؛ لأنّ

53 ميشيل غودي وفيليب دوران وقيس الهمامي، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسّسات والأقاليم**، محمد سليم قلالة وقيس الهمامي (مترجمان) (باريس: اليونسكو، 2011).

54 جاءت هذه الأهداف في مقدّمة للباحث سليم قلالة، انظر: عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية**.

التوجه الجديد في بناء السيناريوهات هو محاولة إدماج كلا المقاربتين من أجل الاستفادة القصوى من خصائصهما في رسم سيناريوهات متماسكة ومعقولة.

وفي الحصيلة، تظلّ المساهمات العربية في تعريب مناهج الاستشراف وتقنياته جهدًا فرديًا من بعض الباحثين العرب، من أمثال وليد عبد الحي، ومحمد سليم قلالة، وقيس الهمامي، وغيرهم. وعلى الرغم من أهمية هذه المساهمات، فإنّ ضعف الجهد المؤسسي في الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات كان وراء ضآلة هذا النوع من البحوث في العالم العربي. وفضلًا عن ذلك، فإنّ أغلب مراكز البحث المستقبلي المنتشرة في الوطن العربي وهميّة وغير موجودة إلّا في المواقع الإلكترونية.

المراجع References

المراجع العربية

- حسيب، خير الدين وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- عبد الحي، وليد. **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، مراكش: عيون، 1992.
- ــــــــــــ. **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000.
- ــــــــــــ. **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010.
- ــــــــــــ. **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
- عبد الفضيل، محمود. "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 18، العدد 4.
- عناية الله، سهيل. "استشراف مستقبل الأمة: مراجعة لنماذج المحاكاة ومداخل دراسة المستقبلات البديلة"، إسلامية **المعرفة**، العدد 17 (1999).
- غودي، ميشيل. ودوران، وفيليب. والهمامي، قيس. **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسّسات والأقاليم**، محمد سليم قلالة وقيس الهمامي (مترجمان)، باريس: اليونسكو، 2011.

المراجع الأجنبية

- Bishop, Peter. Hines, Andy & Collins, Terry. "The Current State of Scenario Planning: An Overview of Techniques", *Foresight*, vol. 9, no. 1 (2007).
- Bradfield, Ron *et al.* "The Origins and Evolution of Scenario Techniques in long Range Business Planning", *Futures*, vol. 37, no. 8 (2005).
- Fuller, Buckminster. *An Anthology for the New Millennium*, New York: St. Martin's Press, 1999.
- Godet, Michel & Roubelat, Fabrice. "Creating the Future: The Use and Misuse of Scenarios", *Long Range Planning*, vol. 29, no. 2 (1996).
- Heijden, Kees Van der. "Weaving Plots for Alternative Futures: an Eight Steps guide to Build Scenarios", *The Antidote Issue*, vol. 22 (1999).
- Kosow, Hannah & Gassner, Robert. *Methods of Future Studies and Scenario Analysis*, Bonn: German Development Institute, 2008.

- Laurema, Mikko. "Scenario Development: The Case of the Russo-Baltic Food Retail Market", Published Master Dissertation, Helsinki University of Technology, Espoo – Finland, 2007.
- Lekeas, George Konstantinou. "Scenario Planning Formulation, Implantation and Effects: A Review of Best Theory and Practice", Master Dissertation, University of Warwick, Coventry – United Kingdom, 1999.
- Oglivy, James. *Creating Better Futures: Scenario as a Tool for Better Tomorrow,* New York: Oxford University Press, 2002.
- Ringland, Gill. *Scenario Planning: Managing for the Future.* West Sussex: John Wiley & Sons, 1998.
- Schwartz, Peter. *The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World,* New York: Currency Doubleday, 1991.
- Shoemaker, Paul. "When and How to Use Scenarios Planning: a Heuristic Approach with Illustration", *Journal of Forecasting,* vol. 10, no. 6 (1991).
- Wulf, Torsten. Meißner, Philip & Stubner, Stephan. "A Scenario-based Approach to Strategic Planning. Integrating Planning Process Perspective of Strategy", HHL Working paper, Germany Leipzig Graduate School of Management, no. 98 (July 2010).

إلياس بلكا* | Ilyas Belka**

التأصيل لاستشراف المستقبل من منظور إسلامي

The Origins of Foresight from an Islamic Perspective

ملخص: موضوع هذا البحث هو التأصيل لاستشراف المستقبل من القرآن والسنّة، بصفتهما المصدرين الأساسيين للعقل المسلم. وتتناول هذه الورقة بدايةً مفهوم الغيب في التراث الإسلامي وعلاقته باستشراف المستقبل، متكشّفةً عن نسبية هذا المفهوم القرآني الكبير وعن كونه مفهومًا مرنًا يخضع للاحتمال والبحث الظنّي. ثمّ تعرض لقضية الزمن، وكيف أنّ الدين يفضّل مبدأ "المستقبل المفتوح" على فكرة "التقدّم" التي ازدهرت خاصة في القرن التاسع عشر الأوروبي، وكيف انعكس الاهتمام الإسلامي بالاستشراف في بروز مبدأ كبير يسمّى "اعتبار المآلات"، وهو أحد المصادر الكبرى في علم أصول الفقه. ليتطرّق البحث أخيرًا إلى بعض العقائد الإسلامية التي من شأنها – إذا فُهمت خطأ – أن تشكّل عائقًا أمام التطوّر الطبيعي لعلم "استشراف المستقبل" في العالم الإسلامي، وأهمّها "القدر والتوكّل"، عارضًا لبعض الحلول النظرية والعملية للإشكالين، وهي حلول شديدة الصلة بقضية عَقَدية وفلسفية أخرى هي "العلاقة السببية".

كلمات مفتاحية: الاستشراف، المنظور الإسلامي، المستقبل المفتوح

Abstract: This paper examines the origins of foresight within Islamic thought, relying on the Qura'n and the Sunnah as the basic sources of Muslim thought. In its overview of the history of foresight, the paper deals first with the concept of the metaphysical realm (*al ghayb*) in Islamic tradition and its relationship with forecasting the future. The paper demonstrates the malleability of this major Quranic concept. Next, it considers the issue of time and the supremacy within of the principle of the "open future" as compared to the idea of "progress" that was widespread in Europe in the 19th century. It goes on to reflect on the Islamic interest in forecasting following an increased preference among Islamic jurisprudents for the study of "possible future outcomes". Possible obstacles to foresight are also considered in this paper, in particular those Islamic beliefs that, in some interpretations, may stymie the natural evolution of futurology in the Muslim World. Most significant of these is that of *qadar wa al tawakul* ("Resignation to fate" or "to put one's faith in fate"). Finally, the paper suggests some theoretical and practical solutions based on fundamental understandings of causality.

Keywords: Foresight, Islamic Perspective, Open future

* أستاذ مشارك بمعهد دراسات العالم الإسلامي، جامعة زايد بدبي، الإمارات العربية المتحدة.

** Associate Professor at the Institute for Islamic World Studies, Zayed University Dubai, United Arab Emirates.

مقدمة

طالما اشتكى مفكرو النهضة من الانشغال الكبير للعقل العربي - الإسلامي بشؤون الماضي على حساب مشكلات المستقبل، وذلك، وفقًا لقول وليد عبد الحي، إنّ "إحدى ثغرات ثقافتنا العربية تتجسّد في أحد أبعادها في موقفها من الزمن، إذ طغى عليها الماضي والحاضر، بينما لم يحظ المستقبل "حيث سنعيش" إلّا بأقلّ القليل، على الرغم من أنّ معرفة أو محاولة معرفة المستقبل تمثّل أحد عناصر القوة"[1]. وإذ غدا الزمان المستقبل ساحة صراع وتنافس بين الأمم، فقد وضع مهدي المنجرة مفهوم "استعمار المستقبل"، مُنذرًا: "إنّ العالم الإسلامي إذا لم يخطّط لمستقبله، فإنه يوشك أن يُستعمر بدوره، كما استُعمر ماضيه وحاضره"[2].

في حين تظلّ العقلية الماضوية السّائدة قبل كلّ شيء عقلية تبحث عن هويتها[3]، ويظلّ كثير من المسلمين – بسبب الفهم الخطأ لعقيدة الغيب – يتوهّمون أنّ كلّ ما يتعلّق بالمستقبل مجال محظور، لا يجوز اقتحامه ولا ينبغي لهم الانشغال به. ومن ثمّ، يأتي هذا البحث محاولًا تأصيل استشراف المستقبل من منظور الكتاب والسنّة، أي من خلال أهمّ مصدرين للعقل المسلم.

سوف نسعى إذًا في هذه الورقة لطرح أسئلة: كيف للعقل الإسلامي المعاصر أن يتصالح مع المستقبل وينفتح عليه؟ وما السبيل لنجعل هذا العقل يتعامل مع المستقبل – استشرافًا وتخطيطًا وعملًا- تعاملًا عاديًا من دون تحفّظات أو موانع فكرية أو عقدية تُعيقه؟ وكيف ننقد العقل المسلم من الغلوّ في الاهتمام بأمور الماضي والحاضر، لنوجّهه إلى صرف جزء من طاقته نحو قضايا المستقبل؟ وهذه الأسئلة وغيرها تلخّص الإشكالية الأساسية لهذا البحث.

نبدأ أوّلًا بتوضيح أنّ لمفهوم "المستقبلية" أو "الاستشراف"[4] استعمالين: فهو يعني الاهتمام العام بالمستقبل وقضاياه، سواء على المستوى الفكري أو العملي؛ كما يعني مجموعة من الأبحاث حول التطور المستقبلي للإنسانية تُمكّن من استخلاص عناصر التوقّع[5]. وينطلق هذا الاستشراف من حقيقة أنّ الحقل الذي يمكن للإنسان أن يؤثّر فيه هو المستقبل[6]؛ ولذلك فالمستقبل الذي يعنينا هنا هو المستقبل العملي الذي بإمكان الإنسان أن يدرسه ويتوقعه، لا المستقبل من حيث هو موضوع فلسفي خالص.

1 وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (مراكش: دار تينمل، 1993)، ص 5.

2 Mahdi Elmandjra, *Première guerre civilisationnelle* (Casablanca: Editions Toubkal, 1992), p. 176.

3 Pierre Burgelin, *L'Homme et le Temps* (Paris: Editions Montaigne, 1945), p. 30.

4 سنُؤثر في هذا البحث استخدام مفهوم مصطلح "الاستشراف" بدلًا من مفردة "المستقبلية" التي لم تعد تُستخدم على نطاقٍ واسع بين المستقبليين، ولعوامل أخرى بسطتها بعض الدراسات السابقة. راجع في ذلك مثلًا: محمد بريش، "حاجتنا إلى علوم المستقبل"، **المسلم المعاصر**، العدد 61 (تشرين الأول / أكتوبر 1991)، ص 51 - 53.

5 Michel Godet & Hugues de Jouvenel, "Avant-propos", *Futuribles*, no. 71 (November 1983), pp. 3 - 4.

6 Eleonora Masini, *Why Futures Studies?* (London: Grey Seal Books, 1993), p. 7.

لا مناصّ إذًا من أن يتصالح العقل العربي - الإسلامي مع المستقبل، حتى يكون الاستشراف والتخطيط عادة ذهنية له. ولهذا نحتاج أوّلًا إلى استقراء مذهبية الإسلام في الموضوع: هل يقبل هذا الدين مبدأ استشراف المستقبل؟ وعلى أيّ أساس؟ وما علاقة عقائد الغيب والقدر ونحوها بموضوعنا؟ هذا وغيره ما سنحاول الإجابة عنه في ثلاثة مباحث، يخصّ أولها مفاهيم الغيب، ويعني ثانيها اعتبار المآل والمستقبل المفتوح، وعلاقتها بالاستشراف، ويتناول المبحث الثالث إشكالية القدر والتوكّل درسًا وتحليلًا.

أوّلًا. الغيب واستشراف المستقبل

الدراسة المستقبلية بين الاستشراف والنبوءة

يوجد فرقٌ كبير بين استشراف المستقبل والنبوءة. إذ لا تدّعي الدراسة المستقبلية نهائيًّا معرفة ما سيحدث، ولكنها تحاول تحديد المسارات المختلفة – المحتملة والممكنة والمرغوب فيها – لظاهرة معيّنة. والمستقبل ليس مجالًا للاستكشاف فحسب، بل هو أيضًا مجال للعمل والتأثير. ومن ثمّ، لا تُسعفنا الدراسات المستقبلية بمناهج كشف الآتي ومعرفة بعض ملامح المستقبل فحسب، بل إنها تعيننا لمّا نطرح على أنفسنا هذا السؤال: كيف نستطيع أن نُنشئ مستقبلنا وأن نُخضعه لآمالنا وتطلّعاتنا وأفكارنا وعقائدنا؟ ولهذا تعرف أهمّ الأمم المتقدّمة انشغالًا مستمرًّا بالمستقبل: كيف سيكون، ومن الذي سيتحكّم فيه؟ وما السبيل إلى أن يكون لنا موقع بين دُوله المؤثّرة؟ وغيرها من أسئلة عديدة تهمّ الدراسات المستقبلية[7].

لذلك لا تدّعي الدراسات المستقبلية معرفة الغيب[8]، لكنها تفيد في تقليل الاحتمالات الواردة في المستقبل بحيث يغلب على ظنّنا أنّ مجموعةً "أ" من صور المستقبل (السيناريوهات) مستبعدة الوقوع، ومجموعةً "ب" راجحة الوقوع. وفي المجموعة "ب" يمكن للبحث المستقبلي أن يُرجّح بعض الاحتمالات على بعض[9]. وهذا كلّه يساهم في جعل صورة المستقبل أقلّ غموضًا واضطرابًا؛ ولهذا فائدة محقّقة، كما يوضّح ذلك ألفن توفلر: "كلّ مجتمع يجد نفسه أمام سلسلة من المستقبلات المحتملة، وكذا أمام مجموعة من المستقبلات الممكنة، وكذلك أمام مجموعة من المستقبلات المفضّلة... كل هذه المستقبلات

---

7 في ماهية الدراسات المستقبلية، انظر:

Mahdi Elmandjra, "Futurs du monde islamique. Etude du futur : nécessités, réalités et horizon", in Mahdi Elmandjra, *Première guerre civilisationnelle*, pp. 165 - 190.

8 في احتمالية الدراسات المستقبلية، انظر:

Masini, p. 32.

9 Cf. Richard B. Heydinger & Rene D. Zentner, "Multiple scenario analysis: Introducing uncertainty into the planning process", *New Directions for Institutional Research*, vol. 1983, no. 39 (September 1983), pp. 51-68.

تتنافس باستمرار. لمّا نقنّن التغيير وننظمه فنحن في الحقيقة نسعى إلى أن نحوّل بعض هذه المستقبلات الممكنة إلى مستقبلات أكثر احتمالًا، وذلك لنحقّق أمانينا التي تشكّل مطلبًا يتمتّع بإجماع عام"[10].

وفي الإسلام، أهمّ مفهوم يتقاطع مع الدراسة المستقبلية هو "الغيب"، وما يصدق على الغيب يصدق على استشراف المستقبل، لأنّ موضوع الغيب أصعب وأدقّ؛ فإذا اكتشفنا مثلًا أنّ مفهوم الغيب مفهوم مرن ومتحرّك، فهذا معناه من باب أوْلى أنّ لـ "المستقبلية" مشروعيةً أكثر واعترافًا دينيًا أكبر. فدراسة موضوع الغيب دراسة ما هو أعلى ليكون ما هو أدنى أوْلى.

مفهوم الغيب

في اللغة

الغيب مصدر غاب يغيب، وكلّ ما غاب عنك وما اطمأنّ من الأرض والشحم[11]؛ وغاب عنك الأمر إذا بطن؛ وكلّ مكان لا يُدرى ما فيه فهو غيب، وكذلك الموضع الذي لا يُدرى ما وراءه[12]؛ ويجمع على غيوب.

والشهادة خبرٌ قاطع، وشاهده مشاهدة عاينه وحضره، فهو شاهد. والشهيد الحاضر، وكذا الذي لا يغيب عن علمه شيء[13].

في العرف الإسلامي

وللفظة "الغيب" في الاعتقاد الإسلامي معنيان، وهو تقسيم تقريبي لأنواع الغيب:

- من حيث الدلالة على "الزمان"، يعني الغيب كلّ ما خفي على علم الإنسان من أمور الماضي والحاضر والمستقبل، كما بالآية القرآنية: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ (هود، 49).
- من حيث الدلالة على "المكان"، يعني الغيب عالمًا ووجودًا خاصًا لا تصل إليه حواس الإنسان وطاقة عقله، وذلك كوجود الله سبحانه، وعالم ما بعد الموت، والآخرة وعجائبها، وبعض المخلوقات التي لا نشاهدها كالملائكة، وغير ذلك مما طلبت الشريعة منا أن نُصدّق به، وأطلقت على هذا التصديق اسم "الإيمان". فالعالم يستعمل فيما يَعلم به الخالق، وهو ما سوى الله تعالى من الموجودات، وجمعه على عوالم؛ ولذلك ينقسم العالم إلى عالمي الغيب والشهادة[14].

---

10 Alvin Toffler, *Le choc du futur* (Paris: Gallimard, 1987), p. 513.

11 محمد مجد الدين الفيروز أبادي، **القاموس المحيط** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1326هـ)، مادة "غيب".

12 محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس** (بنغازي: دار ليبيا، 1306هـ)، مادة "غيب".

13 المرجع نفسه، مادة "شهد".

14 محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ج 3 (بيروت: دار صادر، د. ت.)، ص 1053.

في القرآن

أما في الاستعمال القرآني، فالغيب يرد مقرونًا بكلمة الشهادة في حالات كثيرة جدًّا؛ ويتحصّل من أقوال أهل التفسير وشروحهم لبعض الآيات التي ورد فيها ذكر الغيب والشهادة الآتي:

+ الغيب هو الآخرة، والشهادة هي الدنيا[15].

+ الغيب هو ما تسرّه النفوس، وتنطوي عليه الصدور، والشهادة ما يظهره الناس ويبرزونه. ولذلك قال بعضهم: الغيب هو السرّ، والشهادة العلانية[16].

+ الغيب ما لا يعرفه الخلـق، والشهادة ما يعرفونه[17].

+ الغيب ما غاب عن حواسّ الإنسان ومداركه، والشهادة ما حضره الحسّ[18]. قال الأصفهاني: الغيب "استعمل في كلّ غائب عن الحاسّة وعمّا يغيب عن علم الإنسان، بمعنى الغائب"[19].

فأما القولان الثاني والثالث فمتقاربان، فما تسرّه النفوس لا يعرفه الخلق، وما يظهر على الجوارح معروف للخلق. لكن هذا أحد أفراد ما لا يعرفه الخلق، فهم – كما لا يعرفون أسرار النفوس – لا يعرفون أيضًا أمور الآخرة وحقائقها، إلّا قليلًا مما حكاه الوحي، ولولاه ما عرفوا عنها شيئًا. ولذلك فإنّ القول الرابع هو أيضًا شديد الصلة بالقول الثالث.

ما الذي يجمع بين الأقوال الثلاثة؟ يجمع بينها أنّ ما يعلمه الخَـلق – أو يمكن لهم علمه – يعدّ من عالم الشهادة، أمّا ما لا يعرفونه، ولا سبيل لهم إلى أن يعرفوه، فهو من عالم الغيب. وهذا معنى القول الرابع، ولذلك اختاره كثير من المفسرين، وكثير منهم اقتصر عليه؛ فهو القول الراجح، وهو حدّ ما بين مفهومي الغيب والشهادة.

---

15 المرجع نفسه ج 4، ص 87؛ محمد فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج 29 (بيروت: دار الفكر، 1993)، ص 293؛ أبو محمد عبد الحق ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج 15 (الرباط: وزارة الأوقاف، 1975-1989)، ص479.

16 التهانوي، ج 4، ص87؛ سورة الحشر، الآية 22؛ الرازي، ج 16، ص 194؛ ج 22، ص 293؛ أبو السعود محمد العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، ج 5 (القاهرة: المطبعة المصرية، 1928)، ص 155.

17 الرازي، ج 19، ص 22؛ وانظر: أبو عبد الله محمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج 18 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)، ص 30.

18 أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع **البيان عن تأويل آي القرآن**، ج 7، ط 3 (بيروت: دار المعرفة، 1978)، ص 145؛ ابن عطية، ج 14، ص 91؛ ج 15، ص479؛ التهانوي، ج 4، ص87؛ الرازي، ج 19، ص 22؛ القرطبي، ج 14، ص 60؛ ج 18، ص 97؛ عبد الله أبو البركات النسفي، **مدارك التنزيل**، ج 2 (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت)، ص 144؛ العمادي، ج 3، ص 99؛ ج 5، ص 154-155؛ محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير من التفسير**، ج 24 (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، د. ت)، ص 31.

19 الراغب الأصفهاني، **مفردات غريب القرآن**، ج 3 (القاهرة: المطبعة الخيرية، 1322هـ)، ص 192، كلمة غيب. وقارن في الكتاب نفسه مع كلمة شهد: ج 2، ص 238 - 239.

في نسبية المفهوم وأبعاده البشرية والمعرفية

الإنسان معيار تمييز الغيب عن الشهادة

ومن ثمّ، فإنّ ضابط التفرقة بين الغيب والشهادة هو الإنسان نفسه، ولذلك قال الراغب: "يُقال للشيء غيب وغائب، باعتباره بالناس، لا بالله تعالى، فإنه لا يغيب عنه شيء"[20]. وعالما الغيب والشهادة هما عالما "ما غاب عن الحواسّ من الجواهر القدسية وأحوالها، وما حضر من الأجرام وأعراضها"[21]. فالغيب هو مجموع الأشياء الغائبة مما لا تصل إليه أعين الناس، وكذا العوالم التي لا تبلغها حواسّ المخلوقات الأرضية[22]. أمّا الشهادة فما يشاهده الناس[23]؛ أو هي الأشياء المشهودة، أي الظاهرة المحسوسة من المرئيات وغيرها[24].

وليس معنى هذا أنّ الإبصار هو آلة التمييز الوحيدة بين الغيب والشهادة؛ وما يقع من ذلك في كلام بعض المفسرين هو تجوّز، ليس إلاّ، بحكم أنّ الإبصار أقوى حواسّ الإنسان في الإحاطة بالموجودات. ولذلك يقول العلماء: الغيب ما غاب عن الحسّ، ومرادهم الحواسّ التي بها يُدرك الإنسان أشياء هذا الوجود، من الإبصار وغير الإبصار. وقد قال ابن عاشور في هذا الشأن: "الشهادة ما يعلمه الناس ممّا يدخل تحت الإحساس الذي هو أصل كلّ العلوم"[25].

كذلك الحواسّ ليست هي الطرق الوحيدة التي يُكتسب بها العلم، إذ توجد مجموعة كبيرة من الحقائق الوجودية توصّل إليها الإنسان بالعقل فحسب؛ فهي ليست من الغيب. ولهذا جمع بعض المفسّرين بين هذين الطريقين في تعريف الغيب، فقال البيضاوي: "الغيب الأمر الخفي الذي لا يدركه الحسّ ولا تقتضيه بديهة العقل"[26]. وقال القاسمي: "المراد بالغيب ما لا يقع تحت الحواسّ، ولا تقتضيه بدائه العقول"[27].

ولو فرضنا للإنسان مقدرةً على استشعار بعض الغيوب، فإنّ ما يصل إلى معرفته منها لا يدخل تحت مسمّى الغيب. إذًا، فالغيب ليس ما غاب عن حواس الإنسان فحسب، ولا ما غاب عن عقل الإنسان

---

20 الأصفهاني، ج 3، ص 192.

21 العمادي، ج 5، ص 154 - 155.

22 ابن عاشور، ج 14، ص 229.

23 ابن عطية، ج 15، ص 479؛ النسفي، ج 2، ص 144.

24 ابن عاشور، ج 13، ص 98.

25 المرجع نفسه، ج 24، ص 31.

26 البيضاوي، ج 1، ص 55.

27 القاسمي، ج 2، ص 35.

فحسب، بل هو ذلك وغيره؛ ممّا عبّر عنه ابن عطية في أحكم كلمة وأدقّها، فقال: "الغيب ما غاب عن مدارك الإنسان"[28].

وهذه القاعدة تعمّ عالم الغيب وزمانه؛ فقد قال ابن عاشور أيضًا: "الغيب ما غاب على علم الناس بحيث لا سبيل لهم إلى علمه، وذلك يشمل الأعيان المغيّبة كالملائكة والجن، والأعراض الخفية، ومواقيت الأشياء"[29]. وهذا التعريف يحيلنا على المعيار الذي نميّز به بين الغيب والشهادة، وهو الدليل.

الضابط المعرفي في التفرقة بين الغيب والشهادة

يقول الكفوي في هذا الشأن: "الغيب هو ما لم يقم عليه دليل، ولم ينصب له أمارة، ولم يتعلّق به علمٌ مخلوق"[30]. وهذا هو السبب الذي من أجله كانت الغيوب الخمسة من العلم الذي استأثر الله تعالى به، والتي يقول عنها ابن العربي أنه لا أمارة عليها، ولا علامة، ولذلك يكفر من ادعى علم شيء من هذه الخمسة[31]. وهو يعني من دون دليل، إذ يُردف ذلك بقوله إنه إن وجدت أمارة، كالتجربة مثلًا، فلا يكون ذلك من الغيب، كتوقّع الطبيب: "فإذا ادّعى ذلك عادةً لا واجبًا في الخِلقة لم نكفره ولم نفسقه"[32]. وقال أيضًا في موضع آخر: "[إن قال الأطباء] إنها تجربة وجدناها، تركوا وما هم عليه ولم يقدح ذلك في التمدّح"[33]؛ أي تمدّح الله تعالى بعلمه الغيب. وكذلك في موضوع توقّع كسوف الشمس والقمر؛ فهو ممكن، لأنه أمر يُدرك بالحساب[34].

وكما أنّ ما يُدرك بالتجربة لا يكون غيبًا، فكذلك ما يُدرك بصحيح النظر لا يكون غيبًا حقيقة[35]، فالعبرة بالدليل عقليًا أكان أم تجريبيا أم خبرًا عن الوحي. وهو ما يوضّحه التفتازاني بقوله: "العلم بالغيب أمر تفرّد به الله تعالى، لا سبيل إليه للعباد، إلّا بإعلام منه تعالى، وإلهام بطريق المعجزة أو الكرامة، أو إرشاد إلى استدلال بالأمارات، فيما يمكن ذلك فيه"[36]. وقال في ذلك ابن حزم أيضًا: "كلّ ما قام عليه دليل

---

28 ابن عطية، ج 3، ص 85؛ وانظر ج 10، ص 17.

29 ابن عاشور، ج 7، ص 270.

30 أيوب أبو البقاء الكفوي، **الكليات** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، ص 667؛ وانظر: النسفي، ج 3، ص 219.

31 أبو بكر بن العربي، **أحكام القرآن**، ج 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988)، ص 259. وهي الخمسة الواردة في الآية القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان، 34).

32 المرجع نفسه، ج 2، ص 259.

33 المرجع نفسه، ج 3، ص 79.

34 المرجع نفسه، ج 2، ص 259. وقد نقل القرطبي كلام ابن العربي وأقره في: **الجامع لأحكام القرآن**، ج 7، ص 4.

35 المرجع نفسه، ج 1، ص 16.

36 سعد الدين التفتازاني، **شرح العقائد النسفية** (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1987)، ص 108.

(...) فليس غيبًا (...) وإنما الغيب وعلمه هو أن يخبر المرء بكائنة من الكائنات دون صناعة أصلًا"[37]. ويقول الطاهر بن عاشور: "الأمور التي لها أمارات مثل أمارات الأنواء وعلامات الأمراض عن الطبيب، فتلك ليست من الغيب، بل من أمور الشهادة الغامضة. وغموضها متفاوت، والناس في التوصل إليها متفاوتون، ومعرفتهم بها من قبيل الظن لا من قبيل اليقين، فلا تسمّى علمًا"[38].

ولما كان الاعتبار – في التمييز بين الغيب والشهادة – للدليل، فقد قسّم العلماء الغيب إلى قسمين[39]:

- القسم الأول: الغيب الذي لا دليل عليه، لا عقلي ولا سمعي، وهذا هو المعنيّ بالآية القرآنية: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ (الأنعام، 59).
- القسم الثاني: قسمٌ نُصب عليه دليل، عقلي أو سمعي، وهو المقصود في الآيتين: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۞ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة، 2 - 3).

وهذا ما يوضّحه الرازي: "الغيب ينقسم إلى ما عليه دليل، وإلى ما ليس عليه دليل... أمّا الذي لا دليل عليه فهو سبحانه وتعالى العالم به لا غيره، وأمّا الذي عليه دليل فلا يمتنع أن نقول: نعلم من الغيب ما لنا عليه دليل... وعلى هذا الوجه قال العلماء: الاستدلال بالشاهد على الغائب أحد أقسام الأدلة"[40]. فالأول الذي عليه دليل يمكن معرفته، بخلاف الثاني[41].

وهنا سؤال: هل العبرة في هذا التمييز هي تحصيل الدليل، بمعنى هل هذا من شرطه؟ أم المعتبر هو الإمكان، مجرّد إمكان الدليل لا تحصيل وقوعه، فيكون المقصود مطلق الدليل، حتى ذلك الذي لا نعرفه ولا نتوافر عليه؟

الغيب قسمان: مطلق ومقيّد

الجواب هو أنّ توافر الدليل ليس شرطًا في أن نعدّ بعض الغيب من القسم الثاني القابل للإدراك البشري. فيكفي أنّ هذا الدليل ممكن، واحتماله قائم. وفائدة هذا الأمر أنّ الغيب الذي عليه دليل هو الغيب المُدرَك أو القابل للإدراك. وبعد هذا لا يهمّ إن كنّا نعرف هذا الدليل، أو لا نعرفه؛ فجهلنا به لا يخرجه عن القسم الثاني من الغيب.

---

37 علي بن أحمد بن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج 5 (بيروت: دار الجيل، 1985)، ص 150.

38 ابن عاشور، ج 7، ص 271.

39 ناصر الدين بن عمر البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج 1 (القاهرة: المكتبة التجارية، د. ت.)، ص 55؛ العمادي، ج 1، ص 24؛ التهانوي، ج 3، ص 1090؛ الكفوي، ص 668؛ أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج 1 (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، ص 114.

40 الرازي، ج 2، ص 32.

41 الكفوي، ص 668.

ولذلك كان هذا النوع من الغيب نسبيًّا أو إضافيًّا أو مقيّدًا، بخلاف النوع الأول الذي هو غيبٌ مطلق أو حقيقي. ولذا نجد ابن تيمية يقول بصدد حديثه عن الآية القرآنية: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل، 65): "هذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين الذي قال فيه: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (الجن، 26). والغيب المقيّد ما علّمه بعض المخلوقات من الملائكة أو الجن أو الإنس وشهدوه. فإنّما هو غيبٌ عمّن غاب عنه، ليس هو غيبًا عمّن شهده. والناس كلّهم قد يغيب عن هذا ما يشهده هذا، فيكون غيبًا مقيّدًا، أي غيبًا عمّن غاب عنه من المخلوقين، لا عمّن شهده، ليس غيبًا مطلقًا غاب عن المخلوقين قاطبة"[42].

هذا أصل تقسيم العلماء الغيب إلى قسمين: مطلق ومقيّد[43]. فما عرفه الإنسان أو أمكن له معرفته هو الغيب المقيّد، وما لا سبيل للإنسان إلى علمه فهو الغيب المطلق. والقرآن يسمّي قصص الأنبياء القدامى - مثلًا - غيبًا، وهي لمن حضرها ليست غيبًا. فهذا الغيب النسبي أي نسبةً إلى قوم دون قوم، أو الإضافي أي هو غيبٌ بالإضافة إلى ناسٍ دون ناس، أو المقيّد. ومن ثمّ:

- الغيب المطلق، هو الذي لا يعرفه إلّا الله، وغاب عن جميع خلقه.
- الغيب المقيّد، ويسمى أيضًا الغيب الإضافي[44]، هو ما علمه بعض خلق الله وخفي عن البعض الآخر. وهذه المعرفة بالغيب المقيّد تتمّ بإذن الله، فيرجع الأمر - أمر الغيب - إلى الله لأنه إمّا يختصّ بالغيب لنفسه، وإمّا يأذن بكشفه لبعض عباده؛ فمعرفة الغيب لا تخرج عن إرادته.

ولذلك حين ذَكر بعض الصحابة وقت الكسوف وتوقّعه، وأُنكر عليه، أجاب: "إنما الغيب خمس. وتلا آية: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ...﴾؛ وماعدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم"[45].

وأشهر الغيوب المطلقة هي مفاتيح الغيب الخمسة. لكن إذا أطْلع الله تعالى بعض خلقه على بعضها، ولو كان مخلوقًا واحدًا، خرج ذلك الغيب عن الإطلاق إلى التقييد. فقد قال ابن كثير في آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ...﴾ (لقمان، 34): "إنزال الغيث لا يعلمه إلّا الله، لكن إذا أمر به علمته الملائكة الموكلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه. وكذلك لا يعلم ما في الأرحام ممّا

---

42 أحمد تقي الدين بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج 16 (الرباط: مكتبة المعارف/ المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، د.ت.)، ص 110؛ وانظر أيضًا: ج 14، ص 51 - 52.

43 انظر هذا التقسيم في: أبو محمد الأندلسي بن أبي جمرة، **بهجة النفوس**، ج 4، ط 2 (بيروت: دار الجيل، 1972)، ص 272؛ أحمد بن علي العسقلاني بن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ج 15 (بيروت: دار الفكر، 1993)، ص 315؛ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا؛ الكفوي، ص 668؛ محمد متولي الشعراوي، **الغيب** (القاهرة: مطابع دار أخبار اليوم، 1998)، ص 9، 11، 15؛ محمد رشيد رضا، **تفسير القرآن الحكيم**، ج 7، ط 2 (بيروت: دار المعرفة، د.ت.)، ص 422.

44 الكفوي، ص 668.

45 أورده ابن حجر في **فتح الباري**، ج 1، ص 169، في حديث جبريل من كتاب الإيمان، وقال أخرجه حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة؛ وانظر: رشيد رضا، ج 7، ص 422.

يريد أن يخلقه تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًّا أو سعيدًا، علم الملائكة الموكلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه"[46]؛ فيصير غيبًا مقيّدًا.

فاصل ما بين الغيبين متغيّر أبدا

معيار التفرقة بين النوعين من الغيب هو الإنسان نفسه، وطبيعة معارفه ومدى علومه. لذلك لا توجد معايير دقيقة للفصل بين الغيب المطلق والغيب المقيّد، إذ الحدود بينهما دائمًا متحرّكة متغيّرة؛ فتنتقل بعض الغيوب من دائرة المطلق إلى المقيّد إذا تقدّمت المعرفة البشرية، كما في حالة معرفة جنس الجنين مثلًا. والذي يحرّك هذه الحدود بين الغيبين هو الإنسان نفسه، بقدر علمه ومعرفته؛ فتضيق دائرة الغيب المقيّد أو تتّسع بحسب جهده هو في تحقيق هذا التضييق، وبحسب سعيه لفهم العالم وحركته من حوله.

وهنا يمكن أن نذكر قاعدةً في الموضوع: لا سبيل إلى معرفة الغيوب الخمسة معرفة تفصيلية، كزمان الموت وتاريخ القيامة بالضبط. أمّا ما عدا هذه الخمسة فقابل للعلم، وذلك لأنّ جوهر المعرفة في الإسلام يحكمه مبدآن:

- المبدأ الأول: الاستحالة عقليةٌ فحسب، فالمستحيل هو المستحيل الرياضي، كالجمع بين المتناقضين[47].
- المبدأ الثاني: اتساع الإمكان في الوجود، حيث عالمنا هذا هو أحد العوالم الممكنة اللانهائية. ولا يضع الدين على هذا الإمكان قيودًا، ومن هنا فتح المجال واسعًا أمام مَلَكَة بشرية مهمة هي "الخيال". ولذلك فالعقل الإسلامي عقل جدّ متحرّر لا يعرف المستحيل إلّا في أضيق نطاق، وهو الرياضي. والمستقبل بالنسبة إليه عبارة عن مستقبلات متعدّدة، لا مستقبل واحد[48].

فرق مهمّ بين علم الغيب وظنّ الغيب

والمقصود بالغيب هنا: الغيب المقيّد. وقد رأى علماؤنا أنّ الكلام في الغيب المقيّد والبحث فيه أمر ممكن، وقالوا إنّ الفرق بين العلم الإلهي به والعلم البشري، هو أنّ الأول علمٌ يقين لا يخطئ أبدًا، والثاني ظنّ يصيب ويخطئ، ويقوى ويضعف. ولذلك لا يتعلّق الأمر في الدراسة المستقبلية بعلم المستقبل، وهو العلم الخاص بالذات الإلهية، بل باستشراف المستقبل، وهو معرفة بشرية نسبية تنبني على الاحتمال

---

46 تفسير ابن كثير، ج 3، ص 559 - 560.

47 راجع: أبو يعرب المرزوقي، مفهوم السببية عند الغزالي (تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، 1978)، ص 103 وما بعدها.

48 تساعد النظرية الأشعرية في الخلق المتجدّد على هذا الفهم، وهي تتصوّر أنّ الخلق - خلق الأشياء والحركات والعالم - عملية مستمرة لا تتوقّف. ولا مجال هنا للاستفاضة في هذا الموضوع الذي يحتاج بحثًا خاصًا ليس هذا موضعه.

وغلبة الظن. قال النسفي: "وأمّا المنجّم (يعني الفلكي) الذي يخبر بوقت الغيث والموت فإنه يقول بالقياس والنظر في الطالع، وما يدرك بالدليل لا يكون غيبًا. على أنه مجرد الظن، والظن غير العلم"[49]. ولذلك عدّ ابن العربي توقعات الطبيب في أمور الحمل – على سبيل المثال – توقعات صحيحة، أي سائغة في العلم والشرع، لأنّ مبناها على العادة والتجارب، "والعادة يجوز انكسارها، والعلم لا يجوز تبدّله"[50]؛ أي علم الباري.

ونقرأ في القرآن الكريم: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ (فصلت، 47). قال الرازي مفسّرًا هذه الآية: "العلم بحدوث الحوادث المستقبلة في أوقاتها المعينة ليس إلّا عند الله سبحانه (...) فإن قيل: أليس أنّ المنجمين قد يتعرّفون من طالع سنة العالم أحوالًا كثيرة من أحوال العالم، وكذلك قد يتعرّفون من طوالع الناس أشياء من أحوالهم، وههنا شيء آخر يسمى علم الرمل، وهو كثير الإصابة، وأيضًا علم التعبير بالاتفاق قد يدلّ على أحوال المغيبات، فكيف الجمع بين هذه العلوم المشاهدة وهذه الآية؟ قلنا إنّ أصحاب هذه العلوم لا يمكنهم القطع والجزم في شيء من المطالب البتّة، وإنما الغاية القصوى ادعاء ظنٍّ ضعيف، والمذكور في هذه الآية أنّ علمها ليس إلّا عند الله، والعلم هو الجزم واليقين، وبهذا الطريق زالت المنافاة والمعاندة؛ والله أعلم"[51].

وهذا الفرق الكبير من المواضع التي زلّ فيها ناس، حين خلطوا بين الأمرين. قال أحمد القرطبي في مفاتح الغيب الخمسة: "من ادّعى علم شيء من هذه الأمور كان في دعواه كاذبًا، إلّا أن يُسند ذلك إلى رسول بطريقٍ تفيد العلم القطعي، ووجود ذلك متعذّر، بل ممتنع. وأمّا ظنّ الغيب فلم يتعرّض شيء من الشرع لنفيه ولا لإثباته، فقد يجوز أن يظنّ المنجم أو صاحب خط الرمل أو نحو هذا شيئًا مما يقع في المستقبل، فيقع على ما ظنه، فيكون ذلك ظنًّا صادقًا إذا كان عن موجب عادي يقتضي ذلك الظن، وليس بعلم"[52]. وقد نقل هذا الكلام جماعة من العلماء وأقرّوه، منهم: ابن حجر، ومحمد ميارة، والألوسي، وأحمد القباب، والونشريسي[53].

---

49 النسفي، ج 3، ص 286.

50 ابن العربي، ج 3، ص 79.

51 الرازي، ج 27، ص 137.

52 أحمد أبو العباس القرطبي، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ج 1، ط 1 (دمشق: دار ابن كثير/ دار الكلم الطيب، 1996)، ص 156.

53 ابن حجر، ج 1، ص 169؛ محمد بن أحمد ميارة، **الدر الثمين شرح المرشد المعين** (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص 66؛ أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب**، ج 12 (الرباط: وزارة الأوقاف المغربية، 1981)، ص 56؛ الألوسي، 112/22؛ ولبرهان البقاعي رأي يشبه ما قاله القرطبي، انظر تفسيره: **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** (حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية، 1984)، ج 15، ص 215 - 217.

الاحتمال في نظرية المعرفة في الإسلام

يتّضح هذا الفرق بين علم الغيب وظنّه أكثر، إذا اطّلعنا على موقف الدين من منهج بناء العلم وقارنّاه بغيره. ففي تاريخ الفلسفة الأوروبية إلى حدود العصر الحديث، كانت الغلبة دائمًا في موضوع نظرية المعرفة للمدرسة الأرسطية التي رأت – كما يقول الفيلسوف الفرنسي المعاصر ليون روبان – أنّ موضوع المعرفة وغايتها هو اكتشاف الحقيقة المطلقة لا الوصول إلى درجةٍ معينة من المعرفة الاحتمالية. ولذلك تأسّست المعرفة الأرسطية على البرهنة المنطقية[54].

وهذه الرؤية الأرسطية تختلف جوهريًّا عن نظرية المعرفة الإسلامية التي تعترف بإمكان بناء العلم على الاحتمال. وقد أوضح أحمد الريسوني جيّدًا هذه الطّبيعة العميقة للمعرفة في الإسلام، وذلك في كتابه عن "نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية"[55]، إذ يقول في شرح فكرتها الأولية: "يتولّى هذا البحث الكشف عن إحدى النظريات الكبرى التي تتشكّل منها المنظومة المنهجية الأصولية في الإسلام، وهي نظرية ينضوي تحتها وينبع منها عددٌ كبير من المبادئ والقواعد التي وجّهت التفكير الإسلامي، وتحكمت في الإنتاج العلمي الإسلامي. وهي نظرية تعطي جهازًا منهجيًّا واسعًا ومنسجمًا لمعالجة عددٍ لا يحصى من القضايا والمسائل العلمية والعملية التي يحتوي عليها الإسلام، أو تواجه المسلمين، وتواجه العقل المسلم، بصفتها نوازل ومشكلات جديدة"[56]. وخلاصة هذه النظرية أننا فيما نسعى إليه من أمور علمية أو عملية قد نحقّق مبتغانا على أكمل الوجوه وأتمّها. لكن حين يتعذّر علينا الوصول إلى اليقين والكمال، فإننا نتمسّك بما تشير به الأدلة والقواعد مما هو قريب من درجة اليقين تلك. فإذا فقدنا درجة التقريب هذه، صرنا إلى التغليب، أي الأخذ بما غلب احتمال صدقه وصحته، وبما غلب من المقادير والأحوال والصفات... ولم نلتفت إلى الاحتمال الآخر. ولذلك يضيف الكاتب: "إنّ قصر مصطلح العلم على ما كان يقينيًّا مطابقًا – ولا بدّ – لحقيقة الأمر، إنما هو اصطلاح خاص، فمن الغلط اعتباره المعنى الوحيد للعلم، كما فعل المتكلّمون والمتفلسفون"[57].

ثانيًا. الزمن في الإسلام: اعتبار المآل، والمستقبل المفتوح

إنّ هذه المستقبلية القرآنية – التي تكشّف لنا جزءٌ منها من خلال دراسة مفهوم الغيب – لم تبق أسيرة الاعتقاد والنظر الفكري، فقد امتدّت إلى الفلسفة الإسلامية العامة المتعلقة بمفاهيم الدنيا والزمان

54 Léon Robin, *La pensée grecque et les origines de l'esprit scientifique* (Paris: La Renaissance du Livre, 1923), p. 297.

55 أحمد الريسوني، **نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية** (مكناس: دار مصعب، 1994).

56 المرجع نفسه، ص 4.

57 المرجع نفسه، ص 17.

والتاريخ؛ بل إنها انعكست حتى على الفقه ومقاصده، فأنتجت فيهما ما يسميه أهل الاجتهاد بـ "اعتبار المآل"، وهو من أعظم الأصول الشرعية التي تدلّ على لزوم النظر في المستقبل ومراعاته.

الإسلام ومبدأ المستقبل المفتوح

ظهر لنا أن نشرح هذا المبدأ من خلال مقارنته بما "يشبهه" في الثقافة الأوروبية الحديثة، إذ بضدها تتميز الأشياء كما يقال؛ وذلك ما يسمّى بـــ "مفهوم أو أيديولوجيا التقدم". وإن كان هذا المفهوم يتراجع لمصلحة مفهوم آخر هو "النهاية"، إذ يطفح الفكر الغربي اليوم بأفكار النهايات والانحطاط. وكلا الموضوعين يحتاج دراسة خاصة ومعمقة، ولذا سنكتفي هنا بالإشارة إليهما.

فكرة التقدّم

يُعرّف المفكر والأديب الفرنسي إيميل ليتري التقدّم بالحركة إلى الأمام، بالتطور عبر الزمن، وبالازدياد من الأشياء أو نموّها. وإذا أطلقت الكلمة فهي تعني التحرك المتدرّج للحضارة والمؤسّسات العامة[58]. أما لاروس فقد كتب في موسوعته الشهيرة أنّ التقدّم هو "فكرة أنّ الإنسانية تنتقل كلّ يوم من حال إلى ما هو أحسن منه، وأنها كلّ يوم أكثر سعادة. وهذه الفكرة بالخصوص عزيزة جدًّا على أهل عصرنا"[59].

وقد تحوّل مفهوم التقدّم إلى أيديولوجيا كاسحة، بلغت أوجها بأوروبا القرن التاسع عشر، بل أصبح – كما قال أنطوان أوغستان كورنو – مفهومًا دينيًا خالصًا، ولذلك كتب بيير لاروس: "الإيمان في قانون التقدّم هو الإيمان الحقيقي في عصرنا هذا"[60]، ولهذا انتشرت فكرة تقسيم التاريخ إلى مراحل معيّنة، يفترض أنّ تؤدي كلّ واحدة منها لولوج المرحلة اللاحقة. إنّ الوهم الكبير للقرن التاسع عشر – فيما يرى كارل بوبر في كتابه الكلاسيكي "بؤس التاريخانية" – هو الاعتقاد بوجود قدَرٍ محدّد للإنسانية يدفعها لبلوغ غاية معيّنة عبر المرور بمراحل ضرورية.

وقد أعجب مفكّرو التقدّم بالراهب الإيطالي جواشيم دوفلور الذي قسّم التاريخ – في شرحه لكتاب "القيامة" ليوحنا – إلى عصر الأب، ثم عصر الابن، ثم عصر الروح القدس، على منوال التثليث المسيحي؛ وأخيراً، بشّر بقدوم هذا العصر الثالث[61]. ثم جاء الإيطالي فيكو – صاحب كتاب "العلم الجديد" (1730) – فأوضح أنّ المجتمعات تمرّ بثلاثة أطوار: الطور السماوي - الإلهي، فالطور البطولي، فالطور

58 Emile Littré, *Dictionnaire de La Langue Française* (Monte-Carlo: Edition Madec, 1970), Article: Progrès.

59 Pierre Larousse, *Dictionnaire Universel du XIXe siècle* (Paris: Larousse, 1867-1890), Article: Progrès.

60 Ibid.

61 Antoine Faivre, *L'Esotérisme* (Paris: Presses Universitaires de France, 1993), p. 38.

الإنساني. وكذلك فعل أوغست كونت في "دروس الفلسفة الوضعية" حين قسّم المراحل إلى ثلاث: اللاهوتية، ثمّ الميتافيزيقية، ثمّ الوضعية.

الإسلام والزمن

أما الإسلام فلا يضع بداية للتقدم ولا نهاية له، مرورًا بفترة الذروة. لذلك لا توجد صيرورة معيّنة منذ ظهر هذا الدين إلى يوم القيامة: لا خَطّية ولا دائرية. إنّ أحوال البشرية – في الماضي والمستقبل – متنوّعةٌ جدًّا، ولها صيرورات متعدّدة، إذ نقرأ في القرآن الكريم: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: 140)؛ فهذه سنّة التداول. وللإنسانية أيضًا قابليات للتغيير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد، 11)؛ وهذا إعلاء من شأن الإرادة البشرية. ولكن الأمّة مدعوة إلى التجدّد والنهوض دائمًا، ففي الحديث: "إنّ الله يبعث لهذه الأمّة على رأس كلّ مئة سنة من يجدّد لها أمر دينها"[62]. ولذلك يحرّم عليها الاستكانة للضعف والسقوط: "المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلّ خير"[63].

ولهذا لا يعلّق الإسلام مصير البشرية على تواريخ محدّدة، ولا مراحل معينة. فالفعل الإنساني حرّ طليق، وهو مدعوّ لصناعة المستقبل والمساهمة في ترشيد حركة التاريخ. وحين يخبر القرآن الكريم بمجيء يوم القيامة، فهو يسارع إلى التنبيه إلى أنّ زمن ذلك من مفاتح الغيب التي اختصّ الله سبحانه بمعرفتها، ولا شأن للإنسان بها، إلّا بالعمل والاستعداد، لكلٍّ من الدنيا والآخرة: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألّا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها"[64]. ولذا كانت عقيدة المهدوية التي تجمّد حركة الأمّة، وتضع "تقدّم" الأمّة وخيريتها وانتصارها في مستقبل بعيدٍ على الجميع انتظاره، كانت هذه العقيدة بهذه الصورة شديدة الانحراف عن روح الدين، كاملة التناقض مع رسالته التي نزل من أجلها؛ بل غاية ما في الإخباريات بظهور المهدي هو البشارة التي تدخل في أشراط الساعة، ولا علاقة لذلك بالعمل، ولا بالحاضر.

كما أنّ الإسلام لا يرى أنّ الخير في الإنسانية ينحصر في فترة معينة، لا حتى في زمن النّبي العظيم، ولا في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية. فالسلف نموذج خيّر، لكنه لا يحتكر الخير، إذ في البشرية إمكانات دائمة للنهوض والتفوق والارتفاع إلى المثال. وفي هذا الصّدد، جاء في الحديث: "مَثل أمّتي مثل المطر، لا

---

62 رواه أبو داود في أبواب الملاحم من سننه.

63 رواه مسلم عن أبي هريرة.

64 رواه أحمد في **مسند أنس بن مالك**؛ أبو عبد الله البخاري، **صحيح الأدب المفرد**، محمد ناصر الدين الألباني (محقق ومعلق)، ط 4 (السعودية: دار الصديق للنشر والتوزيع، 1997).

يُدرى أوله خير أم آخره"[65]. بل إنّ النبي الكريم يحرص دائمًا على فتح باب الأمل في مستقبلٍ أفضل: "إذا قال الرجل هلك الناس، فهو أهلكُهم"[66].

مبدأ "اعتبار المآل" الأصولي استشرافًا للمستقبل

إنّ اعتبار المآل يعني الربط بين الغاية والوسيلة، فلا يكفي أن ننظر إلى واقع الظاهرة أو المشكلة الآن، فنعالجها فقهيًا بحسب هذا الواقع، بل إلى ذلك يجب أن نضع في حسباننا نهاية هذه الظاهرة وإلى أيّ شيء ستؤول. لذلك تجمع فكرة اعتبار المآلات بين المسار والغاية، بين الصيرورة والهدف، بين الحاضر والمستقبل.

و"اعتبار المآل" نوع من الموازنة بين ظاهر الدليل الشرعي ونتائجه من مصالح أو مفاسد، فهو الأثر المترتّب عن الفعل؛ وذلك لا يكون إلّا بالمستقبل. لذلك يعرّف فريد الأنصاري اعتبار المآل بأنه "أصلٌ كلّي يقتضي اعتباره تنزيل الحكم على الفعل بما يناسب عاقبته المتوقعة استقبالًا"[67]. وهذا أصل شرعي عظيم، حتى إنّ الشاطبي فرّع عليه أربعة قواعد شرعية كبيرة: الذرائع، والحيل، ومراعاة الخلاف، والاستحسان[68]. ونقرأ عند الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة. وذلك أنّ المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلّا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل. فقد يكون مشروعًا لمصلحةٍ فيه تُستجلب أو لمفسدة تُدرأ، ولكن له مآلٌ على خلاف ما قصد فيه. وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك"[69]. وإنما وجب اعتبار المآل لأنه لا يتمّ النظر في الأسباب إلّا مع استحضار المسبّبات[70].

ويمكن التمثيل له بخطاب الرسول الأكرم لعائشة كما جاء في الحديث: "لولا حداثة قومك بكفر – وفي لفظ: لولا أنّ قومك حديثٌ عهدُهم بكفر أو بجاهلية – لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين"[71]. وقد بوّب البخاري على هذا الحديث في كتاب العلم: باب "من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقْصُر فهم بعض

---

65 رواه الترمذي في آخر كتاب الأمثال من سننه، رقم 2869؛ وأحمد في مسند أنس، 12267؛ قال الحافظ ابن حجر: حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة؛ ابن حجر، 3650.

66 رواه مسلم في كتاب البرّ والصلة من **الجامع**، 2623؛ وأبو داود في الأدب، 4983؛ وأحمد في مسند أبي هريرة، 7671.

67 فريد الأنصاري، **المصطلح الأصولي عند الشاطبي** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2010)، ص 457.

68 راجع التفاصيل في: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، **الموافقات**، ج 5 (الخُبر: دار ابن عفان، 1997)، المسألة العاشرة من مسائل الاجتهاد، ص 182 وما بعدها.

69 المرجع نفسه، ج 5، ص 177.

70 المرجع نفسه، ج 5، ص 178.

71 انظر تمام الحديث في: أبو عبد الله البخاري، **الجامع الصحيح** (بيروت: دار الفكر، 1981)، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار، 126. وقد تكرر كثيرًا: 1583 إلى 1586، 3368...؛ مسلم، كتاب الحج، باب في نقض الكعبة وبنائها.

الناس عنه فيقعوا في أشدّ منه"؛ إذ في الحديث ترك بعض الأمور التي يُستصوب عملها إذا خيف تولّد ما هو أضرّ من تركه؛ وفيه استئلاف الناس على الإيمان، وتسهيل الأمور عليهم حتى لا ينفروا، شريطة عدم تعطيل ركن من أركان الشرع[72]. والحديث الآخر أنه لما صدر من بعض المنافقين انتقاص من النبي الكريم، وقالوا: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ (المنافقون، 8). طلب عمر أن يقتل من ظهر نفاقه، لكن الرسول أجابه كما جاء في الحديث: "دعه، لا يتحدّث الناس أنّ محمدًا يقتل أصحابه. وفي لفظ: أخاف أن يتحدّث الناس..."[73].

وذكر الشيخ دراز في وجه تعارض اعتبار الحال والمآل هنا: "موجب القتل حاصل، وهو الكفر بعد النطق بالشهادتين، والسعي في إفساد حال المسلمين كافّة بما كان يصنعه المنافقون، بل كانوا أضرّ على الإسلام من المشركين، فقتلهم درءٌ لمفسدة حياتهم. ولكن المآل الآخر – وهو هذه التهمة التي تبعد الطمأنينة عن مريدي الإسلام – أشدّ ضررًا على الإسلام من بقائهم"[74]. وقد أحسن القاضي عياض بيان هذا النظر النبوي إلى المستقبل، فقال في الحديث: "فيه ترك بعض الأمور التي يجب تغييرها، مخافة أن يؤدّي تغييرها إلى أكثر منها... وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستألف على الإسلام النافرين عنه، فكان يعفو عن أشياء كثيرة أوّل الإسلام لذلك، لئلا يزدادوا نفورًا... ولهذا لم يقتل المنافقين، ووكّل أمرهم إلى ظواهرهم، مع علمه ببواطن كثير منهم، وإطلاع الله تعالى إياه على ذلك. ولما كانوا معدودين في الظاهر في جملة أنصاره وأصحابه ومن تبعه، وقاتلوا معه غيرهم حمية أو طلب دنيا أو عصبية لمن معهم من عشائرهم، وعلمت بذلك العرب، فلو قتلهم لارتاب بذلك من يريد الدخول في الإسلام ونفّره ذلك"[75].

وهكذا يُستشفّ من هذه الأحاديث أن نحسب للمستقبل حسابه في كلّ أمورنا الدينية والدنيوية. ويستحيل تمامًا أن ننزع عن الإسلام هذا الاعتبار المستقبلي العميق. يقول مهدي المنجرة في هذا الصّدد: "الإسلام – باعتباره دينًا واجتماعًا – هو قبل كلّ شيءٍ نظر إلى الأفق البعيد، في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة... وكيفما كان الفعل الإنساني عليه – على المستوى الديني والاجتماعي – أن يستهدي بنتائجه الدنيوية والأخروية. وبهذا كان اعتبار المستقبل جزءًا من العمل اليومي للمسلم"[76].

---

72 القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، يحيى إسماعيل (محقق) ج 4 (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص 428.

73 البخاري، **الجامع**، في مواضع منها: كتاب المناقب، باب ما ينهى من دعوى الجاهلية، 3518؛ وكتاب التفسير، باب قوله تعالى: سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم المنافقون، 4905؛ مسلم، كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، 2584.

74 تعليقات عبد الله دراز على الموافقات، ج 5، ص 180 - 181.

75 إكمال المعلم، ج 8، ص 54-55؛ ولهذا نظائر كامتناع النبي عن قتل من سحره، انظر القصة في البخاري، **الجامع**، 5766-3175؛ أو في مسلم، كتاب الرقى والطب، باب العين حق والسحر حق...؛ وراجع تعليق القرطبي في: **المفهم**، ج 5، ص 574، وقارنه بـ فتح الباري لابن حجر، 5763، ج 10، ص 261.

76 Elmandjra, *Première guerre*, pp. 168 - 169.

ولمحمد إقبال كلامٌ جيّد في هذا السياق، أعني في جدلية الحاضر والمستقبل وكيف يتبادلان التأثير، إذ يقول: "فكرة الغاية لا يمكن أن تفهم إلّا بالقياس على المستقبل. إنّ الماضي يبقى من غير شكّ في الحاضر ويؤثّر فيه. ولكن هذه العملية، عملية الماضي في الحاضر، ليست الشعور كلّه، فعنصر الغاية يكشف عن نوع من النظرة المستقبلية في الشعور. ولا تقتصر الغايات على تلوين حالاتنا الشعورية الحاضرة وحدها، بل تكشف عن اتجاهها في المستقبل أيضًا. والواقع أنّ الغايات تؤلّف دفعة الحياة إلى الأمام، ومن ثم تتوقّع بوجهٍ ما الأحوال التي لم توجد بعد وتؤثّر فيها. إن تقيّد أمرٌ بغاية ما، معناه تقيّده بما ينبغي أن يكون. وعلى هذا فإنّ الماضي والمستقبل يؤثّر كلاهما في حالة الشعور الحاضرة، وليس المستقبل غير محدّدٍ بالمرّة"[77].

ثالثًا. القدر والتوكّل واستشراف المستقبل

نخلص إلى أنّ هذه العقيدة ثابتة بالكتاب والسنّة، واتفق عليها المسلمون. ولها إشكالاتها النظرية المعروفة، كما لها آثارها الكبيرة والواسعة في السلوك البشري المتعلق بالمستقبل:

- المشكلات النظرية أو العلمية: وقد أشار كثير من العلماء إلى صعوبة قضية القضاء والقدر، بل عدّها ابن رشد من أعوص المسائل الشرعية[78].
- المشكلات العملية: إذ أخطر ما في هذه العقيدة - إذا فُهمت خطأ - أنها توحي بالعجز والكسل والاستسلام؛ لذلك لاحظ جمال الدين الأفغاني على مسلمي زمانه كيف "انتشرت قواعد الجبر وضربت في الأذهان حتى اخترقتها، وامتزجت بالنفوس حتى أمسكت بعنانها عن الأعمال"[79].

الأبعاد النظرية للمشكلة

عموم الإشكال في تاريخ الفكر الإنساني

والحقيقة أنّ مشكلة القدر ليست خاصّة بالفكر الإسلامي، فجميع الأديان والفلسفات تعرف الإشكال[80]. ويعدّها دايفيد هيوم - أبو الشكّية الحديثة - أصعب مسألة في أصعب علم، يعني الميتافيزيقيا[81]. وأحيانًا تناول الفكر الأوروبي - الديني والفلسفي - الموضوع تحت مسمّياتٍ أخرى أهمها: الحرية،

---

77 محمد إقبال، **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، عباس محمود (مترجم)، ط 2 (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1968)، ص 64 - 65.

78 أبو الوليد محمد بن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، ط 2 (القاهرة: المطبعة الجمالية بمصر، 1910)، ص 104 - 105.

79 محمد البهي، **الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي**، ط 7 (بيروت: دار الفكر، 1991)، ص 99.

80 Cf. Emile Bréhier, *Histoire de la philosophie* (Tunis: Cérès Editions, 1994), vol. 3, p. 9, 27; vol. 4, p. 356, 130.

81 David Hume, *Enquête sur l'entendement humain*, André Leroy (Trans.) (Paris: Editions Montaigne, 1947), p. 144.

وأصل الشرّ. بل يعتقد كلّ من هيوم وفولتير – وغيرهما كثير – أنّ بحث مشكلة الشر أمر يتجاوز العقل الإنساني ويفوق قدراته، لذلك لا يمكن حلّ الإشكال، ولا حتى فهمه[82].

بالنسبة إلى المنظور الإسلامي، إنّ صعوبة بحث القدر وعسر فهم حقيقته – وربما استحالة ذلك في الدنيا – هي مظهر من مظاهر إخفاء الله سبحانه له؛ وهذا ما يُعرف بسرّ القدر. يقول أبو المظفر بن السمعاني عن ذلك: "القدر سرّ من أسرار الله تعالى اختصّ العليم الخبير به وضرب دونه الأستار وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم لما علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبيٌّ مرسل ولا ملكٌ مقرّب. وقيل إنّ سرّ القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا ينكشف لهم قبل دخولها"[83].

الحلول النظرية

نخلص إذًا إلى أنه لا سبيل إلى الاطلاع على سرّ القدر، لكن العلماء اضطروا – لمّا ثارت شُبَه الاعتزال والجبر – إلى الكلام في القدر بصفة عامّة، من دون الخوض في دقائقه، وذلك لردّ الناس إلى الاعتقاد السليم. وكانت غايتهم إنقاذ الاعتقاد بالتوحيد بإثبات أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإنقاذ العمل بإثبات أنّ الإنسان مسؤول عن أفعاله وهو من يختارها[84].

القول بالقدرة المؤثّرة للإنسان

لهذا يجوز لنا أن نأخذ بالنظريات الكلامية التي تحاول إقرار القدر مع إنقاذ حرية الإنسان، فهي نظريات نستأنس بها وإن لم تكن أجوبةً نهائية عن الإشكال، وذلك مثل أفكار أبي الحسن الأشعري وابن رشد وابن تيمية. إنّ الإشكال في القدر يكمن في التوفيق بين فعل الله تعالى في الوجود من جهة، وأفعال الإنسان من جهة أخرى. فالجبرية مثلًا قالوا: ليس للإنسان اختيار، وأعماله من خلق الله؛ والمعتزلة ذكروا أنّ الإنسان هو الذي يخلق أفعاله؛ أما الأشاعرة فقد راموا التوسّط بين المذهبين، فقالوا: إنّ الله خلق أفعال العباد جميعًا، فخالفوا الاعتزال، ثمّ أثبتوا للعبد قدرةً سمّوها الكسب، فانفصلوا عن الجبر؛ غير أنّهم لم يعدّوها قدرةً مؤثّرة. وهذا مذهبٌ حسن، فإنّ أهل السنّة – كما يقول الطحاوي – وسطٌ "بين الغلوّ والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس"[85].

لكنّ في هذا المذهب ضعفًا، لأنه بتقرير قدرةٍ لا تؤثّر كأنه جعل منها صورةً لا حقيقة لها. ولذلك يقول رشيد رضا: "مذهب أهل الأثر، وهم أئمة السنّة، وبعض محقّقي الأشاعرة كإمام الحرمين، أنّ قدرة العبد

---

82 André Verdan, *Le scepticisme philosophique* (Paris: Bordas, 1971), pp. 129 - 134.

83 نقله ابن حجر في: **فتح الباري**، كتاب القدر، ج 11، ص 540.

84 راجع في وجه كلام العلماء في القدر: عبد الرحمن المحمود، **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنّة** (الرياض: دار الوطن، 1997)، ص 25 - 26.

85 علي بن محمد بن أبي العز، **شرح العقيدة الطحاوية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987)، ص 32.

مؤثّرة في عمله كتأثير سائر الأسباب في المسبّبات بمشيئة الله الذي ربط بعضها ببعضٍ، كما هو ثابت بالحسّ والوجدان والقرآن"[86]. ولا يسلم هذا القول للجويني من الاعتراضات، لكن يبدو أنه أفضل الحلول.

القدر ونظام السببية في الوجود

يجب النظر إلى القدر من خلال الأسباب، أي يشهد العبد المقادير مقدرة بأسبابها؛ هذا هو الكمال. يقول الشيخ مرعي في هذا الشأن: "إنّ الله تعالى أجرى عادته الإلهية في هذا العالم على أسباب ومسبّبات تُناط بتلك الأسباب، ويُنسب أيضًا وقوعها إليها نظرًا للصورة الوجودية، وإن كان الكلّ في الحقيقة بقضائه وقدره باعتبار الحقيقة الإيجادية. وقد سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن إسقاط الأسباب نظرًا إلى القضاء والقدر السابق فردّ عليه السلام: لا اعملوا، فكلٌّ ميسّرٌ لما خُلق له"[87]. وهو يُشير للحديث: "ما منكم من أحد إلّا كتب مقعده من النار أو من الجنة. قالوا: ألا نتّكل؟ قال: لا، اعملوا فكلٌّ ميسّرٌ لما خُلق له"[88]. وهذه قاعدة أهل السنّة في الموضوع: الأقدار حقّ، والأسباب حقٌّ أيضًا.

هذا عن الشقّ النظري، أمّا من الناحية العملية فتوجد حلول أرشدنا إليها الدين لكي يكون لعقيدة القدر، كما لعقيدة الغيب، وظيفة إيجابية في حياتنا لا تمنع العمل والتخطيط، ولا التوقّع والاستشراف؛ وهذا تفصيلها.

الحلول العملية لقضايا القدر والتوكل

خلُصنا إلى أنّ الإسلام يُعلّمنا أن نعمل ونخطّط، وأنّ ذلك قدر أيضًا، ويوصينا أيضًا ألاّ نشغل عقولنا بمشكلات القدر النظرية، ولا نتحجّج بها في أيّ سلوك سلبي أو خطأ.

التخطيط والعمل من القدر

حرص الإسلام على عدم إهدار الطاقات العقلية للأمّة في قضايا كحقيقة القدر، فجاء الحديث: "إذا ذُكر القدر فأمسكوا"[89]. قال ابن رجب: هذا النهي على وجوه منها:

- ضرب كتاب الله بعضه ببعض، فينزع المُثبّت للقدر بآية، والنافي له بأخرى.

---

86 رشيد رضا، ج 8، ص 181.

87 مرعي بن يوسف الكرمي، **دفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر** (الرياض: دار المسير، 1998)، ص 71.

88 مختصر من حديث علي وآخر لعمران بن حصين. راجع: البخاري، **الجامع**، كتاب القدر، باب جف القلم على علم الله، 6596؛ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ولقد يسرنا القرآن، 7551، 7552؛ مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمين، 2647.

89 قال العراقي: رواه الطبراني وابن حبان في الضعفاء؛ المغني عن حمل الأسفار، ج 4، ص 265؛ وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد أنه جاء عن ثوبان عند الطبراني في المعجم الكبير، وطريق آخر عن ابن مسعود، وكلا الإسنادين ضعيف؛ قلت: لكن الحديث حسّنه ابن حجر في الفتح، ج 11، ص 540، والسيوطي في **الجامع الصغير**، وذلك – فيما يبدو – لتعدد طرقه وشواهده.

✦ الخوض في القدر إثباتًا ونفيًا بالأقيسة العقلية.

✦ الخوض في سرّ القدر[90].

بينما وجّه الدين إلى العمل. لذلك على الإنسان أن يدفع القدر القادم الذي يتوقّعه ولا يناسبه، بقدرٍ أفضل له[91]. والأسباب، من تخطيط واستشراف وتفكير ودراسة وعمل وتقييم، كلّها من القدر، ليست خارجة عنه؛ فالقدر يحيط بالإنسان، لا مفرّ منه. ولذلك رأى بعض العلماء أنّ القدر ليس شيئًا آخر غير نظام الأسباب والمسبّبات الذي عليه أقام الله تعالى الوجود. وقد بيّن الرسول الكريم هذا المعنى في مغالبة القدر بالقدر أحسن بيان وأبلغه، إذ جاء في الحديث أنّ أبا خزامة سأله: "يا رسول الله أرأيت رقى نسترقيها، ودواءً نتداوى به، وتقاة نتّقيها: هل تردّ من قدر الله شيئًا؟ فقال له: هي من قدر الله"[92].

ومن ناحية أخرى، نهى الإسلام عن الاحتجاج بالقدر، فقد جاء في الحديث أنّ الرسول طرق بيت ابنته فاطمة وزوجها ليصليّا الفجر. فقال علي: "يا رسول الله، أنفسنا بيد الله... فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. فانصرف النبي وولّى وهو يضرب فخذه ويقرأ: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف، 54)"[93].

ومما يدلّ على أنّ هذه العقيدة الإسلامية – حين تُؤخذ كما يجب – لا تكون عائقًا للتخطيط والنظر المستقبلي، ولا للعمل والكدّ والاجتهاد، أنّ الصحابة لم يكونوا جبريين متواكلين، فحياتهم كلها علم وعمل وفتح وإدارة؛ وهذا معروفٌ لا يحتاج إلى بيان. وإنّ عدم وجود آثار سلبية لهذه العقيدة في حياة جيل الصحابة ليس بسبب أنهم يجهلون الإشكال العام لموضوع القدر. بل على العكس من ذلك تمامًا، إنّ السنّة تدلّ على إدراك الصحابة لطبيعة القضية ووعورتها، فجاء في الحديث عن أبي هريرة: "خرج علينا رسول الله ونحن نتنازع في القدر، فغضب واحمرّ وجهه... فقال: أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنّما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر. عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه"[94]. فهذا لم يمنعهم من الفعل الإيجابي في التاريخ.

ولذلك نستنتج أنّ عقيدة القضاء والقدر لا تضاد المستقبلية في شيء: لا في الاستشراف والتوقع، ولا في التخطيط والعمل. بل إنّ القدر يُشير إلى أنّ لله تعالى نظامًا صارمًا يسير عليه الكون، وأنّ فعل الإنسان من جملة هذا النظام وأداةٌ من أدواته.

---

90 الحنبلي بن رجب، **فضل علم السلف على الخلف**، ط 2 (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، 1347هـ)، ص 16 - 17.

91 مدارج السالكين، ج 1، ص 233.

92 رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء لا ترد الرقى ولا الدواء من قدر الله شيئا 2148؛ وقبله في الطب، باب ما جاء في الرقى والأدوية، 2065، وقال حسن صحيح؛ وابن ماجه، كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، 3437؛ وأحمد في المسند، 15411؛ وحسن حمزة الزين إسناده في تعليقاته على مسند أحمد، ج 12، ص 194.

93 رواه البخاري، **الجامع**، كتاب التهجد، باب تحريض النبي على قيام الليل، 1127؛ كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، 7465؛ مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب ما روي فيمن نام الليل، 775.

94 رواه الترمذي في **السنن**: كتاب القدر، باب ما جاء من التشديد في الخوض في القدر، 2133، وقال غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه؛ وابن ماجه في مقدمة السنن، باب في القدر، ص 33؛ وقال البوصيري – في الزوائد بحسب نقل المرحوم عبد الباقي –: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

التـوكـل والمستقبـل

وقد يرى بعض الناس أنّ الإعداد للمستقبل يُنافي مقامًا إيمانيًا رفيعًا هو التوكّل، وأنه لا يجدر بالمؤمن الموقن أن يهتمّ بشأن الزمان الآتي أو أن يغتمّ لاحتمالاته. وهذا ما أدّى بالأمّة إلى أن سيطر عليها العجز والتواكل والاستسلام لغيرها. يقول يوسف القرضاوي في هذا الصّدد: "خطر هذه الأفكار أنها شاعت في دنيا المسلمين وأنشأت جوًّا من السلبية وإغفال سنن الله وإهمال أمر الحياة بين جماهير المسلمين، وباتت هذه الأدبيات "المخدّرة" هي القوت اليومي لعقول العوام في ديار الإسلام، وكانت من أسباب التخلّف الذي جعل المسلمين في مؤخّرة الأمم"[95].

نظام الأسباب

يغلط الناس في الطرفين: إمّا يهملون الأسباب ويرون ذلك توكّلًا؛ وإما يركنون إليها وحدها وينسون خالقها. لذلك يقول رشيد رضا: "لمّا كان من المعلوم من الشرع والطبع والعقل بالضرورة أنّ للإنسان كسبًا اختياريًّا كلّفه الله العمل به، وأن يؤمن بأنه يجازى على عمله إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشرّ - وجب على الإنسان أن يسعى في تدبير أمور نفسه بحسب ما علمه من سنن الله تعالى في نظام الأسباب وارتباطها بالمسببات، معتقدًا أنّ الأسباب ما يعقل منها وما لا يعقل لم تكن أسبابًا إلّا بتسخير الله تعالى، وأنّ ما يناله باستعمالها فهو من فضل ربه الذي سخّرها وجعلها أسبابًا وعلّمه ذلك. وأمّا ما لا يعرف له سببٌ يُطلب به، فالمؤمن يتوكّل فيه على الله وحده وإليه يتوجّه وإيّاه يدعو فيما يطلبه منه. وأمّا ترك الأسباب وتنكّب سنن الله تعالى في الخلق وتسمية ذلك توكّلًا، فهو جهل بالله وجهل بدينه وجهل بسننه التي أخبرنا بأنها لا تتبدّل ولا تتحوّل"[96]؛ ولذلك يسمّيه العلماء تواكلًا لا توكّلًا.

التوكّل عبادة قلبية مقارِنة للعمل

ربّما كان أشدّ الأحاديث صراحة يوضّح هذا الأدب ما جاء عن أنس بن مالك أنّ رجلًا جاء على ناقة له، فقال: "يا رسول الله: أدعها وأتوكّل؟ أو أرسلها وأتوكّل؟ فقال عليه السلام: اعقلها وتوكّل"[97]. فقد أرشده النبي الكريم إلى أنّ التدبير يسبق التوكّل، وأنّ الاعتماد على الله تعالى لا يتعارض مع اتخاذ الأسباب والاحتياطات اللازمة. فإنّ التوكّل يكون بعد استيفاء الأسباب الظاهرة لا قبلها، ولنا في الرسول الأكرم قدوة حسنة، إذ أعدّ للهجرة إلى المدينة إعدادًا محكمًا، وأخذ بكلّ سبب ممكن، واحتاط أشدّ الاحتياط، بل حسب لكلّ احتمال حسابه. وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاع بعض فرسان قريش أن يصلوا إلى الغار ويقفوا على بابه يتداولون أمرهم،

---

95 يوسف القرضاوي، التوكّل (القاهرة: مكتبة وهبة، 1995)، ص 61 - 62.

96 رشيد رضا، ج 9، ص 593.

97 رواه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب 60، 2517، وقال حديث غريب؛ ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر عمرو بن أمية، ج 3، ص 623.

حتى دخل أبا بكر من ذلك جزعٌ عظيم، لكن الرسول الذي اتّخذ من الأسباب أقصى ما يمكن كان قد توكّل على ربّه وفوّض الأمر إليه، فهو يقول لصاحبه كما جاء في الآية الكريمة: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة، 40).

فحقيقة التوكّل إذًا، عدم الركون التام إلى الأسباب الدنيوية والغفلة عن خالقها ومدبّرها. ولذلك كان التوكّل -بالدرجة الأولى- عبادةً قلبية، يقول عنها ابن الجوزي: "التوكّل اعتماد القلب على الوكيل وحده، وذلك لا يناقض حركة الأبدان في التعلّق بالأسباب ولا ادخار المال، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ أي قوامًا لأبدانكم"[98].

خاتمة

من أهم نتائج هذا البحث أنّ مفهوم الغيب مفهومٌ جدّ مرن، دائم التحوّل والتغيّر، ومن مظاهر هذه المرونة في المفهوم: قبوله عنصر الاحتمال المعرفي. وهذا بعكس النظرة السائدة بين الناس التي تجعل منه معنى جامدًا مقفلًا أمام العقل الإنساني تمامًا. بل إنّ هذا الطابع البشري لمفهوم الغيب يسري حتى على الأنبياء. والنتيجة الأخرى هي أنه لا حرج مطلقًا في وضع توقّعاتٍ لأيّ قضية مستقبلية طالما كانت هذه التوقعات تستند إلى أدلّة وقرائن، أي تستند إلى علم وخبرة.

وهذا عددٌ من القواعد التي تتعلّق بغيب المستقبل تُلخّص البحث:

- الغيب ما خفي عن مدارك الإنسان.
- الغيب المطلق ما لا دليل عليه، ولا يعلمه إلّا الله سبحانه.
- ليس من الغيب ما يُدرك بالدليل. والدليل: وحي، أو عقل، أو تجربة.
- مبدئيًا يُعدّ الغيب المقيّـد قابلًا للإدراك البشري.

كما أنّ عقيدة القضاء والقدر في أصلها لا تضاد المستقبلية. إنّ القدر - النظام - من جهة، والإرادة - الحرية - من جهةٍ أخرى، حقيقتان كونيتان؛ وهما أيضًا حقيقتان شرعيتان. فكِلا المبدأين صحيح، لكن يبقى السؤال الفلسفي قائمًا: كيف نفسّر وجودهما معًا؟ يمكننا أن نكتفي في هذا الموضوع بما ثبت من أنّ للإنسان قدرة واختيارًا هما مناط التكليف، وأنه لا شيء يحدث في الوجود إلّا بخلق الله تعالى وإذنه. فالحقيقة الأولى تدفع للاستشراف والعمل، والحقيقة الثانية تُعلّم الإنسان التوكّل على خالقه. وفي العمل يكفي هذا، إذ غاية البحث تطبيقية. ولعلّه تكون في قادم الأيام مشاركات علمية أخرى في الكشف عن وجوه جديدة للاستشراف من منظور إسلامي، فالموضوع واسع جدًّا ويستلزم تضافر الجهود والمقاربات لإثرائه وإنضاجه.

---

98 أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي، **تلبيس إبليس**، ط 1 (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 2001)، ص 343؛ والآية الخامسة من سورة النساء؛ وانظر: للقرضاوي، ص 65.

المراجع References

المراجع العربية

- ابن أبي العز، علي بن محمد. **شرح العقيدة الطحاوية**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987.
- ابن أبي جمرة، أبو محمد الأندلسي. **بهجة النفوس**، ط 2، بيروت: دار الجيل، 1972.
- ابن العربي، أبو بكر. **أحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- ابن تيمية، أحمد تقي الدين. **مجموع الفتاوى**، الرباط: مكتبة المعارف/ المكتب التعليمي السعودي بالمغرب، د.ت.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن. **تلبيس إبليس**، ط 1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، 2001.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، ط 1، بيروت: دار الفكر، 1993.
- ابن حزم، علي بن أحمد. **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، بيروت: دار الجيل، 1985.
- ابن حنبل، أحمد. **المسند**، القاهرة: المطبعة الميمنية بمصر، 1313هـ.
- ابن رجب، الحنبلي. **فضل علم السلف على الخلف**، ط 2، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، 1347هـ.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد. **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، ط 2، القاهرة: المطبعة الجمالية بمصر، 1910.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. **التحرير والتنوير من التفسير**، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، د.ت.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، الرباط: وزارة الأوقاف، 1975.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل. **تفسير القرآن العظيم**، دمشق: دار ابن كثير، 1994.
- أبو السعود، محمد بن مصطفى العمادي. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، القاهرة: المكتبة الحسينية المصرية بالأزهر، 1928.
- أبو داود، السجستاني. **السنن**، ط 3، بيروت: دار الفكر، 1979.
- إقبال، محمد. **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، عباس محمود (مترجم)، ط 2، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1968.
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

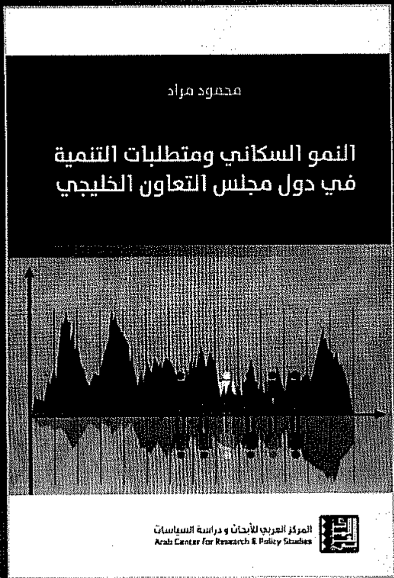
- الأنصاري، فريد. **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2010.
- البخاري، أبو عبد الله. **الجامع الصحيح**، بيروت: دار الفكر، 1981.
- ________. **صحيح الأدب المفرد**، محمد ناصر الدين الألباني (محقق ومعلق)، ط 4، السعودية: دار الصديق للنشر والتوزيع، 1997.
- بريش، محمد. "حاجتنا إلى علوم المستقبل"، **المسلم المعاصر**، ع 61 (تشرين الأول/ أكتوبر 1991).
- البقاعي، برهان الدين. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية ، 1984.
- البهي، محمد. **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي**، ط 7، بيروت: دار الفكر، 1991.
- البيضاوي، ناصر الدين بن عمر. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت.
- الترمذي، أبو عيسى بن سورة. **السنن**، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- التفتازاني، سعد الدين. **شرح العقائد النسفية**، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1987.
- التهانوي، محمد علي. **كشاف اصطلاحات الفنون**، بيروت: دار صادر، د.ت.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد. **المستدرك على الصحيحين**، ط 2، بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.
- الرازي، محمد فخر الدين. **مفاتيح الغيب**، ط 2، بيروت: دار الفكر، 1993.
- الراغب، الأصفهاني. **مفردات غريب القرآن**، القاهرة: المطبعة الخيرية، 1322هـ.
- رشيد رضا، محمد. **تفسير القرآن الحكيم**، ط 2، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- الريسوني، أحمد. **نظرية التقريب والتغليب، وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية**، مكناس: دار مصعب، 1994.
- الزبيدي، محمد مرتضى. **تاج العروس من جواهر القاموس**، بنغازي: دار ليبيا، 1306هـ.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، بيروت: دار الفكر، 1981.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم. **الموافقات**، الخُبر: دار ابن عفان، 1997.
- الشعراوي، محمد متولي. **الغيب**، القاهرة: مطابع دار أخبار اليوم، 1998.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ط 3، بيروت: دار المعرفة، 1978.
- عبد الحي، وليد. **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط 2، مراكش: عيون المقالات، دار تينمل، 1993.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم. **المغني عن حمل الأسفار**، ط 2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.
- العمادي، أبو السعود محمد. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، القاهرة: المطبعة المصرية، 1928.

- الفيروز أبادي، محمد مجد الدين. **القاموس المحيط**، القاهرة: مطبعة السعادة، 1326هـ.
- القاسمي، محمد جمال الدين. **محاسن التأويل**، ط 1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1957.
- القرضاوي، يوسف. **التوكّل**، القاهرة: مكتبة وهبة، 1995.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد. **الجامع لأحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- القرطبي، أحمد أبو العباس. **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ط 1، دمشق: دار ابن كثير/ دار الكلم الطيب، 1996.
- الكرمي، مرعي بن يوسف. **دفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر**، الرياض: دار المسير، 1998.
- الكفوي، أيوب أبو البقاء. **الكليات**، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992.
- المحمود، عبد الرحمن. **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة**، الرياض: دار الوطن، 1997.
- المرزوقي، أبو يعرب. **مفهوم السببية عند الغزالي**، تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، 1978.
- مسلم، بن الحجاج. **الجامع الصحيح**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1955.
- ميارة، محمد بن أحمد. **الدر الثمين شرح المرشد المعين**، بيروت: دار الفكر، د.ت.
- النسفي، عبد الله أبو البركات. **مدارك التنزيل**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- الونشريسي، أحمد بن يحيى. **المعيار المعرب**، الرباط: وزارة الأوقاف المغربية، 1981.

المراجع الأجنبية

- Bréhier, Emile. *Histoire de la philosophie*, Tunis: Cérès Editions, 1994 [1st Ed. 1930 - 1938, Presses de France].
- Burgelin, Pierre. *L'homme et le temps*, Paris: Editions Montaigne, 1945.
- Elmandjra, Mahdi. *Première guerre civilisationnelle*, 2nde ed., Casablanca: Editions Toubkal, 1993.
- Faivre, Antoine. *L'Esotérisme*, Paris: Presses Universitaires de France, 1993.
- Godet, Michel & de Jouvenel, Hugues, "Avant-propos", *Futuribles*, no. 71 (November 1983), pp. 3 - 4.
- Heydinger, Richard B. & Zentner, Rene D. "Multiple Scenario Analysis: Introducing Uncertainty into the Planning Process", *New Directions for Institutional Research* (Applying Methods and Techniques of Futures Research) vol. 1983, no. 39 (September 1983), pp. 51 - 68.

- Hume, David. *Enquête sur l'entendement humain*, André Leroy (Traduction), Paris: Editions Montaigne, 1947.
- Masini, Eleonora. *Why futures studies?*, London: Grey Seal, 1993.
- Robin, Léon. *La pensée grecque, et les origines de l'esprit scientifique*, Paris: La Renaissance du Livre, 1923.
- Toffler, Alvin. *Le choc du futur*, Paris: Gallimard, 1987.
- Verdan, André. *Le scepticisme philosophique*, Paris: Bordas, 1971.



محمود مراد

النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون

يدرس الكتاب واقع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيعهم، والقوة العاملة، والبطالة ولاسيما البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك كلّه بمستويات التعليم. وتظهر الدراسة نموًّا ملحوظًا في السلاسل المتعلقة بالحراك السكاني كلّها، وخصوصًا في أمد الحياة عند الولادة بالنسبة إلى المرأة؛ وتبيّن وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من جهة، وتأثّر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. كما بحثت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما.

ويؤكّد المؤلّف محمود مراد في هذا الكتاب أنّ القوة العاملة ستبلغ نحو 31 مليون عامل عام 2020، بعد أن كانت نحو 22 مليونًا عام 2012. أمّا الناتج المحلي، فهو سيترفع إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار؛ ما يجعل نصيب الفرد من هذا الناتج يصل إلى 105 آلاف دولار، في حين ستستقرّ البطالة على معدل 3 في المئة تقريبًا، وهذه الأرقام شديدة الأهمية؛ فحتى أكثر المجتمعات الصناعية الغربية تقدُّمًا لم تصل إليها.

مازن الرمضاني* | Mazin al-Ramdhani**

دراسات المستقبلات
رؤية في إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف

Future Studies: Problematics and Approaches for Use

ملخص: في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطوّر بالتدريج نمط من التفكير اتّخذ في العموم من المنهجية العلمية سبيلًا لاستشراف المستقبلات. وجرّاء انتشاره في عالمي الشمال والجنوب، وإن بمستويات متباينة، صار هذا التفكير ظاهرة عالمية على مدى واسع وعلى مستويات شتّى للحياة جزئية وكلّية. ومع ذلك، فقد أفضى تعدّد الخلفيات التي ينطلق منها المستقبليون إلى أن تقترن تطبيقات هذا التفكير بإشكاليات أساسية أدّت إلى تباينات مهمّة فيما بينهم. وإذ تتناول هذه الورقة دراسات المستقبلات من منظور إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف، فهي تسعى على وجه الخصوص إلى المساهمة في تأجيج ثقافة الانحياز إلى المستقبل داخل وطننا العربي، تفكيرًا وتطبيقًا، وخدمة لمستقبل أفضل، ومن ثمّ، الحدّ من الموقف السلبي الذي تتبنّاه شرائح عربية واسعة حيال فكرة الاستعداد المسبق للمستقبل ابتداءً من الحاضر.

كلمات مفتاحية: الدراسات المستقبلية، المناهج، الممارسة

Abstract: After the Second World War, scientific thinking gradually developed a method that was able to forecast possible futures. As a result of the spread of this methodology within the global north and south (albeit to varying extents), it became a widespread and global phenomenon. As a methodology adopted – in whole or in part—worldwide, it came to be developed by thinkers from a variety of backgrounds. Equally, this diversity of backgrounds for the practitioners of forecasting studies led to significant differences in their conceptualization of these approaches. Against this backdrop, this paper examines the field of future studies from the perspective of the problematics of the concept as it developed after WW II, as well as the approaches to its use. The paper aims also to challenge a widespread opposition to futurology and forecasting throughout the Arab world.

Keywords: Future Studies, Methodologies, Practice

* أستاذ العلوم السياسية ودراسات المستقبل وعميد كلية العلوم السياسية سابقًا بجامعة النهرين (بغداد)، العراق.

** Former Professor and Dean of the Faculty of Political Science, University of Mesopotamia (Baghdad), Iraq.

مقدّمة

قد لا نختلف في أنّ التغيير وحركة التاريخ يرتبطان بعلاقة طردية موجبة. فكما أنّ التغيير كان على مرّ الزمان[1] مدخلًا أساسيًا وراء ديمومة تدفّق هذه الحركة إلى الأمام، كان تدفّق هذه الحركة مدخلًا أساسيًا وراء تسارع معدّل التغيير. وعلى الرغم من أنّ هذا المعدّل قد تباين من موجة حضارية إلى أخرى، فإنّ مخرجاته قد أفضت – مع ذلك – إلى أن تكون أحوال الإنسان والمكان بعد التغيير مختلفة – في العموم – عمّا كانت عليه قبله.

إنّ حلول الموجة الحضارية الثالثة، أي المعلوماتية، منذ منتصف القرن الماضي تقريبًا، لم يؤدّ إلى أن يكون معدل سرعة التغيير غير مسبوق فحسب، وإنّما أيضًا إلى أن تتعايش الإنسانية مع عملية تاريخية فريدة في نوعيتها جرّاء الانتشار العالمي لتأثيرها، وشمولية تحدياتها، وانفتاح نهاياتها. وقد سبق أن أطلق أنور عبد الملك عليها في وقته تسمية عملية "تغيير العالم"[2]؛ وكان في تشخيصه دقيقًا، وفي تسميته لها صائبًا.

وحيال مخرجات هذه العملية، أدّى تباين التطور الحضاري للمجتمعات الإنسانية إلى أن تتباين أنماط استجابتها للتحديات التي تفرزها هذه المخرجات. ويؤكّد واقع مجتمعات عالم الشمال وجلّ عالم الجنوب هذا التباين.

فأمّا عن عالم الشمال، فقد أفضى انتشار إدراك جدوى الارتقاء بالاستجابة الحضارية إلى مستوى تحديات هذه العملية تأمينًا لمستقبل أفضل، إلى أن يأخذ – ومنذ منتصف القرن الماضي تقريبًا – بنمط من التفكير العلمي لإعادة تشكيل العقل، وترشيد القرار والفعل استباقًا واستعدادًا لمفاجآت المستقبل، واستشراف مشاهده البديلة[3]. ويسمّى هذا النمط – عادةً – التفكير العلمي في المستقبل. أما تطبيقاته فهي تندرج تحت مسمّيات متعدّدة، ولا سيما دراسات المستقبلات التي سيصار إلى الإشارة إليها أدناه في هذا البحث. ويشير واقع هذا التفكير في عالم الشمال أنّه صار ظاهرة شاملة تأخذ به جلّ المؤسّسات العامّة والخاصّة، وترعاه جمعيات ومراكز علمية متخصّصة ورصينة، وتحرص جامعات ذات شهرة على تضمينه برامجها التدريسية، ومنح شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) في تخصّص التفكير العلمي في المستقبل.

---

1 في اللّغة، يشير الزمن أو الزمان إلى "اسم لقليل الوقت وكثيره وجمعه أزْمَان وأزْمِنَة وأزْمُن". انظر: محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح** (بيروت: مكتبة لبنان، 1993)، ص 116.

2 أنور عبد الملك، **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة 95 (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والآداب والفنون، 1985). وتتباين الرّؤى بشأن نوعية العالم التي ستفضي إليه هذه العملية، فثمّة من يقول إنها ستؤدّي إلى عالم أفضل، أو إلى عالم آخر أكثر سوء، أو ما بينهما. انظر: إدوارد كورنيش، **المستقبلية: مقدّمة في فن وعلم وفهم وبناء عالم الغد**، محمود فلاحة (مترجم) (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1994)، ص 9.

3 يؤكّد زكي الميلاد أنّ هذه المجتمعات "تنبّهت مبكّرةً لما يمكن أن تتركه هذه التغيّرات السريعة من مضاعفات شاملة (...) في الوقت الذي كانت فيه هي مسرح تلك التغيرات والطرف المؤثّر فيها (...) بالحركة والتسارع": زكي الميلاد، **المسألة الحضارية، كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 107.

وأمّا عن جلّ دول عالم الجنوب، ولا سيما المتأخّرة والمتخلّفة منها، فموقفها من التفكير العلمي في المستقبل لا يتماهى مع الاتجاه العالمي. والشيء ذاته ينسحب علينا، نحن العرب. فقد أفضت مخرجات متغيّرات عربية متعدّدة (ثقافية - دينية، واجتماعية - اقتصادية، وسياسية)، كما يؤكّد وبدقّة خير الدين حسيب وآخرون، إلى "غياب المستقبل عن تصوّراتنا وغياب التنظير (في شأنه) عن إبداعنا"[4].

وأدّى هذا الواقع إلى أن يكون انحياز شرائح اجتماعية عربية واسعة إلى الماضي، و/ أو في أحسن الأحوال إلى الحاضر، أعمق تجذّرًا من انحيازها إلى المستقبل. كما أنّ الدراسات المستقبلية العربية، والتي بدأت متأخّرةً وأخذت بالتراجع مبكّرة، اقترنت – في العموم – بحصيلة علمية وعملية كانت متواضعة. ويكفي أن نتذكّر، مثلًا، أنّ الحالة التي اقترن بها الوطن العربي في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي عطّلت الأخذ بمخرجات الدراسة الرّائدة التي أنتجها مركز دراسات الوحدة العربية والموسومة: "مستقبل الأمّة العربية: التحدّيات والخيارات".

وفي ضوء ما تقدّم، تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محدّدة قوامها أنّ نوعية عموم موقفنا السلبي الراهن من المستقبل، نحن العرب، تفكيرًا وتطبيقًا علميًا، يستدعي التسويق الواعي والمبدع والهادف لثقافة الانحياز إلى المستقبل، وتشجيع التفكير العلمي فيه، فضلًا عن دراسته. هذا ليس لأنّ المستقبل هو الزمان الذي سيأتي حتمًا، والذي سنعيش فيه نحن وأولادنا وأحفادنا، فحسب، وإنّما لأنه، خصوصًا، الزمان الذي يستطيع الإنسان، وهو يعيش في الحاضر، التدخّل الواعي في عملية تشكيله. ولنتذكّر هنا أنّ المستقبل كان، وسيبقى، صناعة بشرية.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية تتحدّد غاية هذا البحث التي هي بالأساس معرفية ومركّبة. فهي تسعى من ناحية إلى بلورة رؤية حول إشكاليتين مهمّتين استمرّ الرأي بين المستقبليين يختلف في شأنهما. فبينما تتناول الأولى مفهوم المستقبل في حدّ ذاته، تتعلّق الثانية بالتسميات التي يطلقها المستقبليون على دراساتهم له. ومن الناحية الثانية، يرنو هذا البحث أيضًا إلى تطوير رؤية تربط بين الأنماط الأساسية للتفكير العلمي في المستقبل والمقاربات المنهجية الناجمة عنه والمستخدمة في دراسات المستقبلات.

وعليه، سنعمد إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل يعدّ المستقبل امتدادًا آليًا لدورة الزمان أم صناعة بشرية؟ وما هو المفهوم الأقدر على التعبير عن جوهر الدراسة المستقبلية عمومًا، وعلى الصعيد العربي خصوصًا؟ وما هي الأنماط الأساسية التي يقترن بها التفكير العلمي في المستقبل والمقاربات المنهجية التي نجمت عنه؟

---

4 خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمّة العربية: التحديات والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 46.

أوّلا. إشكاليات التفكير العلمي في المستقبل

بعد أكثر من خمسة عقود من التطوّر شبه المستمر، أضحى التفكير العلمي في المستقبل حقلًا معرفيًا واسع الانتشار[5]، خصوصًا بعد أن امتدّت اهتمامات حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية والصرف إلى استشراف مستقبل مواضيع ذات علاقة بها. وتبعًا لذلك، أضحى المجتمع، والذي يحتضن أهل الاهتمام في المستقبل، شاملًا للمؤرّخين، وعلماء الأنثروبولوجيا، والسياسة[6]، والاجتماع، والاقتصاد، وإدارة الاعمال، والأحياء، والرياضيات... إلخ.

وقد أفضى هذا الانتشار الواسع للمستقبليين، ذوي الخلفيات الثقافية والأكاديمية المتعدّدة، إلى أن يقترن هذا الحقل المعرفي بإشكاليات متعدّدة. وسيتناول بحثنا هذا بعضها، ولا سيما تلك التي اقترن بها تطوّره المعرفي عبر الزمان. وقد عبّرت هذه الإشكاليات عن ذاتها في تبنّي رؤى مختلفة لمفهوم المستقبل في حدّ ذاته، وكذلك للتسمية التي تستخدم للدلالة على مضمون الانشغال العلمي به.

إشكالية مفهوم المستقبل

قد لا نختلف في أنّ الزمان، بأبعاده الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، يعبّر عن دورة متواصلة ومتجدّدة. ولنتذكّر أنّ الماضي يُفضي إلى الحاضر، والحاضر يتحوّل إلى مستقبل، والمستقبل يعود ليصبح حاضرًا ثمّ ماضيًا، وهكذا تستمرّ هذه الدورة في سيرورتها. فالزمان، في حقيقته، يمضي في رحلة لا تنكفئ، ولا تراوح، ولا تتوقّف. وقد لخّص المستقبلي الأميركي ويندل بيل، خصائص الزمان بقوله: "إنه مستمر، واتجاهي، ومشروط، ولا يقبل التراجع"[7].

ويعدّ المستقبل أهمّ أبعاد دورة الزمان، ليس لأنّه سيصبح - عند حلوله - حاضرًا، ومن ثمّ يضحي الزمان الذي سنعيش فيه فحسب، وإنّما لأنّ المستقبل هو وحده الزمان الذي يستطيع الإنسان، وهو في الحاضر، التدخّل الواعي في عملية تشكيله. ومن هنا فإنّه يختلف عن الماضي، والذي يعجز الإنسان عن تغيير حقائقه، لأنه ببساطة لا يعود. ويُعبّر المستقبلي الفرنسي غاستون بيرجي عن اختلاف المستقبل عن

5 ويؤكّد ذلك العديد من المستقبليين. انظر مثلًا:

James A. Dator, "Introduction: The Future Lies Behind. Thirty Years of Teaching Future Studies", in James A. Dator (Ed.), *Futures Studies in Higher Education: Advancing Futures* (Westport: Praeger, 2002), p. 5.

6 عن اهتمامات العلوم الاجتماعية، وعلم السياسة من بينها، بدراسات المستقبلات، نظر مثلًا:

Nicholas Rescher, *Predicting the Future: An Introduction to the Theory of Forecasting* (New York: State University of New York Press, 1998), pp. 199 - 202.

7 Wendell Bell, *Foundations of Futures Studies. Human Science for a new Area*, vol. 1 (London: Transaction publishers, 1997), pp. 125 - 140.

الماضي بقوله إنّ: "الماضي منغلق ولكن المستقبل منفتح، الماضي هو ردّة إلى الوراء، ولكن المستقبل هو ثورة إلى الأمام"[8].

ولأهميته، نتساءل: ماذا يفيد المستقبل من حيث هو مفهوم؟ ابتداءً، تجدر الاشارة إلى أنّ المستقبل كلمة تتداولها الشعوب بكثافة عالية[9]، وعلى شتّى الصّعد والمناسبات، سواء كان هذا التداول واعيًا أو غير ذلك. ويفيد هذا التداول للكلمة والعابر للشعوب معنى لغويًا محدّدًا، يقترن بالغد؛ والغد، وفق تعريف قاموس أوكسفورد الحديث، هو "الزمان القادم بعد الحاضر"[10]. ويستخدم العديد من المستقبليين كلمة المستقبل بهذه الدلالة اللغوية. فمثلًا، يرى المستقبلي الأميركي جيمس داتوور أنّ "المستقبل هو الحاضر في زمان لاحق"[11]. أمّا عند المستقبلية الإيطالية إليونورا ماسيني، فالمستقبل هو "الزمان القادم"[12]. ويدركه المستقبلي الأميركي نيكولاوس ريشر، بدالّة "الأشياء الآتية"[13]. ويشير المستقبلي الأميركي إدوارد كورنيش إلى أنه "فترة من الزمن لم تحن بعد"[14].

ويتماهى مع هذا الإدراك لكلمة المستقبل مستقبليون عرب أيضًا. فمثلًا يرى محمود زايد أنّ "المستقبل يشير إلى فترة من الزمن لم تحلّ بعد، وعندما تحلّ تصبح مستقبلًا"[15]. أمّا محمد خلاف، فالمستقبل عنده هو "الزمن القادم في عملية التغيير"[16]. ويذهب وليد عبد الحي إلى القول إنّه: "الآتي بعد الحال، أي أنّه يمثّل الحلقة الأخيرة في السّلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسّطها الحاضر"[17]. وينتقد زكي الميلاد استخدامات إسلامية، ومن ضمنها عربية بالضرورة، لدالّة كلمة المستقبل، بقوله إنّ: "الذي تمّ التطرّق إليه (...) ليس المستقبل بالمفهوم العلمي، وإنّما بالمفهوم العام (...) [كما أنّ] التعامل مع لفظة المستقبل (...)

---

8 نقلًا عن كورنيش، ص 121.

9 تشير اللّغات اللاتينية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية إلى المستقبل بالكلمات التالية، وعلى التوالي:
Futurus, Future, Futur and Futuro.

10 *Oxford World Power* (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 312.

11 James A. Dator, "Futures studies as applied knowledge", in: Richard A. Slaughter (Ed.), *New thinking for a new millennium* (London: Routledge, 1996), pp. 105 - 115.

12 Cf. Eleonora B. Masini, *Why Futures Studies?* (London: Grey Seal, 1993), p. 24.

13 Rescher, p. 2.

14 كورنيش، ص 191.

15 محمود زايد، "علم المستقبل في وقتنا الحاضر"، **الفكر العربي**، العدد العاشر، السنة الأولى (نيسان / أبريل 1979)، ص 38.

16 هاني محمد خلاف، "المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي"، مجلة **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 50 (تشرين الأول / أكتوبر 1977)، ص 15.

17 وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (الجزائر: شركة الشهاب، 1991)، ص 8. ويتكرّر هذا الفهم أيضًا في كتابه اللاحق: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 13.

[يجري] بصفتها مجرّد كلمة كغيرها من الكلمات المتداولة بكثافة عالية، وفي الوقت نفسه مفرغة من أيّ مضامين علمية"[18].

واتّساقًا مع هذا النقد الموضوعي، والذي يؤكّد أنّ التوظيف العربي الراهن لكلمة المستقبل لا يزال - في العموم - نافذًا، نرى أنّ المستقبل، وإن يُعدّ - موضوعيًا - بمنزلة الحلقة الأخيرة لتعاقب دورة الزمان، إلّا أنّ إدراكه بمعناه اللغوي و/ أو الآلي يبقى ناقصًا وكذلك عاجزًا. فهو ناقص، لأنّ المستقبل يعبّر عن مستلزم وجودي. ويشرح حسن صعب مضمون هذا المستلزم قائلًا إنّ: "المستقبل مسؤولية إنسانية خلّاقة. فالإنسان هو المستقبل بزمانه ووجوده وتصوّره وإبداعه وسلوكه"[19].

ولذا تنطوي رؤية المستقبل من حيث هو مجرّد امتداد آلي لدورة الزمان على إلغاء لقدرة الإنسان على التحكّم في مسار مستقبله عبر صناعته وعلى وفق رؤيته وإرادته الواعية الحرة. فمثل هذا الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتوافر - كما يؤكّد حسن صعب - على قدرة "تجاوز الزمان الذي مضى، والزمان الذي يمضي، والاستعداد للزمان الذي سيأتي (...) [ومن ثمّ يضحي هو] الإنسان الذي يخترع المستقبل، وليس المستقبل هو الذي يخترع الإنسان"[20].

وكذلك يتّسم إدراك المستقبل بدالّته اللغوية بقدر عال من العجز. هذا لأنه - مثلًا - لا يساعد على معرفة: هل سيستوي المستقبل وتلك المادّة السائلة التي تتقدّم في انسياق متناسق وعلى امتدادها تنتظم الحوادث، ومن ثمّ، يضحي مجرّد امتداد خيطي لمعطيات الحاضر، سواء أكان هذا مُشرقًا أم بائسًا؟ أم أنه سيقترن بمشاهد بديلة يختار الإنسان منها ما يريد؟ وللمآخذ العديدة على إدراك المستقبل بدالّته اللغوية، نرى أنّ الإدراك الحضاري له هو البديل الأجدى والأنفع. وعليه نتساءل: ماذا يعني المفهوم الحضاري للمستقبل؟

لقد أكّد قسطنطين زريق أنّ خاصيتين أساسيتين تزامنتا مع الإنسان عبر مراحل تطوّره الحضاري، ومن ثمّ تمتّعتا بتأثير مهمّ في تحديد موقفه من المستقبل. فأمّا عن الأولى، فهي خاصية التذكّر، بمعنى التلفّت إلى ما كان، أي إلى الماضي. وأمّا عن الثانية، فهي تقترن بخاصية التشوّف، بمعنى التطلّع إلى ما سيكون، أي إلى المستقبل. ورأى زريق "أنّ الأولى تجعل الإنسان محكومًا بالماضي، وأنّ الثانية تفضي إلى أن يكون متحكّمًا به"[21].

---

18 الميلاد، ص 117. وإلى الشيء ذاته يذهب مثلًا: سمير غريب، "أين نحن من دراسات المستقبل؟"، العربي، الكويت، العدد 499 (حزيران / يونيو 2000)، ص 116.

19 حسن صعب، **المقاربة المستقبلية للإنماء العربي** (بيروت، دار العلم للملايين، 1979)، ص 105.

20 المرجع نفسه، ص 104.

21 قسطنطين زريق، **نحن والمستقبل** (بيروت: دار العلم للملايين، 1977)، ص 18.

وتكتسب رؤية قسطنطين زريق صدقية ممتدّة من واقع تباين المواقف التي تتبنّاها جلّ المجتمعات المعاصرة حيال الماضي والمستقبل وما بينهما. فالمجتمعات المتقدمة، وكذلك السائرة في طريق النمو، تتميّز – في العموم – بتوجّه مستقبلي واضح يتجسّد في كثافة انغماسها في التفكير العلمي في مستقبلها وتوظيف مخرجاته لمصلحة ديمومة ارتقائها الحضاري. أمّا سواها من المجتمعات المتخلفة والمتأخّرة، فهي إمّا تلك التي تنتشر فيها رؤى ماضوية تدعو إلى سحب تجربة ما كان (الماضي) على ما سيكون (المستقبل)، أو هي تلك التي تجمع بين التغنّي بالماضي والانكفاء على الحاضر، ومن ثمّ الانشغال بيومها تأمينًا لمتطلّباته الحياتية. على أنّ انتشار مثل هذه الرّؤى لا يعني أنّ هذه المجتمعات تخلو من نخب تدرك، وهي تعيش في الحاضر، جدوى الاستعداد للمستقبل، وتعمد من ثمّ إلى نشر ثقافة الانحياز إليه.

إنّ التغني بالماضي و/ أو الانكفاء على الحاضر لا يفيد تجذّر إشكالية المستقبل في الوعي المجتمعي لبعض المجتمعات فحسب، وإنّما كذلك اقتران أنماط سلوكها بخاصية الانتظار السلبي لحلول المستقبل. وقد أكّدت التجربة الإنسانية أنّ هذه الخاصية كانت وراء ديمومة واقع التراجع والتخلّف الحضاري، ومن ثمّ البقاء خارج دائرة صناعة التاريخ، وهو الأمر الذي ينسحب على واقعنا، نحن العرب، حاليًا[22].

على أنّ تبنّي أحد المجتمعات، في وقت محدّد، لهذا الموقف أو ذاك من المستقبل، سلبيًا أو إيجابيًا، لا يعني عدم إمكانية تراجعه عنه في وقت لاحق. فتجربة التاريخ تؤكّد اقترانها بظاهرة التقهقر بعد الارتقاء الحضاري، وكذلك بظاهرة الارتقاء بعد التقهقر الحضاري. وتفيد بذلك – مثلًا – التجربة العربية بالمقارنة مع سواها الأوروبية. وعنها يقول حازم الببلاوي: "عندما احتفل العالم بدخول الألفية (الأولى)، كان العرب المسلمون منغمسين في بناء الحضارة والعلوم ومشاركين فاعلين في أسبابها، بمختلف مظاهرها (...) [وفي المقابل] كانت أوروبا ترفل في سبات العصور الوسطى (...) إنّ أوضاعنا (وأوضاعهم) الآن تكاد تكون على نقيض ما كنّا (وكانوا) عليه عند دخولنا الألفية الثانية"[23].

ويفيد هذا المثال الصارخ حقيقة موضوعية هي أنّ أبعاد الزمان، وإن تتعاقب آليًا، إلّا أنّ تعاقب الواقع الحضاري لهذا المجتمع أو ذاك، تدهورًا أو ارتقاء، ليس بالضرورة هو الآخر آليًا. فعلى وفق ما يبذله المجتمع، أو لا يبذله، من جهد خلّاق في الحاضر، يتحدّد واقعه الحضاري في الزمان اللاحق. ونرى أنّ التقهقر الحضاري بعد الارتقاء يفضي، في العموم، إلى تأجيج الحنين المجتمعي إلى الماضي، خصوصًا عندما تتمّ المقارنة بين الماضي المجيد والحاضر السيّئ. أمّا الارتقاء الحضاري بعد التقهقر فإنّه يحفّز في العموم،

---

22 حول المدخلات التي أدّت إلى خروجنا من التاريخ، انظر الدراسة الرائدة: فوزي منصور، **خروج العرب من التاريخ**، ظريف عبد الله وكمال السيد (مترجمان) (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993).

23 حازم الببلاوي، **نحن والغرب: عصر المواجهة أم التلاقي** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 290.

ليس فحسب على ديمومة الإبداع والابتكار في الحاضر، وإنّما يدفع أيضًا إلى توظيف مخرجاتهما الإيجابية سبيلًا لاستمرار بناء المستقبل الأفضل من الحاضر.

وانطلاقًا من حقيقة تعاقب أبعاد الزمان، تفيد التجربة الإنسانية أنّ الارتقاء نوعيًّا بالحاضر، وعلى وفق رؤية واعية وإرادة حرة وهادفة، يعدّ شرطًا لازمًا وأساسيًّا لكلّ حركة تاريخية تؤسّس التغيير الحضاري، ومن ثمّ المستقبل الواعد. وعليه، نرى أنّ انتفاء هذا الشرط يفضي إلى انتفاء الدور الحضاري للزمان، وبما يؤدّي إلى بقاء المجتمع أسيرًا لمعطيات تخلّفه، ومن ثمّ خارج صناعة التاريخ، وبما يؤدّي إلى تسهيل استعمار مستقبله من لدُن قوى تسعى لتوظيف مخرجات هذه المعطيات خدمةً لمصالحها بالضرورة. وفي هذا الصّدد، يؤكّد مثلًا إبراهيم العيسوي: "إنّ الأمّة التي لا تملك خريطةً للمعالم والتضاريس لهذا العالم سريع التغير وشديد التعقيد، والتي ليس لديها بوصلة دقيقة تعينها على تجديد مسارها الصحيح على هذه الخريطة، هي أمّة تُعرّض مستقبلها لأخطار عظيمة".

ولذا نرى أنّ مهمة الارتقاء نوعيًّا بالحاضر من أجل المستقبل هي مهمّة ذلك الإنسان الذي يستطيع -ثقافيًا- حسم إشكالية التلفّت / التشوّف، أي إشكالية الماضي / الحاضر، لمصلحة الانحياز، تفكيرًا وسلوكًا، إلى المستقبل. وعليه، نتّفق مع تلك الرّؤى المتفائلة التي تؤكّد دور مثل هذا الإنسان. فمثلًا يقول أحمد صدقي الدجاني: "إن لم يكن (الإنسان) بإمكانه الوقوف في وجه حركة التاريخ، إلّا أنّه بإمكانه التأثير في تيّار الحوادث المتدفق وتحويله لصالحه"[24]. وكذلك يؤكّد، حسن صعب أنّ الإنسان، ولا سيما "الذي يعي وجوده (...) وجودًا زمانيًا [هو] إنسان الوعي الزماني [وأنه من ثمّ هو] الكائن التاريخي الوحيد (...) الذي يخترع المستقبل"[25].

وفي ضوء ما تقدّم، وإذا اتفقنا على أنّ كلّ لحظة من لحظات الزمان هي لحظة جديدة، وأنّ صورتها في نفس الإنسان، ولا سيما الإنسان الواعي، لابدّ أن تكون جديدة، عندها يضحي واضحًا أنّ المستقبل لا بدّ أن يعبّر عن صور لا تستنسخ صور الماضي أو الحاضر، وإنّما تجدّدها وترتقي بها حضاريًا. فالمستقبل الذي يعدّ امتدادًا لصور الزمان السابق عليه لا يُعدّ مستقبلًا "إلّا من حيث التعاقب الآلي والساكن لأبعاد الزمان ولا غير. وهذا إن حدث، فإنّه يلغي عن الزمان خاصيته الحضارية"[26].

24 أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية للثمانينات** (عمان: دار الجليل، 1983)، ص 12.

25 صعب، ص 104. ويؤكّد ذلك آخرون. انظر مثلًا: محمد بريش، "حاجتنا إلى علوم المستقبل"، **المسلم المعاصر**، مؤسسة المسلم المعاصر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 16، العدد 61 (خريف 1991)، ص 27؛ علي الدين هلال، "التعريف بدراسات المستقبل"، مجلة السياسية الدولية، العدد 75 (كانون الثاني / يناير 1984)، ص 69.

26 لذا يدعو مستقبليون إلى رؤية المستقبل على أنّه محصّلة لدور الإنسان في صناعته. انظر مثلًا:
Wendell Bell, "What do we mean by future studies?" in: Richard A. Slaughter (Ed.), *New Thinking*, p. 3.

وتبعًا لذلك، يضحي إدراك المستقبل إدراكًا حضاريًا ومجدّدًا لقدرة الإنسان على تحدّي الزمان القادم بكلّ مفاجآته، وهو الإدراك العلمي والعملي في آن. ومن هنا نفهمه – حضاريًا – بدلالة الزمان القادم مجدّدًا للماضي والحاضر على وفق رؤية واعية ومتجدّدة، وإرادة حرّة وهادفة. وإذا ما تمّ إسقاط هذا الإدراك على مستقبل وطننا العربي، أقطارًا وأمّة، يضحي السؤال الآتي مبرّرًا: ما المستقبل الذي نريده نحن العرب؟

في نهاية القرن الماضي، وتحديدًا في عام 1999، دعا زكي الميلاد إلى رؤية، لا نرى أنّ حتى استمرار واقع خروجنا من عملية صناعة التاريخ يلغي جدواها في أن يكون مستقبلنا: "ليس بالضرورة هو المستقبل الذي يريده الآخرون لنا (...) نحن من يجب أن يختار طريقنا إلى المستقبل (...) من الماضي والحاضر (نتعلّم) كيف نبني مستقبلنا، المستقبل الذي يجب أن نذهب إليه، لا أن ننتظره أن يأتي إلينا، لأنّه حينئذ لن يأتي، ولن يأتي. وحينما نقرّر الذهاب إليه، فلن نصل إليه إلّا بالإعداد والتحضير"[27].

بيد أنّ مفهوم المستقبل، سواء تمّ إدراكه بمعناه اللّغوي (الآلي)، أو الحضاري، يبقى مع ذلك مفهومًا إشكاليًا. ومما يؤدّي إلى ذلك الآتي؛ فهو – أوّلًا – يعبّر، عند لحظة التفكير فيه، عن زمان لم يحن بعد، ومن ثمّ لا وجود له موضوعيًا. وهو – ثانيًا – غير معروف، وهذا جرّاء نقص المعرفة، المؤكّدة أو حتى شبه المؤكّدة، المتوافرة عنه في الحاضر. وهو – ثالثًا – لا يتماثل وتلك الظواهر الطبيعية وسواها التي تتحرّك على هدى أنماط ثابتة ومتكرّرة. ومع أهمية هذه الحقائق، إلّا أنّ تأثير هذه الإشكالية لم يعد حادًّا كما كان. فمجموعة أخرى من الحقائق أدّت إلى تآكل هذا التأثير، ولكن من دون أن تلغيه، على النّحو التالي:

- أوّلًا، لا يختلف المرء في أنّ المستقبل، في لحظة التفكير فيه، هو زمان لم يحن بعد، بيد أنه قادم حتمًا، وهذا جرّاء تعاقب دورة الزمان. وإضافة إلى أنّ عدم حلول شيء لا يلغي جدوى التبصّر به، يعدّ المستقبل – على خلاف الماضي والحاضر – الفضاء الزماني البكر الذي يمكن صوغه ابتداءً من الحاضر، إن توافرت مستلزمات هذا الصوغ، ومن ثمّ تحويل صورة المستقبل المنشود إلى حقيقة موضوعية. ولنتذكّر أنّ المستقبل يعبّر عن مجموعة بدائل يستطيع الإنسان أن يختار منها ما يريد.
- إنّ الماضي بحقائقه، والحاضر بمعطياته لا يكتسبان أهميّة خاصة، كما يؤكّد المستقبلي الأميركي ريشر، إلّا بقدر علاقتهما ببناء المستقبل واستشراف مشاهده[28]. ولأنّ معرفة حقائق الماضي ومعطيات الحاضر صارت متوافرة، ولا سيما في مجتمعات المعرفة، جرّاء توظيف مقاربات

27 الميلاد، ص 135.

28 Rescher, p. 2.

منهجية متعدّدة لتوليدها، فقد أضحى توافرها وسهولة الوصول إليها في مثل هذه المجتمعات مدخلًا أساسيًا وداعمًا لإجراء دراسة مستقبلية قد تكون ذات صدقية.

+ لم تعد جلّ الدراسات المعاصرة في المستقبل - كما سنرى ذلك أدناه - تجعل من التنبّؤ، القاطع والحازم، محطّ اهتمامها، وإنّما صارت تأخذ بفكرة انفتاح المستقبل على عدد من المشاهد البديلة، وهو الأمر الذي دعم استشراف المستقبلات بمدخل مهمّ مضاف.

+ إنّ العديد من المستقبليين يرفضون تبنّي ذلك الخطأ الشائع، والناجم عن إدراك المستقبل بمنزلة الامتداد اللّانهائي للزمان الآتي[29]، لمصلحة رؤية أخرى تدركه بوصفه أزمنة متعدّدة يتباين بعضها عن البعض الآخر من حيث مُددها. ومن هنا يجري الأخذ بتصنيف خماسي لأزمنة المستقبل، يسمّى "تصنيف مينيسوتا"[30]، وبموجبه يضحي المستقبل إمّا مباشرًا ويمتدّ لمدّة عام واحد من الآن، وإمّا قريبًا ويقترن بفترة أمدها خمسة أعوام، وإمّا متوسّطًا ويتراوح مداه من خمسة أعوام إلى عشرين عامًا، وإمّا بعيدًا ويمتدّ على فترة من عشرين إلى خمسين عامًا، وأخيرًا يكون المستقبل غير المنظور عندما يتجاوز مداه نصف قرن أو أكثر.

ويفيد اتّجاه أعداد متزايدة من دراسات المستقبلات أنّ زمان المستقبل المتوسّط (من خمسة إلى عشرين عامًا) يكاد يكون لصيقًا بها[31]. ولا يردّ ذلك إلى أنّ معطيات الواقع السائد، هنا وهناك، لا تقبل التغيير الجذري خلال مداها المستقبل المباشر والقريب (من عام إلى خمسة أعوام) فحسب، وإنّما أيضًا إلى أنّ تسارع عملية تغيير العالم تستدعي الأخذ بنمط من التفكير بعيد المدى يمتدّ من زمان المستقبل المتوسّط صعودًا.

وبجانب هذا الاتجاه، تكاد تقتصر الدراسات التي تجعل من استشراف المستقبل المباشر أو القريب غايتها الأساسية، على تلك المجالات التي لها علاقة مباشرة إمّا بالمؤسسات التي تضطلع بإشباع الحاجات

---

29 لقد سبقت الإشارة أعلاه إلى أنّ المستقبل يُدرك لغويًا بدلالة الزمن الآتي ولا غير. ومثل هذا الإدراك، والذي يجعل الزمان مفتوحًا ومن دون نهاية، يتماهى مع تلك الرؤى التي كانت منتشرةً في العصور القديمة. فآنذاك، أدرك المرء استحالة وجود تغير حقيقي لأبعاد الزمان. انظر: بريش.

30 وجاءت هذه التسمية "تصنيف مينيسوتا" (Minnesota classification) نسبةً إلى اسم المؤسّسة الأمريكية التي ابتكرته. انظر: كورنيش؛ عبد الحي، ص 26. وتُعبّر الكلمات الإنكليزية الآتية عن هذه الأزمنة كما هي على التوالي:
Near, Short, Medium, Long and Far Future.

31 لا يقتصر الأخذ بهذا المدى الزماني على دراسات مستقبلية فردية و/ أو مشتركة فحسب، وإنّما يشمل مجالات رسمية حكومية في عالمَيْ الشمال والجنوب على السواء. ومنها مثلًا دراسات عربية عن مستقبل مصر، وسورية، والأردن، والسعودية (مستقبلها الاقتصادي) لعام 2020. ومنها أيضًا دراسات غير عربية من قبيل دراسات مستقبل ماليزيا، والهند، وتركيا، لعام 2020، وتنزانيا لعام 2025، وفنلندا لعام 2015. في تفاصيل هذه الدراسات، انظر: علي صلاح محمود وآخرون، **تجارب سابقة في الدراسات المستقبلية** (القاهرة: مجلس الوزراء/ مركز الدراسات المستقبلية، 2004)، ص 27 - 90.

الآنية والمتغيّرة للإنسان، وكذلك بالخطط التنموية الخماسية للدول. أمّا دراسات المستقبل البعيد و/ أو غير المنظور (خمسون عامًا فأكثر) فتعدّ، في العموم، محدودةً مقارنة بسواها[32].

إشكالية التسمية

حتى نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين تقريبًا، أفضى تباين رؤى أعداد من المستقبليين في شأن التسمية التي ينبغي لهم استخدامها للدلالة على تطبيقات التفكير العلمي في المستقبل، إلى انتفاء الأخذ بتسمية موحّدة لهذه التطبيقات. فالتسميات كانت متعدّدة، ولم تحل دون ذلك دعوات المستقبليين الأوائل. فمثلًا قال المستقبلي الأميركي كولم غيلفيلان في عام 1907، بتسمية "أحداث المستقبل" (Mellontology). وفي عام 1943، اقترح المؤرّخ والمستقبلي الألماني الأصل أوسيب فليختهايم تسمية "علم المستقبل" (Futurology). وفي عام 1967، دعا المستقبلي الفرنسي برتران دو جوفنيل إلى تبنّي تسمية "المستقبلات الممكنة" (Futuribles).

ويرى، إدوارد كورنيش أنّ السبب وراء عدم الأخذ – آنذاك – بتسمية محدّدة كان يكمن في تباين الرّؤى في شأن المضمون المعرفي للانشغال العلمي في المستقبل. فهذه الرّؤى توزّعت بين إدراكه إمّا بوصفه علمًا، أو فنًا، أو فلسفة، أو غير ذلك[33]. وتذهب المستقبلية الإيطالية إليونورا ماسيني إلى تفسير هذا التباين على نحو آخر مؤكّدة أنّ السبب يردّ إلى حداثة الانشغال العلمي بالمستقبل، وأنّ الاتفاق على مسمّى محدّد كان يحتاج إلى فسحة من الزمان[34].

إنّ إدراك جمعية مستقبل العالم الأميركية في ستينيات القرن الماضي لجدوى الأخذ بتسمية محدّدة ومتّفق عليها للموضوع المختلف عليه دفعها في عام 1967 إلى استطلاع رأي أعضائها وقرّاء مجلتها "المستقبلي" (The Futurist). وقد أجمعت الأكثرية على الأخذ بتسمية "دراسات المستقبلات" (Futures Studies)[35]، من بين تسع تسميات أميركية وثلاث فرنسية، كانت منتشرةً بين المستقبليين في وقته[36].

---

32 ومثالها الدراسة الرائدة عن حدود النمو، وقد تمّت ترجمتها إلى العربية في وقته. انظر: دونيلا ميدوز وآخرون، حدود النمو. تقرير لمشروع نادي روما عن مأزق البشرية، محمد مصطفى غنيم (مترجم) (القاهرة: دار المعارف، 1976).

33 انظر بشيء من التفصيل: كورنيش، ص 481.

34 Masini, *Why Futures Studies?*, p. 55.

35 انظر مثلًا: كورنيش، ص 486.

36 هذه التسميات هي كالتالي: دراسات المستقبلات، بحث المستقبل، تحليل المستقبل، التنبؤ، الريادات المستقبلية، علم المستقبل، التكهّنات، المستقبلات المنظورة، والمستقبليات. وترجمتها إلى اللّغة الإنكليزية على التوالي:
Futures Studies, Future Research, Future Analysis, Prediction, Futuristics, Futurology, Prognostics, Futuribles, Futurism.
ويؤكد محمد بريش (ص 34 - 35) أنّ التسميات الفرنسية كانت: المستقبل المنظور، الرؤية المسبقة، والتخطيط. وهي بالفرنسية على التوالي:
Prospective, Prévision, Planification.

ومنذ ذاك الحين وهذه التسمية ("دراسات المستقبلات") تجد انتشارًا مطّردًا بين المستقبليين في العالم[37]. فإضافة إلى مؤسّسات رسمية مستقبلية، جعلتها مؤلّفات ودراسات، وجمعيات، ودوريات علمية، ومراكز أبحاث خاصّة لصيقة بعناوينها الرسمية. وفضلًا عن ذلك، أدخلتها العديد من الجامعات في العالم مادّة دراسية علمية ضمن برامجها التدريسية سواء على صعيد الدراسات الأساسية و/ أو العليا، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتخصّص الدقيق فيها والحصول على شهادة الماجستير و/ أو الدكتوراه.

إنّ انتشار مسمّى دراسات المستقبلات لا يعني أنّ غيرها، سواء كان قديمًا أو حديث النشأة، لا يجد قبولًا، ومن ثمّ استخدامًا. فبعد أكثر من خمسة عقود من التطوّر، لم يعد التفكير العلمي في المستقبل احتكارًا ثقافيًا غربيًا. ولنتذكّر أنّ المستقبليين صاروا ينتشرون في العالم، ويعبّرون عن رؤى ثقافية رائدة، ويستخدمون مقاربات علمية عديدة، ولهم مساهمات متميّزة، ويطلقون على انشغالهم العلمي بالمستقبل تسميات تتماهى معه.

وجرّاء ذلك، لم يستطع العديد من المستقبليين الأميركيين والأوروبيين التغافل عن مساهمات سواهم - من الثقافات الأخرى - في تطوير دراسات المستقبلات. ولذا يقول مثلًا ويندل بيل وسواه ما يفيد أنّ على أيّ باحث في تاريخ هذه الدراسات أن يولي مساهمات هؤلاء المستقبليين أولويةً خاصّة[38].

وكما كان الحال قبل تبنّي تسمية دراسات المستقبلات، فكذلك هو الحال الآن، ونحن في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. فعلى الرغم من الأخذ بهذه التسمية عالميًا، فإنّ ذلك لم يحل دون تبنّي سواها أيضًا، ومثالها الاستشراف (Forecasting)، و/ أو التنبّؤ (Prediction)، و/ أو المستقبل المنظور (Prospective)، و/ أو التخمين (Projection)، و/ أو التكهّن (Prognostic)، و/ أو الاستباق (Anticipation)، و/ أو المستقبلات الممكنة (Futuribles)، و/ أو التبصّر (Foresight)، و/ أو تحليل المستقبل (Future Research)... إلخ. وتفيد هذه التسميات والمفاهيم التي تعبّر عنها بتباينات مهمّة فيما بينها، مثالها كالآتي:

- إنّ العديد منها يعبّر عن مضامين مختلف بعضها عن بعض. فمثلًا يتباين عندنا مفهوم التنبّؤ بالمستقبل جذريًا عن مفهوم استشرافه، ولا سيما في نوعية المعطيات التي ينطلقان منها، وكذلك في نوعية أسئلتهما وإجاباتهما عنها. إنّ هذا التباين هو الذي جعل التنبّؤ يُعبّر عن مقاربة كمّية جازمة، والاستشراف عن مقاربة كيفية وكمّية احتمالية، ومن ثمّ يخطئ من يدرك أحدهما بدالّة الآخر. ويتماهى الخلط بين المفاهيم مع اتجاه خاطئ آخر يربط غياب شيء أو توافره بغياب

37 Bell, *Foundations*, p. 70.

38 يؤكّد ذلك كثيرون. انظر مثلًا:

Bell, *Foundations*, p. 6; Masini, *Why Futures Studies?*, p. 45.

شيء آخر غيره أو توافره. إنّ العكس هو الصحيح. إذ لا يُشترط – مثلًا – اقتران إجراء دراسات مستقبلية في أحد المجتمعات بتوافره على رؤية مستقبلية واضحة، مثلما لا يعني غياب الرؤية المستقبلية الواضحة غيابًا مماثلًا للدراسات المستقبلية. وينسحب ما تقدّم – بشقّيه – على واقعنا العربي على سبيل المثال.

+ لا تحظى هذه التسميات – جغرافيًا – بانتشار متماثل على صعيد العالم. فبعضها يحظى إمّا بانتشار أوسع هنا أو أقلّ هناك. فبينما كانت – مثلًا – تسمية التكهّن هي الأكثر انتشارًا في الاتحاد السوفياتي السّابق ودول أوروبا الشرقية، استمرت تسمية المستقبل المنظور و/ أو المستقبلات الممكنة بما أنّها الأكثر استخدامًا في الدول الناطقة باللّغة الفرنسية.

+ لم تعد بعض التسميات، ولا سيما تلك التي تميزّت في وقته بكثافة التبنّي، كعلم المستقبل، أو المستقبلية (أو الحركة المستقبلية)، تحظى بالاهتمام الواسع السابق ذاته، إلّا على صعيدين: أوّلهما، استمرار إدراك أعداد من المستقبليين أنّ استشراف المستقبل يستوي والعلم[39]. وثانيهما، أنّ مجموعة من المعاجم استمرّت في تفضيل استخدام تسمية المستقبلية على سواها[40].

وتنسحب أيضًا إشكالية التسمية على التفكير العربي في المستقبل. فجلّ المؤلّفات والدراسات العربية، ولا سيما تلك التي تجعل من كلمة المستقبل لصيقة بعناوينها، تتبنّى – منذ السبعينيات من القرن الماضي – جلّ تلك التسميات التي انتشرت بين المستقبليين في عالم الشمال، ومنها مثلًا تسميات علم المستقبل[41]، أو علم الدراسات المستقبلية[42]، أو الدراسات المستقبلية[43]، أو علم حساب المستقبل[44]، أو ريادة المستقبل[45]، أو التحليل المستقبلي[46]، وغير ذلك كثير.

وتفيد جلّ هذه التسميات العربية أنها تضفي على الجهد الإنساني الرّامي إلى استشراف مشاهد المستقبل خاصية، لا يتّفق الرأي بين المستقبليين عليها، ألا وهي خاصية العلم. صحيح أنّ دراسات المستقبلات

---

39 فإضافة إلى أنّ مفهوم علم المستقبل لا يزال يُؤخذ به في عالم الشمال، يأخذ كثير من الباحثين العرب بهذه التسمية أيضًا؛ علمًا أنّ كثيرًا من المستقبليين هنا وهناك لا يتّفقون معها.

40 قارن بـ :
Cambridge Learner's Dictionary (Cambridge: Cambridge University Press, 1955), p. 43.

41 انظر مثلًا: هادي نعمان الهيتي، **إشكالية المستقبل في الوعي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 30؛ علمًا أنّ كلمة علم المستقبل تتكرّر كثيرًا في هذا الكتاب.

42 انظر مثلًا: رحيم الساعدي، **المستقبل: مقدمة في علم الدراسات المستقبلية**، ج 2 (بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2011).

43 انظر مثلًا عنوان كتاب وليد عبد الحي السّالف الذكر: **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**.

44 ينقل أحمد صدقي الدجاني عن زكي نجيب محفوظ استخدامه لهذا التسمية: **تجديد الفكر استجابة لتحديات العصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996)، ص 48.

45 انظر: زريق، ص 85.

46 انظر: حسيب، ص 23؛ استخدم حسيب هذا المفهوم بالتزامن مع مفهوم استشراف المستقبل.

تعمد إلى توظيف مقاربات منهجية علمية سبيلًا لدعم تميّزها عن أنماط التفكير الإنساني الأخرى في المستقبل: كالتفكير الديني، والفلسفي، والخيال العلمي. بيد أنّ هذا التوظيف لم يؤدّ بهذه الدراسات إلى الارتقاء إلى مستوى العلم، بالمعنى المتعارف عليه. ويفيد قاموس أوكسفورد في هذا الصّدد "أنّ العلم هو كلّ نشاط فكري وعملي يتضمّن الدراسة النظامية لحقيقة عبر استخدام الملاحظة والافتراض والتجريب والبرهنة استنادًا إلى معطيات يمكن التحقّق منها وإثباتها"[47]. ولا نرى أنّ العديد من عناصر هذا التعريف تنسحب حاليًا على دراسات المستقبلات. ومع ذلك، يصعب القول إنّ مفهوم الفنّ ينطبق عليها فحسب. وكما نرى أنها تجمع بتوازن بين العلم والفنّ في آن. فهي تُعدّ فنًّا لأنها تسعى إلى التأثير في الإنسان، وهي تُعدّ علمًا لأنها تتطلّع إلى إحداث التغيير المنشود، ومن ثمّ المستقبل المرغوب فيه[48].

إنّ اتجاه مستقبليين عرب نحو تبنّي تسميات منقولة عن مستقبليين أميركيين و/ أو فرنسيين خصوصًا، يتناسى أنّ اللغة العربية تتوافر على كلمات تفيد صراحة معنى المستقبل. ويشير أحمد صدقي الدجاني إلى بعضها، ومثالها: الرّؤى، والابتسار، والاستشراف. ويذكر أنّ الرّؤى من رؤية، وهي "إدراك بحساسية وتخيّل وتفكّر وعقل"؛ أمّا الابتسار من البسر، فهو "القيام بالشيء قبل أوانه"؛ وأمّا عن الاستشراف من استشرف، فهو "تحديد النظر إلى الشيء بشكل يجعل الناظر أقوى على إدراكه واستبيانه"[49].

وعلى العكس من زمان مضى، يلاحظ أنّ عبارة استشراف المستقبل أخذت بالانتشار عربيًا، ولا سيما على صعيد المؤلّفات والدراسات ذات المضمون المستقبلي، وسواها أيضًا. وقد حاول عدد من المستقبليين العرب تأصيل مفهوم الاستشراف عربيًا. فمثلًا، انطلق محمد بريش من المعنى اللغوي لكلمة استشراف لتحديد دالتها المفاهيمية، ومن ثمّ أكّد أنه "النظر إلى القادم ببصر حديد ونظر ثاقب بغية تصوّر الواقع المقبل انطلاقًا من الواقع الحاضر، واستيعابًا لعِبَر الماضي الراحل"[50]. وإلى رؤية أخرى، ذهب محمود عبد الفضيل قائلًا: "يمكن تشبيه النظرة الاستشرافية بالوقوف على ربوة عالية لاستطلاع آفاق المنظور، كلّ بحسب ما يسمح به ملء بصره وبصيرته. فالجهد الاستشرافي هو نوع من الحدس التاريخي المستند إلى قاعدة علمية"[51]. ونحن نميل إلى الأخذ برؤية محمد بريش، لا سيما أنّ مضمونها يتماهى مع ما نراه بشأن دالة مفهوم الاستشراف.

---

47 **معجم أكسفورد للعلم**، نسخة إلكترونية، في:

http://goo.gl/5Hrpqj

وغنيّ عن القول أنّ حقول المعرفة الاجتماعية والإنسانية، ومنها حقل دراسات المستقبلات، لا تكون بالمستوى ذاته الذي تتميّز به العلوم الصّرف والتطبيقية؛ فالثانية لا يشكّل الإنسان مادّتها الأساس، على عكس الأولى.

48 في مناقشة وإجابة مستفيضة عن السؤال "هل دراسات المستقبلات فنّ أو علم؟"، انظر خصوصًا:

Bell, *Foundations*, pp. 165 - 189.

49 الدجاني، ص 56 - 57. ولعلّ الدجاني كان من بين الروّاد الأوائل الذين دعوا إلى الأخذ بهذه الكلمات قدر تعلّق الأمر بالمستقبل.

50 بريش، ص 27.

51 محمود عبد الفضيل، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **عالم الفكر**، المجلد 18، العدد 4 (يناير- مارس 1988)، ص 51.

ومن ثمّ، نحن مع استخدام كلمة - ومن ثمّ مفهوم - الاستشراف على صعيد الدراسات العربية المستقبلية، وذلك لعدد من الأسباب، أهمها: أنّ كلمة استشراف هي كلمة عربية أصيلة وذات دالّة مستقبلية واضحة؛ كما أنها تفيد بدالّة تستوي ودالّة مفهوم المستقبل المنظور، والذي ينطوي على معنى أنّ المستقبل مشاهد متعدّدة، والذي يأخذ به أيضًا، لهذا السبب، كثير من المستقبليين في عالم الجنوب؛ أضف إلى ذلك أنّ الاستشراف، وكما يؤكّد المستقبلي الفرنسي ميشيل غوديه وآخرون، "يُحرّر الإنسان من القدرية ويحثّ على الفعل (...) (فهو) يمثّل حقًّا استباقًا يستعدّ للفعل ويستحدث الفعل، يُنير العمل الحاضر في ضوء المستقبلات الممكنة والمأمولة، (والتهيّؤ) للتغيّرات المتوقّعة لا يمنع من أن نعمل على إحداث التغيّرات المأمولة. كما أنّ الاستعداد للتغيّرات المتوقعة لا يمنع من الفعل لإحداث التغيير المرغوب"[52]؛ فضلًا عن أنها تتماهى أيضًا مع المضمون الذي يفيده مفهوم دراسات المستقبلات.

ويظلّ السؤال: ماذا يقصد بمفهوم دراسات المستقبلات؟ فقد أفضى تعدّد الرؤى التي يحملها المستقبليون في شأن موضوع اهتمامهم المشترك، دراسات المستقبلات، إلى أن تتعدّد - بالضرورة - الاجتهادات ذات العلاقة بمفهوم هذه الدراسات. وسنستعرض أدناه بعضها، على سبيل المثال، قبل أن نحدّد ما نراه في شأنها.

لقد سبق القول إنّ هذا المفهوم يجد انتشارًا واسعًا منذ أن تمّ تبنّته رسميًّا عام 1967 جمعية مستقبل العالم الأميركية. ويرى مثلًا المستقبلي الأميركي جون ماكهوول أنّ الخصائص التي يتميّز بها هذا المفهوم، ولا سيما انفتاح نهايات معناه، هي التي تقف وراء انتشاره عالميًّا. وتبعًا لذلك، يؤكّد أنّ دراسات المستقبلات تعبّر عن ذلك "الحقل الذي يتضمّن كافّة أشكال رؤى المستقبل ابتداءً من مقاربات الخيال العلمي إلى استكشاف الاتجاه"[53]. ويدعم المستقبلي الباكستاني الأصل ضياء الدين ساردار مثل هذه الرؤية بقوله بما يفيد أنّ دراسات المستقبلات تنصرف إلى استكشاف كافّة بدائل المستقبل، ومؤكّدًا أنّ مخرجات هذه الدراسات تنطوي على دعم لصنّاع القرار، ولا سيما على صعيد الاستشراف والتخطيط بعيد المدى[54]. وإلى جانب هذه المدركات العامة، يقدّم المستقبلي الأميركي، روي أماره، رؤية ثلاثية قوامها أنّ دراسات المستقبلات تُعبّر، وتبعًا لمخرجاتها، عن ثلاثة مستويات أساسية. فهي ترمي أوّلًا إلى استكشاف المستقبلات الممكنة التي تعبّر عن واقع الدراسة المستقبلية بوصفها فنًّا. وثانيًا، المستقبلات المحتملة التي تعبّر عن واقع هذه الدراسة بوصفها علمًا. وثالثًا، المستقبلات المرغوبة التي تؤشّر تلك

52 ميشيل غوديه؛ فيليب دوران؛ قيس الهمامي، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسّسات والأقاليم**، محمد سليم قلالة وقيس الهمامي (مترجمان) (باريس: الكونسرفاتوار الوطني للفنون والحرف، 2009)، ص 24، 27.

53 John McHall (Ed.), "The Emergence of Future Research", in: Jib Fowles, *Handbook of Future Research* (London: Greenwood Press, 1978), p. 8.

54 Quoted in: Masini, *Why Futures Studies?*, p. 16.

القرارات والسياسات التي ينبغي اتخاذها سبيلًا لتحقيقها[55]. وتتماهى هذه الرؤية، وأمثالها، مع تلك التي قال بها أصلًا ويندل بيل، والتي تؤكّد أنّ دراسات المستقبلات تنصرف أساسًا إلى استشراف تلك المستقبلات الممكنة، والمحتملة، والمرغوب فيها التي سيقترن بها الزمان في إحدى محطّات سيرورته المتدفّقة إلى الأمام[56].

ولا تختلف – في العموم – رؤى مستقبليين عرب عن سواهم. فما عدا الذين يأخذون بمفهوم استشراف المستقبل[57]، يحمل البعض الآخر رؤى متنوعة لمفهوم دراسات المستقبلات، بعضها محدد، وبعضها الآخر عام. وتكفي الإشارة إلى بعضها وبنوعيها. فمثلًا، يرى وليد عبد الحي أنها تستوي "(و) العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معيّنة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطوّرها في المستقبل وتوظيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"[58]. ويفهم فاروق عبده وأحمد عبد الفتاح هذه الدراسات على أنّها "جهد علمي منظّم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبّؤات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسة لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، عبر فترة زمنية مقبلة، تمتدّ قليلًا لأبعد من عشرين عامًا، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصّة في شأن الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية في المجتمع"[59]. وكذلك يرى عبد الباسط عبد المعطي في دراسات المستقبلات أنها "ممارسة فكرية معرفية بحثية إبداعية، تقوم على الملاحظة والوعي، لتقويم ترابط وتفاعل الممكنات الحاضرة للنمو – حاضنة المستقبل – في سياقها البنائي الأوسع (...) لاشتقاق المرغوب فيه ممّا هو ممكن، ومن عدّة بدائل يمتزج في بنائها وصوغها العلم بالخيال بالإبداع، ويمدّ البصر والبصيرة للأمام"[60]. ومن ثمّ نرى أنّ كثيرًا من الرّؤى صارت تتّخذ من فكرة ثلاثية المشاهد، والتي قال بها ويندل بيل، أساسًا لها، وإن بصيغ لغوية مختلفة، وهو الأمر الذي نرى أنه يفيد احتمال اتجاه مدركات المستقبليين في شأن الدلالة المعرفية لدراسات المستقبلات إلى التمحور حولها.

وفي ضوء ما تقدّم من رؤى، ومن ضمنها رؤى عربية، عن دالّة مفهوم دراسات المستقبلات، من الضروري، قبل أن نحدّد ما نراه في شأنها، الإشارة إلى أنّ تحديد دالّة هذه الدراسات لا يستطيع أن يكون بمعزل

---

55 Cf. Roy Amara, "The Futures Field: Functions, Forms and Critical Issues", *Futures*, vol. 6, no. 4, pp. 289 - 290.

56 Cf. Wendell Bell, "Making People Responsible: The Possible, The Probable and The Preferable", in: Dator, *Futures Studies*, pp. 33 - 53.

57 حسيب وآخرون، ص 38-40؛ إبراهيم العيسوي، "استشراف المستقبل العربي، التجربة المصرية: مصر عام 2020"، في: أحمد يوسف أحمد وآخرون، **النظام العربي وآفاق المستقبل** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002)، ص 101.

58 عبد الحي، ص 33.

59 فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح زكي، **الدراسات المستقبلية: منظور تربوي** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2003)، ص 17.

60 عبد الباسط عبد المعطي، "الدراسات المستقبلية المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية"، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، العدد 4 (1992)، ص 58.

عن نوعية الإطار الفلسفي الذي يتبنّاه الباحث حول احتمالات المستقبل. وفي هذا الصّدد ترى ماسيني أنّ ثلاث رؤى فلسفية تتحكّم في كيفية إدراك المستقبل: تتأسّس الأولى على فكرة أنّه "ثمّة شيء يتغيّر" (Something is changing)، ولذلك تنطلق من حقائق الماضي ومعطيات الحاضر لاستشراف ما يعدّ ممكنًا وكذلك محتملًا ضمن إطار ممكنات الحاضر. أمّا الثانية فتتأسّس على فكرة أنّه "ثمّة شيء يجب أن يتغيّر" (Something must be changed)، وهي بذلك تسعى انطلاقًا من رؤية محدّدة للمستقبل إلى تحقيق ما يعدّ مرغوبًا فيه. وأمّا الرؤية الثالثة فتنطلق من فكرة أنّه "ثمّة شيء يقبل التغيّر" (Something can be changed). وبذلك تجمع ماسيني بين الرّؤى الممكنة والمحتملة والمرغوب فيها للمستقبل في آن معًا[61].

ومن ثمّ نفهم، دراسات المستقبلات بدالّة تلك الرؤية التي تنطلق من حقائق الماضي ومعطيات الحاضر وترمي، مستخدمةً مقاربات كيفية وكمّية، إلى استشراف مشاهد المستقبل الممكنة و/ أو المحتملة الكامنة في عالم الاحتمالات سبيلًا لدفع الإنسان، وهو في الحاضر، إلى القيام بتلك الافعال التي تُفضي حصيلة مخرجاتها إلى بناء المستقبل المرغوب فيه. وفي بحثنا هذا، سنعمد إلى استخدام مفهومَيْ استشراف المستقبل ودراسات المستقبلات على نحو متداخل، ذلك أنهما يفيدان، عندنا، المعنى ذاته.

ثانيًا. العلاقة بين أنماط التفكير في المستقبل ومقاربات التوظيف المنهجية

لقد أفضى التطور الذي مرّ به استشراف المستقبل خلال أكثر من خمسة عقود إلى أن يقترن التفكير في المستقبل بتحوّل مهمّ في مضامينه الفلسفية، انعكس على نوعية المقاربات المنهجية التي استخدمت في دراسته. وفي أدناه سنتناول هذه المضامين، ومن ثمّ، انعكاساتها المنهجية.

فخلال سنوات ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أخذ العديد من المستقبليين، وخصوصًا منهم الأميركيين، برؤية فكرية غربية قديمة تستوي ومفهوم الحتمية التاريخية. ويقول إدوارد كورنيش أنها نبعت من فكرة أنّ المستقبل ينشأ في الماضي ويكون – في الوقت ذاته – محكومًا به[62]. وتبعًا لها، قيل إنّ التطور التاريخي لموضوع يفضي إلى اقترانه باتجاه (بمعنى مسار) محدّد، وأنّ هذا الاتجاه، في حالة ديمومته، هو الذي سيجعل من صورة مستقبل هذا الموضوع امتدادًا لصورته في الماضي ولا غير. ولأنّ هذه الرؤية، وكما يؤكّد خير الدين حسيب وآخرون، تدرك "المستقبل (وكأنه) قدر محتوم قد تحدّد سلفًا

61 Eleonora B. Masini, "Reconceptulising Futures: A Need and a Hope", at: http://goo.gl/h10THt

62 انظر: كورنيش.

(...) (فإنّ) كلّ المطلوب هو الكشف عنه فيما يشبه النّبوءة التي يستسلم لها البشر"[63]. لذا كان التنبّؤ هو المقاربة المنهجية التي استُخدمت للكشف عن صورة هذا المستقبل الواحد والحتمي.

ولأنّ هذه المقاربة كانت – في وقته – الأكثر استخدامًا بين المستقبليين، لا سيما الأميركيين منهم، جاءت جلّ دراساتهم انعكاسًا لها، وبعناوين تحمل بين طيّاتها كلمة المستقبل بصيغة المفرد (The Future). ولا يزال عدد من المستقبليين يتبنّى هذا الاستخدام. فمثلًا، يؤكّد المؤرّخ والمستقبلي الأميركي فارن فاكر "إنّ المستقبل كالماضي؛ فكلاهما واحد"[64]، بمعنى أنهما يُعبّران عن صورة واحدة.

على أنّ هذه الرؤية الحتمية والأحادية للمستقبل تراجعت بالتدريج لمصلحة تبنّي الرؤية الفرنسية له. فقد أقرّت هذه الرؤية، متأثّرةً بالفلسفة الوجودية، بأنّ المستقبل لا يقبل الانغلاق على صورة حتمية واحدة، وإنّما يتميّز بالانفتاح على صور (بدائل) متعدّدة قابلة للاستشراف. وفي هذا الصدّد، يقول ميشيل غوديه "إنّ كلّ شكل من أشكال التنبّؤ هو بهتان. فالمستقبل متعدّد وغير محدّد وهو مفتوح على تنوّع كبير من المستقبلات الممكنة"[65]. ويعدّ مفهوم المستقبل المنظور الذي ابتكره المستقبلي الفرنسي غاستون بيرجي، أحد مرتكزات الرؤية الفرنسية. ولأصالتها، يؤكّد إدوارد كورنيش أنها عُدّت "تحوّلًا مهمًّا في وجهة النظر الغربية المعتادة عن المستقبل"[66].

وقد دعمت فكرتان أساسيتان، مترابطتان ومتفاعلتان، الأخذ بهذه الرؤية: فكرة رفض استعمار المستقبل[67]، وفكرة استرجاع المستقبل [68]. أمّا عن الفكرة الأولى، تقول إليونورا ماسيني عن مضمونها الآتي: "إننا إذا فكّرنا في المستقبل بصيغة المفرد، وتصرّفنا على وفق ذلك، فإننا نحدّد صورة هذا المستقبل ليس لنا فحسب، وإنّما بصورة غير مباشرة لغيرنا أيضًا"[69]. ويؤكّد داتوور الأمر ذاته، وإن بصورة عامّة، وذلك في معرض تناوله الفرق بين مفهوم دراسات المستقبلات ومفهوم المستقبلية، أو الحركة المستقبلية.

63 حسيب وآخرون، ص 74.

64 Warren W. Wager, "Past and Future", in: Dator, *Futures Studies*, p. 85.

65 غوديه وآخرون، ص 40.

66 كورنيش.

67 حول فكرة استعمار المستقبل، انظر خصوصًا وبشيء من التفصيل:
Ziauddin Sardar, "Colonising the Future. The Other Dimension of Future Studies", *Futures*, vol. 25, no. 3 (April 1993); Ziauddin Sardar, "The Problem of Future Studies", in: Ziauddin Sardar (Ed.), *Rescuing all Our Futures. The Future of Futures Studies* (Westport: Praeger Studies on the 21st Century, 1999).

68 حول فكرة استرجاع المستقبل، انظر خصوصًا وبشيء من التفصيل:
James A. Dator, "Decolonizing the Future", in: Andrew Spekka, *The Next 25 years: Crisis and Opportunities* (Washington D.C.: World Future Society, 1975).

69 Masini, *Why Futures Studies?*, p. 8.

فهو يرى أنّ الأخيرة معنيّة أصلًا بتحقيق مستقبل من نوع واحد، وبمضمون تحدّده أهداف الذين يعمدون إلى تسويقه[70].

وانطلاقًا من رؤية أقلّ عمومية، أدرك مستقبليون عرب أنّ تسويق مفهوم المستقبل الواحد ينطوي على نزوع يرمي إلى فرض أنموذج ثقافي - سياسي محدّد على العالم، ومن ضمنه الوطن العربي. ففي سياق تناوله لدراسات مستقبلية غربية تناولت مستقبل العرب، يقول سعد الدين إبراهيم: "إنّ النتائج التي توصّلت إليها (هذه الدراسات) لا يمكن أن تمثّل استشرافًا لأبعاد مستقبل الوطن العربي وبدائله بالمعنى الذي يسمح بإذكاء وعي الإنسان العربي (...) واشتقاق سياسات تكون بمنزلة قوة الدفع لتنمية شعوب هذه المنطقة (...) فقد كانت القضايا المعالجة والبدائل المحسوبة محكومة دائمًا بإطار المصالح المهمة لمن (...) (قام بهذه الدراسات)"[71].

وأمّا عن الفكرة الثانية: استرجاع المستقبل، فقد قال بها، ولأول مرّة في وقته، المستقبلي العربي المغربي المرحوم المهدي المنجرة، والتي من خلالها دعا دول الجنوب إلى استنهاض قدرتها الكامنة من أجل صناعة مستقبلها على وفق إرادتها، والمشاركة في بناء عالم لا يقترن مستقبله بصورة واحدة (تعبّر عن مصالح الدولة الأكثر تطوّرًا)، وإنّما بصور متعدّدة[72]. وجرّاء كون نوعية الرؤية الفرنسية للمستقبل متفاعلة مع الرفض لفكرة استعمار المستقبل، والاستجابة لفكرة استرجاع المستقبل، أضحت رؤية المستقبل، والتي تقترن بمشاهد متعدّدة، هي الرؤية شبه السائدة بين المستقبليين حاليًا. وفي هذا الصدد تقول، مثلًا، ماسيني: "إنّ من بين المبادئ التي يتفق عليها عموم المستقبليين، مبدأ عدم إدراك المستقبل بدالّة المفرد، وإنّما بصيغة الجمع"[73]. ويدعم ويندل بيل تأكيد ماسيني بقوله: "إنّ المستقبل مشاهد (...) متنوعة؛ فهي إمّا ممكنة، أو محتملة، أو مرغوب في صيغها"[74].

ولا يختلف مستقبليون عرب عن سواهم بشأن إدراك المستقبل بوصفه مشاهد متعدّدة. فمثلًا، يقول خير الدين حسيب وآخرون، إنّ الرؤية الأحادية للمستقبل تجافي أصلًا "الحركة الدينامية للمجتمعات وتلغي عنها (...) صفتها الأساسية (وقدرتها) على التغيير والتكيف والرفض"، ومن هنا يؤكّد أنّ المستقبل: "ليس قدرًا تحدّده مسبقًا قوى غيبية غير معلومة وغير قابلة للتطويع وإنّما (...) هو بدائل متنوعة (...)

---

70 Dator, *Futures Studies*, p. 7.

71 إبراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص 28.

72 Quoted in: Masini, *Why Futures Studies?*, p. 12.

وكذلك انظر: بريش، ص 48.

73 Masini, *Why Futures Studies?*, p. 8.

74 Bell, "Making People Responsible", pp. 33 - 52.

يمكن تحليلها والتعامل معها بالتعديل والتغيير"[75]. وإلى التصوّر ذاته يذهب أيضًا محمود عبد الفضيل، قائلًا: "ليس هناك مستقبل واحد (...) وإنّما هناك عدة مستقبلات بديلة"[76]. ونحن نتّفق معهما.

إنّ تحوّل رؤية المستقبل من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، وإن يردّ إلى تأثير متغيرات أساسية، ومثالها تأثير تنامي عدم اليقين الهيكلي جراء تسارع معدل التغيير في العالم، فضلًا عن الاتجاه نحو إيلاء دور المتغيرات النفسية في خيارات الإنسان، وهو في الحاضر أولوية عالية، بيد أنّ هذا التحوّل أدّى أيضًا إلى تحوّل بالتدريج في الرؤية لطبيعة المدخلات التي تفضي إلى تشكيل المستقبل، فضلًا عن تطور المقاربات المنهجية لدراسات المستقبلات.

فأمّا عن الرؤية المتعلقة بمدخلات تشكيل المستقبل، فهذه أضحت - بمرور الزمان - تجمع بين أربعة مدخلات أساسية ومتفاعلة[77] وهي على التوالي:

- الاتجاهات الممتدة من الماضي إلى الحاضر، والتي من المرجّح أن يقترن بها المستقبل، ويستطيع الإنسان التعرّف إليها عبر توظيف مقاربات كمّية.
- الحوادث الكبرى في الحاضر التي من المحتمل أن تنطوي على تأثير في المستقبل.
- الصور الذهنية التي يحملها الإنسان و/ أو المجتمع والتي تفضي إلى أن تكون أنماط سلوكه حيال المستقبل انعكاسًا لها.
- الأفعال التي يقوم بها الإنسان، أو لا يقوم بها، وهو في الحاضر.

وعليه، في الوقت الذي لا تنكر رؤية المستقبل، كمشاهد متعدّدة، تأثير المعطيات الموضوعية كالاتجاهات والحوادث الكبرى في تشكيل المستقبل، وبعضها يقع خارج السيطرة الإنسانية، إلّا أنها تؤكّد أيضًا، وفي المقابل، أنّ للصور الذهنية، وما ينجم عنها من أفعال، تأثيرًا لا يقلّ أهمية عن تأثير المعطيات الموضوعية. ونحن نتّفق مع هذا الرأي. ولنتذكر أنّ تصنيف المجتمعات، إلى ماضوية أو مستقبلية أو ما بينهما[78]، مردّه تأثير نوعية هذه الصور الذهنية في دفع المجتمعات التي تأخذ بها إمّا إلى التغنّي بالماضي، أو الاهتمام بالحاضر، أو العمل الإبداعي من أجل المستقبل. وإدراكًا لتأثيرها، يؤكّد مستقبليون أنّ دراسات المستقبلات صارت تولي هذه الصور الذهنية اهتمامًا متزايدًا. فمثلًا، يقول داتوور: "نحن معنيون بالتعرّف إلى الصور الذهنية التي يحملها الأفراد، وتفسير لماذا يتوافر بعضهم على صور محدّدة

75 حسيب وآخرون، ص 49.

76 عبد الفضيل، ص 51.

77 Dator, *Future Studies*, pp. 8 - 12.

78 وقد قال بهذا التقسيم عبد الحي، ص 12 - 13.

(للمستقبل) من دون غيرها؟ وكذلك كيف تدفع (أنماط سلوكهم، سلبيًا أو إيجابيًا) بالمجتمع إلى تبنّي هذه الصورة أو تلك"[79].

وإلى جانب ما تقدّم، تبلور اهتمام آخر يكمّل أعلاه، هو الخيار الإنساني. وعنه يقول ويندل بيل ما معناه أنّ هذا الخيار هو الذي يفضي إلى جعل الإنسان مسؤولًا عن أفعاله وواعيًا بمخرجاتها، ولا سيّما أنها قد تؤدّي إلى تحويل صور المستقبل من محتملة إلى ممكنة، ومن ثمّ إلى مرغوب فيها[80]. ويؤكّد المستقبلي الأميركي بيتر بيشوب هو الآخر أهمية دور الخيار الإنساني في صناعة المستقبل، بيد أنه يتناوله من منظور آخر؛ إذ يقول عنه إنه: "أحد الأسباب التي تجعلنا ندرك أنّ المستقبل لا يقبل التنبّؤ"[81]. ولتوضيح منظوره هذا، ذهب إلى ما يفيد أنّ الإنسان، إذا كان يتمتع بحرية الخيار، فإنّ هذه الحرية لا تُسهّل عملية التنبّؤ بما قد يقدم عليه من أفعال. أمّا إذا كان لا ينعم بهذه الحرية، فهو أصلًا لا يختار، وبمحصّلة تفضي إلى الشيء ذاته. بيد أنه أضاف وبما يفيد أنّ الانجازات الكبرى التي تحققت هنا وهناك، لم يكن السحر مردّها، وإنّما الإصرار الإنساني عليها عبر جهد امتدّ على زمان طويل. ومن هنا جاء تأكيده لجدوى اقتران الخيار الإنساني بأهداف كبرى بعيدة المدى وعزيمة على تحقيقها[82].

وأمّا عن تطوّر المقاربات المنهجية لدراسات المستقبلات، فغنيّ عن القول أنّ إدراك المستقبل، بدلالة المفرد، قد نجم عن منطق محدّد، واستخدم مقاربات تتماهى معه. فأمّا عن المنطق، فمفاده، وكما تمّت الإشارة إليه أعلاه، أنّ المستقبل يعدّ في الحصيلة امتدادًا للاتجاهات الأساسية التي تفرزها حقائق الماضي ومعطيات الحاضر، سلبيًا أو إيجابيًا. ومن هنا كان هذا المنطق استطلاعيًا / اتجاهيًا، وبغاية نهائية مفادها التنبؤ بصورة المستقبل. وتعمد المقاربات المنهجية التى نبعت من هذا المنطق، إلى الأخذ بآلية تلتقي، على الرغم من التفاصيل، عند الآتي: أوّلًا، تتبّع ماضي موضوع الاهتمام لتحديد الاتجاه الأكثر وضوحًا وأهمية، الذي اقترن به في ماضي الزمان؛ ثمّ ثانيًا، إسقاط هذا الاتجاه على المستقبل، ولا غير. ومن أجل ذلك تستخدم هذه المقاربات عادةً أدوات كمّية، كالبيانات الرقمية، والحسابات الرياضية، والقياس، والمعادلات، والنماذج، إلى غير ذلك.

ومن بين أبرز هذه المقاربات، مقاربة تحليل الاتجاه (Trend Analysis) التي أفضى تطوّرها عبر الزمان إلى اقترانها بعدد من التفرّعات المهمة. وتعدّ مقاربة استقراء الاتجاه (Trend Extrapolation)[83]، بمستوياتها المتعدّدة، الأكثر انتشارًا، خصوصًا على صعيد الدراسات المستقبلية ذات المضامين الديموغرافية،

79 Dator, *Future Studies*, pp. 8 - 11.

80 Bell, *Foundations*, p. 175.

81 Peter Bishop, "What Are Futures Studies?", at: https://goo.gl/n9GCvz

82 Ibid.

83 ويستعرض وليد عبد الحي مضامين هذه المقاربة التي يسميها بالتنبؤ الاستقرائي. انظر كتابه، ص 103 - 105.

والاقتصادية، والتكنولوجية وسواها. ولعلّ أحدث هذه التفرّعات، هي المقاربة المسماة "التنبّؤ القائم على القواعد" (Rule-based Forecasting).

وعلى الرغم من استمرار توظيف هذه المقاربات، على المستويين الجزئي والكلي، إلّا أنها منتقدة. فمثلًا، قيل إنّ توظيف هذه المقاربات، بكفاءة، يشترط توافر معلومات شاملة ودقيقة ليس فحسب عن تلك المتغيّرات، التي أفضت مخرجاتها إلى اقتران ثمّة موضوع باتّجاه محدّد، وإنّما أيضًا عن مدى توافر ثمّة مؤشّرات، في الحاضر، تفيد باحتمالية امتداد تأثير هذه المتغيرات إلى المستقبل، فضلًا عن استمرار نوعيته أيضًا[84]. ولذا أكّد المستقبلي الأميركي تيودور كاردن أنّ ضآلة توافر مثل هذه المعلومات والمؤشّرات، في الحاضر، لابدّ أن تفضي إلى أن تكون المخرجات الناجمة عن هذه المقتربات إمّا خاطئة، أو مضلّلة، أو غير ذات صلة[85].

مع ذلك نرى أنّ المقاربات الكمية تبقى مجدية، ولا سيما على تلك الصّعد التي تقبل القياس، كالسكان، والدخل القومي، واستهلاك الطاقة، وما شابه ذلك. بيد أنها، ولوحدها، لا تصلح لدراسة مستقبل ظواهر اجتماعية و/ أو إنسانية، وهو الأمر الذي أدّى إلى دعم فكرة فرنسية الأصل قالت بانفتاح المستقبل على مشاهد متعدّدة، وعلى نحو جعل حاليًا مقاربة التنبّؤ بالمستقبل خارج جلّ اهتمامات دراسات المستقبلات، كما تمّ ذكره في أعلاه. ويؤكّد ذلك مثلا داتوور بقوله أنّ هذه الدراسات لم تعد: "تنصرف إلى التنبّؤ بالمستقبل"[86]. وإلى الشيء ذاته يذهب مستقبليون عرب. فمثلا، يؤكّد ابراهيم العيسوي: "ليس الهدف [من دراسات المستقبلات هو] الإنباء بالمستقبل بمعنى تقديم تنبّؤات غير شرطية وغير احتمالية بالحوادث المستقبلية [وإنّما يكمن الهدف في تقديم] (...) مقولات شرطية واحتمالية"[87].

إنّ تحوّل التفكير في المستقبل من أُحادي المشهد إلى تعدّدية المشاهد أفضى إلى الأخذ بمقاربات منهجية تتماهى وهذه التعدّدية. وهذه تكمن في المقاربات الاستهدافية/ المعيارية (Normative Approaches). وتختلف هذه المقاربات عن سواها، ولا سيما الكمية، على صعيدين أساسيين هما: منطقها الذي تمّت الإشارة إليه أعلاه، وآلياتها. فالمقاربات المعيارية تتمحور - في العموم - حول الآتي: أولًا، تصميم صورة المستقبل المرغوب فيه. ومن أجل ذلك تذهب إلى الأخذ بآليات متعدّدة كالحدس، و/ أو الافتراض، و/ أو التقييم الشخصي، وما شابه ذلك من أدوات كيفية؛ وثانيًا، الأخذ بآلية "الرجوع

84 Rescher, pp. 98 - 99.

85 Theodor J. Gordon & Jerom C. Glenn, "Integration, comparison, and Frontier of Futures Research Methods", AC/UNU MillenniumProject, at: http://goo.gl/eR89qm

وكذلك كورنيش، ص 216.

86 Dator, *Futures Studies*, p. 7.

87 العيسوي، ص 106.

إلى الحاضر" (Backcasting) التي تفيد بتخيّل صورة المستقبل المرغوب فيه، ثم الرجوع إلى الحاضر للبحث عمّا يؤدّي إلى تحقيق هذه الصورة المنشودة، ومن ضمنه الدعوة إلى الأخذ بسياسات محدّدة.

وتفيد مضامين المقاربات المعيارية أنها من نوعين: بالغ التبسيط، وشديد التعقيد. فأمّا الأول، فهو يكمن في استطلاع رأي أحد الخبراء، أو مجموعة منهم، في شأن مستقبل موضوع، أو أحد جوانبه. ولا تجد هذه الآلية قبولًا لدى المستقبليين المحترفين. ويفسر إدوارد كورنيش السبب بقوله "إنّ الرأي الواحد قد يكون مضلالًا أو منحازًا"[88]. وتأثّرًا بآلية الاستشراف عبر الخبير (أو الخبراء)، تمّ تطوير آلية أخرى عمدت إلى استبدال الخبراء بالرأي العام المحلي لاستطلاع أفضلياته في شأن المستقبل[89]، وذلك عبر طرح أسئلة محدّدة، وتكرار طرح الإجابات عليه حتى يتمّ الوصول إلى نوع من الإجماع على أفضلية محدّدة في شأن المستقبل. وتنطوي هذه الآلية على إيجابيات قوامها دمقرطة عملية الاستشراف، بيد أنّ سلبياتها تتماهى والمآخذ على مقاربة الاستشراف عبر الخبراء، والتي تتميّز بسطحيتها وافتقارها للموضوعية والدقّة العلمية[90]. أما النوع الثاني من المقاربات المعيارية، فهو الذي يقترن بإجراءات منهجية تتميّز بقدر عال من التعقيد. ومثالها مقاربة تقنية دلفي[91]. فهذه التقنية تعمد إلى استخلاص آراء عدد من الخبراء في شأن مستقبل موضوع عبر عملية أساسها تكرار التفاعل الهيكلي غير المباشر بين الخبراء وعلى وفق جولات متعاقبة زمانًا ومتجدّدة مضمونًا، هذا سبيلًا لتأمين إجماع كافّة الخبراء أو أغلبهم، على رأي محدّد في شأن الصور البديلة لمستقبل موضوع الاهتمام.

ويعدّ الاستشراف الكيفي – هو الآخر – مجديًا، وخصوصًا عندما يتمّ تطبيقه على مواضيع لا تقبل الاستشراف الكمّي، كالصّراعات والحروب الأهلية والدولية. بيد أنّ الأخذ بآراء أهل الثقة (أي الخبراء)، دونما تمحيص و/ أو الانطلاق من رؤى ذاتية وأحكام شخصية انطباعية، يقلل كثيرًا من موضوعيتها ودقّتها العلمية مثلًا.

وعلى الرغم من تباينهما النسبي، فإنّ المقاربتين المنهجية الاتجاهية والمعيارية، وأدواتهما الكمية والكيفية، يجمعهما قاسم مشترك مفاده أنّ اهتماماتهما تكاد تنحصر خصوصًا في استشراف مشاهد المستقبل المتوسّط (إلى عشرين عامًا من بداية زمان محدّد). وفضلًا عن ذلك، لم يعد التباين بين هاتين المقاربتين حادًّا مثلما كان هو الحال خلال بدايات انطلاقة دراسات المستقبلات. وممّا ساعد على ذلك

88 كورنيش.

89 لمزيد من تفاصيل هذه الآلية، انظر: علي صلاح محمود وآخرون، **نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية** (القاهرة: مجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، 2004)، ص 60 - 61.

90 انظر أيضًا: فيله وزكي، ص 65.

91 لمزيد الاطلاع على تفاصيل هذه التقنية، انظر مثلًا: طارق عمر، **أساليب الدراسات المستقبلية** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 150 - 199.

أمران: أولهما، أنّ تباينهما يكمن في اختلافهما في الخطوات المنهجية. فبينما تبدأ الدراسة الاستطلاعية من الحاضر وتنطلق منه لصوغ المستقبل الممكن و/ أو المحتمل، تبدأ - في المقابل - الدراسة الاستهدافية برسم صورة المستقبل المرغوب فيه، ومن ثم تنتقل إلى الحاضر للبحث عن متطلّبات تحقيقها[92]. وثانيهما، أنّ إشكالية المفاضلة بين هاتين المقاربتين دفعت إلى الأخذ بمقاربة ثالثة تجمع بينهما، وتحقّق تكاملهما المنهجي[93] سبيلًا للاستفادة من إيجابيات كلّ منهما، علمًا أنّ تكاملهما لم يؤدِّ إلى إلغاء استمرار الانطلاق من كلّ منهما على حدة.

وممّا ساعد على ذلك رؤية مركّبة. فمن ناحية، ينتشر بين المستقبليين إدراك مفاده أنّ الاعتماد على الإجراءات المنهجية لمقاربة محدّدة لا يعدّ ضمانةً كافية لتأمين استشراف دقيق لمشاهد المستقبل[94]. فالمقاربة التي تتأسّس، مثلًا، على ما يفيد أنّ الحقائق التي تحكّمت في إنتاج صورة الماضي ستستمر، لاحقًا، في إنتاج صورة المستقبل، تتناسى أنّ الماضي لا يكرّر ذاته، وأنّ مسيرة الحاضر نحو المستقبل لابدّ أن تقترن بمفاجآت تجعل مخرجاتها من صور المستقبل مختلفة عن صور الماضي والحاضر.

ومن الناحية الثانية، تنطوي طبيعة الموضوع المراد استشراف مستقبله على تأثير في اختيار المقاربة الملائمة. فبينما يتطلّب - مثلًا - موضوع الصراع الاجتماعي في إحدى الدول الأخذ بالمقاربة الكيفية، يستدعي تحديد عدد سكّان إحدى الدول في زمان لاحق الاستعانة بالمقاربة الكمّية. ومع ذلك، دفعت سمات اللّايقين والتعقيد التي يتميّز بها مثلًا عالم اليوم إلى تبلور رؤية دعت إلى توظيف عدد من المقاربات المنهجية لتوليد تلك المعرفة التي تسهل عملية الاستشراف بكفاءة. وبصددها قال ويندل بيل: "إنّ المعرفة بالمستقبل هي المعرفة الأكثر فائدة (...) [هذا] لأنها تساعدنا على الإبحار عبر الزمان باطمئنان"[95].

وإلى ذلك، تجدر الإشارة إلى مقاربة المستقبلات المكتملة (Integral Futures) التي تتمتّع - لشموليتها - بانتشار على صعيد دراسات المستقبلات. باختصار، تتأسّس هذه المقاربة التي تستند أساسًا إلى النظرية المكتملة (Integral Theory) التي عمد الفيلسوف الأميركي كين ويلبر إلى تسويقها وترويجها، والتي تبنّى المستقبلي ريتشارد سلويتر - قبل أكثر من عشر سنوات - توظيفها في دراسات المستقبلات[96]، تتأسّس

---

92 المرجع نفسه، ص 77.

93 Gordon, "Integration".

94 Brita Schwarz & Uno Svedin & Bjorn Wittrock, *Methods in Futures Studies: Problems and Applications* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1982), p. ix.

95 Bell, *Foundation of Futures Studies.*

96 Cf. Richard Slaughter, "Integral futures: A new era for futures practitioners", in: Cynthia Wagner (Ed.), *Innovation and strategy: Toward a wiser future* (Bethesda, MD: World Future Society, 2005), pp. 275-289.

على منظور مرّكب قوامه التفاعل بين تأثير الذاتية الفردية والجماعية[97] (العلاقات النفسية بين أفراد الجماعة)، والموضوعية الفردية والجماعية[98] (الأفعال الهادفة للجماعة) واتخاذه سبيلًا لبناء "نموذج المربّعات الأربعة" (Four Quadrants Model)، واستخدامه خارطةً تؤشّر الطريق إلى المستقبل[99]. وكما تفيد تسميته، يقوم هذا النموذج على أربعة مربّعات متفاعلة وغير قابلة للتجزئة تتوزّع أفقيًا إلى يسار ويمين، وعموديًا إلى أعلى وأسفل. وتفيد كلّ من هذه المربّعات دلالة محددّة[100]:

- فالمربع الأعلى الأيسر، يشير على الجانب الذاتي للعالم الداخلي للفرد، والأنماط السلوكية التي يُعبّر عنها كالتغيير في القِيَم، والمدركات، والأهداف، والمعنى المعطى للحياة.
- وأمّا المربّع الأعلى الأيمن، فهو يُدل على الجانب الموضوعي للعالم الخارجي للفرد والأنماط السلوكية التي تنجم عنه كالتغيير في أنماط التصويت والسلوك الاستهلاكي.
- وأمّا المربّع الأسفل الأيسر، فيشير إلى الجانب الثقافي المشترك للعالم الداخلي للجماعة، والذي تفيد به الهياكل الجماعية المشتركة، كالتغييرات على اللّغة والثقافة والمؤسّسات.
- وأخيراً، يُعنى المربّع الأسفل الأيمن بالجانب الموضوعي للعالم الخارجي (أي العالم المادي) للفرد، والذي يُعبّر عن التغييرات القابلة للقياس في البيئة الخارجية ونوعية تأثيرها في الفرد.

وجرّاء تفاعل هذه المربّعات، يقترن هذا النموذج بأربع عمليات تفيد مخرجات كلّ منها مستوى من التطوّر يتميّز بتصاعده من البساطة إلى التعقيد. فبينما تفيد العمليتان الأولى والثانية التطوّر على الصعيد الفردي والخارجي، تشير الثالثة والرابعة إلى نوعية التطوّر على الصعيد الداخلي (الثقافي)، والخارجي (الاجتماعي) للكيان المشترك.

وفي ضوئه، تقدّم مقاربة المستقبلات المتكاملة استشرافًا للمستقبل يتأسّس على تفاعل مؤثّرات داخلية وخارجية عموديًا، وأخرى فردية ومجتمعية أفقيًا. وفي حصيلة تفاعل مخرجاتها يكمن إبداعها. ولهذا تتكرّر الإشادة بها، فقد قيل إنها تساعد على رفد عمليةّ التكامل المنهجي لدراسات المستقبلات بمقاربة شاملة وعالية الكفاءة، وأنها تعدّ أيضًا مدخلًا مهمًّا للإبداع في إنتاج دراسات مستقبلية غير تقليدية. إضافةً الى ذلك، يرى ريتشارد سلوتر أنّ حصيلة هذه المقاربة قد أفضت إلى احتواء نقص أساس في

97 ويقصد بالذاتية الجماعية (Intersubjectively).

98 ويقصد بالموضوعية الجماعية (Interobjectively).

99 Cf. "The Application of Integral Theory to Futures Studies", Paper presented at the *Yeditep Research Conference on Foresight and Futures*, Istanbul, August 24-26, 2011, at: http://goo.gl/BG38No

100 Terry Collins & Andy Hines, "The Evolution of Integral Futures. A Status Update", *World Future Review* (June- July 2010), at: https://goo.gl/W23lR6

دراسات المستقبلات النقدية، يكمن في عدم تناولها لطبيعة الفرد وديناميته. وباحتواء هذا النقص فإنّها تكون قد أنهت عملية طويلة من التطوّر المنهجي وأسّست لأخرى من الإبداع والتغيير[101].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقاربة المستقبلات المتكاملة قد مرّت بثلاث مراحل متتابعة: مرحلة البناء النظري والتوظيف الابتدائي، ومرحلة تطبيق النظرية المتكاملة على دراسات المستقبلات المتكاملة، وأخيرًا مرحلة النقاش في شأن سؤال "هل هي تفيد وجهة نظر أم مقاربة منهجية؟"[102].

وعادةً يراد بالمقاربات المنهجية في دراسات المستقبلات إنجاز أغراض مهمة، ومثالها: جمع البيانات، وتوليد الأفكار، وربط جزئيات موضوع الاهتمام في كلّ متكامل، فضلًا عن ضمان الاتساق الداخلي لمجمل عملية الاستشراف. وهذا من أجل إنتاج استشراف دقيق ويتوافر على صدقية عالية.

ومع ذلك، يتكرّر القول إنّ مخرجات هذه العملية قد تفضي – أحيانًا – إلى استشراف يفتقر للدقّة، بل ويكون فاشلًا. ونرى أنّ حتى احتمالية الفشل لا تلغي جدواه. وهنا لنتذكّر قول المستقبلي الأميركي ألفين توفلر: "في معالجة أمور المستقبل (...) لا تحتاج الرّؤى (المستخدمة) إلى أن تكون صحيحةً مئة في المئة لتكون مفيدة (...) (فحتى) الأخطاء لها فوائدها. إنّ الخرائط التي رسمها للعالم جغرافيو العصور الوسطى كانت أبعد ما تكون عن الدقة، وكانت مليئة بالأخطاء (...) ولكن من دونها لم يكن من الممكن لعظماء المكتشفين أن يكتشفوا الدنيا الجديدة، بل لم يكن من الممكن أن ترسم الخرائط الحديثة والأكثر دقّة"[103].

وفي ضوء التطوّر الذي مرّت به دراسات المستقبلات عبر الزمان معرفيًّا ومنهجيًّا، أضحت هذه الدراسات تختلف جوهريًّا عن دراسات الماضي والحاضر. فبينما تتساءل دراسات الماضي عن: ماذا حدث؟ ولماذا؟ و/ أو ماذا كان يحتمل أن يحدث لو أنّ الماضي قد اقترن بمعطيات غير تلك التي كانت مؤثّرةً في وقته؟، تتساءل دراسات الحاضر عن: ماذا يحدث (الآن) ولماذا؟ وتتساءل – في المقابل – دراسات المستقبلات عن: ما الذي يمكن، أو يُحتمل، أو ينبغي أن يحدث في زمان مستقبلي محدد؟ ولاختلاف أسئلة دراسات المستقبلات عن سواها، لا يصحّ – علميًّا – القول: "إنّنا نستطيع دراسة المستقبل مثلما ندرس الماضي"، كما يؤكّد المستقبلي الأميركي بيتر بيشوب[104]. فكما أنّ أسئلة المستقبل هي غير أسئلة الماضي والحاضر، كذلك تكون أجوبتها – بالضرورة – مختلفة.

---

101 Slaughter, "Integral futures".

102 Cf. "The Application of Integral Theory to Future Studies".

103 ألفن توفلر، صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد، محمد علي ناصف (مترجم) (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974)، ص 6. وكذلك يؤكّد بيتر بيشوب أنّ الاستشراف يمكن أن يكون قليل الدقّة أو خاطئًا، إلّا أنه يبقى مفيدًا لأنه يساعد على معرفة كيف يمكن أن تتطوّر أمور في ضوء ظروف محدّدة:

Bishop, "What are Futures Studies?"

104 Ibid.

خاتمة

لقد أفضى تباين الخلفيات الثقافية، والفكرية، والأكاديمية للمستقبليين، إلى أن تقترن التطبيقات العملية للتفكير العلمي في المستقبل، أي دراساته، بإشكاليات أساسية. ولذا انصرف هذا البحث إلى تناول بعضها، ولا سيما تلك التي تتعلّق بمفهوم المستقبل في حدّ ذاته، والتسميات التي تطلق على أنماط دراساته. هذا فضلًا عن البحث في العلاقة بين الأنماط الأساسية للتفكير العلمي في المستقبل والمقاربات المنهجية الناجمة عنها. إنّ كلّ هذا كان من أجل غاية لم تقتصر على مجرّد وصف هذه الإشكاليات وتحليلها، وإنّما أيضًا من أجل تأجيج ثقافة الانحياز إلى المستقبل، تفكيرًا وتطبيقًا، داخل وطننا العربي سبيلًا للحدّ من الموقف السلبي الذي تتبنّاه شرائح اجتماعية عربية واسعة حياله، ومن ثمّ الارتقاء بالاستجابة الحضارية إلى مستوى تحدّيات عالم يتغيّر على نحو مسبوق.

فأمّا عن إشكالية المفهوم، فعلى خلاف إدراك شائع له، انطلق من حقيقة التعاقب الآلي لأبعاد دورة الزمان، وقيل إنه الزمان الآتي بعد الحاضر، أو ما شابه ذلك، نرى أنّ المستقبل، وعلى وفق مفهوم حضاري، ليس امتدادًا آليا لهذا التعاقب، سلبيًا أو إيجابيًا، وإنّما تجسّدًا لذلك الزمان القادم مجدّدًا للماضي والحاضر وعلى وفق رؤية واعية متجدّدة وإرادة حرّة هادفة. إنّ الذي يفضي إلى مثل هذا الزمان هو الإنسان، ولا سيما الإنسان الواعي والمنحاز تفكيرًا وسلوكًا إلى المستقبل. فعلى وفق ما يفعله الإنسان، أو لا يفعله، وهو في الحاضر، تتحدّد صور المستقبل، خصوصًا وأنّ المستقبل، وعلى خلاف الماضي والحاضر، هو الفضاء الزماني البكر الذي يمكن صوغه ابتداءً من الحاضر، ومن ثمّ تحويله، بصفته مستقبلًا منشودًا، إلى حقيقة موضوعية.

وأمّا عن إشكالية التسمية، فلقد استمرّ استخدامها يتميّز بتعدّدها، وتنوّعها، وتباين مضامينها، بل وإنّ البعض يستخدمها بمعان لا تتماهى مع مضامينها، كاستخدام مفهوم التنبّؤ بدالة مفهوم الاستشراف، وبالعكس. وتنسحب أيضًا إشكالية التسمية أيضًا على الدراسات المستقبلية العربية؛ وهذا فضلًا عن أنّ كثيرًا منها يضفي على هذه الدراسات خاصية لا يتفق عموم المستقبليين حولها في الرأي، هي خاصية العلم. وبعد أن استعرضنا رؤى مجموعة من المستقبليين، ومن ضمنهم العرب، في شأن هذه التسمية، فقد رأينا أنها ترمي إلى استشراف مشاهد المستقبل، الممكنة، والمحتملة، والمرغوب فيها، والكامنة في عالم الاحتمالات من أجل دفع الإنسان، وهو في الحاضر، إلى بناء المستقبل الأفضل.

وأمّا عن العلاقة بين الأنماط الأساسية للتفكير في المستقبل ومقاربات التوظيف، فلقد أدّى تطوّر دراسات المستقبلات خلال أكثر من خمسة عقود، إلى تحوّل مهمّ في مضامينه الفلسفية وبمخرجات انعكست على المقاربات المنهجية المستخدمة. ففي البدء، انتشرت رؤى أفادت أنّ المستقبل ينشأ في الماضي ويكون محكومًا به، ومن ثمّ تكون صورة مستقبل موضوع، امتدادًا لصورته التي كانت في الماضي؛ وهو الأمر

الذي أدّى إلى أن تأتي، في وقته، عناوين جلّ الدراسات المستقبلية وهي تحمل كلمة المستقبل بصيغة المفرد (The Future). وتزامن هذا النمط من التفكير مع آخر قال برؤية المستقبل منفتحًا على بدائل متعددة. وقد وجد هذا النمط من التفكير دعمًا واسعًا تجسّد - مثلًا - في الدعوة إلى الأخذ بأفكار دعت إلى رفض استعمار المستقبل، أو إلى استرجاع المستقبل؛ وجميعها ترفض أن يكون المستقبل قد تحدّد سلفًا. إنّ الانتشار العالمي لفكرة أنّ المستقبل من حيث هو مشاهد متعدّدة أفضى إلى أن تأتي جلّ دراسات المستقبلات الراهنة وهي تحمل في عناوينها كلمة "المستقبلات" (The Futures)، أي المستقبل بدالّة الجمع. ولم يكن عدد من المستقبليين العرب بمعزل عن هذا الاتجاه.

وقد أدّى هذا التحول أيضًا إلى أن تتنوّع المقاربات المنهجية لدراسات المستقبلات. فرؤية المستقبل امتدادًا لاتجاهات الماضي، سلبيًا أو إيجابيًا، جعلت من مضامين هذه المقاربات استطلاعية / اتجاهية وجعلت من التنبّؤ غايتها النهائية، وعبر أدوات كمّية متعدّدة المضامين. ويفيد تطوّر عموم دراسات المستقبلات أنّ منهجية التنبّؤ صارت خارج اهتمامات جلّ هذه الدراسات. وكذلك أفضت رؤية المستقبل منفتحًا على العديد من المشاهد إلى الأخذ بمقاربات منهجية تتماهى معها، وهي المقاربات الاستهدافية / المعيارية. وهذه يجمعها، أوّلًا، تصميم صورة المستقبل المرغوب فيه عبر أدوات جلّها كيفية؛ وثانيًا الأخذ بآلية "الرجوع إلى الحاضر" للبحث عمّا يؤدّي إلى تحويل هذه الصورة إلى واقع ملموس. وعلى الرغم من التباين النسبي بين المقاربات الاتجاهية/ الكمية، والاستهدافية/ الكيفية، فإنّ إشكالية المفاضلة بينهما أدّت إلى تبنّي مقاربات ثالثة تحقّق تكاملهما المنهجي. ولعلّ من أبرزها مقاربة المستقبلات المتكاملة، علمًا أنّ هذا التطلّع نحو التكامل لم يؤدّ إلى إلغاء استمرار الانطلاق من هذه المقاربات المتباينة، بنوعيها.

وفي ضوء التطوّر الذي مرّت به دراسات المستقبلات عبر الزمان، معرفيًا ومنهجيًا، يبقى السؤال الذي تطرحه عن الصور التي يمكن، و/ أو يحتمل، و/ أو يجب أن يقترن بها المستقبل، هو الذي يميّزها عن دراسات الماضي والحاضر؛ ومن هنا لا يصح القول إنّ المستقبلات يمكن دراستها على نحو تتماهى فيه مع ما سواها.

المراجع References

المراجع العربية

- أحمد، أحمد يوسف وآخرون. **النظام العربي وافاق المستقبل**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
- أحمد، حازم أحمد حسين. "الانباء بالمستقبل، مقدمة لنظرية الاستشراف"، **النهضة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد الأول (1999).
- الببلاوي، حازم. **نحن والغرب. عصر المواجهة أم التلاقي**، القاهرة: دار الشروق، 1999.
- بريش، محمد. "حاجتنا إلى علوم المستقبل"، **المسلم المعاصر**، مؤسّسة المسلم المعاصر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة 16، العدد 61 (خريف 1991).
- توفلر، ألفن. **صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد**، محمد علي ناصف (مترجم)، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974.
- حسيب، خير الدين وآخرون. **مستقبل الآمة العربية: التحديات... والخيارات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
- خلاف، هاني محمد. "المستقبلية بين المنهج العلمي والفكر الشرقي"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 50 (تشرين الأول/ أكتوبر 1977).
- الدجاني، أحمد صدقي. **تجديد الفكر، استجابة لتحدّيات العصر**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996.
- ________. **رؤى مستقبلية للثمانينات**، عمان: دار الجليل للنشر، 1983.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. **مختار الصحاح**، بيروت: مكتبة لبنان، 1993.
- الرمضاني، مازن إسماعيل. "الدراسات المستقبلية والوطن العربي"، **قضايا سياسية**، بغداد، العددان 3 و4 (2000).
- زريق، قسطنطين. **نحن والمستقبل**، بيروت: دار العلم للملايين، 1977.
- الساعدي، رحيم. **المستقبل، مقدمة في علم الدراسات المستقبلية**، ج 2، بغداد: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، 2011.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون. **صور المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.

- شرابي، هشام. **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- صعب، حسن. **المقاربة المستقبلية للإنماء العربي**، بيروت: دار العلم للملايين، 1979.
- عبد الحي، وليد. **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: شركة الشهاب، 1999.
- ــــــــــــ. **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- عبد الرؤوف عامر، طارق. **أساليب الدراسات المستقبلية**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
- عبد الفضيل، محمود. " الجهود العربية في استشراف المستقبل: نظر تقويمية" **عالم الفكر**، المجلد 18، العدد 4 (يناير/ مارس 1988).
- عبد المعطي، عبد الباسط. "الدراسات المستقبلية المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية"، **مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية**، العدد 4 (1992)، ص 49 - 88.
- عبد الملك، أنور. **تغيير العالم**، سلسلة عالم المعرفة 95، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والآداب والفنون (تشرين الثاني / نوفمبر 1985).
- عطية، حسن أفندي. "استقراء المستقبل: دراسة أولية في علم وليد"، **منبر الحوار**، السنة السادسة، العددان 21 و22 (صيف وخريف 1991).
- غريب، سمير. "أين نحن من دراسات المستقبل؟"، **العربي**، الكويت، العدد 499، يونيو 2000.
- غوديه، ميشال ودوران فيليب والهمامي قيس، **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم**، محمد سليم قلاله وقيس الهمامي (مترجمان). باريس: الكونسارفاتوار الوطني للفنون والحرف، 2009.
- فليه، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح. **الدراسات المستقبلية: منظور تربوي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2003.
- كورنيش، إدوارد. المستقبلية، **مقدّمة في فن وعلم وفهم وبناء عالم الغد**، محمود فلاحة (مترجم)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1994.
- كيندي، بول. **نشوء وسقوط القوى العظمى**، مالك البديري (مترجم)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

- محمود، علي صلاح وآخرون. **تجارب سابقة في الدراسات المستقبلية**، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، 2004.
- ________. **نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية**، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، 2004.
- المنجرة، مهدي. "من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية"، **عالم الفكر**، المجلد 18، العدد 4 (يناير/مارس 1988).
- منصور، فوزي. **خروج العرب من التاريخ**، ظريف عبد الله وكمال السيد (مترجمان)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.
- ميدوز، دونيلا وآخرون. **حدود النمو، تقرير لمشروع نادي روما عن مأزق البشرية**، محمد مصطفى غنيم (مترجم)، القاهرة: دار المعارف، 1976.
- الميلاد، زكي. **المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
- هلال، علي الدين. "التعريف بدراسة المستقبل"، **السياسة الدولية**، العدد 75 (كانون الثاني/ يناير 1984).
- الهيتي، هادي نعمان. **إشكالية المستقبل في الوعي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

المراجع الأجنبية

- Amara, Roy. "The Futures Field: Function, Forms and Critical Issues", *Futures*, vol. 6, no. 4 (August 1974), pp. 289 - 301.
- Dator, A. James (Ed.). *Advancing Futures: Futures Studies in Higher Education*, Westport: Praeger Publishers, 2002.
- Fowles, Jib (Ed.). *Handbook of Future Research*, London: Greenwood Press, 1978.
- Masini, Eleonora B. *Why Futures Studies*?, London: Grey Seal, 1993.
- *Oxford World Power*, Oxford: Oxford University Press, 1999.
- Rescher, Nicholas. *Predicting the Future: An Introduction to the theory of Forecasting*, New York: State University of New York Press, 1998.

- Sardar, Ziauddin. *Rescuing all our Futures. The Future of Futures Studies*, London: Praeger Studies on the 21th Century, 1999.
- __________. "Colonizing the Future: The Other Dimension of Futures Studies", *Futures*, vol. 25. no. 3 (April 1993), pp. 235 - 253.
- Schwarz, Brita & Svedin, Uno & Wittrock, Bjorn. *Methods in Futures Studies: Problems and Applications*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1982.
- Slaughter, Richard A. *New Thinking for a new Millennium*, London: Routledge, 1996.
- __________. *Futures beyond Dystopia. Creating Social Foresight*, London/New York: RoutledeFalmer, 2004.
- __________. "Integral futures: A new era for futures practitioners", in: Cynthia Wagner (Ed.); Innovation and strategy: Toward a wiser future, Bethesda, MD: World Future Society, 2005, pp. 275 - 289.
- Spekka, Andrew A. (Ed.). *The next 25 Years: Crisis and opportunity*, Washington D.C.: World Future Society, 1975.
- Wagner, Cynthia G. (Ed.). *Foresight, Innovation and strategy: Toward a wiser future*, Bethesda, MD: World Future Society, 2005.
- Wendell, Bell. *Foundations of Futures Studies. Human Science for a new Area*, vol. 1, London: Transaction Publishers, 1997.

شمس الدين الكيلاني* | Chamseddin Alkilani**

مشروع استشراف "مستقبل الأمة العربية"
بين استشراف المستقبل والتطلّع الأيديولوجي

The Project to Forecast the Future of the Arab Homeland: Between Foresight and Ideological Prediction

ملخص: يُعدّ مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي من أهم المشاريع الاستشرافية العربية. وقد حظيَ هذا المشروع، وهو يتألّف من أربعة أقسام (الطرائق المنهجية والمعرفية المتّبعة، وخلاصات عن الدولة والمجتمع العربي والعرب والعالم والتنمية العربية والآفاق العالمية والإقليمية، وسيناريوهات المستقبل العربي، وحزمة السياسات وآليات التغيير)، برعاية مركز دراسات الوحدة العربية وإشرافه. وتنتهي توقّعات المشروع عام 2015، ولعلّ هذه المسألة الزمنية هي التي قامت عليها إشكالية الدراسة، وذلك في محاولةٍ لتقصّي الفارق بين استشراف المشروع لحال العرب عام 2015 وما أضحوا عليه فعلًا. فالفارق بين المتخيّل والواقع هو إشكاليتنا الرئيسة، والأكثر مدعاةً للتأمل، في محاولةٍ للمقارنة بين تصوّرات الفريق البحثي وما آل إليه الوضع حقًّا. ويظلّ السؤال الأبرز هو: أكان هذا المشروع استشرافيًّا أم أيديولوجيًّا فحسب.

كلمات مفتاحية: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، استشراف المستقبل، المشاهد المعيارية

Abstract: "The Project to Forecast the Future of the Arab Homeland" was a vast endeavor in terms of its ambitions and its challenges as well as the wide view it took of the concept of foresight. With the support and oversight of the Center for Arab Unity Studies, the project was divided into four distinct sections: the methodology adopted; general lessons related to Arab state and society, Arabs and the wider world, Arab development and global and regional prospects; Arab future scenarios; and policy and mechanisms for change. The predictions made by the project extend to 2015, providing the rationale for the present project, which investigates the differences between the results of forecasting the Arab situation in 2015 and present reality. The paper compares the conceptions of the research team with the actual outcomes, and takes a critical look at the enterprise of foresight, ultimately asking: was the project genuinely an exercise in foresight or was it an ideological folly.

Keywords: Future of the Arab Homeland Project, Future Foresight , Normative Scenarios

* باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، قطر.
** Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies in Doha, Qatar.

مقدمة

يُعدّ مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي مشروعًا ضخمًا جدًّا، بالنظر إلى الإطارات البحثية والفكرية التي أُعدّت له، وضخامة الوظيفة الاستشرافية التي تطمح إلى إنجازها، والمدة الزمنية التي احتاج إليها الباحثون لاستكماله؛ إذ وصلت إلى نحو خمسة أعوام. وقد تولّى مسؤولية تنفيذ هذا المشروع والإشراف عليه مركز دراسات الوحدة العربية برئاسة خير الدين حسيب، ومشاركة مجموعة من الباحثين المعروفين. وبدأ العمل الفعلي في هذا المشروع الاستشرافي منذ منتصف عام 1983 بسلسلةٍ من الندوات المصغّرة والحوارات الواسعة مع مثقفين وباحثين؛ لبلورة وثيقة الإطار العامّ للاستشراف. وأُنجز المشروع في صيف عام 1987، ونُوقش في اجتماعٍ موسّع عُقد في مدينة تونس خلال الفترة 17 - 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1987.

وقد غطّت فترة الاستشراف في هذا المشروع ثلاثة عقود تمتدّ ما بين 1985 - 2015، عُمل في إطارها للوصول إلى السيناريوهات الممكنة[1]. وتمخّض هذا الجهد عن التقرير العامّ للاستشراف، إضافةً إلى أربعة محاور رئيسة، هي: المجتمع والدولة، والعرب والعالم، والتنمية العربية، والوثيقة الفنية/ النمذجة. وأشرف خير الدين حسيب على مجمل المشروع، وعلى الفريق البحثي المكوّن من سعد الدين إبراهيم (منسّق محور المجتمع والدولة)، وإبراهيم سعد الدين (منسّق محور التنمية العربية)، وعلي نصار (منّسق محور النمذجة)، وعليّ الدين هلال (منسّق محور العرب والعالم). وقد صدر المشروع عام 1988 بعنوان **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**[2]. أمّا محاوره[3]،

1 محمود عبد الفضيل، "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل: نظرة تقويمية"، **عالم الفكر**، الكويت، ج 18، العدد 4 (1988)، ص 60.

2 خير الدين حسيب وآخرون، **مستقبل الأمة العربية: التحديّات.. والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 24 - 30.

3 هي ثلاثة محاور؛ المحور الأول هو "دراسة المجتمع والدولة في الوطن العربي"، وهذه الدراسة هي نتائج إجمالية لأربع دراسات أساسية متعلّقة بالأقاليم الأربعة الكبرى للوطن العربي: المشرق، والجزيرة العربية، ووادي النيل، والمغرب الكبير، وقد أشرف عليها سعد الدين إبراهيم، وغسان سلامة، وعبد الباقي الهرماسي، وخلدون حسن النقيب، وهي تُعنى جميعها بالعلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي. أمّا المحور الثاني، فهو "العرب والعالم"، وهو يتناول دراسة علاقة الوطن العربي بالعالم الخارجي إقليميًا وعالميًا؛ أي إنه يتناول احتمالات تطور أنماط العلاقات المختلفة من تعاونٍ وتعايشٍ وصراع بين البلاد العربية، بوصفها أقطارًا أو مجموعات إقليميةً، أو دولةً واحدةً، والقوى الكبرى التي تتفاعل معها في إطار النظام العالمي المعاصر. ونقطة الانطلاق في الدراسة هي تحديد المعطيات الدولية والإقليمية التي تتمثّل بالإطار العالمي الذي سوف يتمّ في إطاره التطور العربي، من النواحي السياسية والإستراتيجية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وتتمثل المعطيات الإقليمية العربية بواقع الأقطار العربية وقدراتها من ناحية، وبنوع العلاقة بينهما من ناحية أخرى. وقد أشرف على هذه الدراسة المحورية عليّ الدين هلال، وأحمد صدقي الدجاني، وأسامة الغزالي حرب، وعبد المنعم سعيد، وناصيف حتى، وطلعت مسلم. وأمّا المحور الثالث، فهو "التنمية العربية". وقد جرى استهداف استشراف مستقبل التنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة 1985 - 2015. وبما أنّ الاستشراف كانت تحكمه عدّة عوامل، من أهمها معرفة دقيقة بالواقع الاقتصادي العربي الراهن والكشف عن آليات التطور والنمو الاقتصادي المعاصر، في ظلّ تغيّرٍ سريع ومتسارع في أوضاع الاقتصاد العالمي وفي ميادين العلم والتكنولوجيا، فقد تطلّب ذلك البدء بوصف النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي وتحليله، وعرض أهمّ الاتجاهات الرئيسية المحتملة للتطور العالمي في المجال الاقتصادي وفي مجال العلم والتكنولوجيا، ثمّ جرى عرض آفاق التطور الاقتصادي العربي في ظلّ مشاهد المستقبل المرتقب. وتمّت دراسة هذا المحور بإشراف كلٍّ من إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، وأسامة الخولي، وسعد حافظ، والفونس عزيز، انظر: أحمد يوسف القرعي، "ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول استشراف مستقبل الوطن العربي، تونس، 20 أكتوبر 1987"، **السياسة الدولية** (1 كانون الثاني/ يناير 1988).

فقد أفرزت أعمالًا قيّمة صدرت في دراساتٍ مستقلّة أخذت عناوين: المجتمع والدولة في المشرق العربي، والمجتمع والدولة في المغرب العربي، والمجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية، والمجتمع والدولة في الوطن العربي، والعرب والعالم، والتنمية العربية[4].

يتألّف هذا المشروع/ الكتاب من أربعة أقسام، وقد اشتمل في قسمه الأول على الطرائق المنهجية والمعرفية المُتّبعة. وقدّم قسمه الثاني - وهو من أربعة فصول - خلاصاتٍ عن الدولة والمجتمع العربي، والعرب والعالم، والتنمية العربية، وتفحص الماضي والحاضر والآفاق العالمية والإقليمية ومحددات المستقبل العربي. وعالج قسمه الثالث - وهو من أربعة فصول أيضًا - مشاهد/ سيناريوهات المستقبل العربي، فكرّس فصلًا لنظرة مستقبلية عن حقيقة الإمكانات العربية، وآخر لمشهد التجزئة، وأتبعه بمشهد التنسيق والتعاون العربيين (تجمعات)، ثمّ خاتمة المشاهد: الوحدة العربية. وفي قسمه الرابع يتعرض المشروع لحزمةٍ من السياسات وآليات التغيير، وينتهي بخاتمة تحاول طرح سؤال عمّا يجب عمله بعد هذا التقرير.

على الرغم من أنه باتت تفصلنا عن هذا المشروع/ الكتاب ثلاثة عقود، فإننا إن دققنا الأمر نجد أنّ قراءتنا معاصرة للمدة الزمنية التي تنتهي إليها توقّعاته، أو استشرافه، وهي عام **2015**. ولعلّ هذه المسألة الزمنية هي التي قامت عليها إشكالية الدراسة؛ وذلك في **محاولةٍ لتقصّي الفارق بين استشراف المشروع لحال العرب عام 2015 وما أضحوا عليه فعلًا**. فالفارق بين المُتخيّل والواقع هو موضوعنا الرئيس وإشكاليتنا الرئيسة. والأكثر مدعاةً للتأمل، هو محاولة المقارنة بين تصوّرات الفريق البحثي وما آل إليه تفكيره وتصوّره في هذه الأيام نفسها تجاه تلك المسائل. والسؤال الأبرز هو: أكان المشروع استشرافيًا أم أيديولوجيًا فحسب؟

للبحث عن الأسئلة والأجوبة التي تستثيرها هذه الإشكالية، تصفّحنا العديد من الدراسات والندوات التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة وعالجت الموضوع نفسه، وخصوصًا ندوة "من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل" التي عُقدت عام 2009[5]، وانتهاءً بـ "المشروع النهضوي العربي" عام 2010[6]، ومرورًا بندوة "الوحدة العربية: تجاربها وتوقّعاتها" عام 1988[7]. وقد أفدنا من المنهجية التاريخية، من

---

4 انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)؛ عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)؛ سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)؛ عليّ الدين هلال وآخرون، **العرب والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)؛ إبراهيم سعد الدين وآخرون، **التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

5 انظر أعمال الندوة في: امحمد مالكي وآخرون، **من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

6 مركز دراسات الوحدة العربية، **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

7 انظر أعمال الندوة في: عبد العزيز الدوري وآخرون، **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

دون جانبها الغائي، ومن المنهج التحليلي المقارن؛ للنظر في المفاهيم والحوادث في سياقاتها التاريخية الملموسة، وفي مسار التبدّلات التاريخية التي عصفت بالعالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

أوّلًا. موقع المشروع/ الكتاب في الدراسات المستقبلية العربية

عندما خرج هذا المشروع إلى النور، كانت أبحاث المستقبليات في بداية دخولها إلى المتن العلمي للثقافة العربية التي استجابت لتحدّي المتغيرات التي أصابت الأفكار والأيديولوجيات، والتي رافقت ثورة الاتصال والثورة التقنية/ الأتمتة منذ نهاية القرن الماضي، فواجه المفكرون العرب أسئلةً جديةً تتعلق بآفاق مستقبل المجتمع العربي والإنساني.

التأثير الغربي

لقد تأثر المفكرون العرب بالمستقبلات الغربية التي شرعت في البروز بوصفها علمًا في عُقب الحرب العالمية الثانية؛ فما كان شغفًا بمعرفة المستقبل بتوسّط السِّحر والعِرافة والتنجيم، تحوّل إلى "علم" بالمستقبل تحيطه القواعد المعرفية والمناهج، وحمل سمات نوعيةً تميزه ممّا سبقه من تطلعات معرفية نحو المستقبل[8]. فقد برزت الدراسات المستقبلية العلمية في أميركا مع الحرب العالمية الثانية بإنشاء بعض المعاهد والمراكز البحثية. وشرع الغرب في الستينيات في تقديم دراسات وتقارير استشرافية، تراكمت معها قاعدةٌ عريضة من المعلومات، بخاصّة مع الحاسوب. فعزّز ذلك انطلاق علم المستقبليات الذي "يبحث في الإمكانات الكامنة التي هي في حكم الممكن، لهذا عُدّت توقّعاته: "نبوءةً مشروطةً"؛ فهو "خطابٌ احتمالي بالضرورة يتضمن تعيين المسارات الحرجة للمستقبل"[9]. ولعل الافتراض الرئيس الذي انطلق منه علم المستقبليات هو أنّ المجتمعات تملك احتمالات متعدّدةً للمستقبل يمكن الكشف عنها وسَبر أغوارها. وقد ساعدت على ذلك كثرة المعارف البشرية التي باتت تتضاعف حاليًا على نحوٍ مطّرد لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية[10].

في المجال العربي

أصبحت الدراسات المستقبلية ميدانًا من ميادين المعرفة العربية التي ازدادت الحاجة إليها والاهتمام بها في سباقٍ مع الزمن، ولا سيما أنّ سؤال المستقبل هو سؤالٌ حاكم للفكر العربي الحديث منذ مشروع

8 لعلّ من علامات هذا التطلّع العلمي نحو المستقبل تقديرات توماس مالتوس عن السكان في علاقتهم بالثروة، وتأمّلات هربرت جورج ويلز التاريخية، وغير ذلك من التأمّلات المستقبلية.

9 عبد الفضيل، "الجهود العربية..."، ص 51.

10 فؤاد زكريا، التفكير العلمي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978)، ص 193 - 200.

النهضة. فاندمج المستقبل، في ذهن مفكّر النهضة، بصورة أوروبا المتقدمة والمدنية، في حين التصق الماضي بالتراث. وتأثّرت المشاريع المستقبلية العربية بهذه الوضعية الصعبة من جهة علاقة المستقبل بالماضي والمعاصرة بالتراث. أمّا في ما يخص القوميين واليساريين، فلعل أحد دواعي بحثهم عن المستقبليات هو ردّة فعلهم الأولية المضادة والسلبية على فكرة العولمة وسياقاتها العملية، وعلى برنامج الخصخصة في ثمانينيات القرن العشرين، فغدا الاستشراف بمنزلة محاولة للتمرد على الاستسلام للعولمة والخصخصة؛ فمن أجل أن نؤثّر في مستقبلنا - بوصفنا عربًا - يجيء الاهتمام بما هو آتٍ[11].

ويعُدّ بعضهم كتاب قسطنطين زريق **نحن والمستقبل**، عام 1977، أوّل الأعمال الفكرية العربية التي تحضّ على التفكير في المستقبل، وقد أضافت بحوث مهدي المنجرة خطوةً علميةً مهمّةً في اتجاه أبحاث "المستقبلات"، ولا سيما مؤلّفه **الحرب الحضارية الأولى**[12]، الذي كتبه من وحي حرب الخليج عام 1991، وتعرّف فيه صورةَ التخلف العربي، ليستشرف المستقبليات العربية[13]. وتعدّدت محاولات الباحثين العرب في سعيهم لاستشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربي (مع حسن صعب أو أحمد صدقي الدجاني مثلًا).

ولعلّ دخول فكرة التخطيط في الفضاء العربي شجّع على التفكير في استشراف المستقبل. وقد أرست أبحاث إبراهيم حلمي عبد الرحمن، في السبعينيات، المدماك الأول للدراسات في مجال المستقبليات. وكان من ثمارها المشروع المسمّى "المستقبليات العربية البديلة" الذي أعدّه ونفّذه منتدى العالم الثالث[14]. وصدرت دراسة مميزة بعنوان "الوطن العربي عام 2000" عن مؤسسة المشاريع والإنماء العربية عام 1975، تحت إشراف أنطوان زحلان[15]. كما ساهم الباحثون المصريون - بتمويل من جامعة الأمم المتحدة[16] - في "مشروع المستقبلات العربية البديلة" خلال الفترة 1981 – 1986.

ولقد تكلّل جهد الباحثين العرب في بداية الثمانينيات من القرن العشرين بمشروعين بحثيين شاملين للمستقبل العربي. يتعلّق الأول منهما بـ "صور المستقبل العربي"، أو مشروع "المستقبليات العربية

11 نيفين عبد المنعم مسعد، "فصل تمهيدي"، في: **ندوة الدراسات المستقبلية العربية: نحو إستراتيجية مشتركة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998)، ص 12.

12 مهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط 7 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001).

13 وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 120 - 121.

14 نادر فرجاني، "حول استشراف المستقبل العربي للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، العدد 15 (1980)، ص 72.

15 المرجع نفسه، ص 73.

16 المرجع نفسه، ص 122.

البديلة"، وقد قام بمعية "جامعة الأمم المتحدة" وأشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، وقام بدور المشرف التنفيذي إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم سعد الدين. أمّا المشروع الثاني، وهو موضوع ورقتنا الحالية، فاتخذ عنوان "مستقبل الأمة العربية: التحدّيات.. والخيارات"، وقام برعايته والإشراف على إنجازه مركز دراسات الوحدة العربية، ونفّذه العديد من الباحثين من ذوي الاتجاه القومي، برئاسة مدير مركز دراسات الوحدة العربية. ومن ثمّ شكّل البحثان البدايات الأولى لمحاولة استشراف مستقبل الوطن العربي.

وقد ساعد على تقدّم الدراسات المستقبلية التقدّم النسبي في معرفة الواقع العربي، والمتابعة المستمرة لتطور العلوم الأساسية وتطبيقاتها التكنولوجية، والاهتداء بالفكر التنموي الحديث وشموله لمجموعة العلوم الاجتماعية، واستخدام الأساليب الكمّية في اختيار نتائج المستويات. ولعلّه من المفيد أن نلاحظ أنّ المشروعين البحثيين أشرف عليهما باحثون قريبون من التيار القومي الذي يمثّله "المؤتمر القومي العربي"، والهيئة الموجهة لمركز دراسات الوحدة العربية[17]، وبينهم من شارك في البحثين. وصدر كلّا الكتابين/ المشروعين عن مركز دراسات الوحدة العربية. ولهذا يبدو من المفيد، قبل الدخول في أروقة موضوع الدراسة "مشروع مستقبل الأمة العربية"، أن نقوم بـ "إطلالة" على مشروع "صور المستقبل العربي" الذي دشّنته جامعة الأمم المتّحدة عام 1981، والذي صدر في كتاب في بداية عام 1982[18].

ثانيًا. صور المستقبل العربي بين الواقع والمُتخيّل

كانت باكورة أعمال "جامعة الأمم المتحدة" في مشاريعها العربية - الإقليمية متمثّلةً بمشروع "المستقبليات العربية" الذي قام به العديد من الباحثين العرب المعروفين خلال عام 1981، وقد صدر عام 1982، واهتمّ بصفةٍ خاصّة بالديناميات الاجتماعية الاقتصادية والحضارية التي يحتمل أن تؤدّيَ إلى مسالك تنمية بديلة يمكن أن تحمل في سياقاتها صُوَرًا متنوعةً بشأن المستقبل العربي[19]. ولعل عنوان المشروع "المستقبلات العربية البديلة"، يوحي بأنّ فريق الباحثين ينطلق من فكرة أنّ "أمام كلّ مجتمعٍ في لحظة معيّنة من تاريخه احتمالات متعدّدة يتعيّن الكشف عنها"[20].

17 يمثّل هذا التيار القومي "المؤتمر القومي العربي"، والهيئة المشرفة على "مركز دراسة الوحدة العربية" ممثّلةً بخير الدين حسيب. ويُعدّ هذا التيّار مستقلًا فكريًا بطريقة نسبية عمّا يسمّى "الأنظمة القومية التقدمية"، ولا سيما النظام السوري، من دون أن يشكّل انقطاعًا في السياسة أو في الفكر.

18 سعد الدين إبراهيم وآخرون، **صور المستقبل العربي**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

19 المرجع نفسه، ص 7.

20 المرجع نفسه، ص 12 - 13.

وقد رصد المشروع، الذي كان من المقرّر أن يغطيَ اثني عشر مجالًا بحثيًا[21]، اتجاهات الوضع العربي الآتية، منها: "ميلٌ للتراجع عن مشاريع التوحيد القومي"، و"ميل لتدويل الحياة الاقتصادية الاجتماعية العربية وفقدانٌ متزايد للهوية"، و"تزايد مفعول قانون النمو اللامتكافئ"، و"ازدياد درجة التفكُّك القومي"، و"توجهات النموّ التي غدت محكومةً باعتباراتٍ خارجية"، و"سيولة طبقية مهولة بفعل هبوط المال النفطي"، و"صعود قوى 'الصحوة الإسلامية' و'الحركات التقدمية' حاملةً مشاريع التغيير"[22].

انطلق البحث من نقد سيناريو مناهج التنمية التي تحتذي بتجربة الرأسمالية الغربية، والدعوة إلى توجهاتٍ جديدة مثل الاعتماد على النفس، والوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، وضرورة المشاركة الشعبية الإيجابية في التنمية، وشمول التنمية للجوانب الاجتماعية والحضارية[23]. فاختلطت في متن البحث مفاهيم مدرسة التبعية التي ينتمي إليها سمير أمين وإمانويل فالرشتاين وجيوفاني أريغي وأندري غوندر فرانك بوجهات النظر الجديدة لـ "التنمية البشرية" التي أحيت في قلب عملية التنمية دور الإنسان وأهدافه.

وجمع البحث بين مفاهيم التطور اللامتكافئ، والمركز والمحيط، والاعتماد على الذات من جهة، وتصوّراتٍ ترفض أن يُقيّد المستقبل بين خياري الرأسمالية أو الاشتراكية من جهة أخرى[24]؛ وذلك لأنّ "العالم أمامنا يشهد تعدّدية نماذج الرأسمالية، ومن هنا كان تعدّد المسارات"، كما أنّ الأقطار العربية تحظى "بوحدة الحضارة والتطلع إلى نوعٍ من الوحدة تؤهّلها إلى مجهود جماعي في مجال الدراسات المستقبلية"[25]. وإضافةً إلى عامل "الحضارة"، يتطلب "بناء النموذج (المستقبلي) موقفًا أيديولوجيًا واضحًا من البداية. فقد فات أوان الاعتقاد بأنّ النماذج يمكن أن تكون أداةً غير متحيّزة"[26].

نقد الإستراتيجيات العربية الرسمية

ناقش الباحثون سبع وثائق عربية رسمية وغير رسمية لاستجلاء فحوى التفكير العربي في المستقبل، استنادًا إلى معيار "التنمية القومية الشاملة والمطردة المتوجهة نحو الجماهير والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية والقادرة على إيقاظ قوى الإبداع والتجديد في المجتمع العربي"[27]. فتوجه المشروع بذلك إلى

21 المرجع نفسه.

22 عبد الفضيل، "الجهود العربية..."، ص 56 - 60.

23 سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ص 14.

24 المرجع نفسه، ص 16.

25 المصدر نفسه، ص 17 - 18.

26 المرجع نفسه، ص 50 - 51.

27 المرجع نفسه، ص 69.

الجماهير التي لا تملك السُلطة ولا القرار، بدلًا من التوجه إلى السلطات الرسمية ذات القرار والسُلطة. ورأى الباحثون أنّ "معظم الوثائق هي إستراتيجيات قطاعية، بل إنها اقتصرت أحيانًا على مشكلات جزئية (مشكلة الأمن الغذائي). وعندما تؤكّد هذه الوثائق التعاون والتكامل العربيين أحيانًا، تظلّ "الحلقة المفقودة" هي "تحديد نوعية "الآليات" اللازمة للربط بين "الأهداف المنشودة" و"الإمكانات" القائمة والكامنة""[28]. غير أنّ هذا النقد يمكن أن يرتدّ على فريق البحث نفسه الذي جاوز الواقع والممكن إلى "القومي" من دون أن يضع يديه على "المركز الموجه فوق - القُطري" ليطبق تنميته "القومية".

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي لاحظها الفريق البحثي بشأن تقدُّم التنمية في البلاد العربية بعد الحرب العالمية ونيل الاستقلال، فإنه رأى بعض الوجوه السلبية في "الثروة النفطية". فقد نتجت من هذه الثروة حدّة الفوارق الداخلية بين البلاد العربية، وأدّى الاعتماد على "الريع النفطي" في حالاتٍ متعدّدة إلى الإسراف في استخدام الموارد (...) وزيادة حدّة الشعور القُطريّ في أقطار عربية مختلفة (...) وانتشار شعور ببعد احتمال تحقيق الوحدة العربية - بل حتى جدواها - وانتشار الصراع بين الزعامات العربية حيث أدّى التسلط الفردي على الحكم إلى اكتساب الصراعات بين الزعامات، صورة النزاعات بين الأقطار العربية"[29].

أيّ تنمية مستقبلية؟

أكّد الباحثون أنّ الثابت الآن هو "تعدّد سُبل التنمية والتقدم الحضاري"[30]. وعزَوا إخفاق التنمية الرأسمالية إلى أنها أهملت الهوية الحضارية للشعوب النامية، منتقدين في الآن نفسه التجربتين السوفياتية والصينية، ليخلصوا إلى "أنّ أيًّا من النماذج العالمية للنمو لا تتمتع بالقدسية"[31]. وأمل هؤلاء الباحثون أن تنطلق الدراسات المستقبلية العربية من نظرة تكاملية قومية، وأن تكون للتنمية خصوصية حضارية، فيستند تطلعهم للمستقبل إلى "معرفة وثيقة بالحاضر وقضاياه ومشكلاته وبالتطور التاريخي والحضاري للوطن العربي، ونسق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتأثيرها المتبادل وتفاعلها في إطار النّسق الاجتماعي - الاقتصادي - الحضاري العربي في حركته المستمرة وتواصله مع العالم الخارجي"[32]. وانطلقوا بذلك من افتراضٍ مفاده أنّ "التنمية العربية الحقيقية لن تتمّ إلّا في إطار تطوّرٍ حضاري شامل"[33].

---

28 المرجع نفسه، ص 126.

29 المرجع نفسه، ص 136.

30 المرجع نفسه، ص 147.

31 المرجع نفسه، ص 150.

32 المرجع نفسه، ص 174.

33 المرجع نفسه، ص 182.

وقد بدا واضحًا بالنسبة إلى بعض الباحثين الطابع المثالي والإرادوي لهذا المشروع، حينما يعتمد مفهومًا للتنمية لا تصنعه التطورات الاقتصادية وحدها، بل يحيطه تصوّرٌ حضاري شامل، وخوف على الهوية القومية، في إطارٍ من الاعتماد على النفس ضمن المجموعة العربية، وانسلاخ تدريجي من إسار النظام العالمي، وهذا ما جعل محمود عبد الفضيل يقول: "لا شك أنّ هذا السيناريو "الاستهدافي" أو "المعياري" إنما يمثّل نظرةً مستهدفة للمستقبل العربي المأمول لا تخلو من المثالية المشوبة بمسحةٍ تبشيرية"[34].

ونتساءل بدورنا ألا يمكن إيجاد مشروعين للمستقبل، أحدهما ينطلق من الواقع والميول والإمكانات التي يحملها فعليًا ليكون موضوعًا لصاحب القرار الفعلي في الدول العربية المعنية، أو في ميدان الجامعة العربية على الأقل، والآخر ينطلق من تطلعات أيديولوجية وتوجهات فكرية مشروعة، ويتعلق بما يمكن تسميته "ما بعد الإستراتيجي"، ويكون مفتقرًا إلى السُلطة والإرادة السياسية الفاعلة، وبذلك لا يضيع الواقع الصُلب خلف الأيديولوجي ولا يختفي الأمل والتطلع المشروع أمام صلابة الواقع.

ثالثًا. "مستقبل الأمة العربية: التحدّيات... والخيارات"

يعالج هذا الكتاب المشكلات نفسها التي تفحّصها المشروع السابق (المستقبل العربي)، سواء كان ذلك من جهة المنهج أو التطلعات الكبرى. غير أنّ مشروع "مستقبل الأمة العربية" يتميز برغبةٍ جارفة في تقديم مخطّط شامل متعدّد الجوانب والدرجات، وقد حاول أن يَبسُط صور المستقبل العربي بمشاهده كلّها خلال الثلاثين سنةً، ويؤطّر المستقبل العربي في ثلاثة خيارات، هي: التجزئة، أو قيام تكتّلات عربية، أو الوحدة، علمًا أنّ هذا الاستشراف قد أُنجز قُبيل انهيار المعسكر الاشتراكي وما أحدثه من تداعيات على مواقع القوى العالمية وعلى التيارات الفكرية اليسارية والقوى الأخرى، وعلى مواقع الأيديولوجيات المختلفة أيضًا.

المنهج والرؤى

استمرارًا للنهج المُتبع في كتاب **صور المستقبل العربي**، يطمح مشروع "مستقبل الأمة العربية" إلى "دراسة الواقع العربي بكلّ جوانبه السياسية والاقتصادية والحضارية (...) وإلى تبيان أنّ الواقع العربي الحاليّ ليس قدرًا مكتوبًا لا يمكن الفكاك منه، وأنّ هناك بدائل مختلفة للمستقبل العربي وهناك خيارات، وأننا نستطيع أن نحدّد مستقبلنا تبعًا لإرادتنا وقدرتنا"[35]. ولا يُخفي فريق البحث خياراته فيُفصح عنها بحذر من خلال القول: "قد يكون للفريق العربي القائم على هذه الدراسة الاستشرافية تفضيلات قيمية

34 عبد الفضيل، "الجهود العربية.."، ص 60.

35 حسيب وآخرون، ص 18.

معيّنة، أهمها أنه مع التوحيد العربي وضدّ التجزئة، مع الاستقلال وضدّ التبعية، ومع التنمية الشاملة وضدّ التخلف أو النمو المشوّه، ومع العدالة التوزيعية وضدّ الاستغلال والفوارق الاجتماعية الشاسعة، ومع الديمقراطية ضدّ الاستبداد والديكتاتورية. ولكنّ فريق الدراسة مع ذلك لا يطلق الخيال في اتجاه واحد نحو هذه التفضيلات القيمية والأيديولوجية"[36].

ويحاول الفريق "اللجوء إلى مجموعة تنبؤات مشروطة، أو "مشاهد مستقبلية" (سيناريوهات) تفترض الأكثر توقّعًا تارةً، والمأمول تارةً أخرى. وفي كلّ من هذه المشاهد يجرى فتح الستار عن فترةٍ زمنية قصيرة من عمر المجتمع (القُطري، أو الإقليمي، أو العربي)، وبطريقةٍ تشريحية (...) ويكون هدف الخطوة التالية هو التعبير عن النسق الشامل (الحاليّ أو البديل) في صورة أنساق فرعية (اقتصادية واجتماعية وسياسية) وتتمثّل الخطوة الثالثة بإعمال هذا النسق للوصول إلى التداعيات المستقبلية لكلّ مشهد"[37].

ويؤكّد الفريق البحثي سعيه "للوصول إلى منهجية عربية للاستشراف تساعد في توظيفها وتطويرها مستقبلًا لدراساتٍ مماثلة. فقد كان لا بدّ من التقدم لأعمال الدرس العملي، والفكر المجرد، والخيال المنضبط، بشأن تحديات المستقبل العربي واحتمالاته بمنهجٍ شامل تترابط داخل نسيجه كلّ معطيات الماضي والحاضر العربيين، على غرار الآفاق العالمية والإقليمية التي يمكن أن تحيط بنا طوال ثلاثة عقود مقبلة من الزمان (...) وفي هذا كلّه، فإنّ لديه (أي فريق البحث) حذرًا مشروعًا من المناهج والأساليب الشائعة في الفكر الاقتصادي الغربي، حرّضت فريق العمل على الإبداع في مناهج بديلة لصَوْغ تشابكات نسقٍ عربي شامل"[38]. وأوّل سمات هذا المنهج هو الشمول بترابط الماضي الحضاري بالحاضر المجزّأ[39]، ويمتد الاستشراف إلى سنة 2015، بالتلازم مع الشمولية بما أنّ المنهجية "قد استقرت على ضرورة شمول أوجه حياة المجتمع: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى ضرورة الجمع بين التحليلين الكمّي وغير الكمّي في شكل أنساق فرعية، وعلى مناقشة بدائل للمستقبل العربي في شكل مشاهد متباينة"[40].

---

36 المرجع نفسه، ص 18 - 19.

37 المرجع نفسه، ص 23.

38 المرجع نفسه، ص 19.

39 هذه الدعوة لمنهجٍ قومي منسجمةٌ مع نزعة التمسّك بالهوية التي برزت في الفكر القومي بعد هزيمة 1967، وهي تُذكّرنا بمسعى الإسلاميين للقطيعة المعرفية الشاملة على المستوى الثقافي، وقد تُوّجت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، من خلال جهد "المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، وهو معهدٌ أسّسه إسماعيل راجي الفاروقي ورفاقه بأميركا في فرجينيا، وهم الذين حاولوا "أسلمة المعرفة"، من خلال ما يعدّونه "صوغ فلسفة ومرجعيات وبراديغما إسلامية للعلوم الحديثة في شتى أنواعها وفروعها". وبما أنّ المعرفة في حدّ ذاتها - حتى في العلوم الاجتماعية - لا هوية لها بالمعنى الذي قصدوه، فقد كانوا يحاولون اجتراح "المستحيل".

40 حسيب وآخرون، ص 82.

محددات المستقبل العربي وبدائله ومفاعيل المحدّدات الثلاثة (المجتمع والدولة، والعرب والعالم، والتنمية)

في القسم الأول من الكتاب/ المشروع، حاول فريق البحث تتبّع مسارات المجتمع وضوابط حركته. وفي القسم الثاني منه، حاول ترتيب العوامل التي تحيط به والتي تعمل كمحدّدات للمستقبل. وعلى الرغم ممّا يشير إليه الفريق من أنّ موضوع القسم الثاني بفصليه الثاني والثالث هو إعادة قراءة لكلّ من الماضي والحاضر العربيين، من منظور مواجهة تحديات المستقبل واستشراف مُقبله المحتمل، فإنّ هذين الفصلين يحملان رؤية الفريق للاجتماع العربي في علاقته بالدولة، وفي علاقة العرب بالعالم أيضًا. وتقتصر رؤية الفريق على تسجيل بعض الظواهر ورصفها إلى جانب بعضها على نحوٍ سريع، من دون تقديم مشهدٍ مركب متحرّك للدولة والعالم والتنمية. ويتجلى ذلك في القسم الثاني (معطيات استشراف المستقبل: الماضي والحاضر والعالم المتغير) في فصوله الثلاثة (إرث الماضي ودروسه، والحاضر: إيجابياته وسلبياته، والآفاق العالمية والخروج إلى القرن الحادي والعشرين).

وقد حرص الفريق في دراسته لـ "إرث الماضي" على منح فكرة الرسالة[41] للحضارة العربية، فـ "كانت نقطة الانطلاق في هذا الإرث واضحةً وهي الوسطية والتوازن، وما بين الروحانيات والماديات، واعتبار العلائق الاقتصادية كوجه مكمّل وليس كوجه أساسي (...) فالملكية الخاصة للماء والنار والكلأ، اعتُبرت إجحافًا (...) والبشر، كلّ البشر، مستخلفون في الأرض، مطالبون بعمرانها. وارتبط نموّ وازدهار هذه الرسالة الحضارية بمقدار ما رفضت الوساطة بين الإنسان وربه، بما يترتب على ذلك من مقام للعقل (...) مميزًا بين ما هو دين وما هو دنيا"[42]. وارتبط الانحطاط في المقابل بـ "فترات الانهيار والتمزق والتجزئة (...) ولقد كان هذا الطمس الهدّام لمعطيات الماضي هو عين ما فعله بعض حكام العثمانيين والمماليك وغيرهم"[43].

وركّز المشروع على رؤوس أقلام الظواهر الاجتماعية: القبيلة في اجتماع الجزيرة والخليج، وفي تحديد طبيعة السُلطة، وفي طبيعة الإنتاج. أمّا المشرق العربي، فقد انتشر الإسلام فيه في إطارٍ واسع من التسامح، وصار قاعدة الخلافة الأموية، إلى أن انتقلت إلى بغداد مع العباسيين، ثمّ انتقلت معها السُلطة إلى قومياتٍ إسلامية أخرى، بما فيها العثمانيون، حيث ساد نظام الملل الذي "جعل الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسة في المشرق"، فاخترقت الدول الأوروبية المشرق العربي بـ "استخدام الجماعات الدينية، وتقوية نزاعاتها الطائفية"؛ وبذلك "أرسيت البذور المؤسسة الأولى لنوعٍ من الدول". وإلى جانب النزعة الطائفية ورابطة الدولة العثمانية نمَا تيار القومية العربية الذي فجّر "الثورة العربية الكبرى"

---

41 هي ميزةٌ للقومية العربية في نظر القوميين بدءًا من قسطنطين زريق، وقد حوّلها ميشيل عفلق إلى "رسالة خالدة".

42 حسيب وآخرون، ص 107.

43 المرجع نفسه، ص 108.

بقيادة الشريف حسين، ودعا إلى استقلال البلاد العربية المشرقية ووحدتها، لكنّ الحلفاء أحبطوا مسعى هذا التيار وقسّموا بلاد المشرق.

أمّا مصر فرأى المشروع/ الاستشراف أنّ الإسلام واجه فيها "تراكمًا حضاريًا كبيرا"، وقد فرض النيل عليها "مركزيةً وظيفيةً"، واستمر حُكم "مصر وحدةً واحدةً" مقسّمةً إلى وجه قبليّ ووجه بحري، "وقد أحكم الولاة، أو السلاطين، دائمًا قبضتهم المركزية"، وشهدت "الصدمة الحضارية التي نتجت من الحملة الفرنسية، واقترن إحياء المشاعر الوطنية ببذر الفكرة البرلمانية"، ثمّ أفرز نظام محمد علي تحوّل الموظفين إلى مالكين، وأفرز الصفوة الإدارية التي استمر وجودها. كما ظلّت 'القبيلة' وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في المغرب الكبير، وقام الإسلام بدور اللاحم لهذه القبائل، كإطارٍ عقيدي وحضاري توحيدي لكلّ القبائل"[44].

وبعد هذه الإطلالة على التنوّع الذي اتّسمت به الأقاليم العربية في الجزيرة والمشرق ومصر، والمغرب العربي الكبير، يتجه البحث إلى "الدولة القُطرية" ليُحمِّل مرحلة الغزو الاستعماري صعودها بوصفها شكلًا سياسيًّا يعبّر عن مرحلة التجزئة العربية. وبالتوازي معها يلحظ التكوينات الاجتماعية الحديثة فيها. فقد "تبلورت حدود الدولة القُطرية الحالية كنتاجٍ للتفاعل مع الخبرة والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين"[45]. كما أشار المشروع إلى "هول أزمة الدولة القُطرية تجاه مجتمعها"، وارتباطها بـ "استقرار النُخبة الحاكمة في السُلطة، وتكلّسها"، وإلى تسلطية الدولة واستبداديتها. ومن المظاهر البارزة التي يرصدها الانفجار السكاني "أنّ مستقبل الأنظمة السياسية العربية قد يتقرر على مسرح المدن العربية"[46].

يتساءل الفريق البحثي، في معرض رؤيته للعلاقة بالعالم: "إلى أين يمكن أن يذهب بنا هذا العالم الذي يقال إنّ هناك حضارةً واحدة تحكمه؟"، ثمّ "ما هي الفرص المتاحة أمام الوطن العربي وسط الساحة والآليات العالمية في المستقبل؟"[47]. وأوّل ما يلفت نظره من علامات التحول العالمي "ثورة الاتصالات"، وما ارتبط بها من ثورةٍ تقنية يضعها في عنوان محيِّر: "المعلوماتية بين العالمية والخصوصية"، لينبّهنا إلى المشكلات التي يمكن أن تفتحها هذه الثورة التقنية بالنسبة إلى بلادنا، على الرغم من جوانبها الإيجابية، بالنظر إلى أنّ "الحديث في الدول النامية والمنظمات الدولية، يدور حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلومات"[48]. وقد ورد في التحذير الذي يحمل "الخوف على ثقافتنا" القول: "لا شكّ في أنّ

---

44 المرجع نفسه، ص 105 - 120.

45 المرجع نفسه، ص 126.

46 المرجع نفسه، ص 143.

47 المرجع نفسه، ص 177.

48 المرجع نفسه، ص 189.

هناك استخدامات إيجابيةً لهذه الثورة، لكن لا شكّ أيضًا في أنّ هذه الثورة تمكّن بعض الدول الرائدة فيها – دون سواها – أن تُملي الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين (...) [بخاصّة] مع الاستسلام لمنجزات المعلوماتية، والانبهار بها"، ثمّ نُلفي القول: "إنّ هذه الثورة التكنولوجية، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تعوّضنا عن الدور الذي ينبغي أن ينهض به ماضينا الثقافي والفني والقيمي"[49].

لعلّ مردّ هذا الحذر يعود إلى أنّ القوميين انكفأوا على فكرة الهوية مع صدمة هزيمة حزيران 1967، ومن قبلها نكبة 1948؛ وقد سبقهم الإسلاميون في ذلك إلى حدّ الدعوة إلى القطيعة الثقافية. لكنّ الفريق البحثي يرى أنّ ردّات الأفعال الدفاعية يمكن أن تقود العرب إلى تحجيم نظام القيم الغربية؛ إذ إنّ قيم الإهدار ستواجَه بضوابطٍ من القيم، وثورة المعلومات والبيولوجيا ستدفع العلماء ورجال الدين والمفكرين لوضع ضوابط حول استخدامها، وأيضًا ستتولد قيمٌ جديدة بشأن مفاهيم وقت الفراغ والعمل، وتطلعات هذه الحضارة إلى الإرهاب النووي سيولّد قيمًا أخرى، ومفهوم قوّة العمل سيتغير برجحان العمل الذهني على العمل اليدوي، وبتغيّر أساسي في مفهوم الحاجات الأساسية، وهذا يدفع الجماهير في المراكز الحضارية إلى الاعتراف بالحضارات الأخرى[50]. غير أنّ ردّات الفعل النقدية التي يعوّل عليها فريق البحث، هي مستقاةٌ أصلًا من الوجه النقدي للثقافة المعاصرة الغربية، ونابعةٌ من فصل الحداثة النقدي؛ كما أنّ هذا التجاذب في محاور القيم يعمّ العالم برمّته، وإن كان ثمّة تفاوتٌ في مستوى الهيمنة؛ فضلًا عن أنّ عرض الفريق البحثي لقيم المعاصرة يعاني تبسيطًا شديدًا.

القوى العالمية وموقع العرب

يتوقّع المشروع استمرار التنافس بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. مع ملاحظة التراجع في إمكانات الاتحاد السوفياتي، وبروز محاولات استدراك التراجع السوفياتي وفكرة الإصلاح عام 1986 في أجواء المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي[51]. ويتوقّع أن يبقى التطوّر في المجتمعات الاشتراكية محكومًا بمعدل التطور في الدولتين الاشتراكيتين، الاتحاد السوفياتي والصين، وبالعلاقة بينهما[52].

أمّا بشأن توازن القوى بين العرب ودول الإقليم، فيلاحظ الفريق البحثيّ أنّ إسرائيل كسبت، في حرب 1973، العبور في مضايق تيران، وأنها عسكريًّا ما تزال متفوقةً ولا سيما في المجال النووي، وفي هذا السياق توجد محاذير بشأن صعود دول الجوار الإقليمي (إيران، وتركيا، وإثيوبيا). ثمّ يقول الفريق:

49 المرجع نفسه.

50 المرجع نفسه، ص 197 - 198.

51 المرجع نفسه، ص 205.

52 المرجع نفسه، ص 209.

"تخيّل وطنًا عربيًا بلا مزايا نفطية، أو تخيّل عدّة تداعيات بديلة للصراع العراقي/ العربي - الإيراني"[53]. ولئن كان توقّع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، بوصفها متغيّرًا كبيرًا ممكنًا، منتظرًا، فإنّ تخيُّل غياب تأثير النفط غير واقعي ومتسرّع.

سيناريوهات ثلاثة للمستقبل العربي

اختار فريق البحث "التكامل أو التوحّد العربي" معيارًا يقيس به المستقبل العربي، وفضّله على المعيارين الآخرين (التنمية، والديمقراطية). فالتوحّد العربي "يتداخل مع المعيارين السابقين، تداخلهما معه"[54]. ونظر فريق البحث إلى "العلاقات العربية - العربية" على أنها العامل الفصل في حوادث المتغيرات في الاجتماع العربي في جميع جوانبه.

وقد اتسمت نظرة الفريق البحثيّ المستقبلية باشتمالها على الدائرة العربية برمتها، واختيارها منهجًا مركبًا انصبّ على الاحتمالات والممكنات، وهذا معناه اللجوء إلى مجموعة تنبؤاتٍ مشروطة. وهكذا، افترض فريق البحث ثلاثة مشاهد مستقبلية بشأن الصيغة المحتملة التي ستأخذها العلاقات العربية خلال الثلاثين سنةً المقبلة؛ أي إلى غاية عام 2015. وينطلق المشهد الأول، وهو المشهد الاتجاهي؛ أي مشهد التجزئة، من افتراض استمرار أوضاع التجزئة. وهو يمثّل بالنسبة إلى الفريق أسوأ ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع العربية، إلى درجة تحلّل الهوية العربية القومية. أمّا المشهد الثاني، فهو مشهدٌ إصلاحي ترشيدي، يتّخذ أشكالًا وسيطةً من التنسيق والتعاون بين عددٍ من الدول العربية أو معظمها، وهو يسمح بقيام تجمعات بين أقطار متجاورة متشابهة في التوجهات والسياسات على غرار التجمّع الخليجي، أو المغاربي. ويستطلع المشهد الثالث، وهو المشهد التحويلي أو الثوري؛ أي مشهد الاتحاد/ الوحدة، الأشكال الممكنة لنشوء دولة الوحدة العربية ببدائلها الاجتماعية والسياسية المختلفة.

وقد تجسّد في كلّ مشهد من المشاهد الثلاثة انسجام في وجوهه المختلفة، وتكشّفت من خلال هذه الصورة خيارات الفريق البحثي تجاه بناء الدولة الوحدوية والتنمية والعلاقة بالعالم؛ ذلك أنّ رأيه قد استقرّ على التمييز بين المشاهد/ السيناريوهات، بناءً على معيار نوع العلاقة العربية. ولجأ إلى ما سمّاه "لحظة فتح الستار" من أجل إيضاح هذا الانتقال النوعي من مشهدٍ إلى آخر، فكلّ مشهدٍ يرتبط - تبعًا لنموذجه الذهني لدى الفريق - بشبكةٍ متكاملة من المواصفات، ونُلفي ذلك في القول: "يرتبط ذلك بما يتسق معه من توجهات اقتصادية وخيارات للعلاقة مع العالم الخارجي، وبما يتفق مع ذلك من

---

53 المرجع نفسه، ص 227.

54 المرجع نفسه، ص 236.

ممارساتٍ للنخب الحاكمة تجاه جماهير قُطرها"[55]. فيصبح المشهد/ السيناريو بمنزلة جملة بنيوية متلاحمة ومنسجمة في فاعلياتها وممارساتها وتعدّد وجوهها، كلّ وجه فيها يحيل على الآخر ويكمله.

ولكن إنْ كان الأمر بهذه التكاملية والتلاصق، فكيف يمكن إذن تصوّر عملية الانتقال من مشهدٍ إلى آخر؛ أي من بنيةٍ إلى أخرى؟ لقد جمع فريق البحث، في مشهد التجزئة كلّ ما هو سلبي وألصقه به، من دون نفيٍ لاحتمالات مزيد من التردي والتدهور. أمّا المشهد الثاني (الإصلاحي والترشيدي)، فيمكن القول إنه مشهد بينيٌّ. وأمّا المشهد الثالث (الاتحادي/ الفدرالي)، فقد جمع الوجوه الإيجابية كلّها.

المشهد الأوّل

يفترض هذا المشهد استمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب أكتوبر 1973، فيكون الانقسام العربي هو السمة السائدة. ومن ثمّة، "يحتوي المشهد الأول مجمل السلبيات والإيجابيات التي واكبت حالة التجزئة واستمرار منطقها: نمط النموّ المشوه، والممارسات غير الديمقراطية، وزيادة الاختراق الخارجي للمنطقة العربية"[56]. وتتلازم مع المشهد عدّة مظاهر، هي: تكرّس المؤسسات والنزعات القُطرية، واستمرار خطط التنمية وبرامجها على أساس قُطري وتابعٍ، والسماح بمحاولات للمشاركة السياسية المحدودة، واستمرار اختراق القيم الغربية الاستهلاكية والفردية للمجتمع العربي، وعلاقات التبعية للعالم الخارجي واندماج الأقطار العربية في النظام الرأسمالي العالمي، واستمرار إدارة الصراع مع إسرائيل على حالها[57].

وبشأن العلاقة بالعالم، يتنبأ المشروع بأنّ "الوطن العربي في هذا المشهد متأثّر وسلبيّ أمام سياسة القوى الفاعلة في النظام [العالمي] بل مستسلمٌ لها في العديد من الأحيان"[58]، وبأنه لا دور يُذكر للعرب، في إطار هذا المشهد، في تقوية حركة عدم الانحياز[59]. ومن المتوقّع في مجال التنمية "أن تبقى عناصر الضعف التي تعانيها الصناعة العربية، والتي تنتج من محدودية حجم السوق القُطرية من ناحية، ونقص إمكان التمويل وانخفاض مستوى مهارة العاملين والارتفاع النسبي للأجور من ناحية أخرى"[60]، ليصل المشروع إلى القول: "إنّ طبيعة التجزئة الحالية في الوطن العربي، ومحتوى خيارات النُخب الحاكمة

---

55 المرجع نفسه، ص 237.

56 المرجع نفسه، ص 271.

57 المرجع نفسه، ص 271 - 272.

58 المرجع نفسه، ص 272.

59 المرجع نفسه، ص 283.

60 المرجع نفسه، ص 292.

في التنمية الاقتصادية والتقنية، ومفهوم كلّ منها للأمن القومي، لن يُتيح في هذا المشهد لأيّ قُطر عربي أن يكون قادرًا على تحقيق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي"[61].

وفي المقابل، فإنّ "التحديات الداخلية في كلّ قُطر عربي ستزداد"[62]، "[و] من المحتمل في أوضاع الاهتراء والاختراق والتراجع، أن يستمر تصاعد الحركات الدينية المتطرفة التي تشكّك بدايةً في شرعية الدولة القُطرية وأحقّيتها في البقاء"[63]، وإنّ "استمرار هذا المشهد يمكن أن ينتهي بتقسيم لبنان إلى أربع دويلات على الأقلّ (مارونية، وسنّية، وشيعية، ودرزية)، وسوريا إلى ثلاث دويلات (علوية، وسنية، ودرزية)، والعراق إلى ثلاث دويلات (شيعية، وسنية، وكردية)، والسودان إلى ثلاث دويلات أيضًا (في الجنوب، والغرب، والشمال)، وإلى انفراط عقد الإمارات المتّحدة، وفقدان البحرين لإيران، وجيبوتي لإثيوبيا، وجنوب موريتانيا لدويلة زنجية (...) وما تبقّى من دولٍ قُطرية من دون تجزئة أو تفتيت، ستكون في حالةٍ شديدة من الضعف والصراعات الداخلية والتبعية الاقتصادية والسياسية"[64].

وللباحثين يقينٌ غامض بأنّ الكيانات الصغيرة تُفضي في حدّ ذاتها إلى التجزئة، بصرف النظر عن عوامل أخرى. ومن ثمّ فإنّ الاتجاه إلى الوحدة يُبعد هذا الخطر. وهذا المشهد يبدو لديهم "أسوأ المشاهد الممكنة للمستقبل العربي، فهو مشهد واقع التجزئة"[65]. لذا، فهم يطلقون علية اسم "المشهد الإسرائيلي"، ويبدو للباحثين أنّ الذي حدث في السبعينيات والثمانينيات هو أنّ "واقع التجزئة قد تعمّق وتكرّس. وأخطر من ذلك أنه أصبح إلى حدّ كبير مقبولًا نفسيًّا ورسميًّا، على المستويين الحكومي والشعبي. وأخطر من هذا وذاك أنّ القوى الرافضة لواقع التجزئة قد ضعفت أو تهمّشت"[66].

من البديهي القول إنّ الكيانات الكبيرة، هي أكثر ملاءمةً للتنمية من الكيانات الصغيرة إنْ كانت الشروط الأخرى متساويةً، وإنّه في حال وجود تجانسٍ ثقافي قومي يكون الأمر أفضل، وإنّه إن توافر عنصر الرغبة والإرادة للوحدة في الكيان، ستكون الحال أكثر ملاءمةً للتقدّم. لكنّ هذه الحقائق لا ينتج منها القول، كما يذهب أصحاب الاستشراف، باستحالة تقدّم "الكيانات الصغيرة" حتى بمقاييس صناعة القوة. فالترويج لفكرة الوحدة لا يحتاج إلى تلك الوعود السخية. والكيان الكبير ليس شرطًا كافيًا وافيًا للتقدم في مجالات التنمية والحرية والقوة، أو اتساع مجالات السعادة، غير أنّه عامل مساعد على الإنجاز.

---

61 المصدر نفسه، ص 322

62 المرجع نفسه، ص 325.

63 المرجع نفسه، ص 327.

64 المرجع نفسه، ص 332 - 333.

65 المرجع نفسه، ص 333.

66 المرجع نفسه.

يمكن للبلدان الصغيرة أن تُنجز المسائل المذكورة بالكثير أو القليل من الصعوبات وفي زمنٍ أطول. لذا، تبدو هولندا الصغيرة مقارنةً بالهند أكثر تقدمًا ومدنيّةً، على أنّ الجماعات المتجانسة ثقافيًا وقوميًا ترغب في الاتحاد مع أقرانها لما يربطها بها من صلات ثقافية - لغوية تكوّنت في ثنايا تاريخها المشترك، إضافةً إلى الأرض والجوار. وإذا كان في هذا الاتحاد فائدة ومصلحة زادهم الأمر رغبةً فيه وإرادةً له، وحفّزهم على العمل في اتجاهه. وفي المقابل، توجد جماعاتٌ مختلفة لغويًا في العصر الحديث (مثل الجماعات الأوروبية) تتجه للاتحاد بدافع المصالح المشتركة فحسب، ويساعدهم على ذلك انتشار تعلّم الشعوب الأوروبية أكثر من لغةٍ ولا سيما الإنكليزية والفرنسية، وسهولة الاتصال بسبب كثافة طرائق الاتصال البرية والجوية والبحرية، فضلًا عن الفضاء المفتوح من دون تخومٍ مرئية.

إنّ الدعوة إلى الوحدة والرغبة فيها هي قضية مشروعة تجد لها سندها في الرابط الثقافي والشعور بالهوية المشتركة، علاوةً على مصالح الحاضر. فالكيان الأوسع له ميزاته. وإنّ حقبة العولمة تفرض على الشعوب توسيع دائرة تكتّلاتها الاقتصادية، على غرار الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الروابط ليكون لهم رأس في العالم. غير أنّ القول إنّ الكيانات الصغيرة محكوم في أمرها بأنْ تكون مجزّأةً وأن يكون حكامها فاسدين واستبداديين باستمرار، أمر يحتاج إلى تقصٍّ أوسع. إضافةً إلى أنّ هذا التصوّر لوجود علاقة ذات طابع حتمي بين الكيانات الصغيرة والتخلف والتجزئة مرّةً أخرى، يُعفي الحكام، والنُخب الحاكمة، والشعوب أيضًا من المسؤولية عن المسار.

وهكذا، تبدو المشكلات الكبرى التي تواجه الدولة القُطرية للباحثين مسألةً بنويةً تكمن في "عجز الدولة القُطرية ومجتمعها" عن حلّ العثرات؛ أي "عجز الدولة القُطرية المعاصرة في الوطن العربي عن إدارة المجتمع والاستجابة الخلّاقة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقًا لهذا المشهد، فإنّ هذا العجز سيزداد خلال العقود الثلاثة المقبلة. وسيكون لهذا العجز مظاهر عدّة تنبع بدايةً من شللٍ جزئي، لتصبّ مرّةً أخرى في جسم المجتمع والدولة لتصيبهما بما يشبه الشلل الكلّي"[67]. غير أنّ فريق البحث يستدرك هذا المسار الحتمي، على الرغم من كلّ ما يقدّمه للاستدلال عليه؛ ذلك أنّه يفتح ثغراتٍ في هذا السيناريو ليحيلنا على المشهد الثاني.

تتمثّل أوّل الثغرات بقولهم إنّ "أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء هذه الممارسة في الدولة القُطرية، هو زيادة تركز اتخاذ القرار في يد مسؤولٍ واحد، أو حفنة صغيرة من المسؤولين"[68]. ومن ثمّ يمكن أن نتساءل: أيهما يحظى بأولوية التأثير: الدولة القُطرية أم مركزية الحكم؟ وأيهما ساهم في نشوء الآخر: قُطرية الدولة أم مركزية السُلطة وعتوّها؟ أمّا الثغرة الثانية في جدار الحتمية المُتصورة، فتظهر من

67 المرجع نفسه، ص 328.

68 المرجع نفسه.

التساؤل الذي يطرحه فريق البحث وإجابته عنه، وهو إن كان ثمّة ما يمكن عمله "في ظلّ معطيات هذا المشهد لمنع أسوأ الاحتمالات التي ينطوي عليها؛ أي التهام مزيد من الأراضي العربية، ومسخ هويتها البشرية، أو تفتيت مزيد من أقطارها (...) والإجابة هي نعم"[69]، ومثل هذه السياسات والممارسات الإسعافية – العلاجية، كما يقول المشروع، هي "لإيقاف ما يمكن من التدهور، وتحسين ما يمكن تحسينه"[70].

وعلى الرغم من كلّ الاستدلالات التي ذكرها المشروع، فإنه يفتح ثغرةً في هذا السيناريو، وهذه الثغرة تفتح الطريق للانتقال إلى السيناريو الثاني. فقد تناول فريق البحث المشهد الأول بطريقةٍ بنيوية، جعلت مفهوم الدولة القُطرية شبكةً نظريةً مغلقةً، كلّ جانب من جوانبها يحيل على الآخر ويعزّزه، وينتهي في ختام المشهد ليدخل في مضمار التاريخية ومنهجيتها، فيربط زمن الدولة القُطرية بالزمان العامّ وفي سيولة التاريخ وتحركه، لتُفضيَ في تحوّلها التاريخي - بطريقة توليدية - إلى أفق المشهد الثاني، ومن الزمن الدائري إلى الزمن الانسيابي، وهو أمرٌ يتطلّب نوعًا من الوعي والإرادة السياسيين لدى النُخبة الحاكمة.

المشهد الثاني

في هذا المشهد، تبدأ الحوادث والظواهر في تحوّلها، وفي سيولتها "التاريخانية". ويمكن أن نرى أنّ تراكمات ظواهر المشهد الأول تتحول تاريخيًا إلى ما يشبه نقيضها؛ إذ يفترض فريق البحث أنّ النُخب الحاكمة في الدولة القُطرية العربية سترى التحديات والمخاطر الكثيرة المحدقة بأنظمتها ودولها وتَعيها، فتتجه إلى اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية في الداخل وفي علاقتها الإقليمية لمجابهة تلك المخاطر. فإذا كان "البطل" في فاتحة المشهد الأول هو "الدولة القُطرية"، وقد هيمنت ببنيتها وقوانينها الداخلية على المشهد، ثمّ تفتّقت في نهايته، فإنّ بطلنا في المشهد الثاني هو "الحكّام" الذين أدركوا كثرة المخاطر التي باتت تحيط بهم وبالدولة القُطرية نفسها، فشرعوا في إحداث إصلاحات في مجالات شتّى - بما فيها العمل الوحدوي - واتجهوا إلى بناء جسورٍ سياسية - اقتصادية بين دولهم.

يفترض المشهد أنّ الإصلاح سيتحقّق في عددٍ من الأقطار العربية الكبيرة بسرعةٍ معقولة مؤدّية إلى حركات إصلاحية في الأقطار العربية الأصغر. ويعبّر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التعاون والتنسيق، بين كلّ الأقطار العربية أو أغلبها. فيأخذ التنسيق والتعاون صورة أحد أمرين: تجمعات إقليمية متعدّدة (تجمّع الخليج، والمشرق العربي، ووادي النيل، والمغاربة)، أو تنسيق عربي عامّ في المجالات المختلفة. وتساعد على ذلك التحول مراكز الأبحاث والدراسات العربية، والاتحادات المهنية العربية، وجماعات

---

69 المرجع نفسه، ص 334.

70 المرجع نفسه.

المصالح القُطرية، والأحزاب والتنظيمات السياسية، ومنظمات العمل العربي المشترك؛ ولا يُستبعد العمل في إطار الجامعة العربية[71].

ويتّسم هذا المشهد بأنّ فكرة الولاء للكيان الأكبر ستنمو، في ظلّ استمرار الأشكال الوسيطة من التعاون والتنسيق، وستستمر التوجهات التنموية نفسها التي كانت سائدةً في المشهد الأول، مع استفادة من زيادة الموارد ونموّ السوق، ويحتمل أن تقلّ النزاعات بين الأقطار العربية، وتزداد الإفادة من بعض المؤسسات (الجيش والأجهزة الأمنية). ولن يتمّ الخروج على "نظام التبعية"، أو على نهج إدارة الصراع مع إسرائيل، وسيُحدث المشهد تداعيات، إذ سيزداد دور الرأي مطالبةً بالحقوق الاجتماعية والوطنية والقومية (المساواة والمشاركة)[72].

ويتوقّع المشروع أنه سوف تتعايش، في ظلّ هذا المشهد، صناعات موجهة إلى التصدير، وأخرى إلى الإشباع، وأنّ أهم القطاعات المرشّحة للتنسيق هي النفط والطاقة. أمّا توجهات التنمية، فتبقى مرتبطةً بنمط الاستهلاك ونمط الاختيار التقني. وفي ما يتعلّق بالنتائج، يتوقّع أنّ "التكافل المالي على مستوى كلّ تجمّع – مع بقاء بقيّة المعطيات على حالها (...) كفيل بحلّ بعض المشكلات الملحّة"[73]، بيد أنه سيحرّك القوى المعادية للعرب إقليميًّا ودوليًا، لخشيتهم استمراره[74]. فتعمل الولايات المتحدة، حرصًا على أمن إسرائيل "على منع ذلك وعزل تجمّع المشرق العربي"[75]، في حين "سيتّجه الاتحاد السوفياتي لتقديم السلاح إلى الأطراف العربية الصديقة"[76]. وفي الحصيلة، فإنّ "السياق الإصلاحي لهذا المشهد، بما ينطوي عليه من زيادة منظمات المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والتبلور الطبقي، واتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية، من شأنه أن يخفّف التوتر الإثني في الأقطار الأكثر تنوعًا (لبنان، والعراق، وسوريا، والسودان، وأقطار الخليج، وموريتانا)". لكن تراكم هذا المشهد "لن يسحب الفتيل تمامًا من المسألة الإثنية، وهو لا يقدّم إطارًا حضاريًا شموليًا لحلّها"[77].

أمّا بشأن مستقبل هذا السيناريو، فإنه قد يتعرض للجمود، ومن الممكن أن "تتطوّر علاقات التكامل والتنسيق بحيث تزداد في عددها (أي عدد المجالات والأنشطة التي تشملها) ونوعها (كثافة التفاعلات وعمقها)" فنكون على أبواب "تحوّل نوعي يقودنا إلى مشهد الفدرالية السياسية أو الوحدة العربية

71 المرجع نفسه، ص 345 - 346.
72 المرجع نفسه، ص 348 - 351.
73 المرجع نفسه، ص 369 - 370.
74 المرجع نفسه، ص 398.
75 المصدر نفسه، ص 403.
76 المرجع نفسه، ص 404.
77 المرجع نفسه، ص 419.

الاتحادية"[78]. ومن المعروف أنّ ظواهر هذا المشهد (التجمعات الإقليمية) التي يدرسها الفريق البحثي، لا تلاقي في هذا المشهد رضًا كاملًا من فريق البحث؛ لأنّ عينيه على المشهد الثالث.

المشهد الثالث

إذا كان المشهد الثاني يعتمد على مساهمة النُخب الحاكمة فيه إنقاذًا لمصلحتها، وبسبب ضغط الرأي العامّ، فإنّ المشهد الثالث يأتي استجابةً وتجسيمًا لما تريده الشعوب، من خلال تنظيماتها وأحزابها[79]. وعندما تُفتح الستارة، يتّضح أنّ هذا المشهد/ السيناريو أقرب إلى نموذج "الجمهورية العربية المتحدة" التي جمعت مصر وسوريا من قبلُ؛ إذ يفترض مشهد "الدولة العربية الاتحادية" (الفدرالية) "قيام وحدة اتحادية عربية تضمّ معظم الأقطار العربية الرئيسة، ومعها بعض الأقطار الأخرى أو كلّها، وأن يتمّ ذلك (...) مع بدء التسعينات"[80]، فتكون الدولة الاتحادية ذات "سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد الفدرالية، كحدٍّ أدنى"[81]، ويسود هذه الدولة "مبدأ التعدّدية (...) بحيث يُحترم التنوّع في إطار الوحدة. كما يفترض أنّ قيام الكيان العربي الموحّد لا يمكن أن يتمّ في إطار التبعية، أوفي إطار غياب المشاركة الشعبية"[82].

نلاحظ أنّ كلّ أحلام العرب قد تجمّعت دفعةً واحدةً في هذا الكيان الوحدوي، من دون أن يتعارض أو يصطدم حلمٌ أو هدفٌ بآخر أو يسبقه. فالوصول إلى هذا السيناريو يحتاج "إلى عددٍ من الخطوات المتقدّمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. من هنا فقد ربط [المشروع] بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعية، وبينه وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة وبينه وبين قدرٍ ضروري من العدالة الاجتماعية"[83]، وهو يوجِد إحساسًا بالانتماء إلى الجماعة العربية، ومزيد من التبلور الاجتماعي للتكوينات الاجتماعية الحديثة مع آليات نشطة للحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي، ومزيد من الشرعية للتعدّدية "الثقافية - الإثنية"، والمواءمة بين الاتجاه القيمي العامّ ومنع الهيمنة الحضارية الأجنبية، ومزيد من التوجه للتخطيط، وغلبة قيم الإنتاج والعمل والإنجاز، وتحسّن وضع المرأة والمعرفة العلمية، كما أنّ النُخبة الحاكمة في هذه الدولة ستفرزها العملية

---

78 المرجع نفسه، ص 438.

79 المرجع نفسه، ص 433 - 442.

80 المصدر نفسه، ص 442.

81 المرجع نفسه.

82 المرجع نفسه.

83 المرجع نفسه، ص 238.

الديمقراطية[84]. وتزداد في هذه الدولة "فرص الاحتواء والتصفية التدريجية لإسرائيل (...) وستنحو الدولة الاتحادية في توجهاتها إلى اعتماد سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار"[85].

أمّا النُخب الحاكمة، فهي تتشكّل من اتجاهين رئيسين في توجهاتها الاجتماعية. فالاتجاه الأول هو توجهه التنموي صوب النمط الغربي. أمّا الاتجاه الثاني، فهو يعبّر عن مصالح الطبقات الشعبية التي تتّجه نحو التنمية المستقلّة المعتمدة على الذات[86]. والأمر اللّافت للنظر في هذه الدولة عظمة قادتها ومؤسساتها، فـ "الاستجابة الخلاقة المبدعة للتحديات الكبرى هي الكفيلة بولادة مشروعات المدنيات العظيمة في التاريخ الإنساني (...) مشهدنا الحالي هو نقلةٌ كيفية في وجه التحديات. وفيه كلّ النقلات الكيفية، ينطوي الأمر على رؤيةٍ مبدعة ومبهرة، **وعلى قيادات عملاقة قادرة على إلهام الجماهير وتعبئتها**"[87]. ويتوقّع المشروع نشوء علاقة نوعية بين الدولة والمجتمع "تؤدِّي إلى التطابق بينهما"[88]. فيقرّبنا هذا من النموذج/ الحلم: الجمهورية العربية المتحدة، ومن قائدها جمال عبد الناصر.

أمّا بشأن الأقليات الإثنية، فـ "في بداية الوحدة، قد تعارض التكوينات الإثنية الكبيرة انضمام أقطارها أو تجمعاتها الإقليمية إلى دولة اتحادية، حيث تُصبح نسبتها فيها أكثر ضآلةً، وتاليًا تصبح أقلّ نفوذًا وتأثيرًا (...) ولكن في المعارضة لن تأخذ شكل المقاومة المسلحة في وجه دولةٍ اتحادية، فهذه الدولة (...) أقوى من الدولة القُطرية الأصلية"[89]. وتذهب التوقّعات إلى حدّ أبعد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إذ تتمخض الدولة الاتحادية عن إبداع عربي "في مجال المفاهيم والقيم والمعايير وأنماط السلوك أيضًا (...) ستكون قواها الحية قد أبدعت صيغًا جديدة للتعامل الخلّاق مع الثنائيات أو الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي"[90].

افترض فريق البحث، بشأن علاقة هذه الدولة بالعالم، أنّ قيامها لن يكون أمرًا مرغوبًا فيه بالنسبة إلى الدول العظمى، ودول الجوار، وإسرائيل، ولذلك فإنّه لا بدّ أن يرتبط بتوازن عالمي من شأنه أن يدعم هذا القيام واستمرار هذه الدولة، وبموقفٍ دولي يتّسم بعدم هيمنة قوّة دولية واحدة على النظام العالمي، أو عدم اتساع الهوة بينها وبين القوى الأخرى[91].

---

84 المرجع نفسه، ص 443 - 445.

85 المرجع نفسه، ص 444.

86 المرجع نفسه، ص 445.

87 المرجع نفسه، ص 446. وتجدر الإشارة إلى أنّ خط التّشديد، أينما ورد في الاقتباسات، فهو مضاف.

88 المرجع نفسه، ص 450 - 451.

89 المرجع نفسه، ص 448 - 449.

90 المرجع نفسه، ص 449 - 450.

91 المرجع نفسه، ص 446 - 452.

وقد حدّد الاستشراف، في هذا المشهد، ثلاث طرائق للوحدة، تبدو أولاها مفاجئةً للقارئ. فبعد الحديث المطوّل عن الديمقراطية بوصفها شرطًا للوحدة وعاملًا يُهيّئ البيئة السياسية لهذه الوحدة، يجري تأكيد لوجود طريق ثوري مستند إلى دور "الإقليم القاعدة" وقائده الملهم في التوحيد، على نحوٍ يُذكّرنا بمصر أيام عبد الناصر، وهو ما يوحي بالحنين إلى هذه الحقبة من التاريخ. فهذه الطريقة تعتمد على "قيام قوّة إقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكوّن من قُطر عربي كبير أو أكثر (...) وتكون ذات توجهات وممارسات وحدوية واستقلالية في مجال التنمية والعلاقات الدولية". ثمّ "لا بدّ أن يتمتّع (...) الإقليم القاعدة بسماتٍ معيّنة (...) وأهمّ هذه السّمات: قاعدةٌ سكانية كبيرة نسبيًا، قاعدةٌ اقتصادية كبيرة ومتنوعة في هيكلها، موقع مركزي في الوطن، متميز جغرافيًا وسياسيًا، حدّ أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، قدراتٌ عسكرية كامنة أو متحقّقة بالفعل، إضافةً إلى تبلور المشروع الحضاري العربي الوحدوي الذي يتبناه هذا الإقليم"[92].

أمّا الطريقة الثانية التي يفترضها هذا المشروع، فتتمثّل باستمرار "مسيرة المشهد الثاني للأشكال الوسيطة للوحدة (...) متدرّجًا إلى تكامل وتنسيق في أنشطة التخطيط واتخاذ القرار وخلق مؤسسات وظيفية يمتد قرارها المباشر عبر الأقطار، ثمّ تأتي اللحظة التي تُطرح فيها مشكلة المواطنة والسيادة (...) يكون الطريق ممهدًا وصولًا إلى قيام دولة اتحادية عربية"[93].

وأمّا في الطريقة الثالثة، فـ"يُراهن على حدوث تحوّل ديمقراطي كامل في معظم الكيانات الإقليمية والقُطرية (...) وتنطلق الفكرة هنا من أنّ أغلبيّة شعوب الأمة العربية ترغب في الوحدة، وأنّ كلّ تحوّل ديمقراطي سيقرّب هذه الشعوب من رغبتها"[94].

لا ينسى فريق البحث أن يُذكّر، في الختام، بما يسميه "قوى الوحدة" التي يُعوَّل عليها؛ وذلك لأنّ "هذا المسار يتطلب قوى تغيير معيّنة، تتّسع بتأثيرها ووجودها على امتداد الساحة العربية، ويكون لها مشروع حضاري عربي للوحدة والنهضة"[95]. ومن بين الحركات السياسية المعاصرة في الوطن العربي، فإنّ "حركة قومية جديدة، هي الأكثر ترشيحًا للقيام بالدور المطلوب في خلق 'الدولة – النموذج' في قُطر مركزي بعينه أو في تجمّع إقليمي (...) كما لا بدّ للحركة القومية الجديدة أن تتفاعل وتتحاور مع القوى الثورية الإسلامية، كقوًى اجتماعية وكحقيقة موجودة، شرط أن يكون إطارها المرجعي عربيًا، وأن تكون

92 المرجع نفسه، ص 502 - 503.

93 المرجع نفسه، ص 503 - 504.

94 المرجع نفسه، ص 504.

95 المرجع نفسه، ص 505.

ديمقراطيةً"[96]، وأن تعتمد هذه الحركة "المشروع الحضاري العربي"، وهو "**المخرج الوحيد من حالة التردّي العربي التي عجزت الدولة القُطرية العربية عن الخروج منها**"[97].

يبدو واضحًا من خلال هذه الاقتراحات ميل أصحاب المشروع إلى السيناريو الثالث الذي يعتمد نموذجًا شبيهًا بذلك السيناريو الذي كان قد بشَّر به نديم البيطار في مرحلة الحقبة التقدمية وصعود التجربة الناصرية، إضافةً إلى ميله إلى إبراز دور الحزب الطليعي حامل قضية الوحدة وأنه يقع عليه عبء تحقيقها.

ويُختم الاستشراف بالتبشير بالمشروع الحضاري النهضوي الذي أصبح منذ ذلك الحين العنوان الأيديولوجي لـهذا التيار القومي. ويتمحور هذا المشروع حول ستة مطالب، هي: "الوحدة العربية"، و"الديمقراطية"، و"التنمية المستقلّة"، و"العدالة الاجتماعية"، و"الاستقلال الوطني والقومي"، و"التجدّد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج"[98]. وهذا هو طريق العرب الوحيد للتقدم أو الهلاك، وهو لا يصلح، أساسًا، لإجماعٍ عربي جديد فحسب، بل إنّه أيضًا "المخرج الوحيد من حالة التردد العربي التي عجزت كلّ الدول القُطرية العربية عن الخروج منها. **ومن المهمّ أن تؤخذ مقوّمات هذا المشروع الحضاري القومي العربي ككلّ، ومن دون مقايضةٍ زائفة**"[99].

رابعًا. نقد وتقييم

يمثّل الجهد العلمي المبذول في كلا المشروعين، مشروع المستقبلات العربية البديلة ومشروع استشراف مستقبل الأمة العربية/ مستقبل الوطن العربي، بدايات مهمةً لجهد يجب أن يتواصل ويستفيد من الأخطاء والدروس التي تمخّضت عنه. وقد عانت منهجية بناء السيناريوهات والمشاهد المستقبلية، في كلَا المشروعين، بعض نواحي القصور، ولا سيما في مجال تحديد شروط الإمكان، وشروط الاستمرارية. فليس الشأن برفع الستارة عن المشهد بعد أن اكتمل ونضج، بل إنّ تداعي المشاهد الفرعية وتتابعها لا بدّ أن يستند إلى شروط تضمن استمرارية المشهد، وتحول دون ارتداده وتحوله.

ثمّ إنّ السيناريوهات "لم تخرج عن كونها مشاهد ستاتيكية" تطرح قضايا وإمكانات مستقبلية أكثر من كونها تطرح آليات ومسارات ديناميةً؛ للوصول إلى الهدف المطلوب من نقطة الأساس والانطلاق. ويرتبط بهذه النقطة غموض "آليات الانتقال" من مشهدٍ أو سيناريو إلى آخر، فجاءت المشاهد المستقبلية كأنها

96 المرجع نفسه، ص 505 - 506.

97 المرجع نفسه، ص 510.

98 المرجع نفسه، ص 509 - 510.

99 المرجع نفسه، ص 510.

"معلّقة في الهواء"[100]. وعندما كشف الفريق البحثي عن المشهد المستقبلي (فتح الستارة)، لم يُقدّم أيّ معلوماتٍ عن الفترة اللازمة لـ "الاستعداد للتغيير" قبل أن يحدث التحوّل النوعي الذي يُفضي إلى نشوء المشهد وتحقّقه في "الزمن المستقبلي" المفترض.

وقد صيغت السيناريوهات بدرجة كبيرة من الاتساق والمنطقية على المستوى "النظري"؛ ذلك أنّ كلّ مشهدٍ منها يطرح نموذجًا متّسقًا مع مفهومه، ولا سيما المشهد الأول. فالسيناريو السلبي (التجزئة) تكون فواعله ومتغيّراته سلبيةً كلّها، ولا سبيل إلى الإيجابيات داخله، والسيناريو "التكاملي" ينطوي على ما هو بين المنزلتين. أمّا السيناريو (الوحدوي)، فكلّه إيجابيات. في حين أنّه كان على الاستشراف أن يرسم سيناريوهات ديناميةً على أساس واقعي، ينطوي فيه كلّ مشهدٍ على السلبي والإيجابي في آن واحد، ويكون في حالة صراعٍ وجدل مستمرين. وعلى الرغم من أنّ استشراف مستقبل الأمة العربية أشار إلى إعطاء فرصة للتوقّعات الحدسية، فإنه قيّد حركة الباحثين بـ "سقوفٍ منهجية على بحثهم سيناريوهات ثلاث محدّدة (بدايةً)، ومثل هذا الموقف أشاع إحساسًا بالنمطية في تلك الممارسة البحثية"[101].

بل إنّ استشراف "مستقبل الأمة العربية" يطرح علينا مفاهيم مُتخيلةً جوهرانيةً. فحينما يتحدّث عن "حركةٍ قومية جديدة" تختلف عن القومية القديمة (السابقة)، فإنّنا لا نعرف بداياتها ومآلاتها وكأنها خارج الزمن. كما يفترض السيناريو الثالث "نخبةً حاكمةً مثاليةً" تجمع كلّ شأن مرغوب فيه؛ فهي ذات جذورٍ وتوجهات قومية، ومحتوى ديني إسلامي حضاري، وفي الوقت نفسه نجدها ديمقراطيةً، وواعيةً بالتحولات العالمية وقادرةً على التعامل المبدع معها. إنها حركة قام المؤلف بتفصيلها على مقاس "الحلم المرغوب" من دون مبرّراتٍ كافية لوجودها الواقعي. إلى جانب ذلك، عوّل على أنّ "التخطيط أهمية قصوى، بما يتضمنه من مركزية، وينتقد التوجه للاقتباس من الغرب"[102]. فهو يعيدنا إلى سيناريو التنمية الذي طبقته الكتلة الشيوعية والأنظمة "التقدمية" العربية، والذي أثبت إخفاقه، في وقتٍ يفرض العزلة على بلداننا، باسم الخصوصية والهوية، وينصح هذه البلدان بعدم الاقتباس من الغرب.

من الواضح أنّ مشروع "مستقبل الأمة العربية" قد امتزجت به رغبة في صَوْغ جدول أعمال أيديولوجي قومي بشأن مستقبل العمل القومي، يكون مدماكًا في صَوْغ أيديولوجية قومية راهنة، بديلًا من الخطاب القومي القديم، وقد لخّصتها شعاراته الثلاثة (الحرية، الاشتراكية، الوحدة)، في حالة ذهنية أضحت فيها النظرية الشمولية مطلبًا ملحًّا للقوميين بعد إخفاق مشروع الاتحاد الثلاثي (مصر، وسوريا، والعراق)

100 عبد الفضيل، "الجهود العربية..."، ص 69 - 70.

101 محمد عبد المنعم شلبي، "الدراسات المستقبلية العربية"، في: **ندوة الدراسات المستقبلية العربية**، ص 74 - 75.

102 المرجع نفسه، ص 82.

عام 1963، وزادت الأيام هذه الحاجة والإلحاح[103]. وربما يأتي ذلك لتعليل الإخفاق بالقصور النظري أو بعدم اكتماله، في ظلّ تنافسٍ شديد مع الماركسية السوفياتية الرائجة[104]. ولهذا تلبّس الاستشراف من كلّ جانب من جوانب البحث بنظرية شمولية في القومية والوحدة، وهذا ما يُقرّبها من صيغة الدعوة الأيديولوجية، أو النبوءة غير المشروطة، إلى مستوى الرغبة التي هي مشروعة في حال كونها توجهًا فكريًا في مجالها النظري. ولكنها عندما توضع موضعَ نموذج الاستشراف، تخفق في تلبية شروط العلم، وتضع نفسها في موقع الأيديولوجيا، فتتعرّض للنقد بسبب خروجها عن منطق الاستشراف وشروطه الموضوعية.

إنّ ما قدّمه الاستشراف من متطلّباتٍ أيديولوجية لنجاح السيناريو الثالث، هو بمنزلة مداميك أولية لصَوْغ الأيديولوجية الجديدة (المشرع النهضوي العربي). فرسم مشروع "مستقبل الأمة العربية" الخطوط الأولى لهذا المشروع الأيديولوجي، وخلال ذلك كان يجري العمل على استكماله، وهو ما يؤكّد أنّ "مشروع مستقبل الأمة العربية" هو مشروعٌ أيديولوجي قبل أن يكون استشرافًا للمستقبل[105]. ويتضح ذلك بوضوحٍ من تصريحات الفريق البحثي. فعندما عقد مركز دراسات الوحدة ندوة "الوحدة العربية تجاربها وتوقّعاتها"، كانت الندوة بمنزلة تتمّة لفصول الاستشراف "مستقبل الأمة العربية"، وتحدّث فيها خير الدين حسيب، المشرف على الندوة وعلى المشروع، بصراحةٍ ووضوح، فقال عن "مشروع استشراف مستقبل الأمة العربية" إنه "لا بدّ من وجود حركة قومية جديدة تعتمد مشروعًا حضاريًا جديدًا. وهذه الحركة القومية الجديدة لا بدّ من أن تتحاور وتتفاهم مع التيار الإسلامي حين يكون مرجعه عربيًا ويؤمن بالديمقراطية، وأن تتحاور كذلك مع الفصائل الأخرى في الحركة التقدمية العربية"[106].

بعد اقتراب نهاية فترة الاستشراف التي حدّدها المشروع بثلاثين عامًا، عقد مركز الوحدة العربية، عام 2009، ندوةً بعنوان "من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل"[107]، في فترة امتدّت إلى نحو ربع

103 "اتّسع نطاق البحث النظري في هذه الفترة (...) إلى اكتشاف القوانين الخاصّة التي تحكم تحقيق الوحدة أو الأسس والشروط التي يُفضي توفّرها إلى توليد الاتجاه المثابر نحو الوحدة أو الوصول إليها"، انظر: يوسف شويري، **القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 310 - 311. وقارن ذلك بانتقاد قسطنطين زريق، منذ الثلاثينات، القوى الوطنية الليبرالية التي اكتفت بالمطالب السياسية من دون أن ترتبط بأيديولوجية شاملة؛ وذلك من خلال قوله: "أكثر الدعوات الوطنية والقومية انصرفت إلى التخلّص من الحكم الأجنبي أكثر مما اهتمت بالبناء الداخلي، ولم تكن في الواقع ترتكز على نظريات شاملة أو عقائدية شاملة، بل كانت تكتفي بطلب الاستقلال المقترن أحيانًا بالوحدة (...) لم تبدأ الدعوات القومية إلاّ في الثلاثينيات من هذا القرن بتناول شؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة ضمن مفاهيمها ودساتيرها"، انظر: **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، المجلد الأول، ط 3 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 29.

104 حركة القوميين العرب الأشدّ قوميةً وولاءً لعبد الناصر، وقد دفعها الإخفاق والهزيمة إلى أحضان الماركسية النظرية الشاملة التي تضمّ في جنباتها التفسير الملائم لكلّ شيءٍ من الذرّة إلى المجرّة، كما ينوّه بذلك إنجلز.

105 إنّ نقد أيديولوجية عفلق، أو الأرسوزي، أو زريق، أو حسيب، لا ينال من الوحدة أو التطلّع إليها. فمن جانب، ثمّة موضوع الوحدة. ومن جانب آخر ثمّة زاوية النظر إليها، وهو ما يمثّل موضوع النقد.

106 خير الدين حسيب، "مناقشة مداخلة معن بشور ورضوان السيد"، في: **ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 679.

107 مالكي وآخرون.

قرن حتى كادت الثلاثون سنةً، وهي مدّة الاستشراف، تنقضي. وقد كانت هذه المدّة كافيةً ليتعرّف فيها المرء الفارق بين الوقائع الجديدة التي عرفها العرب في تطوّرهم وفي علاقتهم ببعضهم وبالعالم. فقد تغيّر فيها المشهد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّكه، وبروز الأحادية القطبية، ومفاعيل العولمة وثورة الاتصالات، واندفاع الموجة الديمقراطية الجديدة باكتساحها أوروبا الشرقية. لكنّ العرب بدلًا من أن يستفيدوا من انتهاء الحرب الباردة للانخراط في مناخ هذه الموجة، أصبحوا أكثر الخاسرين، ومرّت عليهم متغيّرات كبيرة جدًّا معروفة.

هذه الصورة التي وصلت إليها حال العرب كانت جديرةً بتأمّل أصحاب ندوة "من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل" ومقارنتها بالمشاهد الثلاثة، ولا سيما بالمشهد الثالث الذي كان استشراف مستقبل الأمة العربية يرجّح كفّته في معادلات المستقبل، ويدلّ ما ذكره خير الدين حسيب في الندوة على أنّ هذا "الاستشراف" لم يكن سوى نموذجٍ عقائدي للقوميين أكثر منه استشرافًا فعليًا. فقد قال في افتتاح الندوة "إنّ صيغة "الوحدة الاتحادية" هي الصيغة الأكثر ملاءمةً لأيّ توحيدٍ عربي مستقبلي، وهو ما انتهى إليه 'مشروع استشراف الوطن العربي' الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية (...) ونشر تقريره بعنوان **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**، حيث جرى اعتماد المشهد (السيناريو) الثالث، وهو خيار الوحدة الاتحادية"[108].

أعاد حسيب تأكيد فكرة الدور الكبير للطليعة القومية في الوحدة، وهو ما عبّر عنه في استشراف مستقبل الأمة العربية أو في ندوة "من أجل الوحدة العربية" والمؤلفات الأخرى، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة وخاتمتها "المشروع النهضوي العربي". وقد علّق برهان غليون على ذلك بقوله: "أخشى أننا إذا ثابرنا على ربط مشروع الوحدة أو الاتحاد العربي بتطور نفوذ التيار القومي أو انتصار أطروحاته، أو حتى ببناء الكتلة التاريخية التي تجمع التيارات القومية والإسلامية واليسارية وغيرها، أن يكون طريقنا طويلًا جدًا، وربما لا نصل إلى أيّ هدف (...) ينبغي أن نفكّر في الوحدة كهدف راهن (...) مهمتنا ليست خلق الرأي العامّ الوحدوي، ولا بناء الوعي العروبي. أعتقد أنّ هذا موجودٌ بالفعل. فلا تكاد تجد عربيًّا لا يحتجّ على الانقسام السياسي العربي والتمزق العربي (...) ومثل هذا المشروع يتجاوز مسألة التناقض بين الوحدة والديمقراطية. يمكن البدء بإجراءاتٍ وحدوية اقتصادية واجتماعية وعلمية وتقنية، ثمّ في مرحلةٍ ثانية وضع شروط التحوّلات الديمقراطية"[109].

ولكن قياسا على الأوضاع الراهنة التي آلت إليها ثورات الربيع العربي، في بعض البلاد العربية، لا بدّ لنا من أن نسجّل للاستشراف اقتراب بعض مؤشّراته من ملامح الأوضاع الراهنة. فقد انطلق مشروع

---

108 حسيب وآخرون، المرجع نفسه، ص 29 - 30.

109 برهان غليون، "مناقشات"، في: **من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل**، ص 881 - 882.

الاستشراف، لمعاينة هذا المشهد ودوامه واستمراره، من فرضية أنّ معالم "الأزمة" ستصيب الحالة العربية، و"أنّ هذه الأزمة (...) ستتفاقم في المستقبل، سواء بسبب عوامل داخلية أو عوامل خارجية، وسيشكّل ذلك تحدياتٍ مهولة للدولة القُطرية"[110].

وترتسم معالم هذا المشهد بـ"استمرار نمط النمو المشوّه، والممارسات غير الديمقراطية" و"تدهور الأوضاع في الوطن العربي، بما يسمح لبعض دول الجوار (إسرائيل، وإيران، وتركيا، وإثيوبيا) [إحداث] مزيد من بلقنة الوطن العربي مع أواسط مدّة الاستشراف ونهايتها (أي بدءًا من عام 1995)"[111]. كما يرتبط ذلك بتنامي النزاعات القُطرية على مستوى النُخبة، واستمرار خطط التنمية على أساس قُطري وتابع، فيقود إلى "مزيد من الاستقطاب الاجتماعي (...) محاولات مشاركة سياسية محدودة (...) اختراق القِيَم الغربية، وبخاصة الاستهلاكية والفردية منها، للمجتمع العربي وأنماط المعيشة فيه (...) **ستزداد ردّات الفعل الساخطة شعبيا، وذلك في شكل تيارات إسلامية أو غيرها، أو محاولات انقلابات عسكرية، أو انتفاضات حضرية** (...) ستزداد احتمالات البلقنة والنزعات الانفصالية على أسسٍ إثنية (لغوية أو دينية، أو عرقية، أو قومية) ستزداد علاقات التبعية بين أقطار الوطن العربي والعالم الخارجي (...) ستفرض البيئة العالمية (...) نفسها على كلّ قُطر من دون مقاومة محسوسة (...) ستزداد النزاعات العربية - العربية حدّةً"[112].

وسلّط مشروع الاستشراف الضوء على ما يسميه "التحدّي الديني"؛ أي زيادة الحركات الأصولية الدينية "المتطرّفة" وانتشارها، وهي حركات "تشكّك في أساس الدولة القُطرية القائمة وشرعيتها، ومهيّأة لاستخدام العنف في مواجهتها مع الدولة، إمّا دفاعًا عن نفسها وإمّا سعيًا لإقامة 'الدولة الإسلامية'"[113]. وهذا التحدي "يُنذر بأن يخلق صراعات متعدّدةً، بعضها مع الدولة، وبعضها مع أبناء الأديان والطوائف الأخرى، وبعضها مع التيارات العلمانية على مختلف أيديولوجياتها"[114]. وعلى المنوال نفسه، نسجّل للاستشراف إطلالته الصائبة، في المشهد الأول، على بعض جوانب التحوّلات الجيوسياسية: "منح قواعد وتسهيلات عسكرية (...) الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز بالنسبة إلى الأقطار العربية الغنية والضعيفة؛ أي البلدان النفطية (...) استخدام القوّة السافرة مباشرةً أو بالوساطة"[115].

110 إبراهيم وآخرون، ص 347.
111 المرجع نفسه، ص 348.
112 المرجع نفسه، ص 349.
113 المرجع نفسه، ص 357.
114 المرجع نفسه، ص 358.
115 المرجع نفسه، ص 352.

في حينٍ أغفل المشروع جوانب أخرى من التحديات. فإن كان التحدي الإقليمي الإيراني قد تجلّى في هيمنة سياسية - أيديولوجية على العراق والبحرين (لم تجرِ الإشارة إلى اليمن)، وقد تحقّق فعلًا في عُقب الغزو الأميركي للعراق، وتسهيل إيران لهذا الغزو، فإنّ التحدّي الإسرائيلي قد تبلور في أشكال مغايرة عمّا ورد في المشروع (استخدام القوة العسكرية لمزيد من اقتطاع أراض عربية من الأقطار المجاورة، أو إجبارها على توقيع اتفاقيات سلام وفتح أسواقها للصناعات الإسرائيلية، أو لإثارة القلاقل.. إلخ)، كما أنّ صعود الدور التركي الإقليمي يفرض تحديات من نوع آخر، إضافةً إلى التحدّي الإقليمي الإثيوبي الذي ينحصر أساسًا، إلى الآن، في مساعدة حركات التمرّد، وإشاعة القلاقل الداخلية، والتلويح بالضغوط في مجال اقتسام مياه حوض النيل.

أمّا في ما يخصّ التحدّي التكنولوجي - الاتصالي، فيجري توصيفه على نحوٍ جيّد من منظور تأثير خارجي فحسب؛ وذلك من خلال القول: "ونقصد بذلك شبكات الاتصال والإرسال الفضائية الأجنبية القادرة على اختراق الحدود السياسية بمادتها الإعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كلّ عائلة عربية. ومرّةً أخرى، في غياب حرية الإبداع والتعبير والتنظيم، فإنّ المواطن العربي سيكون مهيّأً لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد إعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت جيّدة الإنتاج والإخراج"[116]. ومن الأكيد أنّ هذا التوصيف ما كان لينطبق على واقع الحال لولا أنّ الإرسال الفضائي الذي كان له تأثير قوي في الشارع العربي والمواطن العربي قد كان عربيَّ المنشأ وأدّى دورًا مهمًّا في بلورة شروط نضوج الانتفاض العربي في الفترة 2010 - 2011.

ولم تَغبْ عن هذا المشهد الإشارة إلى العديد من النقاط المركزية الأخرى التي طرأت، أو استمرت، أو تفاقمت، خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ من قبيل المخاطر التي تهدّد هوية الخليج "عروبية الخليج بشريًّا وثقافيًّا"[117]، و"هروب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية العالية"[118]، و"تفاقم الفساد وانهيار نسق القيم"[119]، و"انهيار القانون والنظام العامّ وهيبة الدولة"[120]، و"الصراعات الأهلية الممتدّة"[121] مع التركيز ضمنها في العامل الإثني الذي شكّل أهمّ مصدر للصراعات الأهلية المسلحّة"[122]. كما تجدر

116 المرجع نفسه، ص 353 - 354.

117 المرجع نفسه، ص 354.

118 المرجع نفسه، ص 362.

119 المرجع نفسه، ص 363.

120 المرجع نفسه.

121 المرجع نفسه، ص 364.

122 المرجع نفسه، ص 365.

الإشارة إلى رصد المشروع للدور الإيراني في تلك الصراعات البينية التفتيتية إلى حدّ أنّ إيران غدت "طرفًا في الصراعات الأهلية الممتدّة في منطقة الخليج"[123].

وفي الآن نفسه، تعذّر على مؤشّر "الانتفاضات الحضرية" الذي يعبّر عنه المشروع أن يحويَ تراكم الحراك العربي الذي أخذ لاحقًا أبعادًا تعذّر تصوُّر امتداداتها الإقليمية والدولية، ويتضح ذلك في القول: "سيأخذ هذا الصراع شكل الاضطرابات والاعتصامات المتوالية، أو شكل الانتفاضات الحضرية الشعبية التي تؤدِّي إلى تدمير مرافق الدولة أو المحلات التجارية الكبرى والفنادق الفخمة والأحياء السكنية للطبقة العليا"[124]. ومن الملاحظ أيضًا أنّ مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي قد حصر هذه السنوات الخمس الأولى من مداه الزمني (1985 - 1990)، في حينٍ نجده يُلامس الواقع العربي مع نهايات المشهد الأول (في الفترة 2010 - 2015).

خلاصة القول، إنّ المشهد الأول (المشهد الاتجاهي) من مشروع استشراف مستقبل الأمّة العربية قد تمكّن من تحديد بعض محدّدات الوضع العربي في أفق عام 2015، وهو ينعته بـ "مشهد الانحطاط"[125]. لكنّ هذا لم يكن أمرًا حتميًا لا رادّ له بالنسبة إلى مسار الربيع العربي، ولا سيما أنّ الثورات لا تقاس في أهدافها وإنجازاتها إلّا بشروط الأزمنة المديدة أو الممتدة، كما أنّه لا يمكن قراءة معطياتها وحصيلتها وشرعيتها قياسًا على نتائجها المباشرة لها، وذلك بقراءة تعتمد منهج "القراءة البعدية للتاريخ"، وهو منهج يجعل النتائج المباشرة حكمًا في الحدث التاريخي ومعناه ومقاصده وشرعيته.

لا شكّ في أنّ الثورات الديمقراطية عندما تتعرض للانتكاس يصبح الوضع العمراني والإنساني فيها أكثر إيلامًا، سواء كانت هذه الانتكاسة نتيجةً لتقاعس القوى الديمقراطية عن المشاركة الفاعلة في الحوادث بطريقة تجعلها قادرةً على توجيه المسار، أو نتيجةً لقدرة النظام على التحكم في أجهزة الدولة ومؤسساتها؛ بسبب أوضاع الاستبداد التي سمحت للنخب الحاكمة بالتحكّم في مؤسسات الدولة وأهّلتها لاستخدام القوة ضدّ الشعب، من دون أن تتعرّض لانقساماتٍ جدّية تهدّد المستوى السياسي، أو لافتقادها الدعم الإقليمي والدولي الفعليّين.

لقد كشف الربيع العربي، ضمن ما تكشّف عنه، الصعوبات والمعوّقات الكبيرة التي تعترض عملية التحول الديمقراطي في بلادنا، مقارنةً بالموجة الديمقراطية الثالثة التي عصفت بأوروبا الشرقية. فإذا كان الطرفان (العربي والأوروبي الشرقي) قد تساوت لديهما العوامل الداخلية في الاستبداد، فإنهما قد اختلفا في طبيعة تأثير العاملين الإقليمي والدولي؛ إذ قام هذان العاملان بدورٍ إيجابي جدًّا في الفضاء الأوروبي

123 المرجع نفسه.

124 المرجع نفسه، ص 356.

125 المرجع نفسه، ص 375.

الشرقي عوّضا فيه بمساندة العامل الخارجي الصعوبات الداخلية (تركة الاستبداد وتحوّل مؤسسات الدولة إلى ما يشبه أجهزة قمعية تابعة للسُلطة)؛ أي إنّ ذلك قد كان بدعم الغرب غير المحدود، إضافةً إلى دعم قادة الاتحاد السوفياتي الإصلاحية مُمثلةً بغورباتشوف، في حين أدّت العوامل الإقليمية والدولية، دورًا معوّقًا ومخرِّبًا في المجال العربي، فتضافرت العوامل الخارجية المعوّقة للتحول الديمقراطي مع العوامل الداخلية (السُلطة الاستبدادية باندماجها في مؤسسات الدولة، وسيطرة الهيئة الحاكمة على مؤسسات الدولة من خلال أذرعها الأخطبوطية التي غرزتها في قمة هذه المؤسسات وفي قلبها)، وترك ذلك آثاره الصعبة في مشهد هذا التحول، ولا سيما مع بروز الخراب الاجتماعي والانقسامات التي نمت وترعرعت، بسبب بروز الاستبداد ومَن وراءه على السطح عندما زال الغطاء السلطوي الاستبدادي للنظام القديم، وساهم في ذلك ضعف فاعلية القوى الديمقراطية والقومية في الميدان وتردّدها، وهو ما ترتّب عليه فراغ سهّل للقوى الأخرى احتلال واجهة المشهد.

خاتمة

لقد استقرّ رأي ذلك التيار القومي، أخيرًا، على رفع أهداف الحزب القومي من المستوى السياسي: وحدة - حرية - اشتراكية، كما كانت عليه قديمًا، إلى المستوى الثقافي بالمعنى الأنثروبولوجي، على نحوٍ يتعلّق بالخصوصية الحضارية وما يستتبعها من خصوصية تنموية، تطبيقًا لنظرية التنمية المتكورة على الذات المعتمدة على فكرة مركزية الدولة وتخطيطها. فتحوّل المشروع السياسي بذلك إلى مشروع ثقافي حضاري، علمًا أنّ الثقافي والحضاري لا يتعلّق صنعهما بقرار سابق؛ كأنْ يوضعَا في حياة الجماعة وسلوكها وذهنها، بل إنّهما يُصنعان في الحياة اليومية للجماعة، قطرةً فوق قطرة، وهما موضع إجماع لدى الجماعة إلى حدّ ما. ثمّ إنّهما لن يكونَا موضوعًا حزبيًا يفرضه فريق اجتماعي على فريق آخر، بل هما موضوعان يفكّر فيهما العلماء والباحثون، من خلال تفحّص ما أنتجته الجماعة/ الأمة في ممارساتها من ثقافةٍ وحضارة (بعديًا أي بعد أن يحصل التحول والاستقرار للثقافة بما هي صناعة للمعنى والإطار الرمزي والمفهومي الجامع للجماعة).

أمّا الحزب السياسي فموضوعاته سياسية أساسًا، وهي تدخل في حلبة المجال السياسي المائر بالحركة، وهي موضوعات خلافية تتعلّق بوجهة نظر فريق من المجتمع أو الأمة. فلا يمكن الوصول إلى المعرفة مسبقًا لـ "النموذج الذهني" للموسيقى، أو الرواية، أو القصيدة، أو العمارة، أو المأكل، والملبس، وأساليب الزواج، وطقوس الزيارة والتحية، والعمارة. فهذه مسائل تُمارسها الجماعة، ثمّ يأتي العلماء والباحثون ليفكروا فيها، في ما بعد. فهي مسألة تُدرس (بعديًا) في مجال الأنثروبولوجيا، وليست منضويةً قبليًا إلى الإستراتيجية السياسية والحزبية.

لم يكن هذا الاستشراف/ الكتاب سوى لبنةٍ أولى في صرح أيديولوجي اكتملت فصوله بـ "المشروع النهضوي العربي"، ليُكرّس القوميون بذلك أيديولوجيةً قوميةً مكتملة الأطر موسومةً بالشمول، تهدي تطلعاتهم في تحرّكهم في اتجاه الوحدة. وكان مركز دراسات الوحدة العربية قد نظّم ندوةً بعنوان "نحو مشروعٍ حضاري نهضوي عربي"، عُقِدت بمدينة فاس بالمغرب، في الفترة 23 - 26 نيسان/ أبريل 2001؛ وقد وضع المجتمعون في تلك الندوة الخطوط الرئيسة لـ "المشروع النهضوي العربي"، وأكّدوا المبادئ الستة السالفة الذكر، بعد أن أفاضوا في الشرح والتعليل، ولم يكتمل هذا المشروع أو يُعلن عنه إلّا عام 2010[126]؛ وذلك من خلال كتاب طُبعت منه عدّة طبعات، يمكن أن يحمله المناضل القومي في تنقلاته. فاكتملت بذلك التوصيات الفكرية التي أتت في صيغة استشراف "مستقبل الأمة العربية".

وحريٌّ بنا أن نُنوّه بأنّ تحليل الدراسة، في هذا السياق، يخصّ الجانب النظري من تفكير قوميّي هذا "التيار". أمّا الممارسة الفعلية لهذا التيار فمسألةٌ أخرى تحتاج إلى وقفةٍ خاصة[127]. فبعد سنةٍ من هذا التاريخ خرج الشعب العربي من قمقمه في العديد من أقطاره، وافتتح فصول الربيع العربي الكبير، لكنّ أصحاب المشروع تردّدوا كثيرًا أمام الحدث الجلل، وتشكّكوا في دوافعه ومآلاته ولم يقفوا في "طليعة" الجمهور!

---

126 المشروع النهضوي العربي.

127 شهدت ندوة "من أجل الوحدة العربية رؤية للمستقبل" بعض الوقائع التي تثير الانتباه والاستغراب، والتي لا توائم تأكيدات منظمي الندوة من "التيار القومي الرئيسي"، التزامهم الديمقراطيةَ وتوجّههم الديمقراطي الوحدوي. فقد دعا مركز دراسات الوحدة العربية عماد فوزي شعيبي، الأستاذ في جامعة دمشق، ليلقيَ بحثه في الجلسة الأولى الافتتاحية، وهو المعروف بتصدّره لحملة النظام السوري على ما سُمي بـ "ربيع دمشق"، وثابر في الإعلام الرسمي على إيجاد المسوّغات اللازمة لزجّ الناشطين والمثقفين السوريين في المعتقلات والسجون. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ خير الدين حسيب، رأى ما بين سطور ورقة شعيبي التي قُرئت بالنيابة عنه، بسبب اعتذاره عن عدم الحضور، ما يُنبئ بدور إيجابي مقبل للنظام السوري في العراق، بناءً على ما يبدو من قناعة حسيب بصدق مواقف نظام الأسد القومية؛ إذ كان يتوقّع أنّ انسحاب أميركا من العراق سيفتح الطريق للنظام السوري لأن يتولّى مهمّات كبيرةً فيه، لأنّ الولايات المتحدة "تحتاج إلى سوريا (...) وهناك أطراف كثيرة تطمئن إلى سوريا، ومن الممكن أن تؤدّيَ سوريا دورًا في المصالحة بين التكوينات المختلفة في العراق، وأن تشارك قواتٌ سوريا في المحافظة على الأمن بعد الانسحاب الأميركي من العراق، تمهيدًا لإجراء مصالحة وطنية وانتخابات عامة". انظر: حسيب، "تعقيب على ورقة الدكتور الشعيبي"، في: مالكي وآخرون، ص 73 - 74.

المراجع References

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. **التنمية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- ________. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- حسن النقيب، خلدون. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- حسيب، خير الدين وآخرون. **مستقبل الأمة العربية: التحدّيات... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- الدوري، عبد العزيز وآخرون. **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- زريق، قسطنطين. **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978.
- سعد الدين، إبراهيم وآخرون. **صور المستقبل العربي**، ط 1/ ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 / 1989.
- سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- شلبي، محمد عبد المنعم. "الدراسات المستقبلية العربية"، في: **ندوة الدراسات المستقبلية العربية: نحو إستراتيجية مشتركة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
- شويري، يوسف. **القومية العربية. الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- عبد الحي، وليد. **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.
- عبد الفضيل، محمود. "الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل: نظرة تقويمية"، **عالم الفكر**، الكويت، ج 18، العدد 4 (1988).
- فرجاني، نادر. "حول استشراف المستقبل العربي للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، العدد 15 (1980).

- القرعي، أحمد يوسف. "ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول استشراف مستقبل الوطن العربي، تونس، 20 أكتوبر 1987" (1 كانون الثاني/ يناير 1988).
- مالكي، امحمد وآخرون. **من أجل الوحدة العربية: رؤية للمستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- مركز دراسات الوحدة العربية. **المشروع النهضوي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- المنجرة، مهدي. **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط 7، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
- **ندوة الدراسات المستقبلية العربية: نحو استراتيجية مشتركة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998.
- **ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- الهرماسي، عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- هلال، عليّ الدين وآخرون. **العرب والعالم**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

يحيى اليحياوي* | Yahya el-Yehyaoui**

المستقبل في فكر مهدي المنجرة

The 'Future' according to Mahdi Elmandjra

ملخص: تتناول هذه الورقة البحثية البُعد المستقبلي في فكر مهدي المنجرة، مُبرزةً أنّ المنجرة، وإن كان يُعدّ من أبرز الاستشرافيين في العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين، فإنّ البعد الاستشرافي لم يكن لديه حقلًا عموديًا قائم الذات، بل كان بالأحرى حقلًا معرفيًا أفقيًا يخترق كلّ الحقول المعرفية الأخرى. ومن ثمّ، فإنّ اقتران اسم المنجرة بالمستقبليات لم يأت من باب التخصّص الصرف الذي يحصر الاقتصاد في المؤشّرات الاقتصادية، والمجتمع في المؤشرات الاجتماعية، والثقافة في المؤشرات الثقافية... بقدر ما أتى من باب الوعي بضرورة إدماج كلّ هذه المؤشّرات في منظومةٍ جامعة، متداخلةٍ ومتفاعلة في الزمن والمكان، تنطلق من حالة هذه الظواهر في ماضيها، وتُسائل تموّجاتها في الحاضر وتستشرف مآلاتها ومخرجاتها وإفرازاتها في المستقبل.

كلمات مفتاحية: الدراسات المستقبلية، مهدي المنجرة، العالم العربي والإسلامي

Abstract: Although Mahdi Elmandjra was one of the world's leading futurists during the last quarter of the 20th century, for him, foresight was not a self-sustaining vertical field, but rather a "lateral" academic discipline that permeates all other extant fields. This research paper deals with the future aspects of Elmandjra's thought. This paper demonstrates that Elmandjra's association with futurology is not akin to the restriction of economics to economic indicators, or similarly the restriction of sociology to societal indictators. Instead, it shows how the late futurologist was aware of the need to integrate economic and societal indictors into a single, holistic system of factors that interact spatially and temporally. It concludes that Elmandjra's thinking begins with the state of these phenomena in their past, asks questions about their fluctuations in the present, and then goes on to forecast future outcomes.

Keywords: Future Studies, Mahdi Elmandjra, Arab and Islamic World

* خبير في علوم الإعلام والاتصال والدراسات المستقبلية، أستاذ زائر في جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

** Expert in Media Studies and Future Studies, and Visiting Professor at Mohammed V University in Rabat, Morocco.

إلى روح مهدي المنجرة الذي غادرنا في 13 حزيران/ يونيو 2014.

مقدمة

لو تسنّى للمرء أن يُنقّب في أعمال الدكتور مهدي المنجرة (1933-2014)، وعلى مدى حوالى نصف قرن من الإنتاج العلمي والفكري، فإنّه لن يعثر بالقطع على عملٍ كامل ومتكامل يتحدث فيه صاحبه عن المستقبل[1]، بوصفه مناهج وأدوات وتقنيات توقّع وأنماط تمثّل كمية وغيرها، بقدر ما سيعثر على كتابات غزيرة، متنوعة ومتعدّدة المشارب، لكنّها متضمنة بهذا الشكل أو ذاك، أو لنقل مخترقةً بهذه الصيغة أو تلك، بحمولةٍ استشرافية، مضمرة تارةً وجليّة تارات أخرى، مبنيّة على مرجعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة وناظمة كلّ فكر الرجل، وليس نظرته للمستقبل فحسب.

ثم إنّه ليس ثمّة ما يؤشّر حقًّا، في حياة مهدي المنجرة التعليمية والجامعية، على شغفٍ ما، أو حتّى اهتمامٍ حصري بالمستقبل أو بالدراسات المستقبلية؛ فالرجل درس العلوم في مدرسة ديكارت الفرنسية في العاصمة الرباط، ثم انتقل في عام 1948 لمتابعة دراساته الجامعية في الولايات المتحدة الأميركية، حيث تخرّج في جامعة كورنيل في نيويورك، لينتقل بعد ذلك إلى مدرسة لندن في الاقتصاد، حيث ناقش في عام 1957 أطروحته لنيل الدكتوراه عن جامعة الدول العربية على وجه التحديد، قبل أن يعيّنه الملك محمد الخامس مديرًا عامًّا للإذاعة والتلفزة في عام 1958، بموازاةٍ مع تحمّله مهمة التدريس في جامعة محمد الخامس في الرباط، إذ كان ضمن أوّل فوجٍ من مدرّسي العلاقات الدولية في الجامعة المغربية بُعيد الاستقلال مباشرةً.

لم يستمرّ المنجرة كثيرًا في هيئة الإذاعة والتلفزة، إذ سرعان ما استقال منها "غاضبًا"، ما إن بدأ يشعر بأنّ ثمّة جهاتٍ لا تتساوق كليةً مع "المشروع الإعلامي" الذي توافق بشأنه مع محمد الخامس، والذي أراده هذا الأخير على الشاكلة البريطانية (شاكلة البي. بي. سي تحديدًا)، في حين رآه مناوئوه متقدمًا بميزان قياس "أيديولوجيا بناء الدولة الوطنية"، وشعار "إعادة بناء اللحمة الوطنية" التي قوّضتها الحماية، والتي كانت تستوجب بنظرهم، الرقابة الصارمة على الرأي، والحجر المباشر على الرأي المخالف، بوصفه تشويشًا على تلك الأيديولوجيا، و"إفسادًا" لمشروع بناء الدولة المغربية الخارجة لتوّها من ربقة الوصاية الفرنسية.

ولهذا السبب، لم يطل مقام المنجرة كثيرًا في المغرب، إذ عند مغادرته هيئة الإذاعة والتلفزة، التحق باليونسكو حيث عيّنه روني ماهو، المدير العام للمنظمة الدولية، مديرًا لمكتبه في عام 1962، ثم مستشارًا

1 المستقبل عند مهدي المنجرة، هو ذاك المجال الناظم المفتوح. أما "المستقبلات" فهي برأيه، تلك السيناريوهات أو المشاهد، القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى التي يتفرّع عنها هذا المجال. والمستقبلات هي التي تترجم بنظره، البعد الإجرائي في عملية استشراف المستقبل. ومن ثمّ، فإنّ الفارق هنا هو فارقٌ منهجي وإجرائي وفي الدرجة، وليس فارقًا في الطبيعة. لذلك آثرنا في عنوان الورقة عبارة "المستقبل" الشاملة والجامعة، عوض عبارة "مستقبلات" الجزئية والمختزلة للمستقبل في الأدوات والآليات.

خاصًا له، ثم مديرًا عامًا مساعدًا لليونسكو مكلّفًا بالشؤون الاجتماعية والإنسانية، قبل أن يغادر المؤسّسة بعد ذلك، أي في أواخر السبعينيات، بعدما قضى فيها ما يناهز العقدين من الزمن[2].

لا يبدو إذًا بناءً على هذا المسار المهني المتميّز، أنّ هاجس اهتمام المنجرة بالمستقبليات كان هاجسًا مباشرًا، إلّا ما استوجبته لربّما وظيفته في منظمة اليونسكو، حينما أصدر فيما بعد، رفقة جيمس بوتكين ومرسيا ماليتزا، دراسته الرائدة "من المهد إلى اللحد"[3].

بيد أنّ المهام التي تقلّدها، لا سيما في اليونسكو، ثم احتكاكه ببرتران دو جوفنيل، مؤسّس المدرسة الفرنسية للمستقبليات، وكتاباته في مجلة "فوتوريبل" المتفرعة عن تلك المدرسة، وكذا مجلة "فيوترز"، قد أسهمت بقوةٍ في إثراء شخصية الرجل وإغنائها "ليكون حاملًا لفكرٍ قادر على استيعاب الظواهر وتحليلها التحليل المؤسّس على رؤى ومقاربات جادّة"[4]. وهذا كلّه من صلب المستقبليات التي ترأس من بين ظهرانيها بالتوالي، نادي روما، ومجموعة فوتوريبل الدولية، ثم الأكاديمية الدولية للمستقبليات، ثم الجمعية المغربية للمستقبليات، وغيرها.

ولذلك، فإنّنا نزعم أنّ اقتران اسم المنجرة بالمستقبليات لم يأت من باب التخصّص الصرف الذي يحصر الاقتصاد في المؤشّرات الاقتصادية، والمجتمع في المؤشرات الاجتماعية، والثقافة في المؤشرات الثقافية... إلخ، بل أتى من باب الوعي (والوعي فحسب في ما نظن) بضرورة إدماج كلّ هذه المؤشّرات في منظومةٍ جامعة، متداخلة ومتفاعلة في الزمن والمكان، تنطلق من حالة هذه الظواهر في ماضيها، وتُسائل تموّجاتها في الحاضر وتستشرف مآلاتها ومخرجاتها وإفرازاتها في المستقبل.

ولأنّنا لا نكاد نعثر، في كتابات مهدي المنجرة، على نصوص تأسيسية وتأصيلية لـ "علم"[5] المستقبل، فلأنّ الرجل لم يكن يشتغل على هذا "العلم" لذاته، أو لتحديد مجاله وفضائه، بقدر ما كان ينطلق من

2 يعترف المنجرة، في كلّ كتاباته وتصريحاته، بأنّه غادر اليونسكو عندما أحسّ بأنّها أضحت أداةً بيد الدول الكبرى، وتبنّت القيم اليهودية - المسيحية الصّرفة، على النقيض من رسالة التنوّع والاختلاف الثقافيين اللذين أسّسا لإنشاء المنظمة.

3 مهدي المنجرة، جيمس بوتكين، مرسيا ماليتزا، **من المهد إلى اللحد: التعلم وتحدّيات المستقبل**، ط3 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2003)، وهو بالأصل تقريرٌ لنادي روما، صدر في عام 1979:

Mahdi Elmandjra; James W. Botkin & MirceaMalitza, *No limits to Learning: Bridging the Human Gap* (A Report to the Club of Rome) (Oxford: Pergamon Press, [1979] 1998).

4 "مهدي المنجرة، "المثقف العضوي الذي يستشرف المستقبل"، **العرب**، العدد 9340 (4 تشرين الأول/ أكتوبر 2013)، ص 12.

5 هناك خطأٌ شائع في استعمال عبارة "عِلم"، وفقًا لقول المنجرة؛ فالدراسات المستقبلية بدأت في الحقيقة بطريقة شبه علمية، أو محاولة تبنٍّ على أساسٍ علمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولعلّ أول دراسةٍ وضعت في هذا المجال قام بها معهد راند كوربوراشيون، لفائدة وزارة الدفاع في العامين 1945 و1946. وكانت تتطلّع لمعرفة التوقّعات في ما يخصّ تطوّر العلوم البحتة للعشرين سنة المقبلة. الدراسات المستقبلية برأي المنجرة هي "قبل كلّ شيءٍ طريقة تفكير، والفرق بينها وبين التفكير اليومي هو أنّ هذا الأخير تفكيرٌ خطي"، في حين أنّ الدراسات المستقبلية "تحاول أن تتوقّع ما هي التغيّرات الجذرية التي بدأت الآن، والتي يمكن أن تتكون في المستقبل": مهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط7 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 14 - 15.

أدواته وآلياته، لاستشراف مستقبل الظواهر المختلفة على آماد زمنية محددة. إنّه كان ينظر إليه بوصفه حقلًا معرفيًا أفقيًا يخترق كلّ الحقول المعرفية الأخرى، وليس بوصفه حقلًا عموديًا قائم الذات، مستقلًّا ومتقوقعًا حول فضائه الخاص.

صحيحٌ أنّنا نجد المنهجية المستقبلية جليةً من ناحية المعالجة الكمية، في بعض من كتاباته[6]، لكنّها تبقى محصورة في كونها تمرينًا بيداغوجيًا قطاعيًا، لا يستحضر فيها كثيرًا المقاربة الشمولية والمنظومية التي كان يدفع بها ويدافع عنها في كلّ كتاباته. ولئن كان الرجل قد استخدم المفاهيم والمصطلحات المعتمدة والمعتادة في علم المستقبليات، في معظم الدراسات التي كانت تحيل على هذا العلم، فلوعيٍ مؤكّد من لدنه بأنّ هذا الأخير لا يمكن أن يقوم أو يستقيم إلّا إذا حملت مخرجاته وإفرازاته أجوبةً عن ظواهر وقضايا تتموج بالشأن الجاري، من المفروض أن يتساءل المرء عن مآلاتها المستقبلية، لأنّها ذات تبعاتٍ كبرى على الأفراد وعلى الجماعات.

ولهذه العوامل مجتمعةً، فإنّنا سنقتصر في هذه الورقة على تبيان كيفية تمثّل مهدي المنجرة المستقبل، والآية من الدعوة إلى توظيفه، ثم تبيان كيفية اختراق "المنظومة المستقبلية" القضايا الكبرى والموضوعات الأساس التي كان يشتغل عليها، أو تدخل في مجال اهتماماته المباشرة. أعني هنا أنّ البعد الاستشرافي كان دائمًا حاضرًا في كلّ كتاباته، مباشرةً أو بالتلميح، وذلك منذ كتاباته الأولى بداية خمسينيات القرن الماضي، وإلى حين تغييب المرض لقلمه بداية عام 2010[7].

أوّلًا. الدراسات المستقبلية من منظور مهدي المنجرة

لو انطلقنا من مسلّمة أنّ مهدي المنجرة لم يتخذ من الدراسات المستقبلية تخصصًا جامعيًا أو بحثيًا صرفًا، حتى يدفعه بضرورة أن تقام في الجامعات وفي المؤسسات العمومية والخاصة، كَراسٍ وشعب علمية متخصّصة في هذه الدراسات، فإنّنا سنسلّم حتمًا بأنّ الرجل لم يكن يتطلّع للتفكير في المستقبل لذاته، في ما يشبه الترف الفكري الخالص، بقدر ما كان يتعامل معه بوصفه أفقًا زمنيًا لاستشراف المآلات المحتملة والبدائل المتاحة. ونزعم هنا أنّ الاعتراف الذي لقيه الرجل في المحافل الأكاديمية، بوصفه عالم

6 من قبيل "إفريقيا على عتبة القرن الحادي والعشرين" (1980)، و"المغرب الكبير عام 2000" (1982)، و"المغرب في أفق 2020" (1995). وبخصوص هذه النقطة، يبدو لنا أنه من المهمّ تأكيد حقيقة أنّ المنجرة، وإن استخدم أدوات استشراف المستقبل ومنهجيته، فهو لم يستخدمها لذاتها، بل لتوقّع مآلات القضايا التي كان يشتغل عليها مباشرة، من قبيل إشكالية التخلف أو التنمية أو الديمقراطية أو العلاقات الدولية. وعليه، فإنّنا نؤكّد هنا أطروحة الورقة المركزية والتي مفادها أنّ المنجرة اتّخذ من "علم المستقبل" أداة بحثٍ وتحليل، وليس مجال بحثٍ في حدّ ذاته.

7 ومن ثمّ توقّف موقعه على شبكة الإنترنيت (www.elmandjra.org)، وهو الذي كان من أغنى المواقع العربية معلومات ومعارف وأخبارًا.

مستقبليات له وزنه، إنّما تأتّى له بفضل هذه الخاصية، خاصية التعامل مع المستقبل بوصفه مستقبلات، ثم بدائل ومآلات محتملة.

ولهذا السبب، فقد كان المنجرة يشدد على أنّ الدراسات المستقبلية تستلزم أن يتّسم تحليل معطيات الواقع واتجاهات الأحداث من جهة، والطريقة المنهجية المتّبعة من جهة أخرى، بطابع الدقة والموضوعية. ويتابع للتدقيق: "لكن الغاية من هذه الأداة تكتسي صبغةً معيارية في جوهرها، إذ هي استجلاء للمرامي والأغراض ليس إلا". فجدّة الدراسات المستقبلية تتأتّى هنا، بنظره، من صوغ تلك الأغراض في "إطار ابتكار وإبداع وأنساق قيم اجتماعية ثقافية، وترجمة تلك الأغراض إلى مخطّطٍ عملي، في شكل اختيارات بديلة وسيناريوهات ممكنة"[8].

ويلاحظ المنجرة أنّ تقدّم المناهج والتقنيات في الدراسات المستقبلية أصبح أمرًا واقعًا، ولا مزايدة كبيرة حوله أو بشأنه. بيد أنّه إذا كان ثمة بعض من المبالغات في استعمال بعض هذه المناهج والتقنيات، كالنمذجة الرياضية والإحصائية التطبيقية مثلًا، فإنّ الخطأ "لا يرجع إلى المنهج، بل إلى كيفية استخدامه من دون مراعاة حدوده"[9]. ومع أنّ المنجرة يعترف بأنّ انشغال الدراسات المستقبلية الحثيث بالتحليل الكمي وبالنمذجة، يبقى مرحلةً ضرورية لضبط صلاحيات المؤشرات المعتمدة، وتجسيم الرؤى المحددة، فإنّ ذلك يبقى غير كافٍ إذا لم يستتبع بتحاليل معمقة تقف عند الذي تحقق، وتقوم بتقييم العملية تقييمًا موضوعيًا ودقيقًا، في أفق تقويم مسالكها وتعديل مساراتها.

وإذا كان صحيحًا، يلاحظ المنجرة من ناحية ثانية، أنّ الدراسات المستقبلية أتت ولا تزال تؤتي أكلها في المجال العسكري للدول الكبرى، ومن بين ظهراني الشركات المتعددة الجنسيات، فلأنّ السرّ في نجاحها في هذه الحالات يكمن في اتكائها على أهداف محدّدة بدقة، أي على ملامح في التحليل موحدة، وعلى نظام لسلالم القرارات قويّ الهيكلة، فضلًا عن الوفرة الهائلة في الوسائل وتقليص كبير للمراقبة والرقابة السياسيتين، أي أنّ الباحثين يشتغلون بحرية ومن دون مضايقة من أيّ مستوى كان.

بالمقابل، فإنّ تدنّي سبل نجاح هذه الدراسات غالبًا ما يكون مرتبطًا بتدنّي الأولوية التي تعطى للجوانب النوعية، من قبيل "أولوية مشاركة السكان وتطوير البنيات الذهنية، مع احترامٍ تامّ لنظام القيم القائمة، ولحرية اختيار الأشخاص المعنيين"[10]. وهو النموذج الذي يرى المنجرة أنّ دول العالم الثالث والدول العربية ضمنه، لا تزال بعيدةً عنه. ومع ذلك، فهذا لا ينفي، بنظر الباحث، أنّ هذه الدول لا تلجأ إلى

---

8 مهدي المنجرة، "الدراسات المستقبلية: حبر المستقبل"، **عالم الفكر** (آذار/ مارس 1988)، ص 200 - 201.

9 المرجع نفسه، ص 200.

10 المرجع نفسه، ص 200.

الدراسات المستقبلية. بالعكس، فهي تركب ناصيتها بقوة، لكن لأغراض أخرى، بعيدةً تمامًا عن الغايات التي وضعت الدراسات المستقبلية من أجلها. يقول المنجرة بهذا الخصوص: "كثيرًا ما نلجأ حاليًا إلى الدراسات المستقبلية لكون أزمات معيّنة ترغمنا على ذلك. ويتعلق الأمر ذاك بمستقبلية تفاعلية، تقاوم الحاضر بتبرير الماضي، عوضًا عن ابتكار المستقبل. تُطلب النجدة كذلك من الدراسات المستقبلية حينما يصبح الواقع لا يطاق، لتبرير هروبٍ إلى الأمام إخلاءً للحاضر؛ تلك مستقبليةٌ تحذيرية، قريبة من الديماغوجيا في بعض الأحيان. وتُستعمل الدراسات المستقبلية أيضًا للتأثير في الحركات الفكرية، وذلك بحصر الأولوية لفائدة التصورات المستقبلية، دون أخذ رأي المعنيين بالأمر. في هذه الحالة، نكون أمام مستقبلية الانتهاز على المستوى الوطني، أو مستقبلية الاحتكار على المستوى الدولي"[11].

ويلاحظ بالجهة الأخرى أنّ المختصين في الدراسات المستقبلية أنفسهم، لا يتفوّقون دائمًا في استعمال خطاب في متناول الفهم، إذ غالبًا ما يتستّرون وراء منهجيات تفضي صعوبة تقنياتها، إلى حجب الغايات في نهاية المطاف. وهو ما نشاطر مهدي المنجرة الرأي فيه، لا سيّما لدى اعتماد هؤلاء النماذج الرياضية الموغلة في التعقيد، لمقاربة مستقبل هذه الظاهرة أو تلك. كما أنّهم باستخدامهم مفاهيم مغلقة وعبارات غريبة، ينفّرون المنقبين عن المستقبليات، الباحثين في ثناياها.

إنّ التوقّع، بنظر المنجرة، أي استباق الأحداث، كي يقود إلى التجديد، لا بدّ أن يراعي مبدأ المشاركة والتشاركية في مطلق أشكالها كما في نسبيتها. وهذه الأخيرة ليست أمرًا متعذّرًا، بحكم تطوّر تقنيات استطلاعات الرأي، وآليات فهم توجهاته وتفسيرها بإزاء هذه القضية أو تلك.

صحيحٌ أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الاستطلاعات يوظّف في جوانب تجارية وسياسية قصيرة المدى، لكنّها تبقى مع ذلك منهجية عملية، لا تخونها الرصانة كثيرًا لملامسة رأي الجماهير، وتحديد حاجياتهم الآنيّة ثم تطلعاتهم المستقبلية. وصحيحٌ أيضًا أنّ الدراسات المستقبلية لم تعالج ببداياتها الأولى، إلّا الظواهر المادية التي بالإمكان تكميمها بمؤشّراتٍ ثابتة وقارّة ومحدّدة، إلّا أنّ "الاستطلاعات والدراسات التي تعالج التحوّلات السارية في النظم الثقافية - الاجتماعية" سرعان ما أخذت تدريجيًّا المكانة التي تستحق، لا سيّما في الدول الكبرى، حيث بات للمستقبليات بهذه الزاوية، مكانة مميزة ومتقدّمة للغاية.

ولذلك، يلاحظ مهدي المنجرة أنّ الذي يوجد الآن (يعني سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته) على المستوى العالمي، إنما هو هيمنةٌ فكرية ومنهجية على مستوى الدراسات المستقبلية، وأنّه "عندما تحاول أوروبا ردعها، وتتوفق أحيانا في محاولتها ببراعة، فإنّ تلك الهيمنة تزداد حدّتها من جراء الأنانية العرقية للبلدان الغربية. تلك الأنانية التي تشكّل، ربما بكيفية غير واعية، نوعًا جديدًا من الاستغلال، لا يسهل

11 المرجع نفسه، ص 200.

معه التعاون الدولي في هذا المجال". ولهذا السبب، يرى المنجرة أنّ "البلدان المستعمرة سابقًا تعاني صعوبة كبرى في إعادة اكتشاف ماضيها الذي انتابه تشويه فظيع، في الوقت الذي تكافح حاضرًا، وتصارع فيه عدم تكافؤ القوى في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية". لذلك يقترح المنجرة "إصدار مدوّنة للأحوال المستقبلية للعالم الثالث، لأنّ مصير الإنسانية مرهونٌ بهذا الأمر؛ إذ إنّ إزاحة بصمات الاستعمار عن المستقبل ليعتبر أكبر عبئًا وصعوبة من نزعه عن الماضي أو الحاضر"[12]/[13].

لا يقصد المنجرة من هذا الاقتراح "تأميم" الدراسات المستقبلية، لأنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى عكس ما ترمي إليه هذه الدراسات، لا سيما في ظلّ التداخل المتزايد لمشاكل الشعوب ومصالحها. إنّه يقترح "هدنة"، تفسح المجال واسعًا أمام "استخدام الدراسات المستقبلية كمنهجٍ عملي، يعطي الأسبقية لاختيارات الشعوب فيما يتعلق بنموذج حياتها في المستقبل؛ الأمر لا يعني إذن سوى نداء لصالح دمقرطة الدراسات المستقبلية داخل الدول وفيما بين بعضها البعض"[14].

وعلى النقيض من ذلك، فإنّه من المؤكد برأيه، أنّ إحدى أخطر علامات التخلّف تكمن في الاستخفاف بتقدير الأهمية الإستراتيجية للمستقبل وللدراسات المستقبلية، وإنّه "دائمًا يصعب التفسير والإقناع بقاعدة بسيطة، تقضي أنه كلما ازداد خطر وحدة مشكل مصيري (الجوع، البؤس، الجهل، الصناعة، التجارة... إلخ) ازداد تعلّق الحلّ الحقيقي المناسب للحاضر بنظرةٍ شمولية للمستقبل"[15].

وعلى الرغم من "التلاعب" الذي يلحق بالدراسات المستقبلية (بجهة التوظيف والتحايل)، وبصرف النظر عن امتطاء ناصيتها، من لدن هذه الجهة أو تلك، لتبرير الحاضر أو القفز عليه، فإنّ المنجرة لم يتراجع قيد أنملةٍ عن الوصفة الجوهرية التي ترتكز عليها هذه الدراسات. يقول المنجرة بهذا الخصوص: "إنّ الانطلاق الحقيقي نحو النمو يبدأ عندما ينهض المسؤولون والمواطنون لتخطيط نظم ومعاملات من شأنها أن تحدّد، في حرية وتضامن، رؤيةً واضحة لمستقبل البلاد (...) من ثمّ، تتأتّى أهمية ترك حرية اختيار الطريق وابتكار الحلول من داخل الواقع، وذلك مع احترام الكرامة والقيم الثقافية - الاجتماعية لتلك البلدان. إن الإيثار في بعض الأحيان يكمن بالضبط وقبل كلّ شيء، في فسح مجال الإفصاح لإيثار الآخرين"[16]. ومن ثمّ، فإنّ كلّ الأسباب متوافرة بنظره، للاقتناع بأنّ الدراسات المستقبلية "ستصبح أحد المجالات المفضلة لتعاون الغد، تعاون سيتمحور حول الأفكار والابتكار، أكثر بكثير منه حول المنتوجات والضغوط"[17].

---

12 المرجع نفسه، ص 202.

13 معظم كتابات مهدي المنجرة مخترقةٌ بمصطلحات "الاستعمار"، "الاستعمار الجديد"، "ما - بعد الاستعمار"، إلخ. وقد أفرد لهذه الإشكاليات كتابًا بذاته. راجع: مهدي المنجرة، **الإهانة في عهد الميغاأمبريالية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2004)، ص 267.

14 المنجرة، "الدراسات المستقبلية..."، ص 202.

15 المرجع نفسه، ص 202.

16 المرجع نفسه، ص 202.

17 Mahdi Elmandjra, "Les futurs d'antan", *Jeune Afrique*, no. 993 (16 janvier 1980).

ثانيًا. دراسات المستقبل في الوطن العربي بعيني مهدي المنجرة

لنذكّر هنا من جديد بأنّه، في ما ترك مهدي المنجرة من دراسات وأبحاث، ليس ثمّة دراسة قائمة الذات تتحدث عن الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، أو تتّخذ من هذا الأخير مادّةً لهذه الدراسات، إلّا بعض الدراسات الجماعية[18]. ولذلك، فإنّ الذي نجده ضمن ما خلّف المنجرة بشأن هذه المسألة، إنّما هو "استجوابات" هنا وهناك، أو محاضراتٌ موثّقة، أو بعض المداخلات في الجامعة، أو في الندوات الدولية والإقليمية والوطنية التي كان يشارك فيها. ومع ذلك، فإنّنا نستطيع أن نقول، باستقراءٍ دقيق لما ترك، بأنّ مقاربة المنجرة للمستقبل هي مقاربةٌ منظومية بامتياز، أي أنّها لا تستشرف المستقبل ذاته في سياقٍ قار، بل بالاحتكام إلى وزن الماضي وبالنظر إلى معطيات الحاضر.

يقول المنجرة بشأن هذه النقطة: "إنّ ما يسمى بالحاضر هو اليوم في أزمة، وهي نتيجة عدم اهتمامنا بالمستقبل في السنوات الماضية. فالحاضر ليس سوى نتيجة لما أعددناه في فترة محددة. وإذا أردنا أن نغير المستقبل، فيجب أن نبدأ بتغيير العمل ابتداء من اليوم بالذات"[19]. ويتابع، للتأكيد على أنّ الاهتمام بالمستقبل ليس جديدًا في تراثنا العربي - الإسلامي، بأنّ اللّغة العربية قد حفلت بالألفاظ التي تحمل معنى المستقبل، إذ "كثيرا ما استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال عبارة الاستبصار. فقد كان النبي قبل أن يبدأ عمله كلّ يوم، يتصوّر الأشياء ويخطّط ويستبصر. وبعد هذا الاستبصار، يتوكل على الله، ويمدّ له الله يد المساعدة. فالتوكّل على الله يأتي بعد الاستبصار. وبتعبير بسيط، أقول إنّ أزمتنا في العالم العربي - الإسلامي اليوم، سواءٌ كانت سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية، هي بالأساس أزمة استبصار. فليس هناك استبصارٌ عند المسؤولين؛ [أي] ليست هناك رؤية. الرؤية الوحيدة الموجودة بيوميتهم هي كيفية البقاء في الحكم والمحافظة عليه"[20].

لا ينكر المنجرة، بالمقابل، أنّ ثمّة دراسات أجنبية تعرّضت بالدرس والتحليل لمستقبل العالم العربي. بل على العكس من ذلك، إذ إنّ أول دراسةٍ مستقبلية شملت هذا الأخير قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنّها تمّت من دون أن يسهم في إنجازها أيّ خبيرٍ عربي، بما معناه أنّهم "أرادوا أن يرهنوا مستقبلنا بدون التشاور معنا، وبدون أيّة مشاركةٍ عربية (...) وهذا نظرًا لأنّ الدراسات المستقبلية تعد بناء على رؤية محدّدة. لذلك فإنّ عيب هذه الدراسة أنّها لم تأخذ بعين الاعتبار رؤية العرب، وتمثّلهم لحاضرهم ومستقبلهم"[21].

18 وضمنها أساسًا: خير الدين حسيب (وآخرون)، **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

19 مهدي المنجرة، "العالم الإسلامي والمستقبل"، حوار مع مجلة العالم (لندن) (6 تشرين الأول/أكتوبر 1990).

20 مهدي المنجرة، "الدراسات المستقبلية والوضع الدولي"، محاضرة بالجمعية الإسماعيلية، مكناس (1993).

21 مهدي المنجرة، "واقع ومستقبل التخلف العربي على ضوء التحولات العالمية"، حوار مع جريدة **الأهرام الاقتصادية** (25 حزيران/ يونيو 1990).

وحتى الدراسات التي أقدمت عليها بعض الحكومات العربية هنا أو هناك، لم تتعامل مع المستقبل بوصفه فعلًا، بل ردّة فعل، ولا تستشرف الاحتمالات المختلفة وتتهيأ لها، بل تكتفي بملاحظتها وتسجيلها.

ومن ثمّ، فإنّ الحقيقة الثابتة، برأي المنجرة، إنّما هي أنّ "العالم العربي يتغلّب على المشاكل بتأجيلها إلى المستقبل، حيث لا تتوفر مثلًا إلا أمنيات عن الأداء الاقتصادي في المستقبل، مثل توقّع زيادة عدد السياح برقم معين، أو تطوّر الخدمات الصحية بتوفير عددٍ محدّد من الأسرّة، بدون أن تكون هذه التوقعات مبنيّةً على اختياراتٍ ودراسات"[22].

ويلاحظ أيضًا أنّه حتّى لو سلّمنا جدلًا بأنّ العالم العربي وصل في السنين الأخيرة إلى ما يشبه الاكتفاء الذاتي في الدراسات المستقبلية، فإنّ السؤال "على أيّ مستوى؟" يبقى مع ذلك مطروحًا: "لربما على المستوى الفكري والجامعات والأشخاص والمراكز غير الحكومية. ولكن للأسف، على مستوى صناعة القرار، ليس هناك أيّ اهتمامٍ بهذا المجال، حيث أنّ صناعة القرار في المنطقة العربية تتمّ على المدى القصير (...) والخطير هو عدم إدراك أهمية قراءة المستقبل في المجال السياسي"[23]، سواءٌ على المستويات القطرية الضيقة أو على المستوى القومي العام.

هذه نقطةٌ أساسية، تتكرّر موضوعاتها في معظم كتابات مهدي المنجرة ودراساته واستجواباته، لأنّه يعتقد أنّ المنطقة العربية غير مدركةٍ التحوّلات الكبرى والمتسارعة التي يشهدها العالم. ولذلك نراه يقول بهذه الجزئية العميقة، بداية تسعينيات القرن الماضي: "إنّ أوّل استنتاج خرجت به الدراسات المستقبلية، وهناك اتفاق في العالم حول ذلك، أنه ليس هناك أيّ مستقبل، أو أية إمكانية لأية مجموعة اقتصادية يقلّ عدد سكّانها عمّا بين 150 و200 مليون نسمة، أن تدخل القرن الحادي والعشرين بأيّ أمل، لأنّ التطوّرات الدولية تشير إلى أننا ننتقل من مجتمعٍ مبني على الإنتاجية إلى حضارةٍ أخرى تسمّى المجتمع المبني على المعلومات وعلى المعرفة"[24]. ليضيف موضحًا هذه النقطة الجوهرية: "فالنموذج التنموي الذي عرفه العالم بعد الثورة الصناعية هو أنّ التنمية مبنيةٌ على عنصرين أساسيين، هما المواد الخام ورأس المال. أما المجتمع المعرفي، والذي يشكل لب الحضارة الجديدة، التي تسمّى مجتمع ما - بعد الصناعة، فهو مبنيٌّ على المعرفة وعلى الإعلام (...) بمعنى أنّ الموارد البشرية أصبحت هي الأساس (...) صحيحٌ أنّ رأس المال لا يزال له دورٌ مهم، إلا أنّ المعلومات والمعرفة أصبحت هي الأساس (...) فإذا توافرت الطاقة البشرية والمعرفة، فإن القيمة المضافة للمال سوف تصبح أكبر (...) أما إذا توافرت المواد الخام ورأس المال فقط، فليس من الممكن لمجتمعٍ ما أن يصنع بهما شيئًا في عالم اليوم (...) لهذا، فإنّ

22 المرجع نفسه.

23 المرجع نفسه.

24 مهدي المنجرة، حوار التواصل: من أجل مجتمع معرفي عادل، ط7 (مراكش: دار وليلي، 2001).

التطور الذي تمّ أحدث انقلابًا كبيرا في العالم الثالث (...) والعالم العربي طبعًا جزءٌ من هذا العالم"[25].
وعلى الرغم من هذه التحولات، ولربما بسببها، فإنّ استشراف المستقبل والتهيّؤ له لا يتغيّر في جوهره أو مقاصده، أو في الرؤية والقوة التحفيزية التي يحملها من بين ظهرانيه.

يقول المنجرة بخصوص هذه النقطة، مستدلًّا بنموذجٍ حيّ: "عندما تخوّف الرئيس الأمريكي، في بداية الستينات، من تقدّم بحوث الفضاء السوفياتية بعد سبوتنيك، أخذ قرارًا سياسيا وقال للعالم: بعد عشر سنوات، سنكون على سطح القمر. وبعد أن اتخذ هذا القرار السياسي، طلب من الخبراء والعلماء والإداريين والاقتصاديين أن يقدّموا له مخطّطًا لإنجاز هذه الفكرة خلال عشر سنوات، وبدأوا العمل منذ أن اتّخذ القرار. وفعلا، فقد وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القمر بعد عشر سنوات في إطار مشروع أبولو"[26].

ومن ثمّ، فإنّ الدراسات المستقبلية هي مسألة رؤية، ثمّ تصوّر، ثمّ عزيمة سياسية؛ ثمّ هي مسألة تسيير أيضًا. إذ يرى المنجرة أنّه ليس ثمة إلا نوعان من التسيير، أهمّهما التسيير بالأهداف، أي بالمقاصد في لغة العلوم الإسلامية: "إذا فهمت مقاصد الدين الإسلامي مثلا، فإنّ ما تفعله يصبح مجرّد وسائل. في ميدان الدراسات المستقبلية، هناك تسيير الاقتصاد مثلا. فإما التسيير بناء على المقاصد والأهداف على المدى الطويل، أو التسيير المبني على الكوارث. أي أن ننتظر حتى تحصل الكارثة، ثم نحاول أن نواجهها. وكلما تأخّر الإنسان في الاستعداد لمواجهة المشاكل، تعذّر عليه حلّها. أما إذا توقّع الإنسان حدوث المشكل واستعدّ له، فتسهل عليه معالجته. أما التسيير في بلدان العالم الثالث، فهو تسيير كوارث، أي ننتظر إلى حين حصول الكارثة، ثم نحاول معالجتها (...) بعد فوات الأوان في الغالب الأعم"[27].

إنّ الوصفة ليست سحرية، يؤكّد المنجرة، بل هي مسألة منهجية ورؤية وعزيمة وتحدٍّ: "أولا، نبدأ ونتمنى، ونقول ما هو المستقبل الذي نريد بكلّ حرية وبدون ضغوط من الحاضر. وعندما يصبح هذا القرار رؤية، نعود للحاضر لنحلّله بجدية، ونحدّد وضعنا فيه. فإذا كان تحليل الحاضر جديا، فإننا نعرف نقطة الانطلاق. وإلا فكيف يمكن أن تحقّق هدفًا قبل معرفة المسافة التي تفصلك عنه، والعراقيل التي قد تعترضك في الطريق؟"[28]. إنّ المهم في الدراسات المستقبلية، بنظر مهدي المنجرة، هو الوعي بأنّ "هناك فرقًا بين أن أتوقّع مستقبلًا أريده، وأعود للواقع لأغيّره، وبين مستقبل أتمناه، لكن لا أعمل على إعداد الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيقه"[29].

---

25 مهدي المنجرة، "المجتمع الناشئ مجتمع معرفي"، حوار مع مجلة **فكر ونقد**، العدد 29 (أيار/ مايو 2000).

26 مهدي المنجرة، "الحوار العربي-الأوروبي والانتفاضة الفلسطينية"، حوار مع مجلة **اليوم السابع** (باريس) (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990).

27 المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، ص 42.

28 المنجرة، "واقع ومستقبل التخلف العربي على ضوء التحولات العالمية".

29 المنجرة، "الدراسات المستقبلية والوضع الدولي".

ثالثًا. سيناريوهات مستقبل الوطن العربي بحسب مهدي المنجرة

على الرّغم من كون الدراسات المستقبلية حديثة العهد نسبيًا (لا يتجاوز عمرها الخمسين سنة من الزمن)، فإنّه بالإمكان اليوم الحديث عن دراسة ماضي المستقبل، بالرجوع إلى السبعينيات والثمانينيات، قصد تحليل التوقعات التي وضعت في ذلك الحين، ومقارنتها مع الذي تحقق منها. ويرى المنجرة أنّ هذا التحليل يمكن أن يبرهن على أنّ هذه الدراسات أصبحت اليوم ذات مصداقية، من خلال تحقّق 70 في المئة ممّا كان متوقّعًا، سواءٌ على مستوى التيارات أو على مستوى التطورات التي كانت منتظرةً في الميدان العلمي والتكنولوجي. ولعلّ ذلك يجعل الدراسات المستقبلية قوّة تزداد يومًا عن يوم، في إمكانياتها على التوقّع والاستشراف والاستبصار[30].

وقد عاين المنجرة نفسه ما توقّعه أواخر السبعينيات، عندما توقّع أنّ الطموح لتحقيق ما كان يسمّى بحوار الشمال والجنوب لا يمكن إدراكه في ظلّ النظام الدولي السائد، والذي لا يزال مسيطرًا لحدّ الساعة: "في أواخر السبعينات، توقّعت أنه من غير الممكن أن تبقى الأشياء كما هي. وتوقّعت حدوث قطائع. كما توقعت أنه مع بداية التسعينات، ستكون هناك مرحلةٌ تمهيدية لتحولات خطيرة وجذرية في العلاقات الدولية، وحدوث نزاعات خطيرة داخل بلدان العالم الثالث، وبالخصوص في محاولات التحرر الجديد ممّا أسميه بشبه الاستعمار، وتوقّعات أننا سنرى أزمات ما بين الغرب وبقية العالم، تكون ذات أبعاد ثقافية أكثر منها اقتصادية"[31]. ويتابع المنجرة: "أظنّ أنّ الأحداث التي نعيشها اليوم، تعتبر تطوّرات ضمن التوقّعات التي كنت أركّز عليها دائمًا، خاصّةً فيما يخصّ الأزمة الروحية والأخلاقية. لقد كنت أرى، فيما يخص تاريخ الماضي، أنّ تحوّلًا هاما سيجعل فئة الشباب تقفز على النموذج المادي الغربي، في اتجاه البحث عن بدائل روحية وغير مادية"[32]. أمّا في ما يتعلّق بالحاضر، فإنّ ثمّة إشكالياتٍ كبرى نعيشها اليوم، وسيكون لها وقعٌ قوي على المستقبل في مداه القريب والمتوسط والبعيد، وضمنها أيضًا الإشكالية الأخلاقية.

يعتقد المنجرة أنّ أكبر أزمةٍ نعرفها اليوم (أواسط تسعينيات القرن الماضي) والتي تؤثّر بقوّةٍ في باقي أشكال الأزمات، إنّما تتمثّل في الأزمة الأخلاقية التي تمسّ المقاصد والأهداف الإنسانية، الجماعية منها كما الفردية. وهو أمرٌ ناتج، برأيه، من غياب رؤية واضحة، وغياب مشروع مجتمعي. وهذا ما نراه في دول الجنوب، ونراه أيضًا في دول الشمال، حتى باختلاف الأسباب والسياقات؛ ففي الغرب، "نجد أنّ

30 يقال إنّ التوقعات التي وضعتها مؤسّسة راند كوربورايشون، أواسط الأربعينيات، قد تحقّقت بنسبة 100 في المئة.

31 مهدي المنجرة، "مستقبل الوطن العربي"، العلم (الرباط) (2 كانون الثاني/ يناير 1990).

32 المرجع نفسه.

غياب الرؤية ناتج عن تدهور الحضارة الغربية المسيحية - اليهودية. أما في الجنوب، فهو ناتجٌ عن فشل النموذج التنموي، والذي تأكّدت عدم صلاحيته للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المعاش"[33].

لا تحيل الأزمة الأخلاقية التي يتحدث عنها المنجرة، على الفجوة العميقة التي تزداد يوما عن يوم بين التطور العلمي والتكنولوجي من جهة، والبعد الثقافي والاجتماعي من جهة أخرى فحسب، بل تبلغ أيضًا منظومة القِيَم المتجذّرة، أو التي يتطلع الغرب لفرضها بهذا الشكل أو ذاك، وهي قِيَمٌ مسيحية - يهودية بغطاءٍ سياسي واقتصادي وثقافي في ما يتصوّر[34]. لذلك، فإنّ الغرب عندما يخشى اليابان، ومن بعدها الصين، فليس - يؤكّد المنجرة - لإمكاناتهما الاقتصادية والمالية والتكنولوجية فحسب، ولكن لأنّهما تطوّرتا وتقدّمتا خارج منظومة القيم الغربية، وبرهنتا على أنّ الحداثة ليست دائمًا رديفًا لـ "الغربنة" ولقِيَمها، وبرهنتا أيضًا على أنّ أيّ حضارةٍ يمكن أن تتطور وتتقدم وتدخل العصر بقيمها وتاريخها ولغتها وحضارتها، وهكذا.

إنّ المنجرة، وهو يستشرف المستقبل وطبيعة العلاقات التي ستسود في ظله، لا ينطلق من انطباعات ذاتية، أو من أحكام قيمة قد تبدو له مبنية في الظاهر. إنّه يبني كلّ ذلك ويشيّده على أساسٍ من السيناريوهات الممكنة (أو المشاهد بلغة أهل المشرق)، والتي يحدّدها في ثلاثة كبرى:

- **السيناريو الأول** هو سيناريو الاستمرار أو الاستقرار. أي الحفاظ على الأوضاع كما هي، أو مع إضافة بعض "الرتوشات" الشكلية البسيطة التي لا تغيّر من طبيعة النظام ولا من شكل المنظومة. يقول المنجرة بخصوص هذا السيناريو: "كنت أقول منذ الثمانينات، إنه من غير الممكن تحقيق هذا السيناريو، لأنّ التغيير أمرٌ طبيعي في الحضارة الإنسانية، ولا يمكن تجميد حركة مجتمعٍ بشري أيا كان. ونرى اليوم مجهودات جبارة للغرب، بتعاون مع بعض المسؤولين في العالم الثالث، في أفريقيا وآسيا والعالم العربي، تهدف إلى تركيز هذا السيناريو وتمكينه. ولكن برغم كل هذه المحاولات، فإنه لا يمكن لهذا السيناريو أن يطول أكثر من خمس سنوات على الأكثر، ثم نرى بعد ذلك تغييرات أساسية في العالم الثالث"[35].
- **السيناريو الثاني** ويطلق عليه عادةً، يقول المنجرة، السيناريو الإصلاحي أو سيناريو الإصلاح. وهو بنظره، سيناريو يحافظ على الاستقرار مع بعض الإصلاحات والتغييرات التدريجية: "وأظنّ أنّ إمكانية هذا السيناريو، قياسًا للأول الذي لا أعطيه أكثر من 5 في المئة نسبة لإمكانية تحقّقه خلال السنوات الخمس المقبلة، تقدّر بنحو 30 في المئة، شريطة أن تكون الإصلاحات سريعة،

33 عند حديثه عن الرؤية، لم يكن المنجرة يملّ من تشبيهها "بمرايا السيارة وأضوائها": منها ما يمنحك إمكانية رؤية من هو خلفك (الماضي بلغة المستقبليات)، ومنها ما يمكّنك من رؤية من هو أمامك (المستقبل).

34 مهدي المنجرة، "الإشكالية العربية إشكالية أخلاقية"، حوار مع الأيام (الدار البيضاء)، العدد 35 (2-8 أيار/ مايو 2002).

35 هذا السيناريو شبيه، في نظر المنجرة، بحال الماء؛ فإذا لم يكن جاريًا، فإنّه لا يصلح للوضوء.

وبوعيٍ بالمشاكل الكبرى المتمثلة في الديمقراطية، وممارستها بشروطها الكاملة، وبناء مجتمع مدني بما فيه احترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة والتعبير وروح التسامح والتعددية، ثمّ الاهتمام بمحاربة الأمية أولوية ثانية، لأنّ عددًا من مشاكلنا سببه الجهل الذي يعمّ نحو 60 في المئة من سكان العالم الثالث، ومن غير الممكن ولوج القرن الحادي والعشرين دون التجنّد ضد هذه الآفة"[36]. ليس هذا فحسب، يقول المنجرة، بل يجب أن نستتبع ذلك بتحقيق ضرورات أخرى، من قبيل تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي، ومحاربة هجرة الأدمغة وإيلاء الأهمية للكفاءات والإبداع المحلي وهكذا. وبامتداد لذلك، يرى مهدي المنجرة أنّه من شروط نجاح هذا السيناريو، ضرورة الاهتمام بنوع من التوزيع الجديد للثروات وللإمكانيات الموجودة في العالم الثالث، وضمنه العالم العربي. إذ إذا كانت الفجوة بين الشمال والجنوب كبيرةً من الناحية الاقتصادية، فإنّها أكبر بكثير داخل كلّ دولةٍ من دول العالم الثالث، لا سيما بين من يحتكم على أغلبية الثروة ومن لا يحصل إلّا على الفتات.

- **أمّا السيناريو الثالث** فهو سيناريو التغيير الجذري، أو سيناريو التحولات الكبرى والعميقة. يقول المنجرة، صحيحٌ أنّ هناك تكاملًا بين السيناريوهات الثلاثة، إذ "سنعيش الأربع أو الخمس سنوات القادمة في العالم الثالث بسيناريو الاستقرار أو الاستمرار، ولكن سنؤدّي عليه الثمن غاليًا جدا من الناحية الاجتماعية، وسنرى بعض الدول تتحرّر الواحدة تلو الأخرى، لتخرج من وضع الاستقرار. ويمكن أن نرى في نفس الوقت، بعض الإصلاحات التي تقوم بها بعض الدول، كحلٍّ ليس استمراريا مطلقا، ولكن بنوع من التغيير التدريجي، وهو ما يتعلّق بسيناريو الإصلاح"[37]. ويتابع المنجرة "لن يكون بمقدور هذه الدول الولوج إلى القرن الحادي والعشرين بدون سيناريو التغيير الجذري. فعلى المدى المتوسط، في الدراسات المستقبلية، والذي لا يتجاوز عشر سنوات، أقول مقتنعًا بأننا في بداية القرن الحادي والعشرين، سندخل بسيناريو التغيير الجذري والحقيقي، سواءٌ فيما يتعلّق بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أو فيما يتعلق بعلاقة الشمال بالجنوب (...) وسيعرف جيل هذا السيناريو تحرّكًا على مستوى تحقيق الحاجيات الديمقراطية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية، دون هيمنة الغرب، ومن ثمّ، سيتحرّر من الفترة الجديدة التي دخلناها وهي فترة ما - بعد الاستعمار"[38].

ومع أنّ إمكانية تحقّق هذا السيناريو أو ذاك واردةٌ بقوة، لا سيّما في الظروف التي صاغ فيها المنجرة هذه الاحتمالات، فإنّه يعترف بأنّه متشائمٌ للغاية في ما يتعلّق بالأربع أو الخمس سنوات المقبلة: "إنّي

36 المنجرة، "مستقبل الوطن العربي".

37 المرجع نفسه.

38 المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، ص 72.

أتحفّظ بخصوص السيناريو الإصلاحي، الذي يمكن أن يمتدّ إلى نهاية هذا العقد، لأنّي لا أثق في إمكانياته لحلّ المشاكل، بفعل الأساليب والعقليات الموجودة في العالم الثالث، والتي لا تحترم بُعد الإنسان كإنسان. ولكني متفائلٌ جدًّا بخصوص بداية القرن القادم الذي سيحمل معه، عبر سيناريو التغيير، تحوّلات جذرية كبيرة. هو ليس حلمًا فقط، ولكنه ثقةٌ مبنية على البحث العميق في الواقع وفي التوقعات"[39].

رابعًا. الدراسات المستقبلية ومستقبل الإسلام بحسب المنجرة

مرّةً أخرى، ليس لدينا في ما يتوافر من كتابات وأبحاث لمهدي المنجرة، دراسة منهجية موثقة يمكن الارتكان إليها لفهم موقف الدراسات المستقبلية من الإسلام، أو موقف الإسلام من هذه الدراسات. إنّ الذي نجده بين أيدينا إنما آراءٌ للرجل موزّعة هنا وهناك، من الضروري البحث في تقاطعاتها، لفهم الإشكالية كما ينظر إليها أو يتطلع للتعاطي معها، وهي متمحورةٌ في عمومها حول ما يسميه "مستقبل الإسلام".

إنّ أوّل مسألة بديهية، بهذا الخصوص، هي تمييز المنجرة بين الغيب ومفهوم المستقبل. يقول المنجرة بشأن هذه النقطة: "هناك فرقٌ شاسع بين الغيب الذي هو من علّام الغيوب سبحانه وحده، وبين مفهوم المستقبل كما يوظفه الخبراء في مجال الدراسات المستقبلية. فمفهوم المستقبل، حسب هؤلاء، هو انعكاسٌ على الزمن لآثار ونتائج أعمالنا، أو عدم عملنا اليوم. ومن ثمّ، فمن الواضح، من المضمون والدلالة، أنّ الأمر لا يتعلّق لا بنبوءةٍ ولا بكهنوت"[40].

يقول المنجرة إنّ القرآن الكريم مليء بالمصطلحات والمفردات الداعية لإمعان النظر والإعداد للمستقبل. من ذلك الآية القرآنية: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر، 18)، والآية القرآنية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف، 185)، وكذلك: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ؛ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (النمل، 86-87). تُبيّن كلّ هذه الآيات وغيرها، بنظر مهدي المنجرة، دعوة الإسلام للاستفادة من الحاضر، والعمل فيه، مع إمعان النظر في المستقبل والاستعداد له. المستقبل الذي هو الآخرة دون شك، لكنّه أيضًا العمر المقبل من الحياة الدنيا.

---

39 المرجع نفسه، ص 73.

40 مهدي المنجرة، "قضايا المستقبل الإسلامي: الدراسات الإسلامية – الضرورة والواقع والآفاق"، ندوة "قضايا المستقبل العربي"، الجزائر (أيار/ مايو 1990).

أمّا كلمة "غد"، وهي كلمة جوهرية في الدراسات المستقبلية، فإنّ المنجرة يُشير إلى أنّها قد وردت خمس مرّاتٍ في القرآن الكريم: ﴿وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر: 18)؛ ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (يوسف: 12)؛ ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (الكهف: 23)؛ ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ (لقمان: 34)؛ ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ (القمر: 26)؛ ويتابع قائلًا إنّه لو تأمّلنا مضمون هذه الآيات ودلالتها لاتّضح لنا التالي:

- أنّ القرآن الكريم يدعو جمهور المؤمنين إلى رفض الكهانة، ليس في حدّ ذاتها فحسب، بل لأنّها تريد أن تقدّم لنا تاريخًا مفصّلا للغد. وهو ما يبدو له مستحيلا، لأنّ الغيب من عِلْم الله.
- وأنّ القرآن الكريم يدعو صراحةً إلى استشراف الغد "حتى يتزوّد الإنسان بالتقوى اللازمة ويتجنّب المفاجآت الداهمة".

ومعنى ذلك أنّ المنهيّ عنه هنا إنما تكهّن صورةٍ واحدة عن المستقبل، يدّعي متزعّمها أنّه يعرفها سلفًا ومسبقًا. أمّا تمثّل هذا الغد بوصفه صورًا متعدّدة، "فهذا نحن مطالبون به، حتى نحشد القوى لدفع الشر الذي نتوقعه ونكثف الجهد (فرادى وجماعات) لجلب الخير الذي نستبشره"[41].

إنّ الإسلام، برأي المنجرة، إنما يقدم لنا نظرةً شاملة للعالم الدنيوي الحاضر وللعالم الأخروي المقبل. وهو يحمل في طياته "بالصلة التي يقيمها بين العالمين، ديناميكية أساسها التغيير وحوافزه، وذلك في جميع المجالات، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛ ديناميكية تجعل الإنسان مسؤولًا عن مستقبله، مفجّرةً طاقات التغيير والسعي نحو الأفضل لدى المجتمع، بين حاضره الآني ومستقبله القريب، سواءٌ عند التفكير في إصلاح واقعه الذي يحياه، أو عند البرمجة للغد الذي يتمناه"[42]. ويرى المنجرة أنّ التغيير هنا ليس سنّةً إلهية ثابتة فحسب، بل هو ضرورةٌ حياتية أيضًا، إعمالًا للآية القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد، 11). إذ أنّ "التغيير الصائب إنما قوامه الإبداع والابتكار. والإبداع معناه مخالفة البدعة، التي تعني التبديل والإضافة في دين الله. فلا يختلف مؤمنان في أنّ الإبداع وفق السنن الكونية والتشريعية الراسخة للأصول الإسلامية هو أساس التغيير، وهو الدافع للحركة، وكل مادّةٍ حيّة فاقدة للحركة والتغيّر هي معرّضةٌ للموت، وهي سنّةٌ عامة يجري مفعولها على الفرد وعلى المجتمع"[43]. وبالمقابل، فإنّ الذين يخافون من التغيير، "خوفًا على امتيازاتهم وحرصًا على مصالحهم، فهم يعمدون دومًا إلى الخلط بين الإبداع والبدعة، رغبةً في منع كلّ تغيير يصبّ فيما لا يرضونه، ولا

41 لذلك نجد أنّ المنجرة يتحدّث عن "مستقبلات" وليس عن "مستقبل" واحد فحسب.

42 المنجرة، "قضايا المستقبل الإسلامي...".

43 المرجع نفسه.

يطمئنّون إليه وعليه. بل لا غرابة في أن يُعزى التخلّف والأمراض الاجتماعية المصاحبة له في البلدان الإسلامية، إلى مثل هذه العقلية المتحجرة، الرافضة للإبداع والابتكار، والمغلقة لباب الاجتهاد"[44].

وقد كان الرسول، وفقًا للمنجرة، يمضي على نور الوحي نحو المستقبل، لا يلتفت إلى الوراء، ولا يكترث بما يحدث من ضوضاء، من لدن الراغبين في منعه من بناء المستقبل. ذلك أنّ الإسلام دينًا ومجتمعا، يهتمّ أساسًا بالرؤية نحو الآفاق (﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (فصّلت، 53)، بغية التحفيز على العمل في الدنيا والآخرة، وينهى عن الكرّ إلى الماضي، والتقوقع في دوامة قضايا الواقع المجرد من دوافعه الماضية ونتائجه المقبلة؛ ثمّ إنّ الرسول لم يكن يهتمّ كثيرًا بالماضي (لا سيّما عندما أقرّ بأنّ "الإسلام يجبّ ما قبله")، بقدر ما كان يتطلّع لبناء المستقبل، ويحفّز جمهور المؤمنين للاعتناء بغدهم، والعمل على صيانته وتثبيته.

كلّ هذا يُبيّن، بنظر المنجرة، أن ليس ثمّة جبرية أو حتمية في الإسلام، من شأنها أن تجعل الفرد والمجتمع غير متحكّمين في غدهما وفي مستقبلهما. ومن ثمّ، ولمواجهة تحديات المستقبل، "فعلينا قبل ذلك القيام بتطهير عقولنا من رواسب التواكل والجبرية"[45]، لأنّها تقتل الإبداع والابتكار، وتقتل الرغبة في الفعل والتفاعل، ولأنّ موضوع المستقبل هو دراسة وضعٍ معيّن بصورة مفتوحة على البدائل والخيارات، واستقراء النتائج الممكنة المترتبة عن هذا القرار أو ذاك. بمعنى أنّ الدراسات المستقبلية لا تصدر نبوءات، بل هي تهدف إلى تحديد الاتجاهات وتوقّع المستقبل المرغوب فيه، ووضع الإستراتيجيات لتحويله إلى مستقبلٍ ممكن؛ وهي لا تدّعي العصمة في توقّعاتها واستشرافاتها، إذ لا يمكن توقّع المستقبل في المطلق، بحكم أنّه اجتهادٌ قد يصيب وقد يخطئ.

ولعلّ من الأمور التي كان المنجرة لا يملّ من التذكير بها، عند حديثه عن الإسلام في علاقته بالمستقبل، هو ربط هذه العلاقة بالبعد الثقافي وبمنظومة القيم السائدة. ويبدو بالنسبة إليه ها هنا أنّه من البديهي "أنّ الإسلام، كقوّةٍ للتغيير والإبداع، سيلعب دورًا طليعيا في هذا التطور، إذ هناك عودة ملحّة إلى الروحانيات اليوم، خاصّةً عند الشباب الذي أصابه اليأس من جرّاء سلوك من هم أكبر منه سنا، والذين لم يكونوا في مستوى إعطاء نموذج سليم للحياة، أو على الأقلّ قدوة ملائمة في السلوك منسجمة ومحترمة"[46]. كما يرى أنّه من الطبيعي "أن يرجع الشباب المسلم إلى الأصول، للعثور على الأنماط المثالية التي تقود خطواته، لأنّ المستقبل الممكن والمنشود للعالم العربي والإسلامي يتركز أساسًا على تجديد الإسلام، إسلام الاجتهاد وليس إسلام التقليد، ذاك الداء الذي كان وراء سقوط حضارة ابتعدت تدريجيًا

44 مهدي المنجرة، "الحرب الحضارية ومستقبل العالم الإسلامي"، حوار مع مجلة رؤى، العدد 16 (2002).

45 لذلك سار المنجرة على درب أحد المتخصّصين الكبار في المستقبليات، غاستون بيرجي الذي كان يرى أنّ التوقّع عملٌ شخصي، في حين أنّ التغيير عملٌ جماعي.

46 يستخدم المنجرة مصطلح "الشيخوقراطية" للتعبير عن هذه الحالة. راجع: المنجرة، الإهانة...

عن مهمة الخلق والإبداع، اللذين واصلاهما إلى يوم أعلن فيه بعض الفقهاء جزافًا إغلاق باب الاجتهاد". يقول المنجرة إنّ الإسلام دائمًا "دينٌ متفتح، يترك للفرد مبادرةً كبرى في حرية التكيف والتغير وتوقّع التحوّلات. فلو لم يتوقّع الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته المستقبل في فجر الإسلام، لما كان هناك اليوم مليار و200 مليون من المسلمين"[47].

يتابع المنجرة، إلا أنّ المفارقة المفجعة، أنّ تاريخ ماضينا القريب لا يزال "كابحًا تحت نير الاستعمار، وقسط كبير من حاضرنا منفلتٌ من أيدينا؛ بل حتى مستقبلنا أصبح مرهونًا بدراسة الآخرين وبسيناريوهاتهم التي تعودنا الثقة في مصداقيتها (...) في هذه الحالة، يوشك مستقبلنا أن يكون نسخة مشوهة وغير صالحة من ماضي الآخرين. والحقيقة المُرّة الوحيدة التي تفرض نفسها في الوقت الحالي، هي أنّ العالم الإسلامي لا يتحكّم في مصيره، وأنّ استقلاله ما يزال شكليًّا على عدّة مستويات"[48]. وفي هذا الصدد، يلاحظ المنجرة أنّه من بين الدلائل على غيابنا في مجال صناعة رؤانا المستقبلية "التي هي نتيجة طبيعية لغياب أيّ دورٍ مستقبلي لنا في الحاضر، أن قبل 108 سنة، نشر المستشرق الإنجليزي بلونت بلندن كتابًا عنوانه **مستقبل الإسلام**، وكان علينا أن ننتظر 103 سنة بالتّمام والكمال، ليقوم عالمٌ مسلم من باكستان هو ضياء الدين ساردار، بإصدار كتاب حول نفس الموضوع في العام 1985"[49]. ومن ثمّ، فإنّ من أكبر الأزمات التي يعاني ويلاتها العالم الإسلامي المعاصر اليوم "غياب وجود رؤيةٍ واضحة لما تريد أن تقدم عليه القيادات الحاكمة، وانعدام بُعد النظر كليةً عندها، لجهلها المطبق بالواقع ومجراه وتياراته السائدة من جهة، ولخوفها وتحفظها من كل إقدام من لدن فئات من المجتمع، خشية الإضرار أو التقليص من سلطتها ونفوذها من جهة أخرى"[50].

وفي السّياق نفسه، يقرّ المنجرة بأنّ هناك غيابا تامًّا "لكلّ استشارةٍ شعبية أو تعبير جماعي عن طموحات ورغبات المجتمع، إذ لا توجد أدنى مشاركة فعلية وشريفة لصياغة برامج العمل، ورسم الخطى لمواجهة التحديات وتحقيق المستطاع من الطموحات، وبناء مجتمع مدني صالح". فالنخب الحاكمة، يتابع الرجل، "منشغلةٌ بمعارضيها وحركاتهم، ظانّةً أنّ غفلتها عنهم ستودي بحياتها على أيديهم، وقضايا المجتمع تعالج بشكلٍ مركزي مستبد بالقرار، حسب ما بقي من الوقت، وما فضل من إمكانات، والنظر ببعدٍ شاسع لما يحمله المستقبل لا داعي له، لأنّ المالكين بزمام الأمور ببلداننا يتوهّمون أنه لا تخفى عليهم خافية، فمتى حصل تغيير كانوا أوّل الشاعرين به، وسيعالجونه في حينه"[51].

---

47 المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، ص 297.

48 المرجع نفسه، ص 302.

49 Ziauddin Sardar, *Future of Muslim Civilization* (London: Croom Helm Ltd, 1979).

50 المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، ص 303.

51 المرجع نفسه، ص 303.

ولا تقتصر التحديات المستقبلية التي تواجه العالم الإسلامي على هذه الجوانب فحسب، بل تمتد، بحسب المنجرة، لتبلغ مؤشّراتٍ أخرى أعمق وأخطر، من قبيل تدنّي مستويات البحث العلمي والإبداع التكنولوجي، وانتشار الأمية بنسبٍ مرتفعة، واستفحال أزمة القيم الثقافية - الاجتماعية، وعدم ملاءمة النماذج التنموية المستوردة، وغياب دولة الحق والقانون، وتهميش دور المرأة، وما سوى ذلك من مظاهر تبيّن بجلاء، بنظر المنجرة، أنّ مستقبل هذا العالم كان ولا يزال على المحك. والحصيلة بنظره، إنما تتمثّل في القول بأنّ أزمة العالم الإسلامي هي "قبل كل شيء أزمة رؤية، ناتجة عن عدم وجود مشروع جماعي، وغياب فئة قادرة وكفؤة، ونخبة من المفكرين النيّرين، بحيث أنّ أغلب هؤلاء هم مغتربون ثقافيا، ويمارسون نوعا من الرقابة الذاتية على أقوالهم وكتاباتهم، كما يذهب البعض منهم إلى حد بيع نفسه لمن يقدم له المزيد"[52]. وهذه الأزمة هي كذلك "أزمةٌ روحية وأخلاقية، ناتجة من حيرة من حيث الانتماء إلى قيمٍ متنافية، تتأرجح بين نظام قيمٍ جامد، لم يعرف كيف يتطوّر لمواجهة التحديات الجديدة من جهة، ونظام قيم مستورد في شكله الخام، يتلاءم مع واقع صانعيه ومشاكلهم الحقيقية، لا مع ناقليه من جهة ثانية. ولعلّ هذا ما يفسر فقدان الثقة لدى الشباب"[53]. يقول المنجرة، كلّ هذا يدعونا للمبادرة بعلاج أوضاعنا من خلال التفكير بإمعانٍ في مستقبلنا. فالطبيعة كما يُقال تكره الفراغ، والأمر كذلك بالنسبة إلى المسلمين غربًا وشرقًا وإلى الإنسانية جمعاء.

خامسًا. التنوع الثقافي والتعدد الحضاري والقيمي مفتاح المستقبل

لم يتحدّث مهدي المنجرة عن التنوّع الثقافي بوصفه قيمةً ثقافية وحضارية، من المفروض تثمينها والدفاع عنها، ولكن لأنّ مصطلح المستقبلية مشتقٌّ بنظره من الكلمة الإغريقية "بروسبيكت" (Prospect)، والتي تعني المنظور أو طريقة النظر إلى الشيء. وهذه الطريقة تُحيل صوبًا على عنصر التنوع، "لأنه لا يوجد إثنان ينظران لنفس الشيء بنفس الطريقة؛ ثم إنّ طريقة النظر ليست عمليةً موضوعية فقط، بل تتدخّل فيها الثقافة بالضرورة". وإضافةً إلى ذلك، فإنّ الحديث عن المستقبل هو بالمحصّلة النهائية حديثٌ عن "المستقبلات"، إذ المستقبل متعدّدٌ بالفعل "لأنه مفتوحٌ ويتيح بدائل متعدّدة، ومن ثمّ فهو بالتعريف، متنوّعٌ ثقافيا"[54].

---

52 المنجرة، حوار التواصل، ص 52.

53 المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، ص 309.

54 مهدي المنجرة، "ما بعد الاستعمار: التنوع الثقافي ودراسات المستقبل"، الرأي (الرباط) (2 تشرين الأول/ أكتوبر 1994).

ويلاحظ المنجرة أنّ التعدّد الثقافي القائم على نظرة عالمية، شبه غائبٍ في الدراسات المستقبلية، إذ نجد من جهة أنّ أكثر من 98 في المئة من الأموال المخصّصة لهذا المجال تنفق في الشمال (حيث 20 في المئة من سكان العالم فقط)، في حينٍ لا ينفق في الجنوب سوى 2 في المئة منها (مع 80 في المئة من سكان العالم). ونجد من جهةٍ أخرى، هيمنةً ثقافية مضمرة بهذه الدراسات، إذ "نجد أنّ لدى العديدين من المتخصّصين في هذا الميدان درجةً كبيرة من التحفّظ اتّجاه القِيَم غير الغربية"[55].

ومن ثمّ، فالمطلب هنا إنما يتمثّل، في نظره، في "دمقرطة دراسات المستقبل على الصعيد الوطني والجهوي والدولي"، ليس من باب إشراك المواطنين في الاختيارات الإستراتيجية الكبرى فحسب، ولكن أيضًا لضمان "تراضٍ" عام بشأن الرّؤى والتصورات، لأنّ من شأن ذلك أن يضمن مبدأ التعدّد والتنوّع. ويرى المنجرة في هذا الصّدد أنّه بالإمكان الحديث عن سيناريوهين، في ما يخصّ مسألة التنوع الثقافي:

+ سيناريو القطبية الواحدة التي نراها بظلّ الهيمنة الغربية على المستوى الثقافي وعلى مستوى القيم السائدة، أو المراد لها أن تسود. وهو السيناريو الذي يجد تجاوبًا كبيرا مع النخب الحاكمة في بلدان الجنوب، حيث الاغتراب الثقافي والحضاري والقِيَمي. لا مستقبل لهذا السيناريو بنظر المنجرة، لأنّ الشعوب لا يمكن أن تتنازل عن موروثها القيمي، وعن تراثها الثقافي والحضاري.
+ أمّا السيناريو الثاني، فهو الذي يجب أن ينبثق من أنقاض النظام العالمي القائم، بغاية بناء "ما يمكن تسميته بالنظام العالمي الجديد/ عصر الحضارات المختلفة، القائم على انبثاق عصر تعايش حضارات متعدّدة"[56].

بذلك، يرى أنّ أحد الأخطاء الكبرى التي يرتكبها المدافعون عن القيم الغربية، "إضافةً إلى المطابقة المنهجية بين التحديث والتغريب، يكمن في أنهم وصفوا بالعالمية كلّ قيم ومفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف والعقلانية والمنهج العلمي والتكنولوجيا وعلم الجمال"[57]. إنّه منطق "الغطرسة الثقافية"، لأنّه لو كان للإنسان من مستقبل، فللتنوّع الثقافي مستقبلٌ أيضًا. إنّه مكمن القِيَم التي تُعدّ مفتاحًا من مفاتيح المستقبل. ليس معنى هذا أن يتقوقع المرء خلف التقاليد بتصلّبٍ وتشدّد، لكنّه يجب ألّا يستبعد القيم التقليدية في كلّ حين: "فإذا كان بعضها متخلّفا، فإن البعض الآخر قابلٌ لأن يكون ذا نفعٍ كبير؛ وزيادةً على ذلك، فمصطلح قيمة لا يرتبط بالضرورة بالتقليد، إذ إن هناك قيما كانت بمثابة ردّ فعلٍ على الماضي"[58].

55 المرجع نفسه.

56 المنجرة، حوار التواصل، ص 30.

57 المرجع نفسه، ص 30.

58 راجع في تفاصيل هذه النقطة: مهدي المنجرة، قيمة القيم (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008).

ليس هذا فحسب، بل إنّ الشعوب "تعلّمت حدسيًّا أنه بإمكانها الاعتماد على قيمها الثقافية إذا أرادت التطور وفق طموحاتها. وهذه القيم هي بالطبع قيمٌ متعدّدة وغير ذات جنسٍ واحد داخل البلد الواحد. فالتعدّد هو الذي يمنح الحركية الثقافية على المستوى الوطني، إذا ما تمّ احترامه على المستوى المحلي. إنّ المجتمع يشتغل على قواعد من أجل حماية التعدد البيولوجي، إلا أنه لا يبدو أنّ هناك اهتمامًا فعليا بتشجيع التعدد الثقافي. إننا نعتقد أنّ هناك مصلحة في حماية الأشياء العارضة والآثار والمواقع، ولكننا لا نرى نفس المصلحة في دراسة أنظمة القيم انطلاقا من مقاربة غير إثنولوجية"[59]. ويؤكّد المنجرة أنّ الذود عن القيم الثقافية "يمكن أن يفضي إل نزاعاتٍ كردّ فعلٍ على عدوانٍ ثقافي، لكني لا أعتقد مع ذلك أنّ الانقسامات الثقافية تشكّل في حدّ ذاتها مصدرًا للنزاعات. إذ هذه الاختلافات هي من طبيعةٍ تجعلها تغني العالم، من خلال التنوّع الثقافي وتجعله قادرًا على الاستمرار في الحياة"[60].

يتقاطع المنجرة بهذه النقطة مع صمويل هانتغتون، على الرغم من تباين مرجعياتهما، إذ يريان معًا أنّه سيكون ذا دلالةٍ كبرى اليوم ألّا نصنّف البلدان على أساس أنظمتها السياسية أو الاقتصادية، وتبعًا لمستواها في التنمية الاقتصادية، بل على أساس ثقافتها وحضارتها. ولذلك، يعتقد مهدي المنجرة أنّ التنوع الثقافي هو من وسائل البقاء بالمعنى السوسيو - اقتصادي والثقافي. وهو "مفتاح التواصل الثقافي الذي هو في رأيي، أكبر مشكلٍ في العالم. إذ إنّ سكان الجنوب قد أعيتهم الجهود التي يبذلونها في التعلم والتأهل ليكونوا في مستوى الحوار مع الشمال بلغته هو، آخذين قِيَمه بعين الاعتبار"، في حين لا نجد مجهودًا يذكر من لدُن هذا الشمال لنفس النهج (...) فإذا لم يقدم الشمال على القيام بجهدٍ لفهم قِيَم الآخر، فإنه سيجد نفسه بعد 10 إلى 15 سنة، منفصلًا كلّيةً عن حقائق الجنوب، ولن تكون في حوزته سوى ترسانته النووية وبعض المرتزقة يعتمد عليهم"[61].

لذلك، لا يتردّد المنجرة في القول بأنّ نزاعات المستقبل ستكون نزاعاتٍ ثقافية وحضارية بامتياز؛ وهي نزاعاتٌ لا يمكن أن تستمر، ولا يمكن أن نخضعها لسيناريو الإصلاح، لأنها مبنيّة على القوة وعلى العنف. وعليه "لم يعد هناك على المدى المتوسط، أيّ حلٍّ إلا سيناريو التغيير البنيوي الوظيفي الجذري، لمواجهة التحديات الجديدة والتطورات التي يشهدها العالم. وهذه المرحلة هي مرحلة انتقالية ستدوم ما بين 3 أو 5 سنوات، سيحصل بعدها تغييرٌ أساسي لا داخل بلدان العالم الثالث فحسب، بل في علاقات الشمال والجنوب أيضا"[62]. ويتابع القول بأنّ "الحروب أضحت منذ عهدٍ قريب تعكس استكبارًا ثقافيا، وعلينا اليوم أن نستحثّ بإصرارٍ ومصابرةٍ روح التواضع الثقافي؛ إذ نبذ أيّ استعلاءٍ حضاري هو المفتاح الصحيح

---

59 المنجرة، حوار التواصل، ص 32.

60 مهدي المنجرة، "اليابان وثقل التنوع الثقافي"، لوك جابان (كانون الأول/ ديسمبر 1999).

61 المنجرة، حوار التواصل، ص 37.

62 مهدي المنجرة، "نزاعات المستقبل ثقافية-حضارية"، الرأي (الرباط) (22 آب/ أغسطس 1996).

للتعايش السلمي. وبصرف النظر عن المخاطر والصعاب، يمكن أن نقول إنّ الاتصال الثقافي كما يتراءى لذوي النيات الحسنة، من شأنه أن يؤمّن للإنسانية مستقبلًا آمنا"[63].

سادسًا. عندما يتوقّع مهدي المنجرة انتفاضات الربيع العربي

لم يُقدَّر لمهدي المنجرة أن يدرك تموّجات انتفاضات الربيع العربي، ولا إرهاصاتها ولا ما ترتّب عنها، إذ غيّبه المرض في ربيع عام 2010 وإلى حين وفاته في صيف عام 2014. وعلى الرغم من أنّه لم يستطع متابعة ما جرى ويجري، فإنّنا نزعم أنّه كان ضمن الذين استشرفوا قدومها، و"بشّروا" بمقدمها بهذا الشكل أو ذاك، حتى وإن لم يخض في الأساليب التي ستتبعها، أو النتائج التي قد تترتّب عنها في هذا البلد العربي أو ذاك.

ولعلّ الذي ألهمه، في هذا الباب، إنما هو انتفاضة أطفال الحجارة في فلسطين في عام 1987، وما تبعها من انتفاضاتٍ على شاكلتها، وكيف بدت له أنّها الشرارة التي ستُلهم باقي الشعوب للنسج على منوالها. ولعلّ كتابه "انتفاضات في زمن الذلقراطية"[64] خير شاهدٍ على صدق نبوءة الرجل. يقول المنجرة متسائلا، بخصوص انتفاضات الفلسطينيين: "من أين أتت انتفاضة الحجارة؟". ليجيب دون مواربة: "إنها لم تأت قطعًا من الوزارات ولا من القصور ولا من المكاتب الرسمية ولا من الحكومات ولا من النخب. إنها أتت ضدّها جميعا؛ ضدّ الأنظمة والحكومات العربية، التي انفصلت انفصالًا تاما عن هموم الجماهير والشعوب"[65].

هذه هي القضية، وهذه هي الإشكالية، "إشكالية أنّ الحكومات العربية والأنظمة العربية أصبحت بدون مصداقية، وأكثر من أي وقت مضى بدون مشروعية. ومن ثمّ، فانتفاضة الحجارة لأطفال فلسطين ليست إلّا مجرّد الانتفاضة الصغيرة، التي ستتبعها لا محالة، الانتفاضة الكبرى ضدّ الحكومات والأنظمة التي تواطأت على حساب شعوبها وعلى حساب قضيتها الأولى"[66]. إنّ انتفاضة الحجارة كان لها الفضل، بنظر المنجرة، "كونها أماطت اللثام عن الأنظمة والحكومات والسياسات والمصالح الضيقة، مصالح التشبّث بالحكم دونما طلب رأي الشعب. ولها الفضل كذلك في فضح النخبة (...) التي استسلمت وسلمت قيمها وأفكارها. وأبانت كذلك على أن لا قداسة إلا لله، ولا مشروعية إلا للشعب، ولا مصداقية إلا من خلال تلك التي تمنحها الجماهير"[67].

---

63 المرجع نفسه.

64 مهدي المنجرة، **انتفاضات في زمن الذلقراطية** (القنيطرة: البوكيلي للطباعة والنشر، 2001).

65 مهدي المنجرة، "الانتفاضة والنخبة"، مداخلة باللجنة المحلية للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني (9 كانون الثاني/ يناير 2001).

66 المرجع نفسه.

67 المنجرة، **انتفاضات في زمن الذلقراطية**، ص 166 - 167.

هذه هي فلسفة الانتفاضات الصغرى، "وستكون ثمة فلسفة للانتفاضات الكبرى القادمة، لأنّ المسألة لم تعد بيد الحكومات والأنظمة والنخب، بل تحوّلت للشارع، في الوقت الذي بدأت هذه الأخيرة تتحدث سيميائيا بمصطلحات العنف ومواجهة العنف وإيقاف المواجهات وما سوى ذلك". لذلك، يتصوّر المنجرة أنّه "ستأتي انتفاضات بنفس روح انتفاضة أطفال الحجارة، لمحاربة انعدام العدل الاجتماعي والظلم والفقر (...) وسنرى تدريجيًّا انتفاضات أخرى في بقية العالم العربي والإسلامي"[68]. ويتابع المنجرة، "هناك فجوةٌ كبيرة في العالم العربي ما بين الحكام والشعوب، والفجوة بلغت درجة الانفجار، والانتفاضة ليست انتفاضةً للقضية الفلسطينية فقط، بل هي رمزٌ للتحرير العربي؛ إذ لا يمكن لعربيٍّ أو مسلم أن يحسّ بالحرية كاملة طالما فلسطين ترزح تحت نير الاحتلال. وأنا شخصيا أرى أنّه ما دامت فلسطين محتلة، فأنا أيضًا محتل، كعربي، كمسلم، كإفريقي، كواحد من العالم الثالث"[69]. ولذلك يرى المنجرة أنّ انتفاضة أطفال الحجارة إنما كانت "ثورةً على من سلّمت لهم قمّة الرباط شرعية التمثيل"؛ ويرى أيضًا أنّ هذه الانتفاضة موجّهةٌ إلى أولئك الذين منحوا هذه الشرعية. إنّها "موجّهةٌ إليهم، إلى تخاذلهم، إلى تردّي وضعهم، إلى هشاشة قراراتهم، إلى ضعف تحركهم، إلى استخفافهم بشعوبهم وقمعهم لها، وتكميم أفواهها خشيةً على قدسية الاستقرار، واسترضاءً للذين لا يدفعون بمبدأ التغيير ولا مصلحة لهم في أن يسود"[70].

ولا يقف المنجرة عند هذا الحدّ، بل يذهب إلى درجة عدّ انتفاضة فلسطين "وقود الانتفاضات، المؤطّر لمسارها، مشعلها، شمعتها، منير طريقها، مرجعها الروحي (...) فلم يعد أطفال فلسطين مكمن الجهاد الأصغر ولا عمق الجهاد إياه، بقدر ما أصبحوا عمق جهادٍ أكبر، سينتشر انتشار النار في الهشيم، في ظلّ نظامٍ عربي مهترئ، ضعيف المناعة، مهتزّ البنى والمكوّنات"[71]. إنّ ما يسميه المنجرة الجهاد الأصغر، تمامًا كما الشأن مع الجهاد الأكبر، "هو ثورة من أجل الحضارة والقيم، عوض الاقتصاد والسياسة، هو انتفاضةٌ على الحاضر كمادّة وأمل في المستقبل كقيمة رمزية وكبعد حضاري". ومن هنا، "فالانتفاضة لم تعد مفتاح حلّ القضية فحسب، بل أضحت معطى جوهريا لا بدّ من استحضار فلسفته لفهم المستقبل والعمل على توجيهه"[72].

إنّ النظام العربي، بنظر المنجرة، قد بات عاجزًا وعديم الجدوى، ولا يمكن أن يستمر كثيرًا، لأنّه مرتكزٌ على منظومة بنيوية من أربعة أضلع:

---

68 المرجع نفسه، ص 177.

69 مهدي المنجرة، "الانتفاضة وحرب القيم"، أخبار اليوم (الإمارات) (أيلول/ سبتمبر 2001).

70 المنجرة، انتفاضات في زمن الذلقراطية، ص 13.

71 المرجع نفسه، ص 13.

72 المرجع نفسه، ص 15.

- إنّه نظامٌ يشتغل بمنطق "التفقيروقراطية"، أي أنّه يتّخذ من الفقر والتفقير نظامًا للتدبير والحكامة والحكم، وهو ما يفسّر تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة عن قصد، وسيادة اقتصاديات الريع والفساد وتهريب الأموال.
- وهو نظامٌ يشجّع "الجهلوقراطية"، أي تجهل الجماهير وتركها على أميتها، إذ تتعدّى نسبة هذه الأخيرة في المتوسط العربي الـ 50 في المئة. كيف "تريدون أن يكون البلد مسيّرًا تسييرا جيدا، في الوقت الذي نتحدّث فيه عن مجتمع الإعلام، ومنظومة التربية والتكوين في أزمةٍ مستدامة؟". يقول المنجرة، "لو كان لدينا، نسبة أمية تقلّ عن 20 في المئة، فلن يكون لنا حتمًا نفس الحكام، ولا نفس الوزراء، ولا نفس البرلمان"؛ إنهم سيدركون جميعا أنّهم بإزاء شعوبٍ واعية، مدركة، متعلمة، لا يمكن القفز على مطالبها.
- ثم هو نظامٌ إحدى سماته الكبرى "الشيخوقراطية". "فحين ننظر إلى هرم الأعمار، فإننا نلاحظ إلى أيّ حدٍّ تنقصنا الديمقراطية في توزيع الأعمار، بوصفنا محكومين من لدن شيوخ، في حين أنّ ثلثي الجماهير شباب". وهذا مؤشّر، بنظر المنجرة، على غياب الديمقراطية وغياب الرغبة لدى الحكام لإقحام فئة الشباب في دائرة اتخاذ القرار.
- وهو نظامٌ مدمن على "الكذبقراطية"، أي أنّه حوّل الكذب إلى أداة تسييرٍ ومنظومة حكم. وهذا معناه أنّ هذا النظام لا يراهن على مصداقيةٍ ما، بل يتعامل مع الجماهير وكأنّها كتلة بشرية لا تفهم ولا تدرك، لا بل إنّ ما يأتي على لسان "الزعيم"، لا يمكن أن يزايد بشأنه أو يخضع للتكذيب[73].

هذه المميّزات الكبرى التي تطبع النظام العربي هي التي ستحرّك، بنظر المنجرة، الانتفاضات في وجه هذا النظام، لا بل وستناهض أيضا المنظومة السيميائية التي يبني عليها خطابه، مباشرةً أو عبر أساليب البروبغندا التي تتيحها له وسائل الإعلام العمومية. يتابع المنجرة، إنّها لاحقًا "مرحلة تحوّلٍ كبرى تبشّر بميلادٍ جديد (...) إنها مرحلةٌ لذيذة (...) لأنها ستحملنا إلى مشارف عهدٍ جديد"[74].

على سبيل الختم

ليس من المبالغة إذًا القول بأنّ مهدي المنجرة قد استشرف حقًّا وإلى حدٍّ بعيد انتفاضات الربيع العربي، والتي اندلعت بداية العشرية الثانية من الألفية الثالثة؛ بل وذهب عشر سنوات قبل اندلاعها، إلى درجة تحديد الدول التي ستشهدها. لقد تحدّث بالاسم والصفة عن مصر مبارك، وعن تونس بن علي،

73 راجع في هذه المصطلحات الجديدة: المنجرة، الإهانة...، ص 109.

74 المنجرة، انتفاضات في زمن الذلقراطية، ص 15.

وعن "مغرب المخزن"[75]، وعن قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وعن دول الخليج، لا سيّما بعد ضرب أفغانستان واحتلال العراق...، وهكذا.

وإن لم يَبْنِ توقّعاته على نمذجةٍ كمّية للمؤشرات، فإنّه بناها على ميزات النظام التي قدّمنا لبعض عناصرها أعلاه. وقد بناها على مقولةٍ مأثورة لديه، مفادها أنّه عندما ترى السماء ملبّدةً بالغيوم، فاعلم أنّ المطر قادمٌ لا محالة.

ونزعم بالمحصّلة، أنّه لو كان لمهدي المنجرة أن يعيش ويعايش أطوار انتفاضات الربيع العربي، لتأكّد أنّ ما توقّعه هو الذي وقع حقًّا. لكن الذي لربما كان سيفاجئه إنما قوة منظومة الدولة العميقة، وتكالب القوى الخارجية للحفاظ على نظمٍ تطعن فيها الشعوب... والدراسات المستقبلية أيضًا.

75 رديف الدولة العميقة بلغة "الربيع العربي".

المراجع References

أوّلًا. مؤلّفات مهدي المنجرة

الكتب

- Elmandjra, Mahdi. *The United Nations System: An analysis*, London: Faber and Faber, 1973.
- __________. James W. Botkin, Mircea Malitza, *No limits to Learning: Bridging the Human Gap* (*A Report to the Club of Rome*), Oxford: Pergamon Press, [1979] 1998.

+ المنجرة، مهدي. **الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط7، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
+ __________، **حوار التواصل: من أجل مجتمع معرفي عادل**، ط7، مراكش: دار وليلي، 2001.
+ __________، **انتفاضات في زمن الذلقراطية**، القنيطرة: البوكيلي للطباعة والنشر، 2001.
+ __________، **الإهانة في عهد الميغاأمبريالية**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2004.
+ __________، **قيمة القيم**، الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008.

الدوريات، المؤتمرات والحوارات

- __________، "الدراسات المستقبلية: حبر المستقبل"، **عالم الفكر**، (آذار/ مارس 1988).
- __________، "قضايا المستقبل الإسلامي: الدراسات الإسلامية - الضرورة والواقع والآفاق"، ندوة قضايا المستقبل العربي، الجزائر، (أيار/ مايو 1990).
- __________, "Cultural Communication: Major Challenge of the Future", in UNESCO/UNU, Tokyo Symposium "*Science and Culture*": A Common for the Path Future, Tokyo, (1995).
- __________، "الانتفاضة والنخبة"، مداخلة باللجنة المحلية للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، المحمدية، (9 كانون الثاني/ يناير 2001).
- __________, "What Future for Islam in Europe?", *Club of Rome* (with: Centro Cultural Islamico de Valencia), Valencia (15 September 2005).

الموقع الرسمي على شبكة الإنترنيت

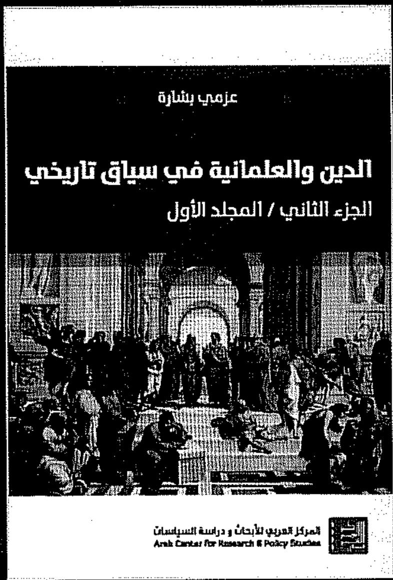
- www.elmandjra.org

ثانيًا. المراجع العربية

- حسيب، خير الدين وآخرون. **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

ثالثًا. المراجع الأجنبية

- Jouvenel (de), Hugues. *Invitation à la prospective*, Futuribles: collection Perspectives, Paris: Editions Futuribles, 2004.
- Sardar, Zuaiddine. *The Future of Muslim Civilization*, London: Croom Helm Ltd, 1979.
- Wan Zakaria, Wan Fariza AlyatiBinti. "Futures Studies in Contemporary Islamic and Western Thought: A Critical Study of the Works of Ziauddin Sardar, Mahdi Elmandjra, Alvin Toffler and Daniel Bell", A thesis submitted to The University of Birmingham For the degree of Doctor of Philosophy, University of Birmingham (February 2010).
- __________, "Mahdi Elmandjra and the Future of the Muslim World", *International Journal of Islamic Thought*, vol. 3 (June 2013).



عزمي بشارة

الدين والعلمانية في سياق تاريخي

الجزء الثاني / المجلد الأول (العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية)

مشروع عزمي بشارة في هذا الموضوع مشروعٌ معرفيٌ تراكميّ، بدأ البحث فيه منذ عقدٍ ونصف، ولا يزال متواصلًا، تحت عنوان "الدّين والعَلمانيّة في سياق تاريخي".

وموضوع الجزء الثاني من هذا المشروع هو العلمنة في أوروبا؛ ويتناول المجلد الأول "العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية" مقدّمات العصر الوسيط، والعلاقة بين الكنيسة والكيانات السياسية التي بدأت تتبلور على أنقاض الإمبراطورية الرومانية، بوصفها علاقة وحدة وصراع انتهت إلى صعود الدولة؛ معتبرًا صعود الدولة ومركزة سلطة الملك من أهمّ علامات نهاية العصر الوسيط.

كما يتطرّق المؤلف إلى "النهضة والأنسنية الكاثوليكية ومركزية الإنسان"، وإلى "الإصلاح الديني"، و"نشوء منطق الدولة"، وإلى الدين وبداية الاكتشافات العلمية والعلاقة بين الدين والعقل، سواءٌ في فكر التنوير في "ما-بعد التنوير"، وصولًا إلى سؤال "العلمانية باعتبارها أيديولوجيا في القرن التاسع عشر"، وإلى النماذج الليبرالية والديمقراطية المعاصرة في حرية الدين والعقيدة.

ترجمات
Translations

255 استشراف

Mahdi Elmandjra | مهدي المنجرة
Translated by: Editorial Board | ترجمة: هيئة التحرير

انصهار العلم والثقافة: مفتاح القرن الحادي والعشرين

Fusion of Science and Culture: Key to the Twenty-First Century*

ملخص: الفكرة الأساسية لهذا المقال هي ضرورة الكفّ عن ربط التحديث بالتغريب، وعن الفصل بين العلم والثقافة، وعن الاعتقاد أنه لا يوجد سوى نموذجٍ أحادي للتنمية يكمن مفتاحه في نشر تكنولوجيا يُزعم أنها "محايدة" و"كونية". فعلى العكس من ذلك، يدعو مهدي المنجرة البلدان العربية وبلدان الجنوب إلى مقاربة القرن الحادي والعشرين بفلسفةٍ تستند إلى الرّؤى ما-بعد الحداثية بشأن فلسفة العلوم، وإلى التجربة الفريدة من نوعها لليابان. وهذا التحذير مصحوبٌ بتحليلٍ صريح ومن دون محاباة لتأخّر تأقلم المؤسّسات والإجراءات التنظيمية المعاصرة، ولأزمة النّظُم القِيَمية والتعلّمية، ليأخذ المقال في نهاية المطاف شكل مرافعةٍ لا هوادة فيها لمصلحة إعادة انبعاث الثقافة وانصهارها مع العلم، معتبرًا ذلك مفتاح البقاء على قيد الحياة في القرن الحادي والعشرين.

كلمات مفتاحية: الحداثة، التغريب، العلم والثقافة

Abstract: This paper contends that the linking of modernization with westernization should cease. Not only would this put an end to the problematic divide between science and culture, but it would also halt the damaging belief that there is only one model for development whose key lies in a spread of technology that claims to be "neutral" and "universal." On the contrary, this paper calls upon Arab countries and the countries of the Global South to approach the twenty-first century with a philosophy based on a post-modern vision of the philosophy of science, taking as a model the singular experience of Japan. The paper also presents a frank and unbiased analysis of the delayed adaptation of institutions and contemporary organizational procedures to contemporary realities, as well as the crisis in value and educational systems. The paper ultimately takes the form of an unrelenting argument for the renaissance of culture and its fusion with science, on the view that this is key to survival in the twenty-first century.

Keywords: Modernization, Westernization, Science and Culture

* Mahdi Elmandjra, "Fusion de la science et de la culture: La clé du 21e siècle", *Futuribles*, no. 138 (Décembre 1989), pp. 3-18.

تمهيد

تمّ تقديم هذا المقال الذي بين أيدينا، والذي نُشر في مجلّة "فوتوريبل" في كانون الأوّل/ ديسمبر 1989، في ندوة "العلم والثقافة في القرن الحادي والعشرين: برنامج البقاء على قيد الحياة"، والتي عقدتها اللّجنة الكندية لليونسكو (منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) بفانكوفر/ كندا، في الفترة 10 - 15 أيلول/ سبتمبر 1989؛ وهي الندوة التي كان مهدي المنجرة مقرّرًا لها، وفي الآن ذاته كان رئيسًا لـ "الجمعية الدولية للمستقبليات فوتوريبل" (Futuribles International).

ومن خلال هذا النصّ وغيره من الأعمال القيّمة، تتجلّى لنا البصيرة الحصيفة وبُعد النظر النافذ اللّذان برهن عليهما مهدي المنجرة طوال مشواره الفكري المديد؛ وهو ما يعرض يحيى اليحياوي لبعض جوانبه ذات الصّلة ضمن هذا الكتاب (راجع مقالة "المستقبل في فكر مهدي المنجرة").

ومن بين هذه الظواهر الأساسية التي استشرفها مهدي المنجرة ورسم خطوطها العريضة سلفًا، التغيير البنيوي العميق الذي وسم التطوّر البشري ابتداءً من الفترة ذاتها التي صدر فيها هذا المقال؛ أي منذ أواخر ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، سواءٌ على مستوياتٍ اقتصادية أو اجتماعية أو تكنولوجية. وقد بدأت تلوح بوادر هذا التحوّل نحو ما أصبح يطلق عليه "مجتمع المعرفة" أو "اقتصاد المعرفة"، مع الثورة المعلوماتية الهائلة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفترة ذاتها، ولا سيّما شبكة الإنترنت، ومع التحوّلات العميقة في بنية المعرفة وإبستيمولوجيتها، وفي المنظور الحداثي الضيّق للفصل بين العلم والثقافة، ثمّ في أعقاب ذلك مع بروز "الصناعات الإبداعية" في مستهلّ القرن الحادي والعشرين؛ وهي التي تخطّت الحواجز المصطنعة بين العلم والثقافة والفن والمعرفة العامة. وهي جميعها قضايا جوهرية عرض لها مهدي المنجرة في هذا المقال من منظور ما-بعد حداثي قلّ نظيره وندُرت تبيئته في السّياق العربي.

كما تؤكّد مآلات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، من تعميقٍ للشرخ الحضاري بين الشرق والغرب واستفحالٍ للأصوليات وضروب أشكال التطرّف والأُحادية، تحذيرات مهدي المنجرة في هذا المقال إزاء فوات أوان استغلال فرصة تواصلٍ حضاري قائم على الاحترام المتبادل وعلاقة النظير - بالنظير، والرّبط بشكلٍ وثيق بين ما دأبت الرؤية الحداثية القاصرة على معارضته في سجلّات "ما هو كائن" و"ما ينبغي أن يكون".

هيئة التحرير

مقدّمة

يقتضي البقاء على قيد الحياة تضامنًا مجاليًا (المشاركة)، وتضامنًا زمانيًا (الاستباق). وتعدّ العقبات الرئيسة أمام تحقيق هذين الشرطين هي:

- التفاوتات الاقتصادية الكبيرة داخل البلدان وفي ما بينها، والجور الاجتماعي النّاجم عنها.
- هيمنة نظام القِيَم الاجتماعية والثقافية الغربية أو اليهودية-المسيحية منذ قرنين من الزمان.
- بنياتٌ ذهنية وأساليب تعلّم غير ملائمةٍ لمسايرة تسارع التاريخ غير المسبوق والوتيرة السريعة جدًّا للتطوّر، واللّذان يوجبان نفاذ بصيرةٍ أكبر وتواصلًا ثقافيًا أكثر توازنًا.

إنّ الافتراض الأساسي لهذا المقال هو أنّنا لن نتمكّن من ضمان البقاء على قيد الحياة من دون "ائتلافٍ جديد" يصل إلى حدّ انصهار العلم والثقافة. فقد تغذّت الثورة الصناعية على صورة مجتمعٍ يمتلك "ثقافتين": واحدةٌ علمية والأخرى غير-علمية. أمّا المجتمع ما-بعد الصناعي، فبانتقاله من حضارة المواد الأوّلية، والإنتاج، ورأس المال، إلى حضارة المعرفة، والمعلومات، واللّامادية، فإنه سيُلغي لا محالة هذا التقسيم.

وسيثير مثل هذا الانصهار العديد من القضايا، لا سيّما قضيّة إعادة النظر في القاعدة القديمة بشأن "كونية" و"حيادية" العلم. وأتذكّر ردود الفعل الحادّة التي أثرتُها منذ ربع قرنٍ في كلّ مرّةٍ وضعتُ فيها هذه "العقيدة" موضع سؤال. وقد كان ضروريًّا الطّعن في هذه العقيدة للوصول إلى تصفية معادلةٍ لم أقبل بها أبدًا، وهي معادلة "التحديث" بوصفه مرادفًا لـ "التغريب"[1]. إنّ رفض هذا الادعاء هو ما دفعني إلى تركيز أبحاثي على الاستشراف، والتكنولوجيات المتطوّرة، والتغيّر الثقافي، ومثال اليابان.

معادلة التحديث/ التغريب

لم أفهم أبدًا التأويلات التبسيطية والمتغطرسة ثقافيًّا التي كانت تختزل التقدّم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي لليابان في مجرّد "تقليدٍ" للغرب؛ وقد شجبت دائمًا هذا الشكل المأفون للاختزالية. ويسرّني أنّ الأمور قد تغيّرت اليوم وأصبح تطوّر اليابان يُفهم على نحوٍ متزايد بوصفه سيرورةً داخلية مرتبطة بشكلٍ مباشر بقيمٍ ثقافية محدّدة. ولا توضّح أيّ ظاهرةٍ معاصرة أخرى بشكلٍ أفضل الرّابط العميق بين العلم والثقافة كما يوضّحه النموذج التنموي الياباني، والذي من الواضح أنه، مثل أيّ نموذجٍ تنموي أصيل، غير قابلٍ للتقليد.

---

1 "التّغريب" (Occidentalisation) بمفهوم الانصهار في الحضارة الغربية. (المترجم)

ومن أجل فهم العلاقة بين العلم والثقافة على نحوٍ أفضل، من المفيد قراءة الدراسة التي نشرها "المعهد الياباني القومي للنهوض بالبحوث" في عام 1988 تحت عنوان "البرنامج الياباني لعقد التسعينيات"، والتي تؤكّد مقدّمتها على تنوّع الحضارات باعتبارها أساسًا جديدًا للمجتمع ما-بعد الصناعي:

> "يجب من الآن فصاعدًا أن ننظر للعالم بشكلٍ مختلف، وأن نضع جانبًا الحكم المُسبق القديم عن نظامٍ عالمي طِباقي تحت [هيمنة] الإمبراطورية الأميركية. إنّ النظام العالمي الجديد، والذي يمكن أن ننعته بعصر تنوّع الحضارات، يرتكز على أساس التعايش بين حضاراتٍ متعدّدة... وإذا كان التغريب قد أحدث تقدّمًا في العالم على المستوى المادي، فإنّ تحديث اليابان يشهد على التمييز بين التحديث والتغريب... ومن أجل تقدير العالم حقّ قدره، من الضروري إذًا دراسة البنية الداخلية للعالم متعدّد الأقطاب... فلعلّ العالم يبحث عن سبلٍ لتطوير حضاراتٍ تعدّدية في عالمٍ متعدّد الأقطاب... ولكي تكون اليابان عند هذا المستوى المطلوب، ينبغي عليها توسيع الأبعاد المكانية والزمانية لمفهوم المصلحة أو الفائدة الشخصية"[2].

يُلخّص الاقتباس أعلاه العناصر الأساسية لإشكالية القرن الحادي والعشرين، ويسلّط الضوء على القطيعة الجيوسياسية مع الماضي، مؤكّدًا على دور التنوّع الثقافي في عالمٍ تعدّدي حيث يقتضي البقاء تصفية جميع أشكال الهيمنة. والنقطة الوحيدة التي يغفل عنها هذا الاقتباس هي المسألة الدقيقة لـ "إعادة التوزيع". وفي حالة بلدٍ كانت أصوله تتجاوز أصول الولايات المتحدة في عام 1988، فإنّ هذا الإغفال مسألة خطيرة.

وتمثّل الإحالة على المصادر اليابانية سندًا فكريًا مهمًّا لمن هو آتٍ من العالم الثالث ودافع عن الأطروحات نفسها، في الوقت الذي كان فيه عددٌ قليل جدًا من اليابانيين يجرؤ على التعبير عن هذه الأطروحات بالقدر نفسه من الوضوح والثقة. وتساهم هذه الإحالة في خلق إطارٍ يمكن داخله فحص العلاقة بين العلم والثقافة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

"الائتلاف الجديد" بين الثقافة والعلم

أضحى العلم والثقافة المحدّدين الرئيسين للنظام الدولي. فمن دون الإحالة إلى السياق الثقافي - والذي هو أوّلًا وقبل كلّ شيءٍ نتيجة ثانوية للقِيَم الثقافية - لم يعد بإمكاننا فهم العلم والتكنولوجيا. وقد ولّى

---

2 National Institute for Research Advancement (NIRA), "Agenda for Japan in the 1990's", *NIRA Research Output*, vol. 1, no. 1 (1988), pp. 1 - 13.

بلا رجعةٍ عهد "العلم من أجل العلم" و"الفنّ من أجل الفن". فالقرن الحادي والعشرين يقتضي باراداتمًا محدّدًا بشكلٍ أفضل على المستوى الاجتماعي-الثقافي؛ وهو باراديمٌ لم يعد ممكنًا أن يحيا تحت وهم "كونية" العلم والتكنولوجيا و"حياديتهما". ولذلك، تحتاج هذه المفاهيم إلى إعادة تعريف وفقًا لدلالةٍ "كونية" أوسع، وكونيّة حقًّا.

وقد أوضح إيليا بريغوجين في كتابه **التحالف الجديد**[3] إحدى أطروحاته المركزية، وهي أنّ "مشاكل ثقافةٍ معيّنة يمكن أن تؤثّر في تطوّر النظريات العلمية". بل ذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إنّ "من العاجل أن يعترف العلم بأنه جزءٌ لا يتجزأ من الثقافة التي يتطوّر ضمنها". ولدى بريغوجين التواضع والأمانة الفكرية للتأكيد على حقيقة أنّ "العلم سوف ينفتح على الكوني عندما يتوقّف عن الإنكار، وعن اعتبار نفسه خارج انشغالات المجتمعات، ويصبح في نهاية المطاف قادرًا على الحوار مع أناسٍ من جميع الثقافات، وعلى احترام أسئلتهم".

ولن نجد توضيحًا أفضل لتفاهة "كونيةٍ" تكون مركزيةً إثنية[4]. ولحاجة العلم إلى اكتشاف كونيةٍ شاملة جديدة، لا يمكن الوصول إليها من دون المرور مُسبقًا عبر الثقافة والقِيَم الثقافية؛ وهذا هو الثمن الحقيقي للبقاء على قيد الحياة.

وليس بريغوجين وحده من يدافع عن هذه الأطروحة في الغرب. فقد كتب ميشيل سيريس كثيرًا عمّا يسميه "المتعدّد". ففي كتابه **التكوين**، وجّه سيريس النداء التالي:

> "ينبغي أنّ تتجرّد المعرفة العلمية من غطرستها، ومن ثنايا ردائها البارع، والكَنَسي، وأن تهجر عدوانيتها الحربية، والادعاء الكريه بأن تكون دائمًا على حقّ، وأن تنطق بالحقّ، وأن تنزل، آمنةً مطمئنّة، نحو المعرفة العامّة"[5].

تأويلي الشخصي لما ذهب إليه ميشيل سيريس هو أنّ العلم يجب أن يتصالح مع الثقافة والقِيَم الإنسانية. بيد أنّ المشكلة هي أنّ الغطرسة لا تكمن في العلم، وإنما في السياق الثقافي الذي يتعهّد هذا العلم فحسب. وفي الواقع، ترتبط مشكلة الغطرسة بإدراكات الزمان والمكان. فالنظرة إلى العالم وإلى مستقبله تختلف وفقًا للعصر الثقافي الذي نأخذ مكانًا فيه. فإذا كنّا نعتقد أنّ الحضارة الإنسانية يمكن

---

3 Ilya Prigogine & Isabelle Stengers, *La Nouvelle alliance. Métamorphose de la science* (Paris: Gallimard, 1979).

4 تُفيد "المركزية الإثنية" (Ethnocentrisme) الاستعلاء العرقي؛ بمعنى الاعتقاد بأنّ جماعة الفرد الأهلية هي الأفضل من بين جميع الجماعات الأهلية الأخرى، ومن ثمّ رؤية العالم وتنوّعه من خلال الموشور الذاتي الحصري، والترفّع على الآخر. وعلى الرّغم من أنّ هذا التمركز العرقي قد مثّل عبر التاريخ عاملًا مهمًا في نشأة الصّراعات والحروب، فإنه ارتبط في العصور الحديثة بصورة أكبر بـ "الغرب" و"الحضارة الغربية". (المترجم)

5 Michel Serres, *Genèse* (Paris: Grasset, 1982).

اختزالها إلى قرنَيْن من الزمان بالنسبة إلى الفترة الحديثة، وإلى ما بين ألفين إلى خمسة آلاف سنة على الأكثر بالنسبة إلى تاريخها الإجمالي، فيجب حينئذٍ العيش مع أسطورةٍ تُولّد الغطرسة من الاختزالية الثقافية.

فمشكلة الثقافة "الغربية" هي أنّ مدّتها محدودةٌ نسبيًا، وأنها تحاول بصورةٍ واعية أو غير واعية تعويض هذا المدى المحدود عن طريق التبخيس من قدر زمان الثقافات الأخرى ومكانها. وهي مغترّةٌ بذاتها وبنجاحاتها المادية إلى درجة أنها لم تجد الوسيلة للتفكير أو الشعور بكيفية تفكير الآخرين وشعورهم. وتوضّح محاورةٌ بين طاغور وآينشتاين[6] جرت خلال محادثةٍ في برلين في 14 تموز/ يوليو 1930 هذه القطيعة في التواصل الثقافي:

- **طاغور:** "من الصعب تحليل التأثير الروحي للموسيقى الشرقية والغربية عندنا. وإنّني متأثّرٌ بعمقٍ بالموسيقى الغربية. وأعتقد أنها مذهلة، وأنّ بنيتها واسعة ومقطوعاتها عظيمة. والنداء الغنائي الجوهري لموسيقانا يمسّني بعمقٍ أكثر. وللموسيقى الأوروبية طابعٌ ملحمي، وهي تعتمد على ثقافةٍ واسعة ولديها بنيةٌ قوطية من العصور الوسطى".
- **آينشتاين:** "إنه سؤالٌ لا يمكننا، نحن الأوروبيين، الإجابة عنه بشكلٍ مناسب. فنحن جدّ معتادين على موسيقانا. ونحن متطلّعون لمعرفة إن كانت موسيقانا عرفًا أم شعورًا إنسانيًا جوهريًا، وإن كان من الطبيعي الشعور بتناغم الأصوات وتنافرها، أم أنّ ذلك ناجمٌ عن عرفٍ نقبل به".

لا يمكننا أن نتوقّع هذا الضّرب من المحاورة في القرن الحادي والعشرين. فصراحة آينشتاين تبرهن بوضوحٍ على أنّ المفكّر "الشرقي" يمكنه أن يبذل الجهد لفهم أشكال التعبير الثقافية لدى "الغرب" بطريقةٍ مقارنة ومع مرجعيةٍ منفتحة، في حين أنّ "الأوروبي" هو غير قادرٍ على سلك نفس النهج لأنه منطوٍ على نفسه ثقافيًا، وعاجزٌ عن التفاهم الثقافي المتبادل. ومن ثمّ، فمشكلة التواصل الثقافي لا تزال تهيمن على عالم المعرفة والعلم والحسّ الجمالي المعاصر.

احترام التنوّع الثقافي

لم تعد الأجيال القادمة من العالم الثالث مهتمّةً بتواصلٍ ثقافي في اتّجاهٍ واحد. فليست لديهم عُقد الأجيال السابقة التي كانت تعتبر أنها لا تستطيع نيل قصب السّبق فكريًّا من دون الإتقان المُسبق لثقافة "الآخر". وقد تولّد من هذا الجهد مختلف أشكال الاستلاب الثقافي التي تعدّ من بين أسباب التخلّف الاقتصادي والعلمي للعالم الثالث. ولم يعد يمكن للغرب الاعتماد على "شيكٍ على بياض" في ما

6 روبندرونات طاغور، شاعرٌ ومسرحي وروائي بنغالي، نال جائزة نوبل في الآداب عام 1913؛ وألبرت آينشتاين، العالم الفيزيائي الشهير. (المترجم)

يخصّ التواصل الثقافي من دون حدٍّ أدنى من المقابل الذي يستلزم طفرةً تحوّلية حقيقية مهما صغُر. وربّما سنكون حينئذ قادرين على الحدّ ممّا أسماه ناكامورا "السلبية الثقافية".

وهذا هو السبب في أنّ وصل العلم والثقافة وانصهارهما هو شرطٌ للتواصل والبقاء على قيد الحياة. وهذه ضرورةٌ نظامية، لا سيّما أنّ أكثر من 50 في المئة من القوى العاملة ذات التعليم العالي بمستوى الدكتوراه ستكون مع نهاية القرن [العشرين] من أصلٍ غير-غربي.

يتعلّق الأمر باتّجاهٍ لا رجعة فيه يُعزى إلى الديموغرافية وإلى عوامل أخرى أساسية. ففي الولايات المتحدة، أصبح بالفعل منذ عام 1988 أكثر من نصف الوافدين إلى سوق العمل في مستوى الدكتوراه فما فوق ذوي أصولٍ غير-أميركية. والسّمة الأساسية للقرن الحادي والعشرين ستكون نزع السمة الأوروبية عن العلم والثقافة، بدءًا من الولايات المتّحدة الأميركية.

ومنذ أكثر من ستّةٍ وعشرين سنة، وبمناسبة افتتاح "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (UNCAST)، ألقى رونيه ماهو، الرئيس التنفيذي حينها لمنظّمة اليونسكو، بيانًا أصبح اليوم صالحًا أكثر ممّا كان عليه حينئذ:

> "ليست المعرفة علميةً سوى بالروح التي هي نتاجها، والتي تمنح وحدها معنى للإنسان ومغزى حين تطبّق في عالم الأشياء. فليس العلم مجموعةً من الصيغ أو الوصفات التي من شأنها، في حدّ ذاتها، أن تمنح الإنسان سلطاتٍ لا مبرّر لها على الكائنات... ولا يمكن أن تحلّ جذريًّا مشكلة التقدّم التكنولوجي للمناطق التي لا تزال غير متقدّمة بما فيه الكفاية عبر استيراد التكنولوجيا الأجنبية أو الإنشاء المتسرّع للعلوم التطبيقية الجاهزة للاستخدام نوعًا ما. فلا يمكن حلّ هذه المشكلة بشكلٍ جذري سوى من خلال إنشاء الواقع المزدوج الفكري والاجتماعي للعلم وتعزيزه، وفقًا لسيرورةٍ ذاتية، في صُلب الواقع الإنساني ذاته للمجتمعات المعنية"[7].

ثمّ يُضيف رونيه ماهو قائلًا:

> "العلم هو في حدّ ذاته مجتمع؛ مجتمعٌ ميزته الخاصّة أنه يملك ميلًا طبيعيًّا كونيًّا، ومن ثمّ يُعدّ إنسانية الغد ويصوّرها مسبقًا. بيد أنّ هذا المجتمع ليس من شأنه أن يتحقّق ويزدهر في أيّ سياقٍ كان"[8].

---

7 René Maheu, *La Civilisation de l'Universel* (Paris: Laffont, 1966) [Genève: février 4, 1963].

8 Ibid.

واسمحوا لي أن أقتبس من ماهو مرّةً أخرى. ففي مقدّمته لـ **تاريخ التطوّر العلمي والثقافي** للبشرية، والذي نشرته منظّمة اليونسكو تحت إشراف باولو بيريدو كارنيرو (البرازيل)، كتب ماهو في آب/ أغسطس 1962:

> "كل فعل ثقافةٍ وعلم، مهما كانت مادّته أو وسائله، أو سببه، أو ذريعته، أو ظروفه، هو في جوهره فكرٌ للإنسان عن الإنسان"[9].

وبصفته مديرًا عامًّا لليونسكو، لم تفهم القيادة البيروقراطية لمنظومة الأمم المتحدة رونيه ماهو، سواءٌ لدى الأمانة العامة أو لدى ممثّلي الدول الأعضاء. ولو كان قد فُهم، لكنّا قد اقتصدنا سنواتٍ عدّة ومئات الملايين من الدولارات عن طريق التخلّي ببساطةٍ عن وهم ما يسمّى "نقل التكنولوجيا". وقد كان ماهو على حدّ علمي أوّل من استخدم مفهوم التنمية "الذاتية" في سياقٍ اجتماعي-ثقافي، خصوصًا عندما نتحدّث عن العلم.

ومن دون التقليل من شأن مبدأ المفعول الرجعي بين العلم والثقافة، لا يمكن نقل العلم لأنه نتيجة ثانوية لسيرورةٍ ثقافية. فالقِيَم الثقافية هي التي تحدّد التفكير العلمي، والإبداع، والابتكار. ولا يمكن للمرء شراء مثل هذه "المخرجات" أو نقلها إذا لم يكن لديه "المدخلات" الثقافية التي ترخّص له بفهم التحويلات، واستيعابها، وإضافة قِيَمٍ ذاتية لها. وإلا فلا يشتري المرء سوى أدواتٍ طريفة بحداثتها لكنها قليلة الفائدة. ولهذا السبب أعتقد أنّ أفضل تعريفٍ للتنمية هو ذاك الذي قدّمه رونيه ماهو عندما كتب: "التنمية هي العلم الذي أصبح ثقافة".

وهذا هو ما أعنيه عبر انصهار العلم والثقافة. فالعلوم والتكنولوجيا ليست هي المحرّك الأوّل للتغيير الاجتماعي؛ إنها "الأنزيمات" أو المسرّعات فحسب لمثل هذه التغييرات من خلال "الجينات الوراثية" للتغيير: القِيَم الثقافية.

فالقِيَم الثقافية تجعل التغيير أيسر من خلال تمكين الأفراد من استيعاب العلوم والتكنولوجيا ودرء أن تُفاقم هذه العلوم والتكنولوجيا عدم المساواة في تقسيم العمل. فبإمكان العلوم والتكنولوجيا أيضًا أن تنتج نظامًا طبقيًا فيه طبقةٌ للتكنوقراط تعرف "ماذا" ولكنها تجهل "كيف" و"لماذا"، وطبقةٌ جديدة للجماهير الأمية علميًّا والعاجزة عن المشاركة ديمقراطيًا في عمليات صنع القرار التي تحكم تنمية العلوم والتكنولوجيا وتمويلها؛ وهذا هو الحال بالفعل.

---

9 René Maheu, "Introduction", in: Unesco, *Histoire du développement scientifique et culturel de l'humanité* (Paris: Unesco, 1962).

ولعلّ تطوير مثل هذا النظام الطبقي يشجّع على "قطيعةٍ بين وجهات النظر المادية والإنسانية التي لا تزال تعصف بثقافتنا"، وذلك لأنّ وجهة النظر "الإنسانية" تصبح عاجزةً بشكلٍ متزايد عن فهم العالم المادي. وهذا ليس خطأ العلوم والتكنولوجيا، وإنّما حصيلة تقصيرٍ لنُظم التعلّم لدينا وهو ناتجٌ عن أوجه القصور في مؤسّساتنا التعليمية.

عدم اتّساق مؤسّسات التعلّم ونُظمه

لم يعد لدينا الوقت ولا مناهج التدريس اللّازمة لاستيعاب التقدّم في العلوم والتكنولوجيا ودمجه. ومن ثمّ، تبقى الفجوة المتنامية بين تقدّم العلم والتكنولوجيا وتطبيق نتائج هذا التقدّم بطريقةٍ سديدة اجتماعيًا وثقافيًا. ويتكشّف جزءٌ كبير من هذه الفجوة في وتيرة التغيير العلمي والتكنولوجي نسبةً إلى جمود المؤسّسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقابل مثل هذا التطوّر.

فكيف يمكننا أن نقارب القرن الحادي والعشرين بفلسفةٍ سياسية تعود إلى القرن الثامن عشر، وبمؤسّساتٍ سياسية تعود إلى القرن التاسع عشر، من بينها "الدولة القومية" ووهم "السيادة"، وبعمليةٍ لاتخاذ القرار قد تبدو ديمقراطية ولكنها قد تمّ تصميمها من أجل عالمٍ لم يعد موجودًا سوى في كرّاسات القانون الدستوري والقانون الدولي، من دون الحديث عن "ميثاق الأمم المتحدة"؟

هذه هي بعض أسباب تخلّف بنياتنا وعملياتنا الذهنية، وعجزنا عن مواجهة التحديات التي تواجهنا منذ أكثر من عقدٍ أو عقدين من الزّمان، والمتفاقمة أكثر فأكثر.

وما هو بالأحرى حرِجٌ وجدّ مقلق هو أننا نميّز بين نوعين من الاستثناءات عن التحليل أعلاه: القطاع العسكري للقوى العظمى، والشركات العابرة للحدود. فالقطاع العسكري يصمّم التقدّم العلمي والتكنولوجي ويشجّعه بأشكال ملموسة، وعمليًا مدمّرة. إنّ هذا القطاع يعبّئ النسبة الأكبر من الموارد المالية والبشرية المخصّصة للعلوم والتكنولوجيا ويديرها (أكثر من 60 في المئة). وبفضل مفاهيم "الأمن القومي"، والطبيعة المتطوّرة للغاية لشركاتها والأمّية العلمية لمعظم صنّاع القرار المنتخبين، تجد المؤسّسات العسكرية للقوى "العظمى" نفسها في الواقع معفاةً من الرقابة الديمقراطية الحقيقية ومن مراقبةٍ وتقييماتٍ موثوق بها. ولعلّ هذا ما يفسّر جزئيًا الإبداع والابتكار اللّذين يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي في القطاع العسكري الارتقاء بهما، وتوظيف هذا العدد الوافر من الباحثين والعلماء الذين لا يجدون الحرية نفسها، ولا التجهيزات نفسها، ولا الموارد المالية في المؤسّسات الجامعية نفسها. وأمّا الشركات العابرة للحدود، والتي تعمل بترابطٍ جدّ وثيق مع القطاع العسكري في بعض الحالات، والواعية تمامًا لأهمية البحث والتطوير من أجل إنتاج منتجاتها وتسويقها واختراق الأسواق، فضلًا عن إلمامها

بقيمة الموارد البشرية الخبيرة والمدرّبة تدريبًا جيدًا، فقد استطاعت تطوير أساليب إدارة وعمليات تعلّمٍ متّسقةٍ للغاية مع الحدّ الأدنى لتدخّل "الدولة القومية".

إنّ ذكر هذين الاستثنائين مجرّد ملاحظة، وليس حكم قيمة. فهو يبيّن أنّ التغيير والتعلّم المتّسقين ممكنان، ولكن ليس في القطاعات التي هي في أمسّ الحاجة إليهما. كما يسمح أيضًا بالتنويه برفض صنّاع القرار الوطنيين والدوليين "المرخَّصين" بالتصدّي لـ "الإشكالية" الجديدة للبشرية بشكلٍ عام، عبر التفكير في رفاهية البشرية جمعاء.

أزمة الأنظمة التنظيمية

تُطرح مشكلة القِيَم الثقافية عندما نعتقد أنه في الوقت بالضبط الذي يجتاز فيه العالم أزمة "حكامةٍ" ناجمة عن نقصان "المعايير والقواعد" الدولية المناسبة، بالمفهوم المادي والمعنوي، وعن نقصان الوظائف "التنظيمية" النظامية ذات "الهدف" الواضح المعالم، فإنّ القوى الاقتصادية الكُبرى تشجّع عملية "نزع النّظم" من النوع النيوليبرالي والمؤسّسات المالية الدولية تفرضها من جانبٍ واحد.

والاهتمام الذي أوليه لمشكلة المعايير والمهمات التنظيمية مجرّدٌ من أيّ تحيّزٍ أيديولوجي؛ إنه ببساطةٍ مشروطٌ بهمّ توضيح الغائيات باعتبارها "سبب وجود" أيّ نظام، وبهمٍّ فلسفي وعَمَلاتي لمعرفة من ينبغي أن يشارك في تحديد هذه الغائيات والإشراف على النظام المجتمعي. ولا يمكن لأيّ شخصٍ مهووس بالقِيَم التي تفترضها ضمنيًا "الحرية" أن يبقى غير مبالٍ إزاء عملية نزع النّظم التي تعرّض هذه الحرية للخطر من خلال تشويه مفهومها الأساسي جدًّا. إنها قضايا قِيَمٍ ثقافية أكثر منها قيمًا اقتصادية. فكيف يمكن الوصول إلى "التنمية المستدامة" من دون توافقٍ بشأن حدٍّ أدنى من المعايير والقواعد؟

إنّنا نواجه هنا إشكالية أزمةٍ أخلاقية. ولنأخذ على سبيل المثال قضية "مديونية" بلدان العالم الثالث. فكيف يمكننا قبول حقيقة أنّ الولايات المتحدة لديها دينٌ خارجي أكثر من نصف تريليون دولار[10]، وفضلًا عن ذلك التفسير "بعقلانية" بأنّ هذا القدر الهائل من الديون الخارجية، والعجز الجسيم في الميزانية الوطنية، هما اللّذان يجذبان رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة، ويحافظان على ثبات مستوى الدولار، ثمّ نأتي لتقييم المشاكل الاقتصادية والمالية لبلدان أخرى على أساس معايير مختلفةٍ تمامًا؟

---

10 تضاعف الدّين الخارجي للولايات المتحدة أضعافًا مضاعفة منذ كتابة مهدي المنجرة لهذه السّطور، ليتجاوز 15 ألف مليار دولار في عام 2012 (وبالضبط 15.768.621.000.000 دولار)!! (المترجم) راجع في ذلك:
United States Central Intelligence Agency (CIA), "The World Factbook, Field Listing: Debt - External", (December 31, 2012), at: https://goo.gl/xGwpZl

إنّ الذرائع المتعلّقة بالأصول الاقتصادية، والمالية، والزراعية، والصناعية للولايات المتحدة الأميركية، والتي كانت مقبولةً منذ عقدٍ مضى، لم تعد كذلك اليوم. ففي عام 1988، كانت لدى اليابان أصولٌ أعلى من أصول الولايات المتحدة، مع ساكنةٍ أقلّ من النصف. وتعد أكبر عشرة بنوك تجارية في العالم يابانية، في بلدٍ فيه 58 بنكًا تجاريًا فقط، مقارنةً بـ 14000 بنكٍ تجاري في الولايات المتحدة. ولدى البنوك الثلاثة عشر الأولى في اليابان رسملةٌ إجمالية أكثر من 500 مليار دولار (نفس مبلغ الدين الخارجي للولايات المتحدة)، في حين بلغ مجموع أكبر 50 بنكًا في الولايات المتحدة مجتمعةً أقلّ من 100 مليار دولار[11].

تسعى هذه الإحصاءات ببساطةٍ للبرهنة على أنه لا توجد معايير "عقلانية" لتقييم الوضع الاقتصادي والمالي العالمي. ولا زلت أؤكّد أنّ المشكلة ذات طابعٍ أخلاقي ومعياري، أي أنها بشأن قِيَمٍ ثقافية أكثر منها قِيَمًا اقتصادية.

غياب التوافق بشأن القِيَم

يمكننا أن نجد مثالًا بليغًا عن الأزمة الثقافية التي نعيشها باتصالٍ وثيق بتقدّم العلم في مجال الطاقة النووية في محضر "المؤتمر من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية"، والذي عُقد في جنيف (خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1987). وهو ما يُثبته المقتطف التالي من المحضر:

> "بذل المؤتمر جهدًا جبّارًا للتوصّل إلى توافقٍ بشأن مبادئ مقبولة كونيًّا للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية... لكن، على الرغم من جهده، لم يتمكّن المؤتمر من التوصّل إلى توافقٍ بشأن المبادئ المقبولة كونيًّا للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".

إنّ هذه المسألة تشخّص جيّدًا اختلاف الرأي بشأن "الغائيات" في عالمٍ قد تحوّل جذريًّا عبر العلم والتكنولوجيا، ولكنه يبدو عاجزًا عن إجراء التعديلات التنظيمية والمعيارية التي يقتضيها هذا التحوّل.

وربّما هذه هي إحدى الأزمات الكبرى للعلم، والتكنولوجيا، والثقافة: أزمة غائيات، وقِيَم، ومعايير، وقواعد. وليس العلم ولا التكنولوجيا مسؤولين عن هذه الأزمة، ولكنها أزمةٌ تُفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، مؤدّية إلى تهميش الأغلبية العظمى من الناس في البلدان الصناعية والنامية. وهي أزمةٌ وسّعت الفجوة بين الشمال والجنوب؛ ذاك الجنوب الذي لا يمثّل سوى أقلّ من 10 في المئة من

11 *The Wall Street Journal* (September 11, 1989), p. 1.

الأنشطة العلمية والتكنولوجية في العالم، ونحو 5 في المئة فقط من الإنفاق على البحث والتطوير. ووفقًا لمجلّة "العلوم والتكنولوجيا والصناعة"[12]، فإنّ ثلاثة أرباع التبادلات التكنولوجية العالمية هي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتهيمن عليها الشركات العابرة للحدود.

ولذا أصبحت مسألة إعادة تحديد هدف العلم والتكنولوجيا على النطاق الكوني إحدى المتطلّبات الأساسية للديمقراطية الجديدة التي ينبغي إرساؤها لمواجهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين. فعدم وجود توافقٍ عالمي بشأن القيم الثقافية والمعايير والقواعد يشجّع على استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض الإنتاجية والربح، من دون اكتراثٍ يُذكر باستخدام هذه الأدوات الفعّالة للتغيير لمصلحة إجراءاتٍ أكثر وضوحًا وأكثر إلهامًا. ويبدو أنّ هذا الاهتمام لا يرد ضمن أولويات صنّاع القرار سواءٌ في الشمال أو في الجنوب.

فبسبب قصورٍ واضح في البصيرة، فإنّ نماذج التنمية التي يتمّ تشجيعها في العالم، بشكلٍ مباشر وعبر "المساعدة" الدولية في حالة بلدان العالم الثالث، تركّز على النمو والإنتاجية. وتنزع الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف الأهلية عن المواطنين من خلال إقصائهم من المعادلة. ولا يجري اعتبارهم سوى بوصفهم عناصر سلسلة إنتاج. والإشكالية الجديدة التي تواجه العلم والتكنولوجيا، والثقافة، هي النظر في كيفية استخدام المعرفة المكتسبة لتمكين بني البشر من محاربة الفقر والبؤس والظلم الاجتماعي والتهميش والاحتقار لكرامة الإنسان وحقوقه، وإساءة استخدام الطبيعة ومواردها المحدودة.

وتعدّ إحدى العواقب الثقافية للتنمية العلمية أنها قد جعلت "التخصّصات" [العلمية] يتجاوزها الزمن إلى حدٍّ ما، خاصّةً إذا نظرنا إلى أحدث النظريات التي تمسّ "النظام" و"الفوضى" في العالم المادّي، والتي تقودنا إلى "ما-بعد تخصّصٍ" جديد يسمّى "[النظرية] الفوضوية"، لا يدع مجالًا لإقطاع التخصّصات الجامعية وإمبرياليتها، وهي التي تجزّئ المعرفة وفقًا لحدودٍ مصطنعة تمامًا. إنّ هذا هو أساس الأزمة الإبستيمولوجية التي يجب علينا أن نجد لها حلولًا قابلةً للحياة قبل مطلع القرن [الحادي والعشرين].

ويجب علينا إلغاء الحدود الشوفينية المتعصّبة بين العلوم "الخالصة والأساسية" من جهة، و"العلوم الاجتماعية والإنسانية" من جهةٍ أخرى. ويجب علينا التصالح مع الفلسفة، والتي لم تعد تدّعي أنها "الأولى بين النظراء" (Primus inter pares) بين حقول المعرفة. ويتعيّن علينا أن نحاول صوغ اتفاقيةٍ جديدة متعدّدة التخصّصات تقوم على التكامل بين مختلف مجالات الفهم والحدس بحيث يجري التجاوز – بوعيٍ وبمعنى واسع جدًا – لحدود "العقلانية" التي سجنت العقل البشري داخل نظامٍ مغلق ومتجانس من كتلةٍ واحدة، واختزلت الدور الإيجابي للتنوّع الثقافي إلى حدٍّ حرج.

---

12 Organization for Economic Co-Operation and Development-OECD/Directorate for Science, Technology and Industry, *Science Technology Industry Review*, no. 1 (Autumn 1986).

فليست مشكلة التنوّع التي تبرزها اليوم للعيان النماذج البيولوجية والإيكولوجية أقلّ أهميةً على المستوى الثقافي؛ إنها الشرط المسبق لكونيةٍ حقيقية؛ وإنها مشكلةٌ اقتصادية-أخلاقية تؤثّر في البشر والطبيعة وفي "تحالفهما الجديد"، وهو الشرط الأساسي للبقاء على قيد الحياة.

شروط البقاء

إنّ انصهار العلم والثقافة هو السبيل الوحيد الذي يمنح ضمانة البقاء على قيد الحياة بكرامة، وليس بأيّ ثمنٍ يحدّده الآخرون. وإنه السبيل لإعادة اكتشاف الاتّساق في النظام وفي الفوضى، في المجال المادي كما في المجال الروحي. وليس هو مفتاح القرن الحادي والعشرين فحسب، ولكنه أيضًا مفتاح تصالح الإنسان مع نفسه ومع محيطه. وإنه الطريق الواسعة نحو ازدهار العقل والقلب: ازدهار المعرفة والمحبّة، وطمأنينة النفس، والتواضع، والدعابة التي لعلّها تمنعنا من أخذ الأمور بجدّية إلى درجة نسيان معنى وجودنا وهدفنا على هذه الأرض.

وبما أننا ما زلنا في مرحلةٍ من "السلبية الثقافية" التي تُلزمني بأن أعبّر عن نفسي في إحالةٍ باستمرار على المفكّرين "الغربيين" من أجل أن أكون "مفهومًا" – على الرغم من أنني أدرك تمامًا حدود فهمي للنظم القِيَمية للثقافات الأخرى غير ثقافتي الخاصّة – فأرجو أن تسمحوا لي بأن أختم هذا المقال باقتباس آخر لرجلٍ بذل جهدًا لتجاوز الحدود الثقافية الضيقة. ففي مقال بعنوان "في مديح عدم الاستقرار"، يعرض إيليا بريغوجين الخطوط العريضة لمقاربةٍ ممكنة ومتفائلة نحو الوحدة الثقافية الكونية بالعبارات التالية:

> "من ثمّ الاستنتاج الرئيس الذي أودّ أن أستخلصه من هذا العرض، وهو أنّ القرن العشرين يحمل الأمل في وحدةٍ ثقافية، وفي رؤيةٍ غير اختزالية، وأكثر عالمية. فلا تعكس العلوم شكلًا ساكنًا لعقلٍ قد ينبغي الخضوع له أو مقاومته؛ إنها تتشارك في خلق معنى بنفس قدر جميع الممارسات الإنسانية؛ وإنها لا تستطيع أن تطلعنا لوحدها عمّا هو الإنسان، أو الطبيعة، أو المجتمع؛ وإنها تستكشف واقعًا معقّدًا يربط بشكلٍ وثيقٍ جدًّا بين ما نعارضه في سجلّات ما هو كائن وما ينبغي أن يكون"[13]*.

---

13 Cf. *Libération* (25 Janvier 1989), p. 6.

* يشير المؤلّف هنا إلى التمييز المعتاد في الفلسفة بين وضعين من الوجود: مجال الطبيعة من جهة، حيث يسود مبدأ السببية (ما هو كائن être)؛ ومن جهةٍ ثانية، المعيار المحدّد عبر فعل إرادة، والذي يحكم المجتمع (ما ينبغي أن يكون devoir-être). (المترجم)

سوف تأخذ كلماتي الأخيرة شكل تحذيرٍ ودّي وصرخة محبّةٍ إلى أولئك الذين ينتمون للثقافة الغربية، والتي ساهمت كثيرًا في التقدّم المعاصر - الإيجابي منه والسلبي - في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتي تشكّل إنجازًا رائعًا في تاريخ البشرية. وبكلّ تواضعٍ وعلى نحوٍ لا يخصّني شخصيًا، أودّ التأكيد أنني أنتمي إلى فصيلةٍ عالم-ثالثية مهدّدة بالانقراض؛ فصيلةٌ سعت دائمًا جاهدةً إلى درجة التعرّض لخطر فقدان هويتها ورمزها الجيني الثقافي من أجل فهم "الآخر" والتواصل معه، ولكنها لا تتلقّى صدى مسموعًا أو تفاعلًا ملحوظًا إلّا نادرًا.

وليست ثمّة فرص سوى ضئيلة لتُواصِل الأجيال الصاعدة في العالم الثالث بذل جهد مُحبطٍ إلى هذه الدرجة، ومُهينٍ فكريًا وروحيًا في الغالب، لأنّ هناك حدودًا لإنكار الذات وللماسوشية الثقافية، والتي يمكن أن تؤدّي إلى الاستلاب. فليست لدى هذه الأجيال أسباب وجيهة للقيام بذلك لأنّ لديها بالتأكيد ثقة بنفسها أكثر من الأجيال التي سبقتها، ولأنها قد زادت بالفعل من قبضتها على معرفة العالم وسوف تزيدها أضعافًا مضاعفة. ومهما كان الموقع الجغرافي حيث تعيش أو سوف تعيش، فسوف تنقل هذه الأجيال بوعيٍ أو بغير وعي منظومة قِيَمٍ ثقافية سيكون لها حتمًا تأثيرٌ حاسم في تطوّر العلم والتكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين. ولم يتبقّ سوى وقتٍ يسير جدًّا للتوصّل إلى سلامٍ ثقافي بفضل العلم والتكنولوجيا، وليس بفضل "سياسويين" أُمّيين علميًا. فكلّ لحظةٍ من التأخير في إبرام مثل هذا السلام ستزيد بشكلٍ منهجي من التكلفة الاجتماعية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الصعيد الكوني. وتلك أيضًا نقطةٌ رئيسة من "برنامج البقاء على قيد الحياة".

References

المراجع

- Maheu, René. *La Civilisation de l'Universel*, Paris: Laffont, 1966.
- Maheu, René. "Introduction", in: Unesco, *Histoire du développement scientifique et culturel de l'humanité*, Paris: Unesco, 1962.
- National Institute for Research Advancement (NIRA). "Agenda for Japan in the 1990's", *NIRA Research Output*, vol. 1, no. 1 (1988), pp. 1 - 13.
- Organization for Economic Co-Operation and Development-OECD/ Directorate for Science, Technology and Industry. *Science Technology Industry Review*, no. 1 (Autumn 1986).
- Prigogine, Ilya & Isabelle Stengers. *La Nouvelle alliance. Métamorphose de la science*, Paris: Gallimard, 1979.
- Serres, Michel. *Genèse*, Paris: Grasset, 1982.

Céline Guivarch and Julie Rozenberg | سيلين غيفارش وجولي روزنبرغ

Translated by: Editorial Board | ترجمة: هيئة التحرير

إنتاج سيناريوهاتٍ بالمئات:

كيف تُجدّد المناهج الإحصائية المقاربات الاستشرافية

Producing Scenarios by Hundreds:

How Statistical Methods Renew Futurological Approaches*

ملخص: تتبع معظم المقاربات الاستشرافية التي تتطلّب تقييمًا كمّيًا للسيناريوهات المختارة مرحلتين: أوّلًا، استكشافٌ كيفي للمحدّدات، ثمّ اختيار عددٍ محدودٍ من مجموعات الفرضيات التي تُفضي بدورها إلى عددٍ محدودٍ من السيناريوهات؛ ثمّ بعد ذلك تطبيق نموذج رياضي يعكس عبر بيانات الإدخال الفرضيات التي تمّ اعتمادها من أجل تكميم مختلف السيناريوهات المعرّفة. بيد أنّ التعقيد المتزايد للسّياقات والتفاعلات الممكنة بين مختلف العوامل التي تدخل في مجالات الدراسة يُعيد وضع هذا النمط من الاشتغال موضع سؤال. ومن ثمّ، تقترح مؤلّفتا هذا المقال الاشتغال بطريقةٍ مختلفة؛ عبر بناء قواعد بيانات السيناريوهات من أجل استكشاف فضاء عدم اليقين، من خلال وضع النماذج موضع التنفيذ مئات أو آلاف المرّات من أجل الظفر بمثل ذلك من السيناريوهات الممكنة، ومن ثمّ إجراء الخيارات الكيفية، في مرحلةٍ ثانية، في "الفضاء-المستهدف" لهذه السيناريوهات.

كلمات مفتاحية: الاستشراف، المناهج الإحصائية، قواعد بيانات السيناريوهات

Abstract: Most futurological approaches that require a quantitative assessment of scenarios proceed in two stages: a qualitative exploration of the determinants to begin with, followed by the choice of a limited number of hypotheses, which in turn lead to a limited number of scenarios. Next, comes the application of mathematical models that by means of data reflect the hypotheses adopted to operationalize the various identified scenarios. Despite the near ubiquity of this model, the increasing complexity of contexts and possible interactions of the various factors involved in the fields of study are challenging its mode of operation. The paper proposes that futures foresight operate in a different way: by building databases of scenarios in order to identify areas of uncertainty. It explains the alternative method as one implemented by running models hundreds or thousands of times to ascertain possible scenarios and then conducting qualitative selection, in a second stage, in the target space of those scenarios.

Keywords: Foresight, Statistical Methods, Databases of Scenarios

* Céline Guivarch &Julie Rozenberg, "Produire des scénarios par centaines: Comment les démarches statistiques renouvellent les approches prospectives", *Futuribles*, no. 398 (Janvier-Février 2014), pp. 49-56.

"لا وجود للمستقبل الأرجح".

هيرمان كان

مقدّمة

هل يتعيّن بناء محطّةٍ لتوليد الكهرباء بالغاز، أو حقل توربينات الرياح، أو سدٍّ لتوليد الطاقة الكهرومائية لتوفير إمدادات الكهرباء لمنطقةٍ ما؟ وهل ينبغي حماية منطقةٍ معيّنة بالسدود ضدّ مخاطر الفيضانات أم لا؟ وأيّ إستراتيجيةٍ لتلبية الاحتياجات المائية المستقبلية لمنطقةٍ معيّنة؟ وأيّة أنواعٍ للأشجار ينبغي زرعها في هذه الغابة أو تلك؟ كلّ هذه القرارات لها عواقب جمّة، ومع ذلك يجب اتّخاذها في سياقٍ من عدم اليقين على صُعدٍ عدّة. فاتخاذ قرار "صائب" يقتضي رؤيةً كيفيةً لنطاق المستقبلات الممكنة، وتقييمًا كمّيًا للمسارات المحتملة في آنٍ معًا.

ففي المقاربة التقليدية، يسبق الاستكشاف الكيفي الترجمة الكمية. وبشكلٍ أكثر تحديدًا، تتمثّل الخبرة العملية الاستشرافية في انتقاء بعض مجموعات الفرضيات المتباينة، والتي تسمح ببناء عددٍ قليل من السيناريوهات ذات معنى، والتي تكون ممثّلةً لحقل المستقبلات الممكنة. ثمّ تجري عقب ذلك ترجمة الفرضيات التي تمّ اعتمادها من أجل هذه السيناريوهات إلى بيانات إدخالٍ للنماذج الرياضية التي توصّف ديناميكية النّظم قيد الدراسة، من أجل تكميم (Quantization) السيناريوهات.

والحال هذه، يُسائل البحث تعقيد الأوضاع الواقعية، حيث يمكن للتأثيرات المتبادلة بين العوامل المؤثّرة المختلفة أن تؤدّي إلى مساراتٍ "ضدّ-بديهية" تمامًا، ويعيد وضع تسلسل الاشتغال هذا موضع سؤال: فتمثيلية الفرضيات التي جرى اعتمادها في مدخل العملية لم تعد تضمن تمثيلية السيناريوهات التي يجري إنتاجها في مخرجها.

ويتناول البحث المقدّم هنا هذه الإشكالية تحديدًا، مقترحًا منهجًا يتلافى هذه الصعوبة؛ فعوضًا عن الانتقاء "المُسبق" لبعض مجموعات الفرضيات من أجل بناء عددٍ قليل من سيناريوهات الدراسة، يتعلّق الأمر بتشغيل النماذج لمئات أو آلاف المرّات من أجل استكشاف مجموعةٍ واسعة من المستقبلات المعقولة. وستتمّ الاختيارات حينئذٍ داخل الفضاء-المستهدف (فضاء السيناريوهات) بدلًا من الفضاء-المصدر (فضاء الفرضيات).

ويقترح البحث استكشاف الآفاق المفتوحة التي تتيحها هذه المقاربة الجديدة، وتجسيدها انطلاقًا من قاعدة بيانات سيناريوهات تقنية وسوسيو-اقتصادية شاملة، جرى تطويرها في "الوكالة الدولية لبحوث البيئة والتنمية"[1] بواسطة نموذج (Imaclim-R)[2]، في مجال اقتصاد التغيّر المناخي.

بناء قواعد بيانات السيناريوهات لاستكشاف فضاء عدم اليقين

المنهج

كما هو الحال في أيّ ممارسةٍ للاستشراف الكمّي، تبدأ المقاربة بهيكلة المشكلة، التي يتمّ فيها تحديد موضوع الدراسة، والسؤال المطروح، والرهانات والسّياق، والأهداف، بالإضافة إلى المحدّدات أو أوجه عدم اليقين الرئيسة التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وهذا يقود إلى اختيار - أو تطوير - نموذجٍ أو نماذج عدّة سديدة لإنجاز الدراسة؛ بمعنى أنها تمثّل آلياتٍ للعمل تربط بين المحَددات التي جرى التعرّف عليها وتحديدها بالسؤال المطروح. ثمّ تجري عقب ذلك ترجمة هذه المحدّدات إلى ثوابت لهذا النموذج أو هذه النماذج.

ثمّ نقوم بعد ذلك ببناء مادّة العمل، أي قاعدة بيانات السيناريوهات. ويُولّد الأخذ في الاعتبار لجميع التوليفات الممكنة للقِيَم التي تأخذها كلّ ثابتة إدخال، أو كلّ مجموعة ثوابت، مجموعةً واسعة من السيناريوهات الكمّية، والتي غالبًا ما تكون بالمئات أو بالآلاف، وتغطّي فضاء أوجه عدم اليقين التي تمّ تحديدها "مُسبقًا" بوصفها مهمّةً لموضوع الدراسة.

الآفاق المفتوحة

يفتح العمل مع مجموعةٍ واسعة من السيناريوهات الكمية عددًا من الآفاق الجديدة، والتي يجري تفصيلها أو تجسيدها أدناه: تقييم درجة حساسية/ متانة النتائج إلى عدم اليقين، وتحديد السلوكيات الناشئة في مجموع السيناريوهات، والانتقاء "بَعديًا" لعددٍ محدود من السيناريوهات السديدة من أجل دراسةٍ مفصّلة.

---

1 تأسّست "الوكالة الدولية لبحوث البيئة والتنمية" (CIRED) في عام 1973 في "مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية" (EHESS) بباريس، لدراسة إشكالية البيئة من خلال مجموعةٍ من ثلاثة متغيّرات: أنماط الاستهلاك، والخيارات التكنولوجية، والتخطيط المجالي. ورافق هذه الوكالة منذ تأسيسها تحدّي تلبية أطروحات "نادي روما" بشأن حدود النمو وإستراتيجيات اتّساق البيئة والتنمية، ما أصبح يُطلق عليه لاحقًا "التنمية المستدامة". (المُترجم)

2 (Imaclim-R) نموذجٌ ديناميكي تكراري للاقتصاد العالمي، على أساس تقسيم إلى 12 إقليم و12 قطاع؛ ويوفّر هذا النموذج إطارًا متّسقًا للاقتصاد الكلّي لتقييم العلاقة بين الطاقة والاقتصاد. (المُترجم) ولتفصيل هذا النموذج، راجع:
Christophe Cassen *et al.*, "The IMACLIM-R model, a modelling framework to simulate sustainable development pathways" (April 2010), at: http://goo.gl/Q8287z

فعندما لا نتوفّر سوى على بضع سيناريوهات، لا يمكن معرفة إن كانت التقييمات المرمّزة وآليات العمل التي تمّ تسليط الضوء عليها قوية في وجه تغيّر الثوابت المفتاحية، أو إن كنّا نوجد في حالةٍ خاصة. ومع قاعدة بيانات السيناريوهات، تقترن عمليات التكميم بهوامش الخطأ الناجمة عن أوجه عدم اليقين التي تمّ أخذها في الاعتبار. وهذا ما يسمح بتمييز النتائج القوية عن النتائج بالغة التأثّر بالثوابت الموسومة بعدم اليقين.

من ناحيةٍ أخرى، يُرخّص التوفّر على قاعدة بيانات السيناريوهات بدراسة التوزيع الإحصائي للنتائج، وتطبيق منطقٍ "احتمالي"، حالما نضع فرضية توزيع الاحتمال بالنسبة إلى قِيَم الثوابت، أو نعزو احتمالاتٍ بالنسبة إلى السيناريوهات التي يجري بناؤها.

ومن الممكن أيضًا تحليل مجموع السيناريوهات من أجل تحديد السلوكيات الناشئة. فعلى سبيل المثال، تسمح دراسة الارتباطات المتبادلة بين مختلف مؤشّرات النتائج بتسليط الضوء على القرارات متعدّدة المعايير، وعلى مواضع التسويات أو التداؤبات.

وللذهاب إلى أبعد من ذلك، يمكننا تسليط الضوء على شروط هذه التسويات أو "التداؤبات". ومن أجل ذلك، يتمّ استخدام أساليب "استخراج البيانات" (Datamining) لإبراز الثوابت الرئيسة المحدّدة لفئةٍ من النتائج؛ أي اقتران عوامل المدخلات التي تقود إلى النتائج في منطقةٍ معيّنة من الفضاء-المستهدف.

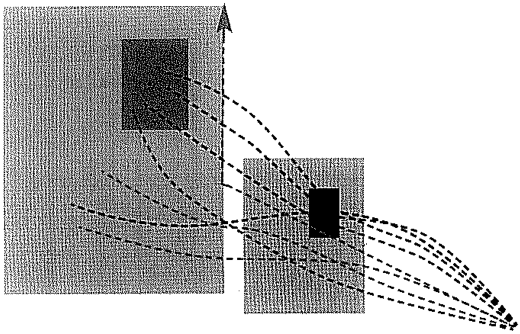
ويمكن أيضًا تحليل مجموعة السيناريوهات بطريقةٍ ديناميكية، وذلك من أجل ربط الأمدين القصير والطويل (انظر الشكل 1). وتسمح المقاربة الديناميكية بالفعل بالإجابة عن أسئلة مثل "أين ينبغي أن أوجد في المدى القصير من أجل أن أكون في وضعٍ جيّد لتحقيق هدفٍ معيّن على المدى الطويل؟" وعلى اعتبار تنوّع المسارات التي يمكن توليدها عندما نهتمّ بالمدى الطويل، فإنّ مثل هذا السؤال ليس سديدًا سوى بالنسبة إلى مجموعةٍ واسعة من السيناريوهات.

وأخيرًا، يسمح استخدام قاعدة بيانات السيناريوهات، في الأوضاع التي نكون فيها بحاجةٍ لانتقاء عددٍ قليلٍ من السيناريوهات (من أجل التواصل أو من أجل خلق تجانسٍ للدراسات التي ستعتمد على هذه السيناريوهات)، بانتقاء السيناريوهات التي ستكون الأكثر تمثيلًا للخصائص التي نودّ استبقاءها.

تجسيدٌ عبر قاعدة بياناتٍ مستخدمةٍ في اقتصاد التغيّر المناخي

يُجسّد التطبيق العملي المعروض هنا بعض الاحتمالات المفتوحة عبر مقاربةٍ تعتمد على عددٍ كبير من السيناريوهات. ويستخدم هذا التطبيق قاعدة بيانات سيناريوهات تقنية وسوسيو-اقتصادية شاملة، جرى تطويرها في الوكالة الدولية لبحوث البيئة والتنمية بواسطة نموذج (Imaclim-R)، من أجل دراسة اقتصاد التغيّر المناخي.

الشكل 1: نوافذ المرور السّانحة



يعدّ الأخذ في الاعتبار لأوجه عدم اليقين مهمًّا وحرجًا على نحوٍ خاصّ عندما يتعلّق الأمر بالتغيّر المناخي. فليست عوامل عدم اليقين متعدّدةً فحسب، ولكنها تتوافق مع "أوجه عدم اليقين الجذري"، والتي يجري تعريفها هنا بوصفها الأوضاع التي لا يعرف فيها صنّاع القرار أو لا يتوافقون فيها على بنية النموذج الذي يربط الأفعال والنتائج، ولا على التوزيعات الاحتمالية للثوابت المفتاحية للنموذج أو للنماذج. وعلاوةً على ذلك، يتضمّن الموضوع قيد الدراسة؛ أي التفاعلات بين الاقتصاد والأنظمة التقنية والمجتمعات والمناخ، العديد من ضروب المفعول الرجعي واللّاخطية. وهكذا، فنحن نوجد بالفعل في حالةٍ يكون فيها من السّديد استخدام المقاربة المقترحة أعلاه.

ولبناء قاعدة بيانات السيناريوهات، تمّ ترتيب مجموع الثوابت التي جرى تحديدها باعتبارها تؤدي دورًا في اقتصاد التغيّر المناخي (المتّصلة بالعولمة، والدينامية الاجتماعية، والبيئة... إلخ) في سبع مجموعات. وقد ولّدت حينئذٍ مختلف تركيبات الفرضيات 286 من السيناريوهات. وتسمح قاعدة البيانات هذه، عبر معالجاتٍ إحصائية، بتوفير إجابةٍ جديدة (أو بتوفير إجابة ببساطة) عن الأسئلة التي تُطرح في إطار "اللجنة الدولية للتغيرات المناخية"[3]، والتي سيجري عرض مثالين عنها في ما يلي:

3 "اللجنة الدولية للتغيّرات المناخية" أو "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ" (IPCC) هي منظمةٌ دولية تابعة للأمم المتحدة تتألّف من مئات الخبراء في مجالات المناخ، ومسح المحيطات، والاقتصاد، وغيرها. وتسهر هذه اللجنة - التي جرى إنشاؤها عام 1988 وأصدرت خمسة تقارير حتى الآن - على إجراء تقييمات مفصّلة للمعلومات والمعارف العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية بشأن تغيّر المناخ وأسبابه وآثاره وإستراتيجيات معالجته. وقد حازت هذه اللجنة جائزة نوبل للسلام لعام 2007، مناصفةً مع آل غور، من أجل جهدها في دراسة ظاهرة الاحتباس الحراري. (المُترجم)

تقدير الفائدة الاقتصادية المتبادلة للسياسات المناخية

السؤال الأول الذي يجد له جوابًا من خلال منطقٍ احتمالي، وبفضل قاعدة بيانات السيناريوهات، هو "الفائدة المتبادلة"[4] للسياسات المناخية من حيث التأمين ضدّ عدم اليقين بشأن الموارد الأحفورية. فصانع القرار السياسي قلقٌ بالفعل بشأن معرفة إن كانت القرارات التي سيتّخذها مجرّد عبءٍ مالي جديد، أو إنها ستكون جالبةً لفوائد بعد حين أيضًا.

ويمثّل الشكل (2) تغيّر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين عامي 2010 و2050 (مع معدّلٍ للخصم[5] يساوي 3 في المئة)، والذي يأتي نتيجةً لنضوب الموارد الأحفورية، بالنسبة إلى مجموع السيناريوهات. ويصف الرسم البياني ذو اللون الرمادي السيناريوهات من دون سياسةٍ مناخية، في حين يمثّل الرسم البياني ذو اللون الكستنائي السيناريوهات مع سياساتٍ تسمح بالحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري في 3 درجات حرارية.

تمثّل الرسوم البيانية الترددات النسبية لمختلف القِيَم بالنسبة إلى خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وتمثّل المنحنيات وظائف الكثافة الاحتمالية المعدّلة المناسبة لها. وفي المتوسط، يجري تقليص الخسائر بشكلٍ ملموس في السيناريوهات مع سياساتٍ مناخية (تتمّ إزاحة الرسم البياني إلى اليسار). وبالإضافة إلى ذلك، تقضي السياسات المناخية على السيناريوهات ذات الخسائر القوية جدًا (ذيل اليمين من التوزيع الإحصائي الرمادي)، وذلك بخلقها قدرةً على مواجهة الضغط في مقابل ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، من خلال إشارة-سعر مبكّرة أكثر ومتوقّعة بشكلٍ أفضل.

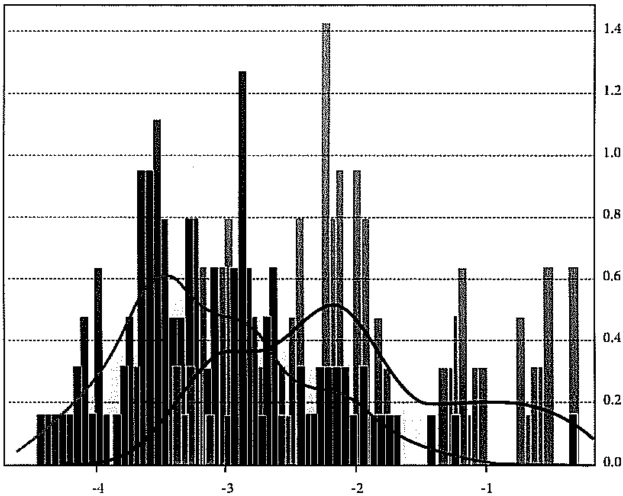
ويمكننا علاوةً على ذلك تكميم هذا التأمين، الذي يبلغ في المتوسط، في هذه السيناريوهات، 11500 مليار دولار أميركي؛ أي 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2009.

---

4 تكمن بطبيعة الحال الفائدة الأولى للسياسات المناخية في الحدّ من الأضرار الناجمة عن التغيّر المناخي.

5 يسمح معدّل الخصم بمنح القيمة الحالية للتدفّقات النقدية التي ستطرأ في المستقبل.

الشكل 2: تغيّر الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2010-2050) وفقًا للسيناريوهات(*)



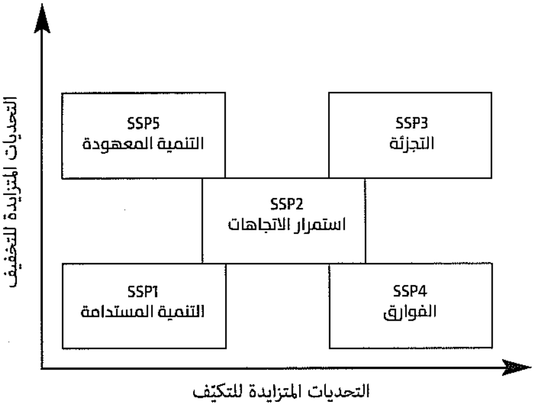
(*) Adapted from Julie Rozenberg *et al.*, "Climate Policies as a Hedge Against the Uncertainty on Future Oil Supply", *Climatic Change*, vol. 101, no. 3 - 4 (August 2010), pp. 663 - 668.

تحديد المسارات السوسيو-اقتصادية المرجعية

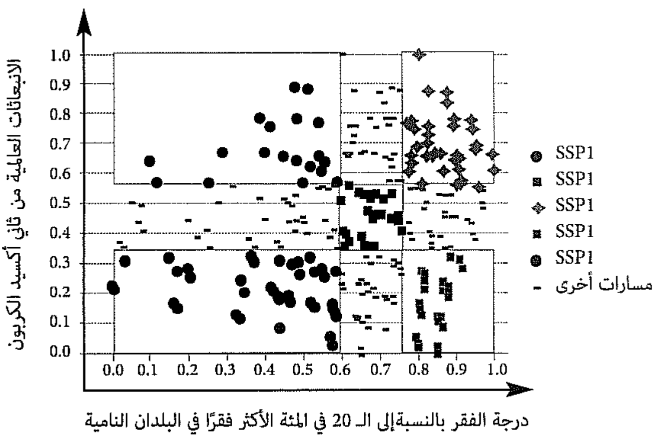
يتعلّق السؤال الآخر الذي يجد له جوابًا هنا بالتوصيف - على شكل سيناريوهات صريحة - للمسارات السوسيو-اقتصادية المرجعية الخمسة ("المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة"[6]) التي تمّ اعتمادها في إطار سيناريوهاتٍ جديدة للأبحاث بشأن المناخ.

6 "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة" (Shared Socioeconomic Pathways, SSP) هي سيناريوهاتٌ للمسارات السوسيو-اقتصادية مكمّلة لـ "مسارات التركيز النموذجية" (Representative Concentration Pathways, RCP)، على اعتبار أنها أكثر توجّهًا نحو وصف المسارات المناخية. وتهتمّ "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة" بمتغيّرات مثل السكان، والناتج القومي الإجمالي، وتوزيع الثروة، ومستويات التعليم، والصحة العامة، ودرجة التحضّر، وتوافر التقنيات. ولمزيد من التفصيل بشأنها. (المُترجم) راجع: Elmar Kriegler *et al.*, "The need for and use of socio-economic scenarios for climate change analysis: A new approach based on shared socio-economic pathways", *Global Environmental Change*, vol. 22, no. 4 (2012), pp. 807 - 822.

الشكل 3: المسارات السوسيو-اقتصادية الخمسة المرجعية التي طرحها "مُسبقًا" فريق العمل بشأن السيناريوهات الجديدة للأبحاث بشأن المناخ



الشكل 4: مقاربة المجموعات الخمس للسيناريوهات بالمسارات المبدئية



فقد وضع فريق العمل على هذه السيناريوهات الجديدة بشكلٍ "مُسبق" مبدأ هذه المسارات الخمسة بالفعل، والتي تتمايز وفقًا لقدرتها على رفع تحديات التخفيف من التغيّر المناخي من جهة، والتكيّف مع هذا التغيّر من جهةٍ أخرى (الشكل 3). والمسألة المطروحة حينئذٍ هي التحديد بشكلٍ ملموس لما هي عليه هذه المسارات المرجعية بالنسبة إلى الأبحاث بشأن المناخ.

ومن ثم، تأتي فكرة تحديد وضع الـ 286 سيناريوهًا للقاعدة في نظام إحداثيات مرجعية محوراه مماثلان لمحوري المخطّط المبدئي (الشكل 4). فبالنسبة إلى محور الفواصل، نسجّل هنا درجة الفقر بالنسبة إلى الـ 20 في المئة الأكثر فقرًا في البلدان النامية (تُقاس انطلاقًا من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد). وبالنسبة إلى محور التراتيب، نسجّل الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون. وبحساب قيمة كلٍّ من هذين المؤشّرين في كلّ واحدٍ من هذه السيناريوهات، يمكننا تحديد وضعهما في نظام الإحداثيات المرجعية هذا.

يتمّ توحيد قياسات قِيَم المؤشّرات بين صفر وواحد، على اعتبار أنّ هذين الحدّين يمثّلان القيم الدنيا والقصوى للمؤشّرات بالنسبة إلى التوزيع الإحصائي لنتائج السيناريوهات الـ 286. ومن أجل حصر مجالاتٍ متماثلة للوضعيات المبدئية لـ "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة" الخمسة، نقوم عندئذٍ بتحديد عتبتين بالنسبة إلى كلّ محور، بحيث يقع ثلث السيناريوهات تحت العتبة الأولى، وثلثها فوق العتبة الثانية. وهكذا تظهر خمس مجموعاتٍ من السيناريوهات، وهي التي نقاربها بـ "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة" الخمسة.

ثمّ يتمّ استخدام الخوارزمية "بريم"[7] للعثور على الخصائص المحدّدة لكلّ مجموعة. فعلى سبيل المثال، يتميّز "المسار السوسيو-اقتصادي الأول" (SSP1) (الذي سيكون فيه من السهل التكيّف والتخفيف من التغيّر المناخي) بساكنةٍ ضئيلة نسبيًا، وبتقدّمٍ من حيث الإنصاف، وبتكنولوجياتٍ "منخفضة-الكربون" رخيصة، وبرصانةٍ طاقية كبيرة. وقد تبدو هذه النتائج بديهيةً إلى حدٍّ ما، ولكن من المثير للاهتمام أيضًا أن نلاحظ أنّ المحدّدات الأخرى التي جرت نمذجتها - على سبيل المثال سرعة نمو إنتاجية العمل - ليس لها تأثيرٌ على كون هذا السيناريو أو ذاك يوجد أو لا يوجد في هذا المجال من فضاء "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة".

ويمكننا أيضًا أن نلاحظ أنه لا يوجد سيناريو في أعلى الزاوية اليمنى، أي في الزاوية التي من شأن مشاكل الفقر أن تُحلّ فيها، في حين تكون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عاليةً جدًا. وبعبارةٍ أخرى، ليس من الممكن، وفقًا للنموذج المستخدم، التغلّب على مشاكل التنمية والفقر المدقع من دون بذل جهدٍ في

---

7 "بريم" (Patient Rule Induction Method, PRIM) هي تقنية لاستخراج البيانات ضمن فضاء مدخلات عالي الأبعاد، مع قيمٍ كبيرة لمتغيّر المخرجات. لتفصيل هذه الطريقة. (المترجم) راجع:
Wolfgang Polonik & Zailong Wang, "Prim Analysis", Research paper, University of California Davis/ Department of Statistics (2009), at: http://goo.gl/PYmcLJ

مجال نجاعة استخدام الطاقة وتطوير الطاقات البديلة، وذلك بسبب محدودية فرص الحصول على الموارد الأحفورية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.

وبطبيعة الحال، تعتمد النتائج على المؤشّرات التي جرى اعتمادها لقياس تحدّيات التخفيف والتكيّف. ويمكننا تكرار التحليل مع مؤشّراتٍ بديلة أو مؤشّراتٍ مركّبة. وانطلاقًا من المعلومات التي يتمّ الحصول عليها بشأن المحدّدات الرئيسة لكلٍّ من "المسارات السوسيو-اقتصادية المشتركة"، فمن الممكن حينئذٍ اختيار سيناريوهات تمثيلية حقًّا لكلٍّ من هذه المسارات.

خاتمة

يرفع بناء قواعد بيانات السيناريوهات واستخدامها المنهجي التحديات التي يفرضها أخذ أوجه عدم اليقين العديدة في ممارسات الاستشراف الكمّي في الاعتبار. فبالانتقال من عددٍ قليل من السيناريوهات، والتي تجسّد رؤى بديلة من المستقبلات الممكنة، إلى قاعدة بياناتٍ تستكشف فضاء أوجه المعقول، تسمح قواعد بيانات السيناريوهات بالتحرّر من الاختيار "المُسبق"، والذي غالبًا ما يكون صعبًا ومقيّدًا، بشأن الفرضيات الاستهلالية التي ينبغي اعتمادها. ومن خلال تحليل قاعدة بيانات النتائج، من الممكن العثور على نتائج من شأنها أن تكون "ضد-بديهية" وتتجاوز وضعياتٍ مصمّمة سلفًا.

وتمنح هذه المقاربة إضاءاتٍ جديدة بالنسبة إلى القرار:

- تقييم مدى متانة النتائج وآليات العمل التي جرى تسليط الضوء عليها.
- تحديد "السلوكيات" الناشئة في مجموعةٍ من السيناريوهات، والتي تسمح باستخلاص معلومات أكثر ثراءً من أجل اتخاذ القرار، مثل شروط التسويات أو "التداوُبات" بين معايير متعدّدة في إطار قرارٍ متعدّد المعايير، أو تحليل ديناميكي من أجل ربط الديناميات على المدى القصير مع التطوّرات على مدى أطول.
- انتقاء عددٍ قليل من السيناريوهات السديدة من أجل دراسةٍ مفصّلة.

تعدّ أصالة هذه المقاربة الجديدة أيضًا عكس الأدوار المعتادة في الوصل المفصلي بين الكيفي والكمّي؛ فالكمّي يصبح استكشافيًا، من أجل استخلاص دروسٍ كيفيةٍ من الاستكشاف المنهجي لمجموعاتٍ كبيرة من المسارات التي جرى تكميمها.

وقد جرى تجسيد هذه المقاربة هنا من خلال حالة التغيّر المناخي، بمساعدة نموذج (Imaclim-R). ولكن يمكن بالطبع تطبيقها مع أيّ نموذجٍ وعلى أيّ موضوع. وستكون منيرةً على نحوٍ خاصّ في الحالات التي تكون فيها أوجه عدم اليقين العديدة معنيةً وحيث تتضمّن الآليات قيد العمل ضروب اللّاخطية والمفعول الرجعي.

المراجع References

أوّلًا: بشأن المناهج

مناهج استخراج البيانات واكتشاف السيناريو

- Bryant, Benjamin P. & Robert J. Lempert. "Thinking Inside The Box: A Participatory, Computer-assisted Approach to Scenario Discovery", *Technological Forecasting & Social Change*, vol. 77, no. 1 (January 2010), pp. 34 - 49.
- Groves, David G. & Robert J. Lempert. "A New Analytic Method for Finding Policy-Relevant Scenarios", *Global Environmental Change*, vol. 17, no. 1 (2007), pp. 78 - 85.

مناهج القرار المتين

- Lempert, Robert J. *et al. Making Good Decisions Without Predictions: Robust Decision Making for Planning Under Deep Uncertainty*, Santa Monica: RAND Corporation, 2013.

ثانيًا: بشأن التطبيقات

دراسة درجة الحساسية والمنطق الاحتمالي

- Rogelj, Joeri *et al.* "Probabilistic Cost Estimates for Climate Change Mitigation", *Nature*, vol. 493, no. 7430 (January 2013), pp. 79 - 83.
- Rozenberg, Julie *et al.* "Climate Policies as a Hedge Against the Uncertainty on Future Oil Supply", *Climatic Change*, vol. 101, no. 3 - 4 (August 2010), pp. 663 - 668.

القرار متعدّد المعايير وتسليط الضوء على التسويات

- Guivarch, Céline, Stéphanie Monjon, Julie Rozenberg & Adrien Vogt-Schilb. *ÉLIPSE : Évaluer les interactions entre politique climatique et sécurité énergétique en Europe*, Paris: Rapport final du projet ELIPSE financé par le Conseil supérieur de la formation et de la recherche stratégiques, 2013, at: http://goo.gl/IkeT69

استخراج البيانات وتسليط الضوء على شروط النتيجة

- Mcjeon, Hawon C. *et al.* "Technology Interactions among Low-carbon Energy Technologies: What Can We Learn from a Large Number of Scenarios?" *Energy Economics*, vol. 33, no. 4 (July 2011), pp. 619 - 631.

- Rozenberg, Julie *et al.* "A Scenario Elicitation Methodology to Map the Space of Possible Future Mitigative and Adaptive Capacity", En cours d'évaluation auprès de *Climatic Change*.

القرار المتين

- Dixon, Lloyd, Robert J. Lempert, Tom Latourrette & Robert T. Reville. *The Federal Role in Terrorism Insurance: Evaluating Alternatives in an Uncertain World,* Santa Monica: RAND Corporation, 2007.
- Lempert, Robert J. & David G. Groves. "Identifying and Evaluating Robust Adaptive Policy Responses to Climate Change for Water Management Agencies in the American West", *Technological Forecasting and Social Change*, vol. 77, no. 6 (July 2010), pp. 960 - 974.

وكالة الطاقة الدنماركية | Danish Energy Agency

ترجمة: هيئة التحرير | Translated by: Editorial Board

سيناريوهات الطاقة للأعوام 2020 و2035 و2050

Energy Scenarios for 2020, 2035 and 2050*

ملخص: في دراسةٍ استشرافية رائدة، خلُصت وكالة الطاقة الدنماركية إلى أنه من الممكن الاعتماد بنسبة 100 في المئة على الطاقات المتجدّدة، وأنه من الممكن تقنيًا بناء نظامٍ وطني للطاقة آمنٍ وموثوقٍ به على أساس الاعتماد الكلّي على مصادر الطاقات المتجدّدة بحلول عام 2050. ويقارن تقرير سيناريوهات الطاقة للأعوام 2020 و2035 و2050 بين جدوى الاستعاضة بالطاقة الحيوية عن الفحم والنفط والغاز الطبيعي في مختلف السيناريوهات الطاقية الخضراء وتكلفتها، لتلك الأعوام، بدءًا من نظام قائم على الرياح لتوليد الكهرباء، ووصولًا إلى نظام الكتلة الحيوية القائم على الوقود الحيوي. ووفقًا للتقرير، من شأن جميع السيناريوهات الطاقية الخضراء المعروضة أن تلبّي هدف الدنمارك لإقامة نظامٍ طاقي خالٍ من الوقود الأحفوري بحلول عام 2050، بالإضافة إلى هدفها إرساء نظام للكهرباء والتدفئة خالٍ من الوقود الأحفوري بحلول عام 2035. ولتحقيق هذين الهدفين الطموحين جدًا، يؤكّد التقرير أنّ قرارًا بشأن شكل مستقبل الطاقة في الدنمارك ينبغي اتّخاذه بُعيد عام 2020 مباشرة.

كلمات مفتاحية: سيناريوهات الطاقة، الوقود الأحفوري، الطاقة الخضراء

Abstract: In a pioneering study, the Danish Energy Agency concluded that it would be technically possible to construct a secure and reliable national energy system based on 100 per cent renewables by 2050. The report, "Energy Scenarios for 2020, 2035 and 2050", compares the feasibility and cost of replacing coal, oil and natural gas with various sources of green energy, ranging from a wind powered electric production system to a biomass system. According to the report, all of the scenarios meet the vision of a fossil fuel independent energy system for Denmark by 2050, as well as the government's goal of fossil fuel independent electricity and heating by 2035. To meet the 2050 target, however, the report notes that a decision on the shape of Denmark's energy future would need to be made shortly after 2020.

Keywords: Energy Scenarios, Fossil Energy, Green Energy

* Danish Energy Agency, *Energy Scenarios for 2020, 2035 and 2050*, Energy-scenario Report (May 20, 2014), at: http://goo.gl/OlNvcG

مقدّمة

تقدّم هذه الورقة وصفًا لأربعة سيناريوهات بشأن مستقبل إمدادات الطاقة في الدنمارك حتى عام 2050. وتعتبر "السيناريوهات" نماذج متوافقة تكنولوجيًا مع إمدادات الطاقة في المستقبل، بما فيها النقل، وهي تلبّي أهدافًا سياسية معينة. وبما أنّ النظام بكامله متضمنٌ في السيناريوهات، فإنها تصف أيضًا العلاقة بين القطاعات الفرعية المختلفة لنظام الطاقة. إنّ هذا الأمر يضمن الاتّساق بين تحليلات القطاعات المنفردة لجهة استخدام الموارد وتحويل الطاقة.

وتلبّي جميع السيناريوهات الرؤية الهادفة إلى نظام طاقة يستغني كليًا عن الوقود الأحفوري بحلول عام 2050، وكذلك الهدف الحكومي في توفير كهرباء وتدفئة مستقلّة عن الوقود الأحفوري بحلول عام 2035 (تُقدّم الورقة أيضًا وصفًا لسيناريو باستخدام الطاقة الأحفورية).

الهدف من هذه السيناريوهات هو وصف المجالات المتاحة لإمدادات الطاقة في الدنمارك مستقبلًا. وهي تشكّل خلفيةً مشتركة للدراسات التي أطلقت مع اتفاق الطاقة في 22 آذار/ مارس 2012. وتسلّط السيناريوهات الضوء على الإمكانيات التقنية المتاحة لتصميم النظام المستقبلي للطاقة في الدنمارك في ظلّ افتراضاتٍ معيّنة، وتصف بعض التحديات المتوقّعة أثناء الانتقال نحو الاستغناء عن الوقود الأحفوري، مع تسليط الضوء على المعايير المهمة. ويمكن للسيناريوهات أيضًا، وبحدودٍ معيّنة، أن تبيّن متى يجب اتّخاذ قرارات مهمّة. فلا ينبغي فهم هذه السيناريوهات بوصفها تنبّؤاتٍ تفصيلية أو أجوبة نهائية عن التصميمات الفعلية أو المفضّلة لنظام الطاقة المستقبلي. وهي لا تتضمّن أيضًا أيّ توصياتٍ محدّدة بشأن الأدوات المطلوبة لتحقيق السيناريوهات.

وقد جرى حساب استهلاك الطاقة الصافي في السيناريوهات على أساس نموذج استهلاك يحاكي استهلاك الطاقة في عامي 2035 و2050، وجرى تحليلها حسب نوعية الطاقة عند ثلاثة مستويات مختلفة من وفورات الطاقة (معتدلة، وكبيرة، وكبيرة جدًا). وتتضمّن السيناريوهات العناصر التالية: الكهرباء، والتدفئة الحضرية، وتدفئة العمليات التصنيعية، والتدفئة الفردية، والطاقة المخصّصة للنقل (بما في ذلك الملاحة الجوية، والنقل البحري المحلي). وجرى استبعاد قطاع استخراج النفط والغاز من التحليلات. وافتُرِض المستوى نفسه من خدمات الطاقة لكلّ السيناريوهات. ويعني ذلك أنه جرى افتراض الإنتاج الصناعي نفسه بالنسبة إلى جميع السيناريوهات، والمساحات المدفّأة نفسها، وأداء النقل نفسه... إلخ. ولذلك يفترض أيضًا ضمنيًا أنّ التقنيات التي تتغيّر من سيناريو إلى آخر هي بدائل متعادلة تمامًا إحداها من الأخرى. وهكذا فإنّ السيارة الكهربائية، على سبيل المثال، تُؤمّن القيمة الاستعمالية نفسها للسيارة العادية التي تعمل بالوقود.

وجرى حساب إنتاج الطاقة في السيناريوهات على أساس نموذج محاكاة يُستخدم لفحص تشغيل النظام على مقياسٍ زمني يصل إلى ساعةٍ واحدة من أجل تحديد القدرات اللازمة واستهلاك الوقود السنوي، بالإضافة إلى تكاليف التشغيل والصيانة. واستخدمت تكاليف الاستثمار السنوية لتمثّل تكلفة رأس المال. وجرى جمع المعلومات التكنولوجية من أحدث "الكتالوجات" التكنولوجية التي تتضمّن تقييم التطوّرات التكنولوجية المتوقّعة حتى عام 2050. وجرى افتراض اتجاه أسعار الوقود على أساسٍ متناسب مع السيناريوهات الثلاثة في **توقّعات الطاقة العالمية في عام 2013**[1] ("سيناريو السياسات الحالية"[2]، و"سيناريو السياسات الجديدة"[3]، و"سيناريو 450"[4]).

وصف السيناريوهات

- جرى تصميم سيناريو الرياح لاستخدام الطاقة الحيوية التي تقارب الإمدادات السنوية إلى حدٍّ ما للدنمارك نفسها، أي نحو 250 بيتا-جول[5]. ولا يعني ذلك أنّ الطاقة الحيوية ينبغي بالضرورة أن تكون دنماركية، بل يعني أنّ مصدر التزويد قد يكون في الدنمارك. ويتطلّب ذلك كهربةً واسعة النطاق لقطاعات النقل والصناعة والتدفئة الحضرية، بقدر ما يتطلّب توسّعًا كبيرًا في استخدام توربينات الرياح البحرية. ومن أجل الحفاظ على استهلاكٍ منخفض للطاقة الحيوية، يتمّ إنتاج الهيدروجين واستخدامه للترقّي بالكتل الحيوية[6] والغاز الحيوي[7] لجعلها تدوم فترةً أطول.

---

1 OECD/IEA, *World Energy Outlook 2013* (London: International Energy Agency, 2013).

2 يستند "سيناريو السياسات الحالية" إلى تنفيذ السياسات والتدابير الحكومية التي جرى سنّها بحلول منتصف عام 2013. (المُترجم)

3 يأخذ "سيناريو السياسات الجديدة" (السيناريو المركزي في هذا التقرير) في الاعتبار الالتزامات والخطط التي تمّ تنفيذها لمواجهة التحديات المتعلقة بالطاقة، وكذلك تلك التي تمّ الإعلان عنها. (المُترجم)

4 يحدّد "سيناريو 450" سبيلًا طاقيةً تتّسق مع 50 في المئة من فرص تحقيق هدف الحدّ من الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين، مقارنة بمستويات ما-قبل الثورة الصناعية (تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة عند مستوى 450 جزءٍ في المليون). (المُترجم)

5 "بيتا-جول" (Petajoule) هي وحدة لقياس الطاقة في النظام الدولي المعياري للقياس، وهي تساوي 1015 جول. (المُترجم)

6 تشير "الكتلة الحيوية" (Biomass) إلى المواد العضوية من أصل نباتي (بما في ذلك الطحالب) أو حيواني أو فطري (الفطريات) التي يمكن أن تصبح مصدرًا للطاقة عن طريق الاحتراق (الطاقة الخشبية على سبيل المثال)، وذلك عقب "الهضم اللاهوائي" (Anaerobic digestion) أو تحوّلاتٍ كيميائية جديدة (الوقود الحيوي). (المُترجم)

7 "الغاز الحيوي" (Biogas) هو الغاز التي ينتج من تخمير المواد العضوية الحيوانية أو النباتية في غياب الأكسجين. ويحدث هذا التخمير بشكلٍ طبيعي (في المستنقعات مثلًا) أو بشكلٍ تلقائي (في مدافن النفايات العضوية مثلًا)، ولكن يمكن أيضًا أن يحدث بشكلٍ اصطناعي في "أحواض هضم". (المُترجم)

- جرى تصميم سيناريو الكتل الحيوية نسبةً لاستهلاكٍ سنوي من الطاقة الحيوية يبلغ نحو 450 بيتا-جول. ويستتبع ذلك استيراد كتلة حيوية صافية في السنوات العادية (نحو 200 بيتا-جول)؛ ولا يتضمّن الهيدروجين.
- يستتبع سيناريو الوقود الحيوي نظامًا قائمًا على الوقود مماثلاً لما لدينا اليوم، مع استثناء وحيد هو الاستعاضة بالطاقة الحيوية عن الفحم والنفط والغاز الطبيعي. وسيبلغ استهلاك الوقود نحو 700 بيتا-جول، ولا يتضمّن الهيدروجين.
- جرى تصميم سيناريو الهيدروجين ليحاكي استهلاكًا متدنيًا جدًا من الطاقة الحيوية (أقل من 200 بيتا-جول). ويستتبع ذلك استخدامًا كبيرًا للهيدروجين واستخدامًا أكبر بكثيرٍ لطاقة الرياح ممّا هو عليه الحال في سيناريو الرياح.
- يرسم سيناريو الوقود الأحفوري الخطوط العريضة للوضع الافتراضي الذي يُستخدم فيه الوقود الأحفوري، ويجري التغاضي عن جميع أهداف السياسات. ويوضّح هذا السيناريو بديلًا يركّز بشكلٍ رئيس على "أقلّ التكاليف الممكنة".

ويوجز الجدول (1) الأرقام الرئيسة انطلاقًا من السيناريوهات الأربعة في عام 2050:

الجدول 1: الأرقام الرئيسة لحسابات سيناريوهات عام 2050

السيناريو	الرياح	الكتل الحيوية	الوقود الحيوي	الهيدروجين	الوقود الأحفوري
استهلاك الوقود (بيتا-جول)	255	443	710	192	483
درجة الاكتفاء الذاتي	%104	%79	%58	%116	---(*)
استهلاك الطاقة الإجمالي (بيتا-جول)	575	590	674	562	546

(*) وفقًا لإنتاج الدنمارك من الوقود الأحفوري في عام 2050.

فيما يبيّن الجدول (2) هذه الأرقام في سيناريوهات عام 2035. واستهلاك الوقود هو شاملٌ لأيّة خسائر في تحويل الكتل الحيوية في الخارج ونقلها:

الجدول 2: الأرقام الرئيسة لحسابات سيناريوهات عام 2035

السيناريو	الرياح	الكتل الحيوية	الوقود الحيوي	الهيدروجين	الوقود الأحفوري
استهلاك الوقود (بيتا-جول)	458	526	631	443	680
درجة الاكتفاء الذاتي	%74	%68	%57	%77	---(*)
استهلاك الطاقة الإجمالي (بيتا-جول)	594	606	634	590	653

(*) وفقًا لإنتاج الدنمارك من الوقود الأحفوري في عام 2035.

الاستنتاجات الرئيسة المهمّة من تحليلات السيناريوهات

من الممكن على المستوى التقني تصميم أنظمة طاقة مختلفة تلبّي جميعها منظور الاستغناء عن الوقود الأحفوري. فالتكنولوجيات موجودة مسبقًا، على الرغم من أنّ بعضها يحتاج تطويرًا إضافيًا من ناحية السعر، والكفاءة، وقدرة الأداء.

وعلى اعتبار أنّ الطاقة الحيوية موردٌ محدود، ولأنّ الدنمارك بلدٌ صغير، فإنّ لدينا الخيار بين تأسيس نظامٍ قائم على الوقود مع استيرادٍ كبير للكتل الحيوية، وبين نظامٍ قائم على الكهرباء مع استخدامٍ محدود للطاقة الحيوية عند المستوى الذي تستطيع الدنمارك حوله تزويد نفسها به. وإذا كان عام 2050 مستهدفًا لتحقيق الاستغناء عن الوقود الأحفوري، فينبغي على الدنمارك على الأرجح اتخاذ قرارٍ بهذا الشأن بُعيد عام 2020 مباشرة، لأنّ الإجراءات الانتقالية الكبيرة المطلوبة، مثل الزيادة في طاقة الرياح والبنية التحتية، تتطلّب زمنًا معيّنا. ويعتمد الخيار، بشكلٍ خاص، على الدرجة المرغوب فيها لأمان إمدادات الوقود.

وبحدودٍ معينة، يمكن لنظامٍ قائم على طاقة الرياح استخدام طاقةٍ حيوية تزيد عمّا هو مصمّمٌ من أجله، إذا حصل مثلًا انخفاضٌ في أسعار الكتل الحيوية في أحد الأعوام. وعلاوةً على ذلك، وبحدودٍ معينة أيضًا، يمكن لنظامٍ قائم على الوقود استخدام كتل حيوية أقلّ ممّا هو مصمّم من أجله، إذا حصل مثلاً ارتفاعٌ في أسعار الكتل الحيوية في أحد الأعوام. ومن ثمّ، يوجد هامشٌ معيّن للمناورة يتفاعل مع تغيّر الأسعار. ومع ذلك، ليس من الممكن التحوّل من نظامٍ قائم على الوقود إلى آخر قائمٍ على طاقة الرياح (أو العكس) بين عامٍ وآخر.

وسيوفّر النظام الكهربائي القائم كلّيًا على طاقة الرياح ضمانًا جيدًا في إمدادات الوقود، ولكنه يواجه مشاكل في ضمان إمدادٍ موثوق بالكهرباء، في حين أنّ نظامًا قائمًا على الطاقة الحيوية سيواجه مشاكل في ضمان إمداداتٍ موثوقة بالوقود. ويمكن في نظامٍ قائم على طاقة الرياح ضمان إمداد موثوق بالكهرباء من خلال الجمع بين استثمارات صغيرة، في محركات غاز أو توربينات غاز سريعة التنظيم لا تستلزم وقتًا طويلًا للتشغيل، مع زيادةٍ في الربط الكهربائي المتبادل مع بلدان الجوار. وقد جرى تصميم السيناريوهات لتلبي المتطلّبات نفسها لإمدادٍ موثوق بالكهرباء. ويمكن ضمان أمان إمدادات الوقود في نظامٍ قائم على الوقود الحيوي بإنشاء نظامٍ يمكنه التحوّل إلى الوقود الأحفوري في حال فشل الإمداد بالوقود الحيوي، أو إذا أصبحت الكتل الحيوية مكلفةً جدًا. وبطبيعة الحال، لا يحقّق اختيار مثل هذه الإستراتيجية منظور نظامٍ يستغني عن الوقود الأحفوري.

وتشير الحسابات إلى أنّ تكاليف الطاقة الخالية من الوقود الأحفوري في عام 2050 ستبلغ نحو 136 - 159 مليار كرونة دنماركية (20-24 مليار دولار أميركي)، من دون احتساب الضرائب والرسوم، ويُعزى نحو

نصفها للنقل. ويتضمّن هذا المبلغ الاستثمارات، وتكاليف التشغيل، والوقود (بما في ذلك التوزيع)، وغاز ثاني أكسيد الكربون، وتكاليف وفورات الطاقة، وأنظمة دفع جميع وسائل النقل، ومرافق إنتاج الطاقة في الكهرباء، والتدفئة الحضرية، وتدفئة العمليات التصنيعية، والتدفئة الفردية. وقد تمّ حساب تكاليف السيناريو من الأسفل إلى الأعلى وفق الأداء بصفتها مجموع الاستثمارات السنوية بسعر فائدةٍ قدره 4 في المئة، وتكاليف التشغيل، وتكاليف الوقود.

وتبلغ تكاليف سيناريو الوقود الأحفوري في عام 2050 نحو 6 مليارات كرونة دنماركية [0.9 مليار دولار أميركي] (وهي أقلّ نحو 5 في المئة) من أرخص سيناريو خالٍ من الوقود الأحفوري، وأقل بنحو 29 مليار كرونة دنماركية [4.3 مليار دولار أميركي] (نحو 20 في المئة) من أغلى سيناريو خالٍ من الوقود الأحفوري (بسعر ثاني أكسيد الكربون قدره 245 كرونة [36 دولارًا أميركيًا] للطنّ). ويعود ذلك خصوصًا إلى الافتراض أنّ سعر الفحم الحجري هو في مستوى أقلّ بكثيرٍ من جميع أنواع الوقود الأخرى. وهناك تكاليف ضخمة مرتبطة، على وجه الخصوص، بإنتاج الغاز الحيوي وبزيادته في جميع السيناريوهات الخالية من الوقود الأحفوري. وإنّ القسم الأكبر من التكاليف مشتركٌ بين جميع السيناريوهات الأربعة الخالية من الوقود الأحفوري وسيناريو الوقود الأحفوري. ويشمل ذلك مثلًا، تكاليف الوفورات، وحرق النفايات، وشبكة التدفئة الحضرية، وشبكات الغاز، بقدر ما يشمل نسبةً من تكاليف الشبكة الكهربائية، وأنظمة دفع وسائل النقل، وطاقة الرياح، ومحطّات الطاقة الأخرى.

وتتّصف حسابات التكلفة كلّها بدرجةٍ عالية من عدم اليقين، وذلك نظرًا للتقلّب الشديد لأسعار الوقود والكهرباء والتكاليف التكنولوجية في المستقبل، بما في ذلك تكاليف وفورات الطاقة. وتتوقّع الكتالوجات التكنولوجية عادةً انخفاضًا في أسعار تكنولوجيات الطاقة المتجدّدة على المدى الطويل، نسبةً إلى تكنولوجيات الوقود الأحفوري. ولذلك يُتوقّع أن تكون التكاليف الإضافية لكلّ وحدةٍ لإنتاج الطاقة المتجدّدة أعلى على المدى المتوسط (2020-2035) منها على المدى الطويل (2035-2050). ومع ذلك، فإنّ الحجم الكلي للطاقة المتجدّدة سيكون أقلّ على المديَيْن القصير والمتوسّط منه على المدى الطويل.

وقد تمّ حساب التكاليف بالأسعار الثابتة لعامي 2011 - 2012 من دون احتساب الضرائب والرسوم والدعم. ولا تقدّم حسابات السيناريوهات توصيات بخصوص الأدوات التي ستكون ضرورية لتحقيق الانتقال نحو الاستغناء عن الوقود الأحفوري (ضرائب أو رسوم، دعم، لوائح تنظيمية). ولا تتضمّن السيناريوهات، تبعًا لذلك، تكاليف الأدوات، والاختلالات الضريبية وعوامل الضريبة الصافية. وهي كذلك لا تتضمّن التقلّبات البنيوية المحتملة في الطلب على الطاقة وما يرتبط بها من تكاليف متعلّقة بالانتقال نحو الاستغناء عن الوقود الأحفوري.

وفي ظلّ الافتراضات التكنولوجية المستخدمة، تكون لطاقة الرياح تكاليف إنتاج لكلّ كيلو واط في الساعة أقلّ نسبيًا في الأعوام 2035 و2050. ومع ذلك، فإنّ لسيناريو الرياح تكاليف كلّية أعلى قليلًا من سيناريو الكتل الحيوية. ويرجع ذلك إلى التكاليف الناجمة عن التوسع الكبير في استخدام الرياح: تكاليف شبكةٍ إضافية، والسعة الاحتياطية عند إنتاج منخفض من الرياح، والظروف التي يُرجّح فيها أن يكون سعر تصدير الكهرباء عند الإنتاج المرتفع من الرياح أقلّ من معدّل الأسعار، وأن يكون سعر استيراد الكهرباء عند الإنتاج المنخفض من الرياح أعلى من المعدّل. ومع ذلك، فإنّ الزيادة بنسبة 35 في المئة فقط في سعر الكتل الحيوية يجعل سيناريوهَيْ الكتل الحيوية والرياح متساويين. وبالمثل، فإنّ تخفيضًا إلى النصف في تكاليف شبكة الكهرباء سيجعلهما أيضًا متساويين. والحساسية إزاء أسعار الوقود هي أقلّ في سيناريوهَيْ الرياح والهيدروجين، وأعلى في سيناريوهَيْ الكتل الحيوية والوقود الحيوي. وهذا السيناريو الأخير، حسّاسٌ على نحوٍ خاص إزاء سعر الوقود الحيوي المستورد.

ووفقًا للافتراضات التكنولوجية المستخدمة، ستكون السيارات الكهربائية، وإلى حدٍّ معيّن التوسّع في طاقة الرياح، مُجديَيْن اقتصاديًا. وهذا ما جرى إدراجه بناءً على ذلك في السيناريو الأحفوري. وسيمثّل حلول السيارات الكهربائية القادرة على أن يكون لها أداءٌ مشابهٌ لأداء السيارات التقليدية من حيث المسافات وغيرها، وذلك في موعدٍ أقصاه عام 2030 تقريبًا، افتراضًا أساسيًا في جميع السيناريوهات، باستثناء سيناريو الوقود الحيوي. ويعدّ إسقاط السيارات الكهربائية من سيناريو الوقود الحيوي، باقترانٍ مع الافتراضات المطبّقة، هو السبب الرئيس لجعله الأعلى تكلفة بين جميع السيناريوهات.

وسوف يتطلّب قطاع النقل الخالي من الوقود الأحفوري كمّياتٍ هائلة من الطاقة الحيوية في عام 2050. وبالنظر إلى نقل الركاب، وجزءٍ من نقل البضائع، ونقل السكك الحديدية... إلخ، يمكن التغلّب على ذلك عبر التحوّل إلى استخدام الكهرباء، وبدرجةٍ أقلّ الغاز (الغاز الطبيعي البديل[8]). ويقتضي ذلك إنشاء بنية تحتية وتحولًا في أسطول السيارات. ولا يمكن لتحوّلٍ كهذا أن يبدأ في عام 2049، بل ينبغي أن يُستهلّ قبل عام 2035، وذلك لمراعاة العمر الفني للسيّارات، والتطورات التكنولوجية، وحتّى توزيع الاستثمارات... إلخ. وينطبق الأمر ذاته تقريبًا على التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة في تدفئة العمليات التصنيعية بقدر ما ينطبق على النقل. والمسألة ليست هنا، على أيّ حال، مسألة بنيةٍ تحتية، بقدر ما هي مسألة إنشاء محطّاتٍ قائمة على الكتل الحيوية والكهرباء.

ويمكن لمعامل إنتاج الوقود الحيوي اللّازم لتشغيل الطائرات والشاحنات وما إلى ذلك، أن تكون كائنةً في الدنمارك أو خارجها. فإذا جرى إنتاجٌ للوقود الحيوي بشكلٍ مكثّف في الدنمارك، فمن المحتمل أن

8 "الغاز الطبيعي البديل" (Substitute natural gas)، أو "الغاز الطبيعي الاصطناعي"، هو غاز الوقود الذي يمكن إنتاجه من الوقود الأحفوري، أو من الوقود الحيوي (ويُسمّى حينها "الغاز الطبيعي البديل الحيوي")، أو من الطاقة الكهربائية المتجدّدة. (المترجم)

يكون هناك قدرٌ هائل من الفائض الحراري، والذي يمكن استغلاله؛ ولن تكون هذه الفرصة متاحة في حال جرى استيراد الوقود الحيوي. ولم يجر أيّ تقييمٍ للوضع التنافسي لإنتاج الوقود الحيوي في الدنمارك بالمقارنة مع استيراده. فبالإضافة إلى فرص بيع التدفئة، فإنّ هذه المنافسة تعتمد على الفروقات بين منطقةٍ وأخرى في أسعار الكهرباء وأسعار الكتل الحيوية، على سبيل المثال. أما في حالة إنتاج الوقود الحيوي في الدنمارك، فينبغي أيضًا أن يتمّ الشروع في إنشاء بنيةٍ تحتية لمعامل الوقود الحيوي قبل وقتٍ طويل من عام 2050. وسيكون لتوقيت إنشاء هذه المعامل أهميةٌ شديدة بالنسبة إلى تصميم الكهرباء ونظام التدفئة الحضرية. ومع ذلك، ليس هناك ضرورةٌ لاتخاذ قرارٍ بهذا الشأن قبل عام 2020.

ومن اللّازم في سيناريو الرياح وسيناريو الهيدروجين استخدام الكهرباء على نطاقٍ واسع في نظام الطاقة. ويترتّب على ذلك توسيع شبكة الكهرباء، سواءٌ في جانب العرض أو في جانب الطلب. ويتمثّل جزءٌ من هذا التوسّع في وحداتٍ لتحقيق استقرار الجهد الكهربائي والتردّد وغيرها، نظرًا لكون توليد الكهرباء سيقوم في المقام الأول على طاقة الرياح. وينطبق الأمر نفسه على سيناريو الكتل الحيوية، وإن كان بحدودٍ أقل، بينما تشابه شبكة الكهرباء في سيناريو الوقود الحيوي ما هو موجودٌ لدينا اليوم.

وسوف ينبغي توسيع سعة طاقة الرياح في سيناريو الرياح بمعدّلٍ يوازي مزرعة رياح بحرية طاقتها 400 ميغا واط، وذلك سنويًا من عام 2020 وحتّى عام 2050. وعلاوةً على ذلك، ينبغي استبدال توربينات الرياح المتقادمة. وفي سيناريو الهيدروجين، ينبغي التوسّع بمعدّلٍ أسرع من ذلك. أما معدل التوسّع في سيناريو الكتل الحيوية، فيعادل تقريبًا مزرعة رياحٍ طاقتها 400 ميغا واط كلّ ثلاث سنوات.

وتقتصر كمية الغاز الطبيعي البديل في عام 2050 في السيناريوهات على ما يمكن تأمينه من محطات الغاز الحيوي، وربما تجري زيادتها بواسطة الهيدروجين. ويعني ذلك ضرورة أن يكون استخدام الغاز مستهدفًا استخداماتٍ متوافقة مع قيمة استعمالية عظمى: في النقل، والصناعة، ومحطات توليد الكهرباء المنظّمة بسرعة. ويُفترض أن توفّر شبكة الغاز ومرافق تخزين الغاز الموجودة حاليًا بنيةً تحتية ملائمة لنقل الوقود وضمان أمان الإمدادات في عام 2050. وسيتوفّر غازٌ إضافي كمنتجاتٍ وسيطة في معامل الوقود، ولكن ليس من الضروريّ إدخاله في شبكة الغاز. ويمكن استخدام الغاز الطبيعي بوصفه عاملًا مخفّفًا للصّدمة في السنوات التي تكون فيها سرعة الرياح منخفضة، أو في سنوات الجفاف. ومن شأن عاملٍ مخفّف للصّدمة كهذا أن يكون ضروريًا لضمان أمان الإمداد. ويمكن شراء الغاز الطبيعي البديل الإضافي من الأسواق (إذا كان متداولًا تجاريًا آنذاك)، بيد أنّ سعره يقارب ضعف سعر الغاز الطبيعي. ويمكن تعويض استخدام غاز طبيعي إضافي من خلال زيادة إنتاج الطاقة الخالية من الوقود الأحفوري، من الرياح مثلًا.

وتفترض جميع السيناريوهات وفورات طاقة "كبيرة". ويشير حساب الحساسية إلى أنّ وفورات الطاقة الكبيرة جدًا ستؤدي إلى زيادة التكاليف الإجمالية في سيناريو الرياح. ومع ذلك، توجد درجةٌ كبيرة من عدم اليقين بشأن تكاليف الادّخار. فإذا كانت هذه التكاليف أقلّ بمقدار الثلث، فإنّ التكاليف الإجمالية للنظام ستكون هي نفسها في حال الوفورات الكبيرة والوفورات الكبيرة جدًّا، على التوالي.

وتفترض جميع السيناريوهات (باستثناء السيناريو الأحفوري) تأمين 2000 ميغاواط من الوحدات الكهرو-ضوئية العاملة بالطاقة الشمسية، بحلول عام 2050. وحتّى مستوى معين، توجد فائدةٌ مرتبطة بالنظام من مزج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، نظرًا لاختلاف خصائص الإنتاج. ومع ذلك، توجد درجةٌ عالية من عدم اليقين بشأن تكاليف الوفورات. ويُشير حساب الحساسية إلى أنّ زيادة الطاقة الشمسية ستقود إلى زيادة التكاليف الإجمالية، لأنّ تكاليف الاستثمار الزائدة المرتبطة بوحدات الطاقة الشمسية الكهرو-ضوئية لا تعوّض بالكامل عبر الفائدة المرتبطة بالنظام. ولكن إذا أصبحت وحدات الطاقة الشمسية الكهرو-ضوئية أرخص بنحو نسبة 30 في المئة مما هو متوقّعٌ في عام 2050 (وقد جرى بالأساس افتراض انخفاض السعر إلى أقلّ من نصف أسعار الزمن الحاضر)، فإنّ سعة الطاقة الشمسية يمكن أن تزداد إلى حدٍّ معيّن من غير أيّ تكلفةٍ إضافية.

وتتضمّن السيناريوهات على نطاقٍ واسع مرافق لتخزين الحرارة؛ إذ تؤدي هذه الأخيرة دورًا مهمًّا في النظام الكهربائي الذكي لامتصاص طاقة الرياح. وليس مشمولًا ضمن ذلك تخزين الكهرباء في الدنمارك. والتقدير الأولي هو أنّ استخدام سوق الكهرباء (بما في ذلك مرافق تخزين الطاقة المائية خارج الحدود) والمرونة في استهلاكها يمثّلان حلولًا أرخص.

المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في شهر آذار/ مارس من كلّ عام. وقد جرى في دورة المؤتمر السنوي 2015/2016، والتي تُعقد ما بين 12 - 14 آذار/ مارس بالدوحة – قطر، تحديد موضوعين، وهما:

سؤال الحرية في الفكر العربي المعاصر

المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة

وباقترانٍ مع المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وبهدف تشجيع الباحثين العرب داخل الوطن العربي وخارجه على البحث العلمي الخلّاق والمبدع، في قضايا وإشكاليات تهمٌّ صيرورة تطور المجتمعات العربية وبنيتها وتحولاتها ومساراتها نحو الوحدة والاستقلال والديمقراطية والتنمية الإنسانية، أنشأ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات جائزةً خاصة بالباحثين باسم:

الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي

مراجعات

Book Reviews

هيئة التحرير | Editorial Board

عرض كتاب:
الاستشراف الإستراتيجي قيد العمل

Book Review:
Strategic Foresight in Action

المؤلف: فيليب دورانس (محرر) Philippe Durance (Ed.)

الكتاب: الاستشراف الإستراتيجي قيد العمل

العنوان الأصلي (بالفرنسية): La prospective stratégique en action

الناشر: أوديل جاكوب - باريس

سنة النشر: 2014

عدد الصفحات: 399 صفحة

جمع هذا الكتاب الصادر حديثًا بين دفّتيه مساهمات 25 متخصّصًا في مجالات معرفية متعدّدة لها امتدادات خصبة في مجال الاستشراف، ولهذا يمكننا أن نعدّه كتابًا مرجعيًا بامتياز. فهو يضمّ مساهمات أغلب أولئك الذين أدّوا أو يؤدّون دورًا مهمًا في بلورة "المدرسة الفرنسية للاستشراف"، على مدى العقود الثلاثة الماضية. ومن المفيد – في سياقنا العربي وثقافتنا الذاتية وخصوصياتها – عرض قصّة هذا الكتاب المتعلّقة بحدث تقاعد عالم الاستشراف الفرنسي ميشيل غودي من المعهد الوطني للفنون والحرف (Cnam) بفرنسا؛ إذ أنّه طلب ألّا يُقام له تكريم أو حفل وداع، وإنّما أن يكون هذا التكريم "عمليًا" بحيث تُعقد عوضًا عنه ورشة عمل تُتوّج بنشر كتاب في مجال الاستشراف الإستراتيجي. ومن ثمّ، جاءت مساهمات جميع أولئك الذين ودّوا تكريم ميشيل غودي، لتُرسم الخطوط العريضة لهذا الكتاب على النحو التالي: تقييم أربعة عقود من ممارسة الاستشراف؛ تعميق بعض المبادئ الأساسية للاستشراف؛ البرهنة على جدوى مناهج الاستشراف وراهنيتها؛ رسم خطوط بعض مسارات للمستقبل.

يمتدّ إذًا نطاق هذا الكتاب ليهمّ جميع أولئك الذين يرغبون في فهم تاريخ المدرسة الفرنسية للاستشراف وديناميتها وتأثيرها، والتي عرفت منذ إنشائها تطوّرًا مهمًّا في المؤسّسات والمنظمات والأقاليم، سواء في فرنسا أو على المستوى الدولي. وتُعرّف المدرسة الفرنسية للاستشراف نفسها بكونها "عدم انضباط فكري" (Indiscipline intellectuelle). ومن خلال توسيع نطاقها من الإستراتيجية إلى التنمية المستدامة وإلى مجالات عديدة أخرى، تعرف اليوم هذه المدرسة مرحلة جديدة في سيرورة نموّها، مرتبطة دائمًا بالمهمّة الأصلية التي أوكلتها لنفسها والمتمثّلة بـ "إنارة الفعل الحاضر في ضوء المستقبلات الممكنة والمرغوب فيها".

يتألّف هذا الكتاب من خمسة أجزاء متكاملة تعالج مسألة الاستشراف الإستراتيجي من جذورها وتبلورها منذ أربعة عقود إلى آفاقها الحالية والمستقبلية. ولا شكّ في أنّ الجزء الأول المخصّص لهذه التجربة الغنية التي مثّلتها (وتمثّلها) المدرسة الفرنسية للاستشراف هو من أغنى أجزاء الكتاب وأكثرها إمتاعًا، إذ يعود، من خلال تجارب كلّ من جاك لوسورن وكريستيان جو وميشيل غودي وهوغ دو جوفنيل وكيمون فالاسكاكيس، إلى بدايات تبلور هذه المسارات الشخصية نحو الاهتمام بالاستشراف وبروز هذه المقاربات العابرة للتخصّصات التي سوف تؤسّس المدرسة الفرنسية للاستشراف. إنّ عدم الانضباط ضمن تخصّص معرفي محدّد، وتعدّد المقاربات وزوايا النظر، وعدم تنزيه التجارب عن الزلل والخطأ، والارتباط الوثيق بالماضي لرسم خطوط المستقبل، والانطلاق من إشكالات الحاضر ومؤسّساته وبُناه، والارتباط الوثيق بسياسات التنمية والتخطيط الإستراتيجي، هي بعض أهمّ الأفكار التي تنبثق من مختلف هذه المسارات الشخصية الثرية.

وحالما تضع الفصول الخمسة الأولى هذا الإطار التاريخي والتطوّري وتوثّق هذه التجربة الغنية ومساراتها المتوّجة، يبدأ الجزء الثاني من الكتاب بوضع الأرومة المفاهيمية للدراسات الاستشرافية،

بدايةً مع أويك بوتيجيرار ومفاهيم التغيّر وعدم اليقين والفوضى والصدفة والحتمية، من الأزمنة القديمة وحتى الأزمنة السيبيرنية الحديثة. فيما يؤصّل فيليب دورانس مفهوم الاستشراف لدى كلّ من المدرستين الفرنسية والأميركية، عارضًا في الآن ذاته لأوجه اختلافاتهما وتناقحاتهما؛ ذلك أنّ الأولى تعتمد بصفة كبيرة على فسح المجال أمام حرية الفكر والشعور بالقيم في رسم معالم المستقبل، في حين تقوم الثانية، أي المدرسة الأميركية، خاصّة على الاستشراف التكنولوجي في المجال العسكري. ومن جهته، يرى جون - فيليب بوتز أنّ الاستشراف جزء من منظور أوسع يشمل تحليل الأبعاد المعرفية للتبصّر والاستشراف الإستراتيجي، ومن ثمّ يتناول بالدرس والتحليل البعد المركزي في العالم المعاصر وفي المستقبل القائم على المعرفة والأصول غير المرئية: التعلّم التنظيمي، بصفته مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات الاستشراف الإستراتيجي والموقف الاستشرافي. ويكرّس مارك موسلي ورقته البحثية للتمييز المعقّد بين أربعة مفاهيم هي: الاستشراف، والإستراتيجية، والتخطيط، والتدبير، من خلال إبراز أوجه تداخلها الشديد طوال تطوّر مدارس الإدارات ونظرياتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، من الفايولية والفوردية إلى التويوتية ومدارس بيتر دروكير ومايكل بورتر إلى المدارس المعاصرة القائمة على خلق القيمة للمساهم والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. في حين يربط كلّ من محمد بياض وجون - كلود بولي الاستشراف برؤية المقاول في منظور متّصل يربط بين "الرؤية الإستراتيجية" و"الرؤية الاستشرافية" للمقاول، بصفتها مفتاح نمو المقاولات والمؤسّسات وتطورها. وفي مساهمة ثانية له في هذا المؤلَّف الذي سهر على تنسيقه وتحريره، يؤصّل فيليب دورانس طريقة السيناريوهات عند هيرمان كان؛ كيف انبثقت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكيف تبلورت بفضل جهد هيرمان كان (بمعيّة أنطوني فينير)، قبل أن تجد لها موطئ قدم بفرنسا في آخر الستينيات، لا سيما مع المؤتمر الدولي حول إعداد التراب الوطني عام 1968، والأعمال الرائدة لكلّ من جيروم مونود وسيرج أنطوان في العام ذاته، تحت إشراف المندوبية الوزارية لإعداد التراب وجاذبية الأقاليم (DATAR) والمفوضية السامية للتخطيط، قبل أن تعرف هذه الطريقة انتشارًا عالميًا من بداية السبعينيات. ولا يخلو هذا العرض الشيّق من نقاش جديد لإشكالية التمييز بين الاستشراف والإستراتيجية.

وبعد أن يرسي الكتاب هذه الطبقة الثانية من التأصيل المفاهيمي، يعرض في جزئه الثالث للحقول العديدة لتطبيقات الاستشراف. وأول هذه التطبيقات يعرضها بيير شابوي وجون مارك بيتا في المجال الزراعي والغذائي، من خلال تجربة شركة (BASF Agro France) لاستشراف مستقبلات استخدام مبيدات الحشرات ومخاطرها، وتقديم ثلاثة سيناريوهات لمستقبل إنتاج القمح بفرنسا في أفق عام 2020. فيما يخصّ التطبيق الثاني إدارةَ الموارد البشرية، من خلال استشراف الكفاءات المستقبلية من أجل تحديد الأهداف الإستراتيجية للشركات والمنظّمات المعنية. وتعرض ريجين مونتي دراسة حالة شركة دولية في المجال الطبي (Med & Tech) والسيناريوهات البديلة أمامها في أفق 2018/2015. ويتناول

مارك موسلي تطبيق تقنيات الاستشراف في مجال السياسات العامّة، وتقنيات استكشاف المستقبلات الممكنة وبناء السيناريوهات البديلة، واتخاذ القرار في ظلّ عدم اليقين. في حين يتناول فانسون باسيني حالة تنمية الأقاليم التي تُعدّ من بين المجالات الأكثر تطبيقًا للتقنيات الاستشرافية خلال العقود الماضية، عارضًا ثلاث تجارب استشرافية: "الكتاب الأبيض لحوض آنسي/ سويسرا" عام 2003، ومقاربة "يون 2015" التي اعتمدها إقليم يون الفرنسي، و"المقاربة الاستشرافية لغرفة الزراعة بإقليم سون ولوار الفرنسي" عام 2012. وأخيرًا، يعرض ستيفان كودوبيس مجالًا آخر ثريًا للدراسات الاستشرافية، وهو مجال العمران والتمدين، من خلال دراسة حالة مشروع استشرافي أنجزته المندوبية الوزارية لإعداد التراب وجاذبية الأقاليم: "الأقاليم 2040". وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الفصل يعدّ من أكثر فصول الكتاب نجاحًا بثراء مقاربته، وتسليطه الضوء على البعد الأساسي للمقاربة التشاركية في المشاريع الاستشرافية الإقليمية.

ويجري عرض أحدث التقنيات الاستشرافية في الجزء الموالي من الكتاب، وفي مقدّمتها "ورشات الاستشراف الإستراتيجي" التي يعكف على تقديمها نخبة من المتخصصين في هذا المجال (ستيفان أندري، وميشيل غودي، وريجين مونتي)، عارضين لسياقها وأهدافها، ومفصّلين جدول أعمالها، على النحو التالي: الأفكار الجاهزة، وعوامل التغيير، ومن التغيير إلى الفعل، ومن التغيير إلى السيناريوهات، وأشجار الكفاءات... إلخ. فيما تعرض بقية هذا الجزء بتفصيل لأمثلة عديدة من التقنيات الحديثة للاستشراف، بدءًا مع فرانسوا بورس وريجين مونتي وعرضهما المقاربة الاستشرافية الإستراتيجية في أفق عام 2010 لشركة أو دي إيف الفرنسية (EDF) (أكبر منتج للطاقة الكهربائية في العالم)، ثمّ مع فيليب ديستات الذي يعرض لبناء نموذج عملية استشرافية في إقليم والونيا البلجيكي، وروي بيتانكور الذي يتناول الاستشراف في مجال سياسات التشغيل، وأخيرًا فرانسيسكو خوصي موجيكا الذي يسائل حضور الاستشراف بأميركا اللّاتينية، أو ما يسميه "مستقبل المستقبل".

ويأتي الجزء الخامس والأخير من الكتاب في صورة مفاتحاتٍ استشرافية وتوصيات يستهلّها أسعد صعب، مدير إدارة الإستراتيجية والاستشراف بشركة أو دي إيف الفرنسية، من خلال عرضه الآفاق المستقبلية للاستشراف الإستراتيجي؛ ثمّ يتناولها ريل ميلر، مدير الاستشراف بمنظمة اليونسكو، داعيًا إلى بلورة الدراسات المستقبلية وتحديدها داخل فرع معرفي منضبط؛ قبل أن يعود محرّر هذا الكتاب فيليب دورانس داعيًا إلى إعادة التفكير في مفهوم القطيعة بصفتها علامة مميزة لمجال الاستشراف؛ وليختم يانيك رومبالا هذه المفاتحات الاستشرافية بعرض الترابط الوثيق بين الاستشراف والخيال العلمي.

يجدر التنويه أخيرًا إلى الأهمية البالغة لهذا الكتاب على مستويات عدّة، سواء من حيث قيمة الأسماء المساهمة فيه، أو من حيث اشتراك عدد من المؤسّسات العامّة والهيئات والأقاليم المهتمّة بوضع

دراسات استشرافية وتنفيذها، أو من حيث تنوّع الأفكار والمقاربات المقدّمة، والتي تربط بين الاستشراف الإستراتيجي التقليدي للمدرسة الفرنسية للاستشراف والتنمية المستدامة، وترى أنّ المستقبل ليس رهينًا بامتلاك التكنولوجيا الفائقة بقدر ما يقوم على التوقّع والاستشراف والتخطيط للسبق في مجالات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية ومعرفية معيّنة، سواء بالنسبة إلى الشركات أو المؤسّسات أو الأقاليم أو الدول. كما تجدر الإشارة إلى أنّ نشر الكتاب قد تمّ بدعم من "حلقة رجال أعمال المستقبل" (Cercle des Entrepreneurs du Futur)، وهي هيئة فاعلة في مجال الاستشراف تهدف إلى التفكير والفعل على نحو جديد، والمساهمة في مجتمع المعرفة ودعم روح المبادرة، إضافة إلى المبادرات المحلية للتنمية؛ وهو ما ينمّ عن "توطين" الدراسات الاستشرافية بصفة متّسقة في سياقاتها الغربية، سواء من حيث تمويلها أو مرامها أو مآلاتها، وهو ما نظلّ أحوج ما نكون إليه في بلادنا العربية.

فتيحة الحساني* | Fatiha el-Hassani

عرض كتاب:
الاستشراف الإستراتيجي من أجل المؤسّسات والأقاليم

Book Review:
Strategic Foresight for Corporate and Regional Development

المؤلف: ميشيل غودي وفيليب دورانس Michel Godet & Philippe Durance

الكتاب: الاستشراف الإستراتيجي من أجل المؤسّسات والأقاليم

العنوان الأصلي (بالفرنسية): La prospective stratégique pour les entreprises et les territoires

الناشر: دونود - باريس

سنة النشر: 2011 (ط 2)

عدد الصفحات: 224 صفحة

* باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب.

غالبًا ما يجري تخصيص الدراسات الاستشرافية لمستويات تحليلية كلّية (Macro)، سواء أكانت دراسات على مستوى وطني / قومي أم على مستوى دولي، ونادرًا ما تطلب الإحاطة بمستويات أقلّ تجميعًا، أي المستويات التحليلية الوسيطة (Meso)[1]. وهذا ما يُفلح في تقديمه هذا الكتاب، أي في تطبيق الآليات الإستراتيجية والاستشرافية على مستويات الأقاليم والشركات والمؤسّسات، وهي المستويات الوسيطة التي تكتسي أهمية حاسمة في العالم المعاصر وفي الاقتصاد ما بعد الصناعي الجديد، لا سيّما فيما يتعلّق بتوليد المعرفة ونشرها ونقلها.

ملاحظة أولى في شأن هذا الكتاب، أنه لا يروم مقاربة تفصيلية للاستشراف بقدر ما يهدف إلى منح القارئ مقدمة مركّزة عن الاستشراف الإستراتيجي، على امتداد ثلاثة فصول رئيسة، أضاف إليها المؤلفان في هذه الطبعة المزيدة فصلًا رابعًا. والفكرة الأساسية التي ينطلق منها المؤلّفان ميشيل غوديه وفيليب دورانس هي الربط بين الاستشراف والإستراتيجية، ذلك أنّ "الفعل من دون هدف ليس له معنى، كما أنّ الاستباق يحفّز الفعل"، ومن ثمّ جاء مفهوم "الاستشراف الإستراتيجي". ولذا نجدهما يخصّصان الجزء الأول من الكتاب: "الصرامة اللازمة من أجل عدم انضباط فكري"، للتعريف الدقيق بأوجه الاختلاف الجوهرية بين التخطيط والإستراتيجية والاستشراف، توطئةً للحديث عن الاستشراف الإستراتيجي من خلال حالات عملية توضيحية. ثمّ قام المؤلفان بتسليط الضوء على الاستخدام السليم لأساليب الاستشراف الإستراتيجي وأدواته، بالنظر على وجه الخصوص إلى مستوى عدم اليقين (Incertitude) ومتطلّباته لعدد أكبر من السيناريوهات كلّما زادت درجة عدم اليقين.

ومن حيث أنّ قوى التغيير في عالم موسوم بالطفرة الدائمة تُساهم في زيادة درجة عدم اليقين، يعرض غوديه ودوران إلى أربعة مواقف إزاء المستقبل، هي التالية: الرّضوخ للتغيير (السلبية Passivité)، والفعل في حالة من الاستعجال (ردّة الفعل Réactivité)، والتحضّر للتغييرات المتوقّعة (التحضير للفعل Préactivité)، وأخيرًا الدفع في اتجاه التغييرات المنشودة (استحداث الفعل Proactivité). ويرى المؤلفان أنّ التوليفة الضرورية للمواقف الثلاثة الأخيرة هي التي تشكّل ماهية الاستشراف، ويجسّدان هذه الرّؤى النظرية بتطبيقات عملية على الشركات الفرنسية: أو دي إف (EDF)، وآكسا (AXA)، والوكالة الوطنية لتحسين السكن في أفق 2010 (ANAH).

وما إن يتمّ وضع الإطار العام للاستشراف الإستراتيجي والقضايا التي يهتم بها، حتّى يستهلّ الفصل الثاني: "من مشكلات الاستشراف الإستراتيجي إلى مناهجه"، عرضَ منهجيات الاستشراف الإستراتيجي في منحى عملي أكثر يستهدف فئة الشركات والمؤسّسات. وفي مقدّمة هذه المنهجيات طريقة السيناريوهات (الاستكشافية والمعيارية)

1 وفي الآن ذاته، لا نكاد نجد دراسات استشرافية تخصّ "المستوى التحليلي التجزيئي" (Micro)، أي الدراسات المستقبلية التي تخصّ مستوى الفرد وعقلانيته وسلوكياته.

ومراحل بلورتها، بالاعتماد على تطبيقات مختلفة من قبيل ميكماك (MicMac)، وماكتور (Mactor)، ومورفول (Morphol)، والطرائق الخبيرة (Delphi, abaque de Régnier, Smic, Prob-Expert...). ويعرّج بعد ذلك الكاتبان على استعراض ورشات الاستشراف الإستراتيجي، وأنواعها، ومراحلها، ومبادئ تنفيذها وتنشيطها، وأخيرًا الجدوى منها وحدودها. يأتي بعد ذلك التركيز على التحليل الإستراتيجي للشركات والمؤسّسات، من خلال تحليل الموارد الأساسية (سلاسل القيمة، وشجرة الكفاءات) وتجزئة مجالات الأنشطة الإستراتيجية (DAS)، والتعلّم التنظيمي، ونماذج محفظة الأنشطة (BCG, ADL, Mckinsey)، وتحليل فعل الفاعلين، ونموذج تحديد المتغيرات المفتاحية... إلخ.

ويُكرّس فصل: "الاستشراف الإستراتيجي من أجل الأقاليم"، لنشأة الأنماط الأولى للتخطيط والاستشراف مع سياسات تهيئة التراب الوطني ولامركزية الجهات والأقاليم واستقلاليتها، والتي أدّت فيها مندوبية إعداد التراب والعمل الجهوي (Datar) دورًا مركزيًا منذ إنشائها عام 1963. وقد كانت هذه السياسات النواة الأولى لتبلور الاستشراف الإقليمي بصفته وجهًا من أوجه الاستشراف الإستراتيجي. وكانت إحدى النقاط المثيرة للاهتمام في هذا الفصل هي الربط بين الاستشراف الإقليمي والتعلّم التنظيمي، أضف إلى ذلك التمييز انطلاقًا من مؤشّرَيْ درجة التأثير الإستراتيجي للاستشراف ودرجة مساهمة الفاعلين في العملية، بين أربعة أنماط من المقاربات الاستشرافية الإقليمية: الدراسات الاستشرافية، ونظام المساعدة على القرار، والتعبئة، وقيادة التغيير. كما ينبّه الكاتبان إلى مزالق الاستشراف الإقليمي، بدءًا من مخاطر ديماغوجية المشاركة، وضرورة التمييز بين مقاربتي "الحكومة الإقليمية" و"الحكامة الإقليمية الراشدة"، والنزعة إلى الإفراط في إنتاج السيناريوهات والتفريط في المشاريع الداخلية المنشأ.

ويعالج الفصل الرابع: "السيناريوهات بصفتها أدوات الإستراتيجية والتسيير"، الاستخدامَ السليم للسيناريوهات من خلال تقديم حالات عملية لكلٍّ من شركة شل والمعهد الوطني للبحث الزراعي بفرنسا، إضافة إلى استشراف النقل الجوي في أفق عام 2050، وحالة الوكالة الوطنية لتحسين السكن في أفق عام 2010. ليقدّم الكتاب في الختام خلاصات لتميّز الشركات والمؤسّسات والأقاليم، يمكن تلخيصها في العناصر السبعة التالية:

+ الابتكار التنافسي الذي يقوم على أساس المعرفة والإستراتيجية، وينأى عن الرؤية الاختزالية القائمة على الدور الحصري للتكنولوجيا.
+ ميزة المشاريع والمقاولات الصغرى والمتوسّطة بصفتها أساس المشروع المجتمعي ككلّ.
+ تجنيد الذكاء الخلّاق بصفته أساسًا للنمو والتنافسية الدولية للمؤسّسات والأقاليم.
+ القيادة التشاركية والتحفيزية للموارد البشرية.
+ فضيلة القطيعة من الأنساق والتغيّر التنظيمي.

✦ التنمية المُستدامة بصفتها رافعةً للابتكار.

✦ بناء الرابط الاجتماعي، والاعتراف المتبادل داخل الإطار التنظيمي للمؤسّسات والأقاليم.

وإن كان الكتاب جدّ موجز بالنسبة إلى موضوع بهذه الأهمية، فإنّ أهميته تظلّ أكيدة؛ وهو الذي يروم في آنٍ معًا توجيهَ عمل مديري الشركات والمؤسّسات والفاعلين الأساسيين على المستوى الإقليمي، في ضوء المستقبلات الممكنة، وذلك من خلال عرض الأساليب الصارمة والتشاركية للاستشراف وتوضيح مفاهيم الاستشراف الإستراتيجي وأساليبه (وتحديدًا مفاهيم المدرسة الفرنسية للاستشراف الإستراتيجي وأساليبها)، عبر أسلوب عملي وكمّي، إذ يظلّ الخيال النوعي طاغيًا على المقاربات من هذا النوع. ويستند ميشيل غوديه وفيليب دورانس إلى أفكار وتدخّلات عملية أجراها كلّ منهما لدى الشركات والمؤسّسات والهيئات العامة، كما يستندان إلى حالات محدّدة لتنفيذ الاستشراف الإستراتيجي في المنظمات. ومن ثمّ يكتسي هذا الكتاب حمولةً عملية أكثر منها نظرية. وهو يتوجّه بذلك في المقام الأول إلى الممارسين في الشركات والمؤسّسات (إدارة الابتكار، وإدارة الإستراتيجية، وإدارة التسويق... إلخ)، والممارسين في الأقاليم والجهات (الخدمات الفنية، ووكالات التخطيط الحضري، وغيرها... إلخ).

كما تجدر الإشارة في الختام إلى أنّ هذا الكتاب قد أضحى من "كلاسيكيات" المدرسة الفرنسية للاستشراف، وأنه تُرجم إلى سبع لغات (الإنكليزية والألمانية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية، وأيضًا إلى الصينية والعربية). وتدعم اليونسكو هذه النسخ المترجمة، ومن ثمّ فهي متوافرة للتحميل مجّانًا على الإنترنت[2].

---

2 ترجم محمد سليم قلالة وقيس الهمامي هذا الكتاب إلى اللغة العربية، ويمكن تحميله على الرابط:
http://goo.gl/Jl37r9

إميل بدارين* | Emile Badarin

عرض كتاب:
مناهج تحليل المستقبل والسيناريوهات

Book Review:
Methods of Future and Scenario Analysis

المؤلف: حنا كوسوف وروبيرت غاسنر Hannah Kosow & Robert Gassner

الكتاب: مناهج تحليل المستقبل والسيناريوهات

العنوان الأصلي (بالإنكليزية): Methods of Future and Scenario Analysis

الناشر: المعهد الألماني للتنمية - بون

سنة النشر: 2008

عدد الصفحات: 124 صفحة

* باحث في سياسات الشرق الأوسط، معيد تدرّج في جامعة إكستر، بريطانيا.

يعكف المؤلفان حنّا كوسو وروبرت كَزنر في هذه الدراسة على تحليل مجموعة من المناهج العلمية لبناء السيناريوهات ودراسة المستقبل، وذلك بهدف خدمة سياسة التنمية بالتحديد. وتكمن قيمة الدراسة في تقديم تحليل مقارن ومُدمَج لمنهجيات متعدّدة لبناء سيناريوهات لتطوّر قضية أو وضع مستقبلي ما. ولهذا يُمكن قراءة الدراسة بصفتها مقدمة مكثفة ومراجعة لنظريات إعداد السيناريوهات وأدواته. فالتعريفات المطروحة لمفهوم السيناريو، في أدب دراسات المستقبل، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمناهج المتنوعة التي تُعدّ على أساسها السيناريوهات، بيد أنّ المؤلفيْن يميلان إلى تعريف السيناريو بكونه توصيفًا لوضع "مستقبلي محتمل" يشتمل على مسارات التطور المحتملة التي قد تؤدّي إلى وضع مُتصوّر في المستقبل المنظور.

ويؤكّد الكاتبان أهميّة التمييز بين التنبّؤ بالمستقبل ورسم سيناريو/ سيناريوهات لوضع مستقبلي ما. فالأول يُدَلّل على حدوث شيء/ أشياء ما على بُعد نقطة زمنية محدّدة من الحاضر، أي تقديم نبوءات ذات صبغة يقينيّة. أمّا الثاني، أي السيناريو، فإنّه يحاول بناء تصورات افتراضية متعدّدة لوضع مستقبلي ما (محدّد زمانيًا، مثل المدى القصير/ المتوسط/ البعيد)، بناءً على عوامل مُختارة في ضوء المعرفة المتوافرة عن الماضي والحاضر. وهذا التعريف والتمييز مهمّان للغاية، لأنهما يؤكّدان الظرفيّة وعوامل الشكّ والتردّد التي تتّسم بها السيناريوهات. فالسيناريو هو احتمال وفرضية مبنية على تحليل عناصر محدّدة، لاستشراف الحال الذي قد يؤول إليه وضع ما في المستقبل، وليس حقيقة مؤكّدة.

عبر هذه الدراسة، يحاول إذًا المؤلّفان تعويض النقص الموجود في أدبيات دراسات المستقبل، خاصّة فيما يتعلّق بتمكين المناهج النظرية لبناء السيناريوهات، ولتحديد مجموعة من الأدوات والمعايير الإرشاديّة لتطبيق هذه الأطر النظرية عند رسم السيناريوهات في الواقع الفعلي. فقد تطوّرت وتبدّلت نماذج "علم المستقبل" (Futurology)، بدايةً من منظور يرى أنّ المستقبل قابل للتنبّؤ إلى فهم للمستقبل بصفته عملية مستمرة تتطوّر بالتدريج، أو إلى منظورٍ آخر يرى أنّ المستقبل مرن يمكن التأثير فيه من خلال أعمال وتدابير واعية تُتّخذ في الحاضر. وقد جاء هذا التحوّل البراداېمي نتيجة لاعتماد مناهج "غير وضعية" (Non-positivist)، تتبنّى التحاليل النوعية (إلى جانب التحاليل الكميّة في بعض الحالات) في دراسة المستقبل. فالمستقبل معقّدٌ وغامض، ومن الأفضل تمثيله ودراسته في إطار طيف من الاحتمالات، كما يُعبّر عنها في "نموذج القُمْع" (Funnel Model) الذي توضّحه هذه الدراسة.

وتتمثّل إحدى أبرز خصائص هذه الدراسة بأنها تعتمد بالدرجة الأولى على مصادر من السّياق الألماني، وهو ما يبدو مبرّرًا إذا ما أُخذ في الحسبان أنّ هدف الدراسة الأساسي هو استعراض المناهج المستخدمة في علم المستقبل لمصلحة المعهد الألماني للتنمية (German Development Institute). وقد اعتمدت الدراسة، إضافة إلى المصادر التقليدية، على فحص تقارير ودراسات استشرافية عمليّة، قامت بها شركات

كبرى مثل شركة "شل" (Shell International)، تُعنى ببناء السيناريوهات الاستشرافية لمجالات ذات صلة بنطاق أعمالها. ويمكن إجمال محتوى الدراسة في خمسة مواضيع رئيسة، هي التالية:

- التعريف بوظائف السيناريوهات، والتي تتمثّل بإضافة معرفة في شأن عوامل مُؤثّرة في تطور الأوضاع المستقبلية، مع الاعتراف بمحدودية هذه المعرفة المُقيّدة بظرفيتها وسياقها (ليست الحقيقة). كما أنّ عملية بناء السيناريوهات تُنتج فهمًا مشتركًا، وتحفّز النقاش وتبادل الأفكار التي تُنير عملية اتخاذ القرارات والاستعدادات، من خلال رصد طيف من الاحتمالات.
- تنتقل الدراسة إلى تحليل المراحل العملية الخمس لبناء السيناريو، والتي تبدأ بتحديد المجال والعوامل المؤثّرة، ثمّ تحليل هذه العوامل، ومن ثمّ بناء السيناريو وترحيله، أي وصف لتطبيق السيناريو.
- تطرّقت الدراسة أيضًا إلى مقاربات بناء السيناريوهات المختلفة، وتحديدًا إلى ثنائية المقاربة الاستكشافية / المعيارية (Explorative /Normative)، والمقاربة الكميّة / النوعيّة (Quantitative/Qualitative)، والسيناريو المرجعي / السياسي (Reference/Policy scenario). كما أنّنا نجد في طيّ الدراسة مجموعة من الجداول والأشكال التي توضّح عملية البناء بأسلوب مجرّد وسَلِس.
- تطرّقت الدراسة إلى اختلافات السيناريوهات، من حيث المجال والموضوع والتسلسل الزمني ودرجة التبسيط والتعقيد، بحسب الأهداف التي تُعدّ من أجلها السيناريوهات. كما بيّنت أنّه يجب أن تتوافر مجموعة من المعاير، مثل المعقولية والاتساق والشمول وقابلية التحقّق من الصحة في أيّ سيناريو كي يُعتدّ به. كذلك لا بدّ من التأكّد من مقروئية الإخراج النهائي للسيناريو.
- حاول الكاتبان في الفصلين الثالث والرابع تقديم مجموعة من الإرشادات و"قائمة تحقّق" (Check-list)، لاختيار المنهج الأنسب بحسب الموضوع / الحالة الذي نكون بصدد إعداد سيناريوهات له.

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى شيء من عدم التوازن في بنية الدراسة، فالفصل الأول جاء على هيئة مقدمة قصيرة جدًا، ولعلّ ذلك ما ساهم في فقدان أجزاء مهمّة تُهيّئ القارئ بطريقة أفضل لقراءة نتائج الدراسة واستيعابها. كما جاء الفصلان الثالث والرابع أيضًا شديديْ الاقتضاب، ما جعلهما لا يقدّمان قيمة مضافة حقيقية للدراسة في جانبها المنهجي العملي. فيما جاء الفصل الثاني (التحليلي) جدّ مسهب ومكدّس في آن معًا، ما يزيد قليلًا عسر القراءة وتتبّع المضامين المعقّدة غالبًا.

وعلى الرغم من هذه المآخذ، فإنّ هذا الكتاب يظلّ مقدّمة مهمّة لمناهج نَظم السيناريوهات التي تعدّ في جوهر الدراسات المستقبلية. أضف إلى ذلك أنه يُقدّم للقارئ جردًا وتحليلًا وتقييمًا شاملًا لمعظم المناهج المتعارف عليها في هذا المجال، ويعرّفه ببعض جوانب الدراسات الاستشرافية الألمانية.

أحمد أبو زيد* | Ahmed Abizaid

عرض كتاب:

المستقبل الأقصى: أهم التحديات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عامًا القادمة

Book Review:
The Extreme Future: The Top Trends that will Reshape the World in the Next 20 Years

المؤلف: جيمس كانتون James Canton

الكتاب: المستقبل الأقصى: أهم التحديات التي ستعيد تشكيل العالم في العشرين عامًا القادمة

العنوان الأصلي (بالإنكليزية): The Extreme Future: The Top Trends that will Reshape the World in the Next 20 Years

المترجم: لبنى علية الريدي

الناشر: دار العين للنشر – القاهرة

سنة النشر: 2013

عدد الصفحات: 388 صفحة

* باحث بالمعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية بدبي، الإمارات العربية المتحدة.

لم يفتأ سؤال المستقبل حاضرًا في العلوم الاجتماعية وفي الفكر الإنساني منذ أقدم العصور، بدايةً من معرفة المناخ والطقس واختيار أماكن الرعي والاستقرار والزراعة، وصولًا إلى التنقّل والإبحار واكتشاف الماورائيات. ويمكن القول في ثقة إنّ الرغبة في معرفة المستقبل والكشف عن المجهولات، كانت هي المحرّك والدافع الرئيس للتفكير في مواجهة التحدّيات والصعاب التي تواجه الإنسان، وتعكّر صفو استقراره وأمنه. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت في أدبيات العلوم السياسية والنظم المقارنة أدوات ومناهج تفكير كثيرة فيما يتعلّق بالتفكير في المستقبل وما هو آتٍ. بل وبدأ التفكير الآن يدور حول اللّامعلوم واللّامعروف، والذي لا يمكن توقّعه أو تخيّله من الحوادث والتحوّلات التي تأخذ حيّزًا زمنيًا أكبر في الحدوث وتغيير الأوضاع القائمة، والتي تكون نتائجها وعواقبها وخيمة جدًا على النظامين السياسي والاقتصادي للدولة[1].

الكتاب الـذي بين أيدينا (صدرت الطبعة الإنكليزية منه العام 2007)[2] من المؤلفات التي تحاول سبر أغوار المستقبل بطريقة علمية، وهو من تأليف جيمس كانتون، مؤسّس "معهد المستقبل العالمي" (Institute for Global Futures) بسان فرانسيسكو ومديره، ويعدّ أحد أهمّ العلماء والخبراء في مجال الدراسات المستقبلية. وقد عمل كانتون من قبل مديرًا تنفيذيًا لشركة أبل العملاقة، وكان مستشارًا للرئاسة الأميركية على مدار ثلاث إدارات مختلفة، وهو حاليًا مستشار لأكثر من مئة شركة ومنظمة اقتصادية عالمية.

يعترف كانتون أنّ تأليفه هذا الكتاب جاء استجابةً للتحدّيات التي واجهت الولايات المتحدة الأميركية، عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. ويذكر حادثة استدعائه (هو ومجموعة أخرى من كبار الخبراء ومديري الشركات الكبرى) للقاء الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، بعد أشهر قليلة من وقوع هذا الحادث الكارثي، لمناقشتهم قضية "كيف يجب أن نفكر بصفة مختلفة في المستقبل؟" (ص 19). وهو الذي فاجأ الحضور بالقول: "نعلم أننا لا نملك كلّ الإجابات، نحتاج مساعدتكم لتحضير الأمّة من أجل المستقبل". وعليه، فقد حدّد المؤلف الهدف من وراء تحرير هذا الكتاب في ثلاث نقاط: شرح المستقبل الأقصى وتفسيره، والمساعدة على الاستعداد الأفضل لهذا المستقبل، وتمكين الحكومة (تحديدًا الأميركية) من التكيّف معه وصوغ الفرص وتفادي المخاطر (ص 19).

يقرّر المؤلف أنّ البشرية باتت في وضع جديد عليها كليًا مع مستهلّ القرن الحادي والعشرين، وأننا "أصبحنا نواجه مستقبلًا جديدًا حيث يسود أكثر الشكّ خطرًا" (ص 16). ومن أجل فهم هذا المستقبل (الذي هو في طور التشكيل) والتكيّف معه، يعمد المؤلف إلى رسم خريطة لتشكيل المستقبل وفق

1 Nassim Nicholas & Mark Blyth, "The Black Swan of Cairo: How Suppressing Volatility makes World less Predictable and more Dangerous", *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May/June 2011), p. 33.

2 James Canton, *The Extreme Future: The Top Trends That Will Reshape the World in the Next 20 Years* (New York: Plume, 2007), p. 384.

نموذج رباعي، استوحاه من مخطّطات لدافنشي (ص 28)، على النحو التالي: التكيّف، والتنبّؤ، والابتكار، والتوقع؛ مقرّرًا أنّ فائدة هذه الخرائط تكمن في أنّها تُعدّ "طرقًا مفيدة لتخطيط إستراتيجية، أو اتخاذ قرارات، ووضع خطط في كيفية الاستعداد للمستقبل"، كما أنّها تساعدنا أيضًا في "تحديد هوية المخاطر والفرص التي غالبًا ما تحدّد الميزة التنافسية، أو الصراعات التي تنشأ، أو العوائق، أو طرق لقيادة التغيير" (ص 28). ومن ثمّ، يُعرّف الكاتب المقصود بالمستقبل الأقصى (Extreme Future) بأنّه "مستقبل ديناميكي بصفة مبالغ فيها، ومحدث للفوضى، ومتعدّد الأبعاد" (ص 16). ويقرّر بأنّه وضع هذا الكتاب ليكون خطة عمل أو دليلًا للقراء، يساعدهم على كيفية معرفة المزيد عن الاتجاهات الأهم التي ستقود تغير المستقبل، وذلك على أساس خمسة عوامل محدّدة لمستقبل المستقبل الأقصى للعالم، وهي التالية:

- السرعة: إذ يقرّر المؤلف أنّ التغيير والتطوّر الذي يجري في العالم خلال السنوات القادمة، مُبهر وشامل سواء على مستوى مجاله أو على مستوى مداه، سيصيب كلّ جانب من حياتنا ويؤثّر فيه.
- التعقيد: سيكون ذلك التعقيد نتاج تشرذم مصادر القوة وأدواتها وأطرافها وتحوّلها في العالم. فالقفزة الكبيرة في عدد القوى غير المرتبطة ظاهريًا سيكون لها تأثير مباشر في كلّ أساليب الحياة، من العمل إلى الأمن الفردي والقومي... إلخ.
- الخطر: سينشأ ببزوغ أنواع جديدة من المخاطر والتهديدات الجادة والمهلكة التي ستواجه المجتمعات في المستقبل، بدايةً من الإرهاب والجريمة المنظّمة العابرة للحدود، إلى اضطراب الاقتصاد العالمي، وغيرها من أصناف المخاطر والتهديدات التي ستغيّر أوجه حياتنا كليّة.
- التغيّر: وما يشمله ذلك من وقوع تعديلات قاسية في أسلوب العمل وطريقته وديناميّاته، والتفاعل الاجتماعي مع الجماعات الأخرى. وهي التعديلات التي ستجبرنا جميعًا على التكيّف سريعًا مع هذه التغييرات الجذرية ومواكبتها.
- المفاجأة: وتكون أحيانًا جيّدة، وأحيانًا سيئة للغاية، وأحيانًا أخرى صعبًا جدًا تخيّلها. إلّا أنّ الأكيد أنّ المفاجأة ستصبح بلا جدل سمة يومية في حياة البشر، متحدّية في أغلب الأوقات مستويات إدراكهم ومنطقهم في النظر إلى الأشياء والتعامل معها.

وتتناول فصول الكتاب الاثنا عشر عشرة اتجاهات رئيسة، تمثّل في رأي كانتون أهمّ التحديات والعقبات والقضايا الكبرى التي ستواجه مستقبل البشرية، وتحدد مصيرها خلال العقود القادمة، وهي التالية:

- أزمة الطاقة: والمقصود بها مستقبل العالم فيما بعد حقبة النفط، والبدائل المتوافرة أو الممكن الاستعاضة بها عن النفط، إضافةً إلى دور الطاقة عمومًا في حياة البشر في المستقبل.

+ اقتصاد الابتكار: أي التحوّل الكامل إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، والتجارة الحرة، والتكنولوجيا، والديمقراطية (النموذج الليبرالي باختصار). ويحدّد الكاتب أربع أدوات لهذا الاقتصاد وهي تكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا العصبية.
+ القوى العاملة: من ناحية تأثير تمكين المرأة من سوق العمل الدولي، والتنوع الثقافي والعرقي وأثره في الاقتصادات الكبرى، وعلاقة القوى العاملة الدولية بالتكنولوجيا والابتكار والتنافسية الدولية.
+ طبّ إطالة العمر: أو كيف ستؤثّر التكنولوجيا الحديثة (خصوصًا الحيوية والعصبية) واكتشاف خريطة الجينوم البشري في قدرة البشر على معالجة الأمراض والأوبئة العصية على العلاج، والمساهمة في إطالة عمر البشر، وتأثير ذلك كلّه في حياتهم.
+ العلم السحري: كيف سيغيّر العلم كلّ جانب من جوانب حياتنا البشرية، بدايةً من الثقافة، والاقتصاد، والسياسة... إلخ، وصولًا إلى الأكوان المتعدّدة.
+ تأمين المستقبل: بمعنى الحفاظ على حريات البشر وحياتهم من كافة أنواع التهديد والخطر والسيطرة على العقول التي قد يتعرّضون لها من جانب المجرمين، والإرهابيين، والحكومات المستبدة... إلخ.
+ مستقبل العولمة: أو بحث مدى تأثير التجارة الحرة والتبادل الاقتصادي والمعرفي وسهولة انتقال الأفراد والأفكار والرساميل وصعود القوى الأخرى والدول الصغرى في العلاقة بين الثقافات والقيم المختلفة الموجودة في عالم اليوم، وهل سيكون ذلك داعمًا ومساندًا للتقارب بين البشر، أم أنّه سيكون عاملًا محفّزًا نحو بزوغ النزعات الأيديولوجية والثقافية والعرقية المتصارعة.
+ مستقبل التغير المناخي: أو كيف تتغيّر البيئة ويتغيّر النظام الحيوي لكوكب الأرض في المجمل، وما هي الاستعدادات الواجب توفيرها استعدادًا لسيناريوهات مثل ارتفاع حرارة الأرض، أو انخفاضها، أو التلوّث، والأوبئة... إلخ، والتكيّف معها.
+ مستقبل الفرد: من حيث قدرته على مواجهة التحديات والتهديدات التي تسببها له الحكومات الوطنية، والأيدولوجيات، والتكنولوجيا، وانتهاك حرياته والتعدي على حقوقه الإنسانية... إلخ.
+ مستقبل أميركا والصين: أو كيف سيشكّل مصير العلاقات بين هاتين القوتين الدوليتين مصير العالم كلّه في المستقبل، وما تأثير تحوّل الصين إلى تبنّي النموذج الليبرالي (الرأسمالية والديمقراطية) في مستقبل الأمن والاستقرار والتعاون في العالم.

وأخيرًا، قد لا يُؤاخذ الكتاب (والكاتب) على أنّه أوهم القارئ في المقدمة بأنّه سيجد قراءةً وتفسيرًا مختلفًا لما يجري وسيجري في العالم مستقبليًا. إلّا أنّه بعد قراءة الكتاب، يجد القارئ نفسه أمام القراءة النمطية التي لا تخرج عمّا يقدّمه الكثير من خبراء المستقبل وعلماء المستقبليات. فالقضايا العشر التي

ركّز عليها المؤلف تكاد تكون محلّ إجماع بين الكتّاب على أنّها أصعب التحديات والمخاطر التي ستواجه البشرية في المستقبل وأهمّها.

ولم يترك المؤلّف العنان لخياله ولتوقعاته لتساعده على توقّع التغييرات والتحولات التي قد تتسبّب فيها القوى الاجتماعية والبشرية، والتداعيات السياسية والاقتصادية (الجيو - اقتصادية على وجه التحديد) على تشكيل المستقبل ومسارات تحوّلاته القادمة، بدليل أنّه غفل - بسبب اعتماده الكبير على المناهج الرياضية والحاسوبية - عن توقّع الكثير من التحولات التي كان يمكن "التنبّؤ" بوقوعها، وعن دور العوامل الإنسانية والاجتماعية في صوغ المستقبل "البشري". فعلى الرغم من كلّ شيء، فإنّ البشر ما يزالون هم أكثر الفاعلين المؤثّرين في صوغ الحاضر والمستقبل، وهو ما يستدعي الانتباه والتركيز على دورهم وتفاعلاتهم وسلوكياتهم، إن نحن أردنا أن نفهم مستقبل البشرية.

هيئة التحرير | Editorial Board

عرض كتاب:
الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل

Book Review:
Futuring: The Exploration of the Future

المؤلف: إدوارد كورنيش Edward Cornish

الكتاب: الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل

العنوان الأصلي (بالإنكليزية): Futuring: The Exploration of the Future

المترجم : حسن الشريف

الناشر: الدار العربية للعلوم - ناشرون - بيروت

سنة النشر: 2007

عدد الصفحات: 407 صفحة

أولى السّمات المميّزة لهذا الكتاب أنه جرت ترجمته على يدي حسن الشريف، العضو في "جمعية المستقبل العالمية" منذ ثلاثة عقود، ممّا يُضفي قيمةً خاصة على اتّساق الترجمة مع لغة الاستشراف ومنظومته المفاهيمية الخاصة. ويُساهم هذا الكتاب في سدّ ثغرة مهمة في المكتبة العربية التي لا تزال معوزةً إلى تراكمٍ علمي جاء في مجال الدراسات الاستشرافية، ولا سيّما إذا نظرنا إلى أهمية كتاب إدوارد كورنيش **الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل** المنشور في عام 2004[1]، والذي يُعتبر تحديثًا ومراجعة شاملة لكتابه السابق **دراسة المستقبل** الصادر في عام 1977[2].

وباتصاله على هذا النحو بتجربةٍ طويلة في مجال الاستشراف، يأخذ هذا الكتاب شكل وصيّة حياةٍ وتمريرٍ للشعلة للأجيال القادمة، بعد مسار غني أسّس فيه كورنيش في عام 1966 "جمعية المستقبل العالمية" (World Future Society) التي تضمّ اليوم نحو 25000 عضو. وقد ترأس إدوارد كورنيش هذه الجمعية الدولية حتى نيسان/ أبريل 2004، كما ترأس تحرير مجلة **المستقبلي** (*The Futurist*) التي تصدر عنها، والتي تعدّ إحدى أهمّ مجلات الاستشراف في العالم، فضلًا عن أنه عمل مستشارًا لثلاثة رؤساء للولايات المتحدة الأميركية.

"تسارع التاريخ" أو "تسارع التغيّر" هي ربما الكلمة المفتاحية الأساسية لفهم ضرورة وضع الاستشراف في مقدمة اهتمامات البشرية من منظور إدوارد كورنيش. ومن ثمّ، بعد أن يستعرض الكاتب نماذج من مستكشفي المستقبل والدروس المستقاة منهم (الفصل الأول)، نجده ينكبّ على الفكرة المركزية لهذا الكتاب، وهي "التحوّل العظيم" الذي يتناوله المؤلّف على مدى الخمسين سنة الماضية (الفصل الثاني)، من خلال عرض الثورات التكنولوجية الرئيسة الثلاث (الزراعية والصناعية والسيبرانية) واستكشاف الثورات المستقبلية من قبيل الهندسة الوراثية. ومن أجل فهم هذا التحوّل العظيم، يعمد كورنيش إلى تبسيطه عن طريق اختيار "الاتجاهات العظمى الفائقة" الستّة (الفصل الثالث): التقدّم التقني، والنمو الاقتصادي، وتحسين الصحة، وزيادة القدرة على التنقل، وتدهور البيئة الطبيعية، وتراجع الثقافات الشعبية، معتبرًا أنّ هذه الاتجاهات الفائقة هي روافد التغييرات الهائلة في حياتنا.

وإن كان الخيال يفتح المسارات، فإنّ كورنيش يؤكّد أنّ الماضي هو الدليل على المستقبل. فلأنه "يمكن التفكير في الاستشراف بوصفه فنّ تحويل المعرفة بالماضي إلى معرفةٍ بالمستقبل"، ينأى كورنيش بنفسه بعيدًا عن مواقف بعض المستقبليين الذين يطوون صفحة الماضي ويعتقدون أنّ المستقبل ليس سوى ثمرةٍ للإرادة والابتداع (الفصلان الرابع والحادي عشر). فالماضي القريب هو مصدر للاتجاهات التي تدلّ

---

1 Edward Cornish, *Futuring: The Exploration of the Future* (Bethesda/Maryland: World Future Society, 2004), 313 pages.

2 Edward Cornish, *The Study of the Future: An Introduction to the Art and Science of Under-standing and Shaping Tomorrow's World* (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 1977), 308 pages.

على عالمٍ قيد الحركة، ويمكن إذًا استخدامها للتوقّع والاستشراف؛ ومن ثمّ، ضرورة الإلمام بطبيعة التغيّر وأنماطه والدور المركزي للتكنولوجيا في هذا الصّدد. وعلى اعتبار أنّ البُعد الإبداعي هو بُعدٌ أساسي في أي مقاربةٍ استشرافية، يسعى كورنيش لكشف أسرار العبقرية والنبوغ، ملخّصًا ثماني قنوات لتوليد الأفكار الإبداعية، ومبرزًا على وجه الخصوص دور الصدفة والفوضى في عملية الإبداع من خلال عرض أمثلةٍ شهيرة (الفصلان الخامس والعاشر)، ومناقشة أدواته الأساسية، ولا سيما الخرائط الذهنية.

وثمة ميزةٌ أخرى لهذا الكتاب، وهي أنه يلخّص بدقّة مناهج الاستشراف؛ أي الأساليب العقلانية التي يمكن استخدامها لاستكشاف المستقبل (الفصل السادس). وتتعدّد هذه الأساليب من استشارات الخبراء إلى ألعاب الحرب في السياسة العسكرية، إلى النماذج والمحاكاة، بالإضافة إلى "تصوّر" (Visioning) الرّؤى المستقبلية، أي الخلق المنهجي لرؤى المستقبل المرغوب فيه. كما يتطرّق المؤلف أيضًا لظهور طريقةٍ تسمى "استشراف المستقبل المفضّل" (Preferred futuring)، وهي تهدف إلى توليد الأفكار، وتشجيع التفاعل ضمن مجموعةٍ، وتوجيهها نحو الأهداف المشتركة. ثم تأتي في أعقاب ذلك التقنيات المعروفة لـ "المسح" (Scanning)، وتحليل التوجّهات ومراقبتها وإسقاطها على المستقبل، واليقظة، والسيناريوهات، والاستفتاء، والعصف الذهني، والنمذجة، والألعاب، والتحليل التاريخي.

ويسرد إدوارد كورنيش تطوّر طريقة السيناريوهات (الفصل الثامن) واستخداماتها، منذ الأعمال الرائدة لهيرمان كان ولمؤسّسة راند التي كانت وراءها الطلبات العسكرية في سياق الحرب الباردة. والنقطة الأكثر إثارة للاهتمام هنا هي المقارنة بين "الاستقراء" (Forecasting) و"الاستقراء إلى الوراء" (Backcasting)، الذي هو في الواقع السيناريو المعياري الذي يفترض وجود معيار أو هدف، في حين أنّ حركة الفكر تتبع المسار العكسي، من المستقبل المنشود نحو الزمن الحاضر.

ويعود إدوارد كورنيش أيضًا على نموذج التقدّم الذي يوضّح جيدًا التوقعات الحداثية الساذجة لأواخر القرن التاسع عشر، والتي يتتبّع تاريخها. فإن كانت الثورة الصناعية والمنهجية الوضعية قد ميّزتا انتصار عقيدة التقدّم، بالإضافة إلى الخيال العلمي والمثاليات الطوباوية من أنواع شتّى، فإنّ الحرب العالمية الأولى، والكساد العظيم المرتبط بأزمة 1929، وتوطّد الأنظمة الشمولية في ثلاثينيات القرن الماضي، وخاصة الحرب العالمية الثانية واحتمالات حدوث محرقة نووية، قد أدّت جميعها إلى تغيّر هذه النظرة الخطّية والتفاؤلية لعقيدة التقدّم من أجل وضع سؤال: "إن لم يكن المستقبل سوى رؤية للتقدم الذي لا مفرّ منه، فما عساها تكون هذه الرؤية الجديدة؟" إنه السؤال الأساسي الذي حدّد مسار الفكر المستقبلي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (الفصل الثالث عشر). وهي مقاربة قد تبدو ما-بعد حداثية تقطع مع البديهيات الرئيسة للحداثة، خاصّةً "أسطورة التقدّم"، باعتبارها

حركةً "صعودية وضرورية" للمجتمع، وهو ما يجعل هذا الفصل الذي يتناول هذه القضايا أحد أنجح فصول الكتاب.

وأخيرًا، يعرض كورنيش في فصلٍ عنوانه "الثورة المستقبلية" (الفصل الرابع عشر) لأهمّ مدرستين في مجال الاستشراف: المدرسة الفرنسية، مع برتران دو جوفنيل ومدرسة فوتوريبل (المستقبلات الممكنة)، ومدرسة المستقبلية الأميركية التي كان للجيش الأميركي والاحتياجات العسكرية والفضائية الأميركية الدور الكبير في بلورتها، لا سيما من خلال تأثير شركة راند الكبرى، مُبرزًا أهمّ خصائصهما المميّزة وإضافاتهما النوعية للدراسات الاستشرافية.

وفي المحصّلة، يظلّ هذا الكتاب مرافعةً جيدة لمصلحة الاهتمام بالاستشراف وبالمستقبل بشكلٍ عام، وإن كانت تغلب عليه في أجزاء عديدة نزعةٌ "إثنية مركزية" غربية، وأميركية على وجه التحديد، ليس من شأنها أن تجد لها صدى لدى القارئ العربي.

فتيحة الحساني* | Fatiha el-Hassani

عرض كتاب:
العالم عام 2030

Book Review:
The World in 2030

المؤلف: راي هاموند Ray Hammond

الكتاب: العالم عام 2030

العنوان الأصلي (بالإنكليزية): The World in 2030

الناشر: ياغو للنشر - باريس

سنة النشر: 2008

عدد الصفحات: 355 صفحة

* باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، شكّل "عام 2000" أفقًا للعديد من التنبّؤات وضروب الخيال والاستشرافات والدراسات المستقبلية، وذلك لما يحمله هذا التاريخ من دلالات في التحوّل إلى ألفية جديدة، ومن ثمّ، إلى "عالم جديد". ومع بدء الألفية الثالثة و"زوال السحر" عن منهجيات التنبّؤ بالمستقبل، أصبحت منهجيات الاستشرافات المستقبلية وآمادها أكثر واقعية، لتخصّ آفاقًا منظورة وأخرى غير منظورة. وفي هذا الصّدد، يأتي كتاب راي هاموند "العالم بحلول عام 2030" الذي تستند فكرته الأساسية إلى أنّ العالم سيعرف في أفق عام 2030، تطوّرات جمّة متأثّرًا بستّة عناصر محدّدة، وهي العناصر الأساسية ذاتها التي تشكّل بنية الكتاب: التغيّرات الديمغرافية المجتمعية والانفجار السكاني العالمي، والتغيّرات المناخية، وأزمة الطاقة في المستقبل، والعولمة المتزايدة، وتسارع وتيرة التطور التكنولوجي، والوقاية من الأمراض وزيادة طول العمر.

بدايةً، يجدر بنا أن نأسف لمعالجة الكاتب العنصر الأول المركزي "التغيّرات الديمغرافية المجتمعية والانفجار السكاني العالمي". فهو إذ يعقد فصول الكتاب الخمسة لمعالجة العناصر الخمسة الأخيرة، كلًّا على حدة، فإنّه يقتصر في التطرّق إلى مسألة الانفجار الديمغرافي العالمي على مقدّمة مطوّلة رسم فيها صورة قاتمة عن هذا الواقع ومستقبله. فضلًا عن ذلك، لم يفتأ الكاتب راي هاموند يتبع شبرًا بشبر، عالم الاستشراف الأميركي جيمس كانتون (صاحب كتاب "المستقبل الأقصى"[1])، والذي يرى أنّه متى أصبح العالم مأهولًا بساكنة تقدّر بـ 9 مليارات نسمة، فإنّ ذلك سيمثّل تحدّيًا أساسيًا في المستقبل بالنظر إلى أنّ الأرض ليست قادرة حتى على تلبية حاجات 6 مليارات نسمة. ويغيب عن هذه النظرة السوداوية، ذات الإيحاءات المالتوسية التي عفا عليها الزمن، أنّ المسألة ليست مسألة عدم كفاية الموارد وإنّما هي بالأساس مسألة سوء تدبير للموارد الطبيعية؛ إذ تذهب تقارير عديدة، من قبيل تقرير مقرّر الأمم المتحدة الخاص بالحقّ في الغذاء جون زيغلر، إلى أنّ الموارد الحالية والإنتاج الغذائي قادرة على إشباع حاجات نحو 12 مليار نسمة[2]. كما تقترن هذه النظرة السوداوية للديمغرافية بنظرة تقليدية مماثلة لإشكالية الهجرة، تحصرها في رؤية أحادية تنظر إلى حاجات بلدان الشمال لتعويض تباطؤ نموّها الديمغرافي وشيخوختها المتزايدة وكسادها الاقتصادي فحسب، وتغيب عنها كليًّا أبعاد العلاقة رابح - رابح بين دول الشمال ودول الجنوب.

ويأتي نسق الكتاب في أعقاب ذلك خطيًّا، ليفصّل النقاط الخمس السالفة الذكر، والتي يعدّها محدّدةً لتطوّر العالم في أفق عام 2030، كلًّا على حدة. إذ يعرض الفصل الأول لتسارع وتيرة النمو التكنولوجي الذي يحاول ربطه بالسيرورة التطورية التصاعدية من الثورة الزراعية التي بدأت منذ نحو 12000 عام، إلى القرن

1 James Canton, *The Extreme Future: The Top Trends That Will Reshape the World in the Next 20 Years* (New York: Plume, 2007).

2 FAO, "UN Special Rapporteur on Right to Food deplores Increase in Number of People Suffering from Hunger" (16 October 2007), at: http://goo.gl/3vHCmX

الثامن عشر وتواتر الاكتشافات العلمية التي أعطت انطلاقة الثورة الصناعية، وصولًا إلى العصور الحالية التي رأت خلق آلات ذكية (ضمن موجة ما يُعرف بـ "الذكاء الاصطناعي")، والتي من شأنها أن تُشكّل خَلَفًا للجنس البشري في المستقبل أو مرافقًا له على الأقلّ. وقد استند في هذه التنبّؤات بالأساس إلى طفرة علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا النانو التي تتبع "قانون مور" التطوّري الشهير. ويُبيّن راي هاموند أنّ الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية لن تقف عند هذا الحد، بل إنّها ستتواصل إلى غاية عام 2030 وما بعده، لتساهم في الحدّ من المشكلات المُلاحظة على الصعيد الدولي، من قبيل التغييرات المناخية والفجوة الطاقية. وهو ما يتناوله تحديدًا في الفصل الثاني من الكتاب، مُركّزًا على أهمية التوظيف التصاعدي للطّاقات البديلة والمتجدّدة، وحسن التصرّف في الموارد الطبيعية الموجودة، لا سيّما من خلال التطوّر التكنولوجي مثلًا في مجال الحدّ من إصدارات غاز ثاني أوكسيد الكاربون وإعادة تدوير البلاستيك (يُخصّص له حيّزًا واسعًا من هذا الفصل)[3]. ويرى هاموند هذه المواضيع جميعها مرتبطةً أساسًا بالطاقة، مشيرًا إلى أنّه حتّى لو ظلّ النفط متوافرًا بحلول عام 2030، فإنّه سيكون من جهة جدّ مكلف، ومن جهة أخرى سوف تدفع المشكلات البيئية حتمًا إلى تحوّل أنماط إنتاج الطاقة واستهلاكها الحاليين. ولذلك فإنّه لا يرى المستقبل الطاقي (يخصّص له الفصل الثالث) في الطاقة الأحفورية ولا في الطاقة النووية، وإنّما في الانتقال نحو الطاقات المتجدّدة والمُستدامة والوقود الحيوي (الشمسية، والمائية، والهوائية، والهيدروجينية).

ويظلّ أحد أكثر فصول الكتاب متعة هو الفصل الرابع الذي كان بعنوان: "الحياة اليومية في عام 2030"، والتي يرى راي هاموند أنّها ستختلف بصفة ملموسة عمّا نعرفه اليوم، سواء من حيث التنقّل (القيادة الذاتية للسيارات، والتحكّم فيها عن طريق الأقمار الصناعية... إلخ)، أو من حيث "التألية" المتزايدة (الدور المتزايد للآليين في جميع مناحي حياتنا اليومية، إضافة إلى خلقهم ثروة وقيمة مضافة)، وزيادة التشبيك في وسائل اتصالنا وترفيهنا، أو تحوّل الأجيال القادمة إلى "كائنات افتراضية" (Homo virtualis) تعيش في عوالم رقمية افتراضية موازية. ويُعطي هاموند العديد من الأمثلة الموجودة حاليًا على هذا التوجّه المستقبلي، مثل نموذج اليابانيين الشغوفين حاليًا بتطوير نماذج جهاز آلي يقوم برعاية كبار السنّ والصغار، وتقديم خدمات يومية مختلفة. كما لا تغيب عن الكاتب الإشارة إلى اقتران هذه الطفرة التقنية والآلية في الحياة اليومية ببعض المخاطر التي من شأنها أن تؤثّر في حياتنا اليومية في أفق عام 2030، مثل تزايد دور المراقبة المجتمعية (Big Brother) بسبب هيمنة بُعد الأمن والسلامة على عالم تتزايد فيه المخاطر الأمنية والإرهابية كثيرًا، ومن ثمّ تقلّص مجالات حرية الأفراد وخصوصياتهم.

إنّ تزايد حدّة "التحديد التقني" (Technical determinism) للحياة اليومية الفردية والجماعية في المستقبل، هي فكرة راسخة عند عالم الاستشراف الأميركي. وهو ما نلمسه بشدّة في الفصل الخامس والأخير من الكتاب الذي يجري تخصيصه للطفرة الجينية التي بدأت مع بداية القرن الحادي والعشرين

3 يمكن فهم هذا الحيّز المهمّ المخصّص لدور البلاستيك في عالم المستقبل، من خلال الإشارة إلى دراسة قيّمة قام بها راي هاموند عام 2007، في هذا الموضوع، بتكليفٍ من الاتحاد الأوروبي لمصنّعي البلاستيك (PlasticsEurope).

(لا سيما مع "مشروع الجينوم البشري" الذي انتهى من التسلسل الكامل للحمض النووي البشري في عام 2003). ومن شأن الهندسة الوراثية أن ترخّص عبرها بالقضاء على العديد من الأمراض، والقضاء على أعراض الشيخوخة (عبر التجدّد الذاتي في الخلايا)، ومن ثمّ أن تسمح بتمديد أمد الحياة البشرية. كما يطرح هذا الفصل أيضًا بعض القضايا الأخلاقية المتعلّقة بالبيولوجيا الجينية، من قبيل "الانتقاء الجيني" للأطفال قبل ولادتهم (وفق معايير الصحّة، والجمال، والذكاء...إلخ)، من دون أن يعطي الكاتب رأيًا جازمًا في هذا الموضوع الحسّاس أو في موضوع "الاستنساخ البشري" المرتبط به.

خلاصة القول، سعى راي هاموند في هذا الكتاب إلى الكشف عن القوى الدافعة الكامنة وراء "التشكّل الحيوي" (Morphogenesis) للمستقبل، والتي يمكن رؤية معالمها اليوم بالفعل (ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي المفاجئ، والأزمة الطاقية وإشكالية الانتقال الطاقي لما بعد الطاقة الأحفورية، والعولمة الاقتصادية والأزمات المالية المزمنة، وزيادة عدد سكان العالم). وهو يرى أنّه من المرجّح أن تكون هذه القوى الدافعة حاسمةً في العقود المقبلة؛ ومن ثمّ، استقراء إسقاطاتها في عام 2030.

وتظلّ الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب أنّ التغيرات الهائلة التي نشهدها منذ نهاية عقد التسعينيات (ما يُطلق عليه البعض "تسارع التاريخ") لن تبطئ حركتها، بل على العكس من ذلك، يتوقّع الكاتب أن تزداد وتيرة الاكتشافات العلمية المذهلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والطب، والاتصالات، والصناعة، والنقل، والروبوتات، وأن يصبح العالم أكثر تداخلًا وترابطًا، وأن تصبح الابتكارات العلمية والتكنولوجيات البلاستيكية المبتكرة أكثر تحديدًا لمسار التطور البشري، وأن يتوسّع نطاق العلاج الجيني بفضل أبحاث الخلايا الجذعية والهندسة الوراثية والتكنولوجيات النانو - جزيئية ليمدّ من متوسط العمر المتوقع، وأن يكتسب الكمبيوتر المزوّد بذكاء اصطناعي استقلالية معيّنة عن الجنس البشري، بحيث يصبح معاشنا الفردي والجماعي عام 2030، مختلفًا جدًّا عمّا هو عليه اليوم.

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أنّ هذا الكتاب يظلّ إجمالًا موسومًا بالطابع التوليفي لآراء مجموعة واسعة من الخبراء استعان بهم الكاتب في كلّ فصل، كلّ بحسب تخصّصه، إضافة إلى العديد من المصادر الأخرى التي يستقي منها وفرةً هائلة من المعلومات في شأن مختلف القضايا التي يجري تناولها، قبل أن يجري استنتاج إسقاطات على التحول في أمد عام 2030، في منحى يرسم فيه سيناريوهات معيارية لهذه التطوّرات المستقبلية. وينحو بذلك هذا الكتاب منحى عالم الاستشراف الأميركي آلفين توفلر، صاحب الكتاب الشهير "الموجة الثالثة"[4]، والذي يرى راي هاموند أنّه من ألهمه توجّهه إلى مجال الدراسات المستقبلية. وإن كان هذا الجانب التبسيطي إحدى الهنات الأساسية لهذا الكتاب على المستوى المنهجي، فطرحه العديد من الأسئلة الجوهرية في مجال الدراسات المستقبلية يُضفي عليه قيمة مضافة أكيدة يجب التنويه بها، ويندر إيجاد رديف لها في أدبيات الخزانة المستقبلية العربية.

4 Alvin Toffler, *The Third Wave* (New York: Bantam Books, 1981).



سياسات عربية

دورية محكمة تعنى علوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

تصدر مجلة "سياسات عربية" عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهي دورية محكّمة تُعنى بتحليل السياسات وتصدر كلّ شهرين. وتُعنى الدورية بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة في الوطن العربي. تلتزم هذه الإصدارة بضوابط كتابة الورقة العلمية المتعارف عليها أكاديميا، كما أنها ترحّب بغير المختصين على مائدتها. وهي بسبب موضوعاتها تسعى لأن تكون مقروءة من المهتمين بالشأن العام، ومفهومة لغير ذوي الاختصاص.

تهتم دورية "سياسات عربية" باستقطاب الكتاب السياسيين، والمختصين في الوطن العربي، من أجل رفدها بأعمالهم وتحليلاتهم، ليتم نقلها إلى الفضاء المعرفي العربي، بهدف الارتقاء بالنقاش حول الموضوعات والقضايا السياسية التي تشغل بال المواطن العربي، في ظل التغييرات المتسارعة في الأقطار العربية، وفي البيئة الإقليمية والدولية المحيطة. وتستهدف الدورية سائر المتابعين للشأن العام والمهتمين بالسياسات العامة، وبالشؤون السياسية.

هيئة التحرير | Editorial Board

عرض كتاب: الاستشراف

Book Review: Foresight

المؤلف: تيري غودان Thierry Gaudin

الكتاب: الاستشراف

العنوان الأصلي (بالفرنسية): La Prospective

الناشر: دار النشر الجامعية بفرنسا - باريس

سنة النشر: 2013 (ط 2)

عدد الصفحات: 127 صفحة

منذ قِدم الزمان، تسعى البشرية لاستشراف مستقبلها والتنبّؤ بمآلاتها وعواقبها. ويأتي هذا الكتاب ليقدّم تأريخًا مُوجزًا ومركّزًا لهذا السّعي للاستشراف؛ من مُمارسة الرّجم بالغيب في العصور القديمة إلى التقنيات الأكثر تعقيدًا في أيّامنا الحاضرة، والتي أضحت تكتسي صبغةً علمية بشكلٍ متزايد. ويعرض الكتاب أهم الأدوات الحالية للاستشراف، من نمذجةٍ بيئية واقتصادية وديموغرافية، مع إيلاء اهتمامٍ خاصّ لدراسة التفاعلات التكنولوجيا/ المجتمع، على اعتبار أنّ الانتقال من الحضارة الصناعية إلى ما يُسميه الكاتب "الحضارة المعرفية" يُسائل بشدّةٍ الصّنعات والممارسات الاجتماعية.

كما يقدّم مؤلف الكتاب، تيري غودان، معلوماتٍ وافية فيه عن مهنة "عالم المستقبليات"، باعتبارها "تكنولوجيا معرفية" تلجأ إليها الحكومات والشّركات والمسؤولون المحليون بشكلٍ متزايد، والمتمثّلة - في أعقاب دراسة مسألة مُعقّدة بعناية - في بلورة نماذج لمختلف ضروب المستقبل الممكنة. وإذ يستخدم غودان التقنيات الحديثة في عمله الاستشرافي، فإنه يتطلّع في الآن ذاته باهتمامٍ الوسطاء الروحيين والعرّافين وسحرة العصور القديمة، والذين مهما كانت ممارساتهم غير عقلانية فهي ذاتُ تأثيراتٍ إيجابية نسبةً إلى القلق المُلازم للإنسان؛ مثلما أنه يُضفي قيمةً على بعض الأعمال الأدبية من الخيال العلمي، من قبيل روايات جول فيرن.

لا غرو إذًا أن يستعرض هذا الكتاب في فصله الأوّل، قبل أن يستهلّ تقديم نماذج الاستشراف الكمّية والكيفية ويناقش تشعّباتها ومخاطرها، ضُروب الكهانة والعرافة التي سبقت إضفاء الصبغة العلمية على الاستشراف في العصور الحديثة، بدءًا من الإغريق، مرورًا بالعوالم الصينية والشرق-أوسطية والأفريقية والأوروبية-الغربية (قبل إضفاء العقلانية عليها، أو ما أطلق عليه ماكس فيبر "نزع السّحر عن العالم")، ووصولًا إلى الخيال العلمي المكتوب والسمعي-البصري. ويرصد الكتاب عقب ذلك تيّارات التفكير في المستقبل التي نشأت عن الحرب العالمية الثانية، سواءٌ الجُزافية منها والمُبالِغة أو البراغماتية، مُبرزًا التأثير القوي لإدارة الدفاع الأميركية في هذا الصّدد، ومُلقيًا الضوء على التقريرين الذين أديا دورًا مهمًا في بلورة مجال الاستشراف: تقرير "حدود النمو" لنادي روما في عام 1972، وتقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك" في عام 1987. ويستعرض في النصف الثاني من هذا الفصل أهمّ الإسهامات التي تبلورت في هذا المجال، إلى حدود العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مبرزًا الهيمنة الأميركية في هذا المجال، وبشكلٍ أكثر دقة، هيمنة اليمين المحافظ الأميركي.

أمّا الفصل الثاني، فيطرح قضايا صدقية الاستشراف ونجاعته، والترابط بين منظّري الاستشراف وأصحاب القرار، وخاصّةً من خلال نموذج الإدارة الأميركية، ليؤكّد أنّ مستقبل البشرية لم يعد يُحدّد من لدُن العسكريين والدبلوماسيين ورجال الدين (كما كان يعتقد هنري كسنجر أو صموئيل هنتنغتون) أو عبر القوى الاقتصادية المُعولمة (كما كان يعتقد فرانسيس فوكوياما)، وإنّما من خلال بُعدَيْن أضحيا رئيسين: البيئة والمعرفة. ويُلامس الكاتب هنا عددًا من القضايا الجوهرية من قبيل النماذج المستقبلية البديلة

التي تضمن الاستقلالية من غير انغلاقٍ على الذّات، وتضمن الاستدامة من غير نبذٍ للتكنولوجيا، وتضمن الانتقال إلى ما يسميه "حضارةً معرفية".

وتأتي القيمة المُضافة الأبرز للكتاب في جزئه الثاني بصيغة تركيبية لمنهجية الاستشراف، بدءًا باستعراض التقنيات الكمّية في مجال الاستشراف التي يُقسّمها إلى قسمين: (أ) النمذجة، التي تخصّ كمّياتٍ فيزيائية، والتي تشمل في مجال الدراسات الاستشرافية "النمذجة الديموغرافية" التي تعدّ الأكثر شُيوعًا وموثوقية لبناء سيناريوهات مستقبلية، و"النمذجة الاقتصادية" بمختلف تفرّعاتها خاصّةً منها المالية، و"النموذج الكينزي" الذي اعتبر الكاتب أنّ نقده لمنطق "اليد الخفية" للسّوق قد فتح مجالاتٍ خصبة للنمذجة والتخطيط، وكذلك "نموذج ليونتييف" الإحصائي الذي يعدّه متّسقًا مع دراسات جدوى التنمية المُستدامة، و"النمذجة البيولوجية"، وأخيرًا "النمذجة الاستعرافية". (ب) معالجة الرأي، التي تشمل استطلاعات الرأي بالإضافة إلى آراء الأطراف الفاعلة وإستراتيجياتها؛ وضمنها يُعرّف الكاتب مختلف المناهج والأساليب المُعتمدة في مجال الاستشراف: "الأسئلة السبعة لسامي" (Sept questions de Sami)، "مصفوفات التأثير المتبادل" (Matrices cross-impact)، "مِعداد رينيي" (Abaque de Régnier)، وأخيرًا "طريقة ديلفي" (Méthode Delphi).

ويكتسي مجال "دراسة التفاعلات التكنولوجيا/ المجتمع" (Ethnotechnologie) أهمّيةً بالغة في نظر تيري غودان؛ إذ نجده يُخصّص له فصلًا كاملًا يتناول بالدرس والتحليل حلقة التأثيرات العكسية للمجتمع في التقنية (عملية الابتكار)، وتأثيرات التقنية في المجتمع (تحوّلات المجتمع وآدابه، ذات الطبيعة غير المتوقّعة في الغالب). ويستعرض الكاتب في هذا الصّدد القضايا المستقبلية المركزية الرّهينة بالتحوّلات التطوّرية المعاصرة الجذرية التي جلبتها وتجلبها المَكْنَنة المُفرطة والاكتشافات والتلاعبات الجينية، ليخلص إلى أنّ مجال "دراسة التفاعلات التكنولوجيا/ المجتمع" يُمثّل جانب البحث الأساسي للاستشراف، في حين أنّ المجالات التخصيصية الأخرى تمثّل جوانب البحث التطبيقي.

وهذه الجوانب التطبيقية هي التي تُشكّل تحديدًا الجزء الأخير من الكتاب، ولا سيّما منها منهجية "السيناريوهات" وسيرورتها التحليلية التي تعتبر الأكثر انتشارًا في مجال الدراسات الاستشرافية، و"ألعاب اليوتوبيا" وأدوارها التحريرية لآفاق استشراف المستقبل. وليختتم غودان هذا العرض السريع لهذه الجوانب التطبيقية، والتي كانت على وجه التأكيد تستحقّ تطويراتٍ أوفى، بتسليط الضوء على أهمّ مخاطرها التي يحصرها في ثلاثة عناصر: غَلَبة البُعد "الآني"، وحصر العمل الاستشرافي في شخصيات معروفة ومُعترف بها، وعدم جسارة الأعمال الاستشرافية التركيبية التي تسعى غالبًا للتوافق وتنبذ الرُّؤى الجذرية.

يبقى أنّ شكل الكتاب التوليفي ضمن سلسلة (Que sais-je) - الذي يعرض الجوهر الأساسي لموضوعٍ معيّن في حجم صغير (128 صفحة) بالنسبة إلى جميع كتب هذه السلسلة، تروم من ورائه دار "النشر

الجامعي بفرنسا" تعميم هذه المضامين العلمية على الرأي العام - لا يسمح في أحيان عديدة بالدخول في صلب الموضوع والاكتفاء بالإشارات السريعة ورؤوس الأقلام، وهو ما يظلّ عليه الأمر عمومًا في هذا الكتاب.

كما يجدر بالذّكر في الختام أنّ تيري غودان يرأس جمعية "استشراف 2100" (Prospective 2100)، والتي تقوم على اعتبار أُفق عام 2100 الإطار الزمني المعقول لمعالجة القضايا المعقدّة من قبيل المناخ، والديموغرافية العالمية، وغزو الفضاء. وتعدّ إحدى الأفكار المحورية عند غودان وجمعية "استشراف 2100" أنه لا يوجد شيءٌ ثابت مطلقًا في مختلف السيناريوهات المستقبلية التي يجري تطويرها؛ فاليقين الوحيد الذي لدينا بشأن المستقبل هو أنه ليس مكتوبًا سلفًا، بل إنه لم يزل أبدًا مفتوحًا، ويمكن تغييره عن طريق العمل والفعل والممارسة.

كمال طيرشي* | Kamel Terchi

عرض كتاب:
الدراسات المستقبلية: الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل

Book Review:
Future Studies: The Legal, Epistemological and Methodological Foundations of Future Foresight

المؤلف: فؤاد بلمودن Fouad Belmouadden

الكتاب: الدراسات المستقبلية: الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل

الناشر: المركز الثقافي العربي ومؤمنون بلا حدود - بيروت والرباط

سنة النشر: 2013

عدد الصفحات: 240 صفحة

* باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

يروم هذا الكتاب المساهمة في الجهد المفاهيمي والتوضيحي للدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي عمومًا، وإحقاق الرؤية الحصيفة للتراكمية العلمية المستمرة. ولذلك فقد اقترن جوهر الكتاب بالسعي لبيان مفهوم استشراف المستقبل، واكتناه دلالاته المعرفية، وتوضيح المنحى الاستكشافي فيه بين قائلٍ بفنّية هذا المفهوم، وقائلٍ آخر بعلميته، وقائلٍ ثالث بشقّه الفلسفي والمنهاجي، ومن ثمّ تأصيل الأسس الإبستيمولوجية والمنهجية لاستشراف المستقبل، بالإضافة إلى ما يسميه مؤلّف الكتاب أسسها الشرعية، وكان ختامه تأكيدًا لحاجة الأمة العربية الإسلامية لمثل هذه الدراسات الاستشرافية.

وإذ يُحبّذ المؤلف التعبير عن الدراسات المستقبلية عبر مفهوم "استشراف المستقبل"، فإنّه يُميط اللثام عن لغزيّة هذا المفهوم بالرجوع إلى أصله اللغوي في لسان العرب، إذ يرد أنّ "تشرّف الشيء واستشرفه بمعنى وضع يده على حاجبه، كالذي يستظلّ من الشمس حتى يبصره ويستبينه"[1]، وبذلك يكون الاستشراف محايثًا للتطلّع والنظر والتوقّع[2]. كما يُمايز الكاتب بين مصطلح علم المستقبل ومصطلح المستقبلية، اللّذين كثيرًا ما تختلط ترجمتهما العربية، مكتنهًا بذلك مكامن الاختلاف بين المفهومين الاصطلاحيين. فكلمة مستقبلية يُرتجى منها تلك الحركة الفنية التي انبجست في إيطاليا في بداية القرن العشرين، مع بيان مارينيتي ("المنيفستو المستقبلي")، ونشطت في شتّى مناحي الوسط الفني، من رسمٍ ونحت ومسرح... إلخ. أما علم المستقبل فهو علمٌ خاص بالتنبؤ بالأوضاع والأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، ويعتمد في دراسته على الاستقراء والاستنباط، ويخرج بعدها بالتأملات والتصورات والتمثّلات التي سيكون عليها المجتمع في الأجيال اللّاحقة[3].

وبعيدًا عن الجدل بشأن أصل التسمية وماهيتها، بمعنى هل يتعلّق الأمر بعلمٍ أم فنٍّ أم فلسفة؟ فإنّ ما يهمّنا في الدراسات المستقبلية هو كونها دراسات ترسم خريطة كلّيانية للمستقبل، وتعمل على بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، كما تساعد على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ، وترشيد عمليات صنع القرار، وزيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل ورهاناته. مما يمنح للشعوب أريحية كبيرة في الممارسة الديمقراطية الفاعلة والتشاركية ويحفز فيهم الروح التفاؤلية بمنحى مستقبل واعد وعامر بالآمال، يساهم فيه المجموع في صنع القرارات وتقرير المصائر.

وفي عُقُب هذه التأصيلات المفاهيمية، ينفتح الكتاب على الأسس والمنطلقات "الشرعية" لاستشراف المستقبل بدءًا من المنطلقات الاعتقادية التي تعتبر وفق شرّاح المستقبليات أقدم أنماط الانهمام بالمستقبل والتنبّؤ به. وينهل الباحث في هذا الصّدد من معين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مساوقًا

1 ابن منظور، لسان العرب، ج 9 (بيروت: دار صادر، 1997)، ص 171.

2 أحمد صدقي الدجاني، "الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي"، المستقبلية، العدد 2 (2001)، ص 22.

3 خلدون الشمعة، "سوسيولوجيا المستقبل بين المستقبل والمستقبلية"، الفكر العربي، العدد 10 (نيسان/ أبريل 1979)، ص 21.

بين الاستشراف المستقبلي والتفاسير التأصيلية المتعالقة بالرؤى التاريخانية، سواءٌ عند أمم المسيحيين أو المسلمين، معتقدًا ولو بصورة إرهاصية مواربة بأنّ الانهمام بالمستقبل والاهتمام به لازم البشرية منذ ظهورها، وأنه عبر تاريخها الطويل كان القلق والخواف مما يخبّئه المستقبل بالإضافة إلى الفضول وحب المعرفة بواعث قوية للتنبؤ بالمستقبل، وليبيّن أخيرًا أنماط تنبؤ الأمم الغابرة بدءًا بالنمط البدائي، والنمط الاعتقادي، والنمط التخيّلي.

ويُجمل الكتاب المرتكزات المنهجية لدراسة المستقبليات في خمس نقاط، أولاها دراسة "التغيّر"، معتبرًا أنه ظاهرة مجسّدة وصيرورة دائمة ولها قيومية مثلى في الفكر الإنسانوي، بدءًا بالحضارات الغابرة إلى يومنا هذا. ويوضّح فؤاد بلمودن أنه على الرغم من انهمام البشرية المبكر والديمومي به، فإنّ موضوع التغير قد عولج من مناحي وتمثّلات متباينة، وذلك وفقًا للاتجاهات الفكرية السائدة في كل مجتمع عبر الدهور. أما الثانية فهي "أساليب التحليل" التي تنحو في دلالاتها اللغوية إلى التجزئة والتفكيك والعود إلى مكوّناتها الجوهرانية ومؤلفاتها الصميمية، وهي تراوح بين الكمّي والكيفي، وبيان صلاحية أيٍّ منهما للوصول إلى قدر فارق للدقة والصوابية والموضوعية. وقد أضحى في هذا الصّدد من الشائع ترجيح كفة الكم على حساب الكيف في كثير من الأبحاث والدراسات السوسيولوجية الراهنة على اعتبار أن قاعدة التكميم أكثر اختصارًا ودقة. أمّا المرتكزات المنهجية الأخرى لدراسة المستقبليات فهي على التوالي وفقًا للكاتب تحديد مستويات "الاتجاه"، الذي يعني في جوهره تكرارية الحدث باتساق ينبثق منه حمل ظاهرةٍ ما على أن تأخذ نهجًا معينا في تغيّرها من حالة إلى أخرى؛ ثمّ "البُعد الزماني"، والذي يعني بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية، سواءٌ كانت استكشافية أو معيارية أو هجينة، الحرص على تحديد مدى زمني لتنبؤاتها؛ ثمّ أخيرًا "الكلّيانية"، ويقصد بها التركيز على النظام كله بدلًا من التركيز على جوانبه، من منطلق قاعدة أنّ الكلّ أكبر من مجموع الأجزاء، ومن ثمّ، تفكيك الظواهر وإعادة تركيبها ودراسة مناحيها التغيرية كلّ واحدةٍ على حدة، ثم دراسة تأثير كلّ متغيرٍ في الآخر، ودرجة التفاعل بين المتغيرات (ص 18).

وتظلّ إحدى أهمّ مساهمات هذا الكتاب هي التأكيد على أنّ الهدف من وراء دراسة مناهج الدراسات المستقبلية ليس التعمّق في المناحي المعرفية النظرية التي أثارتها حقول العلوم السوسيولوجية، ولا حتى الوقوف عند جدلية الكمّ والكيف، بل الوقوف على أهم التقنيات والأساليب الإجرائية المتداولة في حقل الدراسات المستقبلية، وأنّ هذه المناهج على اختلاف مناحيها، سواءٌ المعيارية أو الإرشادية أو الكيفية، تكمن قيمتها في كونها تُمكّننا من حذق معالم الاتجاهات والثيمات السائدة للظواهر المدروسة، ومناحي ونوعية التحولات الفاعلة سوسيولوجيًا، ولزومية وشرط تبلورها وتجليها وكذلك احتمالاتها وامتداداتها. ثمّ يُبرز الكاتب أنّ خمس تقنيات تندرج تحت المناهج المعيارية، وهي "السيناريو"، الذي يصف وضعًا مستقبليًا ممكنًا أو محتملًا أو مرغوبًا فيه، و"الاستثارة الفكرية"، وهي تشجيع أكبر قدر ممكن من

الأفراد على طرح ما لديهم من أفكار مستقبلية بشأن موضوع معين، و"تحليل التدرج السببي"، الذي يرتكز على توظيف معطيات ما بعد البنيوية، و"التنبؤ الرجعي"، بوصفه أهم أساليب التنبؤ المعياري حيث يعمل على الإجابة عن سؤال "ما المطلوب مستقبلًا؟"، وأخيرًا، تقنية "تمثيل الأدوار"، التي تتشابه معطياتها بأكبر قدر ممكن مع الواقع الفعلي.

وبعد أن يستعرض الكتاب هذه المناهج المعيارية الكيفية للدراسات المستقبلية وتقنياتها، يتناول المناهج الرياضية درسًا وتحليلًا، معتبرًا أنّ جمهور العلماء في هذا المجال يعتقد أنّ الأساليب الكمية بصورها المتباينة الرياضية والإحصائية أكثر دقّة وإيجازًا وموضوعية في التوصيف، لما تحقّقه من إمكانية التعامل مع المتغيرات واللواحق الكمية بصورة تسنح باكتناه ما يمكن أن تنحو إليه السياسات المختلفة من نتائج على المدى الطويل (ص 147). ويبيّن الكاتب أنّ الأنماط الكمّية تمتاز بغلبة الطابع التوصيفي، مع أنها قد لا تتوافق مع بعض الموضوعات والظواهر التي تتطلّب استخدامًا مكثّفًا لأدوات التحليل المعياري، معتبرًا أنّ الحاجة تظلّ ملحّة مع ذلك لاستخدام تقنيات التحليل الكمي خصوصًا في الموضوعات ذات المنحى الحسابي الرياضي، مثل قياس الدخل القومي ونسب تزايد السكان وحجم استهلاك الطاقة وغيرها.

ثمّ يعرج الكتاب عقب ذلك على التزايد الكبير والمستمر للدراسات المستقبلية الذي أدّى إلى تعميق مجالات التداول لأساليبها وأنماطها؛ إذ لم تعد هذه الدراسات منذ ستينيات القرن الماضي قاصرة ومرتهنة بالمجالات العسكرية والإستراتيجية، بل ذهبت بعيدًا عن الجزئية والقطاعية في تمثلها للمستقبل شيئًا فشيئًا؛ فظهرت كثير من الدراسات والتقارير المستشرفة للمستقبل في العالم الغربي تحرص كلّ الحرص على الدوام والاستمرارية وتتبنّى خلفية أطول مدى لنشاطاتها. وفي هذا السياق، ظهرت النمذجة، وهي التي تهتم بمجمل التغيرات والتشابكات والتفاعلات، وتحاول التعبير بدقّة عن كلّ الظواهر والديناميات؛ إذ لا تهمل العلاقات التي قامت في الماضي، ولا تهمل الأسباب الموضوعية التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية[4]، والنموذج في جوهره هو بناءٌ إبستيمولوجي يُعمد فيه إلى المحاكاة من خلال آلية عمل نسق معين واقعي، ويُبلور من خلاله الخصائص البنيوية الرئيسة له؛ ويتمّ بناء النموذج من خلال الجمع بين الأدوات المنهجية الكمية والأدوات الكيفية.

ينحو بنا هذا السؤال المركزي في طرح فؤاد بلمودن نحوًا حثيثًا إلى محاولة تجلّي القيمة المرتجاة من وراء الدراسات الاستشرافية المستقبلية، بحكم إبراز مدى حاجة الأمة الإسلامية إلى الدراسات المستقبلية في جلب المنافع ودفع المضار، أو الاسترشاد بها في رسم الخطط وتحديد الأولويات واتخاذ القرارات. ومع ذلك، علينا التحفظ إزاء مثل هذا النمط من الدراسات؛ إذ ينبغي الاعتدال في الدراسة والتطلع إزاءها؛ فليست كثرة العناية بها وكثرة المراكز التي فتحت لها علامة صحة، بل هي علامة على مدى

4. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 24.

فقدان الرؤية المستقبلية، ومن ثمّ الحاجة للعناية بالدراسات المستقبلية. ويؤكّد الكاتب في هذا الصّدد على أنّ أهمية هذه الدراسات تكمن في كونها تجعل من الأمم تتحكّم في مستقبلها، ومن دون هذا التخطيط والاستعداد، فإن النتيجة المؤكدة هي الوقوع في المآسي والمحن على حين غلفة، وكلما كثرت مراكز الدراسات المستقبلية ومؤسّساتها، فإنّ ذلك يؤدّي إلى استقرار الحياة في شتى مناحيها. وهو ما يقود فؤاد بلمودن إلى النهل من التراث الديني الإسلامي لبراديمات المناحي الاستشرافية المستقبلية، بدءًا من استعراض الرّؤى المستقبلية عند الأنبياء نوح ويوسف ومحمد عليهم السلام. وهو بذلك يضع يده على الضرورة بالنسبة إلى الأمّة العربية الإسلامية، إن هي أرادت المساهمة بفاعلية في صنع المستقبل، أن تمتلك الخريطة الواضحة لهذا العالم الجديد، وتعبئة جهد الباحثين والخبراء، وإنهاض المراكز الإستراتيجية ومعاهد البحث العلمي ذات الاهتمام بمستقبليات العالم العربي والإسلامي، والاعتراف بأنّ إطار الدراسات المستقبلية يزداد الاهتمام به على نحو كبير، وبالخصوص في الدول المتطورة. والأمة العربية الإسلامية هي بذلك، وفقًا للكاتب، في أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات، ولكن شريطة الطرح الجاد والمثمر للتحولات العالمية الآنية والمستقبلية، والإحاطة بالمتغيّرات والتناقضات والصراعات في هذا العالم الكبير.

وأخيراً، يجدر بنا التنويه إلى أنّ هذا الكتاب يُساهم على وجه التأكيد في إثراء التراكم المعرفي في هذا الحقل من الدراسات، وفي التقويم العام لواقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي الذي يجلّي الضعف والانحسار والمحدودية وغياب التشجيع على اقتحام الباحثين لهذا النوع من الدراسات الحيوية لنهضة الشعوب والأمم وتقدمها وازدهارها في هذا الوقت الذي تعصف المتغيرات الداخلية والخارجية بكلّ الكيانات الصغيرة والضعيفة، بينما تتنازع إستراتيجيات القوى العظمي على تحسين وضع شعوبها في المستقبل.

هيئة التحرير | Editorial Board

عرض كتاب:
الاستشراف: فنّ وعلم استباق المستقبل

Book Review:
Foresight: The art and science of anticipating the future

المؤلف: دونيس لوفريدج Denis Loveridge

الكتاب: الاستشراف: فنّ وعلم استباق المستقبل

العنوان الأصلي (بالإنكليزية): Foresight: The art and science of anticipating the future

الناشر: روتليدج - نيويورك ولندن

سنة النشر: 2009

عدد الصفحات: 299 صفحة

بادئ ذي بدء، قد يكون من المفيد، من أجل فهم أوسع لمنظور هذا الكتاب، النظر في المسار المهني لصاحبه، دينيس لوفريدج. فقد اشتغل لوفريدج لمدّة طويلة محلّلًا كيميائيًا، قبل أن يعمل في صناعة الزجاج، لينتقل عقب ذلك إلى التخطيط ومنه إلى ما أصبح يُعرف لاحقًا باسم الاستشراف. وفي هذا الصّدد، انصبّت أبحاث لوفريدج منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي على دراسة التحديات الكبرى التي تمثّلها الحالات المعقّدة النّاجمة عن تشبيك موضوعاتٍ متعدّدة (المجتمع، العلوم والتكنولوجيا، الاقتصاد، البيئة، السياسة، القِيَم)، وهي ما يسميها الكاتب "المنظومة الاجتماعية-التكنولوجية-الاقتصادية-البيئية-السياسية-القِيَمية" (STEEPV). والأمثلة الأشهر التي يضربها الكاتب على هذه التطوّرات في الآونة الأخيرة هي بالأساس بروز مجتمعات المعرفة، والاستدامة والتنمية المستدامة، والتطبيقات الفائقة للتكنولوجيا (تكنولوجيا النانو، التكنولوجيا الحيوية، الذكاء الاصطناعي وغيرها).

ومن ثمّ، يتأتّى اهتمام لوفريدج، وباتساقٍ مع خلفيته المهنية الوضعية هذه، بالنظم وأهميتها بالنسبة إلى التفكير والفعل الاستشرافي. ولذا نجده يكتب مثلًا: "إذا كان ثمّة تداخل بين الاستشراف والتفكير النُّظمي، فلا يوجد موضع أفضل للنظر فيه من كتابات هربرت جورج ويلز، وألدوس هكسلي، وفانيفار بوش، وجون فون نيومان، وريتشارد فاينمان، وإريك دريكسلر، وهانز مورافيك، وراي كورزويل والعديد من الكتّاب الآخرين. وبالمثل، ينتج كلّ تحوّلٍ باراداي رئيس (بمفهوم توماس كون 1962)، أيًّا كان مجاله وأيًّا كانت النظرية الجديدة المترتّبة عنه، عن الاستشراف، أي عن فعل الاستباق" (ص 17).

وينقسم هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلى جزأين، يتناول أوّلهما علاقة الاستشراف بنظرية النظم، ويعرض لأهمّ المفاهيم المتعلّقة بـ "نظرية" الاستشراف و"ممارسته"؛ أمّا الجزء الثاني فيسعى إلى توظيف هذا التنظير النظري لبلورة منظورٍ أوسع (الاستدامة) وعلى مدى أطول (2030، 2050، وما وراء ذلك). ومن ثَم، أحد أهمّ أهداف هذا الكتاب هو الربط بين التفكير بشأن النظم والتفكير الاستشرافي، وهو ما يصل بنا وفقًا للكتاب إلى أبعد من مجرّد الفعل المعقّد للتخطيط القائم على السيناريوهات (ص xi).

ويستهلّ لوفريدج الفصل الأوّل من الكتاب (الاستشراف والتفكير النُّظمي) ببعض التوضيحات المفاهيمية، وفي مقدّمتها مفهوم "الاستشراف"، مميِّزًا في هذا الصّدد بين الاستشراف على المستوى الفردي أو على مستوى الجماعة الصغيرة (foresight)، والاستشراف الإجرائي النظامي الذي غالبًا ما يرتبط بمستوى مؤسّساتي و/ أو قومي (Foresight) (ص 12). ثمّ يعرض لمفهوم "التفكير النُّظمي" الذي يتحدّى التفكير "الاختزالي" الذي هيمن على العِلْم لأمدٍ طويل وبطرق عدّة (ص 15)، ومن ثمّ تفضيل الباحث لموشور "الوضعيات" وليس "المشكلات" للنظر إلى الفعل الاستشرافي، بوصفها نُظمٌ موسومة بـ "التفاعل المنتظم والمترابط بآثار رجعية لمجموعةٍ من العناصر تشكّل كلًّا واحدًا" (ص 16). كما يعرض مفهوم "التقدير" الذي يعتبره مركزيًا، من منطلق أنّ كلًّا من الاستشراف والتفكير النُّظمي يتأثّران بالصّفات السلوكية للأطراف الفاعلة (ص 23)، ومن ثمّ أهميته بالنسبة إلى كلٍّ من مهارات "التعلّم" و"الاستباق"، وليخلص

إلى أن التفاعل الدائري وذا الآثار الرجعية (تقدير ↔ تعلّم ↔ استباق) يمثّل أساس "الاستشراف" (ص 24).

ويتناول الفصل الثاني (الاستشراف والنُظم: الإبستيمولوجيا والنظرية) الجانب النظري للاستشراف، معتبراً منذ البداية أنّ الاستشراف "لن يغيّر من الأمر كثيراً نسبةً إلى ما يحدث فعلًا في العالم الحقيقي" (ص 38)، في حين يعرض الفصل الثالث لمضامين "الاستشراف المؤسّسي" (ص 79)، بالإضافة إلى ملحقٍ طويل وثريّ بشأن تطبيق هذا الإطار على مستوى ممارسات استشرافية قومية (ص 104). وأمّا الفصل الرابع (الاستشراف في الصناعة)، فهو بالتأكيد من أغنى فصول هذا الكتاب بحكم التجربة المهنية الثرية لصاحبه لما ينيف عن 40 عامًا في مجال الأعمال والبحوث الصناعية، وهو مثيرٌ للاهتمام على وجه الخصوص بالنسبة إلى القارئ القادم من خارج قطاع الأعمال والصناعة. ويتعرّض الكاتب هنا من منطلق خلفيته المهنية المتينة إلى أهمية الاستشراف في المجال الصناعي وتطبيقاته العديدة، بما فيها ما يسميه "جمع المعلومات الاستخباراتية" (Intelligence gathering) (ص 125)، و"المسح البيئي" (Environmental scanning) (ص 128). وأخيراً، يروم الفصل الخامس تعميم النتائج التي جرى الوصول إليها سلفًا من خلال استنباط مجموعة من "أجود الممارسات" (Best practices) بالنسبة إلى مجموع مكوّنات المنظومة (STEEPV) المُشار إليها أعلاه.

بعد هذه النقاشات الغنية والمستفيضة، تتبوّأ الاستدامة مكانةً مركزية في الجزء الثاني من الكتاب، ممهّدًا لمعالجتها بعرض واسع لطريقة السيناريوهات (الفصل السادس)، بوصفها بالأساس عملية تعلّم (ص 158)، وموجزًا إياها في طريقةٍ لتصميم السيناريو من تسع خطوات (ص 159)، ومنتقدًا لها على الخصوص في ما يتعلق بمسألة "القِيَم والمعايير" التي تقوم عليها (ص 167). أمّا الفصل السابع (العالم المُستدام)، فيتضمّن قدرًا وافرًا من المعلومات والمقاربات الثرية، واصفًا المشاكل أو المشاريع السهلة الانقياد نحو التفكير الاختزالي في "حلٍّ محدّد" أو "نقطة نهاية" بأنها عوضًا من ذلك "شلّالات دينامية لوضعيات مترابطة بينيًّا... تنشأ من العلاقات المتبادلة بين العالمين البشري والطبيعي، يجري فيها الاعتراف بالاعتماد المطلق للعالم البشري على العالم الطبيعي والعمل على أساس ذلك" (ص 203)؛ بمعنى أنّ العقل البشري لا يمكنه ببساطة التعامل مع مستوى تعقيد العالم الطبيعي (ص 211). ومن ثمّ، يجري تقديم نموذج عن هذا التعقيد في ملحقٍ يعرض مفهوم العلاقات المتبادلة في مجال الاستدامة (ص 221). وأخيراً وليس آخرًا، تجري الإشارة إلى تزايد درجة تعقيد المنظومة (STEEPV) في المستقبل، لا سيّما بالنظر إلى الإسقاطات السكانية في أفق 2030، ثمّ في أفق 2050.

وفي الختام، ينبغي التنويه إلى أنه ليس من اليسير على الإطلاق الولوج إلى هذا الكتاب، وذلك بسبب لغته المتخصّصة وصوغه الفائق الكثافة، وأسلوبه البلاغي الصارم. بيد أنّ القارئ، متى أدّى "التكلفة

الثابتة" لتفكيك هذا الاستصعاب الاستهلالي وتذليل هذه العقبات الأولية، فإنه يجد نفسه أمام فيضٍ هائل من المعلومات والتشبيكات لمجالات عادة ما تجري مقاربتها عبر مناهج اختزالية. ما نحن بصدده هنا ليس إذًا مجرّد محاولةٍ لتعزيز الدراسات الاستشرافية، بقدر ما هو تعليق آمال واسعة على آفاق إنسانية أبلغ من الأدوات والمعارف التي بين أيدينا.

وبالعودة إلى الغرض الرئيس من الكتاب، لا يسعنا سوى الاتفاق على أنّ نمط "التفكير النُّظمي" الذي يدافع عنه دينيس لوفريدج يمكنه من حيث المبدأ المساهمة في ترسيخ العمل الاستشرافي وتطويره. فعندما يجري استخدامه بشكلٍ مناسب، فإنه يضيف الاتساق والدقة في هذه العملية. ويقدّم المؤلف مجموعة من الاقتراحات التي تُوفّر جميعها مادّةً غنية للنقاش، وذلك للتعجيل بتنفيذ هذا الربط بين "الاستشراف" و"التفكير النُّظمي".

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يُعنى المركز بتشخيص الأوضاع في العالم العربيّ وتحليلها، دولًا ومجتمعاتٍ، وتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، والتحليل السياسيّ. ويطرح المركز التحدّيات التي تواجه الأمّة في مستوى المواطنة والهُويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة، والركود العلميّ والتكنولوجيّ، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بصورةٍ عامّةٍ من زاوية نظرٍ عربيّةٍ.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبيّة والآسيويّة المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

ويولي المركز اهتمامًا خاصًا للنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ ويُعنى بها عنايةً تحليليّةً ونقديّةً، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها. كما يهتم المركز بالجوانب التطبيقيّة للعلوم الاجتماعيّة، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافيّة والعلوم السياسيّة.

ينتج المركز أبحاثًا ودراساتٍ وتقاريرَ، ويدير عدّة برامجَ مختصّةٍ، ويعقد مؤتمراتٍ وورش عملٍ وتدريبٍ، وندواتٍ موجّهةً للمختصّين والرّأي العامّ العربيّ. وينشر المركز إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من الناطقين بغير اللغة العربيّة الاطّلاع عليها.

يسعى المركز، من خلال نشاطه العلميّ البحثيّ، إلى خلق تواصلٍ بين المثقّفين والمختصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانيّة بصورةٍ عامّةٍ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عمليّة البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفيّ. ويسعى المركز كذلك لبلورة قضايا المجتمعات العربيّة التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات والتأثير في المجتمع.

دعوة للكتابة

يدعو الكتاب السنوي "استشراف" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بحقل الاستشراف والدراسات المستقبلية إلى الكتابة في صفحاته. ويقبل الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، ويفتح صفحاته أيضًا للترجمات ولمراجعات الكتب. تخضع كلّ المواد التي تصل إلى "استشراف" لتحكيم أكاديميين مختصين. ولذلك يتوخّى الكتاب السنوي "استشراف" التزام المعايير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. ويهدف الكتاب السنوي "استشراف" إلى أن يكون طيّع الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير
على العنوان الإلكتروني الخاص بالكتاب:

istishraf@dohainstitute.org

شروط النشر

ينشر الكتاب السنوي "استشراف" البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها جزئيًا أو كليًا، والتي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها. وتُقدّم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة، ويتراوح حجم الأبحاث بين 6000 و8000 كلمة، بما فيها المراجع والجداول والملاحق. وتحتفظ هيئة التحرير بحقّها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالاتٍ استثنائية.

تقبل المجلّة ترجمات لمواد علمية أو تقارير تصبّ في حقل الاستشراف والدراسات المستقبلية، كما تقبل عروض الكتب من 1000 إلى 1200 كلمة، ومراجعات الكتب بحجمٍ أكبر إن كانت دراسات نقدية، من 2500 إلى 3000 كلمة، على ألّا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات، وأن يجري الاتفاق بشأنها مسبقًا مع هيئة التحرير.

تخضع المواد المرسلة كلّها لتقييم محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وفي حال قبولها، ترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي ونشرها.

يُرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص للبحث بنحو 200 - 250 كلمة، إضافةً إلى كلمات مفتاحية. وفي حال وجود مخطّطات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي "إكسيل" أو "وورد". ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل في هيئة صور.

في هذا العدد

دراســات

ترجمــات

سعر النسخة

قطر	45 ريالًا	العراق	7500 دينار	تونس	7.5 دنانير
السعودية	45 ريالًا	سورية	300 ليرة	الجزائر	325 دينارًا
الإمارات	45 درهمًا	لبنان	15000 ليرة	المغرب	45 درهمًا
البحرين	4.5 دنانير	الأردن	3 دنانير	موريتانيا	1050 أوقية
الكويت	3 دنانير	مصر	15 جنيهًا	ليبيا	7.5 دنانير
عُمان	4.5 ريالات	السودان	30 جنيهًا	فلسطين	4.5 دولارات
اليمن	600 ريال	الصومال	4750 شلن		

الدفنة - المنطقة الدبلوماسية - شارع رقم: 826 - منطقة 66 - ص. ب: 10277 - الدوحة، قطر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ISSN 2413-4449